

مكتبة

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

مكتبة

1721-877-117177-11-71947-0









# موسوعة الفقه والقضاء

## فى الطب الشرعى

### الجزء الثانى

تأليف

الدكتور

**أحمد جلال**

مدرس مساعد - كلية الطب

جامعة الاسكندرية

الأستاذ

**شريف الطباخ**

المحامى

الطبعة الثانية

مريدة ومنقحة

---

**المركز القومى للإصدارات القانونية**

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

ت : ٧٩٥٩٢٠٠ / ٢٠٢٣٨٧٦١١ - ١٢ / ٢٠٣٠٦٥٢ - ١٢ / ٢٣٧ - ١٢ / ٤٩٠٠٢٣٧



# الباب التاسع

## الإجهاض



## الفصل الأول الأركان العامة للإجهاض

يقصد بالإجهاض الولادة قبل الآوان وهى على ثلاثة صور كما يلى :

**الصورة الأولى :** الإجهاض الطبيعى . وهو ما يحصل دون سبب ظاهر ، لعلته ذاتية فى الأم أو فى الأنسجة الجنينية .

**الصورة الثانية :** الإجهاض العلاجى . وهو إفراغ محتويات الرحم عن طريق التدخل الجراحى المبرر بمعرفة طبيب أخصائى ، انقاذاً لحياة الحامل حيث توجد خطورة إذا ما استمر حملها .

**الصورة الثالثة :** الإجهاض الجنائى . وهو عملية تفريغ محتويات الرحم الحامل دون مبرر طبي . (بجى شريف - المرجع السابق - ص ٨٠٧) .

وهذه الصورة هى محل التجريم فى قانون العقوبات المصرى ، وقد سماه المشرع "اسقاط الحوامل" (م ٢٦٠ ، ٢٦٥ ع) .

وإن كشف الخبير فى حالات الإجهاض هو الذى يهذى المحكمة إلى تحديد ما إذا كان الإجهاض قد تم عمداً ، وإلى الوسائل التى اتبعت فى إحداثه .

وعملية الإجهاض الجنائى غالباً ما تتم فى الأشهر الأولى من الحمل .

**والطرق المستعملة فى حدوثها تختلف باختلاف عمر الجنين . ويمكن**

**حصر هذه الطرق بمراحل ثلاث من مراحل سير الحمل :**

**المرحلة الأولى :** مرحلة العنف الموجه إلى الجسم عامة ، وهى المرحلة التى تمتد فيها عمر الجنين إلى نهاية الشهر الأول . وقد تنجح الطرق العنيفة فى إحداث للإجهاض ، وقد لا تفجح أحياناً أخرى .

**المرحلة الثانية :** أو مرحلة استعمال العقاقير . وهى المرحلة التى تمتد فيها عمر الجنين إلى نهاية الشهر الثانى ، وقد أصبح الحمل متيقناً منه .

**المرحلة الثالثة :** أو مرحلة العنف الموضعى على الأعضاء التناسلية . وهى المرحلة التى تمتد فيها عمر الجنين إلى نهاية الشهر الثالث . (مصطفى الكمال - ص ٥١ وما بعدها) .

والدليل الواجب توافره لمحاكمة شخص ما ممن يمارسون عملية إجهاض السيدات ، يجب أن يتم على أساس الخطوات الآتية :

١. في حالات الوفاة يجب إثبات أن السيدة ، وقت محاولة الإجهاض التي أدت إلى وفاتها ، كانت حاملا .

٢. يجب أن يبرهن على أن المتهم مسئول عن الوسيلة التي اتبعها ، والتي أدت إلى عدم استمرار الحمل .

٣. يبرهن كذلك على أن المتهم قصد بوسيلته أو إجرائه إجهاض المرأة دون مبرر لذلك .

ولا وسيلة للتثبيت من هذا كله إلا بضبط الآلات الموجودة طرف المتهم ، والتحقق على مستخلصات إفرازات السيدة في بعض حالات التسمم ، وفي حالات الوفاة يجب إجراء التشريح الدقيق لجنة المتوفاة على يد الطبيب الشرعى المختص . (بحي شريف - الطب الشرعى والبولىسى الفنى الجنائى - ص ٨١٩ ، ٨٢٠) .

**الركن المادى للإجهاض :**

يتمثل الركن المادى على ثلاث عناصر أولها فعل الاسقاط والثانى النتيجة الإجرامية والمتمثلة في موت الجنين أو خروجه من الرحم قبل الموعد الطبيعى لولادته والثالث علاقة السببية بينهما .

**أولا : فعل الاسقاط**

ويقصد بفعل الاسقاط هو كل فعل يؤدى إلى موت الجنين أو خروجه من الرحم قبل موعد ولادته طبيعىا .

وتتعدد وسائل الإجهاض . فقد تكون وسائل كيميائية كاعطاء الحامل مادة تحدث تقلصات في عضلات الرحم يكون من شأنها اخراج الجنين أو اعطاؤها مادة قاتلة للجنين . وقد تكون وسائل ميكانيكية كالدفع بألة أو أداة إلى السرحم تخرج للجنين أو تقتله ، أو توجيه أشعة إلى جسم الحامل يكون من

شأنها إخراج الجنين أو قتله ، أو تدليك جسم الحامل على نحو يكون من شأنه ذلك . ويدخل في هذا المدلول ضرب الحامل أو القذف بها من مرتفع .  
ونلاحظ أن الوسيلة إذا كانت عنفا أصبحت الواقعة تشكل جريمة وإذا انتفى فيها العنف كقاعدة عامة - أصبحت جنحة .

### **ثانيا : موت الجنين أو خروجه من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته**

إن هذا العنصر يتخذ إحدى صورتين الأولى موت الجنين وحرمانه من حق في الحياة والصورة الثانية خروج الجنين من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته والذي يؤدي إلى عدم غوه الطبيعي .

### **ثالثا : علاقة السببية**

يسعين أن تستافر علاقة السببية بين فعل الاسقاط وموت الجنين أو خروجه من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته . فإذا انتفت كما أو ارتكب المستقيم أفعال إيذاء أو أعطى الحامل مادة ينيه إجهاضها ولم يكن لذلك أثر على الجنين ثم أصيبت الحامل في حادث سيارة فترتب على ذلك إجهاضها ، فإن الجريمة لا تستافر أركانها ، ولا يعدو الفعل أن يكون شروعا ، وهو غير معاقب عليه . ويتخضع تحديد علاقة السببية للقواعد العامة ، والقول بتوافرها أو انتفاها من شأن قاضى الموضوع . (د / محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٥١٠ وما بعدها) .

### **الركن المعنوي للاجهاض :**

جريمة الاجهاض عمدية يلزم لها القصد الجنائي اى انصراف ارادة الجاني الى الفعل المادى المكون للجريمة على النحو الذى وصف به فى القانون . فيجب ان يكون الفاعل عالما ان المرأة حامل ، فاذا لم يكن يعلم ذلك وترتب على فعلة اجهاض المرأة فلا يكون مسؤولا عن هذا الاجهاض ، وانما يعد مسئولا عن اصابة خطأ لكون الاجهاض على الاقل يحدث جرحا داخليا .

ويجب ثانيا ان تنصرف ارادة الفاعل الى استخدام الوسيلة اجهضية مع العلم بصلاحيها لاحداث :لاجهاض ، فاذا استخدمت تلك الوسيلة دون علم

هذه الصلاحية فيها وترتب عليها الاجهاض بالفعل ، عد الفاعل مسئولا عن  
صابة خطأ ولا يكون لفعله أى وصف جنائي آخر إذ لا عقاب على الاجهاض  
خطأ ما لم تحدث وفاة المرأة أثر الاجهاض فيعد الفاعل عندئذ مسئولا عن قتل  
خطأ ، أو ما لم تكن الواقعة ضريبا عمدا او جرحا عمدا كذلك .

ويجب أخيرا أن تنصرف ارادة الفاعل الى احداث وفاة الحمل ، فمن  
النصور ان يستخدم الفاعل الوسيلة المجهضة كى يفصل الحمل حيا عن الرحم  
ويحقق ولادته قبل موعدها الطبيعي حتى لاتفوت على الحمل فرصة اكتساب  
حق تشترط له الولادة قبل تاريخ معين يخشى ان يولد الحمل بعده . فهذا الفعل  
تسجيل للولادة - لو طبقت عليه للقواعد العامة - لايمكن وصفه حتى  
بالشروع في الاجهاض اذا لايتوافر فيه قصد احداث موت الحمل . غاية الامر  
يعد جرحا عمدا المجنى عليه فيه هذه المرأة لاالحمل .

وقد يعتدى الفاعل على امرأة بالضرب مع علمه بأنها حامل ومع توقعه  
حدوث اجهاضها نتيجة للضرب ، دون ان يكون مع ذلك قاصدا هذا  
الاجهاض ، لان مجرد توقع النتيجة لايكفى للقول بانصراف الارادة إليها .

القصد الجنائي اذن في جريمة الاجهاض جنابة كانت او جنحه ، هو  
اتجاه ارادة الفاعل الى احداث موت الحمل قبل ان يولد ولادة طبيعية ( د/  
رمسيس منام - المرجع السابق - س ٣٣٩ وما بعدها ) .



## الفصل الثانى الاجهاض وقتل الوليد

يمكن تعريف الاجهاض أيضا بأنه خروج متحصلات الرحم الحامل قبل تمام الأشهر الرحمية ، وهو اما ان يكون تلقائيا ( اى مرضيا ) او يكون مبتعنا ( اى مفسدلا ) وهو الذى يهيم الطب الشرعى عادة إن كانت بعض حالات النوع الأول قد تفرض على الطبيب حين تدعى الحامل بأن الاجهاض مبتعث .

والاجهاض المبتعث (المحرض) قد يكون بقصد العلاج وهو الذى يجزبه الطبيب بنية سليمة بقصد علاج الحامل من مرض يسببه الحمل - وقد اختلف رأى الاطباء والفقهاء والشرعين فى الامراض أو الاحوال التى تبيح الاجهاض العلاجى حتى إن بعض القوانين كالقانون الانجليزى قد نصت على أن " الاجهاض العلاجى لايسمح به إلاحين يكون بقصد المحافظة على حياة الأم ، ثم تطورت التفسيرات لهذا النص حتى حكمت احدى المحاكم العليا الانجليزية ببراءة طبيب شهير اجهض بنتا عمرها حوالى اربعة عشر عاما ونصف حين حملت من اغتصاب وبرر مسلكه بان استمرار هذا الحمل الإثم سيؤدى حتما الى اضطراب عقلى فى البنت قد يحطم حياتها النفسية ، وقد اقرته المحكمة على ذلك حين براته وقالت فى حيثياتها ان الطبيب الذى يجهض حاملا بنية سليمة بقصد علاج حالة نفسية تهدد صحتها النفسية انما يفعل ذلك بقصد المحافظة على حياة الام وهو ما يتطلبه القانون الانجليزى لابطاح الاجهاض الطبى .

أما القانون المصرى فلم يتعرض لذكر دواعى الإجهاض الطبى بل تركها لتقدير الطبيب كأي عملية جراحية او علاج اخر لارقيب على الطبيب فيه الا فنه وعلمه - ومتى عمل الطبيب فى تلك الحدود فلا يمكن ان يعتبر اجراؤه الاجهاض جريمة ما دام قد عمل بنية سليمة بقصد العلاج .

أما الاجتهاد الذى يبعث بغير قصد العلاج فهو مخالف للقانون ويعتبر جنائيا يعاقب فاعله حتى ولو كان هو المرأة الحامل نفسها ثم تضاعف له العقوبة اذا كان طبيبا أو صيدليا أو قابلة وذلك لأن هؤلاء الناس هم علمهم ما يمكنهم من القيام بهذه الجريمة واتمامها وإخفاء معاملها بسهولة .

ومما يؤخذ على القانون المصرى انه لا يعاقب على الشروع فى الاجتهاد وعلى ذلك فلا توجد أى جريمة إلا إذا تم خروج الجنين من البطن فمثلا إذا لم يخرج ولو بسبب خارج عن إرادة الفاعل فلا جريمة - وقد ينتهز بعض محترفى الاجتهاد هذا النص فيتعرضون للحوامل بوضع محبس أو قسطرة فى عنق الرحم مما يمزق الأغشية الجنينية أو يحدث انقباضات رحمية قد لا تؤدى الى الاجتهاد ولكنها تصبح مرضا هو من الزم دواعى الاجتهاد الطبى محافظة على حياة الأم . فإذا ذهبت الحامل بعد ذلك الى طبيب كان عليه أن يجهضها علاجا لحالتها وبذلك يتم الاجتهاد المطلوب دون ان يصل القانون الى معاقبة الجاني وهو الشخص الذى حرض الانقباضات الرحمية او وسع عنق الرحم اول الامر .

ويحسن أن تبين هنا موقف الطبيب الذى يدعى لعلاج حالة يرى أنها اجتهاد مبتعنا كمواطن يرى جريمة ترتكب أمامه والجاني فيها آمن قد لا تصل إليه يد العدالة فواجبه الأدبي يدعو الى ابلاغ الامر الى النيابة أو البوليس ولكنه فى نفس الوقت كصاحب مهنة انسانية غايته الاولى إنقاذ الحياة وإيقاف الآلام ولمنته هذه واجبات مقدسة من أهمها كتمان اسرارها وخاصة وقد تكون المرأة نفسها هى التى ابتعثت الاجتهاد - وكان ذلك بالطبع فى ظروف رأت الحامل نفسها مدفوعة بقوة قاهرة تغلب على عاطفة الامومة فيها وتدعوها الى هذا العمل الاجرامى فيجوز للطبيب أن يدع سر مهنته وأن يضيف الى عمله الاصيل وهو إنقاذ الحياة وتخفيف الآلام عملا جديدا هو أن يجعل من نفسه مخبرا أو بوليسا سريا .

والحق أن موقف الطبيب هنا شائك جدا ، فهو بين هذين العاملين في حيرة من إمره ، أما أن يخالف ضميره كإنسان او يخالف القانون ويخون مهنته كطبيب - وغير طريق يسلكه الطبيب في هذه الحالات - هو نفس الطريق الذى يتبعه مع أى جريمة أخرى - فهو يحمى نفسه بأن يشرك معه زميلا في رؤية الحالة قبل أى تداعيل حتى لا يتهم فيما بعد بأنه هو الذى أحدث الاجهاض ثم هو يحمى مريضه ويحافظ على سر مهنته بأن يكتم معلوماته لنفسه ولكنه ايضا يرضى ضميره كمواطن صالح بأن يحاول ان يقنع المريضة بأن تبلغ الياية او البوليس وخاصة اذا كان الجاني شخصا خلاف المرأة نفسها او كانت حالة المجهضة خطيرة ويخشى على حياتها بالموت فاذا وافقت على التبليغ يقوم به وإذا لم توافق رغم ذلك يسكت

### طرق احداث الاجهاض الجنائى

يستعمل لاحداث الاجهاض الجنائى طرق متنوعة يمكن وصفها كلها في

ثلاث مجموعات :

- ١- استعمال العنف العام : كالقفز وحمل الانتقال وركوب الخيل والريضة البدنية العنيفة او الضغط على البطن او الظهر او الاستحمام بالماء الساخن او عمل نطول (دوش) مهبلى ساخن وغير ذلك من الطرق التى لاتفلح عادة في اتمام الاجهاض الا في بعض حالات نادرة الراجح انها مهياة اصلا للاجهاض بسبب مرضى او خلقى .
- ٢- استعمال العقاقير المجهضة : وهذه اما ان تحدث الاجهاض بياثيرها المباشر على عضلة الرحم فتعرضها على الانقباض - واكثر العقاقير استعمالا لذلك هي الجريداد ( الارجوت) والكينين .

وأما أن تحدث الاجهاض بتأثيرها غير المباشر على الرحم وذلك بإحداث اختناق حوضى عام - وأكثر العقاقير المستعملة لذلك هى المسهلات القوية كالحنظل وزيت حب الملوك والجلبة وكذلك الزيوت الطيارة مثل الفلية "pennyroyal" وحشيشة الملكة "tansy" والابل "savin" والتربتين والابيضول وجميع هذه الزيوت تفرز فى البول حيث تحدث تهيجا فى المسلك البولى وقد تؤدى الى اذى بالغ فى كيبات الكلوة .

وقد تكون العقاقير المستعملة ذات اثر سام على الخلايا الجنينية خاصة والخلايا الحية عامة مثل الرصاص والزرنيخ وغيرها من الاملاح المعدنية.

٣- استعمال الآلات : وتختلف الآلات المستعملة تبعا لعلم الجاني ومعالفته فهى قد تكون بدائية مثل اعواد الملوخية او عيدان القطن والسمار من الحصر وغيرها وقد تكون ارقى من ذلك مثل عيدان الاميتارية "laminaria" او مرود او ابرة تريكو او قسطرة او محبس رجمى او موسع رجمى - والغرض من ادخال هذه الآلات دائما واحد - هو توسيع عنق الرحم او ثقب الاغشية الجنينية مما يحرض الانقباضات الرحمية وبالتالي اخراج الجنين - وكثيرا ما تدخل هذه الآلات فى جدار المهبل الخلفى فتسببه او ثقب جدار الرحم مما يؤدى الى التهاب بريتوى حاد او نزف شديد ينتهى بالوفاة .

وقد تكون الآلات المستعملة محاقن تملا بموائل ساخنة مثل الماء العادى والصابون او قد يضاف اليها اى مادة مطهرة كحامض الفنيك أو السليمان وكثيرا ما تنبص هذه المواد من الرحم والمهبل مؤدية الى أعراض تسمم حادة تنهى بالوفاة .

### أخطار الاجهاض .

أقل طرق احداث الاجهاض خطرا هى استعمال العنف العام وإن كانت فى حد ذاتها غير خالية من اخطار حصول اذيات عضلية أو كسور أو رضوض - اما استعمال العقاقير فهو من اخطر الطرق لما تحدثه كل العقاقير المستعملة تقريبا من تسمم فى الحامل قد يؤدى الى وفاتها .

واستعمال الآلات أيضا مصحوب بأخطار جسيمة قد تؤدى بعبادة الام  
واهم هذه الاخطار ما يأتى :

١- الصدمة العنسية : السى قد تقتل المرأة وقت ادخال الالة فى عنق

الرحم او توسيعه وخاصة اذا ادخلت بغير تقدير او تحضر - وقد  
تحصل الصدمة من حقن السوائل داخل الرحم بما تحدثه السوائل من  
تمديد فى جدار الرحم .

٢- الانحداف الهوائى البرئوى : ويحدث خاصة عند حقن السوائل فى

الرحم باستعمال الحقنة الشرجية التى تدفع السوائل مختلطة بالهواء  
وعندئذ قد يدفع الهواء بكميات كبيرة داخل الاوردة الرحية التى  
تفتح بفعل ضغط السائل على المشيمة فيفصلها من مكان اندغامها  
بجدار الرحم وفى هذه الحالات تموت المرأة وقت حقن السائل فى  
لحظات ويمكن معرفة سبب الوفاة عند التشريح بوجود كمية كبيرة  
من الفقائيع الهوائية فى الجانب الايمن من القلب والشرين الرئوية.

٣- النفوف : الناشئ عن تمزق المهبل أو الرحم أو عدم انفصال المشيمة

فصلا تاما أو عدم اتمام الاجهاض ويكون هذا الزف شديد الخطورة  
وخاصة وهذه العمليات تجرى دائما فى السر ولا تجد المرأة الشجاعة  
الكافية لتذهب لطبيب كى يعالجها فهى تترك نفسها عادة تزف حتى  
تموت .

ومن الأمثلة الواقعية حالة ممرضة حملت من أحد الأطباء فأجهضها  
بمساعدة أحد زملائه بتوسيع عنق الرحم ، وعلى الرغم من أن العملية قد  
أجراها طبيبان تحت مخدر عام فقد أدت إلى تمزق المهبل والرحم نشأ عنه نزيف  
شديد اضطر الطبيب أن يلجأ إلى إحدى المستشفيات العامة ولكن بعد أن

كانت المريضة في حالة الترع من غزارة النزف . وماتت الممرضة بعد أن أفضت بسرهما إلى زميلاتها اللاتي شهدن على الطبيب وزميله فتحكم عليهما بالسجن .

٤- العدوى القححية : وهي أكثر أسباب الموت من الإجهاض الجنائى شيوعا والعدوى دائما من استعمال آلات غير معقمة وتزداد القابلية للعدوى القححية عند إحداث تمزقات أو ثقوب بالرحم والمهبل مما يؤدي غالبا إلى تسمم دموى قححي ينتهي بالوفاة .

ومن الأمثلة الواقعية حالة فتاة غير متزوجة حملت من زوج أختها ثم أخذها الزوج إلى إحدى القوالب فأدخلت فيها عودا من سبابة النخيل وعادت إلى منزلها وبعد يوم عرضت على أحد الأطباء فشخصها إلتهاب بربوئى من انفجار الزائدة الدودية وأجرى لها عملية فتح بطن ووجد ثقباً بالرحم زعم أنه لم يستطع خياطته فركه وقفل الجرح تاركا أنبوبة تصريف . وماتت المريضة في المستشفى بعد حوالى شهر من الإجهاض وقد حكم ببراءة القابلة لعدم ثبوت التهمة - ولكن الواقع أن الجراح مسئول مسئولية جسيمة عن إهماله خياطة ما رآه تقسبا في الرحم بحجة رخاوة الجدار لدرجة لم يستطع معها خياطته وقد كان في امكانه أن يقفل الثقب بطرق أخرى كثيرة على فرض صحة دعواه برخاوة الجدار لدرجة أنها كانت تتمزق مع الخياطة .

#### تشخيص الإجهاض

يسنبر أن يطلب تشخيص الإجهاض الجنائى في الأحياء إلا في حالات المشاجرات التى تدعى فيها الحامل الإجهاض أو عند اتمام أحد الأطباء بإحداث الإجهاض .

ومن الأمثلة الواقعية الطريقة أنه " قد حملت فتاة سفاحا من أحد الصحفيين ثم صحبها الصحفي إلى طبيب أجهضها وتكرر ذلك منه معها ثلاث

مرات وكان في كل مرة يمينها بالزواج لتستمر على معاشرته الآتية لها وفي المرة الرابعة انتهزت الفتاة فرصة وجودها في قيادة الطبيب وحدها بعد إجراء الإجهاض واتصلت تليفونيا بالنيابة وأبلغت عن الجريمة - وكانت تقصد من ذلك أن تجبر النيابة أو القضاء الصحفى على تزوجها - ولكن نتيجة البلاغ كانت تقدم الطبيب وحده للمحاكمة فحكم عليه بالسجن ولم تتخذ النيابة بالطبع أى إجراء نحو الصحفى المتهم - والطريف أيضا أن هذه الفتاة كانت عند الكشف عليها بعد كل ما تقدم سليمة غشاء البكارة .

وظهور العلامات الدالة على الإجهاض في الأحياء يتوقف أولا على مقدار الفترة بينه وبين توقيع الكشف على المصابة وكذلك على مدة الحمل قبل الإجهاض - فإذا مضى وقت طويل بين الإجهاض والكشف فقد يكون مستحيلا أن توجد أى علامة عليه أما إذا كشف على المرأة بعد الإجهاض بوقت قصير فالعلامات متوقعة على مدة الحمل - فهي غير واضحة إذا كان في الشهرين الأولين حتى لا تزيد العلامات عن نزف قليل أو كثير يشبه الحيض ثم يختفى دون أى دليل - إلا إذا أجرى الفحص المجهري للدم النازل وعندئذ قد يوجد فيه خلايا مشيمية أو حويصلات مشيمية كاملة أو أجزاء جنينية وربما الجنين بأكمله وهذه هي الدليل الوحيد على الإجهاض . أما وجود خلايا الساقط "Decidua cells" فإنه لا يدل على الإجهاض أبدا إذ أن الخلايا الساقطة توجد في دم الحيض كما توجد في دم الإجهاض أما إذا حصل الإجهاض بعد حمل متقدم فإن العلامات تكون أكثر وضوحا وهى نفسها علامات الحمل بالإضافة إلى النزف الرحمي وما قد يوجد من تمزقات أو علامات نتيجة استعمال آلات أو وجود عقاقير بالتحليل الكيماوى للبول والدم واللعاب .

وفي جميع هذه الحالات يجب العناية بفحص المرأة بعد تقصى تاريخها الإصابي والمرضى وأخذ موافقتها على الكشف عليها - ويبدأ الفحص خارجيا بحثا عن علامات الحمل وعلامات العنف ثم تفحص أعضاء التناسل جيدا بحثا عن الإفرازات والكدمات والتمزقات والأجسام الغريبة في المهبل وعنق الرحم والرحم ثم تفحص المرأة كذلك لوجود أى أمراض عامة أو موضعية قد تكون هى المسببة للإجهاض ويحلل بالبول للسموم المشتبه فى استعمالها وكذلك للزهرى .

وإذا وجدت متحصلات للإجهاض فيجب العناية بفحصها جيدا لمعرفة حقيقتها وتمييز الجلط الدموية من الأنسجة الجنينية بوضعها فى الماء فترة تكفى لإذابة الدم ولكن الأنسجة تبقى سليمة بل وتظهر بوضوح بعد ذوبان ما يكون عالقا بها من جلط - وإذا كان الجنين كاملا فيجب العناية بفحصه لتقدير عمره ويكون ذلك بالعلامات التى سنذكرها فيما بعد .

ومن الأمثلة الطريقة حادثة ادعت فيها امرأة بالإجهاض بعد مشاجرة وقدمت للمحقق جنينا على أنه متحصلات حملها ولما فحص الجنين تبين أنه جنين كلب قطع ذيله ليشبه جنين الإنسان .

أما فى الأموات فإن العلامات الدالة على الإجهاض تظهر بالعناية بتشريح الحوض ومحتوياته وخاصة الرحم وعنق والمهبل بحثا عن تمزقات أو كدمات أو نزف أو تقيح ويفحص داخل الرحم بحثا عن بقايا مشيمية أو جنينية وينبغي أن تفحص قطاعات من الرحم بالمنجهر بحثا عن هذه البقايا وكذلك تفحص كل محتويات الرحم أو المهبل مجهريا ثم يفحص المبيضان بحثا عن الجسم الأصفر كما تفحص المعدة والأمعاء بحثا عن سموم أو آثار سموم وكذلك تؤخذ عينات للفحص السمومى والتحليل .



وعند وجود تمزقات أو تقوب بالرحم فيجب العناية بوصفها جيدا ومعرفة حيوتها من عدمه ثم محاولة التوفيق بين شكل وموضع التمزقات وبين الطريقة التى يقال بأنها أحدثها كما يجب العناية بمعرفة منشأ التمزق أو الانفجار الرحمى وهل هو فرضى أو جنائى أو ناشئ عن تعسر الوضع - ذلك أن الانفجار المرضى للرحم لا يحصل إلا فى رحم به علامات مرضية ظاهرة كالتليف أو الضمور وغيره . والانفجار الناشئ عن تعسر الوضع لا يكون إلا بعد تمام أشهر الحمل ويظهر عدم التناسب بين رأس الحمل وحوض الأم كما يظهر أى سبب آخر ليعسر الوضع وبالإضافة إلى ذلك فإننا نجد الانفجار دائما مستعرضا فى الجزء الأسفل من الرحم فوق العنق مباشرة - أما التمزق الإصابى الناشئ عن الآلات فهو إما نقب فى قاع الرحم ومعه ميزاب يمتد من العنق إلى النقب كما يحصل عند إدخال مجس أو موسع ، وإما فى العنق والجزء الأسفل من الرحم وينشأ عن استعمال جفت الولادة (ملقط الجنين) استعمالا خاطئا ، حين يستعمل الجفت قبل تمام توسع فتحة العنق وبذلك يقبض الجفت على جدار عنق الرحم حول رأس الحمل وعندئذ يتمزق العنق تمزقا شديدا طويلا يمتد من أول العنق إلى جسم الرحم .

### تقدير عمر الحمل

إذا وجد جنين فى أى حالة إجهاض فيجب العناية بفحصه لتقدير عمره - ويمكن معرفة ذلك بالتقريب بطريقة أولية سهلة هى قياس طوله فى أبعد أطرافه ثم بحسب العمر باستخراج الجذر التربيعى لهذا الطول إن كان أقل من ٢٥ سم فإذا زاد الطول عن ذلك فالعمر هو حاصل قسمة الطول على ٥ مقدارا بالاستمترات .

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة السهلة تعطى فكرة تقريبية صحيحة عن العمر إلا أن درجة نمو الحمل يجب أن تكون هي الأساس الذى بنى عليه التقدير النهائى للعمر .

### وسوف نبين درجات نمو الحمل في كل الأشهر الرحمية كما يلي :

(١) **ففى الشهر الأول :** يكون الجنين بيضة مغطاة من جميع الجهات باغمل المشيمى ويبلغ طول البيضة بأكملها سنتيمترا واحدا وقد يوجد فيها أربعة براعم طرفية صغيرة هى التى ستكون الأطراف .

(٢) **وفى الشهر الثانى :** يبلغ طول البيضة ٣ - ٤ سنتيمترات ويبدأ الجنين أن يتحول إلى حمل يتركز اغمل المشيمى فى ناحية واحدة ويبدأ تكوين الحمل السرى ، ويظهر صيوان الذن وتفصل فتحة الفم عن الأنف وتظهر الأطراف الأربعة واضحة ويبدأ ظهور مراكز تعظمية فى الرقوة والركب الأسفل .

(٣) **وبعد ثلاثة أشهر :** يبلغ طول الحمل تسعة سنتيمترات ويتم تكوين المشيمة والحبل السرى ويبدأ ظهور أعضاء التناسل الخارجية .

(٤) **وبعد أربعة أشهر :** يبلغ طول الحمل ١٦ سم ويبدأ ظهور الأظافر والشعر الزغبي على الجلد ويمكن تمييز الذكر عن الأنثى من شكل أعضاء التناسل الخارجية .

(٥) **وبعد خمسة أشهر :** يبلغ طول الحمل ٢٥ سم ووزنه ٤٠٠ جم وتفتح جفون العينين ويظهر مركز تعظمى بالعقب .

(٦) **وبعد ستة أشهر :** يبلغ طول الحمل ٣٠ سم ويزن كيلو جراما واحدا ويبدأ ظهور الهداب فى الجفون وكذلك شعر الحواجب ويكون الجلد متنيا والحبل السرى متصلا بالجسم تحت منتصفه بكثير .

(٧) وبعد سبعة أشهر : يبلغ طول الحمل ٣٥ سم ووزنه ١ كيلو جرام ويبدأ تكوين الطبقة الدهنية تحت الجلد ويظهر مركز تعظم بالعظم القترعى "Talus" وهذا الحمل قابل للحياة إذا ولد .

(٨) بعد ثمانية أشهر : يبلغ طول الحمل ٤٠ سم ووزنه ٢ كيلو جرام وجلسه ممتلى مشدود بحمير اللون ومغطى بالطلاء الجينى أو الندوة "vernix caseosa" وتصل الأظافر إلى أطراف الأصابع ويظهر مركز تعظم بالطرف السفلى للفخذ .

(٩) وعند تمام تسعة أشهر : يصبح الحمل ثميًا فيبلغ طوله ٤٥ - ٥٠ سم ووزنه ٣,٢٥ - ٣,٥ كيلو جرام ووزن المشيمة حوالى ٥٠٠ - ٦٠٠ جم وليس على جسمه أى شعر إلا على الرأس حيث يصل طول الشعر إلى ٢ أو ٣ سم وتوجد الخصيتان فى الصفن فى الذكر وتبرز الأظافر عن أطراف الأصابع فى اليدين وتصل إلى نهاية أصابع القدمين ويكون اليافوخ الأمامى مفتوحا والخلفى مغلقا ولا يوجد العقى إلا فى المعى الغليظ ويبلغ قطر مركز التعظم بأسفل عظم الفخذ من ٣ - ٥ ملم وقد يظهر مركز تعظمى فى كل من العظم التردى والطرف العلوى لعظم القصبة . ويظهر تشريح الفك أربعة أسناخ للأسنان فى كل ناحية .

### قتل الوليد

قتل الوليد أو قتل الطفل حديث العهد بالولادة جريمة يعتبرها القانون المصرى مساوية لكل جريمة قتل أخرى - وقانوننا تبعًا لذلك لا يجازى القانون الإنجليزى وغيره من القوانين التى جعلت قتل الولدان جريمة خاصة خففت العقوبة فيها كثيرا عن القتل العادى بحجة أن الولادة والرضاعة قد تؤثر على توازن القوى العقلية للوالدة مما يستلزم تخفيف العقوبة عليها إذا هى قتلت

ولسيدها . ولكن المشرع المصرى لم يجد لزوما لوضع مثل هذا النص واكتفى بما وضعه من اعتبار ظروف الجاني عند تقدير العقوبة بما يسمح للمحاكم بتخفيف العقوبة متى اقتضت بوجود ظرف يستوجب التخفيف .

ومع ذلك فقد ورد فى قانون العقوبات المصرى نصا ضمنيا على هذه الجريمة فى المادة ٢٨٢ التى تنص على :

كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو اخفاء أو أبدله بآخر أو عزاه زورا إلى غير والدته يعاقب بالحبس .

فإن لم يثبت أن الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة .

أما إذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين .

ومن هذا يتضح أن القانون يميل إلى الفراض ولادة الطفل حيا حتى ولو لم يثبت ذلك ، ولذلك تزيد العقوبة فى كل حالة يوجد الطفل فيها ميتا دون أن يثبت أنه ولد حيا وكان الأولى أن لا يفرق بين الحالة التى تثبت فيها عدم ولادة الطفل حيا والحالة التى لم يثبت فيها أن الطفل قد ولد حيا وأن لا يزيد العقوبة إلا فى حالة إثبات ولادة الطفل حيا وبذلك يقع عبء إثبات الولادة حيا على عاتق النيابة ولا يتحمل كاهل المتهم بتطلبه إثبات أن الطفل لم يولد حيا .

والإثبات الذى يتطلبه القانون إما أن يكون بشهادة الشهود أو بوجود أدلة مؤكدة من فحص الجثة وهذه الأدلة تستمد عادة من علامات النفس . ولكن هذا الإثبات الطبي لا ينفع فى جميع الحالات إذ كثيرا ما يولد الطفل حيا بل ويعيش لبضعة دقائق أو ساعات ثم لا يظهر جثته بعد الوفاة أيا من علامات التنفس وعلى العكس قد يتنفس الطفل قبل أن يخرج معظمه من الرحم (وهو

نص الذى يتطلبه قانون الأحوال الشخصية المصرى لاعتبار الطفل كائن حى كامل الاعتبار يرث ويورث) فإذا قتل هذا الطفل عندئذ أو مات فلا يمكن اعتبار الجريمة أنسد جريمة قتل بل جريمة إجهاض وذلك على الرغم من أن علامات التنفس قد تكون واضحة فيه أشد الوضوح .

**وفى كل حالات قتل الوليد يجب على الطبيب الشرعى أن يضمن تقريره عن الحالة توضيحا كافيا للنقاط الآتية :**

#### **الاستعراف على الطفل**

ويكون الاستعراف على الطفل دائما من فحص لفافاته ومقارنتها بما قد يوجد فى حوزة المتهمين ، ولعل ذلك هو الدليل الوحيد الذى يمكن أن يستعمل فى التعرف على أهل الطفل القتيل .

وقد وجد لقيط مرة ملقى فى الشارع ملفوفا فى قطعة قماش مقطوعة بغیر عناية وعند تفشيش منزل إحدى التهمات وجدت فيه قطعة من قماش مماثل تماما والقطعتان تكمل إحداها الأخرى بالضبط كما وجدت بالمرأة المذكورة علامات وضع حديثة تتفق مع المدة التى مضت على ولادة اللقيط وقد اعترفت المرأة بأموئها للقيط المذكور .

ثم يفحص جسم الطفل درجة نموه الرجىة وتقدير عمره داخل الرحم وهل كان تيمما أو قابلا للحياة أو غير قابل للحياة . ويعرف ذلك من طول الطفل ووزنه اللذين يجب قياسهما بدقة ولا يقدران بالتقريب ، وكذلك وزن المشيمة قد يكون نافعا فى ذلك بالإضافة إلى درجة نمو الأعضاء والشعر والأظافر وبخاصة مراكز العظم المختلفة وأسنان الفك .

ويمكن الكشف على مراكز العظم فى عظام القدم بشقه طوليا بين الأصبعين الثالث والرابع إلى منتصف العقب وهذا الشق يمر بعظم العقب والعظمين الفترعى والتردى وهى العظام الهامة فى هذا الوقت .

ويكشف على مراكز العظم في أسفل الفخذ أعلا القصبة بعمل شق نصف دائري حول الركبة يرفع الرضفة والعضلات المتصلة بها إلى أعلا ويفتح تجويف الركبة - ثم تنفي الساق على الفخذ وتقطع شرائح مسطرة في الطرف السفلي لعظم الفخذ حتى إذا ظهر في وسط الغضروف الكردوس نقطة بنية اللون تحدث صوتا تحت حد السكين عند القطع دل ذلك على ظهور مركز العظم الذى يظهر في الشهر الثامن - غير أنه يجوز الاستمرار في تقطيع الشرائح خوفا من أن يكون العظم الظاهر هى طرف النقا "Shaft" وعندئذ لا تختفى النقطة العظمية بل تكبر أما إذا كان الظاهر مركزا لعظم الكردوس فإنه يختفى بعد شريحة أو اثنتين - ويقع مثل ذلك بعظم القصبة للكشف عن مركز عظم كردوسه العلوى .

**كيف لنا أن نتعرف إذا كان الطفل قد ولد حيا أم لا ؟**

إن الإجابة على هذا السؤال من أهم نقط هذا الموضوع وهى قد تكون سهلة حتى من الفحص الظاهرى كما هو الحال في الأطفال الذين يولدون قبل الشهر السابع من الحمل حيث يكون الطفل غير قابل للحياة أصلا أو حين تظهر علامات عطن "maceration" واضحة على الجثة مما يؤكد وفاتما قبل الولادة ببضعة أيام على الأقل - وتتميز الجثة المتعطبة برائحة زنخة خاصة وتلون الجلد بلون بنى وظهور نقاط متعددة وتفسر البشرة الجلدية في مواضع كثيرة من الجثة وليونة الجثة وطرواها عامة بحيث تنفرطح حين توضع على الطاولة .

وتعرف الولادة حيا بعلامات كثيرة بعضها مؤكد وبعضها مرجح فمن العلامات المرجحة وجود براز أصفر متكون في لفافات الطفل لما يدل على أنه عاش بعد الولادة ورضع حتى أفرغت أمعاؤه من العقي (ذى اللون الأخضر الداكن إلى السواد) وكذلك قطع الحبل السرى ووجود الجثة مغسولة من طبقة الندوة التى تغطيها عند ولادتها أو وجود الجثة لابسة ملابس .... الخ .

أما العلامات المؤكدة للولادة حيا فمنها ظهور علامات حيوية حول بداية الحبل السرى أو تقشر جلدى حوى أو وجود جروج حيوية بجسم الطفل . ولكن أهم علامة مؤكدة للولادة حيا وجود علامات التنفس أو الرضاعة بوجود لبن أو لباً في المعدة . ويجب أن يميز بين اللبن واللبن وبين المخاط الذى يوجد كثيرا في معدة الأطفال المولودين أمواتا ويعرف ذلك من وجود خثرات أو كتل متجبة كما يعرف بالفحص المجهرى الذى يظهر كثيرا من النقط الدهنية - كما تعرف الرضاعة أيضا بوجود براز أصفر متكون في الأمعاء الغلاط وخلوها من المعى . ولكن مجرد خلو المعى الغليط من المعى لا يصح دليلا على الرضاعة أبدا إذ كثيرا ما يؤدى انضغاط الطفل الميت عند ولادته إلى إفراغ المعى الغليط من محتوياته وخاصة إذا كانت ولادته عسرة .

**أما التنفس فهو أهم علامة على الولادة حيا ويعرف بآثاره على الجهاز التنفسى وخاصة الرئتين وتظهر هذه الآثار بالطرق الآتية :**

١) **الفحص العيائى للصدر :** ذلك أن الرئتين اللتين لم تنفسا تظهران كعضوين أصمين صغيرين ملتصقين إلى جانب العمود الفقارى بحيث لا تملأ إلا جزءا يسيرا من التجويف الصدرى الذى يظهر معظمه فارغا كما يظهر القلب وأوعيته وغدة التوتة "Thymus" عاربه مكشوفة تحت القص والأضلاع . ويظهر لون الرئة متجانسا بين الأرجوانى إلى الرمادى وحوافها حادة وملمسها كأي عضو أصم كالكبد مثلا ولا يزيد وزن الرئتين قبل التنفس عن ثلاثين إلى خمسين جراما أى حوالى  $\frac{1}{10}$  من وزن الجسم كله .

أما بعد بدء التنفس فإن الرئتين تتضخمان حتى تملأ تجويف الصدر وتغطيا معظم السطح الأمامى للقلب وأوعيته وغدة التوتة ويصبح اللون غير متجانس بل يصير أحمر منقوشا بخطوط بيضاء ويتغير ملمسها فتتزعج تحت الأصبع

عند الضغط عليها وتزن الرئتان من ٦٠ - ٨٠ جم أى ما يعادل  $\frac{1}{10}$  من وزن الجسم .

وسبب هذا التغير الشامل فى الرئتين مرجعه تحول الدم الوريدى من الشرايين المشيمية قبل الولادة إلى الشرايين الرئوية بعدها وكذلك امتلاء الأخيرة الرئوية بالهواء عند التنفس ، وعلى ذلك فإن هذه التغيرات تختلف فى مداها تبعاً لتنفس الوليد ، فإذا كان تنفساً عميقاً قوياً فإن الرئتين تتمددان تمام وتأخذان شكلها الموصوف سابقاً فى وقت قصير ثم لا تعودان بعد ذلك أبداً إلى هيتهما قبل التنفس - أما إذا كان التنفس ضعيفاً وسطحياً فإن شكل الرئتين قد لا يتغير كثيراً عن هيتهما قبل التنفس ، ولذلك فإن هناك حالات كثيرة يكون الشكل فيها غير مؤكد للتنفس أو ناف له .

٢) **الفحص المجهري للرئة :** وقد كان هذا معتمداً دليلاً مؤكداً على الحياة بما يظهره من تغير شكل الرئة ، من الشكل الغدى (المتكون من عدد كبير من الغنابات "acini" الغدية ، وهى مجموعات من الخلايا المكعبة بينها عدد قليل من الشعب وهو الشكل الذى يكاد يشبه الغدة اللعابية مثلاً) إلى الشكل الرئوى المميز المتكون من عدد من الأحيزة الهوائية الواسعة المبطنة بخلايا مقرطحة .

ولكن كثيراً من الباحثين اثبت بعد ذلك أن الشكلين المجهريين السابقين يوجدان فى الرئة قبل التنفس غير أن الأول منهما يوجد فى رئة الحمل قبل الشهر الخامس من الحمل ثم يبدأ تعديد الأحيزة الرئوية بالسائل السلوى حتى تأخذ الشكل الثانى عند الشهر السابع للحمل تقريباً - أى أن تمدد الأخيرة الرئوية لا يبدأ مع التنفس بل قبل ذلك بكثير وإنما التنفس يحل الهواء محل



السائل السلوى في هذه الأخيرة وعلى ذلك فإن الفحص الجبرى للرئة لا يمكن استعماله كدليل مؤكد على الولادة حيا بل يجب استعماله لتقدير عمر الطفل داخل الرحم فإذا ولد خديجا ظهرت الرئة كالغدة وإذا ولد تمينا ظهرت الرئة مكونة من الأخيرة الهوائية المتسعة وبين هذين المظهرين درجات كثيرة من المظاهر تبعا لدرجة النمو داخل الرحم .

وهذا يفسر الحالات المتعددة التى كانت تولد وتعيش بضع ساعات أو أيام ثم يظهر فحص الرئة فيها شكلا غديا ليس فيه أخيرة هوائية فهذه حالة الطفل الذى يولد خديجا .

٣) اختبار تعويم الرئة : "Hydristatic test" ويعتمد هذا الاختبار على أن التنفس يقلل من الكثافة النوعية للرئة بدرجة كبيرة بما يدخل فيها من الهواء ولذلك فإن الرئة المتنفسة تطفو على سطح الماء بينما تغطس الرئة التى لم تنفس .

ويجب أن يجرى الاختبار عند التشريح مباشرة أما إذا حفظت الرئتان في كحول أو فورمالين فإنها كلها تغطس ولا تطفو أبدا سواء تنقست أو لم تنفس . ويجب الاختبار عادة بوضع الأحشاء الصدرية كلها مع اللسان والمريء والحنجرة في وعاء عميق به ماء عذب فإن طفت على السطح كان ذلك دليلا على التنفس الكامل أما إذا لم تطف فيجرى الاختبار على كل رئة على حدة ثم يجرى الاختبار على كل فص من فصوص الرئة ثم تقطع الرئة أجزاء صغيرة يجرى عليها نفس الاختبار فإذا غطس بعضها وعام البعض كان ذلك دليلا على التنفس الجزئى أما إذا غطست القطع جميعا فهو دليل على عدم التنفس .

غير أن الرئة قد تعوم كليا أو جزئيا من غير تنفس وذلك حين تمتلئ بغازات التحلل الميتى وعلى الرغم من أن هذا السبب سهل المعرفة بما يحدثه في الرئة من تغيرات عيانية في اللون والملمس وظهور فقائع غازية كبيرة تحت الجنبسة ورائحة كريهة وغير ذلك من علامات التحلل ، إلا أن الاحتياط الكلى

لهذه الحالة قد دفع الباحثين إلى زيادة تأكيد اختبار التعويم وذلك بأن تلف بعض قطع عائمة من الرنة في شاش ثم تضغط ضغطا شديدا بوضعها تحت العقب ثم يعاد اختبارها في الماء فإن عامت كان ذلك دليلا مؤكدا على التنفس إذ لو كان عومها الأول بسبب غازات التحلل لغطست بعد الضغط الذي يخرج كل غازات التحلل ولا يخرج هواء التنفس من أخبرته .

والملاحظ أن غطس الرنة ليس دليلا مؤكدا على الإملاص - "Still-birth" بل إن الرنة قد تغطس رغم الولادة حيا أو رغم استمرار الحياة فترة قد تصل إلى عدة ساعات أو أيام بعد الولادة ، وذلك في حالات الأمراض الرئوية كالزهرى الوراثي وغيره .

٤) اختبار تعويم المعدة والأمعاء : ويعتمد هذا الاختبار على ما يحدث دائما مع التنفس من ابتلاع الهواء الذي يملأ المعدة ويتول تدريجيا في الأمعاء الدقيقة والغلاظ حتى يمكن أن يستعمل المدى الذي يصل إليه الهواء قياسا للمدة التي عاشها الطفل بعد ولادته - وقد استعمله كثير من الباحثين لذلك فعلا وذكروا أن عسوم المعدة يدل على مجرد الولادة حيا أما عوم الأثنى عشر فيدل على امتداد الحياة لمدة ساعتين أو ثلاث ، وعوم المعى الدقيق كله يدل على امتداد الحياة أربع أو ست ساعات - ولكن الحقيقة أن هذا الاختبار لا يصلح أبدا لاثبات الحياة أو نفيها إذ المعدة والأمعاء تحللان بعد الموت سريعا وتملآن تبعا لذلك بالغازات التي تعوسها .

ويجب أن نلاحظ أن التنفس ليس دائما دليلا على الولادة حيا في نظر القانون الذي يتطلب خروج معظم الطفل من رحم أمه إذ قد يتنفس الطفل تنفسا كاملا وهو مازال معظمه في رحم أمه وخاصة عند تأخر ولادة الجسم بعد خروج الرأس بل إن هناك حالات سمع فيها صياح الطفل داخل الرحم "Vagitus uterinus" ، والمراجع أن مرجع ذلك الصياح وصول الهواء للحميل من إدخال الأيدي أو آلات داخل الرحم لتسهيل عملية الولادة .

### تقدير فترة الحياة بعد الولادة

أن فترة الحياة بعد الولادة قد تقدر تقريباً باختبار تعويم المعدة والأمعاء ولكن هذا دليل غير مقبول في معظم الحالات ثم هو بعد ذلك لا ينفع إذا زادت المدة عن بضعة ساعات . وهناك علامات ثلاث تستعمل لهذا التقدير:

(١) **مظهر الحبل السرى أو السرة :** ذلك أن توقف الدم عن المسير في الحبل السرى بعد الولادة يؤدي إلى جفافه وظهور حلقة نزفية حمراء حول قاعدته تبدأ بعد ٢٤ ساعة من الولادة ، ثم يتقرح جلد الحبل السرى عند الحلقة الزقية هذه بعد يومين من الولادة ويزداد عمق القرحة تدريجياً حتى يفصل الحبل تماماً من قاعدته ويسقط عادة بعد سبعة أيام أو ثمانية - وإن سقط أحياناً قبل لك أو بعد ذلك بكثير - وفي هذا الوقت تكون السرة بارزة خارج جلد البطن ومغطاه بنسيج حبي أحمر اللون ثم يتحول هذا النسيج تدريجياً إلى نسيج ليفي أبيض ينكمش ويؤدي إلى انخساف السرة فتأخذ شكلها المعروف بعد أسبوعين أو ثلاثة من الولادة .

(٢) **تقشر الجلد :** الذى يبدأ بعد يومين أو ثلاثة من الولادة في جلد الصدر والرقبة ثم ينتشر إلى البطن والأطراف والوجه ويتم التقشر بعد حوالي أسبوعين من الولادة .

(٣) **انسداد الأنوعية السرية :** ويبدأ ذلك عند أول تنفس الطفل حيث تقلص حيوى بالعضلات (لا يظهر بالطبع بعد الوفاة) ثم تعتم بطانة الأنوعية وتضيق داخلها فيأخذ التجويف شكلاً نجمياً وتمتلئ بالدم المتحتر ويظهر ذلك في يومين أو ثلاثة بعد الولادة - ثم تبدأ عملية تعضية هذا النخر "organisation" حوالي اليوم الرابع ويظهر النسيج الليفي واضحاً بعد

أسبوع أو عشرة أيام ثم يتم انسداد تجاويف الأوعية بهذا النسيج اللينى في بضعة أسابيع .

### كشف سبب الوفاة

معظم أسباب وفاة الوالدان أسباب طبيعية كالخداج والأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية . وقد تكون عرضية من الاختناق بالسائل النسائى أو تدلى الحبل السرى مع الرأس أو تعسر الولادة وغير ذلك من عوارض الولادة وهى كثيرة .

ولكن الرفاة أحيانا قد تكون جنائية وتحصل إما الإهمال فى العناية بالطفل بتركه دون تغذية أو ملابس أو عدم ربط الحبل السرى (فى معظم الأحيان لا يؤدى عدم ربط الحبل السرى بعد قطعه إلى وفاة الوليد نظرا لأن الدم يتوقف تلقائيا عن السير فى الأوعية عند بدء التنفس بسبب تقلص عضلاتها بالفعل المعكس) .

وقد يكون قتل الطفل بأى طريق من طرق القتل المعروفة وأكثرها شيوعا فى هذه الحالات كتم النفس والخنق والغرق أو قشيم الرأس ويندر أن يكون بالذبح أو الطعن أو التسميم - والعلامات الدالة على كل من هذه الأسباب هى نفسها العلامات السابق وصفها تحت الأبواب المخصصة لها - إلا أن بعض هذه الأسباب يحتاج إلى توضيح شئ من مظاهره هنا .

بالخنق إذا استعمل فيه الحبل السرى قد يختلط بالصفاء الحبل عرضا عند الولادة ولكن وجود الكدمات والسجحات وعلامات التنفس وانزياح هلام الحبل فى مواضع الضغط عليها بالصابع عند شده - كل هذه العلامات تدل على الخنق .

أما قشيم الرأس فقد يزعم بأنه نشأ عن ولادة عسرة أو عن ولادة بالغة السرعة دون أن تحس الأم بما مما أدى إلى سقوط الوليد على رأسه على

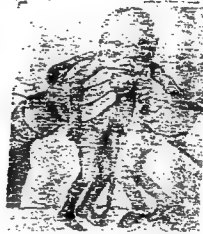
الأرض - أما حجة الولادة العسرة فأمرها سهل إذ توجد علامات في المرأة (ضيق الحوض .. الخ) وفي رأس الوليد (على هيئة انصياغ شديد بعظام الرأس ووجود الحدة المسماة تورم الناصية الولادية *caput succidanum*) وإذا فرض وانكسرت العظام وهو نادر جدا فإن الكسر لا يعدو أن يكون شرخا مفردا . أما في حالة استعمال الجفت في الولادة فقد يكون الكسر متخسفا ولكنه يأخذ شكل نصل الجفت وفي كلا الحالتين لا يوجد عادة أى نزف كبير أو تمكك بالدماغ والسحايا كما يحدث عند التهشيم .

وأما حجة الولادة الحافظة فإنها تكاد تكون نظرية ولا وجود لها في الحقيقة . وعلى فرض حدوثها فإنها لا تحدث إلا في متكررات الولادة حين يكون الحمل بالبالغ الصغر بحيث يزل من المرأة دون أن يحدث آلاما أو حتى دون أن تشعر به - وعندئذ فإن سقوط هذا الوليد على الأرض من ارتفاع فرج المرأة لا يؤدي إلى قشيم رأسه بل يحدث كدما أو كسرا شرخيا على أكثر تقدير وبإضافة إلى ذلك فإن رأس الوليد يجب أن تكون خالية من أى ضياع أو تورم ناصى ولادى ويجب أن توجد المشيمة متصلة بالحبل السرى قبل أن يصدق مثل هذا الادعاء النظرى .

## الصور والأشكال



شكل رقم (٢)



شكل رقم (١)

صور لتوأم متحد في جسم واحد رثته واحده

# الباب العاشر الجنون





## الفصل الأول الجنون والعاهة العقلية

أولا : الجنون أو عاهة العقل كمانع من المسؤولية الجنائية :

تنص المادة ١/٦٢ من قانون العقوبات على أنه " لا عقاب على من يكون ناقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل . لجنون أو عاهة في العقل "

أولا : شروط امتناع المسؤولية

حددت المادة ١/٦٢ من قانون العقوبات شروط امتناع المسؤولية الجنائية في ثلاثة وهي : إصابة المتهم بجنون أو عاهة في عقله ، وإفشاء ذلك إلى فقد الشعور أو الاختيار في العمل ، ومعاصرة ذلك لارتكاب الفعل المكون للجريمة .

(١) الجنون أو عاهة العقل :

لم يعرف المشرع المقصود بالجنون أو عاهة العقل تركا تحديدهما إلى الاختصاصيين وحناء فعل ، لأن الأمر يتحدد في الواقع بما تكشف عنه العلوم الطبية والنفسية ، وقد يقف تعريف القانون لها عن مساهرة هذه العلوم وهي في تقدم مستمر . أما عن الفقه فقد عرف البعض الجنون بأنه " عدم قدرة الشخص على التوفيق بين أفكاره وشعوره وبين ما يحيط به لأسباب عقلية " (سميث - عبد الحميد عمران - الطب الشرعي في مصر ص ٤٦٢) .

ويقسم علماء الطب العقلي الجنون إلى قسمين : العته Imbecilité والجنون بمعنى خاص Folie .

(أ) العته : يقصد به عدم تمام نمو المدارك ، أي القوى العقلية . ويشمل العته نوعين :

١ . عدم تكامل النمو بسبب وراثي لنقص خلقى Idiotie . أي أن الشخص تنقصه ملكة ذهنية معينة من يوم ميلاده ، أما باقي مداركه فتتطور كما تنمو لدى باقي الناس .

والمعتوهين الذين يدخلون في هذه الطائفة خطرين جدا ، لأنه لا أثر  
سرحة في قلوبهم فتراهم لا يحتاجهم شئ من الألم أو تأنيب الضمير سواء وقت  
تكاب الجريمة أو بعد ارتكابها . فشعورهم حيال الخير لا يختلف عن شعورهم  
بالشر .

. **وقوف نمو المدارك :** وهذا هو العته بمعنى خاض ، أى أن الشخص تبدأ  
مداركه في النمو ولكن يقف نموها بعد سن معين ، فيظل تميزه مختلطا  
وتقديره كتقدير الأطفال الصغار السن .

والعته يعتبر عاهة في العقل والتألي فهو مانع للمسئولية الجنائية . (د/  
صطفى القلعي - المرجع السابق - ص ٣٩٢) .

د الجنون بمعنى خاص ويقصد به اضطراب القوى العقلية بعد تمام نموها .  
المجانين من هذا النوع تختلف أحوالهم : فقد يكون جنونهم عاما  
Paralysie générale ، بمعنى أن فواهم العقلية بصفة عامة مضطربة  
تصورهم للأمور وتقديرهم يختلف عن تصور العقلاء وتقديرهم . وينشأ هذا  
لجنون عن اسباب عديدة مثل الادمان للمخدرات أو نتيجة صدمة عيفة في  
لحياة كالقشل والذعر والحزن . الخ . وقد يكون هذا الجنون مستمرا ، وقد  
كون مقطعا ، بمعنى أنه يأتي في فترات مختلفة تفصل بينها فترات إفاقة . ولا  
إع في عدم المسئولية الجنائية في حالة الجنون الكامل . وبالنسبة لحالة الجنون  
استقطع فلا مسئولية عن الأفعال التي تقع في فترات الجنون ، أما الأفعال التي  
نع في فترات الإفاقة فإن الفاعل يسأل عنها ، وإن كانت حالته يمكن أن تعتبر  
ن أسباب الرأفة .

وقد يكون الجنون جزئيا ، أى خاصا بناحية معينة Manie في الشخص  
وفيما عدا هذه الناحية من تفكيره نجده سليم القوى العقلية . ومن هذا

النوع من العاهات ما يصيب الإدراك ومنه ما يصيب الإرادة أما ما يصيب الإدراك ، تملكه فكرة ثابتة أو اعتقاد معين يكون خاطئا ، وهو ما يعرف بالبارانويا **Paranoia** ، أى جنون العقائد الوهمية . ومن صورته جنون الاضطهاد ، بأن يعتقد الشخص أنه مضطهد من حوله وأنهم يريدون به سوءا ، مما قد يدفعه الى ارتكاب بعض الجرائم ، خصوصا جرائم الاعتداء على نفس الغير تحت تأثير الفكرة المتسلطة عليه ، ومن صورة أيضا أن يعتقد الشخص أن له مركزا خاصا أو رسالة معينة ، كان يعتقد أن له حقا في العرض أو أنه رسول من عند الله ، ويتصرف في ضوء هذه العقيدة الفاسدة . والجرائم التي ترتكب نتيجة لهذا التفكير المحتل لا يسأل عنها الفاعل . أما ما يصيب الإرادة فيكون بأن يمتلك المصاب به دافع شديد لا يقوى على مغالته نحو ارتكاب جرائم تكون عادة من نوع معين . مثال ذلك حالة جنون السرقة **Kleptomanie** وجنون الحريق **Pyromanie** وجنون الكذب **Mythomanie** والميل للفسق والأفعال المنافية للأداب **Psycho pathies Sexuelles** . وهذه الأحوال لا تعدم المسؤولية الجنائية بل قد تكون سببا للتخفيف ، ولو أنهم وفقا للنظريات النفسية الحديثة يعتبرون غير مسئولون عن أفعالهم ، لأنهم يقومون بها تحت تأثير قوة لا إرادية دافعة لا قبل لهم على التغلب عليها أو ردها . (د / محمد مصطفى القللى - علم النفس الجنائي - ص ٢٠٨ وما بعدها) .

أما العاهة العقلية فتعتبر عن كل نقص أو ضعف أو اضطراب شديد في القوى العقلية أو في الملكات الذهنية أو الإرادية لا يصل إلى حد فقد هذه القوى أو الملكات بصفة مطلقة ولا عبثا بمنشأ هذا النقص أو الضعف أو الاختلال في القوى العقلية ، ولا بما إذا كان مستمرا أو وقتيا ، قديما أو طارئا

، وإنما العبرة بأثره على الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الجريمة . فهو مظهر لعاهة عقلية في حكم المادة ١/٦٢ من قانون العقوبات إذا كان من شأنه أن يفقد المتهم شعوره أو اختياره فقدانا تاما في ذلك الوقت ، وإلا فإنه لا يدخل في معنى العاهة العقلية التي جعلها المشرع في مرتبة الجنون من حيث امتناع المسؤولية الجنائية . (د/ على رائد - المرجع السابق - ص ٣٣٦) .

فالهم إذن أن يكون الشخص معدوم الإدراك أو الاختيار ، وأن يكون ذلك نتيجة اختلال عقلي يعتبر مرضا لا مجرد اضطراب مؤقت نتيجة غضب أو انفعال متلا .

ويدخل تحت اصطلاح (العاهات العقلية) صور مختلفة من الأمراض العصبية والنفسية *Nevro pathies* تؤدي إلى تجرد الشخص من ادراكه أو من سيطره إرادته . وأهم هذه الأحوال ما يأتي :

**الصرع Epilepsie** : والمصاب به تعتريه نوبات يفقد خلالها وعيه وذاكرته فلا يسيطر على جسمه ، وتعرض له قبيل النوبة دوافع لا قبل له بمقاومتها . فإذا وقعت منه جريمة في ذلك الحين فلا محل للمسؤولية الجنائية

وهناك نوع من الصرع كسامن لا يصطب بأعراض خارجية و**Epilepsie lavée** ويسمى بصرع الفكر **Epilepsie psychique** إذا أتى المريض محا ذاكرته أو أضعفها لدرجة شديدة ويصبح فكره كأنه في حالة أغماء . وقد يندفع في هذه الحالة إلى ارتكاب جرائم قتل أو أفعال محله الحياء . وهذا النوع من الصرع ثبت وجوده طبيا ، والمسلم به أنه يعفى من المسؤولية الجنائية . (د/ محمد مقطقى القللى - ص ٣٩٤) .

**الهستيريا** : وهى تعنى اختلالا في توازن الجهاز العصبي واضطرابا في العواطف والرغبات ، وهى تضعف من السيطرة على الإرادة ، وقد تؤدي إلى نوع من الجنون يطلق عليه تعبير (الجنون الهستيرى) وهذا المرض يقوم به مانع مسئولية .

**اليقظة النومية Sommambulisme :** وهى نوع من الأحلام يتميز بأن النائم ينفذ بأعضاء جسمه ما يرد إليه من صور ذهنية ، وهو لا يعى ما يفعل .  
**التنويم المغناطيسى Hypnotisme :** وفيها يخضع النائم لإرادة النوم ويأتى الأفعال التى عليها عليه دون أن تكون له إرادة فيها ، فهو مجرد آلة صماء ينفذ ما يندلى إليه به فى حالة النوم .

ولا شبهة فى أن الجاني لا يسأل عما يأتیه فى حالة اليقظة النومية الطبيعية لأن شعوره واختياره مفقودان ، وكذلك الحكم فى حالة اليقظة النومية بتأثير التنويم المغناطيسى إذا ثبت أن إرادته كانت معطلة تماما وأنه لم يكن له اختيار فى عمله . (د/ السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ٣٤٦) .

**النورستانيا :** وهى تعنى ضعف الجهاز العصى ، مما يستتبع أنقراض سيطرته على أعضاء الجسم وضعف سيطرة الإرادة على ما يصدر عن صاحبها من أفعال .  
(د/ على راشد - المرجع السابق - محمود نجيب حنفى - المرجع السابق) .

وعلى ذلك فإن الجنون يتسع للأمراض العصبية التى تعنى انحراف نشاط الجهاز العصى عن النحر الطبيعى المعتاد . وهذه الأمراض يقوم بما مانع المسئولية ، باعتبارها تنال من سيطرة الجهاز العصى على الجسم وتصيب بالاختلال الصلة التى يقيمها هذا الجهاز بين مراكز التوجيه فى المخ وأعضاء الجسم ، فتؤثر بذلك على الوعي والإرادة أو عليهما معا . ويتسع لفظ (الجنون) ليشمل التنويم المغناطيسى باعتباره يؤثر على إرادة النائم فيمحوها أو يضعفها ويجعلها خاضعة لإرادة المنون ويدخل فيه أيضا حالات الإصابة بالصمم والبكم La Surdi-Mutité منذ الميلاد أو فى سن مبكرة ، لأنهما يؤديان إلى ذات النتيجة التى تحدثها عاحة العقل . ذلك أن السمع والكلام هما أداة التفاهم

ويعلم أن نمو المدارك وتفتح الملكات الذهنية بما يكون من شأنه تحقيق الملائمة بين سلوك الشخص والوسط الذي يعيش فيه . فمن يولد فاقدهما أو يفقداهما قبل أن تكتمل ملكاته الذهنية يبقى في مستوى عقلي دون المستوى الطبيعي اللازم لسلامة التقدير والإدراك وبالتالي لتحمل المسؤولية الجنائية . (د/ السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق - ص ٤٣٨) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن الصمم والكم ليسا من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية . وذلك مع أن من المسلم به أن حالات الصمم مع البكم تؤدي في الغالب إلى نقص الإدراك . (نقض ١٩ أبريل سنة ١٩٦٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - ص ١٧ - رقم ٨٧ - ص ٤٥٥) .

والواقع أن المسألة ترجع إلى ظروف كل شخص ممن يصاب بهذه العادة ففقد يرث وسائل العلم الحديثة سبل تعليم هؤلاء وتفقيهم على نحو ما ، إن لم يصل إلى حد تفادى هذا النقص الطبيعي كله فعلى الأقل يمكن التهوين من آثاره . ومن أجل ذلك يكون المناط في مسؤولية هؤلاء وعدمها بما يثبت من حالة كل فرد ومدى إدراكه وهو أمر يختلف بالضرورة باختلاف الأفراد وظروفهم فعلى القاضي أن يفصل في مسألة قدره من يكون مصابا بالصمم والبكم على التمييز في كل حالة . وقد يؤدي ذلك إلى انعدام المسؤولية أو تخفيفها تبعاً لما يظهر .

#### الأمراض النفسية :

من الأمور التي تتصل بموضوع البحث معرفة ما إذا كانت بعض الأمراض النفسية كالشخصية السيكوباتية وثور العواطف وشدة الانفعال لها تأثير على التمييز وحرية الاختيار ؟ وفي الحقيقة ، أن الشخصية السيكوباتية هي شخصية شاذة في تكوينها النفسي غير ملتزمة مع المجتمع في قيمة ومعايير . وليس للسيكوباتية صلة بالتمييز . (د/ محمود نجيب حسنة - المرجع السابق - ص ٥٣٢) .

فصاحب هذه الشخصية يدرك ما يحيط به وما يصدر عنه على النحو العادى المألوف ، ولكن موضع الشذوذ فى هذه الشخصية هى انحراف الغرائز أو اختلال العاطفة . ويترتب على هذا الشذوذ عجز صاحب هذه الشخصية عن الملائمة بين أفعاله والقيم الاجتماعية ، فترتكب الجريمة تحت تأثير ما فى شخصيته من شذوذ . ويعنى ذلك أن السيکوباتيه ليست فى ذاتها (عاهة فى العقل) فالتمييز متوافر والإرادة حرة لأن فى وسع صاحبها أن يسيطر عليها . ولكن السيکوباتيه قد تكون مظهرا لعاهة فى العقل ، ومن ثم يجب على قاضى الموضوع فحص حالة المتهم للتحقق مما إذا كانت تكشف عن حالة اختلت فيها القوى الذهنية لمرض عقلى أو عصبى فتمتنع المسئولية ، أم أنها لا تكشف عن شئ من ذلك فتظل المسئولية قائمة

وقد قضت محكمة النقض بأن : المصاب بالخالة المعروفة باسم الشخصية السيکوباتيه لا يعتبر فى عرف القانون مجنونا أو مريض عقل ، ومن ثم لا يمكن اعفاؤه من العقاب طبقا للمادة ٦٢ من قانون العقوبات . (نقض ٦٣٠/١٩٥٤ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س٥ رقم ٢٧٠ ص - ٨٤١) . وبأن " الممرض النفسى لا يقوم به مانع المسئولية : نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س١٣ ، رقم ١٥٩ ) وبأنه " مسئولية المتهم لا تنفى بمجرد دفعة بعدم سلامة إرادته وإدراكه ، وإنما يتعين أن يكون - مرجع ذلك إلى جنون أو عاهة فى العقل . (نقض ١٢/١٢/١٩٦٦ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س١٧ - رقم ٢٢٧ - ص١٢٤٢) .

أما بالنسبة لشرارة العواطف Les passions وشده الانفعال ، فالقاعدة فى شأنهما أنهما ليسا من قبيل (عاهة العقل) ، ولا يحولان دون قيام المسئولية .

ولو قلنا بالعكس لانتهينا إلى عدم العقاب فى كل الجرائم الهامة ، والواجب على كل إنسان أن يضبط عواطفه . يضاف إلى ذلك أن العاطفة أو

الانفعال مجرد باعث على الجريمة والأصل أن البواعث ليست من عناصر الجريمة . وقد أكد المشرع هذه القاعدة عندما عاقب الزوج الذى يقتل زوجته ومن يسزى بها إذا فأجأها متلبسة بالزنا (م ٢٣٧ عقوبات) والزوج يدفعه إلى جريمته فى هذه الظروف انفعال شديد ، ولم ير المشرع فى هذه الانفعال غير مجرد عذر قانونى ، أى أنه لم يعتبره مانع مسئولية .

والواقع أنه ينبغى التوسع فى فهم معنى العاهة العقلية ، لأن هذا هو ما قصده المشرع عندما أضاف هذه العبارة دون أن يوضح مدلولها رغبة منه فى أن تسع لكل ما يضيق عنه لفظ الجنون . خاصة وأنه لا خطر فى هذا التوسع مادام الضابط الجامع فى الحالين هو فقد الشعور أو الاختيار فقدنا تماما فى وقت ارتكاب الجريمة . وعلى أساس هذا الضابط أنتهينا إلى أنه لا يصح أن يدخل فى معنى العاهة العقلية حالة الانفعال الشديد أو الثورة العاطفية .

وطالما أن المشرع يسوى فى الحكم بين حالة الجنون بمعناه الضيق وحالة العاهة العقلية ، فى أهمية من الناحية العملية لتمييز أى الوصفين ينطبق على حالة المتهم فى الدعوى المطروحة للفصل فيها ، متى كان الثابت أنها على أقل تقدير تدخل فى معنى العاهة العقلية .

٢) فقد الشعور أو الاختيار فى العمل : ليس الجنون أو عاهة فى ذاته مانعا من المسئولية الجنائية ، وإنما تمتنع المسئولية نتيجة لما يترتب على أى منهما من فقد الشعور أو الاختيار فى العمل ، بحيث إذا لم يترتب هذا الأثر فلا محل لامتناع المسئولية . وهذا أمر طبيعى ، لأن امتناع المسئولية الجنائية رهن بكون المشرع لا يعتد بالإرادة ، لأنه لم تتوافر لها الشروط المطلوبة كى تكون ذات قيمة قانونية . أما إذا ظلت هذه الشروط المطلوبة كى تكون ذات قيمة قانونية . أما إذا ظلت هذه الشروط متوافرة فالإرادة كل قبحتها ، ولا وجه لأن تمتنع المسئولية .



وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كانت العادة لا تؤدي إلى فقد الشعور أو الاختيار كالحق والسفه ، فالمسئولية لا تمتنع (استئناف ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، القضاء ، س ٦ ، ص ٧٦) . كما قضت محكمة النقض بأنه إذا ثبت أن المتهم مريض بمرض الدرن وفي حالة ارتباك ذهني خطير بسبب مرض أولاده وارهاقه بالعمل فإن مسئولية لا تمتنع طالما أنه لم يكن فاقد الشعور أو الاختيار وقت مقارنة الجرائم المسندة إليه (نقض ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ن س ٩ ، رقم ١٧٦ ، ص ٦٩٨ . انظر كذلك نقض ٣ مارس سنة ١٩٧٥ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٦ ، رقم ٤٦ ، ص ٢٠٧ ، ونقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٩ ، رقم ١٨٤ ، ص ٨٨٨) .

ويلاحظ أن المراد يفقد الشعور أو الاختيار لا يعنى زوال التمييز أو الاختيار تماما ، وإنما يريد الانتقاص منهما إلى حد يجعلها غير كافيتين لاعتداد المشرع بالإرادة ومن ثم كان متصورا أن تمتنع المسئولية على الرغم من بقاء قدر من التمييز أو الاختيار دون ما يتطلبه القانون . وتحديد القدر المطلوب من التمييز والاختيار من شأن قاضى الموضوع ، وله الاستعانة بالخبير كى يكشف له عن خصائص الإرادة : فيحدد على هذا الأساس مقدار ما تستحقه من قيمة في نظر القانون . (د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق) .

وتختلف حالة الجرم عن حاله (الجرم الشاذ) أو (نصف الجرم) أو (شبه المجنون) وهو شخص أصابه خلل عقلى جزئى لم يفقده الأهلية للمسئولية ، ولكنه انقض منها على نحو ملموس ، فاقدم على الجريمة وهو يعانى من الآثار النفسية لهذا الخلل . وهذا الجرم لا تمتنع مسئوليته لأنه لا يمكن تجاهل القدر

السدى توافر لديه من التميز ، وهو لا يسأل كذلك مسئولية تامة لأنه لا يمكن تجاهل عاهة عقله ونقصان القدر المتوافر لديه من التميز ، وتوصف حالته بأنها حالة (مسئولية مخففة) لأن المسئولية والعقوبة يجب أن يتناسب مع القدر من الأهلية الذى يكون متوافرا لدى المجرم . إلا أن التشريع الجنائى المصرى يجهل نظرية المسئولية المخففة ، لأن نصوصه وضعت تحت تأثير نظريات ترى الناس أحـد رجلين : إما مسئول مسئولية كاملة ، وهو الشخص المعتاد ، وإما غير مسئول اطلاقا ، وهو المجنون ، ولا تعرف وسطا بين الطرفين . فالأهلية الجنائية كما نظمها المشرع المصرى إما أن تكون متوافرة أو غير متوافرة كلية . أما الأهلية الناقصة فلا تأثير لها على المسئولية الجنائية ، وللقاضى فى هذه الحالة أن يلائم العقوبة بما يتفق والظروف الشخصية للجاني فى إطار سلطته التقديرية . وهذا الوضع منسقد ، فمن الناس من يحتلون الموقلة الوسطى بين المسئولين مسئولية كاملة وغير المسئولين اطلاقا ، والى يجب أن تسأل مسئولية مخففة . (انظر الدكتور / محمود نجيب) .

٣) معاصرة فقد الشعور والاختيار لارتكاب الجريمة : يجب أن يكون الجنون أو العاهة العقلية قد أحدث أثره فى الإدراك أو الاختيار وقت ارتكاب الجريمة . ولذلك فإن المرض العقلى المتقطع لا ينفى المسئولية إذا كانت الجريمة قد ارتكبت فى فترات الافاقة . إذ تعنى الافاقة احتفاظ المتهم بشعوره واختياره ، وذلك بالرغم من تأثيره على الجانب النفسى للشخصية فى تلك الفترات . (د/ مأمون محمد سلامة - المرجع السابق - ص ٣١٢) .

كما أن الجنون السابق على ارتكاب الجريمة ، ومثله الجنون الذى يطرأ بعد ارتكاب الجريمة ، لا يمنع من قيام المسئولية .

ويكفى أن يتحقق فقدان الشعور والاختيار وقت ارتكاب الجريمة دون  
تطلب علاقة سببية بين المرض العقلي وارتكاب الجريمة . ومع ذلك ففي حالات  
الجنون الجزئي الذي يصيب جانباً دون آخر من جوانب الشخصية فإنه يلزم  
الارتباط السببي بين المرض وبين ارتكاب الجريمة كما هو الشأن في بارانويا  
التبع والاضطهاد . فإذا كانت الجريمة غير مرتبطة بالمرض في هذه الفروض فإن  
المسئولية الجنائية تثبت في حق الجاني ، كما لو ارتكب المصاب بهذيان التبع  
جريمة تزوير أو اختلاس مثلاً .

الصلة بين الحجر وامتناع المسئولية : يوقع الحجر على الجنون أو المعتوه  
عن طريق القاضي ، وتبطل بقوة القانون كل التصرفات التي تصدر بعد تسجيل  
قرار الحجر (المادتان ١١٣ ، ١١٤ من القانون المدني ) . ويعني ذلك أن  
القانون المدني يعتبر الحجر قرينه غير قابلة لاثبات العكس على الجنون أو المعتوه .  
ولكن ليس للحجر هذا الأثر بالنسبة لامتناع المسئولية الجنائية ، أي انه ليس  
قرينه مطلقة على ذلك ، ومن ثم كان متعيناً على القاضي الذي يدفع أمامه  
مجنون المتهم أو عاهة عقله على نحو افقده الشعور أو الاختيار وقت الفعل ،  
ويحتاج لاثبات ذلك بقرار الحجر الذي وقع عليه ولم يرفع بعد أن يتحقق بصفة  
خاصة من حالته وقت الفعل ، فإن ثبت لديه تمتعه بالشعور والاختيار ، فله أن  
يقرر مسئوليته على الرغم من قرار الحجر . (د/ عبد الرازق السنهوري و  
MERLE) .

### ثانياً : الآثار المترتبة على امتناع المسئولية

إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ١/٦٢ من قانون  
العقوبات امتنعت مسئولية الجاني عن الجريمة ، سواء أكانت جنائية أو جنحة أو  
مخالفة ، سواء أكانت عمدية أو غير عمدية ، وامتناع المسئولية يقتصر على من  
توافرت هذه الشروط بالنسبة له دون غيره ممن ساهموا معه في الجريمة .

ويتربسب على امتناع المسؤولية في حالة الجنون أن تتمتع سلطة التحقيق  
عس السبر في الدعوى فتصدر أسرا بالأوجه لاقامتها ، فإذا كانت قد رفعت إلى  
المحكمة وجب عليها الحكم بالبراءة .

وهذا الأثر مترتب على كون الجنون وعاهة العقل يعدمان الشعور  
والاختيار أو يعدمان احدهما بغير أن يكون لإرادة الجاني دخل في حدوث العادة  
ولا في الأثر المترتب عليها . فمن يقبل أن ينومه الغير تنوعا مغناطيسا متوقعا  
اقدامه أثناء نومه على فعل معين ومريدا هذا الفعل ونتيجته يسأل عنه عمدا .  
أما إذا كان في استطاعته توقعه وتوقع نتيجته الاجرامية والخيولة دونها ، فهو  
مسئول مسؤولية غير عمدية . وغنى عن البيان أن من ينومه ويدفعه إلى هذا  
الفعل يكون مسئولا عنه كذلك . ومن يكون مصابا باليقظة النومية فيترك قرب  
فراشه أسلحة نارية أو مادة لاشعال الحريق ، ويكون في استطاعته توقع اقدامه  
على استعمالها في ارتكاب الجريمة ، يسأل عنها مسؤولية غير عمدية .

**اثبات الجنون وعاهة العقل :** أن تقدير حالة المتهم وقت الجريمة من المسائل  
الموضوعية التي تخص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، بغير رقابة عليها من  
محكمة النقض ، سواء فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، وذلك بشرط  
أن يكون القاضي قد سبب حكمه تسببا كافيا .

وقد قضت محكمة النقض بأن : استدلال الحكم بأقوال المتهم وتصرفاته بعد  
جريمته على سلامة قواه العقلية وقت ارتكابها استدلال سائغ إذا كان الحكم قد  
اتخذ منها قرينة يعزز بها النتيجة التي خلص إليها التقرير الطبي عن حالة المتهم  
العقلية ، وكان هذا التقرير كافيا لحمل قضاء الحكم في قوله بمسؤولية المتهم  
(نقض ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٣ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ٢٤ - رقم  
١٢٠ - ص ٥٨٦) .

والطريقة الطبيعية المألوفة لاثبات جنون المتهم أو نفيه هي ندب خير (اخصائي) للكشف على قواه العقلية ، وليس من شأن الخبير أن يقرر ما إذا كان المتهم مسؤولاً جنائياً عن أفعاله أم غير مسئول ، وإنما تقتصر مهمته على بأن ما إذا كان المتهم مصاب بجنون أو عاهة عقلية من عدمه ، وعلى القاضي ان يستخلص من تقرير الخبير ما لا راده المتهم من قيمة قانونية دون ان يكون ملزماً بما اثبتته الخبير من وقائع او انتهى اليه من نتائج فالمحكمة هي الخبير الا على في كل ما استدعى خبرة فيه . لكن اذا تعرضت لتنفيذ تقرير من خبير ففي وجوب ان يكون التنفيذ باسباب فيه تحمله ، فلا يصح تنفيذ رأى مدير مستشفى الامراض العقلية بشهادة الشهود ، ولا تكون قد اخلت بحق الدفاع وأسسست حكمها على اسباب لا تحمله ومحكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابه الدفاع الى ما يطلبه من ندب خير لتقدير حاله المتهم العقلية ، ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقفه من التحقيق ومن حالته بالجلسة ومن اجاباته على ما وجهته إليه من الأسئلة ومناقسته للشهود فقد يرى أن الأمر من الوضوح بحيث يستطيع البت فيه بنفسه ، كما لو كانت مظاهر المرض واضحة لديه أو قدر أن الدفع بامتناع المسئولية غير جدى لأن القرائن تكذبه . ويتقيد القاضي حتى يرفض الاستعانة بخبير ، أو يرفض الدفع بامتناع المسئولية بأن يسبب رفضه تسيباً كافياً ومن حق المحكمة أن تقرر امتناع مسئولية المتهم ولو لم يدفع ذلك ، إذ من واجبه ان تحقق من توافر كل أركان الجريمة وعناصر المسئولية عنها حتى يكون من حقها ان تنطق بالعقوبة ، ثم أنه ليس من شروط امتناع المسئولية أن يدفع المتهم به ولا يعد تسيباً كافياً أن يستند القاضي في اعتباره المتهم مسئولاً عن أفعاله إلى أنه لم يقدم الدليل على امتناع السئوليته ، أو إلى أنه " لم يبد انه مجنون في الوقت المناسب اثناء المحاكمة وإذا طلب محامى المتهم احالته الى الكشف الطبى لاختبار قواه العقلية ، ثم تنازل المتهم نفسه عن هذا الطلب ولم يرد الحكم عليه ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقوله أنه قد اخطأ في تعويله على تنازل المتهم في حين أنه كان يجب التعويل على طلب

الخصامي وغايه ما في الأمر أنه يكون على محكمه الموضوع أن تراقب حاله المتهم  
 المنازل لتحرى ما إذا كان تنازله هذا عن عقلية غير متزنه فلا تحفل به وتقرر  
 باحاليته الى الطبيب الشرعى ، أم أن المتهم ليس به ما يدل على خلل في عقله  
 فتقبل تنازله ، ولكن هذا القضاء منتقد لان اخطر صور الجنون هي تلك التي  
 يخفى أمرها ، ولا تعطى أية اعراض ظاهره فلا يكتشفها إلا الفنى بعد بحث متأن  
 . ولذلك فإنه كان من الافضل في هذا الشأن ترجيح طلب الحماى الخاص  
 بتحقيق حاله المتهم العقلية على تنازل المتهم عن هذا التحقيق مهما استبان من  
 حدود حاله المتهم بحسب الظاهر الذى قد لا يمثل الواقع الفعلى في شئ . ولا  
 يلام القاضى حين يغفل الاشاره الى تمتع المتهم بقواه العقلية إلا إذا دفع دفعا  
 جديدا بامتناع مسئوليه جنون او عاهه في العقل ولذلك فإن الدفع بالجنون يعد  
 دفعا جوهريا مؤثرا في مصير الدعوى فيجب على محكمة الموضوع أن تتعرض له  
 في حكمها إما بقبوله وإما برفضه لأسباب منطقية سائغة مبيها بيانا كافيا لا  
 اجمال فيه . فلا يحق لها مثلا ان ترفض هذا الدفع مسنده في اثبات عدم جنون  
 المتهم الى القول بأنه يقدم دليلا ، بل أن من واجبها في هذه الحاله أن تثبت هي  
 مسن أنه لو يكن مجنونا وقت ارتكاب الحادثة ، ولا تطالبه هو بإقامه الدليل على  
 دعواه " (د/ءوف عبيد - مجله مصر المعاصرة - ص ٨٩، ٩٠) ، (نقض ١٥/  
 ١٩٣٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ ، رقم ٢٧١ ص ٣٦٦ ، نقض  
 ١٩٩٨/١٢/١٧ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٧ - رقم ٧١٥ ص ٦٧١) .  
**وقد قضت محكمة النقض بأن:** لا يعد دفعا جديدا قول الدفاع في صيغة عابره  
 ان المتهم قد اتانبه حاله نفسيه فاصبح لا شعور له وأنه خرج من دور التعقل  
 الى دور الجنون الوقتى ( نقض ١٧ مايو سنة ١٩٥٤ مجموعة احكام محكمة  
 النقض ، س ٥ رقم ٢٤١ ، ص ٦٣٧ )  
 ولتمكين سلطة التحقيق او المحكمة من فحص حاله المتهم العقلية  
 لتقديرها تنص المادة ٣٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية على انه " إذا دعا

الامر الى فحص حاله المتهم العقليه يجوز لقاضى التحقيق أو القاضى الجزئى كطلب النيابة العامة او المحكمة المنظورة امامها الدعوى على حسب الاحوال ان يأمر بوضع المتهم اذا كان مجبوسا احتياطيا تحت الملاحظة فى احد المجال الحكومية المختصة لذلك لمدة او لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة واربعين يوما بعد سماع اقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم ان كان له مدافع . ويجوز اذا لم يكن المتهم مجبوسا احتياطيا ان يؤمر بوضعه تحت الملاحظة فى اى مكان اخر " وأخيرا ، ولا يصح أن يثار الدفع بالجنون او العاهة العقلية لأول مرة امام محكمة النقض ، لانه دفع متصل بالموضوع ويحتاج تحقيقا لا تختص هذه المحكمة بجسرائه . فاذا كانت محكمة الموضوع لم تلاحظ على المتهم جنونا أو عاهة عقلية ، وكان المدافعون عنه لم يثيروا شيئا فى هذا الصدد امامها ، وكانت جميع الاوراق المقدمة منه فى طعنه على الحكم لا تفيد انه كان وقت المحاكمة مصابا فى عقله ، فلا يكون ثمة وجه للمساس بالحكم الصادر بادانته المتهم ( نقض ١٩٤٩/٥/٢٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج٧ - رقم ١٧٧ ص ٨٩٤ ) .

#### التدابير الاحترازية التى توقع على المتهم عند ثبوت امتناع مسنوليته :

قصد الشرع انه مما يهدد المجتمع بالخطر ان يطلق سراح متهم ثبت امتناع مسنوليته لجنون او عاهة فى العقل ، فتتص المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " إذا صدر أمر بأن لأوجه لاقامه الدعوى او حكم بسبائه المستهم وكان ذلك بسبب عاهة فى عقله تأمر الجهة التى اصدرت الامر او المحكم اذا كانت الواقعة جنائيه أو جنحة عقوبتها الحبس يحجز المتهم فى احد اغسال المعدة للأمراض العقلية الى ان تأمر الجهات المختصة باخلاء سبيله " فهذا التدبير الاحترازى يبقى المجتمع خطوره هذا الشخص وغنى عن البيان أنه لا محل

لهذا التدبير إلا إذا ثبت من التحقيق الابتدائي أو من المحاكمة ارتكاب المجنون  
للمجريمة ، والا ما كان للمحكمة شأن به وكان امره للسلطة الادارية شأنه أى  
مجنون " .

### المسئولية المدنية للمجنون:

الأصل أن التمييز شرط للمسئولية المدنية عن العمل غير المشروع (م  
١٦٤/١ مسدق) ، لان الخطأ الذى هو أساسا المسئولية المدنية لا يتصور بدونه .  
وبذلك لا يسأل المجنون مدنيا عن تعويض الضرر الناتج عما يرتكبه من جرائم  
وهو فاقد الشعور او الاختيار . ومع ذلك فإنه وفقا للفقرة الثانية من المادة  
١٦٤ من القانون المدنى تجوز مساءلة المجنون مدنيا عما يرتكبه من افعال ضاره  
فتنص هذه الفقرة على انه " اذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك  
من هو مسئول عنه ، او تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضى  
ان يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعى في ذلك مركز الخصوم "

### ثانيا : المجنون او عاهة العقل الطارئ بعد ارتكاب الجريمة

المجنون الطارئ على الجاني بعد ارتكابه للجريمة لا يؤثر بالطبع على  
مسئوليته الجنائية ، ولكن يقتصر اثره على اجراءات الدعوى اذا طرأ اثناها ،  
او يؤخر على وقف تنفيذ العقوبة اذا طرأ بعد صدور الحكم على الجاني ، على  
التفصيل التالى .  
وقف اجراءات الدعوى :

تنص المادة ١/٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " اذا ثبت  
ان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله طرأت بعد  
وقوع الجريمة يوقف رفع لدعوى عليه . او محاكمته حتى يعود اليه الرشء " وهذا  
النص يشير الى حالتين حاله ما اذا طرأت العاهة بعد الجريمة وقبل رفع الدعوى



، اى مرحله التحقيق الابتدائى وحاله ما اذا طرأت بعد رفع الدعوى وقبل  
الحكم فيها وحكم الحالتين واحد وهو وقف الاجراءات .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** الأمر بهذا التدبير الزامى " فاذا اغفل الحكم  
براءه المتهم عن الأمر به كان معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون ( نقض ٢٠ مارس  
سنة ١٩٧٢ ، مجموعة احكام محكمة النقض ، س٢٣ ، رقم ٩٧ ، ص ٤٤٥ ،  
ونقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، مجموعة احكام محكمة النقض ، س٢٧ ، رقم  
١٩٣ ، ص ٨٥٥ ) .

ومناط وقف الاجراءات هو عدم قدره المتهم على الدفاع عن نفسه  
وتوقف الاجراءات عند اخر مرحله وصلت اليها عند ثبوت الاصابه ،  
ويستمر الوقف حتى يعود الى المتهم رشده بمعنى ان يقدر على الدفاع عن نفسه  
**وقد قضت محكمة النقض بأن :** يتعين ان توقف اجراءات التحقيق أو المحاكمة  
حتى يفسق المتهم ويعود اليه رشده ويكون فى مكتته المدافعه عن نفسه فيما  
اسند اليه وان يسهم مع وكيل المدافع عنه فى تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه  
وهو متمتع بكامل ملكانه العقلية ومواهبه الفكرية" (نقض ١٥ يونيو سنة  
١٩٦٥ ، مجموعة احكام محكمة النقض ، س١٦ ، رقم ١١٦ ، ص ٥٨٠) .  
وبأنه "ولا يحول دون الايقاف حضور المتهم امام المحكمة ومعه المحامى الذى  
تسولى الدفاع عنه ، وذلك لأن المتهم هو صاحب الشأن الاول فى الدفاع عن  
نفسه فيما اسند اليه " (نقض ٤ يونيو سنة ١٩٧٨ ، مجموعة احكام محكمة  
النقض ، س٢٩ ، رقم ١٠٣ ، سنة ٥٤١) .

ويرتب على وقف الاجراءات ان تقف جميع المواعيد ، كمواعيد الطعن  
فى الاحكام . فلو حدثت العادة بعد الحكم الابتدائى فلا يبدأ ميعاد الاستئناف  
إلا متى عاد إلى المتهم رشده .

على أن الوقوف لا يشمل جميع الاجراءات ،فهو لا يمنع من القيام بالاجراءات الضرورية التي لاتمس بشخص المتهم ،خصوصا اذا كانت لها صفة الاستعجال كالمعاينة ،والغثيش ،وسؤال الشهود ،حتى لاتضيع معالم الجريمة بمضى الزمن ،ولا يواجه بها المتهم الا عند افاقة .وهو ما تنص عليه المادة ٣٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها "لا يحول ايقاف الدعوى دون اتخاذ اجراءات التحقيق التي يرى انها مستعجلة أو لازمة .

#### **وقف تنفيذ العقوبات :**

إذا طرأ الجنون على المحكوم عليه بعد صدور حكم نهائي بالعقوبة وصيرورة العقوبة واجبة التنفيذ ، فان اثره يختلف باختلاف ما إذا كانت من العقوبات الماسة بالحرية ،سواء كانت سالبة لها كالاشغال الشاقة والسجن والخس ، أم كانت مقيدة لها كمراقبة البوليس فإن المادة ٤٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية توجب إرجاء تنفيذها حتى يبرأ المحكوم عليه . ويجوز للنياية العامة ان تأمر بوضعه في احد احوال المدة للأمراض العقلية ، وتستمر المدة التي يقضيها في هذا الحبل من مدة العقوبة المحكوم بها . والحكمة التي حدثت بالمشروع الى وقف تنفيذ هذه العقوبة ، انها لن تحقق الغرض المقصود منها ، فسواء أريد إصلاح المحكوم عليه أو رده ، فهي لا تفلح مع الجنون بل انها ستزيد حالته سوءا وتتردد المادة ٣٥ من قانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ذات الحكم فإذا زال سبب التأجيل بشفاء المحكوم عليه تعين تنفيذ العقوبة ، ويوقف سريان المدة المقرره لسقوط العقوبة طوال مدة وقف تنفيذها باعتبار الجنون مانعا قانونيا يحول دون مباشرة التنفيذ (٥٣٢م) اجراءات جنائية).

وفيما يتعلق بعقوبة الاعدام فكان يوقف تنفيذها في الجنون حتى يبرأ طبقا لنس المادة ١/٤٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية لكن العمل دل على ان بعض المحكوم عليهم بالاعدام كان يدفع بالجنون الطارئ وربما بصورة متكرره لوقصف تنفيذ الحكم أو بالأقل لتعطيله الى أن يتم فحص حالته لذا الفى هذا النص بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٥ فاصبح ينفذ الاعدام رغم الدفع بالجنون الطارئ بعد صروره الحكم واجب النفاذ.

أمّا العقوبة المالية فلا يوقف تنفيذها ، لأنها لاتمس شخص المجنون ، بل أنها تتخذ ضد ماله وفي مواجهة القيم عليه ، ومنها مالا يستلزم تنفيذه اجراء ما كالمصادره ، لأن الشئ لا يصادر إلا إذا كان مضبوطا . ؟ وحكم الغرامة إذا اصبح هائيا صار ديننا متعلقا بذمه المحكوم عليه يستوفى منه بوسائل استيفاء الديون العادية . ولكن لايجوز الاستعانة بالاكراه البدني لتنفيذها (م٥١٣ اجراءات جنائية)، لان الاكراه البدني يعنى تهديد المحكوم عليه والضغط على ارادته عن طريق حبسه حبسا بسيطا لكي يجبر على دفع الغرامة ، وهذا المعنى لايمكن للمجتون ان يفهمه ويعى المقصود منه.

## الفصل الثاني الجنون ونواحيه الطبية الشرعية

الجنون او المرض العقلي موضوع بحث علم قائم بذاته هو علم الامراض العقلية "psychiatry" ولكن الطب الشرعى قد يسأل عن تشخيص هذا المرض العقلي في اى من الناس وليس تعرض الطبيب الشرعى لتشخيص هذا المرض حينئذ مقصودا به تمييز الانواع المختلفة لهذه الامراض بقدر ما هو مقصود به اثبات المرض العقلي الذى يندرج تحت مادة القانون التى يراد تطبيقها في هذه الحالة بالذات . ذلك ان القانون لايعتبر الجنون او المرض العقلي حالة قائمة تستلزم تصرفات خاصة بل ان قانون حجز المصابين بأمراض عقلية رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ قد قصد به حماية هؤلاء المرضى ورعايتهم بعد اذ اثبت عدم اهليتهم لحماية انفسهم وممتلكاتهم .

والقانون يفترض العقل في كل انسان حتى يثبت عكس ذلك واذا ادعى شخص على اخر بالجنون فيجب على المدعى أن يثبت دعواه هذه .

**والادعاء بالجنون قد يكون محل بحث من الطب الشرعى في أحوال متباينة أهمها :**

١- اذا ادعى شخص على قريب له بالجنون ظالما توقيع الحجر عليه و عندئذ تقوم النيابة بتحقيق الشكوى ليتبين مبلغ جديتها ، واذا رأت النيابة الاستمرار فى التحقيق فقد تندب طبيا شرعيا للكشف على المدعى عليه لتقرير حالته العقلية ثم تقرر النيابة رأيها بعد ذلك اما بحفظ الشكوى او اذا وجدت جديا ومبينة على أساس فإنها تقدمها للمحكمة طالبة الحكم بتوقييع الحجر ، وقد يضاف الى هذا التالاب ابطال تصرفات المدعى عليه لمدة مسابقة على طلب الحجر وعندئذ يسأل الطبيب الشرعى عن وقت

حصول الجنون وهل يمكن معرفته بالتأكيد وهل يمكن تحديده بوقت قبل التصرفات المطلوب إبطالها أو بعدها ؟

٢- إذا دفع متهم في جناية بإصابته بالجنون وقت محاكمته قاصداً من ذلك أن يؤجل المحاكمة طبقاً لنص المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات التي تنص على أنه إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهه في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده .

٣- إذا ادعى المتهم بالجنون وثبت جنونه وقت ارتكاب الجريمة فإنه يحكم ببراءته تطبيقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات التي تقول :

لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكابه الفعل أما الجنون أو عاهه في العقل - وأما الغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها .

### المسئولية والجنون

المقصود بالمسئولية أن يتحمل كل شخص تبعات اعماله أو اهماله فيعاقب عليها اذا كانت مخالفة للقانون ، ولما كانت فائدة القوانين تنظيم حياة الجماعة من الناس لتعيش كوحده متماسكة كان على هذه القوانين أن تحمي الناس مما قد يصيهم به غيرهم من اعمال طائشة أو اهمال ضار وذلك بغرض عقوبات مناسبة على سبيل التأديب للفاعل وفي حالات التي يكون الفاعل فيها غير قاصر على فهم طبيعة عمله وتقدير نتائجه فلا معنى مطلقاً لتوقيع العقوبة عليه لأن العقوبة هنا لا تؤدي الغرض المقصود منها أولاً ، وثانياً لأن القصد الجنائي غير موجود في الفاعل وهذا القصد هو الشيء الذي يعاقب عليه وهذا نجد القوانين ل تعاقب الطفل غير المميز على ما يأتيه من الافعال ولو كانت

اجراميه ، لأنه لا يستطيع أن يفهم طبيعة هذه الاعمال أو أن يميز بين الخير منها والشر ، ولذلك أيضا نجد أن القوانين لا تعاقب المجنون أو المختل العقل على ما قد يبدر منه من الاعمال المخالفة للقانون فينص قانون العقوبات المصرى على أن لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل اما المجنون او عاهه فى العقل واما الغيوية ناشئة عن عقاير مخدرة ايا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

ويجب أن يلاحظ ان المجنون اختلال فى قوى العقل بعضها أو كلها ، فليس من اللازم ان يكون المجنون عديم الذكاء فاقد الذاكرة ، اذ ان هناك حالات كثيرة يكون الشخص فيها مالكا لذكائه حافظا لذاكرته ومع هذا يحتل شعوره ويكون مجنونا وهو اذا غير مسئول عن اعماله كالذى فقد ذاكرته تماما .

والاعمال الاجرامية فى المجنون تنتج عن اختلال فى الارادة كما سبق القول وربما كان هذا الاختلال مصحوبا باختلال فى قوة الادراك او الذاكرة وربما كان غير مصحوب بشيء من هذا . ومن ذلك يظهر جليا ان اختبار قوة الذاكرة او الذكاء فى شخص ما ، لا يمكن ان يدل على حالة الشخص العقلية دلالة تامة فكثيرا ما يكون المجنون حافظا للذاكرة وذكائه كما قدمنا . ولهذا نجد ان القانون المصرى بخلاف بعض القوانين الاخرى يعفى من العقاب من فقد الاختيار وقت ارتكاب العمل وبذلك يسوى القانون بين فاقد الشعور ( أو التميز ) وبين فاقد الاختيار ( او الارادة ) فى عدم السولية الجنائية .

وفى بعض القوانين لا يعتبر فقد الاختيار وحده سببا كافيا للاعفاء من المسؤولية وذلك لتعذر الحكم على شخص ما بأنه كان غير قادر على مقاومة الرغبة التى دفعته لارتكاب الفعل وهذه القوانين تعاقب بعض المجانين الذين لا يفقدون شعورهم أو ذكاءهم .

ويلاحظ ان القانون المصرى لم يذكر تعريفا للجنون او عاهه العقل  
اللتين نص عليهما وانما اكتفى بذكر الشروط الواجب توافرها في الفاعل قبل  
اعفائه من العقاب ورفع المسؤولية عنه وحددها بفقد الشعور او فقد الاختيار  
وقست ارتكاب الفعل وهذه يقدرها القاضى بعد اثبات حالة الفاعل العقلية  
برأسة الخبراء الطبيين.

هذا في القانون الجنائى اما القانون المدنى فلا يعفى الجنون من المسؤولية  
مطلقا لنفس السبب الذى من اجله لا يعفى الصبى غير المميز من المسؤولية وذلك  
لعدم لزوم توافر القصد في الفعل ليستحق العقاب المدنى الذى يكون بصفه  
تعويض للمجنى عليه عما اصابه من التلف وليس عقابا تأديبيا للفاعل كما هو  
الحال في عقاب القانون الجنائى .

### تشخيص الجنون

ولا يجوز تشخيص أى مرض عقلى قبل ان يفحص المريض فحصا دقيقا  
جسيميا وعقليا بالاضافة الى تحليل تاريخ المرض وتاريخ الشخص وعائلته .  
ويجب ان يثبت الطبيب في تقريره العلامات العقلية والجسمية والتاريخية الدالة  
على المرض العقلى بصورة تفصيليه .

أما الذى يفعله بعض الاطباء وخاصة في حالات طلب توقيع الحجر ،  
من توجيه بعض اسئلة عامة للمريض ثم كتابة تقرير بأن المريض غير قادر على  
ارادة املاكه بنفسه او العكس فإن ذلك لا يمكن ان يكون تقريراً له اى قيمة  
علمية وفي اغلب الاحيان لا يكون له اى قيمة عملية ايضا - اى ان انماكم  
لا يمكن ان تأخذ بمثل هذا التقرير - فالطبيب ليس قاضيا يحكم بل هو خبير يبين  
للقاضى وجه الصواب العلمى بما يسأله فيه القاضى وفيما يلى بين اهم النقاط  
التي يجب ان يبحثها الطبيب الشرعى وبينها في تقريره قبل ان يثبت او ينفى  
الجنون .

١- التاريخ المرضي للشخص وعائلته : ويجب ان يستفسر عن هذا الموضوع من مصادر كثيرة كالمرضى نفسه واقاربه واصحابه وعارفه لامن مصدر واحد حتى لا يقع الطبيب تحت تضليل مقصود من احد الاطراف - كما يجب ان يستفسر عن هذا التاريخ بطريقة مهذبة بعيدة عن السؤال المباشر عند سؤال المريض نفسه وذلك كي يحور الطبيب ثقة المريض .

ويبدأ الاستفسار بالسؤال عن تاريخ المرضي الحالى - عن وقت بدايته واول اعراضه وعلاماته وكيف تتابعت بعد ذلك وموقف المريض من كل هذه الاعراض ويجب العناية بتوضيح طبيعة هذه الاعراض وهل في الذاكرة او الذكاء او الشعور وهل صحها اى اختلاف في الادراك كالحالات "haliucnations" او الخدع "illusions" او خطأ في الاعتقاد او الافكار "delusions".

وكذلك سأل عن الاعراض الجسمية كنقص الوزن وحالة اجهاز الهضمي والنوم.... الخ .

ثم يسأل عن عادات الشخص وظروفه العائلية ودرجة تحصيله وعلاقاته بالناس منذ عهد الدراسة وعن اطواره الجنسية وما يكون قد ظهر عليه من انحراف او شذوذ وكذلك يسأل عن ظهور أى مرض عقلى أو جسمى سابق .

ويجب العناية بتقصى التاريخ العائلى للمريض وان يكون ذلك بمحذر بالغ إذ أن هذا الموضوع في غاية الحساسية - والاهل في الغالب يحاولون اخفاء ما قد يكون في تاريخ العائلة من مرض عقلى او تحويره في اتجاه خاص فأهل الاب مثلاً يلغون الشك على عائلة الام والعكس بالعكس . ويجب ان يسأل عن كل شذوذ عقلى او مرض جسمى في العائلة الى ثلاثة اجيال سابقة على الاقل.



٢- **الفحص الجسمى للمريض :** ويجب ان يكون ذلك بطريقة منظمة بحيث يفحص المريض فحصا دقيقا شاملا لكل اجهزة الجسم وخاصة الجهاز العصبى بالطريقة المعتادة ، وقد يحتاج الامر الى اجراء بعض الاختبارات او الفحوص او الكشف بالاشعة وغير ذلك من طرق التشخيص الضرورية مما قد يغمض على الفاحص ويجب العناية دائما باجراء واسمان للدم وللوسائل النخاعى اذا لزم الامر.

والفحص الجسمى ليس سدا لحانة دائما بل هو عمل اساسى لا يمكن الاستغناء عنه وكم من حالة عقلية لاتعرف بغيره وما اكتر الاضطرابات العقلية المصاحبة لامراض القلب وكذلك مرض البلاجرا فقد يكون هو سبب الاختلال العلقى وعندئذ يكون الفحص الجسمى هو الاساس الذى يقوم عليه التشخيص وبالتالى يقوم عليه العلاج - وكثيرا ما يفشل طبيب الامراض العقلية فى علاج الحالة بسبب اهماله فحص الجسم .

٣- **الفحص العقلى للمريض :** ويجب ان يجرى بطريقة نظاميه مرئية بحيث يحصل الفاحص على صورة كاملة لجميع ملكات عقل المريض فيبدأ بفحص سلوكه من ملامح وجهه وطريقه ملبسه وتكيفه لما يحيط به من ظروف . وقد يكون تغير السلوك هو اول علامات المرض العقلى ومن ذلك تحول الشخص من الهجة والسرور الى الحزن والانطواء او من النشاط والجد الى الكسل والخمول او من النظام والترتيب الى الاهمال والقذارة .

ثم يفحص الادراك وذلك بتوجيه اسئلة بسيطه عن اسم المريض وعمره وعمله وحالته الزوجية ومن اجابة المريض على هذه الاسئلة يمكن ملاحظة مقدار فهمه للسؤال وهل يوجب عليه مباشرة او بتلكأ فى الاجابة ؟ وهل يجب على السؤال اجابة فى الموضوع او يجب اجابات بعيده عن الموضوع ؟ -

وكذلك يلاحظ طريقة كلام المريض عند اجابته وهل كلامه متصل او متقطع ؟سريع او بطئ ؟ مفهوم او غير مفهوم .... الخ.

ثم تفحص انفعالات المريض وهل هى متفقه مع ظروفه فهل يضحك كثيرا بغير داع او هو حزين منطو ام هو يسمع نكته فيقابلها بالبكاء او على العكس يضحك للخبر الحزن وهكذا .

ثم تفحص قوة التفكير والانتباه وكثيرا ما يشكو المريض نفسه من عدم قدرته على تركيز انتباهه بدرجة قد تجعله متعزلا تماما عما يحيط به ، ويمكن اختبار قوة تفكير بعض اختبارات سهلة بسيطة مثل اختبار الحروف والاصابع ، او اعطاء المريض قصة قصيرة يقرأها ثم يسأل عن مغزاها ، او بان تعرض عليه صور بعض الاشياء المعروفة بعد ان تحذف منها اجزاء صغيرة او كبيرة ثم يختبر المريض فى معرفة هذه الاجزاء المخلوطة ، او تعرض عليه اوراق العملة ويسأل عن قيمتها وتوجه له بعض مسائل عن التعامل فيها.

ثم تفحص المعلومات العامة بتوجيه بعض المسائل الحسابية السهلة او توجيه اسئلة فى التاريخ والجغرافيا بشرط ان تناسب مع درجة تعليم المريض فلا يسأل الفلاح مثلا عن عاصمة ايطاليا او عن تاريخ نابليون بل يسأل عن قريته ومركزه ومديريته وهكذا .

ثم تفحص الذاكرة الحديثة والقديمة ، وبراعى فى ذلك ايضا ان تكون الاسئلة فيما يجب ان يعرفه المريض او يذكره فيسأل عن مولد أبنائه وأخواته وزواجهم ووفاة أقاربه الأقربين وعن عنوان سكنه والطريق الذى يسلكه عند حضوره للكشف وعن الطعام الذى اكله فى الصباح وفى الظهر وهكذا.

ثم تفحص قوة الارادة وهل المريض طبع ينقاد لكل ما يوجه اليه او ان له ارادة مستقلة خاضعة لتفكيره الذاتى . ولايتين عن البال ان سهولة الاتحياه

لشخص ما تختلف باختلاف شخصية الوحي له ودرجة علاقته به . وكذلك قد تكون الإيجابية معكوسة بحيث يفعل الشخص عكس ما يوحي به اليه غيره كما هي الحال في الاطفال المدللين .

ثم تفحص قدرة الشخص على الحكم بالكشف عن مبلغ احساسه بمرضه وعن حكمه على نفسه ومرضه ومسئوليته العائلية والقيم الخلقية العادية.

وبعد الانتهاء من كل هذه الفحوص والاستفسارات يستطيع الطبيب ان يجيب على ما يوجه اليه من اسئلة خاصة بحالة المريض العقلية . ولا يجوز مطلقا ان يقرر الطبيب أى قرار قبل أن يستكمل هذه الفحوص السابق وصفها بطريقة مرضية . ولا يحسن الطبيب ان كلامه مصدق ولو قام على غير دليل فيكفى بأن يكب بضعة أسطر يختمها بأن يضع رأيا عن حالة المريض العقلية بل يجب أن لا يضع الطبيب نتيجة إلا ما تستبعه الأدلة والفحوص التي اجراها ، وانحاكم ليست من السطحية بحيث تنخدع بالنتيجة دون أن تتعرض دلالتها - كما أنه لا ينفع استعمال الاصطلاحات العلمية في خداع المحكمة او تضليلها فالحكممة تقرأ المراجع وتستقصى صحة الأدلة على كل حال - ولنوضح هذه النقطة الأساسية في كل التقارير الطبية الشرعية عامة وفي هذه التقارير خاصة ومن الأمثلة العملية :

تقدم بعض الاشخاص بطلب توقيع الحجر على عمهم بحجة ضعف قواه العقلية ، وقد قامت النيابة بتحقيق الشكوى ثم احالت مطلوب الحجر عليه الى الطبيب الشرعى الذى قدم تقريراً متضمناً وصفاً للكشف العقلى مجموعة من الاسئلة تتعلق بمقدار املاكه وتاريخ ملكيته وتاريخ عائلته مثل عدد زوجات ابيه وتاريخ زواجه وزواج اخيه وعن حاصل ضرب بعض ارقام فى بعض وعن اسماء

مجلس قيادة الثورة ومن عاصمة إيطاليا وفرنسا وكانت الاجابات خاطئة في تحديد بعض التواريخ القديمة وفي حاصل ضرب (٢٥ × ٢٢) واسماء مجلس الثورة ، وقد استتج التقرير " ان المريض عمرها ٦٠ سنة وعنده ارتفاع كبير في ضغط الدم ادى الى ثقل بسيط في النطق ،وان مناقشته تبين منها ان حالة ارتفاع ضغط الدم قد تركت اثرا واضحا في قواه العقلية اذا اضعفت من قوة الذاكرة والتفكير والتركيز والتمييز والادراك وعلى الرغم من ان الكشف العقلي لم يتعرض لفحص اى من القوى العقلية سالفة الذكر بل كان اختبارا الذاكرة وحدها الا ان النتيجة جاءت بهذه الصورة غير المتسقة مع الادلة ،ولذلك احوالت المحكمة المريض الى كبار الاطباء الشرعيين الذى قدم تقريراً يكاد يكون صورة طبق الاصل من التقرير الاول اذا كان فحصه للمريض خاليا من أى فحص لقوى العقل بخلاف الاسئلة التى تختبر الذاكرة ثم جاءت النتيجة بأن تقدم السن وارتفاع ضغط الدم قد اضعف من قوة الذاكرة والتفكير والتركيز وادراك - وقد رفضت المحكمة هذين التقريرين نظرا لهذا الاستنتاج المبني على غير دليل وقد تأيد هذا الرفض من محكمة الاستئناف وقد جاء في حشيشات المحكمة ما ياتى :

إن تصرفات مطلوبة الحجز عليه تدل على الحصافة والوعى وهو رجل لاشك في سلامة ادراكه وحسن تدبيره وفهمه - كما ثبت من مناقشته في كافة مراحل المناقشة امام النيابة وامام الاطباء المختصين وامام المحكمة انه ذو فهم طبيعى وتدير سائغ سليم لا يثال منه ثقل في اللسان او ضعف بالذاكرة لحوادث بعيدة أو لحوادث بغیضة او لحوادث لا تعنيه ، أى أن المحكمة - وهى غير متخصصة في الامراض العقلية او في الطب - قد استخلصت نتائج المناقشة امام الاطباء على غير نا استخلصها اطباء المختصون . والطريف في الموضوع ان

استخلاص المحكمة كان هو الصحيح ( قضية رقم ٦ ب سنة ١٩٥٦  
والاستئناف برقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ محكمة الجيزة ) .

### إدعاء الجنون

يندر لن يدعى رجل عقل الجنون الا في حالات شاذة يكون للرجل فيها  
اسباب قوية تدفعه للعمل على تغيير حالته حتى انه يستهين بما يقتضيه الجنون (   
البقاء في مستشفى الامراض العقلية لمدة قد تصل الى مدى الحياة ) في سبيل  
تغيير هذه الحالة. ويحصل إدعاء الجنون غالبا بين المجرمين الذين يريدون الإفلات  
من عقوبة شديدة تنتظرهم كعقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة الطويلة وقد  
يحصل بين المسجونين او المجندين رغبة منهم في الخروج من السجن او الجنديـة.

وأحوال ادعاء الجنون غالبا تدخل في اختصاص القانون الجنائي ، ويندر  
ان يدعى شخص الجنون بسبب قضية مدنية او قضية شخصية لانه حتى لو  
استطاع ان يدخل اغفلة على الناس فيسلموا مجنونه لإدخال مستشفى الامراض  
العقلية وهو عقاب اشد من العقوبة التي يفرضها عليه القانون المدني ولم يدعى  
الجنون ومع هذا فإنه في بعض الحالات يحصل ادعاء الجنون ليتخلص المدعى من  
عقد تبين له ضرره بعد إمضائه او نحو ذلك .

ومعرفة إدعاء الجنون في اغلب الاحوال من المسائل الهينة ، وذلك لأن  
مدعى الجنون يأتي اعمالا غريبة شاذة من قبيح وصياح وغير ذلك من أعمال  
العنف التي يعتقد هو انما من لوازم الجنون والتي تكون في مجموعها غير متفقه  
مع اى مجموعة من اعراض الامراض العقلية المعروفة وذلك لجهل المدعين عادة  
الامراض العقلية - اما اذا كان مدعى الجنون ملما ببعض اعراض الامراض  
العقلية المعروفة ثم تصنع وجود هذه الاعراض عنده فقد تصعب معرفة حالته في  
اول الامر ولكنها تصبح سهلة جدا اذا وضع المدعى مدة طويلة تحت الملاحظة

بحيث لا يشعر مراقب اذا ان الاستمرار على حالة الادعاء من الامور الشديدة الصعوبة . ولا بد ان يغفل المدعى ولو لحظة واحدة هذه الحالة وتكون هذه اللحظة كافية لظهور حالة الحقيقية - وهناك طرق كثيرة معروفة لاطباء الامراض العقلية يمكنهم بها كشف حالة الادعاء وكل هذه الطرق تدور حول التحاليل على المدعى من أى طريق .

ولما يجب ملاحظته جيدا انه كثيرا ما يدعى شخص مجنون حقيقة بعض أعراض عقلية غير موجودة عنده ، ولذلك يجب عند الكشف على اى شخص لتقرير حالته العقلية عمل فحص عام لهذا الشخص لتقرير حالة عقله وهل عاقل مدع للمجنون او مجنون مع بعض الاعراض.

ويجب في كل الحالات الجنون او ادعاء الجنون ان يدخل الطبيب في تساريخ المريض وتاريخ عائلته وكيفية بدء الاعراض وهل ظهرت بالتدريج كما يحصل في اغلب انواع الجنون او فجأة وبعد مناسبة ظاهرة كما يحصل في اغلب حالات ادعاء الجنون ثم يفحص جسمه وعقله فحصا دقيقا شاملا قبل تقرير النتيجة . ويلاحظ ايضا ان مدعى الجنون كثيرا ما ينادى ويصبح بأعلا صوته انه مجنون وانه غير مسئول عن اعماله واقواله . اما المجنون الحقيقي فانه يفضض اذا لمسح له الناس بأنهم يشكون في كمال عقله بل يتهم الناس حوله بالجنون ويصف نفسه دائما بالعقل .

### حجز المصابين بامراض عقلية

أنشأ القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ مجلسا لمراقبة الامراض العقلية يختص بالنظر في حجز المصابين بأمراض عقلية وفي الافراح عنهم وفي الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم والفتيش عليها . ويرأس هذا المجلس وكيل وزارة العدل عضو فيه حكم وظيفته هو ان من يقوم مقامه.

ويشترط القانون لحجز اى مريض عقلى فى اى مستشفى سواء كان عاما او خاصا الحصول على اذن من مجلس المراقبة سالف الذكر ، ولا يجوز هذا الحجز الا اذا كان من شان المرض ان يخل بالامن والنظام العام او ينجس منه على سلامة المريض او سلامة الغير ويكون ذلك بقرار من طبيب الصحة المختص او بناء على طلب كتابى من اثنين من اقرباء المريض او ممن يقومون بشئونه مشفوعا بشهادتين من طبيين من غير الاطباء الملحقين بالمستشفى المراد حجز المريض فسيه ويكون احد الطبيين موظفا بالحكومة ، تلان على اصابة الشخص المطلوب حجز بمرض مما نص عليه فى القانون ولا يعمل بشهادة الطبيب الذى تربطه بصاحب المستشفى او بمديره رابطة القرابة او المصاهرة الى الدرجة الثالثة.

وتحصر الشهادة على الاصابة بمرض عقلى على استمارة خاصة تملأ بياناتها تفصيليا ولا تقبل الشهادات على غير الاستمارة الخاصة او ما لم تكن مستوفاه غير انه يجوز لمدير المستشفى العقلى ان يقبل المريض مؤقتا لحين استيفاء البيانات لمدة لا تتجاوز اسبوعين .

غير ان القانون اباح لمستشفيات الامراض العقلية قبول اى مصاب بمرض عقلى غير ما نص عليه سابقا بناء على طلب من المريض نفسه او من وليه او ممن يقوم بشئونه ويكون للمريض عندئذ ترك المستشفى بناء على طلب كتابى منه او ممن طلب ادخاله .

## الفصل الثالث العجز

### المقصود بالعجز:

منع الشخص عن أى تصرف قانونى فى ماله وإرادته وذلك لخلل أو لضعف فى ملكاته النفسية بعدم سيطرته عليها نتيجة لانه فى عقله لا يستطيع السيطرة عليها .

نص القانون المدنى على أن كل عقود وتصرفات المجنون باطلة الا اذا كانت صادرة فى وقت كان فيه عقله سليما ، ونص القانون ايضا على ان يعين القاضى للمجنون وصيا يمثله ويعقد اسمه بالنيابة عنه اى انه يحجر عليه حجرا تاما .

ويعطى القانون المعنوه حتى التعاقد فيما نفسه بغير اجازة الولى او الوصى ، اما التعاقد فيما يضر فلا يجوز له ولو اجاز الوصى ، وما يتردد بين النفع والضرر بتوقف التعاقد فيه على اجازة الوالى أو الوصى .

والزواج فى الشريعة الاسلامية عقد من العقود يشترط فيه رضا الطرفين رضا حرا ، ولذلك فإن الشريعة تعتبر زواج المجنون باطلا اذا عقده بنفسه لعدم وجود الرضا الصحيح الذى يلزم وجود القل لوجوده . وتعتبر كذلك وكالة المجنون فى العقد باطلة وانما يكون زواج المجنون شرعيا اذا قده وليه او وصيه الذى له الحق باسم المجنون إذا كان مشهورا عن هذا الوالى الأمانة وحسن التصرف والولى الذى له الحق العقد باسم المجنون هو أب المجنون أو جده الصحيح أو ابنه .

أما إذا كان الوصى غير الاب او الجد او الابن فيكون العقد صحيحا اذا تساوت الشروط بين الزوجين - وللمجنون بعد هذا الخيار ان شاء اجاز العقد وإن شاء طلب فسخه .



هذا إذا كان الجنون سابقا للعقد أما إذا كان الجنون طارئا بعد عقد الزواج فإنه لا بلبغية لان الزواج هنا عقد حصل في وقت كان فيه الجنون حافظا لعقله وكان رضاه صحيحا.

هذا من الزواج أما عن الطلاق فإن هذا من حقوق الزوج شخصا ولا يصح أن يقوم به وصى أو ولي بالنيابة عن الجنون مهما كان هذا الولي أو الوصى . ويكون طلاق الجنون نفسه ما دام في جتونه باطلا ولكن الطلاق قد يقع في حالة الجنون اذا كان الرجل قد علق الطلاق امراته وهو عاقل على شرط من الشروط وحصل هذا الشرط يعد جتونه.

أما شهادة الجنون في العقود وغير ذلك فإنها لاتعتبر عادة غير أن القانون قد سمح للنقاضي ان يقدر اقوال الجنون وهل يمكن الاعتماد عليها في النقطة المنظورة في القضية .

وينص القانون ايضا على ان وصية الجنون لاجية الا اذا إبدأها وهو سليم العقل او اذا كان عقله سليما وقت امضاها ولايشترط سلامة العقل في البدء والامضاء مما وانما في احدهما الكفاية.

والجنون سبب من الأسباب التي يجوز من أجلها الحجر التام وهو منع الشخص من أن يكون طرفا في أى تصرف من التصرفات ويعين له المجلس الحسبى وصيا يدير كل شئونه والحجر التام لا يجوز إلا في حالات الجنون والعقه وصغر السن (الصبي غير المميز أو المميز غير البالغ) .

وقد عرف بعض الفقهاء المعتوه بأنه من كان قليل الفهم مختلط الكلام سئى التدبير لاضطراب في عقله ، وعرفه آخرون بأنه من كان يعقل في بعض الأمور فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء ويشبه بعضه كلام المتلوبين ، وقد أوردت المذكرة الإيضاحية لقانون الأحوال الشخصية المصرى أن الجنون والعته يشتركان في أنسهما بالنسبة إلى العقل وكلاهما آفة تصيب العقل وتنقص من كمله وأن المرجع في ذلك ليس فقط خيرة المختصين في الآفات العقلية بل أيضا في شواهد الحال ، أى مناظرة الخكمة ومناقشتها للمريض .

وهناك نوع آخر من الحجر الجزئي ويجوز هذا في حالات ذى الغفلة (وهو الذى لا يهتدى للتصرفات الراجعة) والسفيه (وهو الذى يئذر ماله في غير ما يقتضيه العقل والشرع) وفي هذه الحالات يكون الحجر في التصرفات المالية فقط .

وقد نص القانون في مواضع عديدة على الحجر منها ما نصت عليه المادة (٦٥) من قانون الولاية على المال والذى جاء بها يحكم بالحجر على البائع للجنون أو للتعته أو للسفه أو للغفلة ، ولا يرفع الحجر إلا بحكم تقيم المحكمة على من يحجر عليه قيما لإرادة أمواله وفقا للأحكام المقررة في القانون .

وأيضاً نصت المادة ٦٥ على أنه في حالة صدور قرار من المحكمة بالحجر لسبب من الأسباب الواردة فيها يتعين على المحكمة أن تصدر قراراً بتعيين قيم يتولى شئون المحرور عليه وأحالت تفاصيل تعيين القيم أو ما نص عليه في هذا القانون (القانون ١١٩ سنة ١٩٥٢) .

وكذلك نصت المادة ١٠٢٦ مرافعات على أنه "تسجل طلبات الحجر والمساعدة القضائية .. وذلك بأمر من قاضى الأمور الوقتية يصدر على ذات الطلب بعد التحقق من جديته وأخذ رأى النيابة كتابة . ويقدم الطالب الإذن لقلم الكتاب لإجراء التسجيل فوراً . ويجب على قلم الكتاب أن يؤشر على هامش تسجيل الطلبات بمضمون القرارات النهائية الصادرة فيها ذلك في ميعاد ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدورها . ونصت المادة ١٠٢٧ على أنه " إذا لم يطلب تسجيل الطلب أو رفض الإذن به وجب على قلم الكتاب أن يسجل في الميعاد المذكور في المادة السابقة القرارات النهائية الصادرة بما يأتى :

١ . توقيع الحجر أو تقدير المساعدة القضائية . ويجب كذلك أن يؤشر على هامش هذه القرارات بكل قرار يصدر ملغياً أو معدلاً لها .

ونصت المادة ١٠٣٨ مرافعات على أن " القرارات المشار إليها في

المادة ١٠٢٦ لا تكون حجة على الغير حسن النية إلا من تاريخ تسجيل الطلب

المقدم عنها فإن لم يسجل الطلب فمن الحكم . و يترتب على السجل الطلب ما يترتب على تسجيل القرار في تطبيق أحكام القانون المدنى .

عنيت نصوص الكتاب الرابع من قانون المرفعات ببيان فئات الأشخاص الواجب عليهم الإبلاغ عن حالات فقد الأهلية ، فنصت المادة ٩٧٩ على أنه " على الأقارب المقيمين في معيشة واحدة مع المتوفى وعلى ورثته البالغين والمأمورين أو المرظفين العموميين الذين أثبتوا الوفاة وكذلك مشايخ البلاد أن يبلغوا العمدة أو شيخ الحارة في ظرف أربع وعشرين ساعة ب وفاة كل شخص تسوفى عن حمل مستكن أو قصرا أو عديمى الأهلية أو ناقضيها أو غائبين وبوفاة السولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن غائب . ويجب على الأقارب البالغين كذلك أن يبلغوا عن فقد أهلية أحد أفراد الأسرة أو غيابه إذا كان مقيما معهم في معيشة واحدة ، وعلى العمد ومشايخ الحارات أن يبلغوا ذلك إلى النيابة العامة بالبحكمة التى يقع فى دائرتها محل عملهم فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابلاغهم بذلك أو علمهم به ، ونصت المادة ٩٨٠ مرفعات على أنه " على الأطباء المعالجين ومديرى المستشفيات والمصحات حسب الأحوال أن يبلغوا النيابة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديهم أثناء تأدية أعمالهم ، كما نصت المادة ٩٨٣ مرفعات أخيرا على أنه " يجب على السلطات الإدارية والقضائية أن تبلغ النيابة العامة عن حالات فقد الأهلية الناشئة عن عاهة عقلية بمجرد ثبوت ذلك لديها أثناء تأدية أعمالها " والإبلاغ يكون - للنيابة التى تقوم بتحقيق الطلب ثم ترفعه للمحكمة مشفوعا برايها .

على أنه إذا رأت النيابة العامة أن طلب توقيع يقتضى اتخاذ اجراءات تحقيق تستغرق فترة من الزمن يخشى خلالها عن ضياع حق أو تصرف فى

الأموال فعليها أن ترفع الأمر إلى المحكمة لتأذن في اتخاذ أى إجراء من الإجراءات التحفظية أو لتتظر في منع المطلوب الحجر عليه من التصرف أو تقييد حريته فيه وتعيين مدير مؤقت يتولى إدارة أمواله ، وعند الاقتضاء للمحكمة أن تأمر باتخاذ أكثر من اجراء واحد من هذه الاجراءات مادة ٩٨٥ مرافعات .

ولنؤى الشأن وفقا لنص المادة ٩٩٨ مرافعات التى نصت على أنه يرفع الطلب من النيابة أو ذوى الشأن .

ولا جناح على القاضى إذا هو استند في تقدير مسألة من المسائل المطلوب منه الفصل فيها إلى ما فهمه على حقيقته من أسباب حكم صادر من جهة قضائية أخرى مادام هو في قضائه لا يتعارض مع حجية ذلك الحكم فإذا كانت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى وأدلتها أن رضاء البالغ إنما جاء فاسدا . وقالت فيما قالته عن ذلك أن كلمة الضعف التى وردت في أسباب القرار الصادر من المجلس الحسى بتوقيع الحجر عليه للسفّه لم يكن نقصودا منها إلا الضعف الذى يسوغ الحجر أى الضعف العقلى لا الجسماني فما عليها في ذلك من سبيل . (الطعن رقم ٦١ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٤١/١/٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن تقدير حالة العته عند أحد المتعاقدين مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه القاضى لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٣٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٧) . وبأنه " متى كانت المحكمة قد اقتنعت بما ورد في تقرير الطبيب الخبير عن حالة البائع العقلية عند البيع ، ثم استعرضت في تفصيل أقوال شهود طرفي الدعوى - الطاعين في العقد والمتمسكين به - ورأت أنها تؤيد الخبر ، ثم أقامت حكمها ببطالان العقد على تلك الأسباب المتعلقة بواقع الدعوى فلا تجوز الجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . ولا يقدح في حكمها أنها اعتبرت البائع معتوها وقت التعاقد بناء على

ما استخلصته مما ثبت من هذا التقرير ومن أقوال أولئك الشهود ومن ظروف الدعوى ، مع كون الطبيب لم يعاين حالة البائع لأنه كان قد توفى - لا يقدح ذلك في حكمها لأن وفاة البائع لا تمنع قانونا من الفصل في أمر عتبه عند التعاقد متى كانت المحكمة قد وجدت في العناصر التي بين يديها ما يكفى لتكوينين لتكوين عقيدتها في هذا الشأن . (الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٥/٥/٣١) . وبأنه " متى كانت المحكمة قد استخلصت من مناقشة الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه أنه مضطرب في أقواله وأن حالته ليست من التوازن والاستقرار بما يبعدها عن الغفلة مما مفاده أن المحكمة رأت من حاله ان كل ما به لم يكن إلا ضعفا في بعض الملكات الضابطة وهي ملكات حسن الإدارة وسلامة التقدير مما يحتمل معه أن يغبن في تصرفاته بأيسر وسائل الانخداع مما قد يهدد أمواله بمخطر الضياع وتلك هي حالة ذى الغفلة فإنها إذ قضت بتوقيع الحجر عليه لا تكون قد خالفت القانون - ولا يؤثر على ذلك المصدر الذى استمدت منه المحكمة الدليل على الغفلة ذلك أنه وإن كانت التصرفات التى تصدر من الشخص هي في الأصل المصدر الذى تستمد منه الدليل على الغفلة إلا أنه لا مانع من أن تستمد هذا الدليل من مناقشة المطلوب الحجر عليه أمام المحكمة بغض النظر عن تصرفاته " (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٣) . وبأنه " أن يجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على تعريف صاحب الغفلة فقال بعضهم أنه هو الشخص الذى لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه فيغبن في تصرفاته ، ويرى آخرون أنها امتداد لفكرة السفه . على أنه من المتفق عليه - أنها من العوارض التى تعترى الإنسان فلا تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تنقص من قوة ملكات نفسية أخرى أخصها الإدارة

وحسن التقدير وقد يستدل عليها بإقبال الشخص على التصرفات دون أن يهتدى إلى الرايح فيها بقوله فاحش الغبن في تصرفاته عادة أو تأثير ومائل الانخداع على وجه سدد المال بحظر الضياع والحكمة في توقيع الحجر بسببها هى المخالفة على مال المحجور عليه حتى لا يصبح عالة على المجتمع وكذلك المحافظة على صالح الأسرة وغيرها من المصالح المشروعة كمصالح الدائنين " (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٣) . وبأنه " السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد من ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة للسفه هى أنها تعترى الإنسان فتحمله على تبذير المال وانفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع أما الغفلة فإنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير ، وإذن فمضى كان الحكم إذ قضى برفض طلب الحجر أقام قضاءه على ما استخلصه بالأسباب السائغة التى أوردها من أن التصرفات التى صدرت من المطلوب توقيع الحجر عليه إلى أولاده وأحفاده تدل على تقدير وإدراك تام لتصرفاته ولا تنبئ عن سفه أو غفلة . فإنه لا يكون قد خالف القانون " . (الطعن رقم ٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٧) . وبأنه " بيان تاريخ بدء قيام حالة الغفلة ليس ركنا من أركان الحكم بالحجر للغفلة وليس بواجب على المحكمة قبل القضاء بالحجر أن تتقصى بدء قيام هذا السبب بل يكفي أن يتوافر قبل الحكم الدليل على قيامه " . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٣) . وبأنه " متى كان بيان الباعث الذى دفع الطاعة إلى تقديم طلب الحجر ، لا أثر له في تقدير كمال أهلية المطعون عليه الأول أو نقصها . فإن تقصى هذا الباعث وما اتصل به يكون أمرا غير لازم لقضاء الحكم ورائدا عن حاجة

الدعوى . ويكون النعى غير منتج " . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٤/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠٠٢) . وبأنه " السفه والغفلة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشتركان في معنى عام واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن ذا الغفلة يختلف عن السفه في أن الأول ضعيف الإدراك لا يقدر على التمييز الكافي بين النافع والضار فيغبن في معاملاته ويصدر في فساده عن سلامة طوية وحسنة ، بينما الثاني كامل الإدراك مصر بعواقب فساده ولكنه يعتمد عليه ويقدم عليه غير آبه بنتيجته نظراً لتسلط شهوة الاتلاف على ارادته " . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٤/٥/١٩٧٥ س ٢٦ - ص ١٠٠٢) . وبأنه " متى كان ما خلص إليه الحكم تقدير موضوعي استخلصه من وقائع لها أصلها الثابت بالأوراق وكان استباطه سائغا ومؤديا لما انتهى إليه وهو بهذه المثابة ينأى عن رقابة محكمة النقض ، وكان لا محل للمجادلة في تعليل التصرفات وتبريرها أو مناقشة جزئياتها وتفصيلاتها مهما اختلفت الأنظار إليها لأن دعوى الحجر ليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى محاسبة تتسع لمثل هذه المجادلة ، فإن النعى يكون على غير اساس " . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - ١٤/٥/١٩٧٥ س ٢٦ - ص ١٠٠٢) . وبأنه " إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات قيام حالة العته لدى البائع إلى التقرير الطبي السدى أثبت وجودها في نوفمبر سنة ١٩٥٤ ورتب الحكم على ما ورد في هذا التقرير أن هذه الحالة لا بد أن تكون راجعة إلى تاريخ حصول التصرف المطعون فيه أي في ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكان التقرير الطبي خلوا مما يعين على تأكيد ارجاع حالة العته التي أثبتها الطبيب في نوفمبر سنة ١٩٥٤ إلى تاريخ ذلك

التصرف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يفصح عن مصدر آخر استمد منه تأكيده ورجوع حالة العته إلى ذلك التاريخ بالذات وهو ما يجب ثبوته بيقين لإبطال التصرف ، يكون قاصرا بما يستوجب نقضه \* . (الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٦ - س ١٤ - ص ١٢٣١) . وبأنه " نصت المادة ١١٤ من اقلانون المدنى الجديد حكما حديثا أن يكون مقررا فى القانون المدنى القديم إذ استلزم لإعلان تصرفات المجنون والمعته الصادرة قبل تسجيل قرار الحجر أن تكون حالة الجنون أو العته شائعة أو يكون التصرف إليه على بينة منها ولم يكشف لبطلان هذه التصرفات بمجرد قيام حالة الجنون أو العته بالتصرف وقت صدورها كما كان الحال فى القانون الملغى . فإذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن التصرفين اللذين قضى بطلانهما قد صدرا قبل تسجيل قرار الحجر عليه فإن الحكم إذا اقتصر فى تأسيس قضائه بذلك على مجرد ما قاله من ثبوت قيام حالة العته بالمورث وقت صدورهما منه ودون أن يثبت أن هذه الحالة كانت شائعة أو أن الطاعة المتصرف إليها كانت على بينة منها فإنه يكون مخالفا لقانون وقاصر النسيب " . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ - س ١٦ - ص ١٠٢١) . وبأنه " متى كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن المطلوب الحجر عليه للسفه والغفلة استنادا إلى الأسباب التى أوردها قد خلص إلى أن التصرفات الصادرة منه إلى أولاده وأحفاده لها من يبررها سواء أكانت هذه التصرفات تبرعا أو بيعا بأقل من ثمن المثل ، فإنه لا يكون فى حاجة بعد ذلك إلى العرض لحكم الغبن فى البيع أو إبطال المتصرف أحد أولاده عن الآخر " . (الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٧ - وبأنه " لا يشترط القانون المدنى القديم - وعلى ما جرى به قضاء



محكمة النقض - لإبطال تصرف المتعوه علم المتصرف إليه بهذا العته وقت التصرف بل كان يكفى في ظله أن تستدل المحكمة على قيام حالة العته وقت هذا التصرف على أما أن قيام هذه الحالة بعدم رضا صاحبها فتقع تصرفات المتعوه باطله بطلاناً مطلقاً من وقت ثبوته . (الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٨ - ص ٢٠ - ٥١١) . وبأنه " تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى لا معقب من محكمة النقض على قاضى الموضوع في ذلك متى كان استخلاصه سائفاً " . (الطعن رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١ - ص ٢٥ - ٩٢) . وبأنه " للقاضى مطلق الحق في تقدير ما يدلى به الخصماء من حقه في إقاعة قضائه بطلان العقد لعته المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن ولو كان مخالفاً لرأى الطبيب " . (الطعن رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١/١ - ص ٢٥ - ٩٢) . وبأنه " القرار الصادر بتوقيع الحجر للعته . حيازته حجية مطلقة ، صفه منشأ حالة مدنية " . (الطعن رقم ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١/١٩٧٤ - ص ٢٥ - ٩٢) . وبأنه " القضاء بتوقيع الحجر . اكفاء الحكم بسرد تصرفات الحجر عليه دون بيان الوقائع التى تنبئ عن قيام حالة السفه أو الغفلة اسناداً إلى أقوال المخجور عليه بالتحقيقات دون إيراد هذه الأقوال وبيان دلائلها قصور " . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٧/٣/١٩٧٤ - ص ٢٥ - ٥٩٣) . وبأنه " تقدير حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه القاضى لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه في ذلك سائفاً " . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ ق - أحوال شخصية -

جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ - س ٢٦ - (١١٠٣). (الطعنان ٥٣ ، ٥٧ لسنة ٣٨ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/١/١ - س ٢٥ - ص ٩٢) .

المحكمة ليست ملزمة بإجابة طالب الحجر يندب طبيب الأمراض العقلية لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليها متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن يعد ذلك اختلالا بحق الدفاع ، ذلك لأن تقدير قيام حالة العته هو مما يتعلق بفهم الواقع ، وإذا استخلصت المحكمة أقوال الطاعنة - طالبة الحجر - ومن مناقشة المطعون عليها - المطلوب الحجر عليها - في محضر تحقيق النيابة سلامة عقل المطعون عليها فإنها تكون قد أعملت سلطتها في فهم هذا الواقع . (الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٨ - س ٢٦ - ص ١١٠٣) . وبأنه " مؤدى نص المادة ٩٩٨ من قانون المرفعات المضافة ضمن الكتاب الرابع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ أنه يجوز تقديم الطلبات إلى محكمة الولاية على المال أما من النيابة العامة مبدية فيها الرأي أو مرجحة إياه إلى يوم الجلسة ، وأما من ذوى الشأن في هذه الحالة يتعين على رئيس المحكمة الابتدائية أو قاضي المحكمة لجهة بحسب الأحوال أن يحيله إلى النيابة العامة لإبداء ملاحظاتها عليه كتابا في ميعاد يحدده ، وتعيده النيابة مرفقا به ما قد تكون أجرته من تحقيق رئيس المحكمة أو القاضي بعد رفع الطلب إليه سلطة الأمر بما يراه لازما من اجراءات التحقيق ، وباتخاذ ما يجده مناسبا من الاجراءات الوقفية والتحفظية كما أنه يندب النيابة العامة لمباشرة بعض اجراءات التحقيق ، شريطة - على ما أوردته المذكرة الإيضاحية - ألا يتخلى عن هذا التحقيق برمته إلى النيابة العامة ، مما مفاده أنه ليس ثمة إلزام على النيابة بتحقيق الطلبات التي تقف سواء منها أو من ذوى الشأن إلى

محكمة الولاية على المال ، وإنما مطلق حق في ذلك للمحكمة فهي التي تجري التحقيق إما بنفسها أو عن طريق النيابة لإجراء بعضه ، لما يتبنى معه الأساس القانون لممسك الطاعن بطلان إجراء إحالة طلب الحجر إلى المحكمة لعدم استيفاء تحقيق عناصره بمعرفة النيابة العامة " . (الطعن رقم ٣٣ - س ٦٤ ق - أحوال شخصية - جلسة / ١٩٧٨/٤ - س ٢٩ - ص ١٠٤٧) . وبأنه " توقيع الحجر على شخص يعتبر إجراء تحفظيا يستهدف منعه من إساءة التصرف في أمواله ، فإذا توفى الشخص استحال أن يتصرف في تلك الأموال ، وبزول مقتضى الحجر وعلة الحكم به . وطالما كان أمر توقيع الحجر معروضا على القضاء ولم يصدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى . فإن الدعوى به تنتهي بوفاة المطلوب الحجر عليه بغير حكم يعرض لأهليته ، وهذا ما يستفاد من المادة ٦٥ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، الذى يشترط للحكم بتوقيع الحجر أن يكون المطلوب الحجر عليه شخصا بالغا ، وتعين المحكمة على من يحجر عليه قيما لإدارة أمواله ، فإذا انتهت شخصية المطلوب الحجر عليه بموته طبقا للمادة ١/٢٩ من القانون المدنى استحال الحكم لضرورته غير ذى محل فضلا عن أن أموال المطلوب الحجر عليه تورث عنه بموته عملا بالمادة الأولى من القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ الخاص بالمواريث فلا تعود هناك أموال يعهد بها إلى قيم لارادقهما ويصبح توقيع الحجر لغوا . لما كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق أن المطلوب الحجر عليه توفى أثناء نظر المعارضة المقامة منه عن الحكم الغيابي القاضى بتوقيع الحجر عليه ، فإنه كان يتعين معه الحكم في تلك المعارضة بانتهاء دعوى الحجر ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى تأييد الحكم الابتدائى الصادر بتأييد الحكم المعارض فيه ، فإنه

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون " . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٩ق - أحوال شخصية - جلسة ١٣/١/١٩٨٠ - س٣١ - ص٢٦٩) . وبأنه " طلب الحجر لعارض من عوارض الأهلية يستهدف مصلحة خاصة ومصالح عامة ترجع كلها إلى حفظ مال من لا يستطيع المحافظة على ماله فهو بهذه المثابة طلب شخصي لصيق بإنسان على قيد الحياة وهو المطلوب الحجر عليه أو تستدعي حالته اتخاذ تدابير معينة لحمايته من نفسه ومن الغير وذلك بغرض القوامه عليه واخضاعه لاشراف محكمة الولاية على المال بإجراءات توجه إلى شخص المظلوم الحجر عليه ولذلك ناطت المادة ٩٦٩ من قانون المرفعات بالنيابة العامة رعاية مصالحه والحفظ على أمواله والاشراف على ادارتها . لما كان ذلك فإن الحكم الذي يصدر في دعوى الحجر من محكمة الولاية على المال تكون له حجة مطلقة قبل الكافة " . (الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ق - أحوال شخصية - جلسة ٣٠/٦/١٩٨٣ - س٣٤ - ص١٥٢٧) . وبأنه " السفيه هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تبذير المال واتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة صحيحا ، ومن ضوابطه أنه خفه تعثرى الإنسان فتحملة على انفاق المال واتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع " (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٩ق - أحوال شخصية - جلسة ١٢/٢/١٩٨٥ - س٣٦ - ص٢٦٥) . وبأنه " يكفى وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٩ من القانون المدقق لابطال التصرف الصادر من السفيه قبل تسجيل قرار الحجر عليه أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ والقصد بالاستقلال أن يعلم بسفه شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، وتقدير ما إذا كانت الفائدة التي حصل عليها السفيه من

التصرف الذى أصدره قبل تسجيل قرار الحجر تعادل مع التزاماته أو لا تتعادل هو لما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع " (الطعن ٣٩٧ لسنة ٤٩ق - أحوال شخصية - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥ - ص ٣٦ - ص ٢٦٥) . وبأنه " قرار الحجر للسفاهة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس له اثر إلا من تاريخ صدوره ولا ينسحب على التصرفات السابقة عليه ما لم تكن قد حصلت بطريق الاستغلال أو التواطؤ " (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٩ق - أحوال شخصية - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥ - ص ٢٥ - ص ٩٢) . وبأنه " النص فى الفقرة الثانية من المادة ١١٤ من القانون المدنى على أنه إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا إلا إذا كانت حالة المجنون أو العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه وقت التعاقد هو المول عليه فى شيوع العته أو علم المتصرف إليه بما لإبطال التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجر " (الطعن ١٥٤ لسنة ٥٤ق - أحوال شخصية - جلسة ١٧/٢/١٩٨٥ لم ينشر بعد) . وبأنه " نعى الطاعنة بأن جنون زوجها مقطوع وأنه تزوجها حال إفاقته . دفاع يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف اعتباره سببا جديدا لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض " (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ - ص ٣٨ - ص ٦٤٠) وبأنه " مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه . أنكره . عدم انعقاد العقد بعبارة وما يترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك . اعتبار طلاقه للطاعنة واردا على غير محل " (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ - ص ٣٨ - ص ٦٤٠) وبأنه " طلب الحجر . ماهيته . عدم جواز توجيهه إلى ورثة المطلوب الحجر عليه

" (الطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٣/٦/٣٠ - س٣٤ - ص١٥٢٧) . وبأنه " إذ بين من القرار المطعون فيه أنه بنى قضاءه على أن الابن حق برعاية والدته واحرص على ما لها مستهدية في ذلك بما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من أن القوامة تكون للابن البالغ ثم للأب ثم للجد ، ثم لمن تختاره المحكمة ، وكان مفهوم ذلك أن نظر المحكمة إنما تعلق فقط بالترتيب الذى وصفه المشرع عند تعيين القيم وقصر عن الاحاطة بمقطع النزاع في القضية . وهو مدى اخلال الطاعن بواجباته وما إذا كانت قد توافرت اسباب جدية تدعو للنظر في عزله مما نص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من شأن الوصى والتي تسرى من حق القيم بنص المادة ٧٨ من ذات القانون . لما كان ذلك فإن هذا القرار يكون قد شابه قصور مبناه الخطأ في فهم القانون " (الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٥/١/١ - س٢٦ - ص٢٤) . وبأنه " مؤدى نص المادتين ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أنه لا يجوز اسناد القوامة إلى من كان بينه وبين الخجور عليه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر " (الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣ - س٣٢ - ص٤٠١) . وبأنه " الغفلة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تحل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقوم على فساد التدبير وترد على حسن الإدارة والتقدير وهى على هذا الوصف وإن كان يرجع في انبثاقها أو نفيها لذات التصرفات التى تصدر من الشخص إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تستمد محكمة الموضوع أيضا الدليل اثباتا ونفيا من أقوال الخجور عليه في التحقيقات ومن مناقشتها له ، فإذا ما كشفت هذه الأقوال عن

سلامة الإدراك وحسن التقدير أمكن الاستدلال بها على انتفاء حالة الغفلة دون أن يرخّض على هذا الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق هذا المفهوم " (الطعن ٣٣ لسنة ٤٦ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٤/١٩٧٨ - س ٢٩ - ص ١٠٤٧) . وبأنه " النزاع في مواد الولاية على المال له ذاتية مستقلة تستطوي على معنى الحسبة حفاظا على أموال ناقص الأهلية أو عديمها وليس بخصوصية حقيقة " (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٥ق - أحوال شخصية - جلسة ١٦/٦/١٩٧٦ - س ٢٧ - ص ١٣٧٠) . وبأنه " المادة ١/٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بإحكام الولاية على المال التي احوالت عليها المادة ٧٨ من ذات القانون في شأن القوامة تميز للقيم بشرط الحصول على إذن من المحكمة أن يباشر جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة " (الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٦/٢/٣ - س ٢٧ - ص ٣٧٦) . وبأنه " الطعن بالنقض في مواد الحجر المادة ١٠٢٥ مرافعات القرار الصادر في طلب صرف مبلغ من أموال المحجور عليه عدم جواز الطعن بطريق النقض " (الطعن ٤٣ لسنة ٤٠ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/١١/٦ - س ٢٥ - ص ١٠٨) وبأنه " السفه . تبذير المال واتلافه فيما لا يعده العقل من أهل الديانة عرضا صحيحا . الغفلة . ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير وتؤدي إلى غير الشخص في معاملاته مع الغير " (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٠ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٧ - س ٢٥ - ص ٥٤٢) . وبأنه " متى كان النزاع في مواد الولاية على المال - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة . ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة حفاظا على أموال عديمي الأهلية أو ناقصيها ، وكسان المشرع قد جعل من النيابة العامة جهة لتلقى التبليغات في شأن هؤلاء وخولها سلطة اجراء التحقيق فيها ورفع الأمر إلى القاضى للتقرير بما يستوجه القانون من تدابير محافظة على أموالهم ، فإنه لا مجال لتحرى المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات طالما أن النيابة هي التى باشرت رفع الطلب إلى المحكمة " (الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢ - س ٣٣ - ص ٤٠١) . وبأنه " لما كان عقد البيع من التصرفات المالية الدائرة بين النفع والصور على أساس أنه تترتب عليه حقوق والتزامات متقابلة فإنه طبقا للمادتين ١/١١٥ و ٢/١١١ من القانون المدنى يكون التصرف بالبيع الصادر من المحجور عليه للغفلة أو السفه قابل للإبطال لمصلحته ويؤول حق التمسك بالابطال إذا أجاز المحجوز عليه التصرف بعد رفع الحجر عنه وإذا صدرت الاجارة من القيم أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقا للقانون " (الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ٣/٢/ ١٩٧٦ - س ٢٧ - ص ٣٧٦) . وبأنه " لما كان المعاش الحكومى بصرف شهريا لصاحبه فتكون له حرية التصرف فيه بمطلق ارادته ، ومن ثم يتعين حرمانه من إدارة هذا المال أو التصرف فيه متى شاب ارادة صاحبه عارض من عوارض الأهلية ، وإذ ثبت تخكمة الموضوع أن الطاعن مصاب بمرض عقلى ، فإنه لا يحسول دون توقيع الحجر عليه عدم وجود مال لديه سوى المعاش الشهري طالما تجاوز هذا المعاش الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ من قانون المرفعات " (الطعن رقم سنة ٥١ ق - أحوال شخصية - ١٣/٤/١٩٨٢ - س ٣٣ - ص ٤٠١) .





## **الباب الحادى عشر**

### **القيمة القانونية للخبرة**



## الفصل الاول

### اثر الخبرة فى تكوين عقيدة القاضى

#### تعريف الخبرة :

الخبرة هى إبداء رأى فى من شخص مختص فى شأن واقعة ذات اهمية فى الدعوى الجنائية . فهى وسيلة قررها المشرع لمساعدة القاضى فى تقدير المسائل التى يحتاج اثباتها الى معرفة خاصة ، علمية كانت أو فنية (محمود نجيب حسنى - امال عثمان) وقد ازدادت اهمية الخبرة فى الوقت الحاضر ، نظرا لتقدم العلوم والفنون التى تشمل دراساتها الوقائع التى تتمثل بوقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم ، ودقة النتائج التى يمكن الوصول إليها عند الاستعانة بالمختصين فى هذه العلوم والفنون ، مما يمثل عونا ثمينا للقضاء وسائر السلطات المختصة بالدعوى الجنائية فى اداء رسالتها (محمود نجيب حسنى - ص ٤٨٦ - المرجع السابق) .

#### التنظيم التشريعى للخبرة فى الدعوى الجنائية :

تضمن قانون الاجراءات الجنائية المصرى نصوصا تناول بها المشرع مسألة الخبرة فى الدعوى الجنائية فى مرحلتى التحقيق والمحاكمة ، وأشار اليها كذلك فى مرحلة جمع الاستدلالات ..

عن الخبرة فى مرحلة جمع الاستدلالات:

تنص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن " المأمورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات ان يسمعوا اقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولهم ان يستعينوا بالاطباء وغيرهما من اهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة".

ولا يجوز لهم تحليف الشهود او الخبراء اليمين الا اذا خيف الا استطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين"

ويتبين من هذا النص ان المشروع أجاز لمأموري الضبط القضائي الاستعانة بمسن يرى من الخبراء ليستطلع رأيهم في بعض الامور التي تعرض له اثناء تأدية مهمته . وله مطلق الحرية في اختيارهم وفي تحديد الاعمال المطلوبة منهم وكيفية تقديم اراءهم شفاهة او كتابة ، دون ان يكون له الحق في تخليفهم السمين الا في الحالة المشار اليها . ولما كانت هذه الابحاث الفنية تؤدي دون اتباع الاجراءات التي اوجبها القانون ، فانه لا يترتب عليها الاثار القانونية للخبرة ، بل تعد من اجراءات الاستدلالات التي يقوم بها اصلا مأمورو الضبط القضائي وترتفع بوصفها هذا بمحاضرهم (د/امالعثمان - د/فتحي سرور ) .

#### عن الخبرة في مرحلة التحقيق :

نظمت احكام نذب الخبراء في مرحلة التحقيق بالمواد ٨٥ و٨٧ و٨٨ و٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية . وقد نصت المادة ٨٥ على ان : "اذا استلزم اثبات الحالة الاستعانة بطبيب او غيره من الخبراء يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته

واذا اقتضى الامر اثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظرا الى ضرورة القيام ببعض اعمال تحضيرية او تجارب متكررة أو لأى سبب اخر وجب على قاضي التحقيق ان يصدر امرا يبين فيه انواع التحقيقات وما يراد اثبات حالته .

وبجوز في جميع الاحوال ان يؤدي الخبير مأموريته بغير حضور الخصوم .

#### ونصت المادة ٨٦ على ان :

يجب على الخبراء ان يحلفوا امام قاضي التحقيق يمينا على ان يبدوا رأيهم بالذمة ، عليهم ان يقدموا تقريرهم كتابة .

والأصل في الخبرة انها من اجراءات التحقيق الابتدائي ، لانها تهدف الى الوصول الى الحقيقة . وبالتالي فإن انتداب الخبراء يعتبر بدوره اجراء من اجراءات التحقيق . واذا افتتحت النيابة العامة الخصومة الجنائية ، كما اذا

انتدبست الطبيب الشرعى لتشريح جثة القتيل فى جنحة القتل الخطأ اعتبر هذا الاستدباب محركا للدعوى الجنائية ، وإذا رأت النيابة بعد الاطلاع على تقرير هذا الخبير عدم رفع الدعوى الى المحكمة ، فإنها تأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى (د/احمد فتحى سرور - المرجع السابق ص ٤٨٧) .

#### عن الخبرة فى مرحلة المحاكمة :

نصت المادة ٢٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية على ان : " للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تعين خبيرا واحدا او اكثر فى الدعوى .

#### ونصت المادة ٢٩٣ على ان :

للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب الخصوم ان تأمر بإعلان الخبراء ليقدموا ايضاحات عن التقارير المقدمة منهم فى التحقيق الابتدائى او امام المحكمة.

ويتبين من هذا النص ان الخبرة فى مرحلة المحاكمة تتجه الى تحقيق غرضين فقد يستدعى الخبير الذى سبق له اداء المأمورية امام سلطة التحقيق الابتدائى ، لتقديم ايضاحات عن التقرير المقدم منه . اما الغرض الاخر فهو ان يطلب من الخبير اداء مهمة جديدة ، سواء اكان الامر يتعلق بمسألة سبق بحثها فيها فى نفس الدعوى ام لم تكن كذلك . والامر فى كافة الاحوال يخضع لسلطة القاضى التقديرية (د/امال عثمان - المرجع السابق ص ١٧٩) .

#### تعديد الطبيعة القانونية للخبرة :

استعرضت الدكتوراه امال عبد الرحيم عثمان فى رسالتها النظريات المختلفة فى الطبيعة القانونية للخبرة وسنشير فقط الى الرأى الراجع فقط والذى انتهت فيه الدكتوراه امال عثمان الى ان الخبرة اجراء مساعد للقاضى . ونحن نوافقها على ما ذهب اليه ، نظرا لما استندت اليه من حجة قوية مقنعة : فقد

أوضحت ان وظيفة الخبير في الدعوى الجنائية تشمل اساسا تقدير مسألة معينة متعلقة بشخص أو شئ أو حالة ، إذا تبين للقاضي ان هذا التقدير يحتاج الى معرفة خاصة . ثم خلصت من وراء ذلك الى ان المادة موضوع الخبرة قائمة فعلا في مجال الدعوى ، وان الاستعانة بالخبير تكون فقط بقصد المساعدة على فهمها وتقديرها على وجه يتفق مع المبادئ العلمية والفنية . وفي ردها على القائلين ان الخبرة وسيلة اثبات لتقدير دليل ، تقول انه مما يتناقى مع قواعد المنطق السليم القول ان هناك وسيلة اثبات غرضها اثبات او تقدير وسيلة اثبات اخرى :- فإما ان يتعلق الامر بوسيلة اثبات ، وای وسيلة اكتشاف لعناصر غير قائمة اصلا في الدعوى - وما ان يتجاوز الغرض منها هذا الحد ، فنكون امام وصف اخر . وعلى ذلك ، ولما كانت الخبرة وسيلة لتقدير او فهم او تفسير مسألة ما ثابته في مجال الدعوى ، فاقرب الى الصحة القول ان الامر يتعلق باجراء مساعد للقاضي ، حيث انه يختص اصلا بتقدير تلك الوسائل والعناصر المختلفة .

هذا عن الطبيعة القانونية للخبرة . فهي ، كما تبين لنا ، اجراء مساعد للقاضي في تكوين عقيدته ، اى على وجه ادق استشارة فنية للقاضي فما هي الاحوال التي يتخذ فيها القاضي الجنائي هذا الاجراء ؟ وما مدى التزامه به ؟

لقد سبق لنا ان اشرنا الى التنظيم التشريعي للخبرة في قانون الاجراءات الجنائية وشهدنا حق المحكمة في تعيين خبير واحد او اكثر في الدعوى وحقها في استدعاء الخبراء ليقدموا ايضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي او امام المحكمة . وهذا الحق للمحكمة مستمد من حقها في ان تأمر ، ولو من تلقاء نفسها ، اثناء نظر الدعوى بتقديم اى دليل تراه لازما لظهور الحقيقة ، وهو مظهر من مظاهر حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته ( المادة ٢٩٣ ، ٢٩١ اجراءات جنائية ) .

وإذا كان ذلك حقا للمحكمة ، فمتى يكون حقا عليها ان تتلبد الخبراء ؟

أن الاصل العام ان القانون لم يعين للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف امور وضحت لديها ، بل جعل للقاضي مطلق الحرية في ان يقرر بنفسه الحقيقة التي ينتفع بها استمداد من الأدلة المقدمة في الدعوى ما دام لقضاءه وجه محتمل ومأخذ صحيح . فله ان يرفض طلب الخبرة اذا ما رأى انه في غنى عنها مما استخلصه من الوقائع التي تثبت لديه . وكذلك فان محكمة الموضوع ليست ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى من مشاهدتها انه لا يحتاج الى خبرة فنية.

لكن الحاجة الى الخبرة تقوم اذا ثارت اثناء سير الدعوى الجنائية مسألة فنية يتوقف عليها الفصل في الدعوى ، ولم يكن في استطاعة القاضي البت برأى فيها لان ذلك يتطلب اختصاصا فنيا لا يتوافر لديه . وفي ذلك تقول محكمة النقض انه متى واجهت محكمة الموضوع مسألة فنية بحث ، فإن عليها ان تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها . فالحكمة غير ملزمة بالاستجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها . (د/ محمود نجيب حسي - نقض ١٩٧٦/١/٢٦ - مجموعة احكام النقض ، ص ٢٧ رقم ٢٤ - ص ١١٣) .

ولا يجوز للمحكمة ان تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية . وقد اكدت محكمة النقض هذا المعنى وبالغت في تأكيده في احكام عديدة جاء في إحداها أنه " أن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا إلا أنه لا يجوز أن تقتصر في قضاءها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي متى كان ذلك رأيا غير بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال . وكذلك فإنه على المحكمة متى اوجّهت مسألة فنية ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية



الامر فيها " . وأنه " وإن كان لها ان تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا - إلا أنه لا يحق لها أن تستند في تنفيذ تلك المسألة الفنية على الاستناد إلى ما استخلصة احد علماء الطب الشرعى في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ "ربما" الذى يفيد الاحتمال ( نقض ١٣/٤/١٩٧٨ - مجموعة احكام النقض ، س٢٦ رقم ٧٩، ص٤١٣ ، ونقض ١٠/٤/١٩٦٢ - مجموعة احكام النقض - س١٢ رقم ٨٤ - ص٣٣٦ ) .

هذا عن التزام المحكمة باستفتاء الخبراء في المسائل الفنية التى تعرض في الدعوى الجنائية . وقد انتهينا من قبل الى ان الخبرة اجراء مساعد للقاضى في تكوين عقيدته ، فلا يبقى سوى القول ان استفتاء الخبير في المسائل الفنية هو قيد على القاضى في تكوين عقيدته في الدعوى الجنائية . واذا كان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وأنها الخبير الاعلى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبير يخضع رايه لتقديرها - الا ان ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا يستطيع المحكمة بنفسها ان تشق طريقها لابتداء رأيها فيها . ( نقض ٩/٤/١٩٧٨ - مجموعة احكام النقض س ٢٩ رقم ٧٤، ص٣٨٨ ) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** فإذا كان الحكم قد استند ، بين ما استند اليه في ادانة المتهمين ، الى ان الجنى عليه تكلم بعد اصابته واقضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن في صحة رواية هؤلاء الشهود ، ونسازع في قدرة الجنى عليه على التمييز والادراك بعد اصابته - فإنه يتعين على

المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا ، وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا لاختلاله بحق الدفاع مما يتعين معة نقضة - نقض ١٧/٢/١٩٥٩ - مجموعة احكام النقض ، س ١٠ رقم ٤٨ ، ص ٢٢٣) وأنه متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادئة أم لا ، وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى - فقد كان متعينا على المحكمة ان تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم تفعل ، اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل ، فإنما بذلك تكون قد احلت نفسها محل الخبير فى مسألة فنية بحثة ، ومن ثم يكون حكمها معيبا باختلال بحق الدفاع ؛ مما يتعين معة نقضة والاحالة (نقض ٢٦/١١/١٩٦٣ - مجموعة احكام النقض ، س ١٤ ، رقم ١٥٢ ، ص ٨٥٣) هل يجوز للمحكمة تعيين خبير لإدراك معانى اشارات الأصم الأبكم ؟

إدراك المحكمة لمعاني إشارات الأصم الأبكم امر موضوعى يرجع اليها وحدها - فلا تعقيب عليها فى ذلك ، لا تثريب ان هى رفضت تعيين خبير ينقل اليها معاني الاشارات التى وجهها المتهم اليها ردا على سؤاله عن الجريمة التى يحاكم من أحب طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم فى طعنه ان ما فهمته المحكمة مخالف لما اراده من انكار التهمة المنسوبة إليه ، وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى فى ذاته لانتظام امور الدفاع عنه وكفالتها - فهو الذى يتبع احراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من اوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها . ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط . (الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٩١٨) .

### مدى سلطة محكمة الموضوع فى استدعاء الطبيب لمناقشته ؟

من المقرر ان القانون لا يلزم المحكمة بأجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لها ان ترفض هذا الطلب اذا رأت انها فى غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التى تثبت لديها ، فإذا وضحت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج فى الدعوى فللمحكمة ان تطرحه مع بيان العلة فى اطراحه . (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ ص ١٢ ص ٧١٦) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير خبير المقدم لها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات دون أن تلتزم باستدعاء الخبير لمناقشته مادام أن الواقعة قد أوضحت لديها ولم ترهن من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وطالما أن استادها إلى الرأى الذى إنتهى إليه هو استاد سليم لا يجهل المنطق والقانون فلا تجوز مجادلته فى ذلك . (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ ص ٣٢ ص ١٩٦) . وبأنه " من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهن من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يضحى غير مقبول . (الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ص ٢١ ص ١١٢٤) . وبأنه " عدم التزام محكمة الموضوع بطلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادام أن الواقعة قد وضحت لديها أو أن المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ ص ٣٦ ص ٦٦٢) . وبأنه " لا يقبل من الطاعن أن يعنى على المحكمة قعودها عن مناقشة الأطباء أو كبير الأطباء الشرعيين ترجيحاً لإحدى التقارير ، طالما أن النائب من محضر جلسة المحاكمة أنه لم يطلب منها شيئاً من ذلك ولم تر

الحكمة من جانبها محلا له اطمئنانا منها إلى التقرير الطبي الشرعى . (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ص ١١٩١) .

ومن المتفق عليه أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى الذى أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحجة ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها . ولما كان الطاعن . حسبما هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه قد نازع فى سب وفاة الجنى عليه وفى قيام رابطة السببية بين الوفاة وفعل الطاعن ، وهو ما يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع الى اهل الخبرة ، وكان الطبيب الشرعى وأن أورد بتقريره رأيا بأن المشاجرة وما صحبها من التعدى وما ينشأ عنها من انفعال نفسانى قد مهدت وعجلت حصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب أدت الى وفاة الجنى عليه ، فإنه قد انتهى الى امكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجى بسبب الحالة المرضية الزمينة المتقدمة بالقلب والشرابين الناجية التى كان الجنى عليه مصاب بها حال حياته والتى كان من شأنها احداث نوبات الهبوط السريع بالقلب - دون أن يرجع أحد الرايين على الآخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب فى قضائه الى أن التعدى وما نشأ عنه انفعال نفسانى كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب الجنى عليه الذى أدى الى وفاته - دون أن يبين سنده فى الاخذ بهذا رأى دون رأى الآخر الذى اوردته الطبيب الشرعى فى تقريره ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ق -

جلسة ١٣/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٤٦). وبأنه " من المقرر أنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشاهد - أو اعترافات المتهم - ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة . (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩١٦). وبأنه " ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . ولما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من قيام التعارض بين الدليلين القولى والفنى وأطرحه بما جاء فى التقرير الطبى من أن إصابة الجنى عليه لا يتعذر معه إصابة هذا الأخير فى يسار رأسه ، فبان النعى على الحكم فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما لا تجوز مجادلة محكمة الموضوع فيه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٠/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٢). وبأنه " من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق " (الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧/٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٠٠). وبأنه " تطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفنى مع الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وجود إصابة بالجنى عليه بخلفية الرأس رغم حدوث الاعتداء عليه أثناء نومه على ظهره . جائز . اساس ذلك : إمكانية تحركه وقت الاعتداء عليه . (الطعن

رقسم ٤٨١٩ لسنة ٦٢٢ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٩). وبأنه " تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى - غير لازم . كخافية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . (الظعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩ ص ٣٩ ص ١٨١) .

**مفتش الصحة يعد من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له ، وقد قضت محكمة النقض بأن :** من المقرر أن استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة لا يقدح في تدليله على ما انتهى إليه لأن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له ، أثبتته ومنازعة الطاعن في تعويل الحكم على هذا التقرير دون التقرير الطبى الشرعى ينطوى على مجادلة لا تجوز آثارها امام محكمة النقض فيما لمحكمة الموضوع من حق في المفاصلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عداه وإذ أن ذلك يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك . (الظعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣) وبأنه " لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المصابين بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له واثبتته لأن لقسانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وإثبات إصابات المصابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يغنى الأخير في هذا المقام . (الظعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ ص ٢٨) .

وبأنه " يعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى . ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تقريره بناء على الكشف الظاهرى في إثبات سبب الوفاة دون الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى لا يقدح في تدليله في هذا الصدد . (الظعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ ص ١٩ ص ٩٤) .

- يجب على المحكمة فى حالة استنادها الى حكم الإدانة على تقرير الخبير دون أن تتعرض لأساليب التقرير أو ترد على طلب مناقشة الخبير لما ذهب إليه يعد قصور ، وقد قضت محكمة النقض بأن : تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعي . على المحكمة إجابة طلب ندب خبير للبت فى هذه الحالة . أن لم تفعل عليها بيان أسس الرفض . مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ص ٢٤٢) . وبأنه " استناد حكم الإدانة إلى تقرير الخبير . دون أن يعرض لأسانيد التقرير أو يرد على طلب مناقشة الخبير فى أسس تقريره . قصور . (الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ س ٣٦ ص ٦٢) .
- لا يعيب الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه ، وقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى ما خلاصته أن إصابات الجنى عليها نشأت عن أعيرة نارية معمرة بمقذوفات مفردة ، يتعذر بيان نوعها لعدم استقرارها فى الجسم ، أطلقت على الجنى عليهما وفق التصوير الوارد بأقوالهما فأصابتهما أولهما فى الظهر ويسار العنق ، وأصابته الثانى فى الفخذين ، وكان ذلك كافيا فى بيان مؤدى الدليل المستمد من التقرير الطبى ، وفى إيضاح تأييده للواقعة كما اقتعت بها المحكمة ، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير اساس . (الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢) .
- مسألة فنية تتوقف على رأى أهل الخبرة ، وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كان التاب من التقرير الطبى الذى أثبت أن إصابة الجنى عليه - وهى الإصابة القاتلة - يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط قد خلا مما

يسدل على أن الطبيب الشرعى كان عندما أبدى هذا رأى على بينة من مسافة الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذا المسافة كانت في تقديره عندما انتهى إلى إمكان حصول الإصابة القاتلة من المسدس المضبوط ، فإن ما أورده الحكم عن رأى الطبيب الشرعى لا يصلح بصورته سندا لرفض دفاع المتهم المتبنى على أن الإصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسدس من مثل المسافة التى كانت بينه وبين الجنى عليه عند إصابته ، والقطع فى هذه المسألة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩ ص ١١ ص ٨٥٤) .

• **يجب على الخبير أن يحلف يميناً أمام قاضى التحقيق ، وقد قضت محكمة النقض بأنه :** وجوب أن يحلف الخبير يميناً أمام قاضى التحقيق والمادة ٨٦ اجراءات سماع شهادة الخبير أمام المحكمة بعد حلف اليمين تعد تقريراً فيما يتناول كل ما قام به من اعمال لا يعيب الحكم الأخذ بتقرير اللجنة مادام اعضاؤها مثلوا أمامها وحلف كل منهم يميناً قبل سؤاله بشأن ما أجراه من أعمال الخبرة . (الطعن رقم ٤٧٣٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/١٥) . وبأنه " من أدى يميناً عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه فى كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم . وإذن فإنه لا يعيب الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد أدلى بشهادته أمام المحكمة دون حلف اليمين . (الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢) .

• **حالة عدم حلف الخبير اليمين ، فقد قضت محكمة النقض بأن :** متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطبيب الشرعى مثل أمام المحكمة برصفه خبيراً لا شاهداً ، فإنه لا يكون هناك محل لحلفه اليمين اكتفاء باليمين التى حلفها تنفيذاً لقانون الخبراء . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٠/١٢/١) .



• حالات عدم نذب المحكمة للخير ، فقد قضت محكمة النقض بأن : من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب نذب خير في الدعوى مادامت الواقعة وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء . (الظعن رقم ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨٥) . وبأنه " من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نذب خير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادام في مقدورها أن تشرح طريقها في المسألة المطروحة عليها . (الظعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٤٠) . وبأنه " متى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها في حدود حقها أن ماطلبه الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشارى - لا يستند إلى اساس جدى للأسباب السائغة التى أوردتها ، فإنها لا تكون في حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب في الأمراض العقلية أو النفسية في أمر تينته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة . (الظعن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ٨/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧٥) . وبأنه " ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه نذب خير لإبداء الرأى في حالة المتهم العقلية مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر تينته من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات . (الظعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢ س ١٣ ص ٣٣٢) . وبأنه " المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنذب خير إذا هى رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها . ولما كانت الأدلة التى أوردتها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً

للشك في أن الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطبيب الشرعى لإثبات العجز الجسدى لدى الشاهد لا يكون له محل . (الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١١/١٩٦٥/١ ص ١٦ ص ٥٠) . وبأنه " عدم التزام المحكمة بنذب خبير مادامت قد رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى نذبه . (الطعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ٣/٣/١٩٨٨ ص ٣٩ ص ٣٧٧) . وبأنه " المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع الى ما يطلبه من إعادة الأوراق الى كبير الاطباء الشرعيين مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء لاسيما وان التقرير المقدم في الدعوى صادر من مكتب كبير الاطباء الشرعيين منسوب اليه وان وقع احد معاونة ايا كانت درجته في سلم الوظيفة . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ١٠٥٠) . وبأنه " من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلتزم بنذب خبير آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسباب السائفة التي أوردتها ، فإن النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع بقالة التفاهة عن طلب الطاعن إعادة إجراء المضاهاة لا يكون مقبولا ، ولا يعدو ما يشره الطاعن في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٨٩٧) . وبأنه " لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب

نسب خبر في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومادام في مقدورها أن تشق طريقها في مسألة المطروحة عليها . (الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨ من ١٧ ص ١٧٥) . وبأنه لا تلزم المحكمة بإجابة طلب الدفاع إعادة تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير إلى كبير الأطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٦ من ١٧ ص ٣٦٢) .

• **لمأموري الضبط القضائي أن يستعينوا بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات ، وقد قضت محكمة النقض بأن :** تحول المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة ، ومن ثم فإن إجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذي قام به مأمور الضبط القضائي يعتبر من إجراءات الاستدلال التي لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ق - جلسة ٦/٢/١٩٦٩ من ٢٠ ص ٧٩٥) .

#### **المضاهاة :**

الملاحظ أن المشرع لم ينظم المضاهاة في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان والمحكمة غير ملزمة قانونًا بأن تعين خبيرًا للمضاهاة في دعاوى التزوير طالما أن التزوير ثابتا لديها من شاهدهما هي أو مما يكون في الدعوى من أدلة أخرى .  
**وقد قضت محكمة النقض بأن :** كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير قسم البحوث التزييف لتزوير المقدم في الدعوى ، فإنه لا يصح أن

يعاب عليها عدم إيجابتها الطاعن إلى طلب إعادة إجراء المضاهاة مادامت الواقعة قد وضحت إذ بها ولم تر من جانبها ضرورة لهذا الإجراء ، لما هو مقرر من أن تنشر آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها ، دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام اسنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجأى المنطق والقانون . (الطعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨١) . وبأنه " إن المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين خبيرا للمضاهاة في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من شاهدها هي أو مما يكون في الدعوى من أدلة أخرى " (الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق جلسة ٤/٥/١٩٤٢) . وبأنه " لم ينظم المشرع - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرفعات المدنية والتجارية - المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان . (الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٩٤) . وبأنه " الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم . لا يعيه . خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتور والشاسيه مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليهما . لا جدوى من النعي به " (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٦٠٧) . وبأنه " لم يجعل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة ان يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السانغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه " (الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٧١٥) . وبأنه " لم

يفرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الإرشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفته البطالان " (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٠ م ١١ ص ٥٥٢ ، والطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٩) . وبأنه " لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية او في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص امرة يترتب البطالان على مخالفتها، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي اجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي ثم امام الموثق القضائي بدولة اجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الاوراق المزورة - صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة صدور التوقيع على ورقة من المجنى عليه امام الموثق القضائي " (الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ م ١١ ص ٨٩١) . وبأنه " أن العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع قاضي الموضوع بأن اجراءاً من الاجراءات يصح او لا يصح ان يتخذ اساساً لكشف الحقيقة ومادام هذا الاساس الذي اعتمد عليه القاضي لا ينافي حكماً من أحكام القانون فهو في حل من الاعتماد عليه خصوصاً اذا كانت الظروف قد حالت بين القاضي وبين المسائل الاخرى التي كان يصح الاعتماد عليها في الاحوال العادية فإذا اتخذ خبير من الصور الشمسية للمستندات المفقودة اساساً للمضاهاة ورات المحكمة هذه الصور تصلح اساساً لها وان تلك المضاهاة تنتج حقاً النتيجة التي انتهى اليها الخبير والتي تجعل المحكمة تثق ثقة تامة بقرره فلا حرج على المحكمة في ذلك. (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ ق - جلسة ٤/٣/١٩٣٥) . وبأنه " متى كان كتاب مدير عام مصلحة تحقيق

الشخصية قد افصح عن ان بصمات راحة اليد ذات حجبة مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الاصابع تماما لأنها تستند الى نفس الأسس العلمية التي تقوم عليها بصمات الاصابع ، فتختلف بصمات راحة اليد باختلاف الاشخاص ولا يمكن ان تتطابق ما لم تكن لشخص واحد ، فإن ما جنح اليه الطاعن من تفرقة بين الدليل المستمد من بصمة اصبع وذلك المستمد من بصمة راحة اليد او جزء منها واطلاق حجبة الاثبات في الاولى وحسرها عن الاخر انما هي تفرقة لاتستند الى سند علمي او اساس فني ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في أخذه بهذه الحقيقة العلمية وفي الاستناد الى ما جاء بتقرير فحص البصمات من أن أثر بصمة راحة اليد المرفوعة من على الخزانة ينطبق تمام الانطباق على بصمة راحة اليد اليمنى للطاعن لتوافر النقط المميزة بالبصمة المرفوعة ومطابقتها لنظائرها ببصمة راحة اليد اليمنى للطاعن . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٧/٤/١٩٦٧س ١٨ص ٥١٨) . وبأنه " طلب مضاهاة الخط الذي لا يتجه الى نفس الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل المقصود به اثارة الشبهة في ادلة الثبوت اطمأنت اليها اغحكمة طبقا للتصوير الذي اخذت به لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا لاتلتزم اغحكمة باجابتة ولا يلتزم منها ردا صريحا ، بل يكفي ان يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ق- جلسة ١١/٢٠/١٩٦٧س ١٨ص ١١٢٢) . وبأنه " الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الاجراءات الجنائية او في قانون المرافعات المدنية بنصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصح او لا يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة

ان تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات في القانون المدني فيحق لها ان تأخذ بالصورة الفوتوغرافية ، كدليل في الدعوى اذا ما طأمنت الى مطابقتها للاصل . واذا كانت المحكمة قد رأت ان الاوراق التي اتخذها الخبير الاستشاري اساسا للمضاهاة عليها هي الاوراق تصلح لذلك واطأمنت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن ان يعود الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك. (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١١/٧/ ١٩٧٦س ٢٧ص ٨٤٨). وبأنه " لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء في قانون الاجراءات او في قانون المرافعات ، بنصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصحح او لا يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة . واذا كانت المحكمة قد رأت ان اوراق الاستكتاب التي اتخذها الخبير اساسا للمضاهاة هي اوراق تؤدي هذا الغرض ، وان المضاهاة التي تمت كانت صحيحة واطأمنت اليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك. ولا تريب على المحكمة ان هي اعتمدت في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد وبطلان الخمر موضوع الجريمة ، طالما ان هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة. واذا كان الطاعنان او المدافعان عنهما لم يطلبتا تحقيق اجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بالدفاع " (الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ق - جلسة ١١/٦/ ١٩٦٢س ١٣ص ٥٢٤) .

- لا يحق للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية ، وقد قضت محكمة النقض بأن : لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير

الفنى فى مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند إليه - فى إدانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع فى قدرة المجنى عليه على التميز والإدراك بعد إصابته ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩٥٩/٢/١٧ ص ١٠ ص ٢٢٣) . وبأنه " من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية . فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند فى حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر فى تقيد تلك المسألة إلى ما قد يختلف الرأى فيه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم فى عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث بسبب انفجار إحدى اطارات السيارة ، دون أن يبين سند هذا الرأى فى هذه المسألة الفنية وكانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسائل الفنية التى تصدى لها دون الاستعانة بخبير ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور . (الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥ ص ٢١ ص ٩٩٧) . وبأنه " من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحته ، كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأى الخبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند فى تقيده إلى أسباب فنية تحمله ، وهى لا تستطيع أن تحل فى ذلك



مغل الخبر فيها " (الظعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٤) . وبأنه " لا تلتزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . (الظعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥١٦) . وبأنه " من المقرر في قضاء النقض انه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحتة كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الامر فيها وذلك بالاستعانة بأهل الخبرة . (الظعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ٦/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٢٨) . وبأنه " لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال المني عليه شاهد الإثبات في الدعوى . قد قام على انقطع في مسألة فنية بحتة هي ضرورة أن تكون الإصابة الناتجة عن الضرب بسن الفأس قطعية وليست راضية كما جاء في التقرير الطبي الشرعى وهو أمر لا يسوغ للمحكمة أن تشق طريقها إليه بنفسها لتبدى الرأى فيه لما يحتاجه ذلك من دراية فنية ليست من العلم العام . (الظعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢) .

• يجوز لعضو النيابة بصفتة رئيس الضبطية القضائية في إجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين ، فقد قضت محكمة الاستئناف بأن : لعضو النيابة كرئيس للضبطية القضائية وصاحب الحق في إجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين . أساس ذلك . (الظعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧ س ٣٦ ص ٤٠٩) . وبأنه " حق عضو النيابة في الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين . أساس ذلك ؟ (الظعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣ س ٣٩ ص ٢٤٧) .

• من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له .  
 (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٨) ، فقد قضت محكمة النقض بأن : حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير . حد ذلك .  
 (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ س ٣٦ ص ٦٦٢)  
 وبأنه " حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير . (الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ س ٤١ ص ٣١٢ ، الطعن رقم ٢٨٤٨٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٩ س ٤١ ص ١٠٣٧)  
 وبأنه " إذا كانت تقارير الأطباء عن العاهة المتخلفة بالجنى عليه قد تضمنت أنه أصيب يوم الحادث بالضرب الذى نشأت عنه العاهة ، ومع هذا ورد بها أن ذلك هو على سبيل الترجيح لا على سبيل الجزم ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي جزمت بصحة ما رجحه الأطباء على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها . ولا يصح أن ينعى عليها أنها أقامت قضائها على الاحتمال والظن لا على اليقين والجزم . وكذلك لا تثريب عليها إذا هي لم تستدع الأطباء مادام المتهم بطلب ذلك إليها ، ومادامت هي قد رأت بعد ما استبانته من تقاريرهم أنه ليس هناك من فائدة لسماعهم بالجلسة " (الطعن رقم ١٣٧٦ لسنة ١٣ق - جلسة ٥/٣١/١٩٤٣) . وبأنه " إذا كان الطبيب الشرعى لم يجزم في تقريره بأن الإصابة حصلت في وقت الحادث فذلك لا يمنع محكمة الموضوع مع اعتمادها في حكمها على رأى الطبيب أن تقرر أن الإصابة حصلت في ذلك الوقت متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له . (الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ق - جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠) . وبأنه " لمحكمة

الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها " (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ س ١٣ ص ٣٥٢) . وبأنه " للمحكمة بوصفها الخبير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخبير الفني في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها " (الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٠٣) . وبأنه " غكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما أكدت له لديها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قصور التقرير الطبى عن تحديد الزمن الذى تم فيه استعمال المجنى عليهم لا يكون سديدا " (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٣٩) .

• **الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابهته ، فقد قضت محكمة النقض بأن :** طلب الدفاع في ختام مرافعة البراءة أصليا واحتياطيا ندب خبير محاسنى لتحقيق وقاعة الإختلاس . طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابهته إذا لم تنته إلى البراءة . (الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥ س ٢٦ ص ٦٩٩) . وبأنه " قضاء الإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٤٠) .

• **وعند ندب المحكمة للخبير فلا يعنى ذلك أن يسلب من المحكمة سلطاتها فى تقدير وقائع الدعوى وأدلتها ، وقد قضت محكمة النقض بأن :** ندب خبير - بقاء سلطات المحكمة فى تقدير أدلة الثبوت ندب خبير فى الدعوى لا يسلب المحكمة سلطاتها فى تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت . (الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٧١) .

• يجب أن يكون طلب مناقشة الخبير غير مجهل ، فقد قضت محكمة النقض بأن : متى كان التائب من مطالعة محاضر الجلسات المحاكمتين الابتدائية والاستئنافية أن المدافع عن الطاعن وأن طلب من المحكمة الاستئنافية مناقشة الطبيب الشرعى وتقديم تقرير استشارى ، إلا أنه لم يبين سبب مناقشة الطبيب الشرعى أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقض فيه . ومن ثم فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلاً بحيث لا يبين منه أن للمناقشة أثراً منتجاً فى الدعوى ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للأسانيد الفنية التى بنى عليها ، فلا تريب عليها أن هى التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو ندب خبير آخر فى الدعوى . (الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٠ ص ٢١ ص ٢١٠) .

• الدفع بقدم الإصابة يعد دفاعاً فى مسألة فنية ، فقد قضت محكمة النقض بأن : يعد الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ ص ١٩ ص ٦٠٠)

• ماهية المرض العقلى الذى بموجبه تنعدم به المسؤولية ، فقد قضت محكمة النقض بأن : المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية قانوناً وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سبباً لإنعدام المسؤولية . المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فى الدعوى لتحديد المدى تأثير مرض الطاعنة على مسئوليتها الجنائية بعد أن أوضحت لها الدعوى .

تقدير حالة المتهمة العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . المحكمة لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يستعذر عليها أن تشق طريقها فيها . (الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ ص ٣٦ س ٦٣١) .

• لا يجوز الدفع بإثارة التعارض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض ، فقد قضت محكمة النقض بأن : كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . إثارة التعارض بين الدليلين القولي والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٨٥ ص ٣٦ س ٨١٤) . وبأنه " للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو إعادة مناقشة . مادام استادها إلى الرأى الذى انتهت إليه لا يجاى العقل والقانون . الجسدل الموضوعى في تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض " (الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨٨ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨٨ ص ٢٩ س ١٢٨١) .

• الدفع الذى يجب على المحكمة الرد عليه ، وقد قضت محكمة النقض بأن : استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبيا شرعيا بحسبانه عنصرًا من عناصر الدعوى . عيب . وإن لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن في هذا الشأن . مادام أن دفاع ظاهر البطالان . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ س ٩٧٥) .

- ما يعد عيباً في الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فقد قضت محكمة النقض بأن : النعى على الحكم استاده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة غدم قبوله سبباً للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ س ٣٩ ص ٩٧٥) .

#### الدفاع الجوهري :

أ) المنازعة في تحديد وقت الوفاة تعد دفاع جوهري .

وقد قضت محكمة النقض بأن : المنازعة في تحديد وقت الوفاة . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . طلب الطاعن تحديد وفاة المجنى عليهما بمعرفة كبير الأطباء الشرعيين لا يعد منازعة في وقت الوفاة . النعى على الحكم عدم تحقيق ذلك الطلب بمعرفة المختصة فنيا . غير مقبول لا يعيب الحكم سكوتة عن الرد على الطلب المجهل الذى لم يفسح مبدية تحديد هدفه منه وممرماه . (الطعن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٠ س ٤١ ص ٩٤) .

ب) نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه . دفاع جوهري .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه جثث المجنى عليهم استناداً إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء بمكان وقوف السيارة المتواجدين بداخلها وكذا عدم كفاية العثور على كل الطلقات الفارغة المستعملة في الحادث . موضوعي . استفادة الرد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ س ٣٩ ص ٩٧٥) .

ج) إصابة المجنى عليه كانت في مركز الكلام واستحالة تحدّثه يعد دفاع جوهري

وقد قضت محكمة النقض بأن : تمسك الدفاع عن الطاعن بأن إصابة المجنى عليه كانت في مركز الكلام واستحالة تحدته . دفاع جوهرى . يوجب تحقيقه عن طريق المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن طلب ذلك . (الطنع رقم ١٥٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ س ٤١ ص ٣٤١) .

• وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة ، وقد قضت محكمة النقض بأن : وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداها مجرد الاكتفاء بالإشارة الى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطلاح اختام ومطبوعات دون إيراد مضمونه قصور . (الطنع رقم ٤٥١٩ ق - جلسته ١٩٨٨/١١ س ٣٩ ص ١٠٠١) . وبأنه " متى كان الظاهر من الحكم قد فهمت التقرير الطبى لفحص السلاح على غير ما يؤدى اليه محصله السدى اثبتت في الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدى اليه واعتبرته دليلا على الادالة فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال . فإذا كان المستفاد من الحكم ان البندقية وجدت مصداة وان جهاز اطلاقها يعمل في عسر تبعاً لتصمغ هذه الاجراء بالمادة الصدنة . وانه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد اجراء التنظيف " اى رائحة البارود محترق " فان ما قاله الحكم ان البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح رداً على ما تمسك به المتهمون من ان البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبى وان العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على الحكومة ان تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هي في ثبوتها لديها . (الطنع رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٤ س ٩ ص ٨٨٦) .

• المحكمة غير ملزمة بأن تفحص الحساب بنفسها ، فقد قضت محكمة النقض بأن : لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بنفسها ، أو أن

تناقش الخبر في النتيجة التي لم تأخذ هي بها ، مادام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملاساتها ما يدعو إلى هذا الاجراء . (الطن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ق - جلسة ١١/٧/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٦٤) .

• **للخبر أن يستعين بغيره من الخبراء على القيام بمأموريته ، فقد قضت محكمة النقض بأن :** للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة به على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بأخصائي للكشف على الجنى عليه وتقدير مدى الإصابة ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوئه ، فليس يقدح في الحكم الذي استند إلى هذا التقدير كون الاخصائي لم يحلف اليمين قبل إبداء رأيه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب ابداءه أمام محكمة الموضوع كما تمكن أثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٧٣ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢) . وبأنه " للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب أخصائي ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه في الحادث على ضوئها ، فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يحلفوا اليمين . (الطن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٨٠) .

• **التقارير الطبية لا تعد دليلا على نسبة الاتهام للمتهم ، فقد قضت محكمة النقض بأن :** التقارير الطبية . لا تنهض في ذاتها دليلا على نسبة الاقام إلى المتهم صلاحيتها كدليل يؤيد أقوال الشهود . إتصال وجه الطعن



بمحكوم عليه لم يقبل طعنه شكلا . أثره . امتداد أثر الطعن الطعن إليه .  
(الطعن رقم ٢٤٥٣٠ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ ص ٤٩  
٥٤٦) .

• **تكليف المحكمة المتهم بسداد الأمانة ، فقد قضت محكمة النقض : المادة ٢٥٦**  
من قانون الاجراءات الجنائية واردة في الفصل الخاص بالإدعاء  
بالحقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق  
المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقي الخصوم فيحكمهم نص المادة  
٢٢٥ من قانون المرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف  
إيداع أمانة الخبير ومن ثم فلا على المحكمة إذ هي كلفت الطاعن المتهم  
سداد الأمانة التي قدرتها . (الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٨/  
١٩٦٥/١ ص ١٦ق ٦٩) .

• **مدى جواز مناقشة الخبير للخصوم :**  
من المقرر أن للخبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله  
، وللمحكمة الأخذ بما انتهى إليه في تقريره ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة  
قد عولت بصفة أساسية على ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد أن أوردت  
مقوماته وسردت أسانيده ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد .  
(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٣ ص ٢٠ق ١٢١٢) .

• **القانون لم يشترط أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية ويقوم**  
بأداء عمله تحت إشراف أحد ، فقد قضت محكمة النقض : أن قيام الطبيب  
بإخراج المخدر من المكان الذي أخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له  
على سلامة الإجراءات ، ذلك أن الطبيب إنما قام به بوصفه خبيرا ولا يلزم  
في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله

تحت إشراف أحد . (الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٣٠٠) .

• المحكمة غير ملزمة بتعيين خبير آخر :

أن الأمر في تقدير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع ، فهو في هذا غير ملزم بتعيين خبير آخر مادام قد استند في اخذه برأى الخبير الذى اعتمده الى ما لا يجافى المنطق والقانون . وإذن فمستى كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد اخذت في حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الامراض العقلية الذى احيل اليه الطاعن لمعرفة مدى مسؤوليته عن عمله وقت اقتراف الجريمة والذى اثبت في تقريره انه خال من اى مرضى عقلى وانه يعى ما يقول ويعد مسؤولا عن عمله وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة صراحة ندب خبير آخر او استدعاء الطبيب الفاحص لمناقشته - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . ( الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٢/٧/١٩٥٣ ) . وبأنه " الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة الى قاضي الموضوع ، فهو غير ملزم بتعيين خبير آخر ما دام قد استند في اخذه برأى الخبير الذى اعتمد الى ما لا يجافى المنطق والقانون . (الطعن رقم ٤٧٩ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٥٢) . وبأنه " أن تقدير رأى الخبير والفصل يوجه الى تقريره من اعتراضات والبت في طلب تعيين خبير آخر - كل ذلك ، يختص به قاضي الموضوع ولا معقب على قوله مادام لم يخالف في ذلك مقتضى المنطق والقانون ، فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى تقرير مصحة الطب الشرعى المقدم في الدعوى ، ورات ان الطاعن التى وجهت اليه غير جدية ، فلا تثريب عليها اذا هى رفضت طلب ندب خبير

آخر ( في المخطوط ) ، مادامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا . (الطنن رقم ٤٣٨ لسنة ١٤١ق - جلسة ١٩٤٤/٥/١) . وبأنه " تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، كما ان ندب خبير في الدعوى لا يسلبها سلطتها لتقرير الخبير المقدم اليها دون ان تلزم بندب خبير اخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون . (الطنن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ص ١٠٨) .

- **القانون لم يشترط أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة ، فقد قضت محكمة النقض بأن : لم يحتم القانون ان يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة ، كما انه لم يوجب كذلك على المحكمة الاخذ بالكشف الطبى المتوقع من طبيب حكومى بل ان للمحكمة ان تأخذ به او تملئه كما ان لها ان تعول على الكشف الطبى المتوقع من طبيب غير حكومى اذا هو دليل كائن الادلة التى تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحدها . (الطنن رقم ١١٢٣ لسنة ٣ق - جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤) .**
- **يجوز للمحكمة أن تأخذ بما قرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز ، فقد قضت محكمة النقض : للمحكمة حق الاخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز عن الاعمال الشخصية ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى . (الطنن رقم ٨٢٢ لسنة ٥ق - جلسة ١٩٣٥/٣/١١) .**

- **معرفة نوع الأعيادة السنارية ، فقد قضت محكمة النقض بأن : لا وجه للطعن على الحكم لعدم استعانة المحكمة فيه بالطبيب الشرعى لمعرفة ان العيار الذى سبب القتل هو العيار المطلق من البندقية الخراطوش التى كان يحملها المتهم ولو كان تقرير العمل الكيمائى الذى استند اليه الحكم فى**

الادانة قد اثبت ان قطع الرصاص المستخرجه من جسم الجنى عليه هى من النوع الذى يطلق عادة من بنادق رمنجتون ، وذلك ما دام ما ورد فى تقرير المعامل الكيميائى ، مما اشار اليه المتهم فى طعنه ، لاينفى بذاته ان قطع الرصاص المستخرجه من جثة الجنى عليه قد استعملت فى بندقية من نوع آخسر غير الرمنجتون ، والدفاع عن المتهم لم يطلب الاستعانة بالطبيب الشرعى . ( الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ ) .

• **يجوز للمحكمة بصفتها الخبير الأعلى أن توازن بين التقرير الطبى الشرعى وبين التقرير الاستشارى وأن تأخذ بما تطمئن إليه منهما ، فقد قضت محكمة النقض بأن : للمحكمة ، مما لها من السلطة فى تقدير ادلة الدعوى ، ان توازن بين التقرير الطبى الشرعى وبين التقرير الاستشارى وان تأخذ بما تطمئن اليه منهما ، فإذا هى اطمأنت الى الاخذ بأوطمها دون الثانى فلا يصح ان ينعى عليها أنها لم تواجه الطيبين او تناقشهما او تستعين فى الترجيح بغيرهما ، وإذا كان الدفاع لم يطلب اليها استدعاء الطيبين او الاستعانة بغيرهما فليس له ان ينعى عليها اغفال ذلك . ( الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٩ق - جلسة ١٩٤٩/١٠/١٨ ) . وبأنه " للمحكمة باعتبارها الخبير الاعلى ان تأخذ بتقرير طبى متى اطمأنت اليه واقتنعت بما ود فيه وان تطرح تقريراً اخر يخالفه دون ان تكون ملزمة بالاستجابة الى طلب الدفاع مواجهة الاطباء بعضهم بعض او مناقشتهم والاستعانة فى الترجيح بغيرهم " ( الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠ ) .**

• **ما يؤثر فى سلامة الحكم قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتشريح الجثة ، فقد قضت محكمة النقض بأن : إن قيام طبيب اخر من قسم الطب الشرعى بتشريح الجثة غير رئيسه الذى ندبته المحكمة لا يؤثر فى**

سلامة الحكم مادام ان المحكمة قد اطمأنت الى عمله وإلى الاقوال الأخيرة  
التي ابداهها الطبيب الشرعي الذي سبق له أن أوقع الكشف على المصاب  
ومادام تقدير الدليل موكولا إليها. (الظعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ق - جلسة  
١٩٥٥/٣/٢١).

• يجوز لمعاوني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة شريطة أن  
يكون ذلك تحت إشراف رؤسائهم المباشرين أو بناء على نداء منهم ، فقد  
قضت محكمة النقض بأن : نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة  
١٩٥٢ على ان يقوم بأعمال الخبرة أمام جهات القضاء خبراء الجداول  
الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعي . وبينت المادة ٣٦  
من القانون المذكور ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعي وهي تبدأ  
بوظيفة كبير الأطباء الشرعيين وتنتهي بوظيفة معاون طبيب شرعي وما  
يعادها ، ولم يفرق القانون بينها في ولاية أعمال الخبرة ومن ثم فليس في هذا  
القانون نص يوجب على معاوني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة  
تحت إشراف رؤسائهم المباشرين أو بناء على نداء منهم . ولا محل  
للقياس على إجراءات التحقيق التي يباشرها معاونو النيابة الذين يخضعون  
في تنظيم عملهم القانوني للسلطة القضائية والإجراءات الجنائية لتعلق ذلك  
بولايتهم التي حددتها النصوص بمذنبين القانونيين. (الظعن رقم ٩٩٧ لسنة  
٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ ص ١٩٦٥)

• المقصد من أخذ خمس عينات ، فقد قضت محكمة النقض بأن : أن المادة  
١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب اخذ خمس  
عينات إلا ان القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان تدعو اليه  
الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الامر في ذلك الى تقدير محكمة

الموضوع ، فمضى اطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تشرب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك. (الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨٨٩)

• يعد تقدير الخبير دليل من أدلة الدعوى ، فقد قضت محكمة النقض بأن : أن تقرير الخبير انما هو نوع من الأدلة التي تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة . فمضى ناقشه الخصوم وادلى كل منهم برأية فيه كان للمحكمة ان تأخذ به لمصلحة هذا الفريق او ذاك او ان تطرحه ولا تقيم له وزناً . وليس عليها على كل حال ان تنبه الخصوم الى ما ستأخذ به من الأدلة وما سنطرحه منها فإن تقدير الأدلة من اخص خصائص محكمة الموضوع تقرير فيه ما تراه بلا منازع ولا رقيب. (الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦).

• التقارير الطبية تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود ، فقد قضت محكمة النقض بأن : التقارير الطبية وان كانت لاتدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات الى المتهم - الا انها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في اقوال الشهود فإنه يعيه التفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما كانت اصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود ، مادام لم يأخذ بهذا التصوير ، وبذلك ينحسر عنه الاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ص ٢٠٢).

• السحجات ومدى كفايتها للأدلة المطروحة في الدعوى ، فقد قضت محكمة النقض بأن : متى كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أنه ورد

بالتقرير الطبى الشرعى عن نتيجة الكشف على المظنون ضده أن  
الـحجـجـات الـتى شـوهدت به حـديثـة ، و قد تنقـى وتاريخ الحـادث ، و كان  
القرار المستأنف قد جاء فاسدا فى تفسيره لمداول هذه العبارة من أن التقرير  
الطـبـى الشرعى لم يقطع بأن تلك الآثار الإصابية معاصرة لوقت وقوع  
الحـادث إلا أن ذلك لا ينال من سلامة القرار مادام أن ما أورده فى هذا  
الشأن ، إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفايته  
الأدلة المطروحة فى الدعوى ، وكان هذا الذى فسد استدلاله فيه لا أثر له  
فى منطقة أو النتيجة التى انتهى إليها . (الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٣ ق -  
جلسة ١٩٧٣/٦/١١ ص ٢٤ ص ٧٣٩) .

• لا تناقض بين دليلين فنيين متوالين فى الزمن ، فقد قضت محكمة  
النقض بأن : لا تناقض بين دليلين فنيين متوالين فى الزمن ، أثبت أولهما  
عدم استقرار حالة العين فيما يتعلق بمدى العاهة ، وأثبت ثانيهما استقرارهما  
على النحو الذى انتهى إليه لأن المدى الزمنى بينهما يسمح بتفاوت حالة  
العين فى مدى ما أصابها فضلا عن أنه لا معقب على قاضى الموضوع فيما  
يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . ((الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦٩ ق -  
جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ص ٢٠ ص ٦٠٥) .

#### • سلطة المحكمة فى الأخذ بتقرير الخبير :

إن تقرير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقريرهم والفصل فيما يوجه الى  
تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى  
تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة  
ولما الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى  
هذا التقرير كما أنها غير ملزمة بالرد على الطعون الموجه لتقرير الخبير مادام قد

أخذت بما جاء فيه لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه .

**وعلى ذلك ندب المحكمة خبيرا في الدعوى لا يعنى سلب سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها فإذا ما جاء الخبير المنتدب برأى فذلك السرى لا يمكن أن يقيد بها التقدير كما أنه لا يجب عليها في هذه الحالة أن تعين خبريا آخر متى لم تكن المسألة محل البحث فنية بحث لا تستطيع قانونا إبداء الرأى فيها .**

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** من المقرر للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٣٢ ص ٧٧٥) . وبأنه " متى كان لا يلتزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ س ٣٦ ص ٨١٤) . وبأنه " كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم في قضائه إيراد نص تقرير الخبير . ليس بلازم . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ س ٣٦ ص ٨١٤) . وبأنه " لقاضى الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما يستمده في هذا الشأن من نفس اقواله واجاباته امامه وأثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها . ولا شئ في القانون يحتم عليه الكشف طيا على متهم ادعى الخامى عنه انه مختل للشعور وطلب الكشف عليه بيمعرفة طبيب أخصائى مادام القاضى قد وجد في عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم ير محلا لاجراء تحقيق اخر في هذا الصدد . ( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩) وبأنه " أن محكمة الموضوع هي الخبير الاعلى في كل



ما يستدعى خبرة فنية فمضى قدرت حالة معينة لا تقتضى عرضاً على الطبيب  
 الاختصاصي لان ظروف الحادثة تشير بذاتها الى الرأى الواجب الاخذ به فلما  
 تكون بذلك قد فصلت في امر موضوعي لا اشراف حكمة الانتقض عليه.  
 (الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٥ - جلسة ١٩٣٥/٤/١) وبأنه " لا إخلال بحق  
 الدفاع اذا لم تجب المحكمة طلبه تعيين خبير لفحص العقد المقول بتزويره متى  
 كان فيما ذكره حكمها عن طريقة التزوير وثبوتة على المتهم ما يفيد ان الحكمة  
 اقتنعت مما شاهدته هي ومما تبينه من وقائع الدعوى واقوال الشهود بمحصول  
 التزوير وبأنها لم تكن في حاجة الى الاستعانة برأى فني ذلك. (طعن رقم ٢١٣٢  
 لسنة ٨٠ق - جلسة ١٩٣٨/١١/٧). وبأنه " من المقرر انه متى كان طلب  
 الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحتة فإن المحكمة لا تكون ملزمة بتدب خبير إذا هي  
 رأت من الأدلة المقنعة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى  
 ندبه. (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٣) ١٢ ص ٦٧١  
 ). وبأنه " أخذ المحكمة بالتقرير الطبي الشرعي الذي انتهى الى عدم تخلف عاهة  
 مستديمة دون أن تعرض لما جاء بالتقارير الطبية الشرعية اللاحقة ويشادة  
 الطبيب الشرعي الذي اجرى الكشف على الجنى عليه من تخلف عاهة به ومن  
 مأخذ فنية على التقرير الاول . قصور. ( الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٤ق -  
 جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ٢٦ ص ١٠٨ ). وبأنه " من المقرر ان المحكمة لا تلزم  
 بتدب خبير في الدعوى مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها  
 حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . ولما كان الحكم قد رد على طلب الطاعن عرض  
 الايصال موضوع التزوير على الطبيب الشرعي لاجراء المضاهاه على توقيع  
 الشاهد للتبیت من صحة صدره منه بقوله : " انه مردود بما قرره الشاهد

نفسه بالجلسة لدى إطلاع المحكمة له على التوقيع المنسوب صدوره منه على الإيصال المورر فأعترف بصحتها وقرر بأنها امضاؤه ، ومن بعد فلا محل لاجابة الدفاع الى طلبه في هذا الشأن ، فإن هذا حيسه ليرأ من دعوى الاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ ص ٢١ ص ٨٩٨) وبأنه " لما كان الحكم قد عرض لما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العدل بقوله : " وثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بدمياط أن المتهم كان مسؤولا عن مخزن المعونة في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ وقد وردت للمخزن بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ كمية من المسلى عبارة عن ٢٠٠ صحيفة زنة كل واحدة منها ٢,٢٤٦ كيلو جرام وقد أثبتا المتهم في دفتر ١١٨ ع ح الخاص بالمخزن الإفليمي والسابق قيد الكمية به وقام بتحويل هذه الكمية إلى مخزن المعونة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وحرر الاستمارة ١١٨ ع ح والتي بموجبها حول الكمية من مخزن المستهلك للمخزن الإقليمى إلى مخزن المعونة ووقع على الاستمارة مرتين الأولى على أنه هو الذى قام بصرف هذه الكمية من مخزن المستهلك والثانية على أنه هو الذى استلمها لمخزن المعونة في حين أنه لم يقيد هذه الكمية بدفتر ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونة فلم يثبت قيد هذه الكمية ضمن الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر أو المستندات ما يفيد توزيع هذه الكمية ضمن الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر أو المستندات ما يفيد توزيع هذه الكمية على الجهات المستحقة لها أو حتى ادراجها بدفاتر المعونة كأصناف واردة إليه ، كما أنه وردت كمية أخرى من المسلى ٢٠٠ صحيفة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ لمخزن المعونة من شركة الملح والصدودا زنة كل صحيفة ٢,٢٤٦ كيلو جرام

وكمية ٥٣٠ صفيحة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ زنة كل منها ٨,٥ كيلو جرام لذات المخزن ومن ذات الشركة إذ تسلم المتهم هاتين الكميتين بموجب استمارات ١١١ ع ح إذ وقع عليها بما يفيد استلامها في حين أنه لم يثبت أيا من الكميتين ضمن الوارد سواء بدفتر ١١٨ ع ح الخاص بمخزن المستهلك للمنطقة الطبية أو بالدفتر ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونة ولم يقدم المتهم ما يفيد قيامه بصرف هاتين الكميتين إلى جهات الاستحقاق ولم يخطر المنطقة بما يقيد ورودها أسوة بما هو متبع في حالة وصول أى صنف إلى مخزن المعونة . وأثبت التقرير كذلك أن المتهم قد أثبت في دفتر ٩ مساعدات قيامه بصرف كمية ٨٠ صفيحة من الزيت في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٣ ولم يستدل على أذون صرف تلك الكمية للجهات التي أثبت أنها صرفت لها وعلى الرغم من أن تلك الجهات أفادت بعدم استلامها لها ويكون ما أثبتته المتهم كمنصرف على خلاف الحقيقة . وأضاف التقرير أن المتهم أثبت بدفتر ٩ مساعدات عن شهر فبراير سنة ١٩٦٤ أن الموجود بالمخزن من الدقيق هو ٥٠٣ جوال في حين أن جرد المخزن أثبت أن الموجود الفعلي منه هو ٥٠٢ جوال بعجز جوال واحد ، وأثبت التقرير أن قيمة ما اختلسه المتهم .. هو مبلغ .. " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى في بيان كاف - على نحو ما تقدم - يتفق وما حصله عند بيانه واقعة الدعوى وبما يسوغ به ما استخلصه منه من إدانة فإن ما نعاه الطاعن على الحكم من تعويله على هذا التقرير ومن عدم إيراده مضمونه والأسانيد التي قام عليها لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . (الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) . وبأنه "

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية - متفقا مع ما شهد به الطبيب الشرعي أمامها من وصف للاصابات ومن أن اللجنة التي قام بتشريحها هي جثة انجنى عليها ومن بيان الاصابات التي نشأت عنها الوفاة وأطرح - في حدود سلطتها - طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء ، فإن النعمى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . (الطنن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) . وبأنه " من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ولها أن تأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك . (الطنن رقم ٦١٩٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦) . وبأنه " الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير كما أنها غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير مادامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى النتيجة التي انتهى

إليها الخبر الذي ندبته وأخذت بما فإن ذلك يفيد أطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ، ولا يقلل منه إثارة شئ من ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨) . وبأنه " غشينة الموضوع تقدير قيمة عمل الخبر ولا تثريب عليها أن لم تر محلا لنذب خبر في الدعوى طالما أنها قد وجدت في عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما خلصت إليه في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما اطمأنت إليه من تقريرى الخبرين آنفى الذكر بما يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فلا عليها في هذه الحالة إذ لم تر محلا لنذب خبر هندسى آخر . ومن ثم يكون هذا النعى بومته على غير أساس . (الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير خبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه . (الطعن رقم ٧١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣) . وبأنه " ندب المحكمة خبيرا في الدعوى ليس من شأنه أن يسلبها سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها . فإذا ما جاء الخبر المنتدب برأى فذلك الرأى لا يمكن أن يقيد بها في التقدير ، كما أنه لا يجب عليها في هذه الحالة أن تعين خبيرا آخر متى لم تكن المسألة محل البحث فنية بحتة بحيث لا

تستطيع قانونا ابداء رأى فيها . (الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ١٦ق - جلسة ١٦ / ١٩٤٦). وبأنه " من المقرر أن محكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له أصل ثابت بالأوراق ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بالتقرير الطبى الشرعى ولو تناقض مع التقرير الابتدائى . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨). وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه لا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الفنى من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستديمة ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن . ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب كبير الأطباء الشرعيين لإعادة الكشف على المجنى عليه مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترمى من جانبها إتخاذ هذا الإجراء . (الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٨/٢/ ١٩٨٠ ص ٣١ ص ٣٠٧). وبأنه " الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجهه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد

في تلك الطعون ما يستحق التفاتاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى تقرير الخبير وأخذ به فإن ما يثيره الطاعن من اعتماد هذا التقرير على الجرد الذي كان قد أجرى بمناسبة إيقاف رئيس فرع الشركة يكون على غير أساس . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠) . وبأنه " من المقرر أن تخكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وهي تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له . (الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والنفاضة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والاتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقرير ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠) . وبأنه " استناد الحكم في إثبات خطأ الطاعن إلى تقرير لجنة فنية . مفاده عدم أخذه بما جاء باسباب الحكم الابتدائي في تسانده إلى تقرير آخر . (الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١١ ص ٣٦٨) . وبأنه " تخكمة الموضوع ان تورده من تقرير الصفة التشريحيه ما يكفي لتبرير اقتناعها بالادانة . اغفالها بعض تفصيلاته . مفادة

اطراحها لها . (الظعن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١/١٠ ص ١٤١) وبأنه " من المقرر أن الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل . فلا يقبل من الطاعن أن يجادلها في عناصر تقديرها أو أن ينعي عليها أخذها بالتقرير الطبي الذي اطمأنت إليه ، مادام أنه من جانب لم يثر مطعنا على التقرير أو يطلب إليها استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته أو الاستعانة بخبر غيره . (الظعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧ ص ١٣ س ٩٤) . وبأنه " أن اطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبر وعدم التعويل عليه - للأسباب السائغة التي أوردتها - أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، لا معقب عليها في ذلك . إذ الأمر يرجع في حقيقته إلى اطمئنانها هي ، ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن في شأن اطراح الحكم للتصوير الذي قال به الخبر ، لا يكون له محل ، إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الظعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/٤ ص ٢٢ س ٣١) . وبأنه " من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأما الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر يخضع رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بنذب خبير آخر في الدعوى ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها . ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . (الظعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٤ ص ١٩٧١/٢٢ ص ٣١) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحصرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب



خبر آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبر مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون . ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على - اقتنعت به من أدلة حوثها التقارير الطبية الاستشارية التي لم يسنّاز الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنها ، فإنه لا يجوز مصادرتها في اعتقادها أو أن النعى عليها عدم أخذها بالنتيجة التي انتهى إليها الطبيب الشرعى ، وكل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطنن رقم ٥٥ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/٤/١١ ص ٢٢ - ٣٥٠) . وبأنه " محكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تقرير الصفة التشريحية ومخبر المعاينة - ما يكفى لتبرير اقناعها بالإدانة ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها ، فإن اغفالها إيراد بعض تفاصيل معينة يعتبر اطراحا لها . (الطنن رقم ١٥٤١ لسنة ٢ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ ص ١١ - ٩٢٢) . وبأنه " محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبر المقدم إليها مادامت قد اطمأنت إلى ما جاء به ، فلا تجوز مجادلتها في ذلك ولما كان الحكم قد أخذ بما انتهى إليه الطبيب الشرعى من جواز حدوث أصابى الخنى عليه من ضربة واحدة بالفأس على الوجه الذى قرره . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . (الطنن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٤/١/٢١ ص ٢٥ - ٥٤) . وبأنه " الأصل أن تقدير آراء الخبراء ، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع ، إذ هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . (الطنن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٤/٦/١٥ ص ٢٥ - ٥٨٠) . وبأنه " لا مانع من

أن تأخذ محكمة الجنح في إدانة متهم في التزوير بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكابه التزوير . (الطنع رقم ١٨٦٠ لسنة ١٩٧ق - جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤) . وبأنه " لا تثريب على المحكمة إذا هي أخذت بتقرير التحليل بصدد أمر جاء فيه لم يكن منوها عنه في طلب التحليل ، فإنه مادام الطبيب المنتدب للتحليل قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد في كشف الحقيقة فمن واجبه أن يثبت في تقريره لا على أساس اتصاله اتصالاً وثيقاً بالأمورية التي ندب لها وأن الندب يشمل بطبيعة الحال ، بل أيضاً على أساس أن أخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل إنسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستمد من ذلك بجميع الظروف المحيطة به كما تفعل بالنسبة إلى سائر الأدلة . (الطنع رقم ٢٣٨١ لسنة ١٩٧ق - جلسة ١٩٤٨/٣/١) . وبأنه " للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقارير الطبية والآراء التي يديرها الأطباء عند مناقشتهم أمامها ، فإذا كانت المحكمة إذا أخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعي وبقرار مدير معهد مستشفى الكلب وما أبداه عند مناقشته أمام المحكمة وأطرح رأى الأطباء الاستشاريين ، فإنها تكون قد أعملت وظيفتها في حدودها ولا يقبل النعى على حكمها لهذا السبب . (الطنع رقم ٧٢ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٩٥٣/٦/٣٠) وبأنه " لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تعول على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الأثبات في تعزيز شهادتهم وإن تطرح تقريراً آخر لا يتفق معها باعتبار كل ذلك مناداة الدعوى . (الطنع رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٥١/٢/١٢) . وبأنه " المحكمة حرة في أن تأخذ في إدانة المتهم بما تطمئن إليه من تقرير الأطباء المقدمة

في الدعوى وتدع ما لا تظمن اليه منها ولا معقب عليها في ذلك " (الظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/٨) . وبأنه " المحكمة ليست ملزمة بالاعخذ بتقارير الخبراء الذين تتلهم الاداء عمل معين ، بل ان لما مطلق الحرية في تقدير مؤدى هذه التقارير فتأخذ بما تظمن اليه وتطرح ما عداه. (الظعن رقم ٩٠٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٤/١٦) . وبأنه " محكمة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كيفية حصول الاصابة بالجنى عليه ، ومادام ما استخلصه يكون سائغا عقلا فلا شأن لمحكمة النقض معها ، حتى ولو كان ذلك مخالفا لما قرره الجنى عليه نفسه في هذا الصدد. (الظعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧) . وبأنه " محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التبدلية لتقرير الخبير المقدم اليها ولا يجوز اثاره الجدل بشأن ذلك محكمة النقض. (الظعن رقم ٩٥١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/٤/١٨) . وبأنه " من المقرر ان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى المحكمة الموضوع اذا هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل وللمعقب عليها فيه . فإذا كان الحكم قد اطمأن الى اقوال مهندس التنظيم واستند اليها في ادانة الطاعن ، فذلك يفيد انه قد اطرح التقرير الاستشارى ، ولا يلزم ان يرد عليه استقلالا. (الظعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩س ١٠ ص ٢٧٦) وبأنه " محكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والادلة - ان تأخذ في قضائها بما تظمن اليه من اقوال الشهود ، فلا تثريب عليها ان هي جازمت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه في تقريره بشأن حالة ابصار العين قبل الاصابة على اعتبار انه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وادلتها المطروحة عليها. (الظعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة

١٠٤/١٩٥٩س ١٠ص ٤١١ ، الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١/٤  
/١٩٦٠س ١١ص ١١) وبأنه " اطراح المحكمة لتقرير الخبير وعزم التعويل عليه  
- لاسباب سائغة اوردتها - امر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب  
عليها في ذلك اذا الامر يرجع في حقيقته الى اطمئنانها هي ، ولست بعد مكلفة  
بأن تفحص الحساب بنفسها اوان تندب خيرا اخر لفحصه مادام انها لم تجد في  
ظرووف الدعوى وملابساتها ما يدعو الى هذا الاجراء. ( الطعن رقم ١٠٤  
لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٥٩س ١٠ص ٨٠٢) . وبأنه " حكمة  
الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون ان  
تكون ملزمة بنذب خبير مادام استادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استناد  
سليم لايشوبه خطأ . ( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١/٥/١٩٦٠  
س ١١ص ١٧) . وبأنه " للمحكمة ان تقدر راي الخبير وتفصل فيما يوجه الى  
تقريره من اعتراضات ، فإذا هي اطمأنت الى تقرير خبير مصلحة الطب  
الشرعى للاسانيد الفنية التى بنى عليها ولما تبينه بنفسها مما يتفق مع الراى الذى  
انتهى اليه هذا التقرير فلا تثريب عليها اذا هي اطرحت تقرير خبير استشارى  
او رفضت ندب خبير اخر للمضاهاة مادامت قد اقامت هذا الرضى على  
اسباب مقبولة. ( الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢١ق - جلسة ٤/٢٩/١٩٥٢) .  
وبأنه " متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد  
لان العلامة التى وضعت على اللحوم لا يمكن ان يتخذ بها احد سواء من  
يعرف القراءة والكتابة او من لايعرفها . وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة  
بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديره ، فانه لايقدر في سلامة هذا التقدير  
ان يكون الخبير الفنى قد راي غير ما راته المحكمة. ( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة

٢٧ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س٩ص٢٢٢). وبأنه " إذا كانت المحكمة قد عرضت في حكمها لتقارير الاطباء الثلاثة: الطبيب الذى قدم تقرير الصفة التشريحية ، والطبيب الشرعى المساعد الذى ندبته النيابة بدلا من كبير الاطباء الشرعيين الذى كان محامى المتهم قد طلب ندبه ، والطبيب الذى قدم تقريراً استشارياً في الدعوى ، ثم ذكرت رأى كل منهم وانتهت الى الاخذ برأى الطبيب الشرعى المساعد ، ولم تر حاجة لما راته فيها يوضح لها سبيل الفصل في الدعوى والوصول الى الحقيقة ، فلا غبار عليها في عدم استجابتها الى ما طلبه الدفاع.(الظعن رقم ١٤٠٠ لسنة ١٧ق - جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦). وبأنه " متى كانت المحكمة قد رات وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها في حدود حقيها أن ما طلبه الدفاع من احالة موكله الى مستشفى الامراض العقلية لفحص قواه العقلية او السماح له بتقديم تقرير استشارى - لا يستند الى اساس جدى للاسباب المانعة التى اوردتها ، فإنها لا تكون في حاجة الى ان تستعين برأى طبيب في الامراض العقلية او النفسية في امر تتيته . من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة. (الظعن رقم ٤٠٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س٩ص٢٧٥). وبأنه " تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعها الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية في تقدير وقائعها وماقام فيها من ادلة الثبوت ، وكذلك فلها وهى تقضى في الدعوى ان ترجح بين اقوال الخبراء المتعارضة - وقد سلكت المحكمة في سبيل تحقيق ما ابداه اتساع استيضاح الطبيب الشرعى الذى اجرى الصفة التشريحية ، واستدت لمن رأيه للاسباب الفنية التى ابداهها - وهو من حقها مادام ان تكييف الواقع الذى شهد به الخبير وترتيب اثاره في الدعوى

هو من خصائص قاضى الموضوع الذى له ان يسلك اليه ما يراه مؤديا الى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح قانونا ان يصادر فى اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات فى الدعوى لما كان ذلك فإن ما يقوله للطاعن من اخلال الحكم المطعون فيه بحقه فى الدفاع لعدم اجابة طلبه الخاص بدعوة كبير الاطباء الشرعيين ليقوم بالترجيح بين التقرير الطبى الشرعى والتقرير الاستشارى لا يكون له اساس. (الظعن رقم ١٤٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ ص ١٢ ص ٢٨٧) . وبأنه " أن تقدير اراء الخبراء والفصل فلما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومضمن ، مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه فى هذا شأن سائر الادلة ، ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير . وكانت المحكمة قد اطمأنت الى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التى نسبها الى مستودع الجمعية وتفيد استرداد كميات بتروولية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثانى الى المستودع حتى يتسنى له تحفيظ رصيد حساباتهم الجارية ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فى ذلك ولا مصادرة عقيدتها امام محكمة النقض. (الظعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ص ٢٠ ص ٩١٢) . وبأنه " من المقرر ان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع اذا هو متعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، كما ان فى اغفال الرد عليها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه الى الحكم بالادانة. (الظعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ ص ٢٠ ص ١٠٨٧) . وبأنه " إذا كان ما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبراء الفنين ، قد اثبت بغير معقب أنه لاعلاقة لاختيار البرج بتصلب الخرسانه

، فبان ذلك استدلال سائق وكاف لحمل ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من  
الافتسار لاعلاقة له بتصلب الخرسانة . ( الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة  
١٩٦٦/١١/١٧ ص ٢٠ ) . وبأنه " متى كان ما يسوقه الطاعن من  
مطاعن في تقرير قسم البحوث الزيف والتزوير ينحل الى جدل في تقدير قيمة  
الدليل مما نستقل به محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته امام محكمة النقض . ( الطعن  
رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٨ ص ٢١ ) . وبأنه " من  
المقرر ان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه  
الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير  
شأنه في ذلك شأن سائر الادلة فلها مطلق الحرية في الاخذ بما تظمن اليه منها  
والانفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه تقرير الصفة  
النشريية مستفقا مع ما شهد به الطبيب الشرعى امامها واطرحت في حدود  
سلطتها التقديرية التقرير الطبي الاستشارى هي غير ملزمة من بعد بإجابة  
الدفاع الى ما طلبه من استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته مادام ان الواقعة  
قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها بعد ما اجرته من تحقيق المسألة الفنية في  
الدعوى حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء لما كان ذلك فإن النعى على الحكم في هذا  
الخصوص لا يكون سديدا وليس بذى شأن ان تكون المحكمة قد اصدرت قرارا  
بدعوة كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ثم عدلت عن قرارها اذا ان القرار الذى  
تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى جمع الادلة لا يعدو ان يكون قرارا  
تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صوتا لهذه  
الحقوق . ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٥ ص ٢٤ ) .  
وبأنه " مرجع الأمر في تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من

اعتراضات الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة لتدليلية لتلك التقارير والاخذ بما يرتاح اليه منها لتعليق هذا الامر بسلطانها في تقدير الدليل ، وانما لا تلزم بالرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء مادامت قد اخذت بما جاء بها لان مؤدى ذلك انما لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم من عدم رده على الطاعن الموجهة الى تقرير الذى عول في قضائه لايكون له محل. (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ - جلسة ٢٩/٤/١٩٧٣ ص ٢٤/٥٨٦). وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وما جاء بأقواله من ان اصابة الجنى عليها كانت من جراء دخول قضيب ذكر بالغ منتصب بدفع شديد مما ترتب عليه حدوث تمزق شامل بالجزء الخلفى لغشاء البكارة وممتد الى الشوكة الخلفية لفتحة مدخل المهبل الى الجزء الامامى لمنطقة العجان وانه لا يمكن حدوث اصابة الجنى عليها من مثل اصطدامها بدراجة او ادخال اصبع بفرجها ، وكان ما اورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يستطابق معه - فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل .

وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما اورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم فلا يتنوع له ان يثر هذا الامر لاول مرة امام محكمة النقض لانه دفاع موضوعى لا يقبل منه النعى على المحكمة ياغفال الرد عليه مادام لم يتمسك به امامها.



وحيث ان الطاعن بنعى على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمة الواقعة انشئ لم تبلغ ستة عشر سنة كاملة بغير رضاها قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور والتناقض في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه عول - من بين ما عول عليه - في ادانة الطاعن على اقوال انجني عليها ووالداتها رغم تعدد رواية كل منهما في مراحل التحقيق المختلفة وعلى الرغم من عدم سماع اقوال انجني عليها . كما ان الحكم لم يحصل اقوال انجني عليها وشاهدتي النفي بطريقة كافية ، واطرح اقوال شاهدتي النفي بأسبا غير سائغة . هذا الى ان الحكم اعتنى تصوير انجني عليها للواقعة على الرغم من ان لا يتفق والعقل والمنطق اذا لا يتصور ان يباشر الطاعن الجنس مع انجني عليه في حضور مدرس اخر . يضاف الى ذلك ان الحكم اسند الى انجني عليها انما قررت بأن الطاعن اطرحها ارضا ونزع عنه سروالها وكم فاما وجنم فوقها وادخل قضيه في فرجها كما أسند إلى والدته انجني عليها انما قررت بأن انجني عليها أبلغتها بأن الطاعن ارتكب الفحشاء معها وكل ذلك لا أصل له في الأوراق ، كما أن الحكم عول على الدليلين القوي والفقى رغم ما بينهما من تعارض لم يعن برفعه كما لم يرفع التعارض بين أقوال طبيعى مستشفى .. وأقوال الطبيب الشرعى في خصوص وصف إصابة انجني عليها ولم يواجههم بما اختلفوا فيه ولم يندب لذلك كبير الأطباء الشرعيين . هذا فضلا عن أن التقرير الطبى الشرعى أثبت وجود تمكك بجزء من غشاء بكارة انجني عليها ثم انتهى إلى حدوث ايلاج كامل وهو ما يجعل الحكم متناقضا إذ أن الإيلاج الكامل يستتبع بالضرورة تمكك غشاء البكارة بالكامل . هذا إلى أن التقرير الطبى الشرعى لم يقطع بارتكاب الطاعن للجريمة كما تناقض الحكم إذ أورد في موضع منه أن الطاعن أوجل قضيه في

فرج المجنى عليها ثم أورد في موضع آخر أن المجنى عليها صغيرة لا تستطيع التمييز بين الإصبع والقضيب . وقصر الحكم في التدليل على توافر ركن القوة وعلى أن الطاعن من المتولين تربية المجنى عليها . وأخيرا فإن المحكمة قضت في الدعوى المدنية بتعريض المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها على الرغم من أنها لم تطلب الحكم بالتعويض بصفتها ولم تبين المحكمة وجه الضرر الذى اصاب المدعية بالحق المدنى كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الواقعة أثنى لم تبلغ سنها ستة عشر سنة كاملة بغير رضاها التى دان الطاعن بما وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها لما كان ذلك . وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع . تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها . ولحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وكان التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة - وكما أن للمحكمة ألا تورد

بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظن  
إليه وتطرح ما عدها ، وإذ كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي  
أقامت عليه قضاءها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود للإثبات  
وحصلت مؤداها بما لا يجدها عن معناها ويجرفها عن موضعها وبما يكفى بيان  
لوجه استدلالها بما على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا  
يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة  
الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لحكمة  
الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود النفى  
مادامت لم تنق بما شهدوا به دون بيان العلة أو الإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستد  
إليها - فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض لأقوال شاهدي النفى وأطرحها  
بأسباب سائفة ومن ثم فقد بات ما ينعاه الطاعن عليه في هذا الخصوص غير  
سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب سماع أقوال المجنى  
عليها أو مواجهة طبيب مستشفى ..... بالطبيب الشرعى فيما اختلفوا فيه أو  
استدعاء كبير الأطباء الشرعيين ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن  
إجابه إلى طلب لم يده ومن ثم فإن النعى على المحكمة في هذا الصدد يكون غير  
سديد . لما كان ذلك وكان ما أقام الحكم المطعون فيه قضاء له سنده من  
الأوراق على ما يبين من المفردات المضمومة - مما ينفي عنه دعوى مخالفة  
النايت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء  
والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعة إلى محكمة  
الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير وكانت المحكمة قد  
اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وما جاء بأقواله من أن إصابة المجنى

عليها كانت من جراء دخول قضيب ذكر بالغ منتصب بدفع شديد مما يترتب عليه حدوث تمزق شامل بالجزئ الخلفى لغشاء البكارة وتمتد إلى الشوكة الخلفية لفتحة مدخل المهبل إلى الجزء الأمامى لمنطقة العجان وأنه لا يمكن حدوث إصابة الجنى عليها من مثل اصطدامها بدراجة أو ادخال أصبع بفرجها ، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولى لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفنى بل يتطابق معه - فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل . فضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعى لا يقبل منه النعى على المحكمة بإغفال الرد عليه مادام لم يتمسك بها أمامها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تستند فى قضائها إلى التقرير الطبى الابتدائى ولا إلى أقوال الطبيب الذى حرره ولكن المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية - اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى . واستندت إلى رأيه الذى أكدته فى شهادته بجلسة المحاكمة وعلى النحو السالف بסיانه ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة فى ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان التقرير الطبى الشرعى قد خلا من شبهة التناقض الذى يسقطه ومن ثم فإن استناد الحكم إليه كدليل فى الدعوى يشهد على إدانة الطاعن لا يعيبه لما هو مقرر من أن التناقض الذى يطل الحكم هو الذى يكون واقعا فى الدليل الذى تأخذ به المحكمة فيجعله منهادما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها وهو ما خلا منه الحكم المطعون فيه ولا يؤثر فى ذلك ما يثيره الطاعن من أن تقرير الطبيب الشرعى بنى

على الترجيح لا القطع فإنه - بفرض صحته - فهو مردود بأن - الأصل أن حكمة الموضوع أن تجزم بما لم تجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكسان لا يعيب الحكم ما استطرد إليه تزيدا - مما لم يكن بحاجة إليه من عدم تمييز الجنى عليها - لصغر سنها - بين القضيبي والإصبع وانعدام خبرتها العملية - مسادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكسان لا أثر لما يزيد إليه في منطقة أو في النتيجة التي انتهى إليها . هذا إلى أن استند إليه الحكم في هذا الشأن هو من العلم العام فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القضاء قد استقر على أن ركن القسوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا المجنى عليها باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمئن إليها أن الطاعن واقعها كرها عنها وبغير رضاها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف الإثبات توافر جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة الواقعة أنشئ بغير رضاها التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليها مع غيرها أو أن يكون في

مدرسة أو معهد تعليم بل يكفى أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على  
الجنى عليها ولو كانت في مكان خاص ، كما لا يشترط كذلك أن يكون الجنى  
محترفا مهنة التدريس مادام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى الجنى عليها  
اعطاؤها دروسا خاصة والإشراف عليها في هذا الصدد . وكان من المقرر أن  
توافر السلطة الفعلية للجنى على الجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية  
تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق  
مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن  
تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وإذا كانت الأدلة التي ساقها بالحكم للتدليل على  
أن المتهم كانت له سلطة على الجنى عليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها  
فإن ما اثبتته من توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢/٢٦٧ من  
قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون - ويضحي معنى الطاعن في هذا  
الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى في بيان وجه  
الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي  
حكّم بالتعويض من أجله ، ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى  
والأدبى ولا عدم بيانه عناصر الضرر ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل  
الضار من المحكوم عليه ما يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية  
من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ويوجب الحكم عليه بالتعويض ، وكان  
الحكم قد أثبت بالأدلة السانغة التي أوردتها ارتكاب الطاعن لجريمة موقعة الجنى  
عليها بغير رضاها وهو الفعل الضار الذي ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا  
تدريغ على المحكمة من بعد أن لم تبين مدى الضرر ولا عناصره التي قدرت  
التعويض المحكوم به على أساسها ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب

فإن ما يثره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها مبلغ مائتي وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت بالأوراق من أنها قد ادعت بذلك المبلغ عن نفسها فقط ، فن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يوجب تصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به للمدعية بالحق المدني عن نفسها فقط . (الطعن رقم ٤٥٧٥٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥ ص ٤٢ ص ٢٣٦) . وبأنه " من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير الطبيب الشرعي - وأطرح التقرير الاستشاري - للأسانيد التي بنى عليها ولما تبينه بنفسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه ، فقد إندفع عن الحكم ما يثره الطاعنون في هذا الصدد . (الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٢ ص ٢٤ ص ١٢٥) . وبأنه " اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن الطاعن هو الخمر لبيانات الشيك والموقع عليه . النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع لعدم إعادة القضية إلى الخبر في غير محله . على ذلك (الطعن رقم ٣٣٩١ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣ ص ٢٠ ص ١٠٤٨) وبأنه " الأمر في تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه ز فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي واستند إليه في قضائه بإدانة الطاعن فإن هذا

يفيد أنه أ طرح التقرير الاستشارى دون أن تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالا .  
(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٠) .  
وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من  
اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق -  
جلسة ١٥/٣/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٠٠) . وبأنه " للمحكمة كامل الحرية في  
تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليه دون أن تلتزم بنذب آخر . (الطعن  
رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٨٧) . وبأنه "  
مضى كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير ،  
وكان ما أثبتته الحكم من مقارنة الطاعن للفعل المسند إليه طعنا للمعنى عليه  
بالمطواه عمدا يكفى في سليم المنطق وصحيح القانون ردا على مباشرة الطاعن  
من شبهات في حقيقة الحادث ، فإن منعه في هذا الصدد لا يكون مقبولا .  
(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٦/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٩٥) .  
وبأنه " حق المحكمة في الأخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وإطراحها  
تقرير الخبير الاستشارى المقدم من الطاعن . النعى عليها لذلك غير سديد .  
(الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٦٢٧ ،  
الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١/١١/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٩٧٥) .  
وبأنه " النعى على الحكم استاده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من  
غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة  
عدم قبوله سببا للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١/  
١١/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٩٧٥) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء  
والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى قاضى



الموضوع له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فله مطلق الرأي في الأخذ بما يطمئن إليه منها والاتفات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة عقيدة المحكمة في هذا التقرير . (الطنن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨ س ١٧ ص ٣٦٢) . وبأنه " لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى تلك التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينهما والأخذ بما تراه مما ترتاح إليه و أطراح ما عداه لتعلق هذا الامر بسلطانها في تقدير الدليل بما لا يجوز معه مجادلته و مصادرة عقيدتها فية امام محكمة النقض .(الطنن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق-جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ص ٤٩١) وبأنه " لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء و تأخذ منها بما تراه و تطرح ما عداه إذ الامر في ذلك متعلق بسلطانها في تقدير الدليل و لا معقب عليها فيه " (الطنن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق-جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ص ١٠٦١) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء و الفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون ان تلتزم بنذب خبير آخر ما دام استنادها في الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق و القانون وكانت المحكمه قد أقامت قضاءها على ما اقامت اقتضت به مما حوارة التقرير الطبي الشرعى الذى لا يناع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ويكون ما يثيرة الطاعن في هذا الشأن لا يعدو مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض (الطنن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق -جلسة ١٩٧٣/١/٢٢ س ٢٤ ص ٩٠) . وبأنه " من

المقرر ان محكمة الموضوع ان تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه . اذ ان ذلك امر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولامعقب عليها فيه . ومتى كان الحكم قد اطرح الوصولين كسند للطاعن في تأييد مدعاه بصدد المبلغ المختلس بما انتهى اليه الحكم من ثبوت تزويرها ولم يعرض لما تضمنه من مبالغ الا مجرد مواجهة دعوى الطاعن بان قيمتها تعادل ذلك المبلغ ثم خلص الى لساد تلك الدعوى على سند من تقرير لجنة الجرد التي نوه عنها شهود الاثبات فان ما يثيره الطاعن على هذا الاستدلال بان لجنة اخرى اثبت ان مقدار العجز عدل بقيمة الوصولين لا يكون له محل . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٢ ص ٥٢٢) . وبأنه " ليس ما يمنع المحكمة من أن تكفي بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبر في شأنها متى كان هذا التقرير مقدما في ذات الدعوى كدليل . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٩١٢) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبر ، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الصفة التشريحية وتقرير مكتب كبير الأطباء الشرعيين واستندت إلى رأيهما الفني فيما استخلصته واطمأنت إليه وأطاحت في حدود سلطتها التقديرية ، التقريرين الاستشاريين فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ص ١٠٥٠)

وبأنه " محكمة الموضوع أن تورد من تقرير الصفة التشريحية ما يكفي لتبرير اقناعها بالإدانة . إغفالها بعض تفصيلاته . مفاده : اطرحها لها . (الطعن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٠/١/١٩٩٠ س ٤١ ص ٩٤) . وبأنه " الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تقرير الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعي في إثبات الوفاة دون تقرير مفتش الصحة لا يقدر في تدليله في هذا الصدد . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ق - جلسة ٣/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٥٣٠) . وبأنه " من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتلك التقارير ، شأنها في هذا شأن سائر الأدلة . لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلزم بنذب خبر آخر في الدعوى أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ، مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتاً إليها . (الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤١ق - جلسة ٦/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٤٠) .

وبأنه " من المقرر أن محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ماعداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم فقد انحصر عنها الالتزام بالرد استقلاً على دليل لم تأخذ به . (الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤١ق - جلسة ١٣/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٣٣) . وبأنه " حق محكمة الموضوع في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبر والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات . عدم التزامها باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادامت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٠/١/١٩٩٠

س ٤١ ص ٧٨) . وبأنه " الأصل أن تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . موضوعي . مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث . (الطعن رقم ١٥٠٧٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ س ٤١ ص ٣٤١) .

• **يجب على المحكمة أن تبين مضمون الدليل الذي استندت عليه ، فقد قضت محكمة النقض بأن :** لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه وإن اتخذ من تقرير الخبير دليلا قيل الطاعن أقام عليه قضاءه بالإدانة فقد اكتفى بإيراد مؤداه دون أن يبين مضمون الدليل الذي استقاه من واستواءه على الأسانيد التي أوردها التقرير وصولا إلى نتيجة فإنه يكون معيبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . (الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢) . وبأنه " إذا كان الحكم يتعرض فيما له من الأوصاف التي أوردها التقرير الطبي الشرعي للجنة إلى ما اثبه الطبيب " من أن حلمتي التدين غير بارزتين ، وأن الحالة حولهما فاتحة اللون ، وأن جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود خط اسمر بمتمصفه " . ولم يشر كذلك إلى ما أظهر التشريح من أن " فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء " ، فاغفل بذلك الإشارة إلى هذه المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن أن يكون لها من اثر في تمثيل شخصية القتيل ، ولم يتجه إلى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح أن تكون الإمارة متكررة الولادة كزوجة المتهم ، أم لا تكون بحيث يجدى النظر بعدئذ إلى باق ما ذكر من أوصاف وتقدير ما يمكن أن يكون لها من اثر في تمييز شخصي القتيل ، صاحبة اللجنة التي نازع الدفاع بالجلسة في أنها الزوجة المدعى بقتلها إذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تدليله على أن اللجنة - التي سبق أن نسيت خطأ لامرأة على قيد الحياة - هي لزوجة المتهم قاصرا ومعيبا ويتعين لذلك نقضه . (الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠٣٣) .

## أحكام النقض

- لا محل لما ينهه الطاعن على الأحكام قعودها عن ندب لجنة من ثلاثة خبراء آخرين ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تروى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء . (الطعن رقم ٤٢٨٩٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠١/١/٣٠).
- من المقرر أن فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن إصابة بعينها يستتبع حتما عدم تطابق النتيجة التي خلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمنى يسمح بتغير الإصابة ، و حدوث تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين التقرير الطبي المبدئي والتقرير الطبي الشرعى والمتوالين زمنيا إذا ما أثبت أولهما وجود إصابات بالجنى عليه ، وأثبت ثانيهما تعذر الجزم بطبيعة تلك الإصابات في التاريخ المدعى به مع تغير المعالم الإصابة نظرا لمضى فترة زمنية بينهما بما يسمح بتغير معالم الإصابة وتطورها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن تناقض التقرير الطبي المبدئي مع التقرير الطبي الشرعى بشأن حالة إصابة المدنى عليه لا يكون مقبولا . (الطعن رقم ١٨٧٥٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٥) .

- النص في الفقرة هـ من المادة ١٣٥ من قانون الإثبات على أنه " وفي حالة دفع الأمانة لا تشطب الدعوى قبل اخبار الخصوم بإيداع الخبر تقريره طبقا للإجراءات المبينة في المادة ١٥١ والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن " يودع الخبر تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب ... .. وعلى الخبر أن يخبر الخصوم بهذا الإيداع ... " ، يدل على أن المشرع راعى في المسائل المدنية حظر شطب الدعوى عند إيداع أمانة الخبر وقبل اخطار الخصوم بإيداع تقريره لما ارتآه - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - من أنه لا مبرر لإرهاق الخصوم بمتابعة الخصوم بمتابعة الخصوم في الجلسة

السابقة على اخطارهم بتقديم الخبير تقريره وتعريض الدعوى لخطر لدوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته ، وإذ لا يوجد بالفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الأول لقانون الإجراءات الجنائية في ندب الخبراء ما يخالف هذا السنظر فليس مما يمنع من اعمال مقتضاه أمام المحاكم الجنائية عند ندبها للخبراء ، لأنه إذا كان المشرع قد رتب على مخالفة أمر من أمور الإثبات في المسائل المدنية البطلان للإخلال بحق الدفاع فوجوب مراعاة ذلك الأمر في المسائل الجنائية أوجب وألزم حيث يتعلق الأمر بحرية الأشخاص التي هي أثمن من أموالهم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المقررات أن المحكمة قضت وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لمباشرة الأمورية البينة بمنطوق هذا الحكم وحددت جلسة لنظر الدعوى في حالة عدم سداد الأمانة ، وبذلك الجلسة حضر الطاعن وقدم ما يفيد سداده أمانة الخبير فتأجلت الدعوى لجلسة ... حتى يقدم الخبير تقريره ثم تأجل نظرها لجلسة ..... لورود التقرير ، ولم يثبت حضور المعارض بماتين الجلستين فقضت المحكمة بالجلسة الأخيرة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن لم يعلن بالجلسة التالية لإيداع تقرير الخبير والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع للطاعن من حضور تلك الجلسة بما لا يصح معه القضاء في موضوعها في غيبتها بغير البراءة ، ويكون الحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة باطلا إذ أحل بحق الطاعن في الدفاع . (الطعن رقم ١٩٧١٨ لسنة ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٤) .

• لا يسوغ للمحكمة ان تستد في دحض ما قال به الخبير الفني في المسائل الفنية البحتة الى معلومات شخصية ، بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من اهل الخبرة لكون ذلك من الأمور التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف ذلك يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يعبه . (الطعن رقم ١٠٦٧٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٦) .

• من المقرر أن فوات فترة زمنية بين تقرير طبي وآخر عن اصابة بعينها يستتبع حتماً عدم تطابق النتيجة التي يخلص إليها كل منهما ، ذلك بأن المدى الزمني يسمح بتغير الاصابة وحدث تفاوت فيها ، ومن ثم فلا تناقض بين الدليلين الفنيين المطروحين والتواليين زمنياً إذا ما أثبت أولهما وجود اصابات بالجنح عليها وثابت ثانيهما عدم وجود آثار اصابية وقت توقيع الكشف الطبي ، وأن ذلك لا ينفي وقوع الفعل في التاريخ المدعى به دون أن يترك أثراً اصابياً باقياً نظراً لمضي فترة زمنية بينهما بما يسمح بتغير معالم الاصابة وتطورها . (الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٧/٧/١١) . (٢٠٠٠) .

• إدراك المحكمة لمعاني إشارات الاصم الأبكم امر موضوعي يرجع إليها وحدها - فلا تعقيب عليها في ذلك ، لاثريب ان هي رفضت تعيين خبير ينقل إليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم إليها رداً على سؤاله عن الجريمة التي يحاكم من أحب طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه ان ما فهمته المحكمة يخالف لما

اراده من انكار التهمة المنسوبة إليه ، وفضلا عن ذلك فإن حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى في ذاته لانتظام امور الدفاع عنه وكفالتها - فهو الذى يتبع احراءات المحكمة ويقدم ما يشاء من اوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها . ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط . (الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ ص ١١ ص ٩١٨) .

• من المقرر ان القانون لا يلزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل لما ان ترفض هذا الطلب اذا رأت انها في غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التى تبين لديها ، فإذا وضحت الواقعة وكان تحقيق الدفاع غير منتج في الدعوى فللمحكمة ان تطرحه مع بيان العلة في اطراحه . (الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ ص ١٢ ص ٧١٦) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير خبير المقدم لها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات دون أن تلتزم باستدعاء الخبير لمناقشته مادام أن الواقعة قد أوضحت لديها ولم ترهن من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وطالما أن استنادها إلى الرأي الذى إنتهى إليه هو استناد سليم لا يخالف المنطق والقانون فلا تجوز مجادلتها في ذلك . (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ ص ٣٢ ص ١٩٦) .

• من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهن من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، ومن ثم



فبان النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يضحى غير مقبول .  
(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ص ٢١ ص  
١١٢٤) .

• عدم التزام محكمة الموضوع بطلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين  
لنناقشته . مسادام أن الواقعة قد وضحت لديها أو أن المطلوب تحقيقه غير  
منتج في الدعوى . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/٥  
١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٦٦٢) .

• لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن مناقشة الأطباء أو  
كبير الأطباء الشرعيين ترجيحاً لإحدى التقارير ، طالما أن الثابت من محضر  
جلسة المحاكمة أنه لم يطلب منها شيئاً من ذلك ولم تر المحكمة من جانبها  
محلاً له اطمئناناً منها إلى التقرير الطبي الشرعى . (الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة  
٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ ص ١٨ ص ١١٩١) .

• من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحجة ان تتخذ ما تراه  
من الوسائل لتحقيقها بلوغاً الى غاية الامر فيها . ولما كان الطاعن . حسيماً  
هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه قد  
نازع في سبب وفاة المجنى عليه وفي قيام رابطة السببية بين الوفاة وفعل  
الطاعن ، وهو ما يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة باستجلاء حقيقة ذلك  
السبب بالرجوع الى اهل الخبرة ، وكان الطبيب الشرعى وأن أورد بتقريره  
رأياً بأن المشاجرة وما صحبها من التعدى وما ينشأ عنها من انفعال نفاق  
قد مهدت وعجلت حصول نوبة المبوط الحاد بالقلب أدت الى وفاة المجنى  
عليه ، فإنه قد انتهى الى امكان حصول الوفاة ذاتياً دون مؤثر خارجي

بسبب الحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والشرارين التاجية التي كان  
الجنحى عليه مصاب بها حال حياته والتي كان من شأنها أحداث نوبات المبوط  
السريع بالقلب - دون أن يرجع أحد الرايين على الآخر ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ ذهب فى قضائه الى أن التعدى وما نشأ عنه انفعال نفساني  
كان سببا مهمل وعجل بمحصل المبوط الحاد السريع بقلب الجنحى عليه الذى  
أدى الى وفاته - دون أن يتبين سنده فى الاخذ بهذا الرأى دون الرأى  
الآخر الذى اوردته الطيب الشرعى فى تقريره ودون أن يعنى بتحقيق دفاع  
الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالقصور  
والاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/٥/  
١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٤٦) .

• من المقرر إنه ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشاهد - أو اعترافات المتهم  
- ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التى وصلت إليها المحكمة بجميع  
تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير  
متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة . (الطعن رقم  
٥٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩١٦) .

• ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن  
يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى  
على الملاءمة والتوفيق . ولما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من  
قيام التعارض بين الدليلين القولى والفنى وأطرحه بما جاء فى التقرير الطبى  
من أن إصابة الجنحى عليه لا يتعذر معه إصابة هذا الأخير فى يسار رأسه ، فإن  
السعى على الحكم فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة

مما لا تجوز مجادلة محكمة الموضوع فيه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٠ س ٢٦ ص ٧٢) .

• من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق " (الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٧ س ٣١ ص ٢٠٠) .

• تطابق اعتراف المتهم ومضمون الدليل الفني مع الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق وجود إصابة بالجنى عليه بخلفية الرأس رغم حدوث الاعتداء عليه أثناء نومه على ظهره . جائز . اساس ذلك : إمكانية تحركه وقت الاعتداء عليه . (الطعن رقم ٤٨١٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٩) .

• تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني - غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق . (الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٩/١/١٩ ص ٣٩ س ١٨١) .

• من المقرر أن استناد الحكم إلى تقرير مفتش الصحة لا يقدح في تدليله على ما انتهى إليه لأن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فيما بسإبداء الرأي فيما تصدى له ، اثبتة ومنازعة الطاعن في تعويل الحكم على هذا التقرير دون التقرير الطبي الشرعى ينطوى على مجادلة لا تجوز اثارها امام محكمة النقض فيما غحكمة الموضوع من حق في المفاصلة بين تقارير

الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عدها وإذ أن ذلك يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك . (الطعن رقم ٥٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣)

• لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المصابين بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدى له واثبت له لأن القانون لا يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وإثبات إصابات المصابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يفنى الأخير في هذا المقام . (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨) .

• يعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى . ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تقريره بناء على الكشف الظاهرى في إثبات سبب الوفاة دون الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعى لا يقدح في تدليله في هذا الصدد. (الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ص ٩٤) .

• تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى . على المحكمة إجابة طلب ندب خبير للبت في هذه الحالة . أن لم تفعل عليها بيان أسس الرفض . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥/٢٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٤٢) .

• استناد حكم الإدانة إلى تقرير الخبير . دون أن يعرض لأسانيد التقرير أو يسرد على طلب مناقشة الخبير في أسس تقريره . قصور . (الطعن رقم ٨١٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ س ٣٦ ص ٦٢) .

• من المقرر أنه لا يعيب الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن التقرير الطبي الشرعي ما خلاصته أن إصابات الجنى عليها نشأت عن أعيرة نارية معمرة بمقذوفات مفردة ، يستعذر بيان نوعها لعدم استقرارها في الجسم ، أطلقت على الجنى عليهما وفق التصوير الوارد بأقوالهما فأصابتهما في الظهر ويسار العنق ، وأصابتهما في الفخذين ، وكان ذلك كافياً في بيان مؤدى الدليل المستمد من التقرير الطبي ، وفي إيضاح تأييده للواقعة كما اقتعت بها المحكمة ، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . (الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢) .

• إذا كان الثابت من التقرير الطبي الذي أثبت أن إصابة الجنى عليه - وهي الإصابة القاتلة - يمكن أن تحدث من المسدس المضبوط قد خلا مما يدل على أن الطبيب الشرعي كان عندما أبدى هذا الرأي على بينة من مسافة الإطلاق بحيث لا يمكن القول بأن هذا المسافة كانت في تقديره عندما انتهى إلى إمكان حصول الإصابة القاتلة من المسدس المضبوط ، فإن ما أورده الحكم عن رأى الطبيب الشرعي لا يصلح بصورته سندا لرفض دفاع المتهم المبني على أن الإصابة القاتلة لا تحدث من هذا المسدس من مثل المسافة التي كانت بينه وبين الجنى عليه عند إصابته ، والقطع في هذه المسألة الفنية البحث متوقف على استطلاع رأى أهل الخبرة . (الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٢٩ ص ١١ ص ٨٥٤) .

• وجوب أن يحلف الخبير يمينا امام قاضى التحقيق والمادة ٨٦ اجراءات سماع شهادة الخبير امام المحكمة بعد حلف اليمين تعد تقريراً فنياً يتناول كل ما قام به من اعمال لا يعيب الحكم الأخذ بتقرير اللجنة مادام اعضاؤها

مثلوا أمامها وحلف كل منهم يمينا قبل سؤاله بشأن ما أجراه من أعمال الخبرة . (الطعن رقم ٤٧٣٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/١٥) .

• من أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته يغنى عن تحليفه في كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم . وإذن فإنه لا يعيب الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد أدلى بشهادته أمام المحكمة دون حلف اليمين . (الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢) .

• متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطبيب الشرعى مثل أمام المحكمة بوصفه خيرا لا شاهدا ، فإنه لا يكون هناك محل لحلفه اليمين اكتفاء باليمين التى حلفها تنفيذا لقانون الخبراء . (الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٠/١٢/١) .

• من المقرر أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب ندب خير في الدعوى مادامت الواقعة وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الإجراء . (الطعن رقم ٧٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ومادام في مقدورها أن تشق طريقها في المسألة المطروحة عليها . (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ص ١٤٠) .

• متى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها في حدود حقها أن ماطلبه الدفاع من إحالة موكله إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية أو السماح له بتقديم تقرير استشارى - لا يستد إلى

اساس جدى للأسباب السائفة التى أوردتها ، فإنها لا تكون فى حاجة إلى أن تستعين برأى طبيب فى الأمراض العقلية أو النفسية فى أمر تينته من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة . (الظعن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٢٧٥) .

• ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه ندب خير لإبداء الرأى فى حالة المتهم العقلية مادامت قد رأت أنها فى غير حاجة للاستعانة برأيه فى أمر تينته من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات . (الظعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ س ١٣ ص ٣٣٢) .

• المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بندب خير إذا هى رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها . ولما كانت الأدلة التى أوردتها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك فى أن الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن رفض طلب ندب الطبيب الشرعى لإثبات العجز الجنسى لدى الشاهد لا يكون له محل . (الظعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٥٠) .

• عدم التزام المحكمة بندب خير مادامت قد رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه . (الظعن رقم ٥٤٥٣ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٣ س ٣٩ ص ٣٧٧) .

• المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من إعادة الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء لاسيما وأن التقرير المقدم فى الدعوى صادر من

مكتب كبير الاطباء الشرعيين منسوب اليه وان وقع احد معاونة ايا كانت درجته في سلم الوظيفة . (الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ ص ٢٠٠) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلتزم بنذب خبير آخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم ترى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسباب السانعة التي أوردتها ، فإن النعي عليها بالإخلال بحق الدفاع بقالة التفاهة عن طلب الطاعن إعادة إجراء المضاهاة لا يكون مقبولا ، ولا يعدو ما يشهده الطاعن في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٣ ص ٢٤٨) .

• لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومادام في مقدورها أن تشق طريقها في مسألة المطروحة عليها . (الطن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٨ ص ١٧٥) .

• لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب الدفاع إعادة تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير إلى كبير الأطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . (الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨ ص ١٧٢) .



- تحول المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمورى الضبط أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة ، ومن ثم فإن إجراء الإستعانة بأهل الخبرة الذى قام به مأمور الضبط القضائي يعتبر من إجراءات الاستدلال التى لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ص ٧٩٥) .
- كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير قسم أبحاث التزييف لتزوير المقدم فى الدعوى ، فإنه لا يصح أن يعاب عليها عدم إجابتها الطاعن إلى طلب إعادة إجراء المضاهاة مادامت الواقعة قد وضحت إذ بها ولم تر من جانبها ضرورة لهذا الإجراء ، لما هو مقرر من أن تنشر آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، دون أن تلتزم بسندب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام اسنادها فى رأى الذى انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون . (الطعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٧) .
- إن المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين خبيرا للمضاهاة فى دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من شاهدها هى أو مما يكون فى الدعوى من أدلة أخرى " (الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤) .
- لم ينظم المشرع - سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو فى قانون المرفعات المدنية والتجارية - المضاهاة فى نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان . (الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ س ١٧ ص ٧٩٤) .

- الخطأ في الاسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم . لا يعيه . خطأ الحكم فيما نقله من تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتور والشاسيه مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليهما . لا جدوى من النعى به " (الطنع رقم ٤٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٨ ص ٣٩ ص ٦٠٧) .
- لم يجعل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة ان يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحلله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السانغة التى أوردتها إلى ثبوت الجريمة فى حقه " (الطنع رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٤/٥/١٩٥٦ ص ٧ ص ٧١٥) .
- لم يفرض القانون طريقا معينا تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع فى بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الإرشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضا تستوجب مخالفته البطلان " (الطنع رقم ١٢١ لسنة ٣٠ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٠ ص ١١ ص ٥٥٢ ، والطنع رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٩) .
- لم تنظم المضاهاة - سواء فى قانون الاجراءات الجنائية او فى قانون المرافعات المدنية والتجارية - فى نصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التى اجراها خبير الخطوط بين استكتاب الجنى عليها الذى ثم امام الموثق القضائى بدولة اجنبية وبين التوقيع المنسوب اليها على الاوراق المزورة - صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ، مادامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة صدور التوقيع على ورقة من الجنى عليه امام الموثق القضائى " (الطنع رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٠ ص ١١ ص ٨٩١) .

• أن العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع قاضى الموضوع بأن اجراء من الاجراءات يصح او لا يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة ومادام هذا الاساس الذى اعتمد عليه القاضى لا ينافى حكما من أحكام القانون فهو في حل من الاعتماد عليه خصوصا اذا كانت الظروف قد حالت بين القاضى وبين المسائل الاخرى التى كان يصح الاعتماد عليها في الاحوال العادية فإذا اتخذ خبير من الصور الشمية للمستندات المفقودة اساسا للمضاهاة ورات المحكمة افذه الصور تصلح اساسا لها وان تلك المضاهاة تتيح حقما النتيجة التى انتهى اليها الخبير والتى تجعل المحكمة تنثق ثقة تامة قرره فلا حرج على المحكمة في ذلك. (الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤ق - جلسة ١٩٣٥/٣/٤).

• متى كان كتاب مدير عام مصلحة تحقيق الشخصية قد افصح عن ان بصمات راحة اليد ذات حجية مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الاصابع تماما لأنها تستند الى نفس الأسس العلمية التى تقوم عليها بصمات الاصابع ، فيختلف بصمات راحة اليد باختلاف الاشخاص ولا يمكن ان تستطابق ما لم تكن لشخص واحد ، فإن ما جرح اليه الطاعن من تفرقة بين الدليل المستمد من بصمة اصبع وذلك المستمد من بصمة راحة اليد او جزء منها واطلاق حجية الاثبات في الاولى وحسرها عن الاخر انما هى تفرقة لا تستند الى سند علمى او اساس فنى ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في أخذه بهذه الحقيقة العلمية وفى الاستناد الى ماجاء بتقرير فحص البصمات من أن أثر بصمة راحة اليد المرفوعة من على الخزانة ينطبق تمام الانطباق على بصمة راحة اليد اليمنى للطاعن لتوافر النقط المميزة بالبصمة المرفوعة ومطابقتها لنظائرها ببصمة راحة اليد اليمنى للطاعن . (الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ص ٥١٨) .

• طلب مضاهاة الخط الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل المقصود بة اثارة الشبهة فى ادلة الثبوت اطمأنت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى اخذت به لا يعدو ان يكون دفاعا موضوعيا لاتلتزم المحكمة باجابتة ولا يلتزم منها ردا صريحا ، بل يكفى ان يكون الرد علىة مستفادا من الحكم بالادانة .(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ ص ١٨ رقم ١١٢٢) .

• الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء فى قانون الاجراءات الجنائية او فى قانون المرافعات المدنية بنصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة فى المسائل الجنائية انما تكون بإقتناع القاضى بأن اجراء من الاجراءات يصح او لا يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة ان تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات فى القانون المسدق فيحق لها ان تأخذ بالصورة الفوتوغرافية ، كدليل فى الدعى اذا ما اطمأنت الى مطابقتها للاصل . واذا كانت المحكمة قد رأت ان الاوراق التى اتخذها الخبير الاستشارى اساسا للمضاهاة عليها هى الأوراق تصلح لذلك واطمأنت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن ان يعود الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك.(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٦/١١/٧ ص ٢٧ رقم ٨٤٨) .

• لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء فى قانون الاجراءات او فى قانون المرافعات ، بنصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة فى المسائل الجنائية انما تكون بإقتناع القاضى بأن اجراء من الاجراءات يصح او لا يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة . واذا كانت المحكمة قد رأت ان

اوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير اساسا للمضاهاة هى اوراق تؤدى هذا الغرض ، وان المضاهاة التى تمت كانت صحيحة واطمأنت اليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة الى مجادلتها فيما خلصت اليه من ذلك. ولا تثير على المحكمة ان هى اعتمدت فى تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم فى الدعوى المدنية التى انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما ان هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة. واذا كان الطاعنان او المدافعان عنهما لم يطلبيا تحقيق اجراء معين فى خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بالدفاع " (الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/٦/ ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٢٤) .

● لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية - فإذا كان الحكم قد استند - بين ما استند إليه - فى إدانة المتهمين إلى أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأقضى بأسماء الجناة إلى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ونازع فى قدرة المجنى عليه على التمييز والإدراك بعد إصابته ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيا لإخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه . (الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٧/٢/ ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٢٣) .

● من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية . فإن عليها أن تتخذ ما تسراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن

تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تقنين تلك المسألة إلى ما قد يختلف الرأي فيه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن قائد السيارة الحريص يمكنه التحكم في عجلة القيادة وتلافى وقوع أى حادث بسبب انفجار إحدى اطارات السيارة ، دون أن يبين سند هذا الرأي في هذه المسألة الفنية وكانت المحكمة قد أرجعت خطأ الطاعن إلى هذه المسائل الفنية التي تصدى لها دون الاستعانة بخبير ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور . (الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥ س ٢١ ص ٩٩٧) .

• من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحتة ، كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأى الخبير الفني فإنه يتعين عليها أن تستند في تقيده إلى أسباب فنية تحمله ، وهى لا تستطيع أن تحل في ذلك محل الخبير فيها " (الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ص ٣٤) .

• لا تلزم المحكمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . (الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥١٦) .

• من المقرر في قضاء النقض انه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحتة كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الامر فيها وذلك بالاستعانة بأهل الخبرة . (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ص ٢٠ ص ٨٢٨) .

- لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه أقوال المجنى عليه شاهد الإثبات في الدعوى . قد قام على القطع في مسألة فنية بمحنة هي ضرورة أن تكون الإصابة الناتجة عن الضرب بسن الفأس قطعية وليست راضية كما جاء في التقرير الطبي الشرعى وهو أمر لا يسوغ للمحكمة أن تشق طريقها إليه بنفسها لتبدى الرأى فيه لما يحتاجه ذلك من دراية فنية ليست من العلم العام . (الطعن رقم ٧٥٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٥).
- لعضو النيابة كرئيس للضبطية القضائية وصاحب الحق في إجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين . أساس ذلك . (الطعن رقم ٧٢١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧ س ٣٦ ص ٤٠٩) .
- حق عضو النيابة في الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٣ س ٣٩ ص ٢٤٧) .
- حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير . حد ذلك . (الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥ س ٣٦ ص ٦٦٢) .
- حق محكمة الموضوع في الجزم بما لم يجزم به الخبير . (الطعن رقم ٢٢٤٢٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٦ س ٤١ ص ٣١٢ ، الطعن رقم ٢٨٤٨٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/١٩ س ٤١ ص ١٠٣٧) .
- إذا كانت تقارير الأطباء عن العاهة المتخلفة بالمجنى عليه قد تضمنت أنه أصيب يوم الحادث بالضرب الذى نشأت عنه العاهة ، ومع هذا ورد بها أن ذلك هو على سبيل الترجيح لا على سبيل الجزم ، فلا تثريب على المحكمة إذا هى جازمت بصحة ما رجحه الأطباء على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع

وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها . ولا يصح أن يعنى عليها أنها أقامت قضائها على الاحتمال والظن لا على اليقين والجزم . وكذلك لا تتريب عليها إذا هى لم تستدع الأطباء مادام المتهم يطلب ذلك إليها ، ومادامت هى قد رأت بعد ما استبانه من تقاريرهم أنه ليس هناك من فائدة لسماعهم بالجلسة " (الظعن رقم ١٣٧٦ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٣٩٠/٥/١٩٤٣) .

• إذا كان الطبيب الشرعى لم يجزم فى تقريره بأن الإصابة حصلت فى وقت الحادث فذلك لا يمنع محكمة الموضوع مع اعتمادها فى حكمها على رأى الطبيب أن تقرر أن الإصابة حصلت فى ذلك الوقت متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها . (الظعن رقم ١٥٩٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠) .

• غكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها " (الظعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ص ٣٥٢) .

• للمحكمة بوصفها الخير الأعلى أن تجزم بصحة ما رجحه الخير الفنى فى تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى وأدلتها قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها " (الظعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ س ١٤ ص ٦٠٣) .

• غكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من قصور التقرير الطبى عن تحديد الزمن الذى تم فيه استعمال الجنى عليهم لا يكون مديدا " (الظعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٣٩) .



• طلب الدفاع في ختام مرافعة البراءة أصليا واحتياطيا ندب خبير محاسبي لتحقيق وقاعة الإختلاس . طلب جازم تلزم المحكمة بإجابه إذا لم تنته إلى البراءة . (الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ س ٢٦ ص ٦٩٩) .

• قضاء الإدانة . وجوب بنائه على الجزم واليقين . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ س ٣٦ ص ٨٤٠) .

• ندب خبير - بقاء سلطات المحكمة في تقدير أدلة الثبوت ندب خبير في الدعوى لا يسلب المحكمة سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت . (الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٣٦ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ س ١٧ ص ٩٧١) .

• متى كان الثابت من مطالعة محاضر الجلسات المحاكميتين الابتدائية والاستئنافية أن المدافع عن الطاعن وأن طلب من المحكمة الاستئنافية مناقشة الطبيب الشرعي وتقديم تقرير استشاري ، إلا أنه لم يبين سبب مناقشة الطبيب الشرعي أو الاعتراضات الموجهة إلى تقريره وأوجه النقض فيه . ومن ثم فإن الطلب على هذه الصورة يكون قد ورد مجهلا بحيث لا يبين منه أن للمناقشة أثرا منتجا في الدعوى ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعي للأسانيد الفنية التي بنى عليها ، فلا تريب عليها أن هي التفتت عن إجابة طلب مناقشته أو ندب خبير آخر في الدعوى . (الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢١٠) .

• يعد الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأي فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . (الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦٠٠) .

● المرض العقلي الذي تعهد به المسئولية قانونا وفق المادة ٦٢ عقوبات هو الذى من شأنه أن يعدم الشعور والإدراك . سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه لا تعد سببا لإنعدام المسئولية . المحكمة غير ملزمة بسندب خبير فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعة على مسئوليتها الجنائية بعد أن أوضحت لها الدعوى . تقدير حالة المشهمة العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة . المحكمة لا تلزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . (الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩ ص ٣٦ ص ٦٣٩) .

● كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . إثارة التعارض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ ص ٣٦ ص ٨١٤) .

● للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو إعادة مناقشة . مادام استنادها إلى الرأى الذى انتهت إليه لا يخاف العقل والقانون . الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض " (الطعن رقم ٣٤٥٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١١ ص ٢٩ ص ١٢٨١) .

● استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طبيا شرعيا يحسمه عنصرا من عناصر الدعوى . عيب . وإن لم تعرض فى حكمها لدفاع الطاعن فى هذا الشأن . مادام أن دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ص ٩٧٥) .

- النعى على الحكم استاده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة عدم قبوله سبباً للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ق ٩٧٥) .
- المنازعة في تحديد وقت الوفاة . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . طلب الطاعن تحديد وفاة الجنى عليهما بمعرفة كبير الأطباء الشرعيين لا يعد منازعة في وقت الوفاة . النعى على الحكم عدم تحقيق ذلك الطلب بمعرفة المختصة فنيا . غير مقبول لا يعيب الحكم سكوته عن الرد على الطلب المجهل الذى لم يفسح مبدئه تحديد هدفه منه وممراته . (الطعن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٠/١٠ ص ٤١ ق ٩٤) .
- إقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذى وجدت فيه جثث الجنى عليهم استادا إلى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء بمكان وقوف السيارة المستاجدين بداخلها وكذا عدم كفاية العثور على كل الطلقات الفارغة المستعملة في الحادث . موضوعي . استفادة الرد من أدلة الشبوت التى أوردها الحكم . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ق ٩٧٥) .
- تمسك الدفاع عن الطاعن بأن إصابة الجنى عليه كانت في مركز الكلام واستحالة تحدته . دفاع جوهري . يوجب تحقيقه عن طريق المختص فنيا ولو سكت الدفاع عن طلب ذلك . (الطعن رقم ١٥٠٧٩ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ ص ٤١ ق ٣٤١) .
- وجوب ايراد الادلة التى استندت اليها المحكمة وبيان مؤداها مجرد الاكتفاء بالإشارة الى ما تضمنه تقرير الخبير من اصطناع اختام ومطبوعات دون ايراد مضمونه قصور . (الطعن رقم ٤٥١٩ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ق ١٠٠١) .

• متى كان الظاهر من الحكم قد فهمت التقرير الطبي لفحص السلاح على غير ما يؤدي اليه محصله الذى اثبتته فى الحكم واستخلصت منه ما لا يؤدي اليه واعتبرته دليلا على الادالة فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال . فإذا كان المستفاد من الحكم ان البندقية وجدت مصدرة وان جهاز اطلاقها يعمل فى عسر تبعا لتصمغ هذه الاجراء بالمادة الصدنة . وانه لا يشتم من ماسورة هذه البندقية قبل وبعد اجراء التنظيف " اى رائحة البارود محترق " فان ما قاله الحكم ان البندقية وجدت صالحة للاستعمال لا يصلح ردا على ما تمسك به المتهمون من ان البندقية لم تكن مطلقة كما يدل على ذلك الكشف الطبي وان العلاقة بينها وبين الحادث مقطوعة وكان على الحكومة ان تحقق هذه الواقعة الجوهرية بنفسها وتفصل هى فى ثبوتها لديها. (الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٤ س ٩ ص ٨٨٦) .

• لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تفحص الحساب بنفسها ، أو أن تناقش الخبير فى النتيجة التى لم تأخذ هى بها ، مادام أنها لم تجد من ظروف الدعوى ، وملابسهما ما يدعو إلى هذا الاجراء . (الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٦٤) .

• للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة به على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بأخصائى للكشف على الجنجى عليه وتقدير مدى الإصابة ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه ، وأبدى رأيه فى الحادث على ضوئه ، فليس يقدر فى الحكم السدى استند إلى هذا التقدير كون الاخصائى لم يخلف اليمين قبل إبداء رأيه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب ابداءه أمام محكمة الموضوع كيما تمكن أثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢) .

• للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى نذب في الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب أخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه في الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يحملوا اليمين . (الظعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨٠) .

• التقارير الطبية . لا تنهض في ذاتها دليلا على نسبة الاقام إلى التهم صلاحيتها كدليل يؤيد أقوال الشهود . إتصال وجه الظعن بمحكوم عليه لم يقبل طعنه شكلا . أثره . امتداد أثر الظعن الطعن إليه . (الظعن رقم ٢٤٥٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ ص ٤١) .

• المادة ٢٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية واردة في الفصل الخاص بالإدعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التى يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقى الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذى يكلف إيداع أمانة الخبير ومن ثم فلا على المحكمة إذ هى كلفت الطاعن التهم سداد الأمانة التى قدرتها . (الظعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٨ ص ١٦) .

• من المقرر أن للخبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود في محضر أعماله ، وللمحكمة الأخذ بما انتهى إليه في تقريره ، وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عولت بصفة أساسية على ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد

أن أوردت مقوماته وسردت أسانيده ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد . (الطنع رقم ٢٣٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ١١/٣/ ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٢١٢) .

• أن قيام الطبيب بإخراج المخدر من المكان الذى أخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن الطبيب إنما قام به بوصفه خبيراً ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله تحت إشراف أحد . (الطنع رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٧/٣/١٩٥٨ م ٩ ص ٣٠٠) .

• أن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع ، فهو في هذا غير ملزم بتعين خبير اخر مادام قد استند في اخذه برأى الخبير الذى اعتمده الى ما لا يجافي المنطق والقانون . وإذن فمضى كانت احكامه في حدود سلطتها التقديرية قد اخذت في حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الامراض العقلية الذى احيل اليه الطاعن لمعرفة مدى مسئولته عن عمله وقت اقرار الجرمية والذى اثبت في تقريره انه خال من اى مرض عقلى وانه يعي ما يقول ويعد مسئولا عن عمله وكان الطاعن لم يطلب من احكامه صراحة ندب خبير اخر او استدعاء الطبيب الفاحص لمناقشته - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . (الطنع رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٣ق - جلسة ٧/١٢/ ١٩٥٣) .

• الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة الى قاضى الموضوع ، فهو غير ملزم بتعين خبير اخر ما

دام قد استند في اخذة برأى الخبر الذى اعتمد الى ما لا يجافى المنطق والقانون. (الطعن رقم ٤٧٩ق - جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦).

• أن تقدير رأى الخبر والفصل يوجه الى تقريره من اعتراضات والبت في طلب تعيين خير اخر - كل ذلك ، يختص به قاضى الموضوع ولا معقب على قوله مادام لم يخالف في ذلك مقتضى المنطق والقانون ، فإذا كانت المحكمة قد اطمانت الى تقرير مصحة الطب الشرعى المقدم في الدعوى ، ورات ان الطاعن التى وجهت اليه غير جدية ، فلا تترب عليها اذا هى رفضت طلب نذب خير اخر ( في الخطوط ) ، مادامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا. (الطعن رقم ٣٨ لسنة ١٤٩ق - جلسة ١/٥/١٩٤٤).

• تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، كما ان نذب خير في الدعوى لا يسلبها سلطتها لتقرير الخبر المقدم اليها دون ان تلزم بنذب خير اخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استاد سليم لا يجافى المنطق والقانون. (الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ١/١٣/١٩٦٩س ٢٠ص ١٠٨).

• لم يحتم القانون ان يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة ، كما انه لم يوجب كذلك على المحكمة الاخذ بالكشف الطبى المتوقع من طبيب حكومى بل ان للمحكمة ان تأخذ به او قمله كما ان لها ان تعول على الكشف الطبى المتوقع من طبيب غير حكومى اذا هو دليل كسائر الادلة التى تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحدها. (الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٣٣).

- للمحكمة حق الاخذ بما يقرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز عن الاعمال الشخصية ولو كان المصاب يعالج خارج المستشفى. ( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥ق - جلسة ١٩٣٥/٣/١١ ).
- لا وجه للطعن على الحكم لعدم استعانة المحكمة فيه بالطبيب الشرعى لمعرفة ان العيار الذى سبب القتل هو العيار المطلق من البندقية الخرطوش السقى كان يحملها المتهم ولو كان تقرير المعمل الكيمائى الذى استند اليه الحكم فى الادانة قد اثبت ان قطع الرصاص المستخرجه من جسم المجنى عليه هى من النوع الذى يطلق عادة من بنادق رمنجتون ، وذلك ما دام ما ورد فى تقرير المعامل الكيمائى ، مما اشار اليه المتهم فى طعنه ، لاينفى بذاته ان قطع الرصاص المستخرجه من جثة المجنى عليه قد استعملت فى بندقية من نوع آخر غير الرمنجتون ، والدفاع عن المتهم لم يطلب الاستعانة بالطبيب الشرعى. ( الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ ).
- للمحكمة ، مما لها من السلطة فى تقدير ادلة الدعوى ، ان توازن بين التقرير الطبى الشرعى وبين التقرير الاستشارى وان تأخذ بما تطمئن اليه منهما ، فإذا هى اطمأنت الى الاخذ بأولهما دون الثانى فلا يصح ان ينعى عليها أنها لم تواجه الطبيين او تناقشهما او تستعين فى الترجيح بغيرهما ، وإذا كان الدفاع لم يطلب اليها استدعاء الطبيين او الاستعانة بغيرهما فليس له ان ينعى عليها اغفال ذلك. ( الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/١٠ ).
- للمحكمة باعتبارها الخير الاعلى ان تأخذ بتقرير طبي متى اطمأنت اليه واقتضت بما ود فيه وان تطرح تقريراً اخر يخالفه دون ان تكون ملزمة بالاستجابة الى طلب الدفاع مواجهة الاطباء بعضهم ببعض او مناقشتهم



والاستعانة في الترحيح بغيرهم " (الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٤ق - جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٠).

• إن قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعى بتشريح الجثة غير رئيسه الذى ندبته المحكمة لايؤثر في سلامة الحكم مادام ان المحكمة قد اطمأنت الى عمله والى الاقوال الاخيرة التى ابداهما الطبيب الشرعى الذى سبق له أن أوقع الكشف على المصاب ومادام تقدير الدليل موكولا اليها. (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٥/٣/٢١).

• نصت المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ على ان يقوم باعمال الخبرة امام جهات القضاء خبراء الجدول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصلحة الطب الشرعى . وبينت المادة ٣٦ من القانون المذكور ترتيب وظائف خبراء مصلحة الطب الشرعى وهى تبدأ بوظيفة كبير الاطباء الشرعيين وتنتهى بوظيفة معاون طبيب شرعى وما يعادلها ، ولم يفرق القانون بينها في ولاية اعمال الخبرة ومن ثم فليس في هذا القانون نص يوجب على معاونى الخبراء القيام بما يناط بهم من اعمال الخبرة تحت اشراف رؤسائهم المباشرين واو بناء على ندب منهم . ولا محل للقياس على اجراءات التحقيق التى يباشرها معاونوا النيابة الذين يخضعون في تنظيم عملهم القانونى للسلطة القضائية والاجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم التى حددتها النصوص بهذين القانونين. (الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ ص ١٩٩ ص ٨٦٥)

• أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وان نصت على وجوب اخذ خمس عينات الا ان القانون انما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى ان

تدعو إليه الضرورة من تكرار التحليل ومرجع الامر في ذلك الى تقدير محكمة الموضوع ، فمضى اطمأنت الى ان العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تثيريب عليها ان هي قضت في الدعوى بناء على ذلك. (الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢ ص ٨٨١)

• أن تقرير الخبير انما هو نوع من الادلة التي تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة . فمضى ناقشه الخصوم وادلى كل منهم برأية فيه كان للمحكمة ان تأخذ به لمصلحة هذا الفريق او ذاك او ان تطرحه ولا تقيم له وزنا . وليس عليها على كل حال ان تنبه الخصوم الى ما ستأخذ به من الادلة وما سطره منها فإن تقدير الادلة من اخص خصائص محكمة الموضوع تقرير فيه ما تراه بلا منازع ولا رقيب. (الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٦).

• التقارير الطبية وان كانت لاتدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات الى المتهم - الا انما تصلح كدليل مؤيد لاقوال الشهود في هذا الخصوص ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في اقوال الشهود فإنه يعيب التفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما كانت اصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود ، مادام لم يأخذ بهذا التصوير ، وبذلك ينحسر عنه الاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢ ص ٢٠٢/٨٠٢)

• متى كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أنه ورد بالتقرير الطبي الشرعي عن نتيجة الكشف على المطعون ضده أن السحجات التي

شوهدت به حديثة ، وقد تنفق وتاريخ الحادث ، وكان القرار المستأنف قد جاء فاسداً في تفسيره لمدلول هذه العبارة من أن التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بأن تلك الآثار الإصابية معاصرة لوقت وقوع الحادث إلا أن ذلك لا ينال من سلامة القرار مادام أن ما أورده في هذا الشأن ، إنما كان بعد أن استوفى تدليله على عدم الاطمئنان إلى كفايته الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان هذا الذى فسد استدلاله فيه لا أثر له في منطقة أو النتيجة التى انتهى إليها . (الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١١ س ٢٤ ص ٧٣٩) .

• لا تناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن ، أثبت أولهما عدم استقرار حالة العين فيما يتعلق بمدى العاهة ، وأثبت ثانيهما استقرارهما على النحو الذى انتهى إليه لأن المدى الزمنى بينهما يسمح بتفاوت حالة العين في مدى ما أصابها فضلاً عن أنه لا معقب على قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . ((الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦٩ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٦٠٥) .

• من المقرر للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٣٢ ص ٧٧٥) .

• متى كان لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ س ٣٦ ص ٨١٤) .

• كفاية إيراد مؤدى تقرير الخبير الذى استند إليه الحكم في قضائه إيراد نص تقرير الخبير . ليس بلازم . (الطعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣ س ٣٦ ص ٨١٤) .

• لقاضى الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما يستمده في هذا الشأن من نفس اقواله واجاباته امامه وأثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها . ولا شئ في القانون يحتم عليه الكشف طيبا على متهم ادعى انعامي عنه انه محتمل للشعور وطلب الكشف عليه بمعرفة طبيب أخصائي مادام القاضى قد وجد في عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم ير محلا لاجراء تحقيق اخر في هذا الصدد. (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٣٤/٢/١٩).

• أن محكمة الموضوع هي الخير الاعلى في كل ما يستدعى خبرة فنية فمضى قدرت حالة معينة لا تقتضى عرضا على الطبيب الاخصائي لان ظروف الحادثة تشير بذاتها الى الرأى الواجب الاخذ به فإنها تكون بذلك قد فصلت في امر موضوعي لا اشراف حكمه الانقض عليه. (الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٣٥/٤/١).

• لا إخلال بحق الدفاع اذا لم تجب المحكمة طلبه تعيين خبير لفحص العقد المقول بتزويره متى كان فيما ذكره حكمها عن طريقة التزوير وثبوته على المتهم ما يفيد ان المحكمة اقتنعت بما شاهدته هي وما تبينه من وقائع الدعوى واقوال الشهود بحصول التزوير وبأنها لم تكن في حاجة الى الاستعانة برأى فني ذلك. (طعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١١/٧).

• من المقرر انه متى كان طلب الدفاع لا يتصل بمسألة فنية بحتة فإن المحكمة لا تكون ملزمة يندب خبير إذا هي رأت من الأدلة المقنعة في الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى ندبه. (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٣ ص ١٢ ص ٦٧١).

● أخذ المحكمة بالتقرير الطبي الشرعى الذى انتهى الى عدم تخلف عاهة مستديمة دون أن تعرض لما جاء بالتقارير الطبية الشرعية اللاحقة وشهادة الطبيب الشرعى الذى أجرى الكشف على الجنى عليه من تخلف عاهة به ومن مآخذ فنية على التقرير الاول . قصور . ( الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٢٦ ) ١٠٨ .

● من المقرر ان المحكمة لاتلتزم بندب خبير فى الدعوى مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . ولما كان الحكم قد رد على طلب الطاعن عرض الايصال موضوع التزوير على الطبيب الشرعى لاجراء المضاهاه على توقيع الشاهد للشيت من صحة صدوره منه بقوله : " انه مردود بما قرره الشاهد نفسه بالجلسة لدى إطلاع المحكمة له على التوقيع المنسوب صدوره منه على الإيصال المزور فأعترف بصحتها وقرر بأنها امضاؤه ، ومن بعد فلا محل لاجابة الدفاع الى طلبه فى هذا الشأن ، فإن هذا حبه ليبرأ من دعوى الاخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ ص ٢١ ) ٨٩٨ .

● لما كان الحكم قد عرض لما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة العدل بقوله " وثبتت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بدمياط أن المتهم كان مسئولاً عن مخزون المعونة في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣ حتى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ وقد وردت للمخزن بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ كمية من المسلى عبارة عن ٢٠٠ صحيفة زنة كل واحدة منها ٢,٢٤٦ كيلو جرام وقد أثبتها المتهم في دفتر ١١٨ ع ح الخاص بالمخزن الإقليمي والسابق قيد الكمية به وقام بتحويل هذه الكمية إلى مخزن المعونة في ٢٨ نوفمبر سنة

١٩٦٣ وحرر الاستمارة ١١٨ ع ح والتي بموجها حول الكمية من مخزن المستهلك للمخزن الإقليمي إلى مخزن المعونة ووقع على الاستمارة مرتين الأولى على أنه هو الذى قام بصرف هذه الكمية من مخزن المستهلك والثانية على أنه هو الذى استلمها لمخزن المعونة فى حين أنه لم يقيد هذه الكمية بدفتر ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونة فلم يثبت قيد هذه الكمية ضمن السوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر أو المستندات ما يفيد توزيع هذه الكمية ضمن الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر أو المستندات ما يفيد توزيع هذه الكمية على الجهات المستحقة لها أو حتى ادراجها بدفاتر المعونة كأصناف واردة إليه ، كما أنه وردت كمية أخرى من المسلى ٢٠٠ صفحة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ لمخزن المعونة من شركة الملح والصدودا زنة كل صفحة ٢,٢٤٦ كيلو جرام وكمية ٥٣٠ صفحة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ زنة كل منها ٨,٥ كيلو جرام لذات المخزن ومن ذات الشركة إذ تسلم المتهم هاتين الكميتين بموجب استمارات ١١١ ع ح إذ وقع عليها بما يفيد استلامها فى حين أنه لم يثبت أيا من الكميتين ضمن الوارد سواء بدفتر ١١٨ ع ح الخاص بمخزن المستهلك للمنطقة الطبية أو بالدفتر ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونة ولم يقدم المتهم ما يفيد قيامه بصرف هاتين الكميتين إلى جهات الاستحقاق ولم يحططر المنطقة بما يقيد ورودها أسوة بما هو متبع فى حالة وصول أى صنف إلى مخزن المعونة . وأثبت التقرير كذلك أن المتهم قد أثبت قى دفتر ٩ مساعدات قيامه بصرف كمية ٨٠ صفحة من الزيت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٦٣ ولم يستدل على أذن صرف تلك الكمية للجهات التى اتيت أنها

صرفت لها وعلى الرغم من أن تلك الجهات أفادت بعدم استلامها لها ويكون ما أثبتته المتهم كمنصرف على خلاف الحقيقة . واضاف التقرير أن المتهم اثبت بدفتر ٩ مساعدات عن شهر فبراير سنة ١٩٦٤ أن الموجود بالمخزن من الدقيق هو ٥٠٣ جوال في حين أن جرد المخزن اثبت أن الموجود الفعلي منه هو ٥٠٢ جوال بعجز جوال واحد ، وأثبت التقرير أن قيمة ما اختلسه المتهم .. هو مبلغ .. " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدعوى في بيان كاف - على نحو ما تقدم - يتفق وما حصله عند بيانه واقعة الدعوى وبما يسوغ به ما استخلصته منه من إدانة فإن ما نعاه الطاعن على الحكم من تعويله على هذا التقرير ومن عدم إيراده مضمونه والأسانيد التي قام عليها لا يكون له محل ، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل إجزائه . (الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦/١٩٨٢) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كسامل الحصرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه . وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية - متفقا مع ما شهد به الطبيب الشرعى أمامها من وصف للاصابات ومن أن الجثة التي قام بتشريحها هي جثة المجنى عليها ومن بيان الاصابات التي نشأت عنها الن وفاة وأطرححت - في حدود سلطتها - طلب استدعاء كبير الأطباء

الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . (الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ولها أن تأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك . (الطعن رقم ٦١٩٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٦) .

• الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل . ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير كما أنها غير ملزمة بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير مادامت قد أخذت بما جاء فيه ، لأن مؤدى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتاً إليه ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى النتيجة التي انتهت إليها الخبير الذي ندبته وأخذت بما فإن ذلك يفيد اطراح ما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الصدد ، ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨) .

• محكمة الموضوع تقدير قيمة عمل الخبير ولا تثريب عليها أن لم تر محلاً لسند خبر في الدعوى طالما أنها قد وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي



لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها على ما خلصت إليه في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها وما اطمأنت إليه من تقريرى الخبيرين آنفسى الذكر بما يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فلا عليها في هذه الحالة إذ لم تر محلا لنذب خبير هندسى آخر ، ومن ثم يكون هذا النعى برمته على غير أساس . (الظعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١١/٢/١٩٨٣) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . وأنها لا تلزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير خبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه . (الظعن رقم ٧١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٤/٣/١٩٠٤) .

• ندب المحكمة خبيرا في الدعوى ليس من شأنه أن يسلبها سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأدلة البتة فيها . فإذا ما جاء الخبير المنتدب برأى فذلك الرأى لا يمكن أن يقيدها في التقدير ، كما أنه لا يجب عليها في هذه الحالة أن تعين خبيرا آخر متى لم تكن المسألة محل البحث فية بحجة بحث لا تستطيع قانونا ابداء رأى فيها . (الظعن رقم ١٨٠٥ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/١٢/١٦) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع في المواد الجنائية كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى مادام له أصل ثابت بالأوراق ، وكان للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بالتقرير الطبي الشرعى ولو تناقض مع التقرير الابتدائى . (الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه لا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود - سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى واستندت إلى رأيه الفنى من أنه تخلف لدى الجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستديمة ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن . ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهى غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب كبير الأطباء الشرعيين لإعادة الكشف على الجنى عليه مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها إتخاذ هذا الإجراء . (الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ س ٣٩ ص ٣٠٧) .

• الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة

لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التناقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى تقرير الخبير وأخذ به فإن ما يثيره الطاعن من اعتماد هذا التقرير على الجسر الذي كان قد أجرى بمناسبة إيقاف رئيس فرع الشركة يكون على غير أساس . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وهي تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له . (الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والنفاضة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والاتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقرير ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استبطاء معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠) .

• استناد الحكم في إثبات خطأ الطاعن إلى تقرير لجنة فنية . مفاده عدم أخذه بما جاء بسبب الحكم الابتدائي في تسانده إلى تقرير آخر . (الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١١ ص ٣٦٨) .

• تخكمه الموضوع ان تورد من تقرير الصفه التشريحيه ما يكفى لتبرير اقتناعها بالادانة . اغفالها بعض تفصيلاته . مفادة . اطراحها لها . (الطن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١/١٠ ص ٤١ ص ٩٤ ) .

• من المقرر أن الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل . فلا يقبل من الطاعن أن يجادلها في عناصر تقديرها أو أن ينعي عليها أخذها بالتقرير الطبي الذي اطمأنت إليه ، مادام أنه من جانب لم يشر مطعنا على التقرير أو يطلب إليها استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته أو الاستعانة بخبير غيره . (الطن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢/٧/ ١٩٦٢ ص ١٣ ص ٩٤) .

• أن اطراح محكمة الموضوع لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه - للأسباب السانغة التي أوردتها - أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ، لا معقب عليها في ذلك . إذ الأمر يرجع في حقيقته إلى اطمئنانها هي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن اطراح الحكم للتصوير الذي قال به الخبير ، لا يكون له محل ، إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١/٤/ ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٣١) .

• من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأما الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بنذب خبير آخر في الدعوى ، مادام أن الواقعة قد وضحت لديها

ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . (الطعن رقم ١٥٦٠ لسنة ٤٠ ق -  
جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ص ٣١) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من  
اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة  
التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا بإعادة  
المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه هو استناد  
سليم لا يخاف المنطق والقانون . ولما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على  
- اقتنت به من أدلة حوثها التقارير الطبية الاستشارية التي لم ينزع الطاعن  
في صحة ما نقله الحكم عنها ، فإنه لا يجوز مصادرها في اعتقادها أو أن  
النعمى عليها عدم أخذها بالنتيجة التي انتهى إليها الطبيب الشرعى ، وكل  
ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز  
إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ١١/٤/  
١٩٧١ س ٢٢ ص ٣٥٠) .

• محكمة الموضوع أن تورد في حكمها - من تقرير الصفة التشريحية ومحضر  
المعاينة - ما يكفى لتبرير اقناعها بالإدانة ، وما دامت المحكمة قد اطمأنت  
إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها ، فإن اغفالها إيراد بعض  
تفصيلات معينة يعتبر اطراحا لها . (الطعن رقم ١٥٤١ لسنة ٢ ق - جلسة  
١٩٦٠/١٢/١٩ س ١١ ص ٩٢٢) .

• محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم  
إليها مادامت قد اطمأنت إلى ما جاء به ، فلا تجوز مجادلته في ذلك ولما  
كان الحكم قد أخذ بما انتهى إليه الطبيب الشرعى من جواز حدوث

أصابت الجنى عليه من ضربة واحدة بالقأس على الوجه الذى قرره . فإن ما يشتره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . (الظعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٤٣ - جلسة ١٩٧٤/١/٢١ س ٢٥ ص ٥٤) .

• الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعة إلى محكمة الموضوع ، إذ هو متعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . (الظعن رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٨٠) .

• لا مانع من أن تأخذ محكمة الجنح فى إدانة متهم فى التزوير بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمأنت إليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكابها التزوير . (الظعن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤) .

• لا تثريب على المحكمة إذا هى أخذت بتقرير التحليل بصدد أمر جاء فيه لم يكن منها عنه فى طلب التحليل ، فإنه مادام الطبيب المنتدب للتحليل قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد فى كشف الحقيقة فمن واجبه أن يشته فى تقريره لا على أساس اتصاله اتصالاً وثيقاً بالمأمورية التى ندب لها وأن النذب يشمله بطبيعة الحال ، بل أيضاً على أساس أن أخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة فى المسائل الجنائية واجب على كل إنسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستمد من ذلك بجميع الظروف المحيطة به كما تفعل بالنسبة إلى سائر الأدلة . (الظعن رقم ٢٣٨١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٣/١) .

• للمحكمة بما لها من سلطة تقدير أدلة الدعوى ان توازن بين التقارير الطبية والآراء السق يسبديها الاطباء عند مناقشتهم امامها ، فإذا كانت

الحكمة اذاخذت بما جاء بتقرير الطبيب الشرعى وبقرار مدير معهد  
مستشفى الكلب وما ابداه عند مناقشته امام المحكمة واطرحت رأى  
الاطباء الاستشاريين ، فإنها تكون قد اعملت وظيفتها فى حدودها ولا يقبل  
النعمى على حكمها لهذا السب. (الظعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ق - جلسة ٣٠  
١٩٥٣/٦).

• محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية ان تعول على تقرير طبي  
يتسق مع شهادة شهود الاثبات فى تعزيز شهادتهم وان تطرح تقريراً اخر  
لا يفتق معها باعتبار كل ذلك مناداة الدعوى. (الظعن رقم ١٣٣٧ لسنة  
٢٠ق - جلسة ١٢/٢/١٩٥١).

• المحكمة حرة فى ان تأخذ فى ادانة المتهم بما تظمن اليه من تقرير الاطباء  
المقدمة فى الدعوى وتدع ما لا تظمن اليه منها ولا معقب عليها فى ذلك  
(الظعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢١ق - جلسة ٨/١٠/١٩٥١).

• المحكمة ليست ملزمة بالاخذ بتقارير الخبراء الذين تنتبهم الاداء عمل  
معين ، بل ان لها مطلق الحرية فى تقدير مؤدى هذه التقارير فتأخذ بما  
تظمن اليه وتطرح ما عداه. (الظعن رقم ٩٠٧ لسنة ٧ق - جلسة ١٦/٤/١٩٣٧).

• محكمة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كيفية حصول  
الاصابة بساكنى عليه ، ومادام ما استخلصته يكون سائفا عقلا فلا شأن  
لحكمه النقض معها ، حتى ولو كان ذلك مخالفا لما قرره انجنى عليه نفسه فى  
هذا الصدد. (الظعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٧ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٣٧).

• محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم اليها ولا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك محكمة النقض. (الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٣٨/٤/١٨).

• من المقرر ان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى المحكمة الموضوع اذا هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . فإذا كان الحكم قد اطمأن الى اقوال مهندس التنظيم واستند اليها في ادانة الطاعن ، فذلك يفيد انه قد اطرح التقرير الاستشاري ، ولا يلزم ان يرد عليه استقلالاً. (الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٢ ص ١٠٨٧٦) .

• لمحكمة الموضوع - بما لها من حرية مطلقة في تقدير الوقائع والادلة - ان تأخذ في قضائها بما تظمن اليه من اقوال الشهود ، فلا تثريب عليها ان هي جازمت بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه في تقريره بشأن حالة ابصار العين قبل الاصابة على اعتبار انه هو الذي يتفق مع وقائع الدعوى وادلتها المطروحة عليها . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٦ ص ١٠٩١١ ، الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/١/٤ ص ١١١) .

• اطراح المحكمة لتقرير الخبير وعدم التعويل عليه - لاسباب سائفة اوردتها - امر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك اذا الامر يرجع في حقيقته الى اطمئنانها هي ، ولست بعد مكلفة بأن تفحص الحساب بنفسها او ان تندب خبيراً اخر لفحصه مادام انها لم تجد في ظروف الدعوى وملاساتها ما يدعو الى هذا الاجراء. (الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/١٠/١٩ ص ٨٠٢) .



● لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم اليها دون ان تكون ملزمة بنذب خبير مادام استادها الى الراى الذى انتهت اليه هو استاد سليم لايشوبه خطأ . ( الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٥ س ١١ ص ١٧ ) .

● للمحكمة ان تقدر راي الخبير وتفصل فيما يوجه الى تقريره من اعتراضات ، فإذا هي اطمأنت الى تقرير خبير مصلحة الطب الشرعى للاسانيد الفنية التى بنى عليها ولما تبينه بنفسها مما يتفق مع الراى الذى انتهى اليه هذا التقرير فلا تنزيه عليها اذا هى اطرحت تقرير خبير استشارى او رفضت نذب خبير اخر للمضاهاة مادامت قد اقامت هذا الرضى على اسباب مقبولة . ( الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٩ / ١٩٥٢ ) .

● متى كانت المحكمة قد انتهت في منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد لان العلامة التى وضعت على اللحوم لا يمكن ان ينخدع بها احد سواء من يعرف القراءة والكتابة او من لايعرفها . وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة بنفسها في الدعوى بما لها من سلطة تقديره ، فانه لايقدر في سلامة هذا التقدير ان يكون الخبير الفنى قد راي غير ما راته المحكمة . ( الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢٢٢ ) .

● إذا كانت المحكمة قد عرضت في حكمها لتقارير الاطباء الثلاثة :الطبيب الذى قدم تقرير الصفة التشريحية ، والطبيب الشرعى المساعد الذى ندبته النيابة بدلا من كبير الاطباء الشرعيين الذى كان محامى المتهم قد طلب ندبه ، والطبيب الذى قدم تقريراً استشارياً في الدعوى ، ثم ذكرت راي

كل منهم وانتهت الى الاخذ برأى الطبيب الشرعى المساعد ، ولم تر حاجة لما راته فيها يوضح لها سبيل الفصل فى الدعوى والوصول الى الحقيقة ، فلا غبار عليها فى عدم استجابتها الى ما طلبه الدفاع . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ١٧ق - جلسة ١٦/١٢/١٩٤٧).

• متى كانت المحكمة قد رأت وهى تقدر الوقائع المعروضة عليها فى حدود حقها أن ما طلبه الدفاع من احالة موكله الى مستشفى الامراض العقلية لفحص قواه العقلية او السماح له بتقديم تقرير استشارى - لا يستند الى اساس جدى للاسباب السانغة التى اوردتها ، فإنها لا تكون فى حاجة الى ان تستعين برأى طبيب فى الامراض العقلية او النفسية فى امر تبينه . من عناصر الدعوى وما باشرته بنفسها من الاجراءات بالجلسة . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ٨/٤/١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧٥).

• تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعها الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية فى تقدير وقائعها ومآلاتها فيها من ادلة البوت ، وكذلك فلها وهى تقضى فى الدعوى ان ترجح بين اقوال الخبراء المتعارضة - وقد سلكت المحكمة فى سبيل تحقيق ما ابداه اتساع استيضاح الطبيب الشرعى الذى اجرى الصفة التشريحية ، واستندت لمن رأيه للاسباب الفنية التى ابداهها - وهو من حقها مصادم ان تكيف الواقع الذى شهد به الخبر وترتيب اثره فى الدعوى هو من خصائص قاضى الموضوع الذى له ان يسلك اليه ما يراه مؤديا الى فهم الواقع ، ومتى تم له ذلك فلا يصح قانونا ان يصادر فى اقتناعه وعقيدته بطلب مزيد من التحقيقات فى الدعوى لما كان ذلك فإن ما يقوله للطاعن

من اخلال الحكم المطعون فيه بحقه في الدفاع لعدم اجابة طلبه الخاص بدعوة كبير الاطباء الشرعيين ليقوم بالترجيح بين التقرير الطبي الشرعى والتقرير الاستشارى لا يكون له اساس. (الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٨ س ١٢ ص ٢٨٧) .

• أن تقدير اراء الخبراء والفصل فلما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومضمن ، مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في هذا شأن سائر الادلة ، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . وكانت المحكمة قد اطمانت الى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التي نسبها الى مستودع الجمعية وتفيد استرداد كميات بترولية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني الى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدتها امام محكمة النقض. (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٩١٢) .

• من المقرر ان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع اذا هو متعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، كما ان في اغفال الرد عليها ما يفيد ضمنا انها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة. (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ص ١٠٨٧) .

• إذا كان ما أورده الحكم من أدلة سائفة نقلا عن الخبراء الفنيين ، قد اثبت بغير معقب أنه لاعلاقة لأهتبار البرج بتصلب الخرسانه ، فإن ذلك استدلال سائغ وكاف لحمل ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من الاهتبار

لا علاقة له بتصلب الخرسانة . ( الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٨٠ ) .

• متى كان ما يسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير قسم الباث الترف والتزوير ينحل الى جدل في تقدير قيمة الدليل لما نستقل به محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته امام محكمة النقض . ( الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢ / ٨ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٤٤ ) .

• من المقرر ان تقدير اراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الادلة فلها مطلق الحرية في الاخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطأنت الى ما تضمنه تقرير الصفة التشريحية متفقا مع ما شهد به الطبيب الشرعي امامهما واطرحت في حدود سلطتها التقديرية التقرير الطبي الاستشاري هي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى ما طلبه من استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته مادام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هسى من جانبها بعد ما اجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء لما كان ذلك فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا وليس بلدى شأن ان تكون المحكمة قد اصدرت قرارا بدعوة كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ثم عدلت عن قرارها اذا ان القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى جمع الادلة لا يعدو ان يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ( الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٥ / ٣ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٣٠٢ ) .

• مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة لتدليلية لتلك التقارير والاخذ بما يرتاح اليه منها لتعليق هذا الامر بسلطتها في تقدير الدليل ، وانما لالتزم بالرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء مادامت قد اخذت بما جاء بها لان مؤدى ذلك انما لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم من عدم رده على الطاعن الموجهة الى تقرير الذى عول في قضائه لايكون له محل . (الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ ص ٢٤/ص ٥٨٦).

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في ذلك شأن الادلة ولايقل مصادرة المحكمة في هذا التقدير وكانت المحكمة قد اطمأنت الى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى وما جاء بأقواله من ان اصابة المجنى عليها كانت من جراء دخول قضيب ذكر بالغ منتصب بدفع شديد مما ترتب عليه حدوث تمزق شامل بالجزء الخلفى لفشاء البكارة ومتمد الى الشوكة الخلفية لفتحة مدخل المهبل الى الجزء الامامى لمنطقة العجان وانه لايمكن حدوث اصابة المجنى عليها من مثل اصطدامها بدراجة او ادخال اصبع بفرجها ، وكان ما اورده الحكم من الدليل القولى لايتناقض مع مانقله من الدليل الفنى بل يتطابق معه - فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لايكون له محل . وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة ان المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما اورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين

القسوى والفنى ومن ثم فلا يتنوع له ان يثر هذا الامر لاول مرة امام محكمة النقض لانه دفاع موضوعى لايقبل منه النعى على المحكمة بإغفال الرد عليه مادام لم يتمسك به امامها . وحيث ان الطاعن بنعى على الحكم المطعون فيه انه اذا دانه بجريمة واقعة انثى لم تبلغ ستة عشر سنة كاملة بغير رضاها قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور والتناقض فى السبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه عول - من بين ما عول عليه - فى ادانة الطاعن على اقوال الجنى عليها ووالداتها رغم تعدد رواية كل منهما فى مراحل التحقيق المختلفة وعلى الرغم من عدم سماع اقوال الجنى عليها . كما ان الحكم لم يحصل اقوال الجنى عليها وشاهدتى النفى بطريقة كافية ، واطرح اقوال شاهدتى النفى بأسبا غير سائغة . هذا الى ان الحكم اعتنق تصوير الجنى عليها للواقعة على الرغم من ان لايتفق والعقل والمنطق اذا لايتصور ان يياشر الطاعن الجنس مع الجنى عليه فى حضور مدرس اخر . يضاف الى ذلك ان الحكم اسند الى الجنى عليها انما قررت بأن الطاعن اطرحها ارضا ونزع عنه سرواها وكم فاها وجثم فوقها وادخل قضيه فى فرجها كما أسند إلى والدة الجنى عليها انما قررت بأن الجنى عليها أبلغتها بأن الطاعن ارتكب الفحشاء معها وكل ذلك لا أصل له فى الأوراق ، كما أن الحكم عول على الدليلين القولى والفنى رغم ما بينهما من تعارض لم يعن برفعه كما لم يرفع التعارض بين أقوال طبيى مستشفى .. وأقوال الطبيب الشرعى فى خصوص وصف إصابة الجنى عليها ولم يواجههم بما اختلفوا فيه ولم يسندب لذلك كبر الأطباء الشرعيين . هذا فضلا عن أن التقرير الطبى الشرعى أثبت وجود قتك بجزء من غشاء بكارة الجنى عليها ثم انتهى إلى

حدوث ايلاج كامل وهو ما يجعل الحكم متناقضا إذ أن الإيلاج الكامل يستتبع بالضرورة قتل غشاء البكارة بالكامل . هذا إلى أن التقرير الطبي الشرعى لم يقطع بارتكاب الطاعن للجريمة كما تناقض الحكم إذ أورد في موضع منه أن الطاعن أوج قضيه في فرج المجنى عليها ثم أورد في موضع آخر أن المجنى عليها صغيرة لا تستطيع التمييز بين الإصبع والقضيب . وقصر الحكم في التدليل على توافر ركن القوة وعلى أن الطاعن من المتولين تربية المجنى عليها . وأخيرا فإن المحكمة قضت في الدعوى المدنية بتعريض المدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها على الرغم من أنها لم تطلب الحكم بالتعويض بصفتها ولم تبين المحكمة وجه الضرر الذى اصاب المدعية بالحق المدني كل ذلك لما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة موافقة أننى لم تبلغ سنها ستة عشر سنة كاملة بغير رضاها التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها لما كان ذلك . وكان من المقرر أن محكمة الموضوع . تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع لتزله المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه دون رقابة

لحكمة النقض عليها . ولحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أية  
 مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وكان التناقض في أقوال الشهود  
 أو تضاربهم في أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة  
 قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما  
 هو الشأن في الدعوى الماثلة - وكما أن للمحكمة ألا تورط بالأسباب إلا  
 ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظمن إليه وتطرح  
 ما عداه ، وإذ كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت  
 عليه قضاءها بما لا تناقض فيه واطمأنت إلى أقوال شهود للإثبات وحصلت  
 مؤداها بما لا يحيدها عن معناها ويحرفها عن موضعها وبما يكفي بيانا لوجه  
 استدلالها بما على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو  
 أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة  
 الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة  
 الموضوع أن تعول على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قالة شهود  
 النفي مادامت لم تتق بما شهدوا به دون بيان العلة أو الإشارة إلى أقوالهم  
 طالما لم تستند إليها - فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض لأقوال شاهدتي  
 النفي وأطرحها بأسباب سائغة ومن ثم فقد بات ما ينعاه الطاعن عليه في  
 هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم  
 يطلب سماع أقوال المجنى عليها أو مواجهة طبيب مستشفى ..... بالطبيب  
 الشرعي فيما اختلفوا فيه أو استدعاء كبير الأطباء الشرعيين ، فليس له أن  
 يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يده ومن ثم فإن النعي  
 على المحكمة في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان ما أقام



الحكم المطعون فيه قضاء له سنده من الأوراق على ما يبين من المفردات المضمومة - مما ينتفى عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي وما جاء بأقواله من أن إصابة المخي عليها كانت من جراء دخول قضيب ذكر بالغ منتصب يدفع شديد مما يترتب عليه حدوث تمزق شامل بالجزئ الخلفي لغشاء البكارة وتمتد إلى الشوكة الخلفية لفتحة مدخل المهبل إلى الجزء الأمامي لمنطقة العجان وأنه لا يمكن حدوث إصابة المخي عليها من مثل اصطدامها بدراجة أو ادخال أصبع بفرجها ، وكان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا يتناقض مع ما نقله من الدليل الفني بل يتطابق معه - فإن ما يثري الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل . وفضلا عن ذلك فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا عما أورده بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي لا يقبل منه النعي على المحكمة بإغفال الرد عليه مادام لم يتمسك بها أمامها . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تستند في قضائها إلى التقرير الطبي الابتدائي ولا إلى أقوال الطبيب الذي حرره ولكن المحكمة في حدود سلطتها التقديرية - اطمأنت إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي وامتمدت إلى رأيه الذي أكدته في شهادته بجلسة المحاكمة وعلى النحو السالف بيانه ، فإنه لا يجوز مجادلة

انحكممة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان التقرير الطبي  
 الشرعي قد خلا من شبهة التناقض الذي يسقطه ومن ثم فإن استناد الحكم  
 إليه كدليل في الدعوى يشهد على إدانة الطاعن لا يعيبه لما هو مقرر من أن  
 التناقض الذي يظل الحكم هو الذي يكون واقعا في الدليل الذي تأخذ به  
 انحكممة فيجعله متهادما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة  
 سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها وهو ما خلا منه الحكم المطعون  
 فيه ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أن تقرير الطبيب الشرعي بني  
 على الترجيح لا القطع فإنه - بفرض صحته - فهو مردود بأن - الأصل  
 أن لحكمة الموضوع أن تجزم بما لم تجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع  
 الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها - كما هو الحال في الدعوى  
 المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون  
 سديدا . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزييدا - مما لم  
 يكن بحاجة إليه من عدم تمييز الجنى عليها - لصغر سنها - بين القضيبي  
 والإصبع وانعدام خبرتها العملية - مادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة  
 واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تزايد إليه في منطقة أو  
 في النتيجة التي انتهى إليها . هذا إلى أن استند إليه الحكم في هذا الشأن هو  
 من العلم العام فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .  
 لما كان ذلك ، وكان القضاء قد استقر على أن ركن القرة في جنابة الواقعة  
 يترافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا الجنى عليها باستعمال  
 المستهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما  
 يؤثر في الجنى عليها فيغدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكممة أن

تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذًا بأقوال المجنى عليها التي اطمئن إليها أن الطاعن واقعها كرها عنها وبغير رضاها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف الإثبات توافر جريمة واقعة أننى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد لما كان ذلك ، وكان لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة واقعة أننى بغير رضاها التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليها مع غيرها أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليها ولو كانت في مكان خاص ، كما لا يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس مادام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى المجنى عليها إعطاؤها دروسا خاصة والإشراف عليها في هذا الصدد . وكان من المقرر أن توافر السلطة الفعلية للجاني على المجنى عليها أو عدم توافرها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، وليس لمحكمة السنقض بعد ذلك حق مراقبتها في هذا الشأن طالما أن الأدلة والاعتبارات التي ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم وإذا كانت الأدلة التي ساقها بالحكم للتدليل على أن المتهم كانت له سلطة على المجنى عليها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما أثبتته من توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦٧/٢ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون - ويضحى منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض

أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، ولا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدى ولا عدم بيانه عناصر الضرر ذلك بأن فى إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن فى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ويوجب الحكم عليه بالتعويض ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها ارتكاب الطاعن لجرمة مراقبة الجنى عليها بغير رضاها وهو الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فلا تريب على المحكمة من بعد أن لم تبين مدى الضرر ولا عناصره التى قدرت التعويض المحكوم به على أساسها ، إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بغير معقب فإن ما يثبته الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مسديد .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها بمبلغ مائتى وخمسون جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت بالأوراق من أنها قد ادعت بذلك المبلغ عن نفسها فقط ، فن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يوجب تصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به للمدعية بالحق المدنى عن نفسها فقط . (الطعن رقم ٥٧٥٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩١/٢/٥ س ٤٢ ص ٢٣٦) .

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير الطبيب الشرعى - وأطرح التقرير الاستشارى - للأسانيد التى بنى عليها ولما

تبينه بنفسها مما يتفق مع الرأى الذى انتهى إليه ، فقد إندفع عن الحكم ما  
يشتره الطاعنون فى هذا الصدد . (الطنن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ق - جلسة  
١٩٧٣/١٢/١٧ ص ٢٤س ١٢٥) .

• اطمئنان المحكمة إلى ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى من أن الطاعن هو  
الغور لبيانات الشيك والموقع عليه . النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع لعدم  
إعادة القضية إلى الخبر فى غير محله . على ذلك ؟ (الطنن رقم ٣٣٩١  
لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٣ ص ٢٠س ١٠٤٨) .

• الأمر فى تقدير آراء الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع إذ هو يتعلق  
بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه ز فإذا كان الحكم  
الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير قسم أبحاث  
التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى واستند إليه فى قضائه بإدانة  
الطاعن فإن هذا يفيد أنه أطرح التقرير الاستشارى دون أن تلتزم المحكمة  
بالرد عليه استقلالا . (الطنن رقم ٢١٥ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٣/٤/  
١٩٦٤ ص ١٥س ٢٨٠) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من  
اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع . (الطنن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ق  
- جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ ص ١٧س ٣٠٠) .

• للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبر المقدم إليه  
دون أن تلتزم بدب آخر . (الطنن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ق - جلسة ٢/  
١٩٦٩/٦ ص ٢٠س ٧٨٧) .

• متى كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير  
الخبر ، وكان ما أثبتته الحكم من مقارنة الطاعن للفعل المسند إليه طعنا

للمعنى عليه بالمطواه عمداً يكفي في سليم المنطق وصحيح القانون رداً على مباشرة الطاعن من شبهات في حقيقة الحادث ، فإن منعه في هذا الصدد لا يكون مقبولا . (الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ ص ٢٠ ص ٨٩٥) .

• حق المحكمة في الأخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وإطراحها تقرير الخبير الاستشاري المقدم من الطاعن . النعي عليها لذلك غير سديد (الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٧ ص ٣٩ ص ٦٢٧) ، الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ص ٩٧٥) النعي على الحكم استاده إلى تقرير صفة تشريحية بمعرفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة عدم قبوله سبباً للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ ص ٣٩ ص ٩٧٥) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى قاضي الموضوع له كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فله مطلق الرأي في الأخذ بما يطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ، فلا يقبل مصادرة عقيدة المحكمة في هذا التقرير . (الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨ ص ١٧ ص ٣٦٢) .

• محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى تلك التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينهما والأخذ بما تراه مما ترتاح إليه و اطراح ما عداه لتعلق هذا

الامر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يجوز معة مجادلتها و مصادرة عقيدتها  
فية امام محكمة النقض . (الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق-جلسة ٢٦/٤/  
١٩٦٦ س ١٧ ص ٤٩١) .

• خكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء و تاخذ منها بما تراه و  
تطرح ما عداه إذ الامر في ذلك متعلق بسلطتها في تقدير الدليل و لا  
معقب عليها فيه . (الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٦ ق-جلسة ١١/١/  
١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٦١) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء و الفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من  
اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة  
التدليلية لتقرير الخبر المقدم اليها دون ان تلزم بندب خير آخر ما دام  
استنادها في الراى الذى انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق و  
القانون و كانت المحكمه قد أقامت قضاءها على ما أقامت اقتنعت به مما  
حواه التقرير الطبقى الشرعى الذى لا ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم  
عنه فانه لا يجوز مصادرها في عقيدتها ويكون ما يثيره الطاعن في هذا  
الشان لا يعدو مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه امام  
محكمة النقض (الطن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ ق-جلسة ٢٢/١/١٩٧٣  
س ٢٤ ص ٩٠) .

• من المقرر ان خكمة الموضوع ان تفاضل بين تقارير الخبراء و تاخذ منها بما  
تراه و تطرح ما عداه . اذ ان ذلك امر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل  
ولا معقب عليها فيه . ومتى كان الحكم قد اطرح الوصولين كسند للطاعن  
في تايد مدعاه بصدد المبلغ المختلس بما انتهى اليه الحكم من ثبوت تزويرها

ولم يعرض لما تضمنناه من مبالغ الا مجرد مواجهة دعوى الطاعن بان قيمتها تعادل ذلك المبلغ ثم خلس الى فساد تلك الدعوى على سند من تقرير لجنة الجرد التى نوه عنها شهود الاثبات فان ما ينير الطاعن على هذا الاستدلال بان لجنة اخرى اثبت ان مقدار العجز عدل بقيمة الوصولين لا يكون له محل . (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٢ ص ٥٢٢) .

• ليس ما يمنع المحكمة من أن تكفى بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المنزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقدما في ذات الدعوى كدليل . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ص ٩١٢) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه ، ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطأنت إلى تقرير الصفة التشريحية وتقرير مكتب كبير الأطباء الشرعيين واستدت إلى رأيهما الفنى فيما استخلصته واطأنت إليه وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية ، التقريرين الاستشاريين فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ص ١٠٥٠) .



• محكمة الموضوع أن تورد من تقرير الصفة التشريحية ما يكفي لتبرير إقناعها بالإدانة . إغفالها بعض تفصيلاته . مفاده : أطرحها لها . (الطعن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠ س ٤١ ص ٩٤) .

• الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم فإن استناد الحكم إلى تقرير الصفة التشريحية بمعرفة الطبيب الشرعي في إثبات الوفاة دون تقرير مفتش الصحة لا يقدح في تدليله في هذا الصدد . (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ص ٥٣٠) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير ، شأنها في هذا شأن سائر الأدلة . لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بنذب خبير آخر في الدعوى أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ، مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق السقاطة إليها . (الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/٦/٦ س ٢٢ ص ٤٤٠) .

• من المقرر أن محكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ماعداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم فقد انحصر عنها الالتزام بالرد استقلا على دليل لم تأخذ به . (الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ص ١٣٣) .

• حتى محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات . عدم التزامها باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته . مادامت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج . (الطعن رقم ٤١٤٥ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/١/١٠ س ٤١ ص ٧٨) .

• الأصل أن تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعي . مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث . (الطعن رقم ١٥٠٧٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٨ س ٤١ ص ٣٤٩) .

• لما كان البين من الحكم المطعون فيه إنه وإن اتخذ من تقرير الخبير دليلا قبل الطاعن أقام عليه قضاءه بالإدانة فقد اكتفى بإيراد مؤداه دون أن يبين مضمون الدليل الذي استقاه من واستواءه على الأسانيد التي أوردتها التقرير وصولا إلى نتيجته فإنه يكون معينا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة . (الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢) .

• إذا كان الحكم يتعرض فيما له من الاوصاف التي اوردها التقرير الطبي الشرعي للجنة الى ما أثبتته الطبيب " من ان حلمتي الثديين غير بارزتين ، وان المهالة حولهما فاتحة اللون ، وان جدار البطن خال من التشققات ومن عدم وجود خط اسمر بمنتصفه " . ولم يشر كذلك الى ما اظهر التشريح من أن " فتحة عنق الرحم مستديرة وملساء " ، فاغفل بذلك الإشارة الى هذه

المشاهدات ، ولم يستظهر ما يمكن ان يكون لها من اثر في تحميل شخصية القاتل ، ولم يتجه الى الكشف عن دلالتها ، وهل يصح ان تكون الامراة مستكررة الولادة كزوجة المتهم ، ام لا تكون بحيث يجدى النظر بعدئذ إلى بساق ما ذكر من أوصاف وتقدير ما يمكن أن يكون لها من اثر في تمييز شخصي القاتل ، صاحبة اللجنة التي نازع الدفاع بالجلسة في انها الزوجة المدعى بقتلها اذا كان ما تقدم فإن الحكم يكون في تدليله على ان اللجنة - التي سبق ان نسيت خطأ لامراة على قيد الحياة - هي لزوجة المتهم قاصرا ومعيبا ويتعين لذلك نقضه. (الطعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢٨ق - جلسة ٢/ ١٢/١٩٥٨س ٩س ١٠٣٣) .

- أن المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تعين خبرا للمضاهاة في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من شاهدها هي او مما يكون في الدعوى من ادلة اخرى . (الطعن ١٢٠٥ لسنة ١٢ق - جلسة ١٩٤٢/٥/٤)
- لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم اجابتها الطاعن الى ندب خبير اخر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الاجراء. (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦س ١٣ص ٣٥٢) .

- متى كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن من انقطاع رابطة السبب بين السيارة وبين الاصابات لان السيارة لم تصطدم بالجنى عليه ، بمقولة ان اصاباته القادحة تدل على اصطدام السيارة به وانه لا يتصور حصولها من سقوطه من فوق دابته الى الارض . دون ان يتبين سنده في هذا القول من واقع التقرير الفني وهو التقرير الطبي مع أن السبب في هذا الأمر يتوقف

على استطلاع رأى الخبير المختص باعتباره من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها دون الاستعانة بخبير فنى . فإن الحكم يكون معيا بما يوجب نقضه . (الطنن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٩٢) .

• تقدير حالة التهم العقلية وان كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، إلا انه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما ان تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسئولية المتهم عن الجريمة او إنتفائها ، فإن لم تفعل كان عليها ان تورد فى القليل اسبابا سائغة تبى عليها قضاءها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة ، واما كان الحكم المطعون فيه قد اسس اطراحه دفاع الطاعن بعدم مسئوليته عن الحادث لعاهة فى العقل على ما شهد به احد الاطباء من انه عاجله خلال عام ١٩٦٩ من اشتباه فى مرض نفسى وانه شفى ولم يتردد عليها بعد ذلك وما اثبتته المحكمة من مناقشتها للطاعن بالجلسة من انه يجيب على وجهته اليه من أسئلة بعقل ورويه واتزان مع ان الامرين كليهما لاينادى منهم بالضرورة ان الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقلى وقت وقوع الفعل ، فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على اساس سليم ان تحقق دفاع الطاعن عن طريق المختص فنيا للبت فى حالته العقلية وقت نوع الفعل او تطرحه بأسباب سائغة ، اما وهى لم تفعل واكتفت بما قالته من هذا الشأن فإن الحكم المطعون فيه يكون معيا . (الطنن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤ س ٣٢ ص ٢١٨) .

• المحكمة لاتلتزم بالالتجاء الى اهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية  
البحثة التي يعتذر عليها ان تشق طريقها فيها ( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة  
٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١١ ص ٣١٨ ) .

• الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل  
يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع  
الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان مؤدى ما حصله  
الحكم من أن الطاعن كان يحمل مسدسا يطلق منه الأجرة النارية بقصد  
الإرهاب فاصابت طلقة صدر المجنى عليه عندما اصبح في مواجهته لا  
يتعارض بل يتطابق مع ما نقله الحكم عن التقرير الطبى الشرعى أن إصابة  
المجنى عليه بيمين الصدر هى إصابة نارية جائزة الحدوث من عيار نارى لم  
يستقر من مثل السلاح المضبوط وفي تاريخ معاصر لتاريخ الحادث وأن  
السلاح المضبوط مع الطاعن مرخص وقد أطلق في وقت قد يعاصر تاريخ  
الحادث فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك  
وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية  
لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا  
تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت  
لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر  
المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استادها إلى الرأى الذى  
انتهى به الخبير هو استاد سليم لا يجاى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها  
في ذلك ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير محله .  
( الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٧ ) .

• قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفي أن يكون جمع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان يبين مما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شاهد الرؤية لا يتناقض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية بل يتلاءم معه ، فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعة إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية بتقرير الخبير شأنه فى هذا شأن غيره من الأدلة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى تقرير الصفة التشريحية الذى أوضح كيفية حدوث إصابات الجنى عليه وسبب وفاته ، وأطرح الحكم بناء على ذلك طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ، فإنه لا يكون هناك محل ما ينعاه عليه الطاعنان فى هذا الخصوص ، وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد أوضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . (الطعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠).

• استناد الحكم إلى ما جاء بتقرير خبير تفريغ الشرائط المسجلة . كقرينة معززة لأدلة الثبوت الأساسية التى انبنى عليها . لا عيب . (الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١١٧) .

• تقليد خاتم الدولة . قيامه على محاكاة تتم بها المشاهدة بين الأصل والتقليد . العبرة فى ذلك بأوجه الشبه . لا بأوجه الخلاف . خلو الحكم

من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة . قصور . تأسيس القاضي حكمه على رأى غيره . يعيب الحكم . مثال . (الطن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ص ٣٦ ص ٢٢٠) .

• السعى على المحكمة عدم ندها خيرا لتقدير عمر السيارات . موضوع الاتهام . عدم قبوله . مادام لم يطلب منها ذلك . الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٧٥٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ ص ٣٦ ص ٤٦٠) .

• لما كانت المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا لأجراء ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم استدعاء المحكمة للطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الخصوص لا يكون له محل . (الطن رقم ٦٤٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦) .

• أن ندب المحكمة خيرا لعمل المضاهاة على ورقة معينة ليس من شأنه ، ولا يمكن أن يكون من شأنه ، أن يسلبها حقها في ان تأخذ أو أن لا تأخذ بتقرير الخبير الذى تدبته . فإذا هي رأت لأى سبب من الأسباب أن لا تأخذ بتقرير الخبير فلا يصح رميها بالتناقض ولو كان السبب هو عدم اطمئنانها إلى ورقة المضاهاة . ((الطن رقم ٣٣٧ لسنة ١٣ ق - جلسة ١/ ١٩٤٣/٢) .

• متى كان قرار المحكمة بنذب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على الجنى عليه لم يصدر بندبه باسمه بل بمنصبه ، فقام بهذه المأمورية

مساعدته ولم يعترض الطاعن على ذلك - فإنه لا جناح على المحكمة إذ هي اعتمدت في حكمها على تقرير المساعد . (الظعن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٢ق - جلسة ١٩٥٣/١/٦) .

• قانون الإجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة الخبراء بالجلسة ز (الظعن رقم ١٤٢١ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٢٥١) .

• قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع الكشف على المتهمه غير رئيسه الذى ندينه المحكمة ، لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام أن المحكمة قد اطمأنت إلى عمله ، وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبى على المتهمه كان بحضوره وتحت إشرافه ، ومادام تقدير الدليل موكولا إليها . (الظعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ٨/٤/ ١٩٥٧ س ٨ ص ٣٧٠) .

• لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير المعمل الكيميائى وأبرز ما جاء به من أن السائل الموجود بالزجاجات المضبوطة لعقار الديكسامامين المدرج بجدول المواد المخدرة رقم ١ بند ٥٨ فإن ما ينهه الطاعن على الحكم بعدم إيراده مضمون تقرير المعمل الكيميائى لا يكون محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . (الظعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٦) .

• من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القرة التدليلية لتقدير الخبير شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى



هذا التقدير ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واستندت إلى رأيه الفني من أن الطاعن هو المحرر لبيانات البطاقة العائلية المزورة - فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض وهي غير ملزمة بإجابة طلب الدفاع إلى طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لإعادة المضاهاة مادام أن الواقعة قد أوضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الاجراء ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد . (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٣ - جلسة ١٧ / ١٩٨٣/٥).

• ما أثبتته التحقيق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن طبيب أول المستشفى أخبره بإمكان سؤاله - وأن كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه السنطقي ، إلا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل على ما يوجه إليه من الأسئلة وأن يعي ما يقول . (الطعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٢/١٩ س ١١ ص ٩١) .

• الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها . مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ س ٣٢ ص ٧٧٥) .

• من المقرر انه ليس يلزم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي ان يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق . (الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٧ س ٣١ ص ٢٠٠) .

- طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة . عدم التزام المحكمة بإجابهته . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها . مجادلة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . غير جائز . (الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ س ٣٦ ص ٦٨٨) .
- ليس للمحكمة الاقتصار في قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى . متى كان ذلك مجرد رأى له غير عنه بالفاظ تفيد الترجيح والاحتمال . دفاع الطاعن بأنه لا يجوز أرضا زراعية . بل محجرا مصرح بسنقل الرمال منه وطلبه ندب خبير لتحقيقه . جوهرى ز عدم التعرض له إيرادا وردا قصور وإخلال بحق الدفاع . أسا ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/١٠ س ٣٦ ص ٨٤٦) .
- متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته ؟ (الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/٥/١٢ س ٣٩ ص ٧١٢) .
- كفايه ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة و التوفيق . مثال . فى جريمه قتل عمد . (الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٩ ق - جلسته ١٩٩٠/١/١٠ س ٤١ ص ٧٨) .
- المنازعة في تحديد وقت الوفاة . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا . طلب الطاعن تحديد وفاة الخنثى عليهما بمعرفة كبير الاطباء الشرعيين لا يعد منازعة في وقت الوفاة . النعى على الحكم عدم تحقيق ذلك الطلب بمعرفة المختص فنيا . غير مقبول . لا يعيب الحكم سكوتة عن الرد على الطلب الجهل الذى لم يفصح بمبديّة تحديد هدفه مئة و مرماه . (الطعن رقم ١٤٥٩٦ لسنة ٥٩ ق - ١٩٩٠/١/١٠ س ٤١ ص ٩٤) .

• الأصل ان تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى .موضوعى مادمت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة .(الظعن رقم ١٥٠٧٩ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٩٠/٢/٨ من ٤١ ص٣٤٩) .

• لم ينظم المشرع المضاهاة سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات فى نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطالان ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرقية معترف بها (الظعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ من ٧ ص١٢٣٤)

• لم ينظم المشرع - سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات . إجراءات المضاهاة فى نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطالان ومن ثم فإن اعتماد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التى أجراها خبير الخطوط بين استكتاب الجنى عليهم الذى تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة إليهم فى الأوراق المطعون فيها يكون صحيحا لا مخالفة فية للقانون مادامات المحكمة قد اطمأنت الى صحة صدور توقيعات الاستكتاب .(الظعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق-جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ من ١٣ ص ٣٥٢)

• متى كان الإكراه الذى وقع على المتهم إنما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فإنه لا تأثير لذلك على سلامة الإجراءات . (الظعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٤ من ٨ ص ١٠٤) .

• إذا كان الدفاع عن المتهم حين طلب تدب الطبيب الذى قام بتشريح جثة الجنى عليه لمناقشته فيما قرره بعض الشهود من أن الجنى عليه تكلم عقب اصابتة لم يثبت فى طلبه هذا إلى طبيب آخر لا يستطيع أداء هذه

المأمورة ورأت المحكمة أن الطبيب الشرعى يستطيع أداءها من واقع اطلاعه على الأوراق ومنها التقرير الذى حرره الطبيب الذى شرح اللجنة ، وكان رأيها هذا مسوغا ، فلا يحق للمتهم أن يجادل فى هذا الصدد ، وخصوصا إذا كان لم يبد اعتراضا على ندب الطبيب الشرعى وكان محاميه قد ترفع فى الدعوى على أساس التقرير المقدم منه ولم ينازع فى صلاحيته لإثبات الحقيقة خالتي انتهت إليها المحكمة . (الظعن رقم ١٣٧١ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٧/٦/٢) .

• لم يفرض القانون طريقا معينا تجرى عليه المضاهاة لا ما تناوله الشارع فى بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الارشاد والتوجيه دون ان يفرض ذلك فرضا تستوجب مخالفته البطالان . (الظعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ ص ١١ ص ٥٥٢) (الظعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٧)

• العبرة فى المسائل الجنائية انما تكون باقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الاجراءات يصح ان يتخذ اساسا لكشف الحقيقة - فإذا كانت المحكمة قد رأت ان اوراق تؤدى الاستكتاب التى اتخذها الخبير اساسا للمضاهاة هى اوراق تؤدى هذا الغرض ، وان المضاهاة التى تمت كانت صحيحة - اطمأنت إليها المحكمة للأسباب امقبولة الواردة فى تقرير الخبير فإن ما يتعاه المتهم على الحكم من قصور يكون على غير اساس . (الظعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ ص ١١ ص ٥٥٢)

• تخكمة الموضوع - بما لها من سلطة تقدير الادلة - ان تعتمد على قول للشاهد وان تطرح قولاً اخر له . ولها كذلك ان تأخذ برأى خبير دون رأى خبير اخر ، ولا يكون عليها ان نستدعيهما وتناقشهما مادامت قد ارتاحت الى رأى احدهما ولم ترتح الى رأى الاخر واذا كان المتهم لم

يطلب إليها استدعاء لاالطبيين اللذين يوقل بتعارض رايهما ، فإنه لايقبل منه الجدل فيما اعتمدت عليه المحكمة من ذلك. ( الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ١٩٩٠ق - جلسة ١٧/١/١٩٥٠).

• ليس في القانون ما يحتم على المحكمة اجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته بل ان لها ان ترفض هذا الطلب اذاما رأت انها في غنى عن رايه بما استخلصته من الوقائع التي ثبت لديها. (الطعن رقم ١٦٢٧ رقم ٤ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٣٤).

• مفاد نصوص المواد الاولى والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم اعمال الخبرة امام جهات القضاء ، ان لخبراء مصلحة الطب الشرعى ابتداء من كبير الاطباء الشرعيين وانتاء بمعاون الطبيب الشرعى حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وهذا الحق مستمد من القانون ويقوم به اى منهم ولو كان معاوناً كيمياوياً دون حاجة الى ندب ممن يعلوه في الوظيفة. (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩س ٢٠ص ٦٧٣).

• متى كانت احكمة قد بينت في حكمها السبب الذى رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ، وهو سبب من شأنه ان يبرر ماأرأته - وهى على بينة من دفاع المتهم - من عدم لزومه للفصل في الدعوى ورحمتهى حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمأنت الى اقوالهم من الشهود على دفاع المتهم لا تكون قد اخلت بحقه في الدفاع. (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٠/١/١٩٥٨س ٧ص ٧٣).

• التقارير الطبية . لا تنهض في ذاتها دليلاً على نسبة الاتهام إلى المتهم صلاحيتها كدليل يؤيد أقوال الشهود . إتصال وجه الطعن بمحكوم عليه لم يقبل طعنه شكلاً . أثره . امتداد أثر الطعن إليه . (الطعن رقم ٢٤٥٣٠ لسنة ٥٩ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٩٠س ٤١ص ٥٤٦).

- استناد المحكمة إلى تقرير طبيب قام بالتشريح ليس طيباً شرعياً بحسبانه  
عنصرًا من عناصر الدعوى . لا عيب . وإن لم تقض في حكمها لدفاع  
الطاعن في هذا الشأن . مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . (الطعن رقم ٣٩٨  
لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ من ٣٩ ص ٩٧٥) .
- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن  
موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي .  
مادام . أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي حاجة إلى ذلك . (الطعن  
رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١ من ٧١ ص ١١٦٧) .
- لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى يخضع  
لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فلا تثريب عليها ان هي اطرحتها  
لما ارتأت من عدم جديتها للأسباب السائغة التي اوردتها . (الطعن رقم  
١٤٠٢ لسنة ٢٩ق - ١٩٦٠/٢٥ من ١١ ص ١٠٢) .
- تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع ، وإذا كان الحكم  
المطعون فيه قد استخلص مما حواه تقرير الطبيب المندوب لفحص قوى  
الطاعن العقلية ومن اعتراف هذا الأخير عقب ضبط بما تنفق وماديات  
الدعوى انه لا يعاني من اضطرابات عقلية وأنه مسئول عن أفعاله في القضية  
المائلة فإن لا يجوز مصادرتها فيما انتهت إليه من تقرير مسئولي الطاعن ولا  
جناح عليها أن هي لم تستجب بطلب استدعاء الطبيب المندوب والطبيب  
الاستشاري لمناقشتها إذ ليس في القانون ما يحتم عليها إجابة ذلك الطلب  
مادامت قد رأت أنها في غنى عما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها .  
(الطعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٤/١١/١٠ من ٢٥ ص  
٧١٥) .

- لا تلتزم المحكمة بندب خير فني آخر في الدعوى تحديداً لمدى تأثير مرض المتهم على مسئولته الجنائية طالما أن الدعوى قد وضحت لها .  
(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥١٠)
- محكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما اكدته لديها . و من ثم فإن ما يثيرة الطاعن من قصور التقرير الطبى عن تحديد الزمن الذى تم فيه استعمال الخنى عليهم لا يكون سديداً . (الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٣٩) .
- محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير المقدم إليها ، ومادامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلته في هذا الخصوص وإذ كان ذلك وكان الحكم قد اثبت أن استئصال الطحال بالجراحة قد أفقد الخنى عليه منفعة ابلقية أخذاً بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الذى اطمأن إليه في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده الحكم نقلاً عن التقرير المذكور لا تناقض فيه بعيب الدليل ، فإن تعيب الحكم للاستناد إلى تقرير طبي شرعى بنى على مجرد الظن والاحتمال والنساقض ، لا يكون له محل . (الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ١٠٣٨) .
- التقارير الطبية . لا تهض في ذاتها دليلاً على نسبة الاقام إلى المتهم صلاحيتها كدليل يؤيد أقوال الشهود . إتصال وجه الطعن بمحكوم عليه لم يقبل طعنه شكلاً . أثره : امتداد أثر الطعن إليه . (الطعن رقم ٢٤٥٣٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٢ س ٤١ ص ٥٤٦) .

## الباب الثاني عشر الشهادة الطبية





## الفصل الأول التقرير الطبى الابتدائى

التقرير الطبى الابتدائى هو أول رأى فى بوضع فى الحالات الاصابية والسمية بواسطة طبيب الاستقبال فى الوحدات العلاجية المختلفة . وفى الدول المتحضرة علميا يقوم باستقبال حالات الطوارئ أكبر الأطباء نظرا لما تمثله هذه الحالات من خطورة لأن معظمها يكون من الحالات الحرجة والعاجلة التى تحتاج فى كثير من الأحيان دقة فى التشخيص وسرعة فى الأداء ، والتدخل الجراحى أو العلاجى فيها يتطلب مستوى معين من المهارة والعناية .

والتقرير الطبى الابتدائى يسبق فى معظم الأحوال تقرير الطبيب الشرعى وهو ذو أهمية خاصة سواء للمتقاضين أو لهيئة المحكمة ومما يزيد أهميته فى بعض الحالات هو أن بعض الاصابات يزول أثرها أو تعالج دون ترك أثر قبل أن يعرض المصاب على الطبيب الشرعى وعلى هذا يكون الاعتماد فى مثل هذه القضايا على ما جاء فى التقرير الطبى الابتدائى

وعلى الجانب الآخر إذا كانت الإصابة من الخطورة بحيث توفى المصاب بين يدى الطبيب المعالج سواء فى استقبال المستشفى أو فى وحدة علاجية خاصة وذلك إذا ما استنجد المصاب بأقرب مكان طبى فيجب أن يقوم الطبيب فى هذه الحالة بعمل الاسعافات الأولية لهذا المصاب التى يحافظ بها على حياته مثل إيقاف الزيف أو عمل تنفس صناعى - ثم ينقل المريض لأقرب مستشفى حكومة على أن يبلغ الطبيب عن هذه الحالة أقرب جهة مسئولة ويعطى أقواله سواء فى محضر شرطة أو بكتابة تقرير طبى عن الحالة وما قام به من إسعافات مع ذكر وقت وتاريخ ذلك بدقة - وقد يلفظ المصاب أنفاسه بين يدى هذا الطبيب المعالج وفى هذه الحالة لا يمثل الطبيب بتقريره الطبى فقط ولكن أيضا كشاهد رأى المريض عقب إصابته وآخر من سمع أقواله قبل وفاته .

• أما الحالات الإصابية أو السمية التي تصل إلى الوحدات العلاجية أو المستشفى فإنها يجب أن تسير فى الخطوات الآتية :

١. المعلومات الخاصة بالمصاب : بمجرد وصول المصاب إلى إستقبال المستشفى يقوم موظف الاستقبال بتسجيل المعلومات الخاصة بالمصاب مثل الاسم - العمر - العنوان وساعة وتاريخ وصول المصاب إلى المستشفى . وفى حالة ما إذا كان المصاب فى حالة فقد وعى أو غيبوبة تمتعه من الكلام فتؤخذ هذه المعلومات من المرافق . ويجب أن تسجل هذه المعلومات فى دفتر الاستقبال الخاص بالمستشفى مع الاهتمام بأن يتم مراجعة هذا الدفتر دوريا من قبل إدارة المستشفى للتأكد من سلامة المعلومات التى تسجل به مع ملاحظة المراجعة اليومية لكل صفحة .

٢. الكشف الطبى : يقوم طبيب الاستقبال بتوقيع الكشف الطبى على المصاب بعد أن يأخذ التاريخ المرضى للحالة ويجب عند الحاجة أن يستعين طبيب الاستقبال بالأخصائى فى هذا الفرع من الطب لضمان دقى التشخيص أولا وسلامة الخطوات العلاجية ثانيا .

بالنسبة للنقطة الأولى والخاصة بدقة التشخيص فكثيرا ما يحدث خطأ فى التشخيص مثل تشخيص حالات الجروح الطعنية أو النافذة على أنها جروح قطعية سطحية ويرتب على خطأ للتشخيص أن يكون العلاج بالتبعية غير صحيح وهو رقق الجرح الخارجى بالجلد وترك الإصابة الداخلية سواء نزيف داخلى أو إصابة أحد الأعضاء الداخلية التى تستفحل وتزداد سوءا لتؤدى بحياة المصاب وعلى الجانب إذا ما كان هناك دقة فى التشخيص يمكن بعملية استكشاف إنقاذ حياة المصاب وعلاج ما به من إصابات داخلية وكذلك خطأ التشخيص فى حالات إصابات الصدر قد يؤدى إلى فشل طبيب التخدير نتيجة

تهتك الرنتين أو عدم قدرتها على التنفس وقد يتسبب ذلك وفاة المصاب في حجرة العمليات . ومن الحالات التي تحتاج لعناية خاصة في التشخيص والتي كثيرا ما تثير جدالا من الناحية الشرعية هي إصابات الرأس فعندما يصل إلى المستشفى مصاب بما يعد الارتجاج مع بداية نزيف في المخ لم تصل كميته للدرجة التي تفقد المصاب الوعي وخطأ في تشخيص الحالة يعطى المصاب مسكن ويترك ليذهب دون إدخاله المستشفى ثم نأخذ الحالة في التدهور نتيجة لإزدياد النزيف بالمخ الذي يؤدي إلى الغوية الثانية بعد غوية الارتجاج التي غالبا ما انتهى بوفاة المصاب . وعلى الجانب الآخر عندما يتم تشخيص الحالة بدقة وخاصة وأن نسبة لا يستهان بها من حالات الارتجاج تنتهي بنزيف بالمخ ففي هذه الحالة بدقة وخاصة وأن نسبة لا يستهان بها من حالات الارتجاج تنتهي بنزيف بالمخ ففي هذه الحالة يتم إدخال المصاب للمستشفى ووضعه تحت الملاحظة الطبية الدقيقة حتى إذا ما حدث هذا النزيف يمكن تداركه بالتدخل الجراحي . وفي المقابل تماما قد يستغل بعض الأشخاص معرفتهم ببعض المعلومات الطبية ومنها أعراض ما يعد الارتجاج ويدعون ذلك وكثيرا ما يستغل الطبيب في ذلك إما عن جهل بتشخيص مثل هذه الحالات أو عن عمد بمعاملة لصديق أو قريب .

وهناك بعدا آخر لخطأ التشخيص وإن كان عديم الثمر بالنسبة للناحية الطبية ولكنه ذو أهمية قصوى بالنسبة للطب الشرعى وعدم ضياع حقوق المتقاضين في هذه النقطة وهي الجروح الرضية بفروة الرأس التي تشبه إلى حد كبير الجروح القطعية . (انظر الفرق بين النوعين في إصابات الرأس) .

أما الحالات التي يثير التقرير الابتدائي فيها كثيرا من الجدل فهي حالات التسمم فبإحدى ذى بدأ يقظة الطبيب في تناول مثل هذه الحالات وفي حفظ أول كمية من القي وطريقة حفظ هذه العينة ثم إرسالها إلى المعامل

الكيميائية للطب الشرعى وتحليل جزء منه بمعامل المستشفى لمعرفة نوع السم المستعمل ، ومعرفة الفرق بين أعراض السموم المختلفة والفرق بين هذه الأعراض والأمراض الأخرى - ثم تناول الحالة بالعناية والعلاج عن طريق فريق متعاون من التخصصات المختلفة فى الطب . وكثيرا ما يستغل عدم وعى الطبيب بحيل محترفى ابتلاع المخدرات ونقلها فى تضييع القى الدال على ابتلاع مخدر وقذف هذا القى بعيدا عن المكان المدد لذلك - أو ضياع هذه العينة لعدم معرفة طريقة حفظها لإرسالها إلى معامـل الطب الشرعى .

أمـا النقطة الثانية والخاصة بسلامة الخطوات العلاجية وتأتى بعد تأكد الطبيب المعالج من دقة التشخيص وإجراء ما يلزم من فحوصات وأشعات وخلافه يكون عليه اتخاذ فيما يلزم من علاج سواء بتدخل جراحى سريع أو بـاطنى أو الملاحظة الطبية الدقيقة للحالة انتظارا للتحسن أو التدخل إذا كان لابد من ذلك . وعملية اتخاذ القرار بالتدخل الجراحى من عدمه هى من أولى النقاط التى لابد وأن تأخذ الاهتمام اللازم سواء من الأطباء الشرعيين أو من السادة المستشارين والخامين لأن هذه النقطة بالذات لا يلتفت إليها كثيرا على الرغم من أهميتها . فكثيرا ما يكون القرار بالتدخل الجراحى هو الذى يودى بحياة المصاب وليس الإصابة فى حد ذاتها مثل كثيرا من حالات دخول جسم غريب أو شظية أو طلبة عيار نارى إلى الجسم ولكن فى أماكن من الجسم لا يخشى منها خطورة فى حالة تركها ومتابعتها طبيـا دون تدخل إلا إذا اقتضى الأمر ذلك وفى الضرورة القصوى ولكن ما يحدث هو أن يكون القرار هو التدخل الجراحى وتعريض المريض المريض إلى مخاطر التخدير ومضاعفاته ثم نأتى بعد ذلك إلى الجراحة فى حد ذاتها وعملية أبحث عن الجسم الغريب بدخل جسم المصاب ونسبة كبيرة من هذه الحالات تنتهى بالوفاة نتيجة للتخدير أو بفشل

الجراح في استخراج الجسم الغريب - وعلى العكس تماما القرار الخاطئ بعدم التدخل الجراحي يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات جسيمة نتيجة تدهور الحالة وازدياد مضاعفات جسيمة نتيجة تدهور الحالة وازدياد مضاعفات ما بها من اصابات - وعلى ذلك يكون قرار التدخل الجراحي من عدمه هو أن أهم النقاط الأولى بالاهتمام بالنسبة لعلاج الحالات الحرجة والاصابة . وهنا تأتي أهمية النقاط الأولى بالاهتمام بالنسبة لعلاج الحالات الحرجة والاصابة . وهنا تأتي أهمية الفحوصات المعملية والاشعاعات التي لا بد وأن يطلبها الطبيب المعالج للتأكد من التشخيص لتأيد أو نفي ما يذهب إليه من قرار على أن يتم حفظ هذه البيانات في المستشفى أو ترسل مع تقريره الطبي إلى الجهة المستولة حتى يستعان بها وقت الحاجة وبذلك يكون للفحوصات والاشعاعات - كلما أمكن ذلك - دور واضح في عملية اتخاذ القرار العلاجي . ثم تأتي بعد ذلك العملية العلاجية في حد ذاتها فإذا افترضنا أن قرار التدخل الجراحي أو العلاجي سليم من الناحية الطبية فلا بد أن تكون العملية الجراحية في المستوى الطبي المعمول به والمعترف به في الأوساط الطبية وأن يصف الجراح العملية بدقة ووقت العملية والزمن الذي استغرقه في إنجازها وما قام به داخل حجرة العمليات ويتحفظ على الجسم الغريب المستخرج من جسم المصاب في حالة وجوده .

وكذلك في حالات علاج حالات التسمم والمخدرات فيجب على الطبيب المعالج أن يقوم بإجراء التحاليل اللازمة وذكر نوع المضاد أو الترياق المستخدم في علاج الحالة وأن تكون طريقة علاجه على المستوى الطبي المعمول به وكذلك مدى ملاحظته للحالة وحالات الانتكاس إذا ما عاودت المريض ومسدى توفيقه في علاجها والمخاطر أو المضاعفات التي أصابت المريض نتيجة التسمم وتحتاج لتدخل جراحي بعد ذلك ويكون تقريره مصحوبا بما يدل على ذلك من فحوصات .

أما عند ذكر الآلة أو السم المستخدم فلا بد أن يكون الطبيب المعالج متأكدا من نوع الآلة المستخدمة مثل الجرح القطعي فيذكر أن الآلة المستخدمة آلة حادة - ولكن في كثير من الحالات لا يستطيع الطبيب المعالج أن يحزم برأى في نوع الآلة المستخدمة والتي تسببت في هذه الحالة الإصابة فمن الأصوب هنا أن يذكر تعذر معرفته بنوع الآلة المستخدمة وهذا خير له ولجميع أطراف القضية من ذكر معلومة خطأ أو غير متأكد من دقتها ولا يفوتنا في هذا خير له ولجميع أطراف القضية من ذكر معلومة خطأ أو غير متأكد من دقتها ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر أن ملابس المصاب التي كانت عليه وقت الإصابة والتي يكون بها وقت ذهابه للمستشفى لابد وأن يتم التحفظ عليها وإرسالها لمصلحة الطب الشرعى حتى يتمكن الطبيب الشرعى من فحصها ومعاينة ما بها من آثار وحتى يتسنى تحليل الآثار التي عليها سواء بقع دماء أو آثار بارود لطلق نارى - كذلك عند استخراج الجراح لجسم غريب أو رصاصة من جسم مصاب فيجب أن يحافظ على هذا الجسم ويحفظه دون غسيل وأن يحترس من غسله بالماء حتى لا يضيع ما به دماء وألا يحاول خدشه بآلة حادة أو تفتيته عند استخراجه حتى لا يفسر ما عليه من معالم وأن يحرص على إرساله لمصلحة الطب الشرعى وأن يلتزم الدقة في وصف مسار هذا المقدوف داخل جسم المصاب - وأن يحفظ بصور الأشعة أو نتيجة الفحوصات المعملية التي أجريت على الحالة لإحتمال طلبها من قبل المحكمة عند نظر القضية أو يرسلها إلى المصلحة مع باقى الأحراز لضمها إلى ملف القضية .

٣. **المدة اللازمة للعلاج :** قبل التعرض لشرح المدة اللازمة للعلاج في الحالات الإصابية والسمية التي ترد في التقرير الطبى الابتدائى لابد من الإشارة إلى أن الاصابات في مصر تنقسم من الناحية الطبية الشرعية إلى ثلاثة أنواع هي

الجروح البسيطة والخطيرة والمميتة . وعند تطبيق هذا التقسيم على أغلب الإصابات نجد أنه صالح في أغلب الأحوال إلا في بعض الحالات مثل حالات إصابات الرأس والتي يكون فيها ما بعد الارتجاج مثار جدال بين المتقاضين وكذلك بين الأطباء من حيث تشخيصه وكونه إصابة والمدة اللازمة لعلاجها - هذا بخلاف حالات التشخيص الخاطئ والذي يترتب عليه خطأ في المدة اللازمة للعلاج مثل الجروح النافذة والتي تشخص على أنها جروح سطحية - فبالإضافة إلى تغير مسار العلاج يترتب على هذا خطأ مدة العلاج وأيضاً خطأ التطبيق في بعض الأحيان فمثلاً إصابة عين الكفيف لا تعتبر عاهة مستديمة وكذلك علاجها ممكن أن يكون أقل من عشرين يوماً على الرغم من أننا رأينا بعض التقارير الطبية الابتدائية قدرت الإصابة في هذه الحالات بأنها عاهة مستديمة وأعطيتها مدة علاج تزيد عن عشرين يوماً على عكس الحالات التي تكون الإصابة فيها مجرد خدش في قرنية العين السليمة ترتب عليها عتامة بالقرنية بعد الشفاء أعاققت الرؤية جزئياً ففي هذه الحالة على الرغم من أن مدة العلاج أقل من عشرين يوماً إلا أن الإصابة تركت عاهة مستديمة .

ولكن يوجد من الحالات الإصابية ما يجعل الطبيب المعالج يخرج عن قاعدة تقسيم الجروح من الوجهة الطبية الشرعية فمثلاً إصابة شخص في مقتل العمر بكسر في أحد عظام الجسم يحتسب على أنه جرح خطير ويحتاج لأكثر من عشرين يوماً ولكن في حالة حدوث نفس الكسر في كهل لا تساعده قوة الجسم - بحكم السن - على التام هذا الكسر فمن الممكن في هذه الحالة احتساب هذا الجرح مميتاً إذا ما أدت مضاعفات هذه الإصابة إلى الوفاة . أما تقدير مدة العلاج في بعض حالات التسمم والتي يكون السم فيها ذا خاصية انتكاسية أو أنواع الأخرى التي قد لا تكون معروفة وقت حدوث



التسمم فإن القطع بمدة العلاج في هذه الحالة يشير بعض الجدل في هذه القضايا ولكن الأقرب إلى المنطق هو أن الطبيب المعالج يبلغ عن الحالة فور وصولها ثم يصيغ تقريره الطبي بعد أن يكون قد قام بعمل التحاليل اللازمة للحالة ويكتب المدة التي احتاجها المريض فعلاً للعلاج .

أما تحديد المدة اللازمة لعلاج الإصابات النفسية والتي قليلا ما تتعرض لقضاياها في مصر فبالإضافة لصعوبة تشخيصها وصعوبة إثباتها إذا ما كذب الدفاع وجودها أيضا تحديد مدة علاجها يكون غير قاطع ويختلف باختلاف كل حالة عن الأخرى .

## الفصل الثانى تقرير الصفة التشريعية

إلى عهد ليس بالبعيد بدأ شابعا كان يعهد إلى السادة مفتشى الصحة بتشريح الجثث التى ترى النيابة ضرورة لتشريحها ، ويرجع ذلك إلى أن عواصم المحافظات " المديرىات فى ذلك الوقت " لم يكن بمعظمها أقسام للطب الشرعى وكان عسدد الأطباء الشرعيين فى ذلك الوقت ضئيلا للغاية ، وكان الطبيب الشرعى يتنقل للحوادث الهامة أو التى تستعصى على مفتشى ضئيلا للغاية ، وكان الطبيب الشرعى يتنقل للحوادث الهامة أو التى تستعصى على مفتشى الصحة . ولما انتشرت أقسام الطب الشرعى بمعظم عواصم المحافظات اقتضت مهمة تشريح الجثث على الأطباء على الأطباء الشرعيين دون سواهم .

وكان الاعتقاد السائد أن تشريح جثث الموتى كان لهدف واحد وهو معرفة سبب الوفاة ولكن ذلك الاعتقاد هو اعتقاد خاطئ فكثيرا ما يكون سبب الوفاة ظاهريا جلليا يدركه الأطباء وغير الأطباء من مجرد مناظرة الجثة فى الموضع الذى حدثت به الوفاة ، وإنما يحجرة تشريح الجثث للوصول إلى أمور تساعد العدالة فى الوصول إلى الحقيقة بما لا يؤدى إلى اهدار دم أو إدانة برئ .

ومن الأمور التى قمم المحققى والتى لها دور فى مسار التحقيق هو تحديد وقت الوفاة على وجه التقريب والاستعراف على المتوفى إن كان مجهول الهوية ومعرفة ما إذا كانت إصابات المتوفى تحدث وفقا لأقوال الشهود إن كان للحوادث شهود وغير ذلك من الأمور التى قد تقيد التحقيق وتؤثر على مسيرته عاجلا أو آجلا ومن ثم فإن كل ذلك يحتاج إلى تفسير علمى مبسط قريب إلى الأذهان تنالها من المصطلحات المعقدة . وكل ما له علاقة وثيقة بالحالة لابد وأن يسجل فى التقرير .

ولا تؤخذ أى قضية ببساطة وبأنها قضية سهلة يبدو في مظهره بأنه بسيط قد يتعقد فيما بعد ، والحالة التى تبدو بها علامات تشير إلى أنها خالية من أى نتيجة جنائية قد يستجد بها أمور تحيلها إلى جنابة يهتز لها الرأى العام .  
وفيما يلى نورد الأمور الواجب اتباعها فى تشريح الجثث والعناصر التى يلتزم بها الطبيب الشرعى فى تقاريره الطبية الشرعية المتعلقة بالصفة التشريحية .

### الأبحاث التمهيدية

يجب أن تمد التحقيق الطبيب الشرعى بمذكرة واقية تتضمن الظروف المحيطة بالحالة وذلك يشمل تحريات المباحث الجنائية وما أسفر عنه التحقيق المبدئى فيما يتعلق بكيفية ونوع الإصابات الموجودة بالجثة " إن كان بها إصابات " والتصوير الذى أوردته شهود الحادث إن كان للحادث شهود والوضع الذى كان عليه المصاب حين حدوث إصابته وما اتضح للمحقق من معانيته للجثة بالمكان الذى كانت به " وإن كان من الأفضل أن يقوم الطبيب الشرعى بمصاحبة المحقق أثناء هذه المعاينة إن سمحت الظروف بذلك . وما اتضح للمحقق من وجود آثار هامة بمسرح الحادث ، وإن كانت هنالك آثار لإصابات نازية بجدران المكان الذى عثر على الجثة به فإن ذلك يستدعى أن نطلب النيابة إلى الطبيب الشرعى الانتقال إلى مكان الحادث لمعاينة هذه الآثار وفحص مواضعها عن مخلفات احتراق البارود فقد يكون لذلك دورا هاما فى الوصول إلى تصوير سليم لكيفية وقوع الحادث ومطابقة ذلك بأقوال الشهود لبيان ما إذا كانت أقوالهم سليمة أم أنها شهادة مغرضة أو أملت على الشهود للإيقاع بشخص أو اشخاص لم يكن لهم أى دور فى وقوع الإصابات بالجنى عليه .

وكأمثلة للحالات التى يواجهها الطبيب الشرعى فى حياته العملية أن تكون الجثة خالية من الإصابات حينما يتضح للعين المجردة أو أن يكون هنالك

شك في تعاطي جرعة زائدة من عقار فذلك يستلزم التحرى الدقيق وعلى أسس علمية إذا كان المتوفى في حياته قد أدمن تعاطي الخمر أو أيا من المواد المخدرة أو تساطى أنواع معينة من العقاقير لفترة طويلة سابقة الحدوث أو أن يكون هنالك محاولات فاشلة للانتحار والحالة العقلية التي كان عليها المتوفى قبل وفاته ، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من الأهل والأقارب والجيران وزملاء المتوفى في العمل والأطباء اللذين كان المتوفى يتردد عليهم . ويتضح من هذا أن المسألة ليست مجرد تشريح للجنة بحثا عن إصابات أو علة مرضية واضحة أو أعراض تسمم وعلامات واضحة لتشير إلى ذلك فحسب بل أن الوصول إلى الحقيقة يستدعى الاهتمام البالغ فقد لا يكون بالجنة أى شئ يشير إلى سبب الوفاة فذلك يستدعى مواصلة البحث والتحرى الدقيق الأمين .

#### فحص الملابس :

من أكثر الأمور تعقيدا في العمل الطبى الشرعى هو ما تتعرض له ملابس المتوفى من عبث من أشخاص لا يقدرّون أهمية الفحص الطبى الشرعى لملابس وذلك ما يحدثونه من تمزيق بالملابس حين محاولتهم الفاشمة خلعها عن المصاب وخاصة بالمستشفيات إن كان المصاب قد بقى على قيد الحياة لفترة سمحت بنقله إلى إحدى المستشفيات لاسعافه ويؤدى ذلك التمزيق إلى طمس أو ضياع علامات قد تكون هى الدليل القاطع فى القضية .

والمعمل الطبى الشرعى السليم يستلزم البدء بفحص الملابس فى بداية الكشف الظاهرى على الجثة ، وكثيرا ما يعطى ذلك الفحص فكرة عن أشياء تم الطبى الشرعى ، وفى حالات الوفيات العادية قد تكفى النظرة إلى الملابس للتأكد من خلوها من أن علامات هامة وذلك والملابس مازالت على جسم المتوفى وبعدها تخلع الملابس عن الجثة بحذر بالغ لفحصها بعد الخلع .

أما في حالات الوفيات التي يكون بالجثث علامات واضحة لاصابات ، وكذلك في حالات الاشتباه في سبب الوفاة فإن النظرة السريعة السطحية للملابس لا تكفي للوصول إلى الحقيقة فقد يعثر بشايا الملابس وخاصة بمنطقة الجيب لعى اشياء دقيقة إذا ما فحصت يامعان تبين أنها المفتاح الوحيد إلى الحقيقة ، لذلك تفحص أسطح الملابس الخارجية والداخلية يامعان ودقة وكذلك الشايا الموجودة بها ، وفي حالة العثور على أى علامة هامة فمن الأفضل أن يلتقط لها صور فوتوغرافية ملونة لتبقى كمستد هام ودليل له قيمته .

وكثيرا ما يشاهد سطح الجلد بالجثة مليئا بالشعر الغزير مما قد يحجب علامات هامة لذلك بفضل قص أطراف ذلك الشعر ثم حلقه بعناية فائقة وتحاشى عمل علامات قد تضلل الفاحص ، وقد ذكر فارنر سبيتز W.Spitz في المرجع الذى قام بتأليفه بالاشتراك مع فليتز أنه كان من الممكن تفادى الخلافات بين الاخصائيين الذين اضطلعوا بفحص جثة الرئيس جون كيدى في حادث اغتياله وقد ثار الجدل حول غصابة بمؤخرة رأسه ولو أن أن موضع افصابة قد أزيل عنه الشعر لأمكن تصوير الإصابة فوتوغرافيا وكان في ذلك الإجراء الكفاية .

وأن نتائج فحص الملابس قد تفوق في قيمتها النتائج الممكن الحصول عليها بفحص الجثة ظاهريا وتشريحييا ويدلل المؤلف على هذا الرأى بما يحدث في حوادث المرور عندما تصدم سيارة بسرعة أحد المارة ويفر السائق بسيارته هاربا ولا يكون الحادث شهود فقد يلتصق بسطح ملابس الجنى عليه ثلوثا متقولا من طلاء سطح السيارة ويكون لنتائج الفحص لهذا التلوث قيمة في معرفة لون السيارة والشركة الصانعة للسيارة وعام صنعها " ولعل ذلك الرأى ليتنقل إلى هنا تحتويه المختبرات الجنائية بموطن المؤلف من امكانيات تؤهلهم للوصول إلى هذه النتائج .

ولفحص الملابس أهمية بالغة في الاستعراف على هوية المتوفى إذ كان مجهول الهوية وقد ذكر ذلك تفصيلا بباب الاستعراف بهذا الكتاب . كما ذكر في مواضع أخرى من هذا الكتاب ما لفحص الملابس من أهمية في حالات الإصابة بالأعيرة النارية والآلات الحادة وفي حالات الفحوص السريولوجية .

**فحص ظاهر الجثة :**

لمعرفة ميكانيكية حدوث الإصابات يتحتم التزام الدقة التامة في الكشف الظاهري فهو المفتاح والبداية لمعرفة طبيعة الإصابات وكُم تسبب الالتهال في ضياع الحقيقة في كثير من القضايا فقد شاهد أحد الزملاء كدما بأعلا مقدم جدار الصدر وأحس بوجود كسور بعظام القفص الصدري وكان الزميل في عجلة من أمره للحاق بقطار للسفر إلى القاهرة وترك الأمر إلى مساعدة لاتهام التشريح دون أن يعنى بفحص الظهر الذى كان به جرح دخولى لمقدوف نارى استقر بمنطقة الكسور الموجودة بمقدم القفص الصدري ولكن الزميل ذكر في تقريره الابتدائى أن الوفاة قد نشأت عن إصابة راضه ولم يكن قد اكتشف موضع استقرار المقدوف وبالتالي لم يخرج به وكان هذه القضية دوى في أوراقه المصلحة وظل الزملاء يتحدثون عنها جيل عد جيل . وحالة أخرى حدثت بإحدى الدول الشقيقة حينما قتل أحد مواطنى ذلك البلد بعبار نارى أصابه بفروة الرأس وكان الجنى عليه طويل الشعر لدرجة كبيرة وكان القائم بالعمل الطبى الشرعى هنالك زميلا أكاديميا لم يسبق له ممارسة العمل الميدانى على الإطلاق ولم يهتم بالسؤال عن ظروف الحادث وطلب إليه فحص الجثة ظاهريا ووضع تقرير مبدئى حين استصدار إذن بتشريح الجثة وكان ذلك يستغرق فترة طويلة فألقى الزميل نظره سطحية لم تكن كافية لاكتشاف جرح الدخول بفروة الرأس فوضع تقريره المبدئى وذكر به أن الجثة خالية من

الاصابات وأن الوفاة طبيعية وكان لهذه القضية أهمية لدى كبار المسؤولين فأوفدوا لجنة على مستوى عالى من كبار رجال الشرطة وكان ضمن اللجنة ضابطا مصريا متقاعدا فى وظيفة خبير جنائى وفوجئت اللجنة بالتقرير المبدئى الذى وضعه الزميل فطلب الضابط المصرى من الزميل الاستعانة بالفحص الاشعاعى وكانت مفاجأة سيئة للزميل عندما أوضحت الأشعة استقرار مقذوف نارى كامل بتجويف الجمجمة وأصبح الزميل فى موقف لا يحسد عليه .

ومن أهم الأمور الجديرة بالعناية فى الكشف الظاهرى هو الوصف الدقيق للاصابات من حيث الموقع وصلته فى الموضع بمواقع معالم ظاهره معروفة بظاهر الجسم كالسرة والذى مثلا ووضع الإصابة وما إذا كانت بوضع رأسى أو مستعرض أو مائل وشكل الإصابة وما إذا وأبعاده ووصف حواف الإصابة وما حول موضعها من علامات ووصف قاع الجرح ، ومسار الجرح وما إن كان نافذا ، ولا يستهان بمجروح بسيطة قد يكون لها قيمتها فى تقييم الحادث .

ذلك فيما يختص بالاصابات ، أما فيما يختص بالعلامات الظاهرة للتغيرات الرمية كالرسوب الرمى والتمسك الرمى والتعفن الرمى والتوتر فإن هذا علامات لها أهمية بالغة ، ومن الأفضل الامام بحاله الجوار المحيط بالجثة واثبات هذه الحالة بالكشف الظاهرى لما لها من أثر فعال فى سرعة تطور التغيرات الرمية فى ابداء الرأى عن وقت الوفاة على وجه التقريب وقد يكون لهذا الرأى فائدة عظيمة فى مسار التحرى والتحقيق .

ولا يفوتنا التنويه عن ضرورة الاهتمام بالبيان الجسمائى للجنة وما إذا كان المتوفى تحيل البنية أو متوسطها أو بدين وطول القامة .

ومن الأمور الجديرة بالاهتمام ضرورة الإشارة إلى حالة العينين وتقدير مسن المتوفى على وجه التقريب أمر له أهميته وإن استدعى الأمر ضرورة معرفة

السن على أكبر وجه ممكن من الدقة فإن ذلك ليستدعى إجراء فحص بالأشعة وإن تعذر ذلك نفحص النهايات العظمية لبعض العظام فحسباً دقيقاً لبيان مدى التحامها .

وكلما كانت التغيرات الرمية متقدمة وبالذات التعفن الرمي فإن ذلك يستدعى المزيد من الجهد في الفحص والاستعانة بالأبحاث الممكنة للوصول إلى الحقيقة .

والفحص الظاهري للجثث مجهولة الهوية يستدعى الاهتمام بأمور كثيرة تفيد في الاستعراف على هوية المتوفى وقد ذكرت هذه الأمور بالفصل الخاص بالاستعراف .

وللأعضاء التناسلية الخارجية أهمية بالغة في الفحص الظاهرة فإذا ما شوهد بها تشوه إصابي فقد يكون ذلك مؤشراً إلى ارتكاب الجريمة .

وفي حالات الاغتصاب وأسفسياتكم النفس أو الخنق يفضل قص الأظافر للبحث عن وجود خلايا بشرية بمراقدها قد تكون نتيجة لخدش جلد الجاني أثناء مقاومة الجاني عليه لاعتدائه ، وإن كان قد عثر على علامات لعضه آدمية سطح جسم المتهم أو أخطر الطبيب الشرعة بذلك قبل تشريحه لجنة الجاني عليه للمضاهاة فإن ثبت التطابق فإن ذلك يعتبر دليلاً قوياً على إدانة الجاني عليه ، أما فيما لو كان العكس ، أى أن علامات العض كانت موجودة بسطح جسم الجاني عليه فإن كان قد ضبط متهم في الحادث فيجربى عمل قالب البصمة لأسنان المتهم لمطابقتها بالعضة الموجودة بسطح جسم الجاني عليه ، وإن لم يكن هنالك مستهما بعد فيجربى تصوير الاثار الموجودة بظاهر الجثة تصويراً مكبراً دقيقاً لإجراء المضاهاة .

من أهم اجراءات التشريح هي أولوية أجزاء الجسم فيبدأ بتشريح الرأس والبحث عما قد يكون بأنسجة الفروة من تكدمات تثبت مواضعها



وأبعادها على وجه الدقة ، وتبين حالة السحايا وما عسى على سطحها أو ما بينها من أنزفة وموضع هذه الأنزفة وكثافة انتشارها وحالة أنسجة الخ الإصابية والمرضية وحالة عظام الرأس ووصف ما قد يكون بها من من كسور وصفا دقيقا كاملا لمواقعها وظولها ومسارها . والبدء بتشريح الرأس لا يجعل مجالا لظهور علامات مضللة بأنسجة العنق مما قد يعطى فكرة خاطئة عن حدوث ضغط على العنق وسنقص ذلك في بعض فصول هذا الكتاب .

وإن كان هنالك شك في حدوث ضغط على العنق فمن الأفضل ارجاء تشريح أنسجتها لحين الانتهاء من فحص أحشاء الصدر والبطن وذلك تحاشيا لاتضاح تلك العلامات المضللة بأنسجة العنق ، كما أن تشريح أنسجة العنق لا يبد وأن يتم طبقة بطيقة وهي في موضعها وقبل رفعها عن موضعها ، ومن الأفضل عدم الاعتماد على العين المجردة في فحص أنسجة العنق بل يستعان بالفحوص المجهرية في ذلك ، وإن تبين وجود كسر بالعظم اللامي أو الغضاريف الخنجرية فإن ذلك بوصف بدقة بالتقرير .

ومن أكثر الأخطاء التي تتبع في تشريح جدار الصدر هي رفع جلد الصدر وما أسفله من عضلاته كتلة واحدة وذلك قد يحجب وجود انسكابات دموية ليس لها آثار بسطح الجلد .

وفحص الأنسجة في موضعها ليس قاصرا على أنسجة العنق بل أن ذلك يجرى بالنسبة للأحشاء الصدرية وخاصة في حالة الإصابات الناشئة عن أعيرة نارية وذلك للتعرف على مسار الإصابات على وجه الدقة وكثيرا ما تشاهد إصابات بالصدر ناشئة عن تدليك للقلب أو اجراء تنفس صناعي فلا بد أن يذكر ذلك عند إثبات هذه الإصابات بالتقرير الطبى الشرعى تحت بند الصفة التشريحية .

أما عن تشريح الأحشاء البطنية فلا بد من وصف السطح الداخلى  
للمعدة ووصف محتوياتها وكمية هذه المحتويات وما إذا كان يبعث منها رائحة  
مميزة .

ومن أكثر الأخطاء شيوعا فى التقارير الطبية الشرعية اثبات أحجام  
الاصابات مقارنة بأحجام الفواكه كأن يقال أنها فى حجم البرتقالة والبرتقال له  
أحجام مختلفة وإنما يعبر عن أحجام الاصابات الداخلية بكل دقة كما وصف  
الآثار الإصابية المتخلفة عنها وصفا تفصيليا وتوصف الأنزفة وتقدر كميتها .

### الرأى

يثبت ببند الرأى سبب الوفاة استنادا إلى ما اتضح من تشريح الجثة وما  
اسفرت عنه الأبحاث الفنية ، وقد ذكرنا فى باب آخر ما يشتهه الطبيب الشرعى  
سببا الوفاة بعد أن تكون نتيجة التشريح ونتائج كافة الفحوص الفنية سلبية ،  
وللظروف المحيطة بالحادوث وللمكان الذى عار به على اللجنة دور فى ابداء الرأى  
عن سبب الوفاة فى حالة سلبية الفحوص التشريحية والمجهرية ، وللسن أيضا  
دوره الهام فى ذلك .

وعند ابداء الرأى عن وقت حدوث الوفاة تأسيسا على التغيرات الرمية  
المشاهدة بالجثة وأن يؤخذ فى الاعتبار العوامل التى لها تأثير على سرعة تقدم  
هذه التغيرات .

وإن تثبت وجود علة مرضية خطيرة باللجنة فذلك يحتم الحديث عنها  
وما إذا كان لها دور فى إحداث الوفاة أو المساهمة فى إحداثها وقدر مساهمتها .  
(راجع فى تفصيل ما سبق الطب الشرعى بين الادعاء والدفاع - الجزء الأول  
ص ٩٦ وما بعدها) .

## الفصل الثالث التقرير الطبى الشرعى الاستشارى

إذا كانت المقولة الشائعة بين رجال القانون هي تشبيه العدالة بأنها تمشى على رجلين إحداها القضاء الجالس ويمثله القضاة والنيابة وباقي الأجهزة المماثلة والأخرى هي المحامين وبكلاهما في تناسقهما وتوازيهما تستقيم العدالة . كذلك الحال في مجال العلوم الطبية الشرعية بفروعها المختلفة من الطب الشرعى ، سموم ، تزييف وتزوير .... إلى باقى فروع العلوم الطبية الشرعية الأخرى . نرى أن تقرير الطب الشرعى لابد وأن يكون ذو شقين : التقرير الذى يمثل مصلحة الطب الشرعى كإحدى الأجهزة الفنية التابعة لوزارة العدل . والتقرير الثانى هو التقرير الطبى الشرعى الاستشارى الذى يكون بناء على رغبة دفاع المحنى عليه أو الجانى وفى أحوال أخرى يكون بناء على طلب هيئة المحكمة إذا ما وجدت أن هناك ضرورة لذلك . والتقرير الطبى الشرعى الاستشارى يقوم به كبار رجال الطب الشرعى سواء الذين كانوا يعملون فى مصلحة الطب الشرعى بإحدى كليات الطب .

ليس بالقاطع لابد من أن يتناقض التقرير أن - كما يظن البعض - ولكن فى أحوال كثيرة يتطابق التقريران فالتقرير الطبى الشرعى الاستشارى له مهمة واضحة ومحددة وهى زيادة إلقاء الضوء وتركيزه على الجوانب المختلفة لحالات الطب الشرعى وبحيث لا يخرج عن الخط العلمى الثابت فى هذا المجال . والتقرير الاستشارى لا يخرج من عدة نقاط : وهو إما أن يؤكد ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى المرسل من مصلحة الطب الشرعى أو يناقض ما جاء فيه كلياً أو جزئياً وفى أحوال أخرى يسدد أو يضيف النقاط القاصرة أو الناقصة فى تقرير مصلحة الطب الشرعى وأن كثير من الأحوال يضع التفسيرات العلمية

للعلامات الموصوفة بمحنة المصاب أو المتوفى والوارد ذكرها بتقرير مصلحة الطب الشرعى .

والستقاير الطبية الشرعية أو أى تقرير طبي يكون متضمنا على ثلاثة أجزاء وهى المقدمة و صلب الموضوع ثم رأى الطبيب . وعند النظر فى المقدمة الخاصة بسأى تقرير فإسم الطبيب الشرعى وإسم المصاب وعمره وصناعته والزمن المدون للإصابة والوقت الذى ثم فيه الفحص والفرق بين زمن الإصابة وتاريخ الفحص أو التشريح ، وهل تم نقل الجثة أو انتقل إليها الطبيب الشرعى وهل هناك تقرير طبي ابتدائى للحالة وهل كانت هناك خطوات علاجية مثل التدخل الجراحى أو انقاذ من التسمم قبل مناظرة الطبيب الشرعى للحالة . وهل أخذ الطبيب الشرعى المناظر للحالة بكل هذه الظروف والملابس وهل تم ربط الأحداث وأزمته المختلفة . كل هذه النقاط يتم مراجعتها بدقة فى التقرير الطبي الشرعى الاستشارى .

أما صلب الموضوع فى تقرير الطب الشرعى فهى حقائق لا بد وأن تكون مجردة يسجلها الطبيب الشرعى بدقة عند مناظرته للحالة وكذلك عند الفحص والتشريح بعيدا عن رأيه الشخصى دون إهمال لأى صغيرة أو كبيرة لأى من الظواهر الإصابية أو المرضية سواء كانت - فى رأيه - تفيد التقرير أم لا تفيده . وأن يكون الطبيب الشرعى متبعا للنظم العلمية الثابتة الخاصة بالطب الشرعى فمثلا لا بد من فحص ملابس المصاب أولا ثم الفحص الخارجى للحالة ثم بعد ذلك يكون التشريح وفى أثناء ذلك يأخذ العينات - وإن كان فى بعض الحالات يتم أخذ العينات قبل التشريح - المطلوب إرسائها لمعامل الطب الشرعى . وأن يستعين الطبيب الشرعى المباشر للحالة بجميع الفحوصات اللازمة لدقة التشخيص مثل الأشعة التشخيصية وغير ذلك من الفحوصات

الطبية إذا استلزم الأمر ذلك ، فمثلا لا يكفي أن يقوم طبيب شرعى بمناظره حالة وفحصها وتشرحها ويذكر فى تقريره أن هناك مدخل لطلق نارى ويصف التهتك الداخلى للأنسجة من جراء عذا المقدوف وليس هناك مخرج للرصاصه دون أن يكون قد استخرج هذا المقدوف ثم بيكفى بذلك دون ان يكون قد بذل قصارى جهده فى البحث عن هذا المقدوف بالجسم ودون ان يكون قد قام بعمل صور الاشعة اللازمة لجميع اجزاء جسم المصاباو استعان بأى طريقة من طرق البحث الحديثة لتحديد مكان الرصاصه بالجسم او يعطى تعليل علمى مناسب لعدم وجودها مثل خروجها من احد الفتحات الطبيعية للجسم مثل خروجها من الفم او الانف او المهبل او من فتحة الشرج .

وكذلك عند المراجعة الدقيقة لصلب موضوع التقرير الطبى الشرعى لابد وان تكون الحقائق الواردة به متعمدة على القواعد العلمية الثابتة فى الطب الشرعى او العلوم الطبية الاخرى دون تناقض فيما بينها او تناقض قاعدة علمية معروفة - فمثلا قد ورد فى احدى التقارير ان شخصا توفى بعد ساعات من وصوله الى منزله وكانت قد اجريت له من مدة اسبوع عملية جراحية بالبطن وتصادف ان اعطى حقنه بنسلين قبل الوفاة مباشرة وعند التشريح وجد ان هناك نزيف داخلى يصل مقداره الى اكثر من لترين من الدم مع إنفلات بعض الغرز الجراحية نتيجة التهاب صديدى للأنسجة التى بها هذه الغرز الجراحية - ثم اضاف التقرير فى صلبه ان هناك احتقان فى الأنسجة خارجيا وداخليا ... واكمل باقى علامات وظواهر الحساسية . وانتهى الطبيب برأى مفاده ان المريض توفى نتيجة حساسية البنسلين - واذا نظرنا الحالة السابقة فإحتمال وفاة المريض نتيجة حساسية البنسلين والتركيز على ان هناك ظواهر وعلامات تفيد وجود الحساسية - اذا وجدت - فهذا يخالف القواعد الطبية المعروفة والثابتة

علميا لانه في حالات الزيف يحول الجسم - قبل الوفاة - ان يحافظ على قوة ضغط الدم فيتم تقبض الاوعية الدموية والشعيرات الدقيقة نتيجة لتغيرات داخلية بالجسم على عكس حالات الحساسية التي تكون فيها هذه الشعيرات والاعوية الدموية في حالة اتساع قاحتقان كما يؤدي الى ورود الدم الى هذه المناطق.

كذلك اذا كان التقرير الطبي الشرعي يخالف الواقع مثلما حدث في احدى الدول . فقد ورد في صلب التقرير ورأى الطبيب ان الوفاة كانت بأسفكسيا الغرق - ولما كان هناك شهود عدول واعتراف بعض المتهمين بأن الوفاة حدثت نتيجة لطلق نارى من اكثر من شخص وان اللجنة القيت في الماء بعد تأكد الجناه من وفاة المجنى عليه وعند استخراج اللجنة كانت هناك المفاجأة الكبرى وهى ان اللجنة لم تشرح اصلا وتم استخراجها من الماء ولكن الطبيب الشرعى لم يقيم بتشريحها اصلا واكفى بالفحص الظاهرى للجنة وصاغ تقريره على انها حالة غريق عادية .

وكذلك ألا تناقض العلامات في صلب التقرير خلاصة رأى الطبيب في نهاية التقرير او تناقض المنطق العلمى مثلما حدث عندما وصف احد الزملاء وجود رسوب دموى رمى بالظهر والكفين في جثة عثر عليها في الماء والوجه الى اسفل واسبس على هذه المعلومات رأيا بان الوفاة قد حدثت خارج الماء ويقى المصاب على ظهره مدة كافية لتخثر الدماء مما لايدعو مجالا لتغير وضع الرسوب الدموى الرمى بتغير وضع اللجنة وكان من الممكن ان يكون ذلك مقبولا لولا ماورد في وصف اللجنة بتقرير الزميل بأن اللجنة كانت في حالة تعفن متقدم في وقت فحصه لها وأضاف في شرحه هذا العفن بأنه كان على خهيئة تفلسس وعمقة شديدة بالبشرة وامتلاء الاعوية الدموية بالدماء الداكنة وانتفاخ

الجسدع نتسجة تجمع غازات التعفن يتجاويف الجسم - فكيف يتنى له والحالة  
هكذا مشاهدة الرسوب الدموى المقول بوجوده في الظهر . لأن علامات التعفن  
الموصوفة كفيلة بطمس اللون الناشئ عن الرسوب الدموى الرمى مما دعى هيئة  
استشارية طبية شرعية الى الطعن في مصداقية وصف الرسوب الدموى الرمى  
الوارد في التقرير .

وخلاصة القول أن صلب التقرير الطبى الشرعى لايد وان يكون موضع  
اهتمام ومراجعة دقيقة . ولانريد ان يأخذنا السرد اكثر من ذلك بالنسبة لصلب  
التقرير الشرعى لانه يحتاج الى اكثر من مجلد.

أما الجزء الثالث في التقرير الطبى الشرعى : هو رأى الطبيب الشرعى  
الذى قام بفحص الحالة . وهذا الجزء من التقرير والذى يعتبر في نظر السادة  
الغامين مجالا للمناقشة والنقض . كونه رأى بشر ليس معصوما من الخطأ في  
التشخيص وان كان في رأينا ان التقرير الطبى الشرعى مع الحقائق المذكورة في  
صلب التقرير او اغفال حقيقة دون توضيح او التفسير الخاطئ لحقيقة مؤكدة.

وما دامت العصمة لله وحده والبشر دائما وعلى مر العصور قابل  
للسواب والخطأ فتأكد الصواب حق وتصحيح الخطأ واجب وخدمة العدالة  
هى الهدف من دقة البحث في التقرير الطبى الشرعى بشقيه سواء تقرير الطب  
الشرعى المرسل من مصلحة الطب الشرعى أو التقرير الطبى الشرعى  
الاستشارى .( راجع المرجع السابق المشار اليه الطب الشرعى بين الادعاء  
والدفاع ص ١٠٣ وما بعدها) .

## الفصل الرابع تزوير الشهادات الطبية

الأصل في الشهادات الطبية أنها خاضعة للإحكام العامة للتزوير في المخبرات ، فمضى توافرات فيها أركان التزوير من تغيير للحقيقة باحدى الطرق التى تنص عليها القانون ، وحصول ضرر او احتمال حصوله ، ووقوع التزوير بقصد جنائى ، فان المواد ٢١١-٢١٥ ع تطبق عليها بحسب ما اذا كانت الشهادة رسمية لصدورها من طبيب موظف مختص بتحريها ، او عرفية لصدورها من طبيب غير موظف او غير مختص بالتحريير . ولكن المشروع استثنى من هذه الاحكام العامة ، تزوير الشهادات الطبية المثبتة لعاهة او مرض ، وقد نص عليها في المواد ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ ع.

والتزوير في هذه الشهادات نوعان :اولهما ماذى ،وهو الذى يقع من فرد عادى باصطناع شهادة طبية ونسبتها إلى طبيب أو جراح .وثانيها معنوى .وهو لايقع إلا من طبيب أو جراح ، ويكون يائبات بيانات كاذبة في الشهادة -حال تحريها- تتعلق بامور معنية حددها القانون .

تزوير الشهادات الطبية الذى يقع من فرد عادى تنص المادة ٢٢١ ع على أن " كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد أن يخلص نفسه أو غيره من اى خدمة عمومية يعاقب بالحبس . وتنص المادة ٢٢٣ ع على انه " يحكم بهذه العقوبة ايضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم " .

• **ويجب لقيام الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين ان تتوافر الشروط الآتية:**

**اولا:** اصطناع شهادة باسم طبيب أو جراح . فنص المادة ٢٢١ قاصر على اصطناع شهادة برمتها ،وعلى ذلك فإذا وقع التزوير بغير طريق الاصطناع ، كالتغيير في شهادة صحيحة بالاضافة او الحذف او الابدال ، فيسرى عليه حكم قواعد العامة .



ويجب أن تسب الشهادة المصطنعة الى الطبيب او جراح ، وسواء اكان معلوما او كان خياليا لاوجود له ، بل تقع الجريمة ولو امضى المزور الشهادة المصطنعة باسمه هو ، ما دام يصف نفسه فيها كذبا بأنه طبيب او جراح ( جارسون وجارو) .

ويسرى أن يصطنع الجاني الشهادة بنفسه ، أو أن يصطنعها بواسطة شخص آخر ، فإنه يعد فاعلا اصليا للجريمة في الحالتين ، والنص صريح في ذلك.

**ثانيا:** ينبغي ان تكون الشهادة المصطنعة مثبته لعاهة بنفس الجاني أو بغيره . ولفظ العاهة يتسع للمرض . فإذا كانت الشهادة المصطنعة مثبته لامر لايعمد عاهة ولا مرضا ، كالوفاة لايطبق النص ، وانما تسرى على الفعل الاحكام العامة في التزوير.

وقد اختلف الفقه في الصورة التي تكون فيها الشهادة منسوبة كذبا لطبيب او جراح ، ومع ذلك يكون المرض او العاهة المثبت بما حقيقيا . فذهب رأى الى أنه لا جريمة في هذه الصورة على أساس أنه " ما دام المرض او العاهة المثبتة بالشهادة حقيقية فلا يوجد تغير الحقيقة . وتغير الحقيقة ركن جوهرى في كل تزوير معاقب عليه ، ثم ان الضرر منعدم ايضا لان الاعفاء اساسه المرض أو العاهة وليست الشهادة المصطنعة " ( د/محمود مصطفى والاستاذ / محمود ابراهيم اسماعيل) .

بينما ذهب رأى آخر - وهو الراجح في نظرنا - الى اعتبار الجريمة منحققة في هذه الصورة ، اذ ان الشهادة تنطوى على تغير للحقيقة بنسبتها كذبا الى الطبيب الذى وضع اسمه عليها ولم يشترط القانون ان يكون المرض او العاهة المثبتة بالشهادة غير حقيقى حتى تنتفى الجريمة اذا كانت حقيقية ، ومن

شأن هذه الشهادة أن تسبب ضررا اجتماعيا يتمثل في الاخلال بالثقة التي ينبغي ان يتولياها السلطات العامة الشهادات التي تقدم اليها على انه صادرة من طبيب أو جراح . ( د/رؤف عبيد السعيد مصطفى ونجيب حسنى وفوزية عبد الستار )

**ثالثا :** ينبغي ان يكون الغرض من اصطناع الشهادة تخليص الجاني نفسه أو غيره من خدمة عامة ( م ٢٢١ ع ) كالتخلص من واجب الخدمة العسكرية ، أو أن يكون الغرض من اصطناعها تقديمها الى احدى المحاكم في أى أمر كان ( م ٢٢٣ ع ) . مثال ذلك أن يصطنع أحد الخصوم في الدعوى شهادة طبية لتعزيز طلب التأجيل ( نقض ١٩٢٩/١/٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٨٧ ص ٩٧ ) اما اذا كان تزوير الشهادة لغرض هذين الغرضين ، كتزوير شهادة يقصد نقل سجين من السجن الى المستشفى ، او لتقديمها الى شركة تامين على الحياة لقبض مبلغ التأمين ، او الى الكلية لاحتساب تخلف الطالب عن دخول الامتحان بعذر يتيح له دخوله ثانية ، فان هذه الجريمة تنفى ، ولكن الفعل يبقى معاقبا عليه اذا توافرت فيه الشروط العامة للتزوير ، طبقا للرأى الراجح .

**العقوبة :**

يفرض القانون لهذه الجريمة عقوبة الحبس ، وهى اخف من عقوبة التزوير في اغترابات العرفية ، لان عقوبة التزوير في هذه المحررات العرفية ، لان عقوبة التزوير في هذه اغترابات هى الحبس مع الشغل ، اما العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٢١ ع فيجوز ان تكون الحبس البسيط فيما اذا كانت المدة المحكوم بها اقل من سنة ( م ٢٠ ع ) ، وهو ما لا يجوز في تزوير اغترابات العرفية لان القانون فرض لهذا التزوير عقوبة الحبس مع الشغل في كل الاحوال ( م ٢١٥ ع ) .

• **تزوير الشهادات الطبية الذى يقع من طبيب او جراح او قابلة :**

تنص المادة ٢٢٢ ع على ان : كل طبيب او جراح او قابلة اعطى بطريق المجاملة شهادة او بياناً مزورا بشأن حل او مرض او عاهه او وفاة مع علمه بتزوير ذلك يعاقب بالحبس او بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

فاذا طلب لنفسه او لغيره او قبل او أخذ روعدا او اعطيه للقيام بشئ من ذلك او وقع الفعل نتيجة لرجاء او توصية يعاقب بالعقوبات المقررة في باب الرشوة .  
ويعاقب الراشى والتوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ايضا .

**هذا النص يتناول حالة التزوير المعنوي الذي يقع من طبيب او جراح او قابلة باثبات بيانات كاذبة في الشهادات التي يعطونها بشأن حمل او مرض او عاهه او وفاة وهو يتطلب لتطبيقه توافر الشروط الآتية :**

**أولا :** يجب ان تصدر الشهادة المزورة من طبيب أو جراح أو قابلة ، ويستوى أن يكون موظفا عاما او غير موظف ، لان النص عام ولا مبرر للترقية .  
نقض ١٩٢٩/١/٣ المذكور سلفا) وعلى ذلك لا تطبيق المادة ٢٢٢ على ما عدا الطبيب او الجراح مثل الصيدى ، ومن باب اولى على من ينتحل اسم طبيب او جراح كذبا ، بل تطبق في هذه الحالة الاخيرة المادة ٢٢١ السابق الكلام فيها .

**ثانيا :** يجب ان يكون موضوع الشهادة أو البيان اثبات أو نفى واقعة حمل أو مرض أو عاهه او وفاة على خلاف الحقيقة . فإذا كان موضوع الشهادة أو البيان المسزور امرا اخر كالسن او سلامة البنية او البصر ، انطبقت على الفعل الاحكام العامة في التزوير .

**ثالثا :** يجب ان يتوافر لدى الجاني القصد الجنائي بان يكون عالما بأنه يثبت في الشهادة ما يخالف الحقيقة ، فإذا كان الطبيب قد اثبت وجود او انعدام المرض أو ما في حكمه على خلاف الحقيقة نتيجة لجهله بالواقع او لنقض تكوينه الفنى او نتيجة احمال منه في تحرى الحقيقة ، فلا جريمة في فعله.(د/عبد المهيمن بكر - المرجع السابق ص ٥٢٦)

ولا يهم الغرض الذى من أجله اعطيت الشهادة او البيان المزور ، لان المادة ٢٢٢ في صياغتها لم تشترط ان يكون اعطاؤها لغرض معين . ولذا فلم تعد هناك حاجة الى ما تذكره المادة ٢٢٣ من أن حكم المادة ٢٢٢ يسرى ايضا اذا كانت الشهادة معدة لان تقدم الى المحاكم ( د/رمسيس بتمام - المرجع السابق ص ٢٢٧ ) .

العقوبة :

بفرق المشرع في العقاب على هذه الجريمة بين حالتين :

الاولى : أن يكون الطبيب أو الجراح أو القابله قد اعطى الشهادة أو البيان المزور بطريق المجاملة وحينئذ تكون العقوبة الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنيه.

والثانية : أن يكون الطبيب أو الجراح أو القابله قد طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو اعطية للقيام بشئ من ذلك ، أو وقع الفعل نتيجة لرشاء أو توصية أو وساطة ، وعندئذ يعاقب الجاني بالعقوبات المقررة في باب الرشوة.

ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشئ أيضا .  
وعقوبة الرشوة هي الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد على ما اعطى او وعد به (م ١٠٣ ع).  
ويترتب على ذلك ان تكون جريمة الحالة الثانية من المادة ٢٢٢ جنائية لاجنحة .

ويكون الشروع فيها معاقبا عليه بالتالى بالاشغال الشاقة المؤقتة (م ٤٦ ع).

ويستحق ذلك اذا عرض الجاني الرشوة على الطبيب لاعطائه الشهادة المطلوبة فرضها . ومن الواضح ان مجرد دفع اتعاب مناسبة للطبيب عن الكشف الذى اوقعه لا يعتبر رشوة (د/السعيد مصطفى ود/رؤف عبيد - المرجعان السابقان) .

**الباب الثالث عشر**  
**واجبات الطبيب والمسئولية**  
**الجنائية عن الخطأ الطبى وصورة**



## الفصل الأول

### إباحة الأعمال الطبية والجراحية على جسم الإنسان

تطلب ممارسة الأعمال الطبية والجراحية المساس بسلامة جسم الإنسان ، ولما كان المشرع الجنائي يجزم أفعال المساس بسلامة الجسم- في صورة الضرب أو الجرح أو إعطاء مواد ضارة - فإن الأعمال الطبية والجراحية تتطابق مع النموذج القانوني لجرائم المساس بسلامة الجسم . ومع ذلك لا تسرى أحكام القانون الخاصة بالضرب والجرح على الطبيب أو الجراح إذا ما اضطروا وهو يزاول مهنته - إلى التعرض لأجسام المرضى بالإيذاء . وإنشاء المسؤولية الجنائية عن هذه الأفعال لا يرجع إلى حسن الباعث أو انتفاء القصد الجنائي لدى الطبيب أو الجراح ، إذ أن جريمة الضرب أو الجرح العمد تتوفر عناصرها لو كان محدث الجرح طبييا أو جراحا يعمل خيرا للمريض وشفائه ، متى ثبت أنه أتى الفعل المادى وهو يعلم أن من شأنه المساس بجسم المريض . وكذلك لا يستند إنشَاء المسؤولية إلى رضاء المريض بأعمال التطيب أو الجراحة ، لأن القانون لا يعد برضاء المجنى عليه في جرائم الاعتداء على الجسم أو الحياة . ولا يقبل من الجنائي أن يدفع بأنه ارتكب الفعل تلبية لطلب المصاب أو القاتل .

وفي الحقيقة تستفى المسؤولية الجنائية للطبيب أو الجراح بسبب إباحة الأعمال الطبية أو الجراحية التي يباشرها على جسم المريض . ذلك أن هذه الأعمال وأن مست مادة الجسم ، إلا أن ذلك من أجل صيانه وحمايته والحفاظ عليه حتى يسير سيرا طبيعيا ، وليس إهدار مصلحته أو إيذائه . فالأعمال الطبية والجراحية ليست من قبيل الاعتداء على الحق في سلامة الجسم ، ومن ثم ينتفى الاعتداء على الحق وتزول علة التجريم وتعين الإباحة . وتقوم هذه الأخيرة على أساس حق الطبيب في مزاوله مهنته بإجراء الجراحة ، أو بوصف الدواء

ومباشرة اعطائه للمريض . وقد ورد النص على هذا الحق في المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي تنص على أنه " تسمى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة " . ومن المسلم به أن كلمة (الشريعة) الواردة في هذا النص تنصرف إلى الأحكام المقررة بمقتضى الشريعة الإسلامية ، وايضاً بمقتضى القوانين المختلفة . وعلى ذلك يتمتع الطبيب أو الجراح بسبب إباحة إذا كان الفعل الذى أتاه على جسم المني يعد عملاً طياً مستوفياً لشروطه . (د/ محمود نجيب حسنى - نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ع - رقم ١٨٨ - ص ١٨٤ - ونقض ١٩٣٨/٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ع - رقم ٢٢٢ - ص ٢٣٠ - ونقض ١٩٤٤/١٢/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية - ج ع - رقم ٤٢٢ - ص ٥٦٧) .

#### أولاً : العمل الطبى

يعرف البعض العمل الطبى بأنه " ذلك العمل الذى يقوم به شخص متخصص من أجل شفاء الغير ، طالما استند هذا العمل إلى الأصول الطبية المقررة في علم الطب . فاللجوء إلى العلم من أجل شفاء المريض هو الذى يميز الطب عن أعمال السحر والشعوذة" كما يعرفه البعض الآخر بأنه " ذلك الجانب من المعرفة الذى يتعلق بموضوع الشفاء وتخفيف المرض ووقاية الناس من الأمراض " . ولكن يعاب على هذين التعريفين أنهما قصرا نطاق العمل الطبى على العلاج ووقاية الناس من الأمراض ، دون الأعمال الأخرى التى تكون غايتها المحافظة على صحة الإنسان وحياته . ولذلك فإننا ننضم إلى الفريق الذى يعرف العمل الطبى بأنه " كل عمل يكون ضرورياً أو ملائماً لاستعمال الطبيب حقه في ممارسة المهنة الطبية " . أو هو " العمل الضرورى والملائم لتحقيق الغرض الاجتماعى الذى يستهدفه الطب كعلم وفن " (د / محمود نجيب حسنى)



فيدخل في الأعمال الطبية - من غير شك - كل ما يتعلق بالكشف عن المرض (مثل الفحوص البكتريولوجية والتحاليل الطبية)، وتشخيصه ووصف الأدوية واعطاء الاستشارات الطبية والعقاقير وإجراء العمليات الجراحية .  
لعلاجه من أجل تحقيق الشفاء منه أو تخفيف آلامه أو الحد منها . كما يدخل في الأعمال الطبية الوقاية من الأمراض والحفاظة على صحة الإنسان الجسمية والنفسية ، أو تحقيق مصلحة اجتماعية يقرها المجتمع . (د/ اسامة عبد الله قايد - المسؤولية الجنائية للأطباء - ص ٥٥ - نقض ١٥/١٠/١٩٥٧ - المرجع السابق ص ٨٧٦) .

### ثانيا : شروط إباحة العمل الطبي

يشترط لإباحة الأعمال الطبية توافر عدة شروط ، الهدف منها ضمان حصر العمل الطبي المباح في المجال الذي يفيد المجتمع ، وحتى لا يساء استعماله فينقلب شرا يصيبه ، فيشترط أن يكون الطبيب أو الجراح مرخصا له في مباشرة الأعمال الطبية ، وأن تكون هذه الأعمال قد وقعت برضاء المريض أو ممن يعتد برضائه في ظروف خاصة ، ان تكون الغاية من هذه الأعمال هي العلاج . فإذا لم يعمل الجراح أو الطبيب داخل هذه الحدود كان مسئولا عما يتسبب عن فعله مسؤولية عمدية أو غير عمدية . (د/ محمود نجيب حسنى - د / محمود مصطفى - المرجعان السابقان) .

### (١) الترخيص القانوني بمزاولة المهنة :

حتى يكون العمل الطبي مباحا يجب أن يباشره شخص مرخص له قانونا بمزاولة مهنة الطب . ويتقضى ذلك الحصول على بكالوريوس الطب والجراحة ، ثم الحصول على ترخيص الجهة المختصة بمباشرة مهنة الطب . وعلة هذا الشرط أن المشرع لا يثق في غير من رخص لهم بمزاولة الأعمال الطبية ، إذ هم الذين تتوافر لديهم الدراية والخبرة العلمية للقيام بعمل طبي أو جراحى مطابق للأصول العلمية من أجل شفاء المريض . (د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق) .

والترخيص بمزاولة مهنة الطب قد يكون عاما شاملا لجميع أعمال المهنة ، وقد يكون خاصا بمباشرة أعمال معينة منها . وفي هذه الحالة لا تتحقق الإباحة إلا إذا كان العمل داخل في حدود الترخيص المقرر .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** حق القابلة لا يتعدى مزاولة مهنة التوليد مباشرة غيرها من الأعمال ومن بينها عمليات الختان التي تدخل تحت عداد ما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ التي قصرت على من كل طبيباً مقيداً اسمه بمجدول الأطباء بوزارة الصحة وبمجدول نقابة الأطباء البشريين . واجراؤها على الختان يكون خروجاً عن نطاق ترخيصها ، ومن ثم تسأل عن جريمة عمدية . (نقض ١١ مارس سنة ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٥ ، رقم ٥٩ ص ٢٦٣ ، وأنظر أيضاً نقض ٤ يناير سنة ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٣٤ ، ص ٣١ ، ونقض ١٣ يونيو سنة ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٤٠٧ ، ص ٥٧٦)

وقد أجاز القانون استثناء لطائفه خاصة من غير الأطباء - كالممرضات - ممارسة بعض الأعمال الطبية كان حكمهم في ذلك حكم الطبيب بالنسبة للأعمال المرخص لهم بمزاولةها .

**فقد قضى بأن "الحلاق الذي يجرى عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائياً عن أحداث الجرح العمد رغم رخصه الجراحه الصغرى التي بيده اذ هي على حسب القانون الذى اعطيت على مقتضاه لا تبيح اجراء هذا الفعل .(نقض ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤١٧ ص ٥٨٥ )** ولا يقبل من التهم الدفع بأنه حاصل على بكالوريوس في الطب وأنه ارتكب الفعل بناء على طلب المريض والحاحه او بان الغرض الذى قصد اليه

وهو شفاء المريض قد تحقق أو بأنه لم يقع منه خطأ فى او مادی اذ ان فعله قد وقع غير مشروع ابتداء فيسأل عن نتائجه كغيره من الناس عن جرعة عمدية .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** لا تنفى شهادة الصيدلي أو ثبوت دراية الصيدلي بعملية الحقن عن الترخيص لمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة احداثه بالجنح عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان فى مقدوره أن يتمتع عن حقن الجنح عليه مما تنفى به حالة الضرورة . (نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام النقض م ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ ) . وبأنه " الأصل أن أى مساس بجسم الجنح عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يسمح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقوانين واللوائح ، وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا . وينبى على القول بأن اساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ان من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما اليها باعتباره معتديا - اى على اساس العمد - ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية : تنضى ٢ مارس سنة ١٩٨١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، م ٣٢ ، رقم ٣١ ، ص ١٩٦ . وانظر فى نفس المعنى : نقض ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ، رقم ١ ، ص ١٠٣٩ ، ونقض ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢ ، مجموعة احكام محكمة النقض ، م ٣ ، رقم ٢٦ ، ص ٦٩٨ .

وانظر عكس ذلك نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ ، ومجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ، رقم ٤١٧ ، ص ٥٨٥ حيث قضت محكمة النقض بأن التمورجى اذا ادخل قسطرة فى قبل المريض بطريقة غير فنية فأحدث جرحين بالمثانة ومقدم القبل يسأل عن جريمة القتل الخطأ .

## ٢) رضاء المريض :

لا يكون العمل مباحا إلا إذا رضى المريض به . فضاء المريض سابق لمباشرة العمل الطبي عليه . وعله هذا الشرط هي رعاية ما لجسم الانسان من حصانه ، بحيث لا يجوز لاحد ان يمس به إلا برضاء صحيح من المريض (د/حسن محمد الجدد - دمحمد صبحي محمد نجم - محمود نجيب حسنى) ويجب ان يكون رضاء المريض صحيحا ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان حرا ومتصرا وصادرا عن ذى اهلية . فإذا وقع المريض فى غلط أو تدليس أو اكراه فإن رضاءه يتجرد من القيمة القانونية وكذلك يجب أن يكون رضاء المريض مبينا على اساس من العلم المستتر بطبيعة ونوعية ومخاطر النتائج المحملة للعمل الطبي الذى ينصرف اليه رضاءه وإلا كان الطبيب مسئولا . ذلك أنه لا يتسنى للمريض قبول أو رفض تحمل مخاطر العلاج الا بعد تبصره بحقيقه هذا العلاج ومدى ما ينطوى عليه من مخاطر (د/محمود نجيب حسنى - المرجع السابق) ويجب ايضا ان يصدر الرضاء عن من هو اهل له . ومتى كان المريض بالغا رشيدا متمتعا بكامل قواه العقلية ، فإن رضاءه المتبصر بالتدخل العلاجي او الجراحي لا يثير مشكلة . أما إذا كان فى وضع لا يسمح له بأبداء ذلك الرضاء لكونه فى غيبوبة او عديم الاهلية (الصبي دون السابعة) او ناقصها ( القاصر) فإنه يلزم ان يصدر الرضاء باجراء التدخل الطبي او الجراحي من ينصبه القانون ممثلا له . وبالنسبة للقصر فإن الامر يدق بالنسبة للسن التى يعد عند بلوغها أهلا للرضاء بمباشرة الاعمال الطبية على جسده . وفى هذا السديد يرى البعض - وبحق - انه لا عمل فى تحديد السن هنا للرجوع الى قواعد القانون المدنى ، ولا محل كذلك للرجوع الى السن التى يحددها قانون العقوبات لبلوغ الاهلية الجنائية ، اذ يتعلق هذا التحديد بموضوع مختلف ، وانما ينبغى الاعتداد بالسن التى يكون الشخص

قصادرا ببلوغها على ادراك مغزى تصرفه وتقدير خطورته . وعلى ذلك اقترح البعض أن تكون سن الاهلية الطبية هي الخامسة عشرة . واستدوا في ذلك الى المادة ٦ من قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن مكافحة الامراض الزهريه التي تنص على أنه " إذا كان المريض حدثا دون الخامسة او معتوها يقع التكليف بمعالجته على ...والديه او وليه او على رئيس المؤسسه التي يوجد بها " كما تنص المادة ١/٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه " إذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشر سنه كاملة أو كان مصابا بعاهة في عقله ، تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه " فالمستفاد من هذين النصين ان المشرع اعترف بإرادة مستقلة للشخص عن ارادة من له الولاية عليه ببلوغه سن الخامسة عشره من عمره . (د/ حسن محمد ربيع - د/محمود نجيب حسنى - د/ محمد مصطفى القللى) ورضاء المريض قد يكون صريحا وقد يكون ضميا . كما لو ذهب المريض الى غرفة العمليات بعد ان علم بنوع العملية التي تقتضيها حالته . ولكن لا يستفاد الرضاء ضمنا من مجرد ذهاب المريض الى عيادة الطبيب، واذا ان الاعمال الطبية متنوعه . وقد يرضى المريض ببعضها دون البعض الاخر . وتطبيقا لذلك قضت محكمة douai بأنه " يجب على الطبيب قبل اجراء العملية الجراحية ان يحصل على رضاء المريض أو من يشمله بسلطته وعلى الاخصى اذا كان من المحتمل ان تؤدى العملية الى نتائج خطيره ، وعندئذ يتعين على الطبيب ان يعطى المريض صورة صحيحة عن تلك المخاطر وإلا كان مستولا . (د/محمود محمود مصطفى - محمود نجيب حسنى) وعلى ذلك اذا اجرى الجراح عملية جراحية للمريض بدون رضائه او رضاء من يحمله ، فإن هذا الفعل يكون غير مشروع لمساسبه بسلامة جسم المجنى عليه وتكامله الجسدى ، ولم تكن ثمة ضرورة لتدخله . وفي هذه الحالة يسأل الطبيب او الجراح مسئولية عمدية كائى

شخص عادي ، حتى ولو قصد بفعله العلاج واستفاد منه المريض . ومسئولية الطبيب - في هذه الحالة - مستقلة تماما عن المسؤولية التي تنشأ عن أخطائه المهنية (د/محمود نجيب حسنى - د/رمسيس هنام - د/حسن ربيع) .

٣) **قصد العلاج :**

لا يكون العمل الطبي مشروعاً إلا إذا قصد به علاج المريض أما إذا لم يتوافر قصد العلاج زال حق الطبيب وإنعدم قانوناً بإعدام علته وزوال أساسه ، وجرى عليه حكم القانون أسوة بسائر الناس ، فيسأل عن فعله جنائياً . وتطبيقاً لذلك قضى بمعاقبة طبيب قام بإجراء عملية بتر عضو من أعضاء جسم شخص بقصد تسهيل تخليصه من الخدمة العسكرية . رغم أن هذه العملية قد تمت برضاء المجنى عليه وبناء على رجائه، أو إذا حصل الطبيب على رضاء إمراة باستئصال مبيض التاسل لها على الرغم من أن حالتها الصحية لا تستدعى هذا التدخل الطبي . كذلك يسأل الجراح جنائياً عن جريمة عمدية إذا قام بإجراء جراحه يعلم أنه لا جدوى منها، لكنه أجراها مجرد ابتزاز مال المجنى عليه ، أو أن يوقع الكشف الطبي على إمراة اشباعاً لشهوة لديه ، أو مجرد إجراء تجربه علمية (د/حسن ربيع - ونقض ١٩٧٤/٣/١١ - مجموعة احكام محكمة النقض - س ٢٥ ، رقم ٥٩-٢٦٣) ولا يؤثر في قيام مسؤولية الجراح أو الطبيب ولا يحو جريمة رضاء المجنى عليه بالفعل غير المشروع الذى وقع على جسمه . ذلك أن سلامة جسم الانسان من النظام العام وحمايتها أمر يقتضيه المصالح العام ، ولا يجوز الخروج على هذا الأصل إلا إذا كان فعل المساس بسلامة الجسم يحقق فائدة للإنسان ذاته بعلاجه من مرض ألم به ، وعلى ذلك فإن رضاء المجنى عليه باطل ولا يعتد به ، لأن الهدف العلاجي يعد بمثابة شرط من شروط إباحة العمل الطبي (د/ رؤف عبيد - د/ محمود محمود مصطفى ) . ويتعلق بوجوب انصراف

نية الطبيب إلى العلاج كشرط لإباحة أعماله الطبية مسألة جراحة التجميل ، وجراحة التجميل هي العمليات التي لا يقصد بها شفاء علة ، وإنما اصلاح تشويه خلقي او طارئ - لاينال الصحة بضرر ، إذ أنه لا يهدر مصلحة الجسم في السر الطبيعى العادى ، ولكنه مؤثر في شكل الانسان ، لانه يلحق ضرر بقيمته الشخصية والاجتماعية. فعمليات التجميل تهدف الى اعطاء عضو من اعضاء الجسم او جزء من الشكل الطبيعى او الفطرى ، بإزالة التشوية الذى يصيب الانسان بأمراض نفسه تؤثر في شخصيته . ذلك ان العلاقة وثيقة بين نفسية الانسان وصحته إذا أن التجميل يعطى للانسان مسرة وسعادة التى هي احدى شروط الصحة . (د/محمود نجيب حنى رقم ١٢٥ ص١٨١- المرجع السابق) .

وجراحات التجميل أصبحت من العمليات المشروعة التى تجيزها الشريعة الاسلامية ، كما امر القضاء بدخولها في نطاق العمل الطبي . وفي هذا الصدد قضت محكمة Lyon بأن الطبيب الذى يجرى إزالة الشعر الغزير من جسم سيده باستخدام العلاج الكهربائى لا يعد مسئولاً عن الضرر الذى يترتب على علاجه ، طالما لم يقع منه تقصير في العلاج. (د/محمود نجيب حنى - المرجع السابق - رقم ١٨٣ ص١٨٧) .

### ثالثاً : حكم المعمل الطبي إذا تخلف شرط من شروط الإباحة :

تقتضى القواعد العامة بأنه اذا تخلف شرط من شروط الاباحة استتبع ذلك القول بأن الفعل غير مشروع . ذلك ان الفعل خاضع اصلا لنص تجريم ، فلا يخرج من نطاقه الا اذا توافر سبب اباحه بكل شروطه . وانتفاء احد هذه الشروط يعنى انتفاء سبب الاباحه ذاته . فاذا لم يكن العمل ذاته طبييا وفقا للتعريف السابق ، فلا تنور على الاطلاق فكرة الاباحه ولو كان الذى يأتي طبييا.

ولكن قد لا تقوم المسؤولية الجنائية على الرغم من انتفاء بعض شروط  
الاباحة أو كلها إذا توافرت حالة الضرورة ، كما تحددها المادة ٦٩ من قانون  
العقوبات . ومن القواعد الشرعية المقررة ايضا " أن الضرورات تبيح  
المحظورات " وفي القرآن الكريم : فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه " . وفي  
الحديث الشريف " رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " وعلى  
ذلك إذا صدر العمل من غير طيب . أو لم يقترن به رضاء المريض ، أو لم يكن  
العمل في ذاته طيبا ، ولكن ثبت أن ثمة خطرا جسيما على وشك الوقوع يهدد  
صحة المريض ، ولم يكن من سبيل الى دفعه بغير هذا العمل ، امتنعت مسؤولية  
مرتكبه . (أ/عبد القادر عودة - المرجع السابق - د/ محمود نجيب حسنى -  
ونقض ١٩٦٨/٢/٢٠ مجموعة احكام محكمة النقض سن ١٩ رقم ٤٦ - ص  
٢٥٤) .



## الفصل الثاني تعريف الخطأ الطبي وأنواعه

### تعريف الخطأ :

وهو " اخلال الجاني عند تصرفه بواجبات الحيلة والحذر التي يفرضها القانون ، وعدم حيلولة تبعاً لذلك دون ان يقضى الى حدوث النتيجة الاجرامية في حين كان ذلك في استطاعته ومن واجبه " (د/محمود نجيب حسنى - ص ١٢٩ - بند ١٤٣ - المرجع السابق) .

### أنواع الخطأ الطبي :

تعدد الاخطاء التي يقع بها الطبيب وسنذكر منها فقط في هذا الفصل بعض الانواع ومنها الاهمال والرعونة وعدم الاحتراز كما يلي :

#### أولاً : الاهمال

يجب على الجراح قبل اجراء العملية ان يفحص المريض من كافة النواحي دون الاقتصار على فحصه من ناحية المرض الذى يشكو منه ، فاذا ما أدانت محكمة الموضوع الجراح الذى تسبب باهماله وعدم احتياطة في كسر ساق مريض أثناء تحريك ترابيزة العمليات التى كان يرقد عليها وهو مخدر وذلك بسبب عدم ملاحظته ان الساق كانت مربوطة فيها وبها مرض معين يقتضى عدم تحريكها فان حكمها يكون صحيحاً لا طعن فيه .

وإذا ما اخطأ الطبيب في علاج المريض بالاشعة مما ترتب عليه احتقان باطن القدم فيجب ان يتحمل نتيجة خطئه ولا يقلل من مسئوليته أن تكون مضاعفات المرض قد نتجت عن تداخل مجمل الاظافر إذ أن الطبيب المختص كان عليه ان ينبه المريض الى طول فترة شفائه وضرورة تجنب كل قهيج للبشرة في المنطقة المصابة واما وهو لم يفعل يكون قد اضاف الى خطئه عنصراً اخر من عناصر الخطأ او وهو عدم الاحتياط .

ويكون مسئول الجراح الذى يترك فى جوف طفل فى اثناء عملية جراحية إحدى ضمادات ثلاثة استعمالها فى العملية وذلك لانه لم يتخذ اقل احتياط لتفادى نسيانه فى جوف المريض فلم يربطهما بخيوط وبشبكها بملقط ، كما يفعل الجراحون عادة ، ولم يثبت ان ترك الضمادة فى جوف المريض قد دعت اليه ظروف القاهرة ، فعدد الضمادات المستعملة فى العملية ثلاثة فقط كما ان البحث عنها لم يكن يحتاج الى زمن طويل يعرض حياة المريض للخطر ، ثم ان الطبيب قد تمادى فى خطئه عندما اخفى عن الوالدين حقيقة ما حدث فلما ارتفعت درجة حرارة المريض بسبب الضمادة التى تركها فى جوفه او همهم ان حالته تحتاج لعملية اخرى واجرى العملية لا لان حاله العلاج تقتضيها بل لمجرد البحث عن الضمادة ومع ذلك لم يجدها حتى خرجت من نفسها عن طريق الشرح .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثانى (طبيب) بقوله: "أنه طلب الى الممرض والتمرجى ان يقدموا له بنجا موضوعيا بنسبة ٥١% دون أن يصيق هذا المخدر ودون ان يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريده أم غيره ، ومن ان الكمية التى حقنت بها الجنى عليها تفوق الى اكثر من ضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن ان الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن الجنى عليها بمحلول "البونستوكاين" بنسبة ٥١% وهى تزيد عشر نترات عن النسبة المسموح بها فتسمت وماتت " - فإن ما اورده الحكم من ادلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه ان يؤدى الى ما رتب عليه - اما ما يقوله المتهم من ان عمله فى مستشفى

عام قائم على نظام التقسيم والتخصص بعفوية من ان يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وانه مادام ذلك المخدر قد اعد من موظف فى مختص واودع غرفة العمليات - فإنه فى حل من استعماله دون اى بحث- هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعى لانتلزم المحكمة بالرد عليه . بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التى اوردتها المحكمة على خطأ المتهم واست على ادانته ، وهو ما اولته - بحق - على انه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لايقع من طبيب يقظ فى نفس الظروف الخارجية التى احاطت بالطبيب المسئول بما يفيد انه وقد حل محل اخصائى التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنه الاستباق من نوع المخدر" (نقض جنائى ١٩٥٩/١/٢٦ الطعن رقم ١٣٣٢ س ٣٨ ق) . وبأنه " متى كان الحكم وقد انتهى الى تيرئة المطعون ضده من جرمى القتل والاصابة الخطأ والتماس العذر له واسقاط الخطأ عنه نظرا لزجاجة العمل ولانه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقطر فيه الماء او يحضر فيه الطرطير مما أوقعه فى الغلط ، والى أن من مات من الاطفال كان فى حالة مرضية متقدمة تكفى وحدها للوفاة الا ان الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ- بغرض ثبوته فى حقه - وبين الموت الذى حدث . وما ذكره المحكم من ذلك سواء فى نفية الخطأ او فى القول بانقطاع رابطة السببية خطأ فى القانون ذلك بأنه مادام ان المطعون ضده وهو - طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه فقد اخطأ سواء كان قد وقع فى هذا الخطأ وحده او اشترك معه الممرض فيه ، وبالتالي وجبت مساءلته فى الحالتين لان الخطأ المشترك لايجب مسؤولية اى من المشاركين فيه ولان استباق الطبيب من كنه الدواء الذى يتناوله المريض او فى ما يطلب منه ، فى مقام بذل العناية

في شفافته وبالتالي فإن التقاعس عن تجريد والتحرز فيه والاحتياط له ، إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه ان يتحمل وزره ، كما ان التعجيل بالموت مرادف لاحدائه في توافر علاقة السببية واستجاب المسؤولية ، ولا يصح الاستناد الى ارهاق الطبيب بكثرة العمل مبررا لاعفائه من العقوبة وان صلح ظرفا لتخفيفها " (نقض جنائي ١٩٧٠/٤/٢٠ مجموعة احكام محكمة النقض س٢١-٢٦) . وبأنه " إذا كان الحكم الصادر بادانته المتهم - في جريمة القتل خطأ - قد اثبت خطأ المتهم الاول ( صيدى ) فيما قاله : من انه حضر محللول "البونوكابين " كمخدر موزعى بنسبة ١% وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبيا وهى ١/٨٠٠% ومن انه طلب اليه تحضير "نوفوكابين" بنسبة ١% فكان يجب عليه ان يحضر "البونوكابين" بما يوازى في قوته هذه النسبة وهى ١/١٠٠٠ أو ١/٨٠٠ ولا يعفيه من المسؤولية قوله ان رئيسيه طلب معه تحضيره بنسبة ١% طالما انه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون انه لا يدري شيئا من كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب انه موظف مختص بتحضير الادوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن انه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يخطئ وقد يصيب . وكان لزاما عليه ان يتصل بذوى الشأن في المصلحة التى يتبعها أو الاستعانة فى ذلك بالرجوع الى الكتب الفنية الموثوق بها " كالفارماكوبيا " ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه ان يتأكد من النسب الصحية التى يحضر بها ، فلا ينساق فى ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن انه لم يبنه المتهم للتأني وغيره من الاطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن "النوفو

كاين "فإن ما أثبتته الحكم من اخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسؤولية جائية ومدنيا" (الطعن رقم ١٣٣٢-نقض جنائي -١٩٥٩/١/٢٦-٢٨). وبأنه "وبما أن محصل الاتهام في هذه القضية هو أن الدكتور المتهم أجرى للفتاة عملية استخراج حصوة من المثانة وانه بسبب خطأ وعدم احتياظه وعدم عمل الدرنقة اللازمة سهل امتداد التقيح من المثانة الى البريتون وحصل التهاب بريتوني نشأت عنه الوفاة وبعد ان فرقت المحكمة بين خطأ الطبيب الفني وخطئه المادى واوجبت عقابه على الثاني في كافة الاحوال انتهت الى ادانة الطبيب عن خطئه واهماله اللذان كانا لهما الاثر المباشر في الالتهاب البريتوني الذى نشأت عنه الوفاة وذلك لانه: - اولا - لم يضع ورقنة داخلية والحاله توجب ذلك ولاوضع قسطرة لحمل محل الدرنقة المذكورة وليراقب بها البول - ثانيا - واذا سلم بأنه وضع القسطرة فانه لم يراقب البول وكان واجبا عليه مادام يرى اتخاذ القسطرة وسيلة الدرنقة الداخلية اما ان يبقى المريضة في عيادته وتحت ملاحظته المستمرة واما ان يتردد عليها يوميا لمراقبة تطورات البول (وقد تبين من اقوال حضرة الدكتور سرور أنه لا يسمح في حالة كهذه بانتقال المريض قبل سبعة أيام وأنه يأخذ على أهل المريض اقرار بمسئوليتهم اذا حتموا نقل مريضهم ) ولا يصح ان يرد على هذا بعدم القدرة المالية لان الطبيب كان يجب عليه ان يبحث هذه الوجهة قبل اجراء العملية لابعدها فاما ان يقبل - العملية تحت مسئوليته ويؤدى واجبه كاملا فيها بما يعرض عليه واما ان يرفض ذلك فيستحمل اهل المريض المسئولية ويرسلوه الى مستشفى او يتركوه يموت ميتة أخرى لا مسئولية عليه فيها . كما ان الطبيب المتهم لم يتوجه للمريضة في هذه القضية إلا بعد اليومين وبناء على طلب اهلها فوجد ارتفاعا في حرارتها كان

سببه بلا شك عدم مراقبة البول منذ العملية وعدم اجراء الدرنقة الداخلية ثالثا - كان واجبا عليه ساعة ان زارها وراى الحرارة مرتفعة ان يشق ثانيا المائدة ويدرنقها ولكنه لم يفعل ذلك وقد اجمع الاطباء بضرورته وقالوا انه كان اجراء مفيد للمريضة وانه اجراء حتمى على كل حال رابعا - مع عدم صلاحية الدرنقة الخارجية كوسيلة فى حالة الخنى عليها للتصرف ، فانه وضع الدرنقة فى اعلى الجرح بطريقة غير اصولية باجماع حضرات الاطباء - خامسا - على فرض انه وضعها بأسفل الجرح حسب الاصول فانه لم يبرز المريضة الا مرة واحدة وبعد يومين من تاريخ نقلها فأهمل بذلك تغيير الدرنقة الخارجية التى يلزم حسب رايه هو تغييرها كل ٢٤ ساعة مما يجعلها مشبعة بالسائل ولا فائدة فيها وهذا يساعد على امتداد الالتهاب الذى ظهرت اثاره يوم زيارته لما بارتفاس الحرارة وبعد ارتفاع الحرارة لم تكن الدرنقة الخارجية وسيلة صالحة لانه كان يجب على المائدة ودرنقتها ودفنة داخلية كاجماع الاطباء . سادسا - انه وصل الى اليريتون اثناء غيطة الجرح بغرزة ، وهذه الغرزة ان لم تكن سببا مستقلا كافيا لاحداث التهاب يريتوى فانما لاشك من الاسباب التى ساعدت على امتداد عدوى المائدة الى اليريتوى كما قرر الدكتور عبد العزيز حلمى وعبد الوهاب مورو سابعا - ان هذه الاسباب مجتمعة كافيه فى نظر المحكمة لاعتبار ان الالتهاب اليريتوى ناتج عن التهاب العدوى المائدة الناتجة عن عدم درنقة مائدة ودرنقة داخلية وعدم مراقبة البول لمعرفة ما اذا كان به صديد أم لا وعدم الشق على المائدة وقت حصول ارتفاع الحرارة فورا مما يجعل الصديد يستراكم ويعتمد الى الانسجة الخلوية على الوجه المبين بالصقة التشريحية وان الالتهاب اليريتوى الناشئ عن امتداد هذه العدوى الى اليريتون وقد نشأت عند

الوفاء مباشرة فالمادة ٣٠٢ ع (قديم) منطبقة ومتوفرة الاركان القانونية " (محكمة الجيزة ١٩٣٥/١/٢٦ محامان س ١٥ ص ٤٧١) .

### ثانيا : الرعونة

إذا ما اصاب المريض بحرق جلدية بسبب حدوث ماس في اسلاك التيار الكهربائي الموصل الى ( ترابيزة ) العمليات بسبب خطأ الممرضة ، فان المسئولية تشمل ايضا كل من مدير المستشفى والجراح الذى اجرى العملية ، اذ ان الاشراف على الاجهزة وصيانتها واعادتها الى حالتها الطبيعية باصلاحها هو واجب مفروض على المستشفى ومن ثم فان الاخلال به يعتبر من قبيل الخطأ الذى يمكن لبيته الى القائمين والمشرفين على العمل بالمستشفى - وخصوصا الجراح الذى كان عليه ان يحتاط ويحرص على سلامة الاجهزة - حتى لا تحدث بالمريض اية اصابات وهو تحت تأثير المخدر .

ويكون مسئولا الجراح عن اهماله ورعونه حينما يجرى عملية جراحية فى الفخذ الايمن بدلا من الايسر بينما لو رجع الى الدوسيه الخاص بالمريض لو وجد ان صورة الاشعة والبيانات المدونة بالكارت الخاص به تشير الى موضع العملية الصحيح . ومن ثم كان فى استطاعته تجنب الوقوع فى هذا الخطأ لو تدرع بالحيلة والعناية ، لذلك يصح عقابه عن جنحة - الاصابة الخطأ .

وتعتبر الممرضة قد ارتكبت خطأ واضحا يستوجب مساءلتها عندما تعطى المريض من تلقاء نفسها حقنة فى العرق بدون استشارة الطبيب او بناء على امره . وتكون المستشفى مسئولة عن التعويض وفقا للقواعد العامة فى المسئولية المدنية . كما يكون الجراح مسئولا اذا ما امر الممرضة بأن تعطى للمريض دواء معينا دون ان يخبرها من عدم اعطائه عن طريق العرق .

وقد قضت محكمة النقض بأن : الاثار الحيوية الموجودة برأس الجنين الذى عثر عليه الطبيب الشرعى بالتجويف البطنى تشير الى انه وقت اجراء عملية الاجهاض كان الجنين مازال حيا وغير متعفن كما يقرر المتهم ، وانه يفسر

تشخيص المتهم لوفاة الجنين نتيجة لعدم سماعه ضربات قلب الجنين ، وانه في مثل هذه المدة من الحمل التي وصلت اليها الجنى عليها ما كان ينبغي استعمال جفت البويضة لاستخراج الجنين على عدة اجزاء كما قرر المتهم ، فضلا عما ظهر من وجود تمزيق كبير بالرحم ، وان ذلك مفاده ان المتهم قد اخطأ في الطريقة التي اتبعها في انزال الجنين الامر الذي ادى الى حدوث الوفاة نتيجة تمزيق الرحم وما صحبه من نزيف وصدمة عصبية . وانتهى الطبيب الشرعى في تقريره الى ان ذلك في رايه يعتبر خطأ مهنيا جسيما . وانه عما يزيد من مسؤولية الطبيب المتهم انه قد فوت على الجنى عليها فرصة علاجها على يد اخصائى بعدم تحويلها الى احدى المستشفيات ثم خلص الحكم الى ثبوت الاتهام المسند الى الطاعن في قوله : " ومن حيث انه يبين مما تقدم ان التهمة الاولى ثابتة في حق المتهم من اقوال الشهود سالفة الذكر . وقد جاءت قاطعة الدلالة على ان المتهم اجرى عملية اجهاض للمجنى عليها ادوت بحيلتها ومن اقوال المتهم نفسه ، وقد اعترف باجرائه تلك العملية مستعملا جفت البويضة ، ومن التقرير الطبى الشرعى . وقد ثبت منه انه ما كان ينبغي للمتهم استعمال ذلك الجفت وهو يدرك ان الجنى عليها في الشهر الخامس الرحمى ، كما ان استعمال تلك الالة قد ادى الى احداث تمزيق كبير بالرحم ، وان ذلك يعتبر خطأ مهنيا جسيما من المتهم . ولما كان ذلك ، وكانت القاعدة ان الطبيب او الجراح المرخص له باستعاى اعمال مهنية لايسأل عن الجريمة العمدية وانما يسأل عن خطئه الجسيم ، وكان المتهم قد اخطأ في اجراء تلك العملية خطأ جسيما فأهمل ولم يتبع الاصول الطبية ولا ادل على جسامه خطئه من تركه رأس الجنين وقد وجدها الطبيب الشرعى بالتجويف البطنى عند تشريح جثة الجنى عليها . ولما كان ذلك قد ادى مباشرة الى وفاة الجنى عليها فإنه يعين ادانة المتهم طبقا



للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات " (نقض جنائي ١٩٦٨/١/٨ رقم ١٩٢٠ - ٢٧ق) .

### قد قضت محكمة جنح مصر المستأنفة بأن :

" .... وحيث ان الذى ثبت للمحكمة من التحقيق واقوال المتهم بالبوليس واجابته على اسئلة جناب الطبيب الشرعى ان المتوفاه عرضت على حضرة الدكتور اسماعيل بك صدقى قبل الوفاة مكشف عليها ووجد عندها ضيقا فى الحوض ولم يتمكن من تحديد قياس الحوض بالضبط بسبب وجود امساك عندها فأعطاهم مسهلا وطلب منها ان تحضر له فى الصباح بغير فطور لاعادة فحصها جيدا فحضرت واعاد الكشف عليها وتأكد من ضيق الحوض فأخبر والدتها بذلك وأشار عليها بعدم توليدها بالمتزل اذ يتقرر اجراء العملية اللازمة لها وافهمها انه لو دعى لتوليدها بالمتزل لرفض ذلك وان الاحسن هو البحث من الآن على مستشفى او منزل صحى والانفاق على توليدها وانه بعد ذلك عرضت المتوفاة على المتهم وكان ذلك قبل الولادة بشهر تقريبا فتبين من الفحص انها حامل فى الثامن وان عندها زلال فى البول وان وضع الجنين مستعرض فى البطن فنيه عليها بتعاطى اللبن فقط والمشى ساعتين كل يوم وطلب حضورها بعد ذلك لإعادة الكشف فحضرت له بعد عشرين يوما تقريبا فوجد ان الجنين لا يزال مستعرضا وعلم من المتوفاه انها لاتتبع ما اشار عليها به ، فأكد عليها بضرورة اتباع ارشاداته المذكورة والا فلا لزوم لطلبه لانه مصمم على عدم الجنى فى هذه الحالة . وقد دعى للولادة فى ١١/١٢/ ١٩٢٥ الساعة الثامنة والربع صباحا فوجد ان الجنى بالقاعدة وجيب المياه متفجر وعنق الرحم مفتحة تسمح بدخول اليد والقاعدة منحشرة فى الحوض وحالة الدم جيدة والانقباضات الرحمية قوية ومتابعة فعمل حقنة كافور للولادة

لستوية القلب وقد امكه في الساعة الثالثة والنصف افرنكى صباحا ان يتزل  
الساقين والذراعين ثم احس ان الراس كبيرة واسوه حالة الجنى عليها اجتهد في  
اخراج الجنين بواسطة الجذب لانتهاء الوضع لان الدم كان يتزف واستمر على  
ذلك حتى الساعة الخامسة والنصف صباحا حيث انفصل الجذع عن الراس  
التي بقيت داخل الرحم ثم حضر الدكتور ابلى الذى طلبه المتهم بعد أن ساءت  
الحالة فرأى هذا الاخير ان الحالة خطيرة جدا و اشار بنقل الجنى عليها  
للمستشفى وهناك توفيت والرأس داخل الرحم قبل ان يعمل لها العملية.

وقد تسين من التحقيق أيضا أن المتهم عندما رأى صعوبة في إخراج  
الجنين طلب معونة زوج المتوفاة وخالتها في جذب الجنين فأخذوا يجذبانه معه  
وثبت انه استعمل عنفا شديدا في هذا الجذب حتى انفصلت الدماغ عن الجذع  
داخل الرحم ثم تبين ايضا ان المتوفاة كانت نزفت كثيرا حتى اغمى عليها وان  
الدكتور منشه لم يطلب استدعاء طبيب الا للمعاونة بعد ان ساءت الحالة  
واغمى على المتوفاة مع أهلها استشاروه في احضار طبيب اخر قبل ان تسوء  
الحالة هذه الدرجة فرفض . وتبين ان المتهم كان يجذب ساقى الجنين وكان  
يستعمل الجفت وطلب من الزوج مساعدته في استعماله باحكام المسمار حتى  
لايلقست وثبت من اقوال الدكتور ابلى تجار بمحضر البوليس (شاهد نفى) انه  
عندما دعى للذهاب للوالدة طلب منه اخذ اللازم معه لاجراج الراس فذهب  
وهناك اخبره المتهم ان الراس كبيره وأنها بقيت في داخل الرحم اثناء جذب  
الجنين واخبره ان عددا ولكن لايمكن اخراج الراس بها لان الراس كبيرة ونظرا  
لانه راي الحالة خطيرة جدا ان الدكتور ابلى تجار اشار بنقل الوالدة  
للمستشفى فنقلت وتوقف هناك كما سبق بيانه . وحيث انه يرى من الوقائع  
المتقدمة وما ذكره جناب الطبيب الشرعى تفصيلا في تقريره بمحضر الجلسة ان

المتهم ارتكب عدة غلطات كانت سببا في حصول نزيف تسببت عنه الوفاة وهي . أولا : عدم اتخاذ اى حيطه لمنع الخطر في بادئ الامر مع ما شاهده من حالة المتوفاه قبل الولادة بشهر ثم بعشرة ايام من وضع الجنين في البطن بالحالة السابقة الذكر وضيق الحوض وكان الواجب عليه ان يتوقع تعسر الولادة وتفهيمة آل المتوفاة حقيقة الأمر والإشارة عليهم بضرورة اجراء الولادة بالمستشفى او عمل الترتيب اللازم اذ رأى انهم صمموا على ان تكون الولادة بالمنزل كما حصل مع الدكتور ... لا ان يذهب وحده طمعا في الاجر الذى اتفق عليه ودون ان يتخذ اى حيطه حتى انه اهمل في اخذ العدد الكافية التى يمكن ان يحتاج ايها في مثل هذه الحالة غير الاعتيادية كما هو ثابت من التحقيق واقوال الدكتور ايلى تجار شاهد النفى بمحضر البوليس . ثانيا: انه عندما باشر الولادة فعلا ووجد ان الحالة صعبة كما تقدم لم يبادر بارسال الوالدة الى المستشفى أو طلب طبيباً آخر لمعاونته في الوقت المناسب قبل ان يستفحل الخطر مع ان ال المتوفاة عرضوا عليه ذلك فرفض ، ولم يطلب استدعاء طبيب اخر الا بعد ان ساءت الحالة وحصل نزيف شديد واغمى على المتوفاة. ثالثا: الاستمرار في جذب الجنين مدة من الزمن واستعمال العنف في الجذب مع ما تبين من كبر حجم رأس الجنين ومع علم المتهم بوجود ضيق في الحوض خصوصا بعد أن جرب أن طريقة الجذب لم تفده في انزال الرأس لوجود عائق ميكانيكى يمنع من مرور الرأس من الحوض فلا معنى لاستمرار الجذب بالكيفية المذكورة بعد ذلك مدة عشر دقائق او ربع ساعة او نصف ساعة مع وجود العائق المذكور ومع علم المتهم أن كل دقيقة تمر تؤثر على الوالدة وتقربها من الخطر شيئا فشيئا مع ان المسموح به ان الطبيب يستعمل طريقة الجذب لحد محدود بقدره الفتيون بمدة لا يصح ان تزيد على خمس دقائق

ويقولون انه بعد ذلك من المؤكد ان الجنين يموت . وفي هذه الاحوال تكون السرعة واجبة جدا ويجب على كل حال ان يكون الجذب فنيا بحيث يجذب الجنين في اتجاه معين مع اتخاذ الحيلة لجعل الراس تدخل في الحوض بأقصر اقطارها فإذا ما اتخذ الطبيب هذه الاجراءات مرة ومع علمه بأن الحوض ضيق والرأس كبيرة فكان يجب عليه ان يوقف هذه الاجراءات ويتخذ غيرها وهي ثقب الراس بثاقب الرأس ليصغر حجمها ويسهل نزولها ... رابعا : ان طلب المتهم معاونة ال المتوفاة له في جذب الجنين مع ان الجذب يجب ان يكون فنيا كما تقدم وما كان له ان يستعين بمنلهما في هذا العمل الفنى الخطير وهما لا يدريان فيه شيئا . اما ما ذكره الدفاع بالقاء مسئولية فصل الراس عن الجسم على ال المتوفاة فلا يمكن الاخذ به لأن المتهم هو الذى طلب هذه المعاونة منهم فهو المسئول عن ذلك وما كان في استطاعتهم في هذا الوقت الحرج عدم معاونة فيما يطلب وكان الواجب يقضى عليه في مثل هذه الحالة بسرعة طلب طبيب اختصاصي لمعاونته في هذا الأمر أو يأمر فوراً بإرسال الوالدة للمستشفى كما اشار بذلك الدكتور ايلي بمجرد ان حضر ورأى الحالة سيئة . وحيث انه لا شك أن كل هذه أخطاء جسيمة يجب ان يسأل المتهم عنها" (جرح مستأنف مصر - ١٩٢٧/١/٢ المجموعة الرسمية رقم ١١-٢٨ ص ٣) .

**وقد قضى بأن** الطبيب الذى يعمل عملية جراحية بعرض مريضة فينشا عنها نزيف غزير يستدعى علاج خمسين يوما يكون قد ارتكب خطأ جسيما اذا اتضح ان حدوث النزيف تسبب عن قطع شرايين صغيرة في محل العملية وعدم ربطها ثانية مع ان الاصول الطبية كانت تقضى بذلك ومن ثم يكون مسئولا جنائيا ومدنيا" (استئناف مصر - ١٩٠٤/٤/١٩ - الاستقلال س ٣ - ص ١٠٥) .

إذا ما أعطى الطبيب المريض حقنة في العرق فتنتج عنها خراج بذراعه وتبين من أقوال الخبراء ان الخراج قديكون نجم اما عن اهمال الطبيب في تنظيف الحقنة تنظيفا كافيا وتعقيمها كما يقضى بذلك الواجب، واهمل في إدخال ابرة الحقنة في العرق ادخلا محكما فتسرب من جراء ذلك جزء من مادة الطرطير خارج العرق مع ان واجب كل طبيب ان يجرى التجربة اللازمة كي يتأكد من دخول الابرة في العرق تماما وهى ان يجذب الحقنة فاذا ظهر دم بها كان ذلك دليلا على نجاح الحقنة ، فإنه يكون مسئولا في كل من الحالتين. (محكمة شفاء الجزينة - مشار اليه في رساله الدكتوراه للدكتور محمد فائق الجوهري - ص ٣٦٦) .

### ثالثاً : عدم الاحتراز

يكون الجراح مسئولا عندما يعالج مرضا في حلق ميدة باجراء عملية جراحية خطيرة ترتب عليها قطع الشريان السباتي فأصبحت بتريف انتهى الى وفاتها وذلك لانه لجأ الى عملية خطيرة لا لزوم لها في منطقة تؤدي اقل حركة خاطئة فيها الى موت المريضة ، خصوصا وانما كانت مصابة بتهيج عصبي شديد كان يقتضى تأجيل العملية . وقد جازف باجراء العملية رغم كل ذلك ولغير ضرورة عاجلة في الوقت الذي كان يمكن فيه ان يقتصر على بتر جزء من اللوزة ليس غير .

طبيب أمراض النساء الذى يهمل في القيام بالعلاج الوقائي اللازم اجراؤه مادة بالنسبة للأطفال حديثي الولادة وذلك بوضع نترات الفضة في عيني الطفل يكون مسئولا عن الالتهابات الخطيرة التى حدثت في عينيه للاخلال بهذا الواجب مما ترتب عليه فقدان الطفل لبصره . ولايدراً عنه المسؤولية الادعاء بأن هذه الالتهابات كان سببها في الاصل امراض ميكروبية اخذها

الطفل عن والداته اذا ان هذا المرض يمكن اكتشافه بسهولة كما ان تحصين الطفل ضده بوضع ترات الفضة في العينين يعتبر من الاحياطات العادية الواجب اتخاذها .

وقد قضت محكمة النقض بأن : حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما موجز ان انجنى عليه مورث المطعون ضدهم ) كان يعمل حدادا بشركة مصر للبترول ( الطاعنة الاخرى ) وفوجئ أثناء عمله بدخول جسم غريب في عينيه اليسرى فأخرجه ، ولما توجه الى طبيب الشركة احاله الى الطاعن بوصفه اخصائيا في السرمد تعاقدت معه الشركة على علاج العاملين بها ، وبعد ان اوقع الكشف الطبي عليه حقنه في عينيه واجرى له جراحة في عينيه معا ثم صرفه بعد ساعة من اجرائها وظل يتردد على الطاعن بسبب تورم عينيه ووجهه حوالى اربعين يوما للعلاج الى ان تحقق فيهما بعد انه فقد ابصاره مع انه كان سليم البصر قبل الجراحة التى لم يستأذن الطاعن في اجرائها ولم يجرى مخصوصا قبلها وقد تخلفت لديه بسبب الطاعن عاهة مستديمة وهى فقد بصره كلية وبعد أن عرض الحكم لبيان مختلف التقارير الطبية الفنية المقدمة في الدعوى واقتوال واضعها اثبت ان انجنى عليه لم يكن فى حاجة الى الجراحة بالسرعة التى اجراها له الطاعن ، عول فى ثبوت خطأ الطاعن على ما اورده من تقرير اخصائى مصلحة الطب الشرعى الدموى من انه كان يتعين على الطاعن اجراء الفحوص الباطنية والمعملية اللازمة التى توجيهها الاصول الفنية للمريض قبل الجراحة ، وان اجراء الجراحة فى العين معا قد يعرض المريض الى مضاعفات اذا أصابت العينين معا بسبب بؤرة مستكنة او عدوى خارجية او اثناء الجراحة قد تفقد هما الابصار معا وهو ما حدث فى حالة انجنى عليه وان الجراحه لو اجريت على عين واحدة فقط لامكن

اتخاذ الاجراءات الواقية ضد الحساسيه عند اجراء الجراحه على العين الاخرى ،  
ولما حدثت المضاعفات فى العينين معا مما ادى الى فقدهما الابصار كلية ، فضلا  
عن ان الطاعن لم يستبق المريض فى سريره لبضعة ايام بعد الجراحه وازضاف  
الحكم ان الطاعن اخصائى فى فإنه يطالب ببذل عناية اكبر من التى يطالب بما  
غيره من الاطباء العموميين ويجب ان يتوخى غاية الحذر فى علاجه كما يبين من  
الحكم المطعون فيه ان المحكمة الاستئنافية بعد ان اخذت بأسباب الحكم  
المستأنف أضافت اليها ما أورده تقرير الطبي الشرعى الاخير تعليقا على -  
تقارير رؤساء اقسام الرمد فى جامعات اسكندرية وعين شمس واسيوط - الذين  
ندبستهم المحكمة من أن "المريض كان يشكو من حالة مرضية بعينه هى اعتام  
بعدسة كل منهما مضاعف لحالة التهاب قيجى قديم ( كتراكنا مضاعفة ) وان  
هذه الحالة كانت تستلزم علاجا جراحيا لاستخراج العدستين - المعتمتين وقد  
قام المتهم باجراء العملية الجراحية اللازمة بعيادته الخاصة على العينين معا وفى  
جلسة واحدة دون ان يقوم بتحضير الحالة على الوجه الأكمل باجراء المزيد من  
التحليل والابحاث العملية اللازمة استبعاد الوجود بؤرة عفنه بالجسم وتأكدنا  
من نظافة الملتحمة من الجراثيم الضارة ، اكفاء بتحليل عينه من بول المريض  
عن السكر وقياس ضغط دمه علما بأن الاجراء الجراحى ما كان عاجلا فى  
الوقت الذى اجرى فيه وما كان ليضار لو استغرق فترة اجراء هذه الابحاث  
والتحليلات ثم سمح للمريض بمغادرة العيادة بعد الساعة من اجراء العملية دون  
ان يوفره له راحة بالفراش اكفاء بقتته فى تأمين جرح العملية بالفرز اللازمة ،  
على ان الحالة قد تضاعفت بالتهاب قيجى داخل العينين أدى إلى ضمورها وفقد  
ابصارها بصفه كلية على الرغم من محاولة تدارك الحالة المضاعفة بالعلاج  
المناسب وأن ما قام به المتهم على نحو ما سلف هى أمور يميزها الفن الطبى ولا

تعد كل منها على حده خطأ مهنيا من جانبه إلا أنه يتفق مع الخبراء الثلاثة السابق ندبهم في أن اختيار المتهم لهذا الأسلوب العلاجي وقيامه بإجراء العملية للمريض في العينين معا في جلسة واحدة تحت كل هذه الظروف دون اتخاذ الاحتياطات التامة لتأمين نتائجها كان اختيارا وليد شعور زائد عن المألوف بالثقة بالنفس حجب عنه التزام الحيلة الواجبة التي تتناسب مع طبيعة الأسلوب الذى اختاره في مثل هذه الحالات تأميناً لنتيجة العملية التي قصده المريض من أجلها وهى الحفاظ على نور من ابصاره وبذلك يكون قد عرضة لحدوث المضاعفات السيئة في العينين معا في وقت واحد الأمر الذى انتهى الى فقد ابصارهما كلية وبذلك يكون المتهم مسؤولاً عن النتيجة التي انتهت إليها حالة المريض وهى فقد ابصاره لا بسبب خطأ علمي وإنما كان نتيجة عدم تبصر شخصي منه وهو أمر معنوي تقديري ليس له ميزان خاص " . لما كان ذلك . وكان من المقرر ان ايراد الحكم الاستثنائي اسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة اول درجة - الذى اعتقه - مقتضاه ان يأخذ بهذه الاسباب فيما لايتعارض مع الاسباب التي اضافها ، وكانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا او مدنيا - وقد قررت ان الطاعن قد أخطأ بقيامه بإجراء الجراحه في العينين معا وفي وقت واحد مع عدم الحاجة أو الإسراع في إجراء الجراحة وفي كل الظروف - والملاحظات المشار إليها في التقارير الفنية - وهو اخصائي - دون اتخاذ الاحتياطات التامة كافة لتأمين نتائجها والتزام الحيلة الواجبة التي تتناسب وطبيعة الأسلوب الذى اختاره فعرض المريض بذلك - لحدوث المضاعفات السيئة في العينين معا في وقت واحد ، الأمر الذى انتهى الى فقد ابصارهما بصفة كلية ، فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفي وحده لحمل مسئولية الطاعن جنائيا ومدنيا ذلك انه من المقرر ان



اباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للاصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الاصول او خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته الفعل ونتيجته او تفصيله وعدم تحوزه في اداء عمله ، واذا كان يكفى للعقاب على جريمة الاصابة الخطأ ان تتوافر صورة واحدة من صور الخطأ التى اوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فإن النفس على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد " ( نقض جنائي ١٩/١١/١٩٧٣ - الطعن رقم ١٥٦٦ ٤٢ ق ) وبأن " حيث أن الحكم المطعون فيه في سياق بيانه لواقعة الدعوى قد أورد العناصر التى يتوافر فيها ركن الخطأ فيما نسب الى الطاعن ، فقال أن المصاب عرض على المتهم الثانى المفتش للصحة فأثبت ان به اصابات من عقر كلب وظل يعالجه فترة ادعى بعدها انه شفى في حين كانت تبدو منه حركات غريبة لاحظتها اقارب المجنى عليه بعد خروجه من عيادة المتهم الثانى فذهب خال المجنى عليه يرجوه في ان يرسله لمستشفى الكلب لمعالجته فرفض للطاعن ، ثم ذكر الحكم ان الخطأ الذى وقع من الطاعن هو امتناعه عن ارسال المصاب الى مستشفى الكلب ليعطى المصل الوافى اخذا بما جواه بتقرير الطبيب الشرعى من ان الاصابات كما وصفت بتقرير الطبيب الكشف تقع بالانف والجبهة مما كان يتحتم معه ارسال المصاب فوراً لاجراء العلاج بالحقن دون انتظار ملاحظة الحيوان العاقر . وقال الحكم ان تصرف الطبيب على النحو الذى تصرف به كان سببا في وفاة المصاب . وفيما أثبتته الحكم من ذلك ما يدل على ان المحكمة قد استظهرت وقوع الخطأ من الطاعن الذى ادى الى وفاة المجنى عليه . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات التى طبقتها المحكمة على جريمة الطاعن لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . واذن فمضى كان الحكم قد اثبت توافر عنصر الاهمال في حق

التهمة " مفتش الصحة " بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى يقضى بارسال المعقورين الى مستشفى الكلب ، ولوقوعه فى خطأ يتعين على كل طبيب ان يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فان ما يشتره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له اساس ، وذلك ان الطبيب الذى يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه ان يلم بكافة التعليمات الصادرة لامثاله وينفذها سواء اكانت قد صدرت قبل تعينه ، ام بعد ذلك " (نقض جنائى ١٩٥٣/١/٣ مجموعة احكام محكمة النقض ، س ٤ ع ٣ ص ١٣٣) .

## الفصل الثالث صور الخطأ الطبى

### أولا : الخطأ فى التشخيص

تبدأ جهود الطبيب فى علاج المريض بتشخيص المرض . وهذه المرحلة من مراحل العلاقة بين الطبيب والمريض أهم وأدق هذه المراحل جميعا ففيها يحاول الطبيب تعرف ماهية المرض ، ودرجته من الخطورة ، وتاريخه وتطوره مع جميع ما يؤثر فيه من ظروف المريض من حيث حالته الصحية العامة وسوابقه المرضية وأثر الوراثة فيه ثم يقرر بناء على ما تجمع لديه من كل ذلك نوع المرض الذى يشكوه المريض ودرجة تقدمه . ويحتاج الأمر من الطبيب على الأخص إذا كان يزور المريض للمرة الأولى ، ولم تكن سبقت له به معرفة . أن يعنى بفحصه وأن يتجنب التسرع أو الإهمال فى الفحص وأن يحاول أن يطبق معارفه وقواعد فنه تطبيقا صحيحا ، حتى يتفادى كل خطأ فى التشخيص ويجب عليه أن يحيط عمله بجميع الضمانات التى يصفها العلم والفن تحت تصرفه لبدء رأى أقرب ما يكون إلى الصواب ، وأبعد ما يكون عن الخطأ فيجب عليه أن يستعين بآراء الاختصاصيين فى كل حالة يدق عليه فيها التشخيص كما يجب عليه أن يستعين بجميع الطرق العلمية للفحص كالتحاليل بأنواعها والفحص البكتريولوجى ، والتصوير بالأشعة . كلما كان ذلك لازما للتثبت من الحالة وصحة التقدير ، وكان فى متناول يده فإذا أهمل ذلك وتسرع فى تكوين رأيه فإنه يكون مسئولا عن جميع الأضرار التى تترتب على خطئه فى التشخيص . (د/ محمد فايق الجوهري - المرجع السابق - ص ٣٩٤ وما بعدها) .

ومن المقرر الآن أن كل خطأ فى التشخيص مهما كان يسيرا يرتب مسئولية الطبيب مادام أنه لا يمكن أن يصدر من طبيب يقظ يمر بنفس الظروف التى كان يمر بها التهم . (د/ أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - ص ٥٦٧ وما بعدها) .

## وتشور المسئولية الطبية عند الخطأ في التشخيص :

١. إذا كان الخطأ يشكل جهلا واضحا بالمبادئ الأولية للطب المتفق عليها من قبل الجميع والتي تعد الحد الأدنى الذي يتفق مع أصول المهنة الطبية
٢. والغلط في التشخيص لا يشكل بالضرورة خطأ طبيا ، فمثل هذا الغلط يمكن أن يثير مسؤولية الطبيب إذا تم عن جهل جسيم بأوليات الطب أو عن إهمال في الفحص كأن يتم بطريقة سطحية وسريعة أو غير كاملة .
٣. إذا كان الغلط في التشخيص غير مغتفر كما إذا كانت علامات وأعراض المرض من الظهور بحيث لا تفوت على طبيب مثل الذي قام بالتشخيص .
٤. إذا كان الخطأ ينطوي على إهمال واضح من قبل الطبيب لا يتفق مع ما جرى عليه العمل في مثل هذه الحالات . فعادة يقوم الطبيب - لمعرفة المرض - بكثير من التحريات حول الأعراض والحالة العامة والسوابق المرضية والتأثيرات الوراثية وشكوى المريض . وهو يستعمل في ذلك جميع الوسائل التي يضعها العلم تحت تصرفه حتى يصل إلى معرفة الداء . فيسأل الطبيب إذا كان خطأه في التشخيص راجعا إلى عدم استعمال الوسائل العلمية الحديثة التي اتفق على استخدامها في مثل هذه الأحوال كالسماعة والأشعة والفحص الميكروسكوبي . ولا يعفى الطبيب من المسؤولية في هذه الحالة إلا إذا كانت حالة المريض لا تسمح باستعمال الوسيلة المتبعة أو كانت الظروف الموجود بها المريض لا تؤهل لذلك كوجوده في مكان منعزل.
- وقد أدان القضاء الطبيب الذي أخطأ في التشخيص بسبب عدم استعماله الأشعة والفحص الكهربائي إذ جرى العمل على استخدام مثل هذه الوسائل في الحالة المعروضة .
٥. وإذا كان الخطأ في التشخيص راجعا إلى استخدام الطبيب لوسائل مبحورة وطرق لم يعد معترفا بها علميا في هذا المجال وأدانت المحاكم الطبيب بسبب استعماله طرق طبية قديمة مهجورة في الكشف على سيدة حامل ، لاسيما وأن من شأن هذه الطرق الإضرار بالجنتين .

٦. ويسأل الطبيب أيضا عن الخطأ في التشخيص إذا كان راجعا إلى عدم استشارته لزملاء له أكثر تخصصا في المسائل الأولية اللازمة حتى يتبين طبيعة الحالة المعروضة عليه - وكذلك إذا أصر على رأيه رغم تبينه من خلال آراء زملائه لطبيعة خطئه في التشخيص وأدانت المحكمة الطبيب الذى سافر بعد إجرائه العملية وترك المريض فى رعاية زملاء له تبين لهم خطأ التشخيص وعند عودته لم يشاطر الزملاء رأيهم وأصر على تشخيصه رغم وضوح العلامات الظاهرة التى تشير إلى غير ذلك .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التشخيص الطبى يعتبر من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها دون الاستعانة بالخبر ، على أن رأى الخبر فى هذه الحالة يخضع لتقديرها . وهى إذ تأخذ به أو تطرحه يجب أن تستند إلى أدلة سائغة صحيحة وإلا كان حكمها باطلا . (د/ أحمد فتحى شرور - المرجع السابق) .

#### ثانيا : رفض علاج المريض

يظهر الاتجاهات الحديثة فى نسية الحقوق ووظيفتها الاجتماعية كان له أثر فعال فى تقييد تلك الحرية المطلقة للطبيب فهناك واجب إنسانى وأدبى على الطبيب تجاه المريض واجتمع الذى يحيا فيه تفرضه عليه اصول ومقتضيات المهنة.

إلا أن هذا لا يعنى بوجود إلتزام على الطبيب بقبول علاج كل من الطبيب منه ذلك . بهذا الإلتزام يتحدد بنطاق معين ، وفى ظروف معينة .

ويبدو هذا الإلتزام واضحا فى الحالة التى يوجد فيها الطبيب فى مركز الخسائر ، بمعنى أنه فى الظروف القائمة لا يوجد سواء لإسعاف وعلاج مريض سواء أكان ذلك راجعا لمكان وزمان العمل أم للظروف الملحة التى وجد فيها

المريض ، أم لطبيعة عمل الطبيب ، وذلك كوجود المريض في مكان ناء ولم يكن هناك سوى طبيب معين لإنقاذه أو علاجه أو في ساعه معينه من الزمان لا يوجد فيها غيره وكذلك وجود المريض في حالة خطره تستدعى التدخل السريع والفسورى من قبيل الطبيب الحاضر أو المتخصص . والطبيب الذى في مصلحة حكوميه او مستشفى عام ليس له ان يرفض علاج احد المرضى الذين يتبغى عليه علاجهم اى ممن يدخلون في نطاق اختصاصه .ونفس الحكم بالنسبه للطبيب او المستشفى الخاص الذى يتعاقد مع رب العمل عل علاج العاملين فرفض الطبيب للعلاج هنا يثير مسؤوليته التعاقدية .

وكما يسأل الطبيب عن عدم الاستجابه في الظروف السابقه فانه يسأل كذلك في حالة التأخير عن الحضور أو التدخل لانقاذ المريض ويقدر التأخير قاضى الموضوع على ضوء مدى ظروف الطبيب وارتباطه ومشاغله ومدى خطورة الحالة المعروضة أمامه وبصفة خاصة مدى حسن أو سوء نيته .

وتتور مسئولية الطبيب كذلك في الحالات التى ينقطع فيها الطبيب عن معالجة المريض في وقت غير لائق وبغير مسوغ قانوني وإن كان " هناك حالات يجد الطبيب لنفسه فيها مبررا لترك المريض ، فلو أن المريض أهمل في اتباع تعليمات الطبيب أو تعمد عدم اتباعها ، أو لو أنه استعان بطبيب آخر خفية عن الطبيب الذى يعالجه مما يؤذى كرامة هذا الأخير ، أو لأنه امتنع عن دفع أجر الطبيب في مواعيده لجاز للطبيب ترك علاجه ، بشرط هام هو ألا يكون في ظرف غير لائق أى غير مناسب لمريض ، وإلا تحمل الطبيب مسئولية الترك أى ما ينشأ عنه من أضرار .

إلا أنه طبقا للقواعد العامة فإن الطبيب لا يفلت من المسئولية في الحالات السابقة ، إلا إذا قام الدليل على وجود القوة القاهرة أو الحادث

الفجائي كاستحالة الزيارة أو التأخير بسبب عطل في المواصلات أو ظروف مرضية . كذلك إذا استطاع الطبيب أن يثبت أن حضوره لم يكن ليجدى المريض خطأ . وأخيرا فإنه لو ثبت أن أهمل المريض يستطيعون طلب طبيب آخر في حالة عدم حضور الطبيب المتخلف . (د/ محمد فائق - المرجع السابق - ص ٣٨٨ وما بعدها) .

فلم يقبل القضاء الفرنسي إقامة مسئولية طبيب المستشفى لاختراجه طفل بسبب عدم وجود سرير عقب عملية جراحية رغم احتياجه لعمل كمادات وغيارات نظرا لأنه في إمكان الأم للقيام بها أو اصطحابه إلى المستشفى لعملها .

ولكنه قبل مسئولية الطبيب الذي امتنع عن التدخل بمناسبة حالة وضع رغم إبلاغه بخطورة الحالة وبصعوبة الظروف المحيطة بها . (د/محمد حسين منصور - المرجع السابق - ص ٢٦ وما بعدها) .

### ثالثا : ترك المريض

لا شك في ترك الطبيب لمريضه بعد قبوله علاجه إخلالا بعقد العلاج من جانبه وهو لا يجوز له مادام المريض في حاجة إلى جهوده . ولا تنفي المسئولية عن الطبيب في هذه الأحوال إلا إذا حالت بينه وبين ذلك قوة قاهرة كانقطاع المواصلات أو المرض .

وقد قررت محكمة في سنة ١٩٠٩ أن الطبيب الذي يشرع في معالجة المريض ، ثم يتركه ، يرتكب اهمالا يعرضه لفقد اتعابه اذا ترك مسكه دون ان يترك عنوانه ، او يترك طبيبا آخر بدلا منه ، لانه طالما ان المريض في حاجة اليه ، ولا يصح ان ينقطع عن هذا العلاج فجأة .

غير ان هناك حالات يجد الطبيب لنفسه فيها مبررا لترك المريض ، كأن يهمل في إتباع تعليماته او يستعين بطبيب اخر خفية عنه ، مما يعرض كرامته ذى . او يمتنع عن دفع الاجر في مواعيده . ففي مثل هذه الاحوال يجوز للطبيب ان

يترك المريض ، بشرط ان لا يكون الترك في ظرف غير لائق اى غير مناسب للمريض والا تحمل الطبيب مسئولية ما ينشأ عن ذلك من اضرار .  
وتشدد المحاكم بصدد مسئولية الطبيب ازاء المريض في احول التخدير حيث يوجب عليه النباه به حتى يضيق في حالة عادية من الصحة . ولكن هناك أحوالا لا تنتهى فيها مسئولية الطبيب قبل المريض بمجرد الفحص أو الزيارة كما إذا دعى لإبداء الرأى بشأنه أو مجرد إعطائه شهادة بحالته .

وقد نوهنا سابقا إلى حكم محكمة جتج الجيزة في سنة ١٩٣٥ بصدد مسئولية الطبيب عن عدم وضع المريضة تحت ملاحظته في عيادته والتردد عليها يوميا حيث تستدعى حالتها ذلك وأنه لا يخلية من هذه المسئولية أن تكون المريضة فقيرة ، لأن الطبيب كان يجب عليه أن يبحث هذه الوجهة قبل إجراء العملية لا بعدها فإما أن يقبل العلاج تحت مسئوليته ويؤدى واجبه فيها كاملا بما يعرض عليه ، وإما أن يرفض فيتحمل أهل المريضة المسئولية ويرسلونه إلى المستشفى أو يتركونه يموت ميتة أخرى لا مسئولية عليه فيها . (جتج الجيزة ١٩٣٥/١/٢٦ - انحاماه س ١٥ القسم الثانى ٤٩١ - ص ٢١٦) . (راجع فى تفصيل ما سبق د/ محمد فائق الجوهري - المرجع السابق) .

#### وابعا : رفض المريض للعلاج

إذا كسان رضاء المريض بالعلاج أو التدخل للطبى يعد أمرا ضروريا ، فإنسه من الضرورى أن يكون لرفض المريض أثره القانونى على تحديد المسئولية الطبية ، إذ يعفى الطبيب من المسئولية . إذا رفض المريض صاحب الأهلية للكاملة أو الرضاء الصحيح التدخل الطبى .

ولكن يثور الشك حول مسئولية الطبيب عندما يكون تدخله ضروريا وتستدعيه حالة المريض ، فهنا يشترط القضاء لتخلص الطبيب من المسئولية



إثبات رفض المريض كتابة لتدخله . إذ يسأل الطبيب عن الرحيل المبكر للمريض من المستشفى بعد إجراء العملية الجراحية ، وما ينتج عن ذلك من أضرار ، حيث كان ينبغي على الطبيب الحصول كتابة من المريض على ما يثبت رفضه للبقاء . (د/ محمد حسين منصور - المرجع السابق - ص ٣٢ وما بعدها)

#### خامسا : رضاء المريض

نصت المادة ٦٠ عقوبات التي يستمد منها الطبيب الإباحة وعدم المسؤولية عن بعض أفعاله على أنه " لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكبه بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة " . ويستلزم تطبيق هذا المبدأ توافر ثلاثة شروط : الشرط الأول : وجود ترخيص مباشرة مهنة الطب . والشرط الثاني : رضاء المريض بالعلاج إما صراحة وإما ضمناً . والشرط الثالث : مراعاة أصول وقواعد المهنة وعدم ارتكاب خطأ عمدي أو غير عمدي . (د/ رمسيس بتمام - المرجع السابق - ص ٣٦٤ وما بعدها) .

#### وستقتصر حديثاً على الشرط الثاني موضوع البحث :

فعدم موافقة المريض على العلاج يهدم ركناً أساسياً وشرطاً لازماً لأنطباق نص المادة ٦٠ ع على عمل الطبيب إذ لا يمكن القول بأن ذلك الحق مقرر بمقتضى القوانين واللوائح حال كون ما تضمنه مرهون بموافقة المريض على العلاج . ومن ثم يكون كل ما يجربه الطبيب بغير هذا الرضاء يكون عملاً غير مشروع يستوجب مساءلته . (محمد خطاب وشفيق رزيق - المرجع السابق ص ١٩٧) .

فإذا أعمل الطبيب مبضع الجراحة في جسم إنسان لم يكن قد رضى بذلك ، اعتبرت الواقعة جريمة جرح عمد رغم وجود رخصة مزاوله الطب والجراحة . (د/ رمسيس بتمام - المرجع السابق - ص ٣٦٩) .

ولذلك فإنه يجب على الطبيب بحسب الأصل - عدم الالتجاء إلى علاج المريض ، أو المساس بحسبه دون الحصول على رضائه سلفاً . فهذا الرضاء يقتضيه احترام الحرية الشخصية للفرد إذ لكل إنسان حقوق مقدمة على جسمه لا يجوز المساس بها بغير رضائه ، وكل اعتداء على هذه الحقوق يترتب مسؤولية على من ارتكبه ، ولقد كان الدافع إليه صالح المريض . ولكن الخلاف في مدى تقيد الطبيب في أعمال التطبيب والجراحة بهذا الشرط . (د/ أحمد فتحي سرور - د/ محمود محمود مصطفى) .

ويرى البعض أن إعفاء الطبيب من المسؤولين عن الإضرار التي يسببها المريض في مزاولته العادية لمهنته يرجع إلى وجود عقد يربط بينه وبين المريض يتعهد بمقتضاه الطبيب من جانبه بأن يقوم بعلاج المريض بما تقتضيه به المحكمة والأصول ، كما يقدم المريض من جانبه للطبيب أجراً عن تلك المهمة . فإذا نفذ الطبيب التزامه في غير خطأ منه ولا تقصير فلا مسؤولية عليه ، ولو ترتب على المعالجة ضرر بالمريض أساس الإعفاء من المسؤولية في العلاج للطبيب يرجع إلى رضاء الشخص الذي أجرى له الطبيب العلاج أو العملية الجراحية . (د/ محمد فائق الجوهري - المرجع السابق) ولكن رضاء المريض لا يعنى إعفاء الطبيب من المسؤولية بل انه يسأل طبقاً للقواعد العامة عن الخطأ الصادر منه أثناء العلاج أو الجراحة ، فإذا بذل العناية المطلوبة ، لم يكن مسئولاً عن الإضرار الناشئة من اجراء تدخله . (د/ محمد حسين منصور - المرجع السابق) .

وتزداد أهمية الحصول على رضاء المريض كلما كان العلاج أو الجراحة امراً ينطوى على كثير من المخاطر فقد شددت المحاكم مسؤولية الطبيب الذي حقن المريض بمادة ينطوى استعمالها - بحسب تعليمات الشركة التي تضعها على قدر من الخطورة مما يتطلب معه إلى جانب الحيلة أخذ رضاء المريض بذلك .

ومما يجدر ملاحظته أن التزام الطبيب بالحصول على موافقة المريض لا يقتصر على العلاج الذي يشتر به فقط بل يجب على الطبيب أن يحيط المريض علماً بكافة النتائج والمضاعفات التي قد تحدث بسبب ذلك العلاج ، ويحصل على موافقته بشأنها . (د/ محمد فائق وشفيق رزق - د/ رمسيس بهنام) .

## ممن يصدر الرضاء ؟

وينبغي - من حيث المبدأ - أن يصدر الرضاء من المريض نفسه - طالما أن حالته تسمح له بذلك وأن رضاءه يعقد به قانونا . (د/ محمد حسين منصور - المرجع السابق - ص ٣٠) .  
على أنه لا يلزم في الرضاء أن يعبر عنه المريض صراحة بالقول أو بالكتابة بل يكفي أن يكون معبرا عنه ضمنا بأن يكون مستفادا من مسلوك المريض .

وإن كان المريض غير أهل للتعبير عن رضائه أو كان فاقد الوعي ، فإنه يكفي أن يصدر الرضاء ممن له في شأنه سلطة قانونية أو من أقرباء يفترض فيهم أقم رعاية الطبيعون . (د/ رمسيس هنام - المرجع السابق - ص ٣٦٩) .  
حالات لا يلزم فيها رضاء المريض :

ويمكن الاستغناء عن رضاء المريض في الحالات التي يكون فيها في وضع لا يسمح له بإبداء ذلك الرضاء لكونه في غيبة أو ناقص الأهلية أو عديمها فهنا يلزم رضاء ممثلة القانونيين أو أقربائه المقربين . (د/ محمد حسين منصور - المرجع السابق - ص ٣٠) .

ولا يلزم الرضاء كذلك في الوضع الذي تقتضي فيه حالة المريض التدخل السريع وعدم انتظار أخذ رأي ممثلين أو أقربائه كمن هو في حادث . ويثور الأمر أيضا عند إجراء العمليات الجراحية حيث تقتضي الضرورة أحيانا إجراء عملية جراحية أخرى ملازمة ولا تحتمل الانتظار . (د/ محمد حسين منصور - المرجع السابق - ص ٣٠) .

ولا يلزم أخيرا رضاء المريض في الحالات التي يلزم القانون الطبيب فيها بالتدخل كإجراء التحقيق والتطعيم وحوادث العمل والفحوص العسكرية .  
(د/ محمد حسين منصور - السابق المرجع - ص ٣٩) .

### انعدام الرضاء وتكليف المسئولية :

هل يكون الطبيب مسئولاً إذا أغفل الحصول على رضاء المريض ، أو من يمثل له ولم تكن ثمة ضرورة لتدخله ؟ وما نوع هذه المسئولية . هل هى عمدية أم غير عمدية ؟

بطبيعة الحال أن الطبيب الذى لا يحصل على رضاء المريض أو من يمثل له حاله كونه فى غير حالة الضرورة يكون مسئولاً . إما من نوع المسئولية فقد ذهب بعض المحاكم الفرنسية إلى أن عدم اهتمام الطبيب بالحصول على رضاء صحيح إهمال منه وعدم احتياط . ولكنه لا يكفى وحده أساساً للمسئولية الغير عمدية ، بل يلزم أن يكون الضرر مسبباً عن إهمال من نوع آخر فإذا أجريت عملية جراحية طبقاً للأصول الفنية دون وقوع أى خطأ من الطبيب فلا مسئولية عليه مهما كان الضرر لأنه لم يكن نتيجة لعدم الرضاء .

وبعبارة أخرى لا تكون ثمة علاقة سببية بين الخطأ والضرر الذى حصل وهذا الرأى مؤدى إلى استبعاد رضاء المريض كشرط من شروط إباحة أعمال التطبيب والجراحة ، وهو ما لا يمكن التسليم به ، ولعل الصحيح أن مسئولية الطبيب عن خطئه فى الحصول على رضاء المريض مقدماً مستقلة تمام عن المسئولية التى تنشأ بسبب الخطأ فى العلاج فعند رضاء المريض يجعل علاج الطبيب عملاً غير مشروع بداءة فيكون مسئولاً عنه مسئولية عمدية كائى شخص عادى . (د/ رمسيس هنام - د/ محمود محمود مصطفى) .

### كيفية إثبات رضاء المريض :

قد يكون رضاء المريض بالعلاج الذى أشار به الطبيب ومضاعفاته ونتائجه ثابتاً بالكتابة ، وهذا أقوى أنواع أو له الإثبات . ولا يحتاج إلى شرح أو تفصيل .

وقد يكون الرضاء ضميا مستفادا من قرائن الأحوال والظروف التي تم فيها العلاج ، كطلب المريض من الأطباء تحويله إلى أخصائي ، فإن ذلك يعنى ضمنا قبول تدخل هذا الأخير وعلاجه وفي هذه الحالة يقع عبء الإثبات على عاتق المريض الذى يزعم أن الطبيب لم يحصل على موافقته .

وإثبات الرضاء فى مثل هذه الأحوال يخضع لتقدير قاض الموضوع بحسب الأدلة والقرائن المطروحة أمامه دون رقابة عليه من محكمة النقض ودوج الاحتياج إلى أى خبر فى أو الخوض فى مجادلات ونقاش علمى . (محمد خطاب وآخر - المرجع السابق) .

**وقد قضى بأن " إذا ما افهم الطبيب المريضة بأنه سيعطيها حقنه فقط فقبلت تحت هذا التأثير واعطاها حقنة مخدرة وكشف عليها وهى تحت تأثير المخدر بمنظار فلما أفادت وجدت الدم يسيل من رحمها ونقلت بسبب ذلك إلى المستشفى وظلت فيه زمنا أجريت لها فيه عملية تفريغ الرحم فإن ما قام به الطبيب يستوجب مساءلته لأنه إذا كان يجوز للطبيب فى مقامه بوظيفته المرخص له بما وفى سبيل المحافظة على صحة الناس اتخاذ ما يلزم من وسائل الطب بقصد العلاج فإن ذلك شروط بأن يرضى المريض بذلك رضاء غير مشوب وأن يمارس الطبيب عمله فى حدود قواعد المهنة الطبية ، فإذا ما خالفت هذه السنة فقد خرج عن قواعد المهنة الطبية وواجباته كطبيب ووجبت مساءلته . (جنايات الاسكندرية - قضية رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٣٨ - ١٩٤١/١١/٢٥) .**

#### **سادسا : أخطاء العلاج**

بعد تشخيص المرض كمرحلة أولى يصف الطبيب الدواء ويحدد طريقة العلاج الملائمة ولا يلتزم الطبيب بنتيجة معينة كشفاء المريض ، ولكن كل ما عليه هو بذل العناية الواجبة فى اختيار الدواء الملائم للمريض بغية التوصل إلى شفاؤه أو تحسين حالته ما أمكن .

ولا يسأل الطبيب عن الطريقة التي يعالج بها مريضه إذا رآها أكثر موافقة للمريض ولمزاجه ، ولا يلتزم باتباع آراء الغالبية من الأطباء وله أن يطبق علاجاً خاصاً به شرط أن يكون العلاج مبنياً على أسس علمية سليمة ومعترفاً بها لأنه يجب أن تترك للطبيب حرية التصرف حسب مهارته وتجاربه .  
كما يجب على الطبيب أن يعطى علاجه دون تعريض المريض لخطر لا تدعو إليه الحاجة ولا يتناسب مع الفائدة المرجوة ما لم تكن حالة المريض ميؤوساً منها .

ويجب عليه أيضاً استشارة الاختصاصيين إذا وجد نفسه إزاء حالة فوق مستوى علمه ، وإذا اشترك في استشارة يجب عليه أن يتبع رأى الاختصاصيين الذين شاركوه ، وعليه إخطار أهل المريض بالنتيجة وموافقته أو عدم موافقته على العلاج وإذا لم يوافق فله أن ينسحب أما إذا وافق فهو مسئول عن نتيجة العلاج ولا عبء بالقول بأنه لم يكن موافقاً عليه .  
وعليه أن يطلب إرسال المريض إلى المستشفى إذا رأى أن حالته لا تسمح بعلاجه في المنزل .

كما أن عليه الالتزام بمراعاة الحيلة في وصف العلاج وضبط الجرع التي تناسب مع حالة المريض وبنيت وسنه ومقاومته ودرجة احتماله للمواد التي يحتويها الدواء .

ويسأل الطبيب عن الخطأ في العلاج إذا كان ذلك يدل على إهمال أو جهل بالمعارف الأولية والقواعد الأساسية للطب ، ويقع الجهل عادة من عدم اتباع القواعد المتفق عليها في العلاج ، أو إعطاء جرعة أكبر أو أقل من اللازم لذا يجب على الأطباء التدقيق في كتابة التذكرة الطبية والتأكد من أنها مطابقة للمرض وحالة المريض مع الدقة في بيان طريقة الاستعمال .

كما يسأل إذا أخطأ خطأ ضارا في وصف الدواء سواء كان ذلك لنقض معارفه أو إجمالا منه .

كذلك يسأل الطبيب إذا أعطى المريض دواء من الأدوية المعروفة بسميتها نتيجة زيادة حساسية المريض لها ولم يصر المريض بذلك وحدث للمريض تسمم نتيجتها ، وعلى الطبيب عند استعمالها مراقبة المريض عن كثب لتوجيهه ، مع الأمر بوقف العلاج إذا حدثت بوادر مضاعفات ولكنه لا مسئولية على الطبيب إذا هو زاد الجرعة زيادة في تأثير الدواء طالما أنه لن يخرج في ذاتها عن الحد المعقول وكان الضرر ناجما عن حساسية لدى المريض لم يكن للطبيب أن يشته لها .

#### التطبيقات العملية لأخطاء العلاج :

يضم أرشيف مصلحة الطب الشرعى عددا كبيرا من قضايا الوفاة المفاجئة فور حقن البنسلين في العضل ، والواقع أن البنسلين كان يعد بعد اكتشافه في أواخر الأربعينات عقارا سحريا يشفى جميع الالتهابات وجهاز للاستعمال في وقت كان الطب في أحوج ما يمكن إليه بسبب صعوبة علاج الالتهابات المختلفة التي لم يكن لها أى علاج إلا مركبات السلفا البسيطة البطيئة المفعول ، ولكن نجاحه في العلاج لم يكن سهلا فقد كان الحقن بالنسلين يصطحب في بعض الأحيان بصدمة استهدافية تؤدي إلى الوفاة خلال دقائق بل إن هذه المضاعفة انتشرت إلى استعماله في صورة مرهم للعين ثم إلى الممرات اللاتي يقمن بمحقن المرضى بالنسلين .

وفي الحالات الأولى من هذه المضاعفات كان يكفي بالقول أن وفاة المريض من حساسية استهدافية لديه تجاه البنسلين دون التفكير في مساءلة الطبيب الذى قام بالحقن على أساس أنه يتعذر علمه بوجودها أو احتمال حدوث المضاعفة مسبقا .

ثم أصبح الأطباء يقومون بعملية اختبار الحساسية للتأكد من وجودها لدى المريض من عدمه حماية لأنفسهم من مغبة حسابان خطأ منهم في حالة وفاة المخفرون ، ولم يعد في الإمكان مساءلة طبيب قام بإجراء الاختبار حتى لو توفى المريض بسبب صدمة استهدافية كذلك أثير في ذلك الوقت أن اختبار الحساسية نفسه قد يؤدي إلى صدمة استهدافية تؤدي إلى الوفاة .

وقد وصلت كثير من القضايا إلى النيابة والمحاكم ولكن مصرها كان إلى الحفظ أو الحكم بغرامة وتعويض بسيط إلا في حالة واحدة حكم فيها بحبس طبيب ثلاثة أشهر بعد أن حقت مريضة كبيرة السن بعد أن قام بعملية بسيطة لها . وتوفيت خلال دقائق من الحقنة وقد تأيد الحكم استثنائيا ولكن لم أتابعه في التقصى بعد ذلك رغم أني كنت متأكدا أن نسبة الوفاة إلى البنسلين مشكوك فيها ، لأن السيدة كانت مسنة جدا واحتمال وفاتها طبيعيا كان أمرا واردا بسبب تقدمها في السن كما أن الحقنة التي أعطيت لها كانت تحوى مادة البروكاين وهو عقار يمكن أن يؤدي إلى الوفاة نتيجة الحساسية وأنه مما لا يمكن التعرف على وجود حساسية من ناحية أى وسيلة من الوسائل .

ومن زمن طويل تحضرني هذه الواقعة فقد كنت طبيبا مبتدئا وحضرت إلى ممرضة تشكو آلاما شديدة نتيجة الطمث فأمرت بإعطاء حقنة نوافالجن لها في الوريد ، وبعدها توفيت ووضح من فحص الجثة أن الوفاة كانت نتيجة حساسية استهدافية لمادة النوافالجن لم يمكنني أن أتوقعها أو أتلافها وانتهى الأمر على ذلك ، وقد اتصلت بعد ذلك بالشركة التي أفادتني بوضوح أن النوافالجن لا يمكن أن يؤدي إلى الصدمة الاستهدافية القاتلة ، وأن الحساسية التي قتلت هذه الممرضة كانت تلوث الحقن بمادة البنسلين وليست نتيجة الحساسية للنوافالجن وقد رضيت بهذا الرأي ولكن الأيام أثبتت لي أن للنوافالجن حساسية قد تؤدي إلى الوفاة وأن على الطبيب تحاشيها بعمل الاختبار المناسب أو سؤال المريض .



### سابعا : أخطاء الجراحة

لا شك في أن الجراحة أجل المهن الطبية للإنسانية وكان اعطاؤها لها كثيرا رغم خطورها ولذا احتاجت إلى مزيد من العناية أكثر مما تطلبه العلاجات العادية الأخرى الطبية ، فلا يحق للجراح أن يجري جراحة إلا بعد تفكير عميق وبشرط أن تكون متاعب المريض غير محتملة أو منذرة بما هو أصعب أو أخطر وأن تكون الجراحة وعلى الأخص إذا كانت دقيقة خطيرة لازمة لإنقاذ الحياة لأن إنقاذ الحياة وإنقاذ المريض من آلامه وتعبه أمر نبيل حقا .

ولا بد قبل الجراحة من الحصول على رضا المريض بعد أن يكون على بينة بحقيقة وضعه وطبيعة العلاج المطلوب له وموافقة وقبوله العملية مع علمه بكل تفاصيلها وامكانياتها ومضاعفاتها المحتملة .

ولا مانع من حصول الطبيب على موافقة مكتوبة إذا رأى ذلك وخاصة في حالات استئصال الأعضاء منعا لما قد يطرأ مستقبلا لتوضيح الأمور .

ولا تجرى العملية بدون رضا المريض إلا للضرورة وفي الحالات المستعجلة التي تقتضي بإنقاذ حياة المريض الذي يكون في وضع لا يسمح له بالتعبير عن الرضا وذلك كحالة الطبيب الذي يضطر أثناء جراحة للقيام بعملية أكثر خطورة مما توقع في البداية .

وهنا يكون التعبير عن رضا المريض قانونا أو اقربانه وإلا يتعرض الطبيب للمساءلة ومهمة الطبيب في هذه الحالة أن يثبت حصوله على الرضا القانوني أو أن يثبت المريض تخلف رضاه ، وتزداد أهمية التزام الطبيب بإعلام المريض والحصول على رضاه إذا تطلب الأمر التدخل الجراحي وبصفة خاصة إذا انطوى ذلك على قدر من المجازفة والخطورة حيث يعتبر القضاء الطبيب مسئولا إذا كذب على المريض بالمبالغة في وصف حالته لحمله على قبول عملية خطيرة مكلفة .

كذلك لا يسأل الجراح إذا رفض إجراء عملية مشكوك في نتائجها وإن كان عليه ألا ينكص عن إجراء عملية مجرد أنها خطيرة طالما أن الحالة تستدعي ذلك ولا يسأل الجراح عن طريقة إجراء العملية طالما أنه مسلم بها علمياً ، وإذا اتبع قواعد فنّه ولم يحصل منه خطأ ما فلن يسأل مهما كانت نتيجة العملية كذلك لن يسأل إذا أهمل الاحتياطات التي يوجبها الفن بسبب السرعة أو الظروف الشاذة المصاحبة للعملية ، ويسأل الجراح إذا تجاهل أصول الفن الطبي ، كأن يهمل تنظيف جرح أو غسله وإزالة ما به من أجسام غريبة .

ويسأل الجراح إذا ترك شيئاً في جوف المريض بعد عملية بالطن كغطاء أو قطعة من الشاش ولكن ذلك يخضع لشروط سوف نأتي إليها فيما بعد .

وفيما يختص بالجروح فعلى كل طبيب أن ينتبه إلى احتمال تلوث الجرح بالتيتانوس ولن يكلفه هذا شيئاً ولكن قد يكلف المريض حياته وعندما يجد الطبيب نفسه إزاء جرح متسخ وخاصة من التلوث بالأرض فإنه يرتكب خطأ جسيماً إذا لم يحقن المصاب بالمصل الواقى ضد التيتانوس ، ما لم يثبت أنه ليس في طبيعته الأصلية ولا في الظروف ما يحتم هذا الإجراء علماً بأن الحقن بهذا المصل قد تكون له مضاعفات لا يسأل عنها الطبيب إذا رأى أن الحالة كانت تستدعي الحقن .

وفي حالات الكسور والخلع لا يسأل الطبيب إلا إذا أخطأ خطأ فادحاً في التشخيص أو أهمل في العلاج ولكن لا مسئولية عليه من الأضرار التي تترتب على علاجه إذا لم يخطئ .

والقضاء المصري أخذ بمثل هذه المبادئ منذ أذان طبياً أجرى عملية بدون مرض ونشأ عنها نزيف بعد أن اتضح أن الزيف سببه شرايين قطعت لم يقم الطبيب بربطها مع أن الأصول الطبية كانت تقضى بذلك .

ويتبقى على الطبيب قبل إجراء عملية ما أن يقوم بفحص المريض الفحص الذى تستدعيه حالته وتقتضيه طبيعة الجراحة المزمع عملها على أن يشمل الفحص الحالة العامة للمريض مع التحاليل المعملية اللازمة للتأكد من سلامته وعدم وجود أى أمراض جانبية يمكن أن تؤثر على سلامته بعد التدخل الجراحى وبعد التخدير .

وعلى سبيل المثال فإن جميع الجراحين الآن سواء فى المدن والأقاليم فى حالات العمليات الكبرى والمتوسطة لابد لهم من عمل فحص باطنى لدى طبيب ، وفحص للقلب بالرسم الكهربائى . وتحليل للدم عن السكر والبولينا وغير ذلك حتى لا يتضح أثناء العملية أو بعدها أن المريض عنده حالة مرضية غير ظاهرة قد تؤثر على حياته أثناء العملية أو بعدها .

ومن أكثر الأخطاء شيوعا فى الجراحة ترك شاشة أو آلة جراحية بالبطن فقد أصيب مهندس بالاسكندرية فى الستينات من مصادمة سيارة ونقل إلى المستشفى وأجريت له عملية لاستكشاف البطن ووجد بعض كدمات بجدار الأمعاء ونزف داخلى بسيط من أوعية ، وعمل له ما لزم من العملية ثم أرسل بعد العملية إلى سريره وبعدها بدأ يشعر بآلام فى البطن مع ارتفاع فى درجة الحرارة واستمر علاجه بالدواء فترة حواله أسبوعين دون جدوى وازدادت حالته سوءا ثم طلب أحد الأطباء عمل اشعة للبطن وتبين وجود جفت جراحى بجوار المعدة فأجريت له عملية ثانية لاستخراجه وتمت العملية واستخرج الجفت ، ولكن حالة المريض ساءت بعد العملية وانتهت الحالة بوفاته من شلل الأمعاء . هذه حالة خطأ لا جدال فيها من جانب الجراح والحكمة التى تساعده أثناء العملية لأن الحكمة تحضر منضدة العمليات بعدد محدد من الأدوات الجراحية والقسوط الجراحية تسلمها للطبيب لاستعمالها ، وبعد انتهاء العملية

عليها أن تقوم بعد الأدوات وعدد القوط التي أحضرها وأن تراجع الطبيب إذا وجدت نقصا فيها ، وعلى الطبيب ألا يقلل جرح البطن إلا بعد أن تؤكد له الحكمة ان جميع الآلات والقوط قد استعيت .

ومثل هذه العملية تؤكد مسؤولية الجراح إذا كانت العملية بسيطة وعدد القوط والجفوت المستعملة قليلا .

وهناك عدد ضخم من الحالات التي حدث فيها ذلك وجميعها يسند الخطأ فيه إلى الجراح وحكمة العمليات لأنهما يشتركان فيه .

ولكن الجراح يخلى من المسؤولية إذا كانت العملية على درجة من الخطورة بحيث يتحتم إجراؤها بمنتهى السرعة أو إذا كانت من الصعوبة والجسامة بحيث يستدعى استعمال عددا كبيرا من الشاش بالعشرات مما يسهل معه عملية الخطأ في عددها أو كانت حالة المريض قد تدهورت بالدرجة التي تستدعى إنهاء العملية فورا ومن ذلك فإن نسيان فوطة شاش في البطن يمكن في حالات خاصة عدم اعتباره خطأ لكن مجرد حادث جراحى لا يسأل عنه الجراح ولكن قبل اعتباره كذلك لإخلاء مسئوليته يجب أن يقوم الدليل على أن ترك الفوطة كان نتيجة ضرورة علاجية أو قوة قاهرة .

والفوطة التي تترك في البطن بعد أى عملية ما تؤدي إلى التهاب موضعى وقد تؤدي إلى تقيح محدود داخل البطن ولكن الجسم قد يستطيع أن يحيطها بخوصلة من الأنسجة اللبيفية الملتصبة ، وقد تستمر داخل البطن فترات شهور أو أكثر وقد كان لي الحظ أخيرا بمتابعة حادثة حالة حدثت سنة ١٩٤٢ لسيدة بعد عملية بالرحم وتركت فيها فوطة كبيرة استمرت في بطنها سنة وشهرا وكانت تعاني أثناءها من آلام بالبطن أو نوبات إسهال أو قي حتى خرجت ذاتيا عن طريق الشرج .

وهذا مما يجعل من يتهم بترك فوطة في البطن بعد عملية البطن أن يدافع بأن الفوطة متروكة من عملية سابقة إذا كانت العملية السابقة قد تمت خلال عام سابق أو نحو ذلك ، ومن المتعذر أن يثبت أن العملية السابقة لم يتبعها آلام أو مغص أو اضطرابات بالبطن ، وأن الاضطرابات لم تبدأ إلا بعد العملية الثانية التي انتهت المفص ، وذلك حتى يثبت أن السبب وجود الفوطة في البطن .

أخطأ طبيب متخصص الأنف والأذن والحنجرة حديث التخصص قام بإجراء عملية استئصال اللوزتين لطفل وقام بحشو بلعوم الطفل بقطعة من الشاش لمنع تسرب الدماء الخارجة من الجراحة ونزولها إلى المريء وانقصة الحوائية وبعد إنتهاء العملية نسي إزالة الحشو الذي وضعه في حنجرة المريض وأدى إلى وفاته اختناقاً ، ولم تكن هناك أى عيوب في تحضير المريض أو التخدير وجميع مقومات التداعيل ولكن ترك هذه الشاشة كان خطأ واضحاً ، وقد حاول الطبيب إثبات أن الشاشة تشبعت بالدم بحيث أصبح لونها يضاهاى لون الغشاء المخاطى للبلعوم . وقد أخذ الطب الشرعى بعذره واعتبر خطأه خطأ لا يرقى إلى مرتبة الخطأ المهين .

#### ثامناً : أخطاء التوليد وأمراض النساء

إن مضاعفات التوليد كثيرة جداً ويرجع ذلك إلى تعهد التوليد إلى الدايات والقبالات رغم ضالة معلوماتهن الطبية بل أكثر من ٧٥% من الولادات في مصر تتم عن طريقهن وفي المنازل القروية ويؤدى ذلك إلى كوارث لا يكلفها القانون .

وفى أمراض النساء شأنه فى ذلك شأن أى فن طبي يتعرض لنفس القواعد الستى تعرض لها باقى القوانين الطبية من ناحية التشخيص والعلاج والإجراءات الجراحية ومن النادر تعرض طبيب أمراض النساء للخطأ فى العلاج

الدوائى والتشخيص ولكن معظم الخطأ يكمن فى العمليات الجراحية وخاصة فى عمليات الكحت نتيجة الاضطرابات فى عملية الطمث أو فى عمليات تفريغ متحصلات الرحم الحامل فى حالات الإجهاض ، وفى هذه الحالات يكمن الخطر فى عمليات التفريغ وما قد يحدث عنها من نزيف أو ثقب للرحم وقد عرضت على مصلحة الطب الشرعى مئات من قضايا المسؤولية فى حالات عن انتقاب الرحم فى عمليات الكحت والتفريغ قد يحدث حتى فى اليد المدربة بسبب رخاوة جدار الرحم ، وخاصة فى حالات الحمل وقد كان مجالاً لحفظ المئات من هذه القضايا على أساس أنه مادام الأخصائى قد يخطئ فلا جناح فى إعفاء الطبيب الحديث من ذلك وبالرغم من ذلك فقد تحتم إثبات الخطأ على بعض الأطباء الذين لم يثبت فقط ضدّهم هذا الخطأ بل تبادوا فيه بقطع الأمعاء أو تسليخها أو غير ذلك من الأخطاء غيلاً المعقولة .

أساً عن أخطاء الولادة فهى كثيرة جداً . فمن المتعارف عليه أن الحمل يبدأ البويضة بواسطة الحيوان المنوى للرجل ومن ذلك يبدأ نمو الجنين داخل الرحم ثم تتكون بعد ذلك المشيمة التى تتصل بالرحم ويتصل بها الجنين عن طريق الحبل السرى وهذه المشيمة هى التى تزود الجنين بكل متطلبات غذائه وحياته والتخلص من فضلاته بينما هو يعيش حتى يأتون إلى ميلاده .

وتشخيص الحمل يتم عن التاريخ الحيسى للأنثى وعن طريق الفحص المهبلى وعن طريق الفحوص العملية التى أصبحت تؤدى إلى تشخيص حدوث الحمل بعد أيام من حدوثه والأشعة العادية وفوق الصوتية التى أصبحت توفر تشخيص كل ما يمكن أن يطلبه طبيب الولادة من معلومات عن الحمل والجنين . وقد تنساب الحامل قبل الولادة بعض المضاعفات ، ومنها الإجهاض السدى قد ينهى الحمل أو يمكن علاجه فيبقى ثم يأتى فى الحمل وتلف الكبد

وانقلاب الرحم الحامل والمول الحوصلى وتسمم الحمل وأمراض المشيمة والأغشية وغير ذلك .

كذلك من مضاعفات الحمل - الحمل خارج الرحم .

كذلك فهناك العديد من الأمراض التى قد تكون موجودة أثناء الحمل وتشمل الحميات والصدرن وأمراض القلب والصدر والكلى وأمراض الدم والسكر وأمراض الجهاز العصى والزائدة الدودية وأورام الجهاز التناسلى .

ثم يأتى الوقت المحدد للولادة فبدأ وتستمر تدريجيا حتى ينتهى بخروج الجنين من الرحم ثم يعقب ذلك نزول المشيمة وانتهاء الوضع على ذلك والولادة يمكن أن تتم تحت إشراف داية أو قابلة أو طبيب مادامت عادية دون تدخل فعلى منهم ، وقد يعتمد الأطباء إلى إعطاء المريضة عناصر التخدير المختلفة ليقفل آلامها أو تنشط انقباضات الرحم فى حالة تكاسلها .

ويجب على الداية أو القابلة أو الطبيب بعد ذلك أن تلاحظ الولادة فترة لا تقل عن ساعة بعد الولادة للاطمئنان على سلامتها وعلى سلامة المولود .

على أن الولادة قد تأخذ طريقا خاطئا لعدم نزول الجنين فى الوضع الطبيعى وفى حالة الولادة لتوأمين وحالات سقوط الحمل السرى وحالات ضيق الحوض بأنواعه المختلفة .

كما قد تكون الولادة غير طبيعية بسبب أورام الرحم والمبيضين وتصلب عنق الرحم وتصلب العجان أو اضطرابات انقباض الرحم واستناد الولادة بجميع اسبابه .

بل ذلك إصابات الولادة وأهمها تمزق الرحم والمهبل والفرج والعجان وانقلاب الرحم الزريف ما قبل الولادة والزريف العرضى والتصاق المشيمة والزريف بعد الولادة .

لكل هذا فإنه وإن كان من الممكن السماح للقبالات والأطباء حديثي  
التخرج بممارسة الولادة العادية إلا أن ظهور أى مضاعفة تهدد الحمل أو  
الولادة يجب أن تحول فوراً للأخصائى القادر على علاجها في أقرب مستشفى  
وقيام الداية أو القابلة بعلاجها يعتبر خطأً منها تسأل عنه كذلك يجب على  
الطبيب الممارس غير الأخصائى أن يرسل هذه الحالات إلى المستشفى ما لم تكن  
أحوال الضرورة أقصى وأسرع منه .

وبعد إنتشار الوحدات الصحية في جميع أنحاء القطر يجب على الحامل  
أن توالى حملها في هذه الوحدات لاكتشاف كل ما يمكن من انحرافات في حالة  
الحمل قبل وصول الحامل إلى موعد الولادة لتصحيحها وعلاجها في الوقت  
المناسب وعند حصول الولادة لا مانع من قيام الداية أو القابلة أو حكيمة  
الوحدة من القيام بعملية التوليد طالما أنه ليس هناك موانع تحول دون ذلك أما  
إذا اتضح وجود انحرافات في حالة الحمل مثل ضيق الحوض أو وجود سكر أو  
زال أو مرض في القلب فلا بد من إحالة الحامل إلى المختصين وتوليدها بمعرفتهم  
وكل من يحاول غير ذلك يتعرض لمسئولية الخطأ الطبي .

كذلك فإن التوليد في المنزل أمر طبيعى جدا في مصر ولا غبار عليه ،  
ولكن بالنسبة للحالات التى لا توجد فيها ما قد يؤثر على الولادة الطبيعية .

والغالبية من حالات أخطاء التوليد التى تصل إلى مصلحة الطب  
الشرعى هى حالات تعسر الولادة التى تسبب تمزق الرحم وحالات إمساءة  
استعمال جفت الولادة في الحالات التى لا يجوز استعماله فيها أو الحالات التى  
يكون استعماله فيها على جانب كبير من الصعوبة . ولا بد في هذه الحالة من  
التنقص الدقيق ومعرفة دوافع الطبيب للقيام بالعملية ومدى ما كان يمكنه  
الاستفادة منه من وسائل للعلاج والعوامل التى كانت تعوقه دون ذلك .



ويحضرني في هذا مقام هذه طبيب حديث التخرج كان يعمل طبيا مقيما بأحد المستشفيات المركزية واستدعى لحالة ولادة عسرة وارتأى استعمال الجفت فيها رغم قلة خبرته في هذا المجال مما أدى إلى إصابة الجنين ووفاته وإصابة الأم بتمزق في الرحم استدعى نقلها إلى المستشفى حيث أجريت لها عملية لاستكمال الولادة وغيطة الرحم الممزق . وقد حكمت المحكمة عليه بالحبس ستة شهور وتأييد الحكم استافيا .

وتحديد مسؤولية الطبيب في حالات التوليد وإصابة الجنين أو وفاته وإصابة الحامل أو وفاتها أمر عسير جدا ويتطلب استقصاء كل دقيقة في الحالة للوصول إلى الرأي السليم .

وكل ما يمكن أن يسديه طبيب قديم إلى زملائه الصغار ناقصى الخبرة ألا يجعلوا الكسب المادى أو محاولة الظهور مقصدهم بل يجب أن يكون صالح الحامل والمولود نصب أعينهم ، وأن يكون ذلك جليا في أعينهم وإذا كان ذلك قد يفقدهم قروشا فإن سوف يكسبهم حمدا ويحول دون تعرضهم لمسئولية قد تخسرهم آلاف الجنينيات فضلا عن سوء السمعة والخسران المعنوى والمادى .

#### تاسعا : أخطاء الأشعة

الأشعة من الاكتشافات الهامة في علم الطب ، فالأشعة السينية التي اكتشفت في اواخر القرن التاسع عشر قفزت بامكانيات الاطباء في التشخيص الى اكثر من ضعف ما تسمح به امكانياتهم العادية دون اشعة كما ان استعمالها في العلاج كان له دور كبير في تحسين قدرة الاطباء على علاج المرضى أمراض معينة خاصة امراض الجلد والعظام والاورام .

على ان استعمال الاشعة في العلاج يجب ان يتم بحذر وعناية شديدة ولا يلجأ اليها الا في حالة عدم جدوى استعمال علاجات اخرى تقليدية .

كذلك فان الفحص بالاشعة يؤدي الى مضاعفات في حالة الاسراف فيه  
دون مبرر .

كذلك قد يحدث مضاعفات اخرى كثيرة بسبب عدم صلاحية الجهاز  
المستعمل .

وقد أدانت المحاكم اطباء عديدين في حالات الحروق الناتجة عن الاشعة  
من وضع المريض في وضع خاطيء تحت جهاز الاشعة ومن استعمال اجهزة  
قديمة غير صالحة او من الخطأ في تقدير الجرعة او إطالة مدة التعرض للاشعاع .  
وقد تسنى لى خلال فترة الستينيات الاطلاع على حالتين من حالات  
المسئولية عن العلاج بالاشعة .

أولاهما لسيدة في الخامسة والثلاثين من عمرها ظهر ورم في ثديها وقام  
على علاجها اثنان من اكبر اساتذة الطب في الاشعة والجراحة وبعد اتصال  
الورم ارسل للفحص الباثولوجى لدى اثنين من اساتذة فقررا ان الورم خبيث  
واعطيت علاجاً بالاشعاع وأدى الاشعاع الى تقرحات شديدة بجلد الصدر  
ونزيف ثانوى بالابط من الاوعية الدموية بالابط ادى الى غرغرينا بالطرف  
العلوى الايمن مما يتطلب بتره ، وكانت النتيجة مهولة جدا وخاصة بعد ان  
ارسلت المريضة الورم المتأصل الى الخارج لفحصة بمعرفة اخضائى في الاورام  
فأرسل لها تقريراً بان الورم ليس ورماً ولكنه درن بالثدى واقامت السيدة هذه  
القضية مطالبة عقاب الاطباء للخطأ مع طلب تعويض كبير عما اصيها من  
اضرار ولكن بعد استعراض ما قام به الاطباء انه لا يمكن نسبة اى خطأ او اهمال  
الى اى منهم لانهم قاموا بواجباتهم على وجه سليم وماحدث من مضاعفات بعد  
ذلك كان خارجاً عن ارادتهم ويعتبر من قبل سوء الحظ الشديد في حالتها .

والحالة الثانية حالة عامل كبير السن شكاً من آلام شديد بظئيرة ويعمل اشعة عادية لة تبين ان عدة زوائد بالعمود الفقري وتأكلها في الغضاريف وقد اعطى العلاج الدوائى اللازم لفترة طويلة دون جدوى ثم ارتأى الطبيب المعالج علاجه بجلسات الاشعة العلاجية وارسل الى المستشفى حيث وضع له برامج جلسات لفترات محددة ولعدد ١٢ جلسة وبعد انتهائها فوجئ المريض بظهور قسحة في ظهره استمرت دون تحسن لسنوات وقد تقدم المريض بشكوى ضد طبيب قسم الاشعة بالمستشفى على اساس ان ممرضة القسم كانت تركه تحت جهاز الاشعة لفترات تتجاوز الفترات المقررة له ولكنه لم يمكن إثبات ذلك ورفضت مصلحة الطب الشرعى مساءلة الطبيب على اساس انه لم يصدر عنه خطأ يستوجب المساءلة وقد ايدها في ذلك استاذ الاشعة بكلية الطب الذى قرر ان القرحة يمكن ان تكون نتيجة حساسية لدى المريض تجاه الاشعة .

هذا من ناحية الاشعة العلاجية ومن ناحية الاشعة التشخيصية فلنرم الدقة في قراءتها فقد قضت محكمة بأن عدم اكتشاف وجود كسر في صورة الاشعة لايمكن ان يحل الا على احد امرين كلاهما يوجب للمساءلة وهما الاهمال والافتقار الى الخبرة الفنية المطلوبة في الاختصاصى وكذلك يسأل من يفسر الاشعة تفسيراً يختلف بوضوح عن الواقع لان تكوينه العملى ودقة تخصصه لايتفقان مع الوقوع في مثل هذا الخطأ ولنفس السبب لايسأل غير الاختصاصى اذا لم يتمكن من التعرف على وجود كسر بالاشعة .

#### عاشرا : أخطاء التخدير:

التخدير من اجل النعم التى افاضها الله على عباده فقد اعان التخدير على منع الشعور بالالم في الكشف على الاجزاء المزملة من الجسم وعلى تسهيل علاج الكسور دون الم وعلى اجراء العمليات التى تحتاج سكوتا عاما من

المريض وعلى التوليد دون ألم راحة للحامل والوليد وإذا كانت تحدث فيه اضرار احيانا رغم العناية الفائقة الا ان ذلك لم يمنع من انتشاره بصورة هائلة في جميع فروع الطب .

والتخدير اما ان يكون موضعيا عن طريق الحقن الموضعي الذي يستعمل عند الجراحات البسيطة جدا وعمليات العين وهذا التخدير يمكن ان يقوم به الجراح نفسه دون الاستعانة بأخصائي في التخدير وان كان اطباء العيون قد اقتنعوا اخيرا ان وجود اخصائي للتخدير بجوارهم اثناء العملية تحت المخدر الموضعي يساعدهم كثيرا على التفرغ للعملية وترك مراقبة حالة المريض لاختصاصي التخدير .

وهناك التخدير الشخاعي ومن الممكن ان يقوم به أى اختصاصي في الجراحة دون وجود طبيب تخدير اذا كان يحسنه ، ولكنه يعد ذلك سوف يبقى موزع الفكر بين حالة المريض والعملية ولذا يفضل الجراحون ان يقوم ايضا احد اختصاصي التخدير باجرائه ويقوم بعد ذلك على مراقبة حالة المريض وتحمل نتيجة ما قد يطرأ من مضاعفات نتيجة التخدير الشخاعي وهي كثيرة .

وهناك النوعية الاخيرة من التخدير ، وهما التخدير الوريدي والتخدير الاستنشاقى ووجود طبيب للتخدير اثناءهما امر واجب لامناص منه .

وعلى الجراح او اختصاصي التخدير فحص المريض قبل التخدير لمعرفة حالة قلبه ومدى احتماله للمخدر مع التأكد من خلو معدته من الطعام .

ورغم انه حتى ازمان قريبة كان يعد من الحكمة ان يقوم الطبيب الجراح بتخدير المريض تخديرا عاما عن طريق الاستنشاق ثم يجرى له عملية بسيطة كاستئصال اللوزتين الا ان ذلك قد اصبح في يومنا هذا امرا مستحيلا .

وقد عاصرت قضية من هذا النوع في الستينات اقم فيها طبيب اختصاصي في امراض الانف والاذن والحنجرة بالسبب في وفاة مريض في عيادته بعد اجراء عملية استئصال اللوزتين ، وكان المريض يعاني من ضيق في صمامات القلب والتهاب مزمن باللوزتين وارتأى الطبيب اجراء عملية استئصال اللوزتين لسة بعيادة وبعد تحقينة قام بتخديره بنفسه بجهاز حديث للتخدير في عيادة ، فاجرى العملية لة وتركه في العيادة وانصرف ، وبعد ساعتين ذهب ممرض الى منزل الطبيب واخطرة ان حالة المريض سيئة فعاد الى العيادة ووجدة قد توفي ، واثبت التشريح ان الوفاة بسبب أو زبما رئوية حادة . وقد ادانته مصلحة الطب الشرعي على اساس قيامه بالتخدير دون اختصاصي مختص وتركه المريض بلا رعاية بعد العملية وعلى اساس هذا حكمت محكمة أول درجة بإدانته ، ولكن في الاستئناف استطاع ان يحظى بشهادة من بعض اساتذة الطب بأن قيامه بالتخدير بنفسه ليس فيه سابقة خطأ لانه خبير بذلك بسبب قيامه بالتخدير وبالعملية في نفس الوقت طول حياته ومن طبيعة عمله كأخصائي في امراض الانف والاذن والحنجرة لاتشابه كثيرا مع اعمال التخدير ، وان الوفاة لم تكن بسبب العملية او التخدير ولكن نتيجة الحالة المرضية الموجودة بقلب المريض وبناء على ذلك حكمت المحكمة ببراءته ورفض الدعوى المدنية .

وأخطار التخدير الموضعي تنقسم الى قسمين او هما تجاوز الجرعة الدوائية المفروضة وهو امر كثير الحدوث ويعد خطأ من جانب الطبيب القائم بعملية الحقن يسأل عنه اذا امكن اثباته .

أما الاعراض التي تحدث نتيجة الجرعات من المخدر الموضعي على جهاز العصبي والجهاز الدوري والحساسية الاستهدافية والاثار الموضعية الناشئة عن الحساسية للمخدر فلا يسأل عنها الطبيب لانه لايمكن التكهّن بمحصوها مسبقا او تلافيها .

أما التخدير النخاعي فهو كثير المضاعفات ومن أولها كسر الابرّة أثناء اعطائها في النخاع وما لم تكن الابرّة قديمة او صدئة فلا مجال لمساءلة الطبيب عن ذلك .

وبعد ذلك يأتي اهم مضاعفات الحقن النخاعي وهو انخفاض الضغط ورغم انه يمكن ان يسأل عنه الطبيب إلا أنه يجب أن ينتبه الى حدوثه بوجود اخصائي التخدير ليدرا اخطاره وخطره على الحياة فهو السبب الاساسي للوفاة من هذا النوع من التخدير واذا كان الطبيب قد تنبه الى حصوله وعاجله بالطرق المناسبة فلا جناح عليه اذا مات المريض .

وهناك بعد ذلك بعض المضاعفات التي لاقيمة لها من الناحية الطبية الشرعية حيث لا تكون موضوع مساءلة وهي الصداع وشلل العصب السادس المجنى .

واخيرا تأتي مضاعفات العمود الفقري والسحايا والحبل الشوكي نتيجة الحقن النخاعي ، فإن العقاقير التي تحقن في النخاع قد تحدث اثرا ساما في المسافة تحت العنكبوتية ما يؤثر على السحايا واعصاب والخلايا العصبية بالحبل الشوكي القريبة من موضع الحقن ، وقد يؤدي ذلك الى شلل بالاعصاب يؤدي الى عجز للمريض ولكن قبل ان يؤكد ذلك يجب ان تراجع حالة المريض حيث قد تكون حالة هؤلاء المرضى راجعة الى اسباب اخرى غير التخدير ، وهذه المضاعفات كثيرة جدا ولكن لايسأل عنها الطبيب لعدم امكان توقعها او تلافيها فلا يعد مسئولا عنها .

ومن المضاعفات المحتملة في حالات التخدير النخاعي الالتهاب السحائي القيصحي وهو غير التهاب السحائي العقيم الذي يحدث نتيجة الاثر السام لعقاقير التخدير والذي لايسأل عنه الطبيب فالالتهاب القيصحي يعنى تسلل

الميكروبات الى موضع الحقن النخاعى وهذا النوع من الالتهاب هو ما يجب ان يعطى اهمية بالغة لانه كما يمكن ان يحدث نتيجة عدم تعقيم حقنة النخاع بالدرجة الكافية الا انه قد يحدث رغم تعقيمها فقد ثبت حصول هذه المضاعفة بعد الحقن النخاعى بالبنسلين وهو امر حدوثه غير معقول كما ثبت ان بعض الحالات كانت نتيجة ميكروب في محلول الملح المعد الذى تغسل فيه بعض الحقن بعد تعقيمها بسبب تلوثها بنوع خاص من الميكروبات اشتهر بالتكاثر في السوائل المعقمة .

ولكن استعمال التخدير النخاعى فى المرضى الذين يعانون تقيحا خاصة قرب مكان الحقن يمكن ان يؤدى الى هذه المضاعفة ويجب منعه كما ان هناك ما يثبت ان من يعانون من تسمم ميكروبي عفن فى الدم يتعرضون لنفس هذه المضاعفة ان حدثت لاحتمال حصولها نتيجة خطأ يستوجب المساءلة ، كذلك يمكن ان تحدث نفس هذه المضاعفة خارج السحايا ونفس الاسباب السابقة وينفس القواعد .

ومن المضاعفات المحتملة للتخدير النخاعى اصابة الغضاريف بين الفقرات فى مكان الحقن ، وهذه المضاعفة كثيرة الحصول جدا بسبب دخول الحقنة التحويف النخاعى وتجاوزه الى موضع الغضاريف الفقرية واصابتها بالتهاب غير قيحي ، مما يؤدى الى ضمور الغضروف وحصول زوائد تؤدى الى ألم شديد قد يؤدى الى اعراض عصبية فى الاطفال ، والسبب واضح فى هذه الحالات وهو اختراق الابرة للغضروف او للرباط المحيط به .

وقد ثبت ان حدوث هذه المضاعفة يتحسن بتحسين الطريقة المستعملة للحقن خاصة بعد استعمال حقن اقل سمكا مما كان يستعمل من قبل .

أما باقى المضاعفات للحقن النخاعى مثل التريف فلا يسأل عنه طبيب التخدير لعدم امكان تلافيه إن حدث .

أما التسلسل الصاعد بعد هذا النوع من التخدير فلا مجال لحسابه من مضاعفات هذا النوع من التخدير لانه غالبا ما يكون نتيجة عدوى فيروسية لاعلاقة للتخدير بها .

وأخيرا تأتي الى مضاعفات التخدير الوريدي والامستشاقى والاثار السامة الناجمة عن مرخيات العضلات التى تستعمل فى التخدير المساعده الجراحة .

فأما عن التخدير الوريدي فلا يسأل الطبيب الا عن الخطأ فى الجرعة أو اعطائها فى الحالات التى لاتحملها عند وجود امراض بالقلب او الرئتين وكثيرا من الامراض العامة ولهذا يتحتم فى كل حالة يستعمل فيها هذا النوع من التخدير ان يقوم طبيب اخصائى باطنى على فحص المريض لتحديد حالته الصحية العامة ثم يعرض الامر على طبيب التخدير ليبدى رايه فيما قرره الاخصائى الباطنى وتتجلى هنا اهمية تقييم حالة المريض وتقدير صلاحيته لهذا النوع من التخدير .

ومن مضاعفات هذا النوع من التخدير ايضا انسداد الوريد المحقون وهو قطعاً أمر لا يسأل عنه الطبيب فقد يحدث دون مسئوليته منه ولكنه الخطأ فى الحقن وإعطاء المخدر داخل الشريان وما قد يؤدى اليه من تلف الذراع وبترها فيسأل عنها الطبيب فى حدود المسئولية الطبية عن الخطأ فى الحقن ويتبع ذلك ايضا خروج المادة المحقونة تحت الجلد وتكوين خراج عقيم بسبب مادة التخدير.



أما عن التخدير الامتشاقى فهذا النوع من التخدير يحتم وجود اختصاصى بتخدير مريض تخديرا عاما لاجراء عملية بسيطة له فلو ترتب على هذا التخدير وفاة المريض فسوف يتهم بالاهمال وعدم التوخى .

ومضاعفات التخدير العام كثيرة جدا من ناحية الجهاز الدورى ومن ناحية الجهاز التنفسى حيث تصل نسبة الوفيات فى هذا النوع من التخدير الى ١:٥٠٠ او ١:١٠٠٠ وفى الحالات التى يموت فيها المريض اثناء عملية جراحية تحت مخدر عام قد يكون من العسير تحديد ما اذا كانت الجراحة او التخدير هو السبب فى الوفاة وتخلص مضاعفات التخدير اضطرابات النبض وتوقف القلب بسبب زيادة جرعة المخدر او عدم انتظام التخدير او من انعكاسات من احشاء الجسم بسبب الجراحة .

ومضاعفات التخدير من ناحية الجهاز التنفسى عديدة ايضا وقد تؤدى الى الوفاة إلا أنه فى وجود طبيب تخدير مؤهل ومدرب قد يكون من غير الممكن نسبة الوفاة إلى هذه المضاعفات إلا إذا ثبت وجود شئ منها على وجه التحديد بعد تشريح اللجنة يمكن ان يسأل عن حصوله طبيب التخدير .

وكل ما يمكن ان يطلب من طبيب التخدير ان يقوم على فحص المريض قبل العملية ثم يقوم بتخديره بالكيفية التى يراها هو ، ثم يراقبه اثناء العملية لتلاشى كل ما يمكن ان يحدث من اثر على تنفسه وقلبه اثنائها ثم بعد انتهاء العملية عليه ان يراقب المريض حتى تتم افاقته بالدرجة التى تسمح بعودته الى سريريه دون خطر عليه .

وكثيرا ما جوبه الطب الشرعى بمجالات تعطل فيها افاقة المريض بعد انتهاء العملية ولاشك ان ذلك يعنى خطأ ما بالمريض واذا ادى ذلك الى وفاته فلا بد من تشريح اللجنة لبيان ما اذا كان نتيجة التخدير او لاسباب اخرى

مرضيه وان كان ذلك كله لن يجدى في نسبة مسئولية الى طبيب التخدير لان مثل هذه الوفاة تحمل مئات العوامل التي يتعذر على طبيب التخدير التكهّن بها أو ملافاتها إلا بالحدّة القوية التي لا تتحقّق الا عن طريق الخبرة الطويلة .

وإذا تسوّى مريض تحت التخدير العام قلن يؤخذ القانون الطيب لانه اعطى المريض عقار التخدير حيث ان التخدير يتطلب وضع المريض في حالة غيبوبة كاملة او فقد وعى عميق مما يجعله عرضة لأمور شتى وحتى لو فرض انه لم تكن هناك اى حالات مرضية غير عادية في المريض قبل إعطاء المخدر فإنه لجميع العقاقير المستخدمة في التخدير مثلها في ذلك مثل كل العقاقير القوية المقول اعراضا جانبية وقد تؤدي الى وفاة .

وكسل ما هو مطلوب من طبيب التخدير عند استعمال عقاقير التخدير ومرغبات العضلات ان يراعى الدقة اللازمة بالنسبة لجرته وتوقعه كأخصائى تخدير ولاشئ يدينه الا الإهمال وبعد طبيب التخدير مهما اذا قام بإجراء خطير غير ضرورى بمنتهى العناية ولكنه يؤدي الى وفاة المريض .

وكسل شخص يمارس مثل هذه الوظيفة يجب عليه ان يعمل الى درجة معقولة من العناية والمهارة وليس معنى ذلك ان يضمن طبيب التخدير عدم وفاة المريض تحت البنج ، ولكن يلزّمة بذل الدرجة المقبولة من العناية من المهارة وفق مستوى تدريبه وخبرته اما ان يقوم طبيب غير مؤهل او غير مدرب بالتخدير باستعمال عقار خطير في حالة امكان الحصول على خدمات طبيب تخدير مؤهل فهو إهمال ، ولا يعنى الحصول على المؤهل توافر الدرجة الكافية من الخبرة ، كما أن العكس صحيح حيث لا يعنى الحصول على المؤهل نقص الكفاية .

وإثبات الإهمال يقع على عاتق المريض أما إثبات عدم وقوع إهمال فيقع على عاتق طبيب التخدير أما قاعدة الخطأ الواضح فلا تطبق على الحالات التي يفترض فيها وقوع إهمال جسيم .

ولا يمكن اتمام طبيب التخدير بالإهمال الا اذا استطاع المريض او اهله إثبات وقوع ضرر من فعل طبيب التخدير وقد يكون ذلك صعبا في حالة وفاة المريض فإذا تبين من الصفة التشريحية خلل الجثة من اى شىء غير طبيعى فلا ينهض ذلك دليلا على ان الوفاة بسبب التخدير .

فقد يسقط اى شخص متوفيا فى اى وقت دون سبب واضح يظهر عند التشريح وهو امر كثير بعكس ما يتصور البعض .

وشهادة طبيب التخدير مهمة هامة فى كل الحالات التى تحصل فيها الوفاة فى غرفة العمليات لو امكن فقط اقناع اهل المريض او الوفاة لم تكن نتيجة اهمال ولا يزال التخدير جزئيا احد الفنون ، واتباع مجموعة من القواعد لن يحول ابدا دون حصول كارثة فى وقت ما وفضلا عن كل ما تقدم فقد يتوقف القلب اثناء العملية دون انذار الامر الذى لايمكن تجنبه دائما .

وعقائير التخدير تؤدى الى الغيوبة وفقد الوعي وحياة اى شخص فاقد الوعي وفى غيوبة تكون دائما فى خطر وقبول طبيب التخدير الذى باشر طريق التخدير وتفهمه لها دليل مقبول على صلاحيتها .

ولا شك ان نقص المعلومة الدقيقة عن اسباب حوادث التخدير يجعل من الخلافات الخطيرة بين الخبراء امام المحاكم امرا عاديا ونادرا مايستطيع الخير من تقسيم سبب الوفاة .

وعدم وجود مرض معين لايغنى خطأ فى التخدير فقد كانت الوفاة داخل غرفة العمليات دون سبب من قدم الازل شيئا معهودا حتى قبل ظهور التخدير .

واخلاصة ان تحديد مسؤولية طبيب التخدير في وفاة مريض اثناء او بعد عملية جراحية امر عسير حقا الا اذا توافر الصدق في تقرير الاحداث ومع تشريح اللجنة الذى كثيرا ما يمانع فيه أو يعمل بعد فوات الأوان . ولهذا السبب قرر أنه لم يمكن أن أتوصل الى التحقيق من السبب الحقيقى لوفاة مريض ثم تخديره وتوفى اثناء التخدير او بعده خلال الاربعين عاما الماضية .

وقد جوبحت حديثا بقصة قام فيها طبيب بإجراء عملية تجميلية لشاب في انفسه واستعان فيها بطبيب تخدير قام بتخدير المريض بجهاز حديث مناسب وحدثت اثناء الجراحة اضطرابات في حالة نبض المريض سرعان ما استقامت ثم انتهت العملية ولم يبق المريض من البنج واستمر في حالة غيبوبة عميقة استدعت نقله الى احد المستشفيات لعلاج ولكنه توفى بعد ايام قليلة ولم تشرح اللجنة ولما عدت الى اسباب عدم افاقة المريض بعد العملية وجدنا مزيد على اكثر من خمسين عاملا منها ما هو مرضى قطعاً ولذا قررت ان تحديد سبب الوفاة امر يستعذر لعدم تشريح اللجنة ، وان الوفاة قد تكون مرضية ورغم ما ابداه احد اخصائى التخدير من ان هناك سببا محتملا للوفاة وهو زيادة جرعة المخدر واثره على نبض القلب وان ذلك كان يمكن معرفته او استعمال جهاز المونيتور اثناء التخدير ونصح بتعميم هذا الجهاز في كل العمليات الجراحية تحت التخدير العام ولكن سيادته ام يستطيع تقديم الدليل القاطع على صحة افتراضه وحكم بعدم مسؤولية طبيب التخدير حتى امام النقابة .

#### الحادى عشر : أخطاء الحقن

كسل طبيب عمل في الحقل الريفى لعلاج البلهارسيا حيث كان العلاج في اوائل الخمسينات يتطلب الحقن بالوريد بمادة الطرطير ١٢ حقنة على ٢٤

يومًا أو ١٢ يوما وكان نصيب كل طبيب يومًا ما لا يقل عن مائة مريض ولما كانت مادة الطرطر مادة قهيجية وخروجها خارج الوريد يؤدي الى حدوث خراج عقيم غير ذي ميكروبات يستغرق وقتًا طويلًا للعلاج وقد كان المفهوم لدى الاطباء انه على اعطاء اكثر من مائة حقنة من هذه المادة لابد ان تكون هناك نسبة مقبولة من الخراجات لاتزيد على خراج او خراجين في كل الف حقنة وكانت جميع الخراجات التي تحدث تعالج على مستوى الوحدة الصحية وتشفى دون شكوى من المريض .

على أنه حدث يوما ان شكا مريض من حدوث خراج له بعد حقنه في الوريد وان علاجه استمر طويلا لما منعه من التكسب طول مدة العلاج وقد احوالت النيابة القضية الى المحكمة على اساس خطأ في اعطاء الحقنة وقد ادانته المحكمة على انه خالف الاصول المرعية بالتأكد من وجود ابرة الحقنة داخل الوريد قبل الحقن وحكمت عليه بغرامة وتعويض ييسط للمريض عن مدة تعطله .

وإذا كان هذا الحكم لم يستأنف لبساطته فإن على الاطباء ان يعملوا جيدا ان وجود سن الابرة بالكامل داخل الوريد امرا اساسيا لعدم خروج المادة المحقونة الى خارج الوريد والطبيب المتمرس يستطيع ان يحس ما اذا كان سن الابرة كله داخل الوريد او ان جزءا منه فقط هو الذي دخل حتى لا يؤدي هذا الخطأ التافه الى خراج قد ينتهي بتر ذراع المريض .

ومن أخطار الحقن ايضا اذكر هذه الحالة الغريبة فقد اصيب موظف بسنوبة هستيرية واخذ يصرخ بدون سبب واستدعت طبية قريبة من مكانه لفحصه وتبين لما ان المريض هستري وليس به حالة عضوية حقيقة فقامت بحقنه في فخذه تحت الجلد باستيتر كامل من الكحول بقصد اسقطاب الألم وحصره

في مكان الحقنة ، وبالتالي وقف الفوضى التي أحدثها في مكان عمله ولكن النتيجة كانت عكسية واستمر صراخه من مكان الحقنة اياما ثم حدث خراج عميق في مكانها تطلب جراحة وعلاجا بضعة اسابيع وقد شكى المريض الطيبة للنيابة ثم احيلت القضية للمحكمة وحكمت المحكمة بحبس الطيبة ثلاثة اشهر على اساس ان ما قامت به لا يمت الى الطب بصفة انه مجرد عملية تعذيب للمريض لا علاقة لها بالطب واعتبرتها خطأ غير فني يستوجب المساءلة .

ولا شك ان اعطاء الحقن اصبح مشكلة قانونية تبحث عن حل بعد ان قام البعض من الصادلة باعطائها رغم ان القانون يمنع ذلك اذا اعتبره مزوالة لمهنة الطب دون ترخيص .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** الصيدلي الذي يعطى الانسان حقنة يرتكب جرماً يعاقب الجرح العمد ومزوالة الطب دون ترخيص ( نقض ١٣/١٢/١٩٦٠ مجموعة احكام محكمة النقض س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤ ) .

وأنا نرى أن ما ذهب إليه محكمة النقض من تجريم اعطاء الصيدلي او اقرار ادعاء بين باعطاء الحقن هو جرم وذلك لأن عملية الحقن ليست من البساطة او السهولة كما يعتقد البعض فإن هناك انواعا من الحقن المراد اعطائها كالبنسولين والنفولجين تحتاج الى اختبار خاص لا يستطيع ان يجريه سوى الطبيب المختص فمثلا اذا اعطى الصيدلي حقنة البنسولين للمريض وقد أجرى له اختبار وكانت النتيجة سلبية وفوجئ بتدهور حالة المريض بعد اعطاء الحقنة مباشرة فلا يستطيع الصيدلي ان يسعفه وذلك لان هذه الحالة تحتاج الى متخصص وقد تدهورت هذه الحالة لان مادة الاختبار لم تكن كافية له مما اظهر نتيجة الاختبار سلبية رغم ان المريض لديه حساسية من البنسولين ولذلك فإن حياة الاشخاص لها قد يسبقها ويجب الحفاظ عليها من العبث والاهمال سواء كانت الحقن من

النوع العادى او التى تحتاج الى اختيار معين فيجب ان تعطى بمعرفة الطبيب المختص حتى لا تحدث أى مضاعفات .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** يعتبر جريمة عمد الجرح الذى يحدثه الخلاق بمجنن المجنى عليه باجرائه عملية له ازالة الشعرة غير المرخص له باجرائها . ( نقض ١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية - ج٤ - رقم ٣٤ - ص ٣١ ) وقضى بان احداث حلاق جرحين بالمجنى عليه يعتبر جريمة عمدية ، وبأنه لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة رضا المصاب بما وقع عليه من جرح . ( نقض ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية - ج٤ - رقم ٤٠٧ - ص ٥٧٦ ) وبأنه " يعتبر مرتكباً لجريمة جرح عمد وجريمة مباشرة للطب دون ترخيص ، المتهم الذى يعالج المجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم مختلفة على مواضع الجروح كان من شأنها احداث تشويه تام لهذه المواضع ( نقض ١٩٥٨/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية رقم ٢٠٨ ص ٧٨٦ ) بأن " مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزولة مهنة الطب انه لا يملك مزولة هذه المهنة ومباشرة الافعال التى تدخل فى عداد ما ورد با بآية صفة كانت الا من كان طبيباً مقدماً اسمه بسجل بسجل الاطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الاطباء البشريين وذلك مع مراعاة الاحكام المنظمة لمهنة التوليد ( نقض ٢/٢٠ ) /١٩٦٨ طعن ١٩٢٧ - ٣٧ق) وكذلك قضى بان " الاصل ان اى مساس بجسم المجنى عليه مجرمه قانون العقوبات وقانون مزولة مهنة الطب وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقاً للقواعد والاوراع التى نظمها القوانين واللوائح وهذه الاجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزولتها فعلاً . ( نقض ٢/٢٠ /١٩٦٨ طعن ١٩٢٧ - ٣٧ق) . وبأنه " من لا يملك حق مزولة مهنة الطب

يسأل عما أحدثته التغير من جروح وما إليها باعتباره معتمدا على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية . (نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ - طعن ١٩٢٧ - ٣٧ق) .

### مسئولية الطبيب عن تابعة

لمساءلة الانسان عن خطأ يجب ان يكون الخطأ واقعا منه ذاته فلا يجوز مساءلة شخص عن فعل شخص اخر فإن القانون الجنائي لا يعرف ذلك الا فيما ندر من حيث مسؤولية اصحاب المحلات عن الجرائم التي يرتكها مستخدموه لانه يجب عليه ان يراقب تنفيذ اللوائح الخاصة والعامة وهو يسأل عن هذه المخالفة ولو لم يكن موجودا .

كذلك الطبيب لا ينسب إليه اتمام عن فعل يقوم به مساعدوه او تابعوه إلا إذا امكن أن ينسب إليه خطأ في أى صورة من الصور وقد يقتصر عليه الاقحام اذا ثبت ان اى من هؤلاء كانوا منفذين لاوامره ، ولم يقع من احدهم شخصا اى خطأ اما اذا كان الخطأ قد وقع من التابع وحده دون تدخل الطبيب فلا مسؤولية عليه ويكون التابع مسئولا اذا اخطأ .

ومن هنا حكم بأن الممرض الذى ينفذ اوامر خاطئة للطبيب لا يرتكب خطأ يسأل عنه بل يسأل عن الضرر الذى يترتب على هذا الخطأ الطبيب الامر به ، ولكن التابع الذى يرتكب خطأ في تنفيذ ما امر به الطبيب مما يدخل في اختصاص التابع القيام به دون رقابة الطبيب يجعل التابع مسئولا عن نتيجة الخطأ.

ولكن يعد مسئولا الطبيب الذى يكلف شخصا غير مؤهل طبيا لاجراء عمل طبي مثل الحثان او تخدير مريض ( على ان يثبت ان ما اصاب المريض من ضرر راجع الى عدم خبرة التابع . ولم تقرر المحاكم ان يترك للتابعين فإن يعملوا ما



هو من صميم اختصاص الطبيب بحكم العادة فهو المسئول اولاً واخيراً عن الاضرار التي تترتب على عدم قيامه بواجبه من ضرورة مراقبة المريض حتى يعود الى وعيه بعد العملية الجراحية والعلاج بعدها ، وكل ما يلزم المريض حتى يصل الى بر الأمان وان حدث خطأ فهو المسئول لاهماله في الرقابة والتوجيه .

ويسأل الطبيب كذلك إذا كان العلاج يقتضى من الطبيب سلامة اجرائه وليس للطبيب أن يترك للممرضة تحضير دواء به مركبات سامة دون التاكيد من سلامة مطابقته ، وإذا حدث خطأ فهو المسئول ، ولايسأل الطبيب فقط عن الاخطاء الفنية بل يسأل عن الاخطاء العادية من قبل مدير مستشفى الامراض العقلية الذى يجب ان يسأل عن عنف العاملين معه في معاملة المرضى لانه اخطأ شخصاً في اختيارهم وهذا لاينع من الحكم ايضا على المساعد عما يقع منه من خطأ في دائرة اختصاصه .

والواقع ان التطور الطبى قد ادى الى الالتجاء الى المساعدين والمتخصصين وإذا استدعت حالة المريض ذلك فان الطبيب يخطئ اذا لم يحقق ذلك .

وقيام الطبيب بعملية جراحية طويلة دون تخدير وقيام الطبيب بنفسه بالتخدير دون التحقق من العقار المستعمل يعد خطأ وإجراء طبيب لعملية جراحية دون توفر المساعدة الواجبة اعتبر خطأ .

وهذا الالتزام (المساعد الطبية بمساعديه) في حالة وجوده يسقط الطبيب المسئولية في حالة الاستعجال والضرورة وقد اعفى القضاء من المسئولية قيام طبيب بحالة ولادة دون استعانة بالزميل المختص ، وذلك في ظروف صعبة وبإمكانات قليلة تترتب عليها بعض الاضرار لأنه لم يكن امام الطبيب سوى ذلك وكانت حياة الأم متوقفة على هذا .

والطبيب يسأل تعاقديا في مواجهة المريض عن الاخطاء التى يرتكبها  
إزاء مجموعته من ممرضات ومساعدين .

ويتمتع القضاء الجنائى الى قبول الارتباط القائم بين افراد فريق الجراحة  
ويدين فى الدعوى المدنية الاطباء بصفة تضامنية عندما لا يكون التدخل الجراحى  
قد تم بناء على اتفاق بين المريض والجراح فهذا الاخير بعد متبوعا ومسئولا عن  
تابعية الذين يعتبرون تابعين مسئولين بصفة عامة اثناء العملية ، ومن ثم لا يسأل  
الجراح عن الاخطاء التى تصدر عن افراد طاقمة قبل العملية او بعدها فهو  
يمتلك توجيههم وتبعيتهم . له اثناء الجراحة ، وفيما عدا ذلك فإن المسئولية تقع  
على عاتق العيادة او المستشفى الذى يعملون فيه .

وإذا رأى الجراح الانسحاب لمرض مفاجئ فعليه ان ينتخب محله زميلا  
له بنفس الدرجة والتخصص مع موافقة المريض .

وإذا كان قيام رابطة التبعية لا يقتضى ان يكون المتبوع حرا فى اختيار  
تابعه إلا أنه يشترط لقيام هذه التبعية ان يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية  
، وهذه السلطة لا يكون فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته المستشفى  
لعمل التخدير ولكن يكون فى المستشفيات الخاصة .

#### **المسئولية فى طب الاسنان :**

يخضع طبيب الاسنان لنفس القواعد شأنه فى ذلك شأن باقى الاطباء  
ولا ينفرد إلا بالتزامه بتحقيق نتيجة بخصوص التركيبات الصناعية .

أما بخصوص العمل العلاجى ذو الطبيعة الطبية فهو كالتبيب العادى  
يلتزم ببذل العناية المطلوبة ولا تقوم مسئوليته الا اذا ثبت وجود تقصير من  
جانبه، ونفس الشئ بالنسبة للجراح وجراحات تجميل الاسنان فهى تخضع  
للقواعد العامة السابق عرضها .

ويسأل طبيب الاسنان عن الالات والاجهزة التي يستخدمها اذا ما ترتب عليها اضرار بالمريض فهو يلتزم بسلامة المريض ويسأل عن الاضرار التي يسببها له عند قيامه بعملية العلاج .

وقد أدان القضاء طبيب اسنان عن الاعراض التي أصابت المريض اصابة في لسانه وتمزق أغشية فمه بسبب انقلاب الاله في يده اثناء عمل العلاج كذلك فممن الشائع ان يخلع الطبيب الاسنان ضررا سليما دون الضرر المطلوب خلعه ، وفي هذه الحالة ما لم يثبت ان هذا الخطأ كان بسبب خارج عن ارادة الطبيب فهو مسئول عن ذلك .

#### مسئولية الصيدلانية :

قد تلحق بالمريض اضرار بسبب الأدوية التي يتعاطاها مما قد يثير مسؤولية الطبيب أو الصيدلى أو الصانع لها .

فالطبيب عند كتابة الدواء بتذكرة العلاج يخضع للالتزام ببذل العناية اليقظة من ان يكون الدواء ناجما ولكنه لا يلتزم بشفاء المريض ، ولا تقوم مسؤولية الطبيب الا اذا ثبت تقصيره في اختيار الدواء او وصفه او في طريقة تعاطيه كالتبيب الذى يصف مادة ذات خصائص سامة دون بيان كيفية وشروط تعاطيها وذلك يكتب الدواء بصفة غير مرقوة تثير اللبس لدى الصيدلى فيصرف دواء مختلفا بترتيب عليه وفاة المريض .

وقد يقوم الطبيب بتقديم الدواء مباشرة للمريض في عيادته أو مستشفى الخاص ولكن ذلك يلقى عليه التزاما آخر بعدم اعطاء المريض ادوية فاسدة او ضارة ولا تؤدى الى تحقيق الغاية المقصودة منها .

ومع تطور فقد اصبح الكثير من الاطباء يستعملون الحقن في عيادتهم مثل أطباء العظام الذين يستعملون حقن الكورتيزون في علاج الروماتيزم او

حقن الصبغة بمعرفة اطباء الاشعة ، وهم بذلك يحملون مع التزامهم الاصلى  
التزاما جديدا بضمان سلامة المريض .

أما الصيدلى فهو ملتزم بنتيجة عمله التى تتمثل فى تقديم أو بيع ادوية  
صالحة وسليمة لا تشكل بطبيعتها خطرا على من يتعاطونها ، ويدو ذلك فى  
حالة التزام الصيدلى بتركيب دواء بنسب معينة ، وهو يسأل عن اى خلل فى  
التركيب أو فساد العناصر وما قد يترتب على ذلك من اضرار .

واباحية عمل الطبيب او الصيدلى مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا  
للأصول العملية المقررة فإذا فرط أحدهما فى اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت  
عليه المسؤولية بحسب تعمده الفعل أو تقصيره وعدم تحرزه فى اداء عمله ، فخطأ  
الطبيب بتحضير محلول مخدر بنسبة تزيد عن النسب المسموح بها يعد خطأ من  
جانبه ويوجب مسئولية ، وتقوم مسئولية الصيدلى كذلك فيما يبيعه من ادوية  
التي ترد له من الصانع إذا أنه قادر من الناحية العلمية على التحقق من سلامة  
وصحة الادوية التى تسلم إليه ليبيعها ولكنه يستطيع الرجوع بعد ذلك بدعوى  
المسئولية على الصانع وإذا كان الصيدلى يعلم بفساد الادوية فإنه يشترك مع  
الصانع فى المسئولية. وإذا كان الصيدلى يضمنان صلاحية الادوية الا انهما  
لا يضمنان فاعليتها فهو التزام بعانية وليس التزام ببلوغ نتيجة .

ولا تنور المسئولية اذا كان الدواء مركبا بعناية ولكن ترتب عليه اصابة  
المريض ببعض الاضرار نتيجة عوامل داخلية او حساسية لا دخل للدواء ذاته فى  
إحداثها .

ويمكن إثارة مسئولية الصيدلى قد قام ببيع الدواء مباشرة للمريض دون  
أمر من الطبيب ويستوى فى ذلك أن يكون الصيدلى قد قام بنفسه باختيار  
الدواء أو اعطائه للمريض دون أن يكون المريض قد طلب هذا النوع من الدواء  
بالذات .

ويمكن أن تثور مسؤولية صاحب الصيدلية لأن القضاء قضى باعتبار الصيدلي تابعا لصاحب الصيدلية ، ولو لم يكن هذا فنيا لأنه هو الذى اختاره وعليه رقابته إلا أنه يشترط لذلك توافر القواعد العامة إلى كون وقوع الخطأ بمناسبة الوظيفة وبسببها ، وإذا حدث الضرر دون هذين الشرطين لا يسأل عنه صاحب الصيدلية . (راجع فى تفصيل ما سبق - الطب الشرعى بين الإدعاء والدفاع - المرجع السابق ١٠٦٩ وما بعدها - الجزء الثانى) .

## الفصل الرابع

### الجرائم الطبية الأخرى

#### أولا : جريمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المعدل على أنه " لا يجوز لأحد إبداء مشور طبية أو عيادة مرضية أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينة من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الآدميين للتشخيص الطبى المعملى بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية وبوجه عام مزاوله مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاوله مهنة الطب بها وكان اسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الأطباء البشريين وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد .

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ .

وتنص المادة العاشرة من ذات القانون على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون .  
وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

وفى جميع الأحوال يأمر القاضى بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة وبأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة فى جريد يعينها على نفقة المحكوم عليه .

ومع ذلك يجوز بقرار من وزارة الصحة أن يغلق بالطريق الإداري كل مكان تزاول فيه مهنة الطب بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

ويلزم لقيام جريمة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص أن يتولى العلاج شخص ليس من المرخص لهم به ، وأن يحدث جرحا بجسم الغير ، كما لو أجرى له عملية جراحية ، أو إعطاء حقنة . وفي هذه الحالات تقوم جريمة الجرح العمد إلى جانب جريمة مزاوله الطب بدون ترخيص .

والحكمة من ذلك (تجريم مزاوله الطب بدون ترخيص) هي الحفاظ على صحة المواطنين وصونها من عبث الدخلاء على مهنة الطب إذ ليس لهم من مقومات الإعداد القنى ما يؤهلهم لمباشرة تلك المهنة وإن وفقوا في العلاج مرة يخفون مرات .

على أن مجرد ممارسة الطب دون ترخيص يكون في ذاته جريمة ولو لم ينشأ أى جرح أو ضرر من العمل الطبى الذى بوشر .

وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ على عقاب كل من يباشر علاجاً طبياً دون أن يكون اسمه مقيداً بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية وبجدول نقابة الأطباء البشريين .

وقررت المادة ١٠ من القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ عقاب كل من يباشر طب الأسنان دون أن يكون اسمه مقيداً بسجل أطباء الأسنان أو الأطباء البشريين بوزارة الصحة العمومية وبجدول إحدى نقابتي أطباء السن أو الأطباء البشريين . وعلى أنه لا يجوز للأطباء البشريين أن يقوموا بالتركيبات الصناعية للأسنان بأنواعها .

ولا شك في أنه يلزم لتوافر جريمة مباشرة الطب دون ترخيص أن يكون الفاعل قد نفذ عملاً من أعمال المهنة الطب .

وقد بينت المادة الأولى من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٤ أعمال تلك المهنة بإلغاء إبداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينة من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الآدميين للتشخيص الطبي أو المعمل بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية وبوجه عام مزاوله مهنة الطب بأية صفة كانت .

ونخلص مما سبق أن الطبيب وغيره من رجال المهن الطبية يمكن محاكمتهم بتهمة مزاوله الطب دون ترخيص .

١. إذا لم يستوف الطبيب إجراءات القيد في سجلات وزارة الصحة وفي جدول النقابة .

٢. إذا صدر حكم جنائي بجرمائه من مزاوله المهنة كما في حالة الحكم عليه بجرعة من جرائم المخدرات .

٣. إذا صدر حكم تأديبي بإيقاف الطبيب عن العمل أو بشطبه من السجل فائيا طبقا لقانون النقابات وذلك إذا أساء أو أهمل في أداء مهنته أو صدر ضده حكم فائى بعقوبة أو تعويض من محكمة جنائية أو مدنية ، أو تأديبية لأموار تمس شرفه وكفاءته واستقامته ، أو لأى مخالفة في مزاوله المهنة أو لم يسدد اشتراك النقابة أو خالف لائحة تقاليد المهنة والقوانين المنظمة لمهنة الطب وطب الأسنان والطب البيطرى وللصيدلة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : الكشف على الجنى عليه وسؤال كل منهم عن مرضه ووصف الدواء وصفه ، ومزاوله مهنة الطب شرطها : أن يكون طبيبا مسجلا طبقا لقانون المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ اذانة الطاعن عن قهمة مزاوله مهنة الطب صحيحة . طالما كان لا يملك مزاوله



مهنة الطب ولم تكن حالات الجنح عليهم من حالات الضرورة المانعة من العقاب . (الطعن رقم ٩٣٤٣ لسنة ٦٠ جلسة ١٩٩٧/١/٩). وبأنه " لما كان الثابت بالأوراق ان الطاعن يقوم بالكشف الطبى على الجنح عليهم وسراخهم عن المرض الذى يعانى منه كل متهم ووصف الدواء لهم وصرفه فإنه لا مراء فى ان ما اقترفه الطاعن من افعال يعد مزاولة منه لمهنة الطب لدخولها فى عداد الأعمال التى أوردتها المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ والتى لا يملك حق مزاولتها الا من كان طبيبا مسجلا اسمه طبقا للقانون واذ كان الطاعن لا يملك مزاولة مهنة الطب لم تكن حالات الجنح عليهم من حالات الضرورة المانعة من العقاب فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن قمة مزاولة مهنة الطب يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . ( الطعن رقم ٩٣٤٣ لسنة ٦٠ جلسة ٩١٩٩٧/١/ )

### ثانيا : شهادة الزور الواقعة من طبيب أو جراح

تنص المادة (٢٩٨) عقوبات على أن " إذا قبل من شهد زورا فى دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشئ يحكم عليه هو المعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة .

وإذا كان الشاهد طبيبا أو جراحا أو قابلة وطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء الشهادة زورا بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة أو وقعت منه الشهادة بذلك نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالعقوبات المقررة فى باب الرشوة أو فى باب شهادة الزور أيهما أشد ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى أيضا .

فقد أخضع المشرع في هذا النص شاهد الزور لنصوص الرشوة .  
والواقع أن دور الشاهد لا يختلف عن دور الخبير في الدعوى الجنائية ، فالأول  
يتناول إثبات الوقائع في الدعوى ، أما الثاني فيتجه نحو تكييف الوقائع الثابتة من  
الوجهة الفنية .

ويشترط لتطبيق العقوبة التي نصت عليها المادة السابقة أن يكون الجاني  
قد قبل أو أخذ عطية أو وعدا بها لأداء شهادة مخالفة للحقيقة أمام القضاء ولم  
يتطلب المشرع صفة خاصة في الجاني بالنسبة للفقرة الأولى ، بينما نص في  
الفقرة الثانية على أن يكون الجاني طيبا أو جراحا أو قابلة ، وحدد مقابل  
الفائدة بأداء شهادة الزور أمام القضاء . ولم يحدد المشرع موضوع مقابل الفائدة  
في الفقرة الأولى ، بينما نطلب في الفقرة الثانية أن تكون بشأن حمل أو مرض أو  
عاهة أو وفاة . وفي الحالتين فإنه يجب أن تتوافر عناصر الجريمة كما حددها  
المشرع (مواد ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون العقوبات) فإذا تخلف  
أى منها لا تقدم الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٩٨ من قانون العقوبات .  
كما إذا تم أداء الشهادة بدون حلف اليمين ، أو أمام جهة غير قضائية  
كالسلطات الإدارية ، أو أن تكون أقوال الشاهد مطابقة للحقيقة ، أو أن  
يتخلف لديه القصد الجنائي .

ومن عناصر الجريمة محل البحث أيضا أن تكون شهادة الزور قد تم  
أداؤها بالنسبة للفقرة الأولى وبالنسبة لجريمة الرجاء أو الوساطة أو الترضية فلا  
يكفى أن يفعل أو يأخذ الجاني العطية أو الوعد بها لأداء الشهادة ثم يمتنع عن  
ذلك أيا كان سبب العدول . على أنه إذا تم العدول لأسباب لا تدخل لإرادة  
الفاعل فيها يعاقب الفاعل على الشروع في الجريمة إذ أنها من الجنائيات ويستوى  
أن يكون قبول أو أخذ العطية قبل أداء الشهادة أو بعدها . وفي الحالة الأخيرة  
يفترض أن يكون هناك اتفاق سابق على أداء شهادة مخالفة للحقيقة .

ويسبين من نص المادة ٢٩٨ عقوبات أن الفقرة الثانية تتضمن جريمتين لكل منهما عناصر متميزة وهي :

(١) شهادة الزور مقابل رجاء أو وساطة أو توصية : نص المشرع على هذه الجريمة في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ عقوبات . ويجب أن يكون الفاعل طبيبا أو جراحا أو قابلة ، وأن يتم أداء شهادة الزور نتيجة لرجاء أو وساطة أو توصية وأن يكون موضوعها حملا أو مرضا أو عاهة أو وفاة ، فلا توافر أركان الجريمة إذا شملت الشهادة موضوعا آخر كتقدير السن . وفي هذه الحالة يخضع الفاعل للعقوبة المقررة لجريمة الرجاء أو الوساطة أو للتوصية التي نص عليها المشرع في المادة ١٥٠ من قانون العقوبات ، أو لعقوبة شهادة الزور أيهما أشد .

(٢) رشوة شهود الزور في موضوعات معينة : ورد النص على هذه الجريمة أيضا في الفقرة الثانية من المادة ٢٩٨ عقوبات . ويشترط أيضا أن يكون الفاعل من بين الفئات التي حددها المشرع في هذه الفقرة . ويجب لتوافر أركان الجريمة أن يصدر عن الفاعل طلب أو قبول أو أخذ لعطية أو وعد بها لأداء شهادة مخالفة للحقيقة موضوعها حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة .

ويستوى أن يتم أداء الشهادة أم لا يعاقب الفاعل أيضا بعقوبة الرشوة أو شهادة الزور أيهما أشد ، وإذا تخلف عنصر من عناصر الرشوة فهذا لا يحول دون جواز محاكمته عن جريمة شهادة الزور إذا توافرت أركانها .

ومما يجدر بالذكر أن عقوبة الرشوة سواء بالنسبة للفقرة الأولى أو الثانية باستثناء جريمة الرجاء أو التوصية أو الوساطة ، يقصد بها ما نصت عليه المادة ١٠٤ عقوبات إذ أن مقابل الفائدة عمل غير مشروع ، لذلك فإن العلة التي استوجبت تشديد العقوبة في المادة ١٠٤ عقوبات ، متحققة أيضا في جريمة رشوة شهود الزور .

### ثالثاً : إفشاء الأسرار الواقع من طبيب أو جراح أو صيدلي

نصت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات على أن " كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو للصيادلة أو للقوابل أو غيرهم مودعا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي إئتمن عليه فأفشاءه في غير الأحوال التي ينزّمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصري .

ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا في الأحوال التي لم يرخص فيها قانون بإفشاء أمور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ( ألغيت المواد ٢٠٢ إلى ٢٠٥ من قانون المرافعات "القديم" بصدر القانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، ثم إلغى ذلك القانون بصدر قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨).

ويتضح لنا من نصن هذه المادة بأن أركان هذه الجريمة أربعة أولها فعل الإفشاء وثانيها أن يكون ما تم إفشاءه سرا وثالثها أن يتم إفشاء السر من طبيب أو ما في حكمه ، وأخيرا أن يكون قاصدا إفشاء هذا السر وهم على الترتيب التالي .

#### أولاً: فعل الإفشاء

الإفشاء هو كشف السر وإطلاع الغير عليه ، مع تحديد الشخص صاحب المصلحة في كتمانته . ويعنى ذلك أن جوهر الإفشاء هو الإفشاء بمعلومات كافية ومحددة للغير . ويتحقق الإفشاء إذا أعلن السر بأية وسيلة ، ولا يتطلب القانون ذكر اسم صاحب السر، وإنما يكفي بكشف بعض معالم شخصيته التي من خلالها يمكن تحديده . وليست هناك وسيلة معينة من شأنها أن تحقق الإفشاء إذ يكفي أن يعلن السر بأية طريقة كانت ، ف سواء تم الإفشاء

بطريق مباشر أو غير مباشر ، شفويا أو كتابيا وعن طريق اعطاء الغير شهادة بما يعانى منه الشخص من مرض ومن أهم الوسائل التى تستخدم فى افشاء سر المهنة ، النشر فى الصحف والمجلات العلمية ، والرسائل الخاصة ، والشهادة المرضية ، وقد استقر قضاء النقض الفرنسى على أنه لا يجوز للطبيب ان يستند فى افشائه بالسر الى أنه أصبح معروفا للعامة ، إذ أن محيط العامة واقوال الصحافة تكون غير مؤكدة ، ولا تصدق روايتها ، أما إذا اقراها الطبيب المعالج وأفشى سر المريض ، فإنه بهذا يعد مرتكبا لواقعة افشاء سر المهنة وتحقق مسؤوليته اما إذا كان الغير يعلم علم اليقين بالواقعة ، وكشف عنها الطبيب فلا يعد مرتكبا لواقعة افشاء السر ولا تتحقق مسؤوليته .

وقد يسبغ العرف الافشاء الاعتبار ذات صفة قومية أو دولية كما فى الحالات التى تصدر فيها نشرات طبية بمناسبة إصابة أو مرض أو وفاة رؤساء الدول والشخصيات البارزة فى المجتمع الدولى ، أو تلك التى تنشرها الهيئات والجمعيات الدوائية الطبية المتخصصة وهى معرض أداء واجبها تلبية لنداء الضمير الإنسانى .

#### الأمين على السر :

الأمين على السر هو كل من يتصل عمله بالمهن الطبية بحكم الضرورة فيشمل الأطباء والجراحون والصيادلة والقابلات ، ومساعدى الأطباء والاداريين بالمستشفيات والعاملين بها وطلبة كلية الطب ، ويبرر هذا التوسع أهمية الطب البالغة للانسان وما يترتب عليها . من كشف المرضى أسرار حياتهم الخاصة للأطباء التى قد تتصل بأدق تفصيلها وخطرها مما ينعكس على سمعة الشخص وعائلته . اما الصيادلة فهم أمناء أيضا ، لأن الصيدلى يقف على اسرار المرضى بطريق غير مباشر وهو التذكرة الطبية التى من طريقها يستطيع ان يعلم

نوع المرض واما العاملون بالسكرتارية والخدم ، فتحقق مسؤوليتهم إذا قاموا بأعمال تتصل بالمهن الطبية - كتنظيم وتصنيف البطاقات الطبية وحفظها - مما يتيح لهم فرصة الاطلاع على أسرار المرضى - فيكونون من قبيل الأئمة على السر ، يعنون مسئولون عن إفشاء السر . ( انظر في كل ما سبق المستشار عز الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشوارى - المرجع السابق ودكتور محمود نجيب حسنى - مجلة القضاء ) .

### ثانيا : أن يكون ما تم افشاؤه سرا

السر هو ما يتطلب الكتمان وقد يلحق ضررا أدبيا أو ماديا أو الإثنين معا كما لو أفشى الطبيب المعالج لمريض بأنه يعانى من مرض يمنعه من الزواج ثم شفى هذا المريض من تلك الحالة ففى هذه الحالة يكون المريض قد تعرض لضررا أدبيا وماديا قد يمثلا فى عدم زواجه لما أشيع عنه بأنه مريض لا يصلح للزواج ( أنظر موسوعة الطب الشرعى ) .

وعلى ذلك يجب على الطبيب ان يحفظ السر ولا ينشره سواء قد علم بهذا السر عن طريق الكشف على المريض أو عن طريق محادثته للمريض نفسه أو بأى طريق آخر ويجب أيضا على الطبيب ان يحفظ السر حتى ولو أن المريض لم يعرف طبيعة مرضه كما أنه مصاب مثلا بأمراض زهرية أو البرص .

ويجب أن نلاحظ أن الأمراض كلها لا تندرج تحت وصف السر الطبى بمعنى المريض الذى يعانى مثلا من تعب فى احدى الضروس وذهب للعلاج وذكر الطبيب المعالج له لأحد أقاربه بأن هذا المريض يعانى من تسوس فى إحدى الضروس فهذا لا يعد سرا أما الأمراض الأخرى التى تتطلب الكتمان كالإيدز والجزام والبرص والزهرى والضعف الجنسى كل هذه الأمراض تسبب اضرارا لمن يحملها الأمر الذى يترتب عليه عدم افشائها والأمر متروك فى رأينا لسلطة قاضى الموضوع لا اعتبار ما يكون ما تم افشاؤه عن مرض المريض سرا أما لا .

ويعتمد السر أيضا إلى الوقائع والظروف التي يحدث فيها المرض أو الوفاة كما لو توفي فجأة رجل في مخدع امرأه كان ينبغي أن يدلف إليه . (المستشار محمد ماهر) .

**ثالثا : أن يتم إفشاء السر من طبيب أو من في حكمه**

بالنظر والتدقيق للفقرة الأولى من نص المادة ٣١٠ نجد ان المشرع لم يكفئ بالأطباء فقط بل أمنه التجريم أيضا إلى جميع من يتصل بالأطباء كالمساعدين والمعاونين الفنيين والمرضات والعاملين بالمستشفى والطلبة المتواجدين بالمستشفيات .

**رابعا : أن يكون قاصدا إفشاء السر ( القصد الجنائي )**

يجب أن يتوافر لدى الطبيب أو من في حكمه القصد العام بمعنى ان يكون متعمدا إفشاء سر المريض وعلى ذلك يدخل حسن النية أو سوءها في هذا القصد فمن يترك روثة مريض بدون قصد على مكتبة ثم دخل آخر وقرأ هذه الروثة في غفلة من الطبيب وعرف ما يعاني منه هذا المريض فإن هذا الطبيب لا يعد مرتكبا لجريمة إفشاء الأسرار وهذا القصد يتكون من عنصرين وهما العلم والإرادة فيستعين أن يعلم المتهم بأن للواقعة صفة السر ، وأن هذا السر الطابع المهني ، وأنه يعلم أن له المهنة التي تجعل منه مستودعا للأسرار ، وأن يعلم أن اغنى عليه غير راض بإفشاء السر .

وبستعين أن نتيجة إرادة المتهم إلى فعل الإفشاء وإلى النتيجة التي تترتب عليه ، وهي علم للغير — بالواقعة التي لها صفة السر ، وفي تعبير آخر فإنه يتعين أن تستجبه إرادة المتهم إلى الفعل الذي يمكن به الغير من أن يعلم بالواقعة وأنه نتيجة كذلك إلى توفير هذا العلم لديه . ( د/محمود نجيب حنى) .

## الأحوال التي يباح فيها إفشاء السر الطبي

### أولاً : الأسباب المقررة لمصلحة الأشخاص

المعيار التسع في هذه الحالة هو رجحان المصلحة في الإفشاء على المصلحة في الكتمان ، ويستند هذا المعيار التي توافر علة المشروعية عندما ترجح المصلحة في الإفشاء على المصلحة في الكتمان ، إذا كانت المصلحة من الإفشاء حماية مصلحة أو حق أجدر بالحماية والرعاية من المصلحة في الكتمان لأنه أهم اجتماعيا من الحق الأول ، فإذا كان الكتمان يحمي حقاً شخصياً والإفشاء يحمي حقاً خاصاً للمجتمع بأسره ، فمن ثم يعد أجدر بالحماية من الحق الشخصي ، وتطبيقاً لذلك ، فإنه إذا علم الطبيب أن مريضه المصاب بمرض معد يعمل بأحد المنشآت التي تتعامل مع افراد المجتمع ، وأن ابلاغ جهة عمله بذلك يمنع انتشار المرض بين المتعاملين معه ، فإن المصلحة في كتمان المرض أقل أهمية من المصلحة في منع انتشاره بطريقة وبائية بين افراد المجتمع ، وترجح مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد .

كذلك يكون للطبيب الحق في كشف السر للدفاع عن نفسه أمام المحكمة ، عندما يكون متهما بجريمة جنائية كالاجهاض أو الاغتصاب ، أو تعد على الاخلاق ، أو خطأ في العلاج . فالطبيب لا يلتزم بكتمان السر في هذه الحالة ، ويكون من حقه في سبل الدفاع عن نفسه ان يكشف عن العناصر التي من شأنها تبرئته ، إذ أن حق الدفاع من الحقوق الأساسية المقررة للمتهم التي لا يلغها أو يجيها الالتزام باحفاظة على السر كما يسقط واجب الكتمان أمام حق الطبيب في الدفاع عن نفسه في حالة اقام الطبيب بارتكاب خطأ طبي ، فمن حقه ان يقدم الايضاحات دفعا للالتهام الموجه اليه والتي من شأنها اظهار الحقيقة وتبرئته مما نسب اليه من خطأ .



كذلك فإن رضاء المريض يعد سببا لاياحة افشاء الطبيب للسر .  
فرضاء صاحب السر بافشائه يعنى حامله من واجب الكتمان ، فصاحب السر  
له أن يقشيه ، ومن ثم يجوز له ان يطلب من استودعه هذا السر ان يقضى به  
نيابة عنه الى الغير ، واذا تعدد اصحاب السر فيجب توافر رضائهم جميعا  
بالافشاء . وقد نص المشرع على هذا في المادة ٢/٦٦ اثبات بقوله " يجب على  
الاشخاص المذكورين أن يؤدوا الشهادة على تلك الواقعة او المعلومات متى  
طلب منهم ذلك من اسرها اليهم " . أما بخصوص ورثة صاحب السر ، فيحق  
لهم الافشاء اذا كانت لهم مصلحة مشروعة تبرر هذا الافشاء ، والا يترتب  
على الافشاء أضرار بسمعة أو شرف صاحب السر . فمن حق ورثة البائع  
الحصول على شهادة من الطبيب المعالج تثبت اصابة مورثهم بعاهة عقلية .  
لائبات عيب رضاء مورثهم . ويشترط في الرضاء أن يكون صادرا من صاحب  
السر او صاحب المصلحة في كتمانته ، وان يكون رضاء صحيحا وصادرا عن  
بينه . وأن يكون صريحا او ضميا ، وأن يكون هذا الرضاء قائما وقت الافشاء  
ولا يترتب حتما على اذن صاحب السر بالافشاء التزام الطبيب به ، وانما الأمر  
في النهاية يعود الى تقديره ، وأن يوازن بين مبررات الافشاء ، والكتمان وفقا  
للاعتبارات السابقة ، دون ان يترتب على اختياره أحد الطرفين دون الآخر أية  
مسئولية . (المستشار عز الدين الدناصورى و الدكتور الشواربى - المرجع  
السابق).

### ثانيا: التبليغ عن الجرائم

استتت المادة ٣١٠ من قانون العقوبات المصرى أفعال الإفشاء  
الحاصلة في تلك الحالات التى يلزم للقانون فيها الطبيب بالتبليغ ، فلا يستطيل  
إليها العقاب ويرى البعض أن المراد بهذه الحالات هى تلك التى يدعو فيها قانون

الإجراءات الجنائية كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أن يبادر بإبلاغ السلطة العامة عنها ، بينما يرى البعض أن المشرع المصرى إذ لم يقرر عقوبة على من يخالف هذا الواجب فإن تنفيذ مقتضى خطاب الشارع لا يعدو أن يكون امرا مندوبا فحسب ، ولا يرقى مجال إلى مرتبة الإلزام ، وبالتالي فإن الطبيب لا يعد ملزما قانونا بالإبلاغ عن الجرائم . فمن يترامى إلى علمه عن طريق صناعته أو وظيفته وقوع ثمة جناية أو جنحة فلا يجوز له التبليغ عنها فإن قام بذلك تعين عقابه . ويقول الأستاذ جارسون أنه إذا دعى طبيب إلى معالجة سيدة فانتزع له أن عرضها نشئ عن إجهاض فلا يصح له للتبليغ عن ذلك وإذا تلقت النيابة العامة بلاغا منه بهذا الأمر فلا يجب عليها فقط أن تلتفت عنه وتطرحه ظهريا بل ينبغى أن تتخذ الإجراءات لمعاقبته عن جريمة الإفشاء . (المستشار محمد ماهر - ١٢٤ و ١٢٥ المرجع السابق) .

### ثالثا : الحالات المتعلقة بالصحة العامة

إذا كان الأصل ان السر الطبي عام ومطلق ، تجرّم افشائه قد شرع من أجل المحافظة على مصلحة المريض في كتمان سره ، ومن ثم لا يجوز الخروج على هذا الأصل ، الا إذا كانت هناك مصلحة اجتماعية ترجح على مصلحة المريض في الكتمان وأجدر بالحماية من مصلحته وينبى على ذلك ان افشاء سره أصبح أمرا واجبا تحقيقا لتلك المصلحة الاجتماعية ، ولا تتحقق مسئولية كاشف السر في هذه الحالة .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية والجدول الملحق به والزم فيه الأطباء بضرورة المبادرة الى ابلاغ الجهات الصحية عند ... هـ في إصابة المريض بأحد الأمراض المعدية .

أما بالنسبة للأمراض التناسلية ، فقد أوجب القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٠ اخصاص بمكافحة الأمراض الزهرية على كل طبيب ان يبلغ تفتيش الصحة كل شهر عن عدد الاشخاص المصابين بالأمراض الزهرية .

وقد نص القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية في المادتين الرابعة والخامسة رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ على أنه إذا رأى طبيب الصحة ان شخصا مصابا بمرض عقلي في حالة يخشى منها على سلامة المريض أو الغير ، وجب عليه أن يأمر باحتجازه بواسطة البوليس وبعد تقريراً بذلك .

وقد نصت المادة ١٥ من القانون ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية على التزام الطبيب بالإبلاغ عن المواليد في حالة عدم وجود الأب والأقارب البالغين الذين حضروا الولادة . كما نصت المادة ٣١ منه على التزام الأطباء الإبلاغ عن الوفيات عند الاشتباه في سبب الوفاة .

ويجب على الطبيب أن يقصر بلاغه الى الجهة المختصة وفقا للتصرف القانوني ، فلا يباح له الافشاء الى غير تلك الجهة ، والا عد مقشيا لسر المهنة ، وحق عليه العقاب والمسئولية .

#### رابعاً : أداء الشهادة أمام القضاء

نص المشرع على التزام كل شخص بأداء الشهادة لدى القضاء ، متى كلف بذلك ، وقرر عقابه على تخلفه عن الحضور ، وإذا حضر وامتنع دون مبرر قانوني عن الادلاء بشهادته في المواد ٧٨-٨٠ اثبات ، ٢٠٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ اجراءات جنائية ، وهذا التزام عام ، بمعنى أنه مفروض على الكافة دون استثناء ، ومن ثم يخضع له الأطباء كسائر أرباب المهن الأخرى ، كما أن المادة ٣١٠ عقوبات تفرض على الأطباء واجب المحافظة على سر المهنة ، والمستفاد

من هذه النصوص ان ثمة تعارضا بين واجب الشهادة وواجب الكتمان . وقد حمى المشرع المصرى هذا التعارض وغلب واجب الكتمان على واجب الشهادة . فحظر فى الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من قانون الاثبات على اصحاب المهن الشهادة فى الوقائع التى تتصف بالسرية المهنية ، وان لم يجعل هذا الحظر مطلقا ، وانما أورد عليه قيذا وهو رضاء صاحب السر بالافشاء ، وذلك بقوله " متى طلب منهم ذلك من أسرها اليهم (م ٦٦/٢ اثبات ) . (راجع فى كل ما سبق الدكتور أسامة فايد والمستشار عز الدين الدناصورى والشواربى المراجع السابق).

**خامسا : ممارسة الطبيب لأعمال الخبرة**  
يتضمن التزام الطبيب الخبير فى المحافظة على سر المهنة فى مراعاة الأمور الآتية :  
يجب على الطبيب الا يكشف عن سر الفحوص لأية جهة خارج الجهة التى أسندت اليه مهمة الخبرة .

عدم الكشف عن كل ما يصل اليه علمه بتفاصيلها .  
وفسيما يتعلق بعلاقة الطبيب المعالج بالخير ، فليس للطبيب المعالج الكشف عن سر المريض الى الخير حتى ولو كان الطبيب المعالج هو المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية . ولا يجوز الافشاء له بمعلومات عن المريض او منحه شهادة بحالته ، وإذا قام بغير ذلك وخضع لطلب الخير يعد مرتكبا لجريمة افشاء السر وتحققت مسؤوليته .

وما يصدق على الخير الذى يتنبه القضاء يصدق كذلك على الخير الذى تنده الإدارة العامة كما لو إنتدبت إحدى المصالح العامة طبيبا ليفحص المتقدمين لشغل وظيفة أو ليفحص موظفا ليقدر مدى حاجته إلى إجازة من عمله أو موظفا لسبب أثناء العمل ليحدد مدى إستحقاقه للتعويض ، فلا يعتبر للتقرير الذى يقسمه إلى الإدارة إفشاء لسر . (د/محمد نجيب حسنى والدناصورى والشواربى ود/ أسامة فايد).

### العقوبة :

والعقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

والشروع فى هذه الجريمة متصورة ولكنه غير معاقب عليه وهذه الجريمة قد تصل الى حد القذف إذا إتصف الإفشاء بالعلانية .

ويتعين أن يتضمن حكم الادانة واضحا للواقعة التى أنشأها والمهنة التى يمارسها وفعل الإفشاء الذى صدر عنه فبيان الواقعة يتيح لحكمة النقض أن تستحقق من صفتها كسر ، وبيان المهنة يتيح لها أن تتحقق من الطبيعة المهنية السر ومن أن هذه المهنة هي إحدى المهن التى يلتزم أفرادها بكتمان السر . ولا تلتزم محكمة الموضوع بالتحدث عن القصد إستقلالاً . فإذا أثبت أن للواقعة صفة السر افترض علم المتهم بذلك ، والأصل فى الإفشاء أنه إرادى ، ولا تلتزم المحكمة من باب أولى ان تتحدث عن البواعث إلى الجريمة . ولكن إذا وقع المتهم بانتفاء القصد لديه كان هذا الدفع جوهرياً ، والتزمته المحكمة بأن ترد عليه رداً مدعماً بالدليل ، وكذلك الحال لذا دفع بتوافر مسبب للإباحة (د/محمود نجيب حسنى) .

### رابعاً : بيع الأدوية

الأصل أن الطبيب ممنوع من بيع الأدوية لأن قوانين الصيدلة تحرم مزاولةها على غير الخائزين على درجة البكالوريوس وليس لشخص أن يمتحن الطب والصيدلة فى وقت واحد حتى لو كانت شهاداته تتيح له ذلك ، لأن الجمع بين المهنتين يحول دون توافرها الشخص الواحد على عمله توافر يدعو إلا الاتقان ، وقد يحدث عندما يجمع الطبيب بين العاملين أن يصف الأدوية بغير ضرورة بمجرد أنه يجنى من ذلك ربحاً .

وقد نص قانون الصيدلة على منع الجمع بين المهنتين إلا أن تكون أقرب الصيدليات بعيدة عن مقر الطبيب بما لا يقل عن خمسة كيلو مترات ، ويجب في هذا الصدد الحصول على تصريح بذلك من وزارة الصحة مع بعض اشتراطات أخرى تزول كلها في حالة افتتاح صيدلية قرب الطبيب .

#### خامسا : انتحال الألقاب الطبية

الطبيب المرخص له الذى انتحل لنفسه لقباً ليس له يكون قد أطاع دوافع الغرور في مزاولته للمهنة ، ويسأل الطبيب جنائياً عنه بنفس العقوبات المقررة لمزاولة مهنة الطب بدون ترخيص أو إذا ادعى أنه حمل درجة تفوق الدرجة الطبية الحاصل عليها حقيقة ، أو إذا أثبت صفة وظيفية له غير حقيقية . ولم يتكلم النص عن اتخاذ الأطباء لأنفسهم لقب دكتور فقد شاع هذا الأمر إلى درجة أن كلية الطب والصيدلة رغم أن هذا اللقب يجب أن يكون قاصراً على الحاصلين على درجة الدكتوراه بعد دراسة معينة وبحوث تؤهله للحصول على درجة البكالوريوس ، ولكن ذلك قد إنتشر الآن بالدرجة التي أصبح معها تلقيب الطبيب العادة دكتوراً أمراً عادياً . (راجع في تفصيل ذلك الطب الشرعى بين الادعاء والدفاع - الجزر الثاني ص ١٤٥ وما بعدها - المرجع السابق) .

#### القتل بدافع الشفقة الواقع من طبيب

##### تعريف القتل بدافع الشفقة :

يعرف القتل بدافع الشفقة بأنه إنهاء الحياة إشفاقاً أو موت الرحمة أو موت الإراحة وذلك لأنه يخلص مريضاً لا يرجى شفاؤه من آلامه المبرحة فهذا النوع من القتل يفترض وجود حياة إنسانية طبيعية تسبب لصاحبها آلاماً لا تحتمل وضع حدا لهذه الآلام بقتل المريض طيباً . ( أنظر د/أحمد شرف الدين ود/ أحمد شوقي ود/ شعبان نبيه متولى دعيسى) .

ويختلف القتل الرحيم عن القتل بناء على الطلب أو برضاء المجنى عليه في كون القاتل يرتكبه دون طلب أو رضاء سابق على الفعل من المجنى عليه ، بل يرتكبه من نفسه بدافع الشفقة عليه لإراحته من الآلام التي حلت به . (د. شعبان نبيه متولى ص ٨٩١).

وقد اختلف الفقه بين مؤيد ومعارض بقتل المريض بدافع الشفقة فمنهم من ذهب إلى أنه إذا كان المريض يعاني من مرض لا يؤمل شفاؤه فيجوز مساعدته على إنهاء هذه الآلام بقتله ورأى آخر ذهب إلى أن هذه الحياة ليست ملك صاحبها لأنه لم يمنحها لنفسه وليست ملكا لأحد فهي ملك خالقها وهبها في ميعاد وأجلها في ميعاد .

وقد أخذ القانون المصري بهذا الرأي الأخير حيث أن أى فعل على انسان مريضا مبرحا وميتوسا من شفاؤه أدى إلى التعجيل بحياته يعد قتل سواء كان فعلا إيجابيا أو امتناعا عن المعالجة - كالاتناع عن إجراء الجراحة أو إعطاء الدواء - إذا أدى إلى وفاة هذا الإنسان كان صالحا وكافيا إذا وقع عمدا لقيام جريمة القتل المقصودة في القانون ، وليس لإنسان ولو كان طبيا أن يعجل بوفاة مثل هذا المريض ولو تخليصا له من آلامه إذ كل ما له أن يعطيه ما أمكنه من المسكنات . (أنظر نقض ١٩٧٠/٤/٢ مجموعة أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦).

ولا يعتبر من ذلك أن يكون المريض راضيا بوقوع الفعل عليه لأن رضاء المجنى عليه لا قيمة له بصدد جنائية القتل - كما لا يغير من ذلك أن يكون الفعل مدفوعا بباعث الشفقة لأنه لا عبرة في القانون بالبواعث .

فإذا وقع هذا الفعل من الطبيب أو من أحد ذوى المريض ولو بناء على طلب المريض وتوسلاته توافرت جنائية القتل في حقه واستحق عقوبتها . إلا إذا

توافرت في الواقعة شرائط الإكراه الأدبي أى وصل الضغط على إرادة القاتل إلى الحد الذى أنقص من حرية إختياره إنتقاصا جسيما فارتكب الجريمة مكرها ، لان جوهر الاكراه المعنوى هو شل قدرة الانسان على الإختيار وهى مسألة بترخيص قاضى الموضوع بتقديرها في كل حالة على حدها . ( أنظر د/رمسيس بهنام و د/جلال ثروت ) .

خلاصة القول أن الإنسان يظل دائما محلا لحماية القانون ولو أصيب بمرض ميئوس من شفاؤه ومن شأنه أن يقوده إلى موت حتما ، أو كان مشوها أو معاقا الا اذا وصل تشوّهه الى الحد الذى يخرجّه من عداد بنى الانسان . ( أنظر د/ محمود نجيب حسنى ) .

### **جنحة إقامة الصيدلى صانعة أخرى في مؤسسة صيدلية غير المرخص له بإدارتها**

تعتبر مؤسسات صيدلية الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلي ومخازن الأدوية ومستودعات الوسطاء في الأدوية ومحل الاتجار في النباتات الطبية ومتحصّنها الطبيعية . (م. ١٠٠) .

ولا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ويجب ألا يقل سن طالب الترخيص عن ٢١ سنة .

وإذا آلت الرخصة إلى عديم الأهلية أو نقاصها بأى طريق قانونى عن صاحب الترخيص الأصلي وجب اعتمادها باسم من آلت إليه مقترنا باسم الولي أو الوصى أو القيم ويكون مسئولاً عن كل ما يقع مخالفا لأحكام هذا القانون . ولا يصرف هذا إلا إذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التى يصدر بيانها قرار من وزير الصحة العمومية وكذا الاشتراطات الخاصة التى تفرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن في الترخيص فيها .



ويعتبر الترخيص شخصا لصاحب المؤسسة فإذا تغير وجب على من يحل محله أن يقدم طلبا لوزارة الصحة العمومية لاعتماد نقل الترخيص إليه شرط أن تتوفر في الطالب الشروط المقررة في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعدل بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٩٨ في شأن مزاوله مهنة الصيدلة. (إنظر المادة ١١).

وتقع هذه الجريمة مجرد قيام الصيدلي بصناعة أخرى في صيدلية أخرى غير منوط به إدارتها وتقع هذه الجريمة أيضا من صاحب الصيدلية ذاته أو المنوط به إدارتها ولا عبرة هنا للبائع .

#### العقوبة :

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أقام صناعة أخرى في مؤسسة صيدلية غير المرخص له بإدارتها . وذلك على النحو الذى يحدده قرار من وزير الصحة ، فإذا وقعت الجريمة من صاحب المؤسسة الصيدلية أو المنوط به إدارتها ، يحكم فضلا عن ذلك بالغلق مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة .

وفي جميع الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوية موضوع المخالفة والأدوات التى ارتكبت بها . (م ٨٠ ، ٢ ، ٨٤).

#### مخالفة بيع الصيدلي بيع دواء أو مستحضر صيدلي

أو نبات طبي أو أى مادة كيميائية أو أقر باذينية

أو عرضها للجمهور أو أعطاها له بالمجان

يحظر على مخازن الأدوية أو وسطاء الأدوية أو مصانع المستحضرات الصيدلية أو محال الاتجار فى النباتات الطبية بيع أى دواء أو مستحضر صيدلي أو نبات طبي أو أى مادة كيميائية أو أقر باذينية أو عرضها للبيع للجمهور أو إعطاؤها له بائنا كما يحظر على تلك المؤسسات تحضير أى دواء أو التوسط فى ذلك .

## العقوبة :

· الغرامة السق لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيها وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة ومديرها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ وقوع المخالفة السابق يحكم بأقصى العقوبة وفي حالة الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوية موضوع المخالفة .

## جنحة امتناع الصيدلى عن بيع الدواء

لا يجوز للمؤسسات الصيدلية الامتناع عن بيع الأصناف المعدة للبيع مما يصنعون أو يستوردون أو يخزنون من المستحضرات الصيدلية أو المواد الدوائية أو المتحصلات الاقرباذينية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها للهيئات أو الأشخاص المرخص لها في ذلك طبقا لأحكام القانون مقابل دفع الثمن المحدد لكل منها . (٧٦م).

والحكمة من هذا النص هو توفير الدواء للمريض وعدم إستغلال الصيادلة للمرضى والجمهور وعدم ارتفاع سعر الدواء في السوق وذلك لأن قد يوجد إتفاق بين الصيادلة على عدم بيع نوع معين من الدواء لمعرفتهم أنه سوف يرتفع سعره في القريب العاجل فيستغلون ذلك ويمنعون بيعه لذلك قطع المشرع عليهم هذا ونص على تجريم عدم بيع الدواء .

## العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو ياحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى فإذا كان قد حكم على العائد مرتين بالحبس والغرامة ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لأحكام هذه المادة وهى المادة

٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه .

### **جنتجة إخراج الصيدلى الدواء من البلاد**

#### **دون إتباع القواعد المنظمة لذلك**

يحظر على أى صيدلى إخراج الدواء من البلاد سواء كان مصنعا فى مصر أو مستوردا من أى دولة أجنبية وذلك دون أتباع القواعد المنظمة لذلك والتى يصدر بها قرار من وزير الصحة .

ويرجع ذلك إلى أن هذا الدواء قد تكون البلد فى احتياج إليه أو تكون الدولة قامست بدعمه لكثرة احتياج المرضى إليه فيستغلون الصيادل ذلك ويجمعون هذا الدواء تمهيدا لتصديره طمعا فى الحصول على فرق سعر أعلى.

#### **العقوبة :**

ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة فى حالة العودة ، ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأدوية محل المخالفة .

#### **مخالفة الجمع بين مهنتين**

لا يجوز للصيدلى ان يجمع بين مزاولة مهنته ومزاولة مهنة الطب البشرى أو الطب الشرعى أو طب الأسنان حتى ولو كان حاصلا على مؤهلاتها وقد يحدث أن يحصل الصيدلى بعد إقامه للدراسة على بكالوريوس الطب البشرى وبذلك يكون قد جمع بين شهادتين الأولى فى الصيدلة والثانية فى الطب البشرى ولذلك له الحق فى أن يختار أى منهما هو ممارس لها الطب البشرى أم الصيدلة لأنه ليس له الحق بأن حال من الأحوال الجمع بين هذين

المهنتين وممارسة العمل بهما وذلك تمشيا مع سياسة التخصيص والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلى تقدم صاحب المهنة المتخصص وإتفاقه لعمله التي يؤدي إلى الابتكار وارتفاع المستوى .

#### **العقوبة :**

الغرامة التي لا تقل عن جنيهين ولا تزيد على عشرة جنيهات وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر .

#### **جنحة امتناع الطبيب عن أداء**

#### **الوظيفة المكلف بها**

لوزير الصحة تكليف خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد والمدارس والمراكز التي تعد أو تخرج أفراد هيئات التمريض والفنيين الصحيين وغيرهم من الفئات الطبية الفنية المساعدة المتمتعين بحسبة جمهورية مصر العربية للعمل في الحكومة أو في وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة والوحدات التابعة لها أو المؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو القطاع الخاص ، وذلك لمدة سنتين ، ويجوز تجديد التكليف لمدة أخرى مماثلة .

ويستم التكليف أو تجديده بناء على طلب الجهة الإدارية صاحبة الشأن ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

ويجب أن يمت في موضوع التكليف مدة أقصاها سنة من تاريخ التخرج أو من إنتهاء الفترة التدريبية .

وعلى وزير الصحة بعد إنتهاء هذه السنة اعطاء شهادة بعدم التكليف

لمن يطلبها من ذوى الشأن . (م ١)

وعلى المكلف أن يقوم بأعمال وظيفته ما بقى التكليف .

وفي جميع الأحوال يصدر قرار إلغاء التكليف أو إنهاء الخدمة أثناءه من

وزير الصحة . (م ٦)

وترسل التحقيقات التى يتهم فيها الأطباء بعد اتمامها إلى اعمامى العام أو رئيس النيابة الكلية بمذكرة بالرأى ويجب استطلاع رأى اعمامى العام لدى محكمة الاستئناف المختصة فى التصرف فيها . (٩٢٧ تعليمات النيابة)

كما إذا تبين أنه لا جريمة فيما نسب إلى الطبيب فيجب على النيابة تبليغ النيابة التى يتبعها بما يتم فى القضية من تصرف . (٩٢٨ تعليمات النيابة) .

وتخطر وزارة الصحة والنقابة المختصة بكل اتمام يوجه إلى أحد الأطباء أو الصيدالة كما ترسل إليها صورة من كل حكم هائى يصدر أحدهم فى جريمة تمس شرفه أو استقامته أو كفاءته فى مهنته وكذلك فى حالة مزاوله مهنة الطب بدون ترخيص . (٩٢٩ تعليمات النيابة) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** لما كان يبين من قرار التكليف رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ مثار الطعن والذى عول عليه الحكم فى قضائه أنه قد انبنى على التفويض الصادر من وزير الصحة بقراه رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التفويض ببعض الاختصاصات إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزارة منها اصدار أوامر التكليف أو إلغائها بالنسبة للأطباء الأسنان والصيدالة ، وأن قرار التكليف قد صدر من وكيل وزارة الصحة قاضيا فى مادته الثالثة بتجديد التكليف لمدة سنتين اعتبارا من ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٩ وقاضيا فى مادته الثالثة بتجديد التكليف تلقائيا لمدة أخرى ماثلة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تكليف الأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان قد نص فى مادته الثالثة على أن يصدر الوزير المختص أو من ينيه أمر تكليف إلى من يرشحها وزير الصحة للعمل فى الوظائف التى اتفق عليها من الوزير المختص أو ممثل المؤسسة العامة وتكون مدة التكليف سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى

مماثلة " فإن مؤدى هذا أن القانون قد جرب مستين أجلا للتكليف وجعل تجديده بدور مع مقتضى الحال وأجاز تجديد المدة لمدة أخرى مماثلة إذا دعت الحال إلى تجديده فعندئذ يفصح عنه بإرادة مستقلة جديدة تتمثل في أمر بالتجديد ومن ثم كان قرار التكليف رقم ٣٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ - مثار النعى حين قضى في مادته بتجديد هذا التكليف تلقائيا لمدة أخرى مماثلة قد جاء - في هذا الصدد - منذ نشأته مخالفا لأحكام ذلك القانون وفوق ذلك فإنه لما كان التفويض رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ آنسف الذكر مقصور على التفويض في إصدار أوامر التكليف أو إلغائها دون تجديدها ، وكان القرار مثار فإنه يكون قد جاوز هذا التفويض ولهذا وذلك ولأن القياس محظور في مجال التأنيم فلا مناص من عدم الاعتداد بذلك القرار . (الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١/٢٣ / ١٩٧٥) .

#### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة إذا ارتكبت المخالفة في حالة الحرب أو انتشار وباء أو في حالة العود .

#### جنة عدم التقدم إلى اللجنة المختصة

على مسجلى الكليات والمعاهد والمدارس والمراكز من خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد والمدارس والمراكز التي تعد أو تخرج أفراد هيئات التمريض والفنيين الصحيين وغيرهم من الفئات الطبية المساعدة المتمتعين بالجنسية المصرية أن يقدموا إلى لجنة تكليف الخريجين الخاضعين لأحكام هذا القانون وتشكل هذه اللجنة في وزارة الصحة وهي على الوجه التالي :

١ . وكيل وزارة الصحة (رئيسا)

٢. وكيل وزارة التعليم العالي
٣. ممثل للخدمات الطبية للقوات المسلحة
٤. عميد كلية طب الأزهر
٥. ممثل للنقابة العامة للأطباء
٦. مدير عام الإدارة العامة للطب العلاجي بوزارة الصحة
٧. مدير عام الإدارة العامة للصيدلة بوزارة الصحة
٨. مدير عام الإدارة العامة لصحة الريف بوزارة الصحة
٩. ممثل للهيئة العامة للتأمين الصحي

#### (أعضاء)

ويقوم باختيار هؤلاء الأعضاء ، الوزراء والرؤساء المختصون .  
ولوزير الصحة إضافة آخرين يمثلون الجهات الأخرى التى تستخدم  
هؤلاء الخريجين .

وتختص هذه اللجنة بتنظيم الاجراءات التى تتبع فى شأن تكليف الفئات  
المذكورة بالمادة الأولى وتحديد واختيار الأعداد اللازم تكليفها للجهات الميينة  
بتلك المادة .

وترفع اللجنة توصياتها فى هذا الشأن إلى وزير الصحة خلال أسبوعين  
على الأكثر من تاريخ صدورها لاعتمادها .

ويقدم إلى هذه اللجنة بياناً بأسماء الخريجين وعناوينهم والتقدير العام  
لكل منهم ، وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان  
النهائى .

وعلى الخريجين أن يقدموا إلى اللجنة المذكورة إقراراً يتضمن البيانات  
سابقة الذكر والجهة التى يرغب العمل فيها خلال المدة المذكورة .

## العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
وتضاعف العقوبة إذا ارتكب المخالفة في حالة الحرب أو انتشار وباء أو في حالة العود .

## جئحة إدارة الطيب لمنشأة طيبة

### سبق أن صدر حكم بإغلاقها

وتعتبر منشأة طيبة كل مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تريضهم أو إقامة الناقهين وتشمل ما يأتي :

(أ) العيادة الخاصة :

وهي كل منشأة يملكها أو يستأجرها ويديرها طبيب أسنان كل حسب مهنته المرخص له في مزاولتها ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طيبا ويجوز أن يكون لها أسرة على ألا يتجاوز عددها ثلاثة أسرة .  
ويجوز أن يساعده طبيب أو أكثر من مرخص له في مزاوله المهنة من ذات التخصص .

### (ب) العيادة المشتركة :

وهي كل منشأة يملكها أو يستأجرها طبيب أو أكثر مرخص له في مزاوله المهنة ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طيبا ويجوز أن يكون بها أسرة لا يتجاوز عددها خمسة أسرة ويعمل بالعيادة المشتركة أكثر من طبيب تخصصات مختلفة تجمعهم إدارة مشتركة يكون احدهم هو المدير الفني المسئول عن العيادة ويجوز الترخيص في إنشاء عيادة مشتركة لجمعية خيرية مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أو هيئة عامة يكون من بين اغراضها إنشاء وإدارة هذه العيادة المشتركة أو شركة لعلاج العاملين بها على أن يديرها طبيب مرخص له بمزاوله المهنة .



### (ج) المستشفى الخاص :

وهى كل منشأة أعدت لاستقبال المرضى والكشف عليهم وعلاجهم ويوجد بها أكثر من خمسة أسرة على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

### (د) دار النقاهة :

وهى كل منشأة أعدت لإقامة المرضى ورعايتهم طياً أثناء فترة النقاهة من الأمراض ، على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

كما يعتبر صاحب المنشأة هو من صدر بإسمه ترخيص بمزاولة نشاط المنشأة .

ويستحق الفعل المكون للجريمة بمجرد إدارة الطبيب للمنشأة المقضى بإغلاقها ولا عبرة هنا للباعث الذى أدى الطبيب إلى ممارسة العمل بمنشأة صدر حكم بإغلاقها .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

### جناية حصول الطبيب على ترخيص العيادة

#### عن طريق التحايل

كل من يحصل على ترخيص بفتح عيادة أو عيادة مشتركة بطريق التحايل أو باستعارة اسم طبيب هذا الغرض يقع تحت طائلة قانون العقوبات ويكون ارتكب الفعل المكون لهذه الجريمة .

والشروع فى هذه الجريمة متصور كإعداد الطبيب للأوراق والتقدم إلى الجهة الإدارية المتخصصة للحصول على الترخيص إلا أن الترخيص لم يصدر لأسباب قد ترجع إلى الطبيب أو الجهة الإدارية وقد يدخل هذا الشروع تحت جريمة أخرى كالطبيب الذى يزور شهادة بحصوله على التكليف أو شهادة التخرج فهنا يعد مزوراً ويعاقب على أنه مزور .

## العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ياحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بذات العقوبة الطبيب الذى أعار اسمه للحصول على الترخيص.

ويحكم فضلا عن الحكم بعلاقة المنشأة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها .

## جنحة ممارسة الطبيب النشاط دون الحصول

### على ترخيص من المحافظ المختص

لا يجوز لمنشأة طبية مزاوله نشاطها إلا بترخيص من المحافظ المختص بعد تسجيلها فى النقابة الطبية المختصة مقابل رسم تسجيل يؤدى للنقابة ويحدد على النحو التالى :

١- ٢٠ (عشرون جنيتها) للعيادة الخاصة .

٢- ٥٠ (خمسون جنيتها) للعيادة المشتركة .

٣- ٢٠ (عشرون جنيتها) عن كل سرير بالمستشفى الخاص أو دار النقاهة .

ويجوز بقرار من وزير الدولة للصحة مضاعفة هذه الرسوم بعد أخذ رأى النقابة المختصة .

وتقوم محافظة المختصة عند التراخيص للمنشأة الطبية بمزاولة نشاطها بإخطار وزارة الصحة بالبيانات اللازمة لتسجيلها فى سجل مركزى ينشأ لهذا الغرض . (م ٢)

## العقوبة :

الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفى حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضى أن يحكم بناء على طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة نهائيا أو للمدة التى يحددها الحكم

وسله أن يأمر بتنفيذه فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال  
ينفذ الحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استكمال صاحبها أو الغير في التنفيذ ، كما  
ينفذ حكم الإغلاق في المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزاول فيها من أنشطة  
أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذي وقعت  
فيه المخالفة .

### **جنتة إدارة منشأة طبية وهو غير طبيب**

يجب أن تكون إدارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له في مزاولة المهنة  
على أن تكون إدارة المنشأة الطبية المختصة لطب وجراحة الأسنان لطبيب  
أسنان مرخص له في مزاولة طب وجراحة الأسنان .

وإذا تغير مدير المنشأة وجب على صاحب المنشأة إخطار الجهة الإدارية  
بالحفاظة والنقابة الطبية الفرعية بذلك خلال أسبوعين بخطاب موصى عليه بعلم  
الوصول وعليه أن يعين لها مديراً خلال أسبوعين من تاريخ الإخطار على أن  
يخطر الجهة الصحية بإسحه وإلا وجب إغلاقها ، فإذا لم يتم إغلاقها قامت  
السلطات المختصة بإغلاقها إداريات حين تعيين المدير .

### **العقوبة :**

الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفي  
حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التي لا  
تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضي أن يحكم بناء على  
طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة ثانياً أو للمدة التي يحددها الحكم  
وسله أن يأمر بتنفيذه فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال  
ينفذ الحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استكمال صاحبها أو الغير في التنفيذ ، كما  
ينفذ حكم الإغلاق في المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزاول فيها من أنشطة  
أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذي وقعت  
فيه المخالفة .

**جئفة تقيد ضد ورثة صاحب المنشأة العلية  
لعدم تقدمهم إلى الجهة الإدارية لإبقاء  
الرخصة لصالحهم خلال الموعد المقرر**

إذا سرقى صاحب المنشأة جاز إبقاء الرخصة لصالح الورثة مدة عشرين عاماً تبدأ من تاريخ الوفاة على أن يقدموا بطلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة ويشترط فى هذه الحالة تعيين مدير للمنشأة يكون طبيباً مرخصاً له بمزاولة المهنة وعليه إخطار الإدارة ونقابة الأطباء المختصة بذلك . فإذا تخرج أحد أبناء المتوفى من إحدى سنوات الدراسة بالكلية عند انتهاء المدة منح المهلة اللازمة حين تخرجه لتتقل إليه الرخصة ، أما إذا انقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيب أو طالب بإحدى كليات الطب وجب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة قبل انقضاء المدة ، وإلا تم التصرف فيها بمعرفة الجهة الإدارية المختصة بمنح الترخيص .

**العقوبة :**

الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفى حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضى أن يحكم بناء على طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة نهائياً أو للمدة التى يحددها الحكم وسله أن يأمر بتنفيذه فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفى جميع الأحوال ينفذ الحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استشكال صاحبها أو الغير فى التنفيذ ، كما ينفذ حكم الإغلاق فى المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزاول فيها من أنشطة أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

## جنة إدارة منشأة طبية لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية والطبية المقررة

يجب أن تتوافر في المنشأة الطبية الاشتراطات الصحية والطبية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الدولة للصحة وتشمل الاشتراطات الصحية كل ما يتعلق بالتجهيزات وكيفية أداء الخدمة ، مع مراعاة استيفاء الشروط والمواصفات الخاصة بمحجرة العمليات في حالة اجراء جراحات وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها في حالة وجود جهاز أشعة .

ويجب التفيش على المنشأة الطبية مرة على الأقل سنويا للتيت من توافر الاشتراطات المقررة في هذا القانون والقرارات المنفذة له فإذا كشف التفيش عن أى مخالفة يعلن مدير المنشأة بما لإزالتها في مهلة أقصاها ثلاثين يوما وفي حالة المخالفات الجسيمة يجوز للمحافظ المختص بناء على عرض من السلطة الصحية المختصة أن يأمر بإغلاق المنشأة إداريا للمدة التي يراها ولا يجوز العودة إلى إدارتها إلا بعد التيت من زوال أسباب الإغلاق . (م ١١)

وتلتزم كل منشأة طبية بلالحة آداب المهن الطبية في جميع تصرفاتها

وعلى الأخص في وسائل الدعاية والإعلان .  
**العقوبة :**

الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفي حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضي أن يحكم بناء على طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة ثانيا أو للمدة التي يحددها الحكم واصله أن يأمر بتنفيذه فورا ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال ينفذ الحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استشكال صاحبها أو الغير في التنفيذ ، كما

ينفذ حكم الإغلاق في المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزاول فيها من أنشطة أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

### **جئحة عدم توافر الشروط المطلوبة قانونا فى الطبيب الذى عمل بإحدى المنشآت المطلوبة قانونا**

يشترط فى الطبيب الذى يعمل فى إحدى المنشآت الطبية ما يأتى :

١. أن يكون مصرياً .

٢. أن يكون اسمه مقيدا فى سجلات نقابة الأطباء .

ومع ذلك يجوز لغير المصريين العمل فى المنشآت المذكورة فى الحالتين الآتيتين :

(أ) الأطباء غير المصريين الذين يميز قانون نقابة المهن الطبية تسجيلهم فى سجلاتها ، ويشترط المعاملة بالمثل وموافقة السلطات المختصة .

(ب) الترخيص للخبراء الأجانب الذين لا يتوافر نوع خبرتهم فى مصر أو الخبرة التى تحتاجها طبيعة ممارسة المهنة ، وفى هذه الحالة يجب الحصول على موافقة مسبقة من وزير الدولة للصحة ومن مجلس نقابة الأطباء ، وأن يكون الترخيص بمزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويسجل فى سجل خاص بنقابة الأطباء بعد تسديد الرسوم المقررة .

وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل المرتبات والأجور والامتيازات التى تستقر للأطباء ، وأن يكون الترخيص بمزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويسجل فى سجل خاص بنقابة الأطباء بعد تسديد الرسوم المقررة .

ويكون للمديرى مديريات الشئون الصحية بإحافظات ومديرى العلاج الحسرى ومديرى الإدارات الصحية المتفرعين ومن يتندبهم وزير الدولة للصحة

بالاتفاق مع وزير العدل من بين الأطباء المفرغين صفة مأمورى الضبط القضائى  
يائبات الجسرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له فى  
سبيل ذلك حتى دخول المنشآت الطبية والفضيش عليها فى أى وقت . (م ١٧)  
**العقوبة :**

الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفى  
حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك تكون العقوبة الغرامة التى لا  
تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضى أن يحكم بناء على  
طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة نهائيا أو للمدة التى يحددها الحكم  
وله أن يأمر بتنفيذه فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفى جميع الأحوال  
ينفذ الحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استكمال صاحبها أو الغير فى التنفيذ ، كما  
ينفذ حكم الإغلاق فى المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزاول فيها من أنشطة  
أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذى وقعت  
فيه المخالفة .

#### **تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الصحية والبيئية**

#### **ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية**

**عن مشروع القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١**

ورد هذا المشروع بقانون إلى المجلس بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٨١  
فأحاله المجلس إلى اللجنة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٨١ لدراسته وإعداد تقرير  
عنه .

وبتاريخى ١١ ، ٢٨ أبريل سنة ١٩٨١ اجتمعت اللجنة وحضر

**اجتماعها السادة الأعضاء :**

دكتور هدى السيد ، دكتورة زينب السبكى ، دكتور خليل ابراهيم الديب ،  
دكتور أحمد سعد حسن يونس أعضاء مكتب لجنة الشئون الصحية والبيئية .

كما حضر عن مكتب اللجنة الدستورية والتشريعية السيدان العضوين:  
حنا نازز ، مصطفى غباشي .

وحضر عن وزارة الصحة السادة :

دكتور سعد فزاد ، وكيل أول وزارة الصحة .

دكتور أمين الجمل ، وكيل وزارة الصحة لشئون الرعاية العلاجية .

الأستاذ فزاد عزب ، المستشار القانوني للسيد الدكتور وزير الصحة .

وبعد أن أطلعت اللجنة على مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية ،

واستعادت التشريعات القائمة المنظمة لهذا الموضوع ، وبعد الاستماع إلى وجهة

نظر الحكومة ، وبعد المناقشة تورد تقريرها عنه فيما يلي :

أصبحت المستشفيات العلاجية ، سواء كانت عيادات خاصة أو عيادات مجمعة أو مستشفيات أو دور نقاهة تؤدي دورا هاما في تقديم الخدمة العلاجية للمواطنين ولا بد عند التخطيط للخدمات العلاجية الأخذ في الاعتبار الدور الهام والمؤثر الذي تؤديه هذه المنشآت ، وأصبح التوسع في هذه الخدمات وتسجيلها ومراقبة أدائها وترشيد تكلفتها واجبا هاما يقع النهوض به على عاتق وزارة الصحة ونقابة الأطباء ، خاصة وقد أصبح القانون القائم وهو القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم إدارة المؤسسات العلاجية عاجزا عن أداء هذه المهمة ، فضلا عن أن سلطة الإشراف والعقوبات الواردة لا توفر الحماية اللازمة للمواطنين من ادعاء الطب ، ومن الممارسات الخارجة عن رسالة مهنة الطب السامية .

لذلك تقدمت وزارة الصحة بهذا المشروع بقانون للقضاء على كل

أسباب الشكوى من المنشآت الطبية ، ومموا بالمهنة ، وحماية للمواطنين .



وقد تضمن المشروع بقانون العروض أحكاما عديدة تنظم هذا المجال من أهمها :

١. وضع تعريف دقيق للمنشآت الطبية وخضوع جميع تلك المنشآت لأحكام هذا القانون دون استثناء .

٢. عدم جواز فتح أى منشأة طبية دون ترخيص ، على أن تكون إدارة هذه المنشأة وجوبا منوطة بطبيب مرخص له بمزاولة المهنة مع ضرورة توافر جميع الاشتراطات الصحية في تلك المنشأة .

٣. إلزام كل منشأة طبية بما اسرة للعلاج الداخلى بإعلان قائمة أسعارها في مكان ظاهر بها ، وتحدد تلك الأسعار لجنة تمثل فيها نقابة الأطباء مكان ظاهر بها ، وتحدد تلك الأسعار لجنة تمثل فيها نقابة الأطباء للفرعية ومدير الشئون الصحية بالمحافظة وتعتمد قراراتها من وزير الدولة للصحة .

٤. التفتيش على المنشأة الطبية مرة على الأقل كل سنة للتأكد من توافر الشروط المقررة بهذا القانون مع منح جهات التفتيش التى حددها التشريع صفة الضبط القضائى .

٥. إقرار عقوبات مشددة على مخالفة أحكامه .

ولقد رأت اللجنة تسهيلا لتطبيق أحكام هذا المشروع بقانون ووضوح نصوصه أمام الكافة دون اجتهاد أو عناء فى التفسير ، اجراء التعديلات الآتية:

أولا : تناولت المادة الثالثة حكمان مختلفان أحدهما بإدارة المنشأة الطبية والثانى خاص بحالة وفاة صاحب المنشأة ، وهذا يتطلب إفراد نص خاص بكل منهما حيث رأت اللجنة إفراد الحكم الخاص بوفاة صاحب المنشأة وما يتعلق بذلك من وريثة ورخصة واجراءات فى مادة مستقلة أصبحت المادة الرابعة .

ثانيا : تضمنت المادة الخامسة من المشروع بقانون المعروض عبارة (مع مراعاة استيفاء الشروط والمواصفات الخاصة بحجرة العمليات في حالة اجراء جراحات هذه العيادة وذلك مع الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه في حالة وجود جهاز أشعة) .

ولما كانت المادة السادسة من المشروع بقانون المعروض والتي أصبحت المادة السابعة تنظم الاشتراطات الصحية والطبية والتجهيزات الخاصة بالمنشأة فإن الأمر يتطلب نقل تلك العبارة إلى هذه المادة لأن ذلك هو وضعها الطبيعي ، كما اضافت اللجنة حكما جديدا يسمح بمقتضاه لمن يستأجر عيادة خاصة أن يؤجر جزءا منها لطبيب أو أكثر للعمل معه في نفس المقر وبموجب عقد يودع نسخة منه النقابة الفرعية المختصة .

ثالثا : تعديل المادة السابعة بإضافة الشروط التي يجب توافرها في الطبيب الذي يعمل في المنشأة الطبية مع جواز العمل لغير المصريين فيها بشرط التسجيل بالنقابة والمعاملة بالمثل وموافقة السلطات المختصة ، على أن يكون الترخيص للخبراء الأجانب مشروطا بعدم توافر نوع خبرتهم في مصر أو خبر تحتاجها طبيعة الممارسة المهنية والحصول على موافقة وزير الصحة ومجلس نقابة الأطباء ويسجل في سجل خاص بنقابة الأطباء وأن يكون الترخيص بذلك لا يتجاوز ثلاثة أشهر .

رابعا : تعديل المادة الحادية عشر من مشروع القانون المعروض بحيث يكون قرار تشكيل اللجنة الخاصة بتحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشأة صادرا من وزير الدولة للصحة على أن تكون نقابة الأطباء ووزارة الصحة ، وممثل لأصحاب المنشآت الطبية ويصدر بالموافقة توصية هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص .

كما تضمن التعديل أيضا الأخذ في الاعتبار عناصر التكلفة التي تمت الموافقة عليها عند الترخيص بإنشاء تشجيعا للاستثمار في مجال المنشآت الطبية التي تحتاج إليها البلاد أمس الحاجة .  
واللجنة إذ توافق على هذا المشروع بقانون لترجو المجلس الموقر الموافقة عليه بالصيغة المعدلة .

رئيس اللجنة المشتركة  
دكتور / حمدي السيد

### المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١

نظرا لما تبين من قصور في القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم إدارة المؤسسات العلاجية غير الحكومية ، والذي أدى إلى نشوء كثير من المعوقات التي تحول دون قيام وزارة الصحة والأجهزة الصحية بالعمليات بدورها الفعال في الإشراف والرقابة على المنشآت الطبية . إذ كان القانون المشار إليه يجعل منح التراخيص بإنشاء وإدارة هذه المنشآت يصدر من وزارة الإسكان والتعمير (الشئون البلدية والقروية سابقا) طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص باغلاقات التجارية والصناعية وغيرها ، ولما كان منح هذه التراخيص من أهم أدوات الرقابة والإشراف فقد دعت الحاجة إلى تعديل القانون المذكور .

وقد عدل مشروع القانون تسمية القانون إلى (قانون تنظيم المنشآت الطبية) بدلا من قانون (تنظيم إدارة المؤسسات العلاجية) حتى يشمل جميع المنشآت العلاجية بأنواعها المختلفة مع تحديد مسميات دقيقة لهذه المنشآت وقد وضع المشروع تعريفا دقيقا لكل منشأة طبية في المادة الأولى . كما حدد في

المادة الثانية السلطة المختصة بمنح تراخيص إنشاء وإدارة المنشآت الطبية وهي اغفاظ المختص تمثيا مع أحكام القوانين الخاصة بالحكم المحلى . كما راعى المشروع فى نفس المادة عدم اعفاء أية منشأة علاجية من الحصول على ترخيص بما فى ذلك العيادات الخاصة كما أشرك نقابة الأطباء المختصة فى تسجيل هذه المنشآت لديها وذلك مشاركة فى المسئولية مع الأجهزة الصحية بالمحليات .

واباح المشروع فى المادة الثالثة لطبيب الأسنان إدارة منشأة طبية مخصصة لطب وجراحة الأسنان ، كما أجاز المشروع إبقاء الرخصة لصالح الورثة دون مدة محددة إذا تقدموا بطلب لذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة ، على أن يعينوا طبيبا للمنشأة مرخص له بمزاولة المهنة ، على أن يتم اخطار الجهة الإدارية والنقابة المختصة بذلك .

ومنع المشروع المادة الرابعة الأطباء من إنشاء أو إدارة أكثر من عيادة خاصة إلا لأسباب تقررها النقابة الفرعية المختصة ولمدة أقصاها خمس سنوات ولا يجوز تجديد هذه المدة لأى سبب من الأسباب .

كما رخص المشروع لوزير الصحة فى المادة الخامسة سلطة إصدار القرارات الخاصة بالاشتراطات الصحية والطبية إذ أن هذه الاشتراطات تخضع للتطوير العلمى والتكنولوجى فىمكن تعديل هذه القرارات حسب الحاجة .

وحدد المشروع فى المادة السادسة نسبة الأطباء المصريين وجعلها لا تقل عن ٨٠% من مجموع الأطباء العاملين ، وأوجب ألا تقل مرتباقم والامتيازات المقررة لهم عما يتناوله أمثالهم من الأطباء الأجانب العاملين بالمنشأة .

كما نساط المشروع بوزير الصحة سلطة تحديد نسبة عدد الممرضات الواجب توافرها فى كل منشأة طبية بالنسبة إلى عدد الأسرة المخصصة للعلاج الداخلى وذلك فى المادة السابعة .

وألزم المشروع في المادة الثامنة المنشأة الطبية بالالتزام باللمحة آداب  
المهن الطبية وعلى الأخص وسائل الدعاية والإعلان .

كما بين في المادة التاسعة كيفية التفتيش على المنشآت الطبية - وحدد  
مهلة ثلاثين يوما لإزالة المخالفات التي يكتشفها التفتيش - وأناط باحفاظ  
المختص سلطة إصدار قرار غلق المنشأة إداريا بالاتفاق مع السلطة الصحية  
المختصة في حالة المخالفات الجسيمة وفي حالة عدم إزالة المخالفات في المادة  
المقررة قانونا .

وألزم المشروع كل منشأة طبية بما آسرة للعلاج الداخلى أن تحدد  
أسعار الإقامة بها واحطار النقابة العامة للأطباء ومديرية الشؤون الصحية  
المختصة بهذه الأسعار لتسجيلها - كما ألزمها بإعلان أسعارها في مكان ظاهر  
بها .

وحددت المادة الحادية عشر حالات إلغاء الترخيص على سبيل الحصر .  
كما وضع المشروع العقوبات الواجب توقيعها على الأعمال التي تقع  
بالمخالفة لأحكام هذا القانون في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ حسب نوع المخافة  
جسامتها .

وحدد المشروع في المادة الخامسة عشر من هم صفة الضبط القضائي  
بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له  
وهم مديرو مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات ومديرو العلاج الحر ومديرو  
الإدارات الصحية ومفتشى الصحة .

وحدد المشروع في المادة السادسة عشر فترة انتقالية يستمر العمل فيها  
بالتراخيص الصادرة قبل هذا القانون من وزارة الاسكان والتعمير وجعلها ستة  
أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون يتم خلالها تقديم التراخيص القائمة الى مديرية  
الشؤون الصحية المختصة لتنفيذ ما جاء بالمادة الثانية من هذا القانون وذلك في  
فترة اقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الترخيص السابق لها .

كما منح الأطباء الذين يملكون أكثر من عيادة خاصة مهلة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لتحديد عيادة واحدة لمزاولة المهنة .  
ونصت المادة (١٧) من المشروع على إلغاء القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

وتتشرف وزارة الصحة بتقديم المشروع مفرغا في الصياغة التي أقرها مجلس الدولة لاتخاذ اللازم نحو اقراره واستصداره .

وزير الدولة للصحة

أ . د / محمود جبر

قرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨١

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١

(الوقائع المصرية العدد ١٣ ، ١٢/٦/١٩٨٢)

وزير الدولة للصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم المنشآت الطبية ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم مسؤوليات اختصاصات وزارة الصحة .

قرر

أولا : بشأن الاشتراطات اللازمة للترخيص بتشغيل منشأة طبية

مادة (١)

يتعين للترخيص بتشغيل منشأة طبية توافر الاشتراطات لآتية :

أ) أن تكون حجرات المنشأة جيدة التهوية والإضاءة .

ب) أن تكون المنشأة مزودة بوسائل تغذيتها بالمياه النقية بصفة مستمرة

ج) أن تكون المنشأة مزودة بوسائل الصرف الصحي المناسبة .

د) أن تزود المنشأة بالوسائل والأدوات الصحية اللازمة للتخلص من

القمامة والفضلات .

هـ) أن تزود المنشأة بالأجهزة اللازمة لإطفاء الحرائق .

(و) أن تكون المنشأة مجهزة بوسائل الاسعاف الأولية .

#### مادة (٢)

تقوم اللجنة المشكلة طبقا للمادة (١٢) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بوضع منويات للمستشفيات الخاصة طبقا لتكامل الخدمات الصحية والخدمات الفندقية التي تقوم بها .

#### مادة (٣)

تنقسم غرف إقامة المرضى في المنشآت الطبية التي بها أسرة للعلاج إلى المستويات الآتية :

أ) لها جناح ويشمل غرفة نوم بها سرير واحد وملحق بها صالون ودورة مياه مستقلة .

ب) الدرجة الأولى الممتازة وتتكون من غرفة واحد بها سرير واحد ولها دورة مياه مستقلة .

ج) الدرجة الأولى وتتكون من غرفة واحدة بها سرير واحد ولها دورة مياه مشتركة .

د) الدرجة الثانية وتتكون من غرفة واحدة بها سريران ولها دورة مياه مستقلة أو مشتركة .

هـ) الدرجة الثالثة ولا يزيد عدد الأسرة بالغرفة الواحدة عن أربعة أسرة ولها دورة مياه خاصة بها أو مشتركة .

#### مادة (٤)

تزود كل غرفة من غرف المرضى بالمنشأة بأثاث سهل التنظيف لا يعوق التهوية والإضاءة ولا تقل المساحة المخصصة لكل سرير عن ٨م<sup>٢</sup> ، على أن تنشأ دورة مياه وحمام لكل عشرة أسرة على الأكثر في حالة تزويد الغرفة بدورة مياه مستقلة .

#### مادة (٥)

يجب على المنشأة تخصيص محطة تمريض مجهزة لكل أربعين سريرا على أن تزود هذه المحطة بأثاثات خاصة بحفظ الملفات والسجلات وأخرى لحفظ الأدوية والمهمات والآلات الطبية اللازمة للعمل التمريضى وكذلك بجهاز استدعاء .

#### مادة (٦)

يشترط توافر الاشتراطات الآتية فى حجرة العمليات بالمنشأة :

- أ) ألا تقل مساحة الحجرة التى تجرى بها العمليات الصغرى والمتوسطة عن ١٢م<sup>٢</sup> على الأقل على ألا يقل طول أحد الأضلاع عن ٣م أما الحجرة السقى تجرى بها عمليات كبرى فلا تقل مساحتها عن ٢٠م<sup>٢</sup> ، ويجوز التجاوز عن الأبعاد الموضحة بنسبة (١٠%) بالنسبة للمنشآت القائمة فعلا وقت العمل بهذا القرار . (مستبدل بالقرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٨٥ ونشر بالوقائع المصرية العدد رقم ١٢ فى ١٤/١/١٩٨٦) .
- ب) أن تكون الأبواب والنوافذ جيدة ومحكمة وأن يكون زجاجها سليما دائما وفى حالة استعمال التكيف يفضل استعمال نظام التكيف المركزى المزود بالمرشحات .
- ج) أن تكون الحجرة مزودة بضوء صناعى كاف فوق منضدة العمليات وأن تكون هناك أجهزة اضاءة احتياطية للعمل فى حالة انقطاع التيار الكهربائى .
- د) أن تزود الحجرة بالحد الأدنى على الأقل من الآلات الجراحية وأجهزة التخدير والأفاقة ووسائل الاسعاف التى تتناسب مع نوع العمليات التى تجرى بها .
- هـ) يلحق بالحجرة فى حالة إجراء عمليات جراحية كبرى غرفة أو مكان للإفاقة يكون مجهزا بالتجهيزات المناسبة .



و) في حالة عدم وجود قسم للتعقيم المركزي بالمنشأة الطبية التي بها جناح للعمليات يلحق بحجرة العمليات غرفة للتعقيم مزودة على الأقل بأوتوكلاف يعمل بالبخار وفرن تعقيم بالهواء الساخن وعدد مناسب من علب التعقيم .

ز) يلحق بالحجرة مكان لتغيير الملابس وغسيل الأيدي للجراحين وهيئة التمريض .

#### مادة (٧)

يجب أن تتوفر بكل منشأة طبية بها مائة سرير فأكثر صيدلية يطبق عليها الاشتراطات الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة .

#### مادة (٨)

يجب على المنشأة الطبية مراعاة أحكام قرار وزير الصحة رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في حالة وجود أجهزة للتشخيص أو العلاج بالأشعاعات المؤينة .

#### مادة (٩)

في حالة وجود عيادة خارجية بالمنشآت يجب أن تتوفر بها الاشتراطات الآتية :

١. أن يكون لها مدخل خاص .
٢. أن تكون بها أماكن انتظار مناسبة مزودة بأثاث جيد وملحق بها عدد كاف من دورات المياه .
٣. أن يكون بها عدد كاف من غرف الكشف المزودة بوسائل التشخيص المناسبة .

#### مادة (١٠)

يجب على المنشأة الطبية مراعاة أحكام قرار وزير الصحة رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المعدلة له بشأن جمع وتوزيع الدم في حالة وجود مركز بها لهذا الغرض .

#### مادة (١١)

تسرى أحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الأبحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية والقوانين المعدلة له واللوائح والقرارات المنفذة له على معامل الفحوص البكتريولوجية والباثولوجية الموجودة بالمنشآت الطبية .

#### مادة (١٢)

يجب أن يزود المطبخ بتغذية مياه نقية والوسائل للصرف وللتخلص من الفضلات وأن تكون التهوية والإضاءة جيدة وأن تزود الأبواب والشبابيك بسلك ناموسية .

#### مادة (١٣)

يجب ألا يقل مستوى التجهيزات الطبية بالمنشأة عن مستوى التجهيزات النمطية بمستشفيات وزارة الصحة المماثلة .

#### مادة (١٤)

يجب أن يتوافر بكل منشأة طبية بها عشرون سرير فأكثر عدد مناسب من الأطباء المقيمين على ألا يقل عددهم عن طبيب مقيم لكل عشرون سرير .

#### مادة (١٥)

يجب أن يتوفر بكل منشأة طبية بها أسرة للعلاج العدد المناسب من الممرضات المرخص هن بمزاولة المهنة على ألا يقل عددهن عن ممرضة للعيادة الخاصة بأسرة وممرضة على الأقل لكل خمسة أسرة بالعيادة المشتركة والمستشفيات وذلك خلال الـ ٢٤ ساعة .

#### مادة (١٦)

لا يجوز لصاحب المنشأة الطبية تدوين أية بيانات على اللافتة أو الروشّة تخالف أو تتجاوز البيانات الواردة بالترخيص .  
ثانيا : فى شأن اجراءات تسجيل وترخيص المنشآت الطبية

#### مادة (١٧)

يقدم طلب الترخيص للمنشأة الطبية إلى مدير الشئون الصحية المختصة  
موضحا به البيانات الآتية طبقا لنوع المنشأة .  
(أ) العيادة الخاصة :

اسم العيادة واسم مالك مقر العيادة وعنوان العيادة ورقم تليفون واسم صاحب العيادة المطلوب أن يصدر بإسمه ترخيص مزاوله نشاط العيادة ورقم ترخيصه لمزاولة المهنة وتخصصه وعدد الأسرة (لا يتجاوز ثلاثة أسرة) وأسماء الأطباء المساعدين وعدد هيئة التمريض ونوعيتها وبيان ما إذا كان يوجد طبيب آخر يشغل جزء من العيادة ورقم ترخيصه .

#### (ب) العيادة المشتركة

اسم العيادة واسم مالك مقر العيادة وعنوان العيادة ورقم تليفون واسم صاحب العيادة المطلوب أن يصدر بإسمه الترخيص لمزاولة نشاط العيادة ورقم ترخيصه لمزاولة المهنة وعدد الأسرة (لا يتجاوز عددها خمس أسرة) واسم المدير الفنى المسئول عن العيادة ورقم ترخيص مزاوله المهنة له وتخصصه وأسماء الأطباء العاملين بالعيادة وتخصصاتهم وأرقام ترخيص مزاوله المهنة لهم (الاسم - رقم الترخيص - التخصص) ، وعدد هيئة التمريض ونوعيتها والخدمات المكملة بالعيادة وأرقام ترخيصها (معمل تحاليل - صيدلية خاصة - أجهزة أشعة - ومصنع أو معمل أسنان) .

#### (ج) المستشفيات الخاصة :

اسم المستشفى واسم مالك مقر المستشفى ورقم تليفون واسم مدير المستشفى المطلوب أن يصدر بإسمه ترخيص مزاوله نشاط المستشفى ورقم

ترخيصه لمزاولة المهنة وعدد الأسرة (أكثر من خمسة أسرة) والتخصصات الموجودة بالمستشفى واسم المدير الفني المسئول عن المستشفى ورقم ترخيص مزاولة المهنة وعدد الأطباء المقيمين بها وعدد هيئة التمريض ونوعيتها والخدمات الطبية المكتملة بالمستشفى وأرقام تراخيصهم (معمل تحاليل طبية - صيدلية خاصة - أجهزة أشعة - مصنع أو معمل أسنان) .

(د) دور النقاهة :

اسم الدار واسم مقر الدار وعنوان الدار ورقم تليفون واسم صاحب الدار المطلوب أن يصدر بإسمه ترخيص مزاولة نشاط الدار وعدد الأسرة واسم المدير الفني المسئول عن نشاط الدار ورقم ترخيص مزاولة المهنة له وعدد الأطباء المقيمين وأرقام مزاولة المهنة لهم وعدد هيئة التمريض ونوعيتها والخدمات المكتملة بالدار وأرقام تراخيصهم (معمل تحاليل طبية - صيدلية خاصة - مصنع أو معمل أسنان - بنك الدم) .

ويرفق مع طلب الترخيص المستندات الآتية :

(أ) شهادة مع طلب ترخيص النقابة للمنشأة .

(ب) رسم هندسى موقع عليه مهندس نقابى للمنشأة بمقياس رسم  $\frac{1}{15000}$  بين الموقع وتفاصيل محتويات كل دور على حدة .

(ج) بيان بالتجهيزات الطبية .

مادة (١٨)

تقوم لجنة مشكلة من :

١ . مدير العلاج الحر بمديرية الشؤون الصحية المختصة .

٢ . مدير الإدارة الصحية المختصة .

وذلك لمعاينة المكان الذى أعد كمنشأة طبية للتثبيت من استيفاء

الشروط والمواصفات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ المشار

إليه ، على أن يضم هذه اللجنة مهندس من مديرية الشؤون الصحية أو من مديرية الإسكان المختصة وذلك في حالة معاينة المستشفيات ودور النقاها .  
(مستبدلة بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٥ والسابق ذكره) .

#### مادة (١٩)

على كل من صاحب منشأة طبية أن يتقدم بطلب لتسجيل المنشأة إلى النقابة الفرعية المختصة (بشرى أو أسنان) باسم رئيس النقابة العامة للأطباء أو لأطباء الأسنان حسب نوع المنشأة وذلك طبقا لنموذج تعده النقابة المختصة .

#### مادة (٢٠)

يسودى طالب التسجيل إلى النقابة الفرعية المختصة رسم تسجيل باسم النقابة العامة المختصة نظير إيصال كالاتى :

- أ) ٢٠ جنيها لتسجيل العيادة الخاصة .
- ب) ٥٠ جنيها لتسجيل العيادة المشتركة .
- ج) ٢٠ جنيها عن كل سرير بالمستشفى الخاص أو دور النقاها .

#### مادة (٢١)

تقوم النقابات الفرعية المختصة بإرسال طلب النقابة العامة بعد التأكد من صحة البيانات المدونة به طبقا للمادة (١) وأداء الرسوم طبقا للمادة (٢) وتقوم النقابة العامة بإرسال شهادة تسجيل المنشأة الطبية في مدة أقصاها شهرين من تاريخ تقديم الأوراق للنقابة الفرعية .

#### مادة (٢٢)

يقدم صاحب المنشأة طلبا إلى اللجنة المشار إليها في المادة (٢٢) من هذا القرار في خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الحصول على الترخيص - لتقدير أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشأة ومرفق به المستندات المطلوبة على أن تستهى هذه اللجنة من عملها خلال شهر من تقديم الطلب ثم ترسل توصيتها للسيد المحافظ المختص لإصدار القرار اللازم .

#### مادة (٢٣)

تستولى لجنة تحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشآت الطبية الصادر بشأنها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ قبل ارسال توصياتها إلى المحافظ لاصدار القرارات اللازمة ، تشكل على النحو التالي :

١. أحد وكلاء وزارة الصحة يختاره وزير الدولة للصحة . (رئيسا)
٢. السيد الأستاذ الدكتور نقيب الأطباء (أو من ينيه) .
٣. السيد الدكتور وكيل وزارة الصحة لقطاع طب الأسنان (أو من ينيه) .
٤. السيد الدكتور مدير الإدارة العامة للطب العلاجي .
٥. اثنان من أعضاء مجلس النقابة العامة للأطباء تختارهما النقابة .
٦. السيد الدكتور مدير عام الإدارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكومية
٧. ممثل لأصحاب المنشآت الطبية يختاره نقيب الأطباء .

(أعضاء)

وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة وأن تختار من بين أعضائها مقررا لها ويكون لها حق تشكيل لجان فرعية بالمحافظات .  
وتختص هذه اللجنة بتلقى طلبات أصحاب المنشآت الطبية بتحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشأة مرفقا بما مستندات عناصر التكلفة التي تمت الموافقة عليها عند الترخيص ولهذه اللجنة مناقشة صاحب المنشأة .

#### مادة (٢٤)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

#### مادة (٢٥)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .  
صدر في ٤ رجب سنة ١٤٠٢ هـ ، ٢٨ أبريل سنة ١٩٨٢ م .  
د . محمد صبرى زكى

**جنةة قيام الطيب بعملية من عمليات  
جمع أو تخزين أو توزيع الدم  
بدون الحصول على ترخيص**

لا يجوز القيام بعملية من عمليات جمع أو تخزين أو توزيع الدم ومركباته ومشتقاته إلا فى مركز خاص يعد ذلك بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة العمومية ولا يصرف هذا الترخيص إلا للهيئات العامة أو الخاصة التى تدخل فى اختصاصها القيام بالعمليات المشار إليها أو لطبيب من الأطباء البشرى .

ويجب أن تتوافر فى المركز الخاص المواصفات والاشتراطات التى يصدر بها قرارا من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ويتعين أن يتولى إدارته طبيب من الأطباء البشرى .

ويقدم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة باسم وكيل الوزارة وفق النموذج الذى يعد لذلك ويتضمن البيانات الآتية :

أ) اسم الطالب ولقبه .

ب) جنسيته .

ج) اسم الطبيب المختص بالإدارة .

د) أسماء ووظائف من يعاونون الطبيب فى المركز الخاص .

وعلى الطبيب المرخص له بإدارة مركز لنقل الدم أخذ الدم من المستوعين بمعرفة أو تحت إشرافه ومسئولته ، ويجوز أخذ الدم فى مستشفى أو فى أمكنة وقفية لهذا الغرض وتكون بها كافة الأدوات والأجهزة الضرورية التى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذى .

ويكون الطبيب المرخص له مسئولا عن الأخطاء التى قد يتعرض لها المتطوع أثناء عملية أخذ الدم .

## العقوبة :

الغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه فضلا عن جواز الحكم بمصادرة الأجهزة والأدوات والمهمات موضوع المخالفة ، ويجوز فضلا عن ذلك غلق المراكز إداريا إذا كان من غير ترخيص أو بدون إشراف طبيب أو دون مراعاة الاشتراطات الصحية التي يحددها القرار الوزاري .

## جئحة عدم وجود سجل بمركز نقل الدم يدون به أسماء المتطوعين

يعد بكل مركز لنقل الدم سجل يدون به أسماء المتطوعين الذين يرخص لهم بإعطاء الدم في هذا المركز ، ويتعين على هذه المراكز إخطار المركز الرئيسي بالقاهرة بالأسماء المقيدة في السجلات الخاصة بها لقيدها بسجله العام .

ويصدر ببيان طريقة القيد بالسجلات والتحقق من شخص المتطوع مركز التطوع قرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي .

ولا يجوز صرف بطاقة لأي متطوع إلا بعد الرجوع للسجل العام بالمركز الرئيسي للتثبيت عدم حصوله على أكثر من بطاقة .

وتنشأ بوزارة الصحة العمومية بالإقليم الجنوبي هيئة لمراقبة عمليات جمع وتخزين وتوزيع السدم ومركباته ومشتقاته ومثل الجامعات والهيئات الأهلية المتصلة بعمليات الدم وتشكل بقرار من وزير الصحة العمومية التنفيذي يطلق عليها اسم مجلس مراقب عمليات الدم وتختص بالآتي :

أولا : الإشراف الفني على المراكز الخاصة بنقل الدم وكذلك التفيش على استيفاء هذه المراكز للشروط المقررة في هذا القانون .

ثانيا : تنسيق العلاقة بين المراكز الحكومية والأهلية والجهات المستهلكة لمركبات الدم .



ثالثا : تقييم البحوث الفنية المتعلقة بالنواحي المتصلة بعمليات تجميع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته ، وتقييم أعمال مراكز نقل الدم المرخص بها سنويا .

رابعا : التوصية بتدريب الأطباء بالمراكز التي يرى صلاحية امكانياتها للقيام بهذا التدريب .

خامسا : وضع المواصفات والاشتراطات الواجب توافرها في المراكز المختصة بتحضير الدم ومركباته ومشتقاته .

سادسا : وضع قواعد تحديد وصرف مكافآت المتطوعين وأثمان الدم ومركباته ومشتقاته .

ويصدر وزير الصحة العمومي التفيزى القرارات اللازمة لتنظيم اجراءات عمليات جمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته ومشتقاته وتحديد الجهة التى تقوم بصرف وفحص المتطوعين والتعليمات الواجب اتباعها فى نقل الدم والشروط التى يجب أن تتوافر فى المتطوع ومكافآت المتطوعين وأثمان الدم ومركباته هو مشتقاته بعد أخذ رأى مجلس مراقبة عمليات الدم .

ويجب على القانون بإدارة مراكز الدم فى غير الهيئات العامة والتى تكون قد أنشئت أو أديرت لجمع وتخزين وتوزيع الدم ومركباته خلال ستين يوما من تاريخ العمل به ، ويجوز منحهم الترخيص اللازم متى توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فى القانون .

#### العقوبة :

الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائتى جنيها فضلا عن جواز الحكم بمصادرة الأجهزة والأدوات والمهمات موضوع المخالفة .  
ويجوز فضلا عن ذلك غلق المراكز إداريا إذا كان من غير ترخيص أو بدون اشراف طبيب أو كان بدون توافر الاشتراطات الصحية المحددة .

### جئئة استئصال العيون فى غير المستشفيات المرخص لها فى إنشاء بنوك العيون

يرخص لأقسام الرمد بجامعات الجمهورية المصرية فى إنشاء بنوك للعيون للإفادة منها فى توقيع القرينة .

ويجوز إنشاء هذه البنوك فى المستشفيات الأخرى أو الهيئات أو المراكز أو المعاهد بقرار من وزير الصحة .

ويحظر استئصال العيون إلا إذا تم فى إحدى المستشفيات المرخص لها فى إنشاء هذه البنوك ، ومع ذلك يجوز أن يكون استئصالها فى مكان آخر وفقا للشروط التى تبينها اللائحة التنفيذية هذا القانون .

وتقع العقوبة على الطبيب بمجرد حدوث الفعل المادى لهذه الجريمة والتمثل فى استئصال العيون فى غير المستشفيات المرخص لها فى إنشاء بنوك العيون والحكمة من استئصالها هذه العيون فى المستشفيات المخصص لذلك هو حماية للمريض والخطأ عليه .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى العقوبتين وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

### جئئة تصرف فى القرنيات المحفوظة فى بنوك العيون فى غير العمليات التى تجرى فى المستشفيات المرخص لها فى إنشاء البنوك ومع غير القواعد المقررة

لا يجوز التصرف فى القرنيات المحفوظة فى بنوك العيون إلا للعمليات التى تجرى فى المستشفيات المرخص لها فى إنشاء هذه البنوك وتبين اللائحة التنفيذية كيفية التصرف فى القرنيات ونظام الأسقية فى الحصول عليها ونظام العمل بهذه البنوك والسجلات التى يجب استعمالها وطريقة القيد فيها وحفظها

وغير ذلك ، ويجوز استثناء صرف قرنيات للقيام بهذه العمليات في المستشفيات غير المرخص لها في اجراء هذه العمليات وذلك بالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وفي جميع الأحوال يجب أن تتم هذه العمليات بمعرفة الأطباء المرخص لهم في ذلك .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى العقوبتين وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

**جنتحة الحصول على عيون المتبرعين دون الحصول  
على اقرار كتابي منهم أو الحصول على عيون  
الأشخاص التي يتقرر استئصالها طبيا  
دون الحصول على اقرار كتابي منهم**

**تحصل هذه البنوك على العيون من المصادر الآتية :**

- (أ) عيون الأشخاص الذي يوصون بها أو يتبرعون بها .
- (ب) عيون الأشخاص التي يتقرر استئصالها طبيا .
- (ج) عيون الموتى أو قتلى الحوادث الذين تشرح جثثهم .
- (د) عيون من ينفذ فيهم حكم الاعدام .
- (هـ) عيون الموتى مجهولى الشخصية .

ويشترط في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة السابقة ضرورة الحصول على اقرار كتابي من المتبرعين أو الموصين وهم كاملوا الأهلية ويسرى هذا الحكم أيضا على الحالات الواردة في الفقرة (ب) فإذا كان الشخص قاصرا أو ناقص الأهلية فيلزم الحصول من وليه على اقرار كتابي ولا تشترط الموافقة أحد في الحالات الأخرى المنصوص عليها في المادة السابقة .

## العقوبة :

الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى العقوبتين وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

### الجرائم التابعة لمهنة الطب

**جنحة مزاوله مهنة العلاج النفسى دون أن يكون**

**اسمه مقيدا فى جدول المعالجين النفسيين بوزارة الصحة**

لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة العلاج النفسى إلا إذا كان مرخصا له فى ذلك من وزارة الصحة العمومية .

**ويشترط للحصول على هذا الترخيص الشروط الآتية :**

**أولا : أن يكون طالب الترخيص من إحدى الفئات الآتية :**

أ) الحاصلين على دبلوم الأمراض العصبية والعقلية من إحدى الجامعات المصرية .

ب) الحاصلين على دبلوم من الخارج تعادل الدبلوم المنصوص عليها فى البند السابق فإن كان أجنبيا وجب عليه أداء الامتحان أمام اللجنة المشار إليها فى المادة الثانية .

ج) الحاصلين على مؤهل جامعى من الجمهورية المصرية أو من الخارج وعلى شهادة تخصص فى العلاج النفسى من أحد معاهد العلاج النفسى المعترف بها والتي تقرها اللجنة المذكورة .

د) أن يكون عضوا عاملا أو منتسبا بإحدى جمعيات العلاج النفسى أو هيئاته المعترف بها فى مصر أو فى الخارج والتي تقرها اللجنة المذكورة ويكون قد اجتاز امتحانا أمام هذه اللجنة .

هـ) الحاصلين على مؤهل عال فى علم النفس من إحدى الجامعات أو أحد المعاهد فى مصر أو فى الخارج وأعدوا أنفسهم للتخصص فى العلاج النفسى لمدة ستين على الأقل بأحد معاهد العلاج النفسى أو بمؤسساته التى تعترف بها اللجنة المذكورة أو يكون تحت إشرافها وبعد اجتيازه امتحانا أمام اللجنة .

**ثانياً :** ألا يكون قد حكم بإدانته في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو ماسة بالكرامة أو لجنحة مزاوله مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة بها بدون ترخيص - وفي هذه الحالة لا يجوز أن يتقدم بطلب الترخيص قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة .

**ثالثاً :** أن يكون حسن السمعة ومحمود السيرة وتقدر اللجنة المذكورة حالة الطلب من هذه الناحية ولها إذا أرادت أن تطلب إيضاحات منه أو من أية جهة أخرى ويكون قرارها في ذلك نهائياً . (م ١ ق ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ م ١٦٦ لسنة ١٩٥٧) .

**وتشكل اللجنة المشار إليها على الوجه الآتى :**

وكيل وزارة الصحة العمومية الدائم .  
مدير عام مصلحة الصحة العقلية .

مندوب من مجلس الدولة من درجة نائب على الأقل .

أستاذ الأمراض العصبية بكلية طب القصر بجامعة القاهرة .

خمس أعضاء يختارهم وزير الصحة العمومية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد أحدهم أستاذ الأمراض الباطنة بكلية الطب بجامعة القاهرة على أن تكون له دراية بالمسائل النفسية والأربعة الآخرون من الفنين الاختصاصيين في العلاج النفسى .

(أعضاء)

ويجرى الامتحان بواسطة لجنة فنية خاصة تشكل من بين اعضائها ويصح أن يضم إليها أعضاء من الخارج عند الاقتضاء ويكون تشكيل لجنة الامتحان بقرار من الوزير ، وترفع قرارات اللجنة العامة إلى وزير الصحة العمومية خلال أسبوع من تاريخ صدورها وعليه أن يصدر قراره بالتصديق أو بالفرض خلال أسبوعين من تاريخ رفع القرار إليه وألا أصبح القرار نافذا من تلقاء نفسه .

على من يسمح له بتأدية الامتحان أن يدفع رسماً قدره عشرة جنيهات ويرد الرسم للطلاب إذا أخطرت الوزارة بعودته عن تأدية الامتحان قبل الميعاد .  
(م ٢ القانون المذكور) .

ويجب على طالب الترخيص تقديم طلبه إلى وزارة الصحة العمومية  
موضحا فيه الاسم واللقب والجنسية ومحل الإقامة وموافقا له صحيفة السوابق  
والمؤهلات الفنية والعلمية الحاصل عليها الطالب .

وعلى قسم الرخص بالوزارة أن يبعث إلى اللجنة المذكورة بجميع  
البيانات المنوه عنها في المادة الأولى المتعلقة بالطلب .

كما يجب على المعالج النفسي أن يخضع لوزارة الصحة العمومية بمسكنه  
ومقر عمله خلال شهر من تاريخ حصوله على الترخيص وإخطاره بقيد اسمه  
بجدول المعالجين النفسيين بوزارة الصحة العمومية وعليه أيضا إخطارها بكل  
تغيير يحصل في مسكنه أو مقر عمله خلال شهر من تاريخ حصول هذا التغيير .

ولا يجوز لمن يمنح ترخيصا في مزاولة مهنة العلاج النفسي وكان من غير  
الأطباء أن يستولى علاج أية حالة نفسية مصحوبة بأعراض بدنية أو عقلية أو  
يشبهه في أنما كذلك إلا بعد عرض المريض على طبيب يقوم بفحصه للتثبت من  
أن الأعراض التي يشكو منها ليست نتيجة علة من الجسم أو مرض في العقل  
وعلى الطبيب أن يبعث للمعالج النفسي بتقرير بنتيجة فحصه وعلى المعالج أن  
يحفظ بالتقرير إذا ظهر أن الحالة نفسية أو تحتاج لعلاج نفسي كجزء متمم  
للعلاج البدني أو العقلي وتولى علاجها على هذا الاعتبار وفي هذه الحالة  
الأخيرة يتعين أن يكون على اتصال دائم بالطبيب وأن ييادله الرأي فيما يختص  
باستمرار العلاج النفسي أو قطعه أو إرجائه .

وإذا كانت الحالة النفسية وطأت على المريض أعراض جديدة غير  
التي أثبتتها الفحص من قبل بمعرفة الطبيب فعلى المعالج النفسي أن يشر على  
المريض بعرض نفسه على الطبيب للتثبت من حقيقة الأعراض وسببها وليس له  
أن يستمر في العلاج النفسي إلا بمشورة الطبيب كما لو كانت الحالة مستجدة  
وكذلك إذا تبين للمعالج النفسي أن الحالة المعروضة عليه عقلية أو  
يشبهه في أنما عقلية يجب عليه أن يتصل بأهل المريض على الفور لعرضه على  
طبيب أخصائي في الأمراض العقلية ولا يجوز له أن يستمر في علاج المريض  
نفسيا إلا تحت إشراف الطبيب العقلي وبالتعاون معه .

وإذا كان المعالج النفسى غير طبيب فلا يجوز له بحال من الأحوال أن يتصدى لتشخيص العلل والآفات الجسيمة أو علاجها أو مباشرة أى علاج عضوى مما لا يجوز لغير الطبيب أن يزاوله ومحظور عليه الكشف على جسم المريض أو النصح إليه بأية وصفات طبية أو دوائية .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

إذا أحصل المعالج النفسى بواجهه عرض أمره على اللجنة غاكمته تأديبيا ولها بعد تحقيق ما نسب إليه وسماع أقواله أن توقع عليه أحد الجزاءات التأديبية الآتية : الإنذار أو التوبيخ أو الوقف مدة أقصاها ثلاث سنوات أو سحب الترخيص نهائيا ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا فى هذه الحالة الأخيرة إلا بحضور سبعة من أعضائها على الأقل .

### **جذعة زوال مهنة العلاج الطبيعى دون ترخيص وطبقا للشروط القانونية**

لا يجوز بأى حال من الأحوال مزاوله مهنة العلاج الطبيعى إلا بترخيص من وزارة الصحة طبقا للإجراءات والأوضاع المقررة قانونا .  
ويشترط للحصول على ترخيص مزاوله مهنة العلاج الطبيعى ما يأتى :

١ . أن يكون طالب الترخيص مصرى الجنسية أو من رعايا الدول التى تعامل المصريين بالمثل .

٢ . أن يكون حاصلا على أحد المؤهلات الآتية :

- أ) بكالوريوس العلاج الطبيعى من إحدى الجامعات المصرية .
- ب) بكالوريوس العلاج الطبيعى من معهد التربية الرياضية قبل العمل بهذا القانون .
- ج) دبلوم البعثة الداخلية فى العلاج الطبيعى من معهد التربية الرياضية قبل العمل بهذا القانون .

(د) شهادة أجنبية معادلة لأى من الشهادات السالف ذكرها وفقا

للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

٣. أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٤. ألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو

الأمانة متعلقة بمزاولة مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة دون ترخيص ،

وذلك كله ما لم قد رد إليه اعتباره .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو

ياحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة في حالة العود وذلك مع عدم الإخلال

بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب .

**جنحة عدم تنفيذ برنامج العلاج الطبيعى**

**بناء على تقرير طبي كتابى صادر من الطبيب المعالج**

على من يزاول العلاج الطبيعى وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعى

بناء على التقرير الطبى الكتابى الصادر من الطبيب المعالج ، وأن يكون على

اتصال دائم به ، ويتبادل رأى معه في شأن استمرار العلاج ، ويكون الاتصال

فورى إذا ظهرت على المريض أعراض جديدة غير التى أثبتتها فحص الطبيب

المعالج من قبل .

ولا يجوز لمن يزاول العلاج الطبيعى تشخيص الحالات ، أو إعطاء

وصفات أو شهادات طبية أو دوائية ، أو طلب فحوص معملية أو اشعاعية أو

غيرها .

والحكمة من التجريم هنا هو الحفاظ على الحالة الصحية للمريض وعدم

حدوث له أى مضاعفات .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو

ياحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة في حالة العود وذلك مع عدم الإخلال

بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب .



## جنة زوال مهنة العلاج الطبيعى خارج

### المنشآت الطبية المنصوص عليها قانونا

لا يجوز مزاوله مهنة العلاج الطبيعى فى مراكز خاصة خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية إلا بترخيص خاص من وزارة الصحة ، وذلك لعدم تعريض حياة المرضى للخطر وعدم إساءة الحالة الصحية فيقع كل معالج تحت طائلة قانون العقوبات إذا تم العلاج خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها قانونا والسالف ذكرها .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة فى حالة العود وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بالقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاوله مهنة الطب

### جنة مباشرة صناعة أجهزة الأسنان الاستعاضية دون أن

يكون اسمه مقيدا بسجل صانعى الأسنان بوزارة الصحة

أو غير مصرى لا تجيز قوانين بلده للمصرى

### مباشرة هذه الصناعة بها

لا يجوز لأحد مباشرة صناعة الأسنان الاستعاضية إلا إذا كان مصرى الجنسية أو من بلد تجيز قوانينه للمصرين مباشرة هذه الصناعة بها ، وكان اسمه مقيدا بسجل صانعى الأسنان بوزارة الصحة العمومية .

وينشأ بوزارة الصحة العمومية سجل يقيد فيه أسماء صانعى الأسنان نظير أداء رسم قدره مائة قرش .

ويشترط للسجل بالشار إليه أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة صادرة من أحد أقسام صناعة الأسنان الملحقة بالمدارس الفنية الحكومية أو على شهادة صادرة من معهد فى أجنبى تعتبر معادلة للشهادة المصرية واجتياز الامتحان المنصوص عليه .

وتقدر معادلة الشهادة الأجنبية للشهادة المصرية لجنة مكونة من مدير قسم الرخص الطبية وأربعة أطباء أسنان يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون إثنان منهم على الأقل من جراحى الأسنان الأساتذة أو الأساتذة

المساعدين بالجامعات المصرية ، وتعطى وزارة الصحة العمومية مستخرجا رسميا من هذا القيد في السجل مجانا .

ويكون امتحان حملة الشهادات أو الدبلومات الأجنبية في صناعة الأسنان وفقا لمنهج الامتحان النهائى لأقسام صناعة الأسنان أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من الأساتذة المساعدين بإحدى كليات طب الأسنان بالجامعات المصرية والثالث من مدرسى صناعة الأسنان ويعينون بقرار من وزير الصحة العمومية .

وعلى من يرغب دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا بذلك على الوجه الذى يحدده وزيرها وأن يؤدى رسما للامتحان قدره خمسة جنيهات ويرد هذا المبلغ إذا أخطر الوزارة بعدوله عن دخول الامتحان. قبل الميعاد المحدد له بسبعة أيام على الأقل أو لم يسمح له بدخوله .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية التى يوافق عليها وزير الصحة العمومية من يجتاز الامتحان شهادة بذلك .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

وإذا كان المحل أو المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

#### **جنحة إنشاء أو إدارة محل أو صنع الأسنان**

##### **دون الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الصحة**

لا يجوز إنشاء أو إدارة محل أو مصنع الأسنان إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الصحة ولا يعطى هذا الترخيص إلا لطبيب أسنان مرخص له في مزاولة المهنة أو لصانع أسنان مقيد اسمه بسجل صانعى الأسنان .  
وفي الحالات التى يرخص فيها لصانعى الأسنان بإنشاء محل أو مصنع لصناعة الأسنان يلتزم المرخص له بتعيين طبيب أسنان مديرا فيها لهذا المحل أو المصنع .

وعلى طالب الترخيص أن يؤدي رسم معاينة عند تقديم طلبه ، كما يحصل رسم سنوى نظير التفتيش على الخال والمصانع المرخص بها .  
ويصدر بتحديد هذين الرسمين قرار من وزير الصحة ، على ألا يجاوز رسم المعاينة مبلغ أربعين جنيها ورسم التفتيش مبلغ عشرين جنيها سنويا .  
ويصدر وزير الصحة قرار بالاشتراطات الواجب توافرها في الخال أو المصانع المشار إليها .

#### **العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

وإذا كان الخال أو المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

#### **جئمة أخذ مقياس أسنان أو تعديل مقياس**

##### **ورد له من طبيب أسنان مرخص**

لا يجوز لصانع الأسنان المقيّد اسمه بالسجل أخذ مقياس أسنان أو تعديل مقياس ورد له من طبيب أسنان مرخص له . كما لا يجوز له حيازة الكرسي الذي يستعمل لمريض الأسنان .

وقد جرى العرف بين طبيب الأسنان ومعمل الأسنان بأن الطبيب يرسل للمعمل المقياس أكثر من مرة بضبط المقياس والتجريم هنا يقع فقط على أخذ مقياس أسنان من صانع أسنان مقيدا اسمه بالسجل أخذ مقياس أسنان أو عدل مقياس ورد له من طبيب أسنان مرخص .

#### **العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

وإذا كان الخال أو المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

#### **جئمة قبول طقم أسنان أو جزء منه دون تذكرة**

##### **أو رويّة صادرة من طبيب أسنان**

لا يجوز لصاحب المصنع أن يقبل طقم أسنان أو أجزاء منه لصنعها إلا إذا كان مصحوبا بتذكرة من طبيب أسنان مرخص له في مزاوله المهنة موضحا فيها جميع البيانات اللازمة لقيدها بسجل المصنع وتحفظ هذه التذكرة في المصنع لتقديمها عند الطلب .

ويكون موضع التجريم بمجرد قبوله لهذا الطقم أو جزء منه وشرع في عمله أما إذا لم يكن شرع في عمله وبدأ العمل به فعلا فلا محل للتجريم هنا .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

وإذا كان المحل أو المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

**جناية عدم الاحتفاظ بسجل الأطقم أو أجزائها**

يجب أن يحفظ في كل مصنع للأسنان سجل للأطقم أو أجزائها التي تجهز بالمصنع وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل تقيد فيه .

١. تاريخ ورود الطقم .

٢. نوع الطبيب الذي أخذ المقاس .

٣. نوع الطقم ونوع المادة المطلوب صنعه منها .

٤. عيار الذهب أو البلاتين المستعمل في الطقم .

٥. تاريخ تسليم الطقم .

٦. توقيع صاحب المصنع .

والجريمة تقع بمجرد عدم حفظ صاحب مصنع أسنان سجل للأطقم أو أجزائها التي تجهز بالمصنع ويكون ذلك بصفحات مرقومة برقم مسلسل تقيد فيه .

وعلى ذلك لا يغنى عن هذا السجل أن سجل آخر بمعنى إذا سجل صاحب مصنع الأسنان هذه الأطقم أو أجزائها في سجل غير مرقوم صفحاته تقع العقوبة .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

وإذا كان اغل أو المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

### **جئئة مئارة آجهيز النظارات الطيبئة**

#### **أو بيعها بدون ترخيص**

لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة تجهيز النظارات الطيبئة وبيعها في  
مصر إلا إذا كان مرخصا له في ذلك من وزارة الصحة التنفيذية المختصة .  
ويقصد بالنظارات النظارات التى تحمل عدسات مصححة للنظر وهى  
ما نطلق عليها النظارات الطيبئة .

ويشترط فيمن يرخص له في مزاولة هذه المهنة أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون متمعا بالجنسية المصرية أو من بلد تجيز قوانينه للمتمتعين  
بالجنسية المصرية مزاولة هذه المهنة فيه .

(ب) أن يكون حاصلا على شهادة من أحد المعاهد المتخصصة المعترف  
بها في أى من الإقليمين أو على شهادة معادلة من الخارج ، وتقوم  
بتقدير هذه الشهادات وتقرير معادلتها لجنة تشكل بقرار من وزير  
(ج) ألكسندرية كعمد. أمضى بعد حصوله على المؤهل المنصوص عليه في  
الفقرة السابقة مدة تمرين لا تقل عن ستة أشهر في مؤسسة لتجهيز  
النظارات الطيبئة تعترف بها وزارة الصحة التنفيذية المختصة .

(د) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ولا يكون قد سبق الحكم  
عليه بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف ما يكن قد رد  
ويسقط احتياؤه الحصول على المؤهل المنصوص عليه في الفقرة (ب)  
كل من سبق الترخيص له بمزاولة هذه المهنة .

#### **العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال يحكم القاضي بإغلاق المحل ونزع لوحاته ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة .

### **جنة فتح محلا لتجهيز النظارات الطبية**

#### **ليبيعها بدون ترخيص**

لا يجوز فتح محل النظارات الطبية لبيعها إلا بترخيص من وزارة الصحة التنفيذية المختصة ، ويصدر قرار من وزير الصحة التنفيذي بالشروط الواجب توافرها في المحل وفي طالب الرخصة .

وتشأ وزارة الصحة التنفيذية المختصة سجل تقييد فيه أسماء المرخص لهم مزاوله هذه المهنة والمؤهلات الحاصلين عليها وتاريخ حصولهم عليها والجهة التي منحتهم الترخيص ومحل مزاوله المهنة ومحل الإقامة .  
ولا عبوة إذا كان المحل قام ببيع النظارات الطبية من عدمه للجمهور فمجرد فتح محل النظارات الطبية وعرضها للبيع بتفع الجريمة .

#### **العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال يحكم القاضي بإغلاق المحل ونزع لوحاته ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة .

### **جنة عدم الإخطار بالتوقف**

#### **عن بيع النظارات الطبية**

على من سبق أن رخص له في مزاوله المهنة أو أدرج اسمه في السجل ثم توقف عن العمل أن يحظر بذلك وزارة الصحة التنفيذية المختصة بخطاب مسجل مصحوبا بعلم وصول مبينا فيه تاريخ توقفه ، ورقم الترخيص وتاريخه ، وسبب التوقف به كذلك المستخرج المعطى له .

ويشطب اسم المرخص له من السجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون إذا مضى على توقفه عن العمل مدة ثلاث سنوات .

ولا يعاد قيده في السجل إلا إذا توافرت الشروط الواردة في المادة الثانية من هذا القانون .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

### جناية عدم إبلاغ وزارة الصحة عن

#### اسم المدير الفنى لمحلله

يجب أن يكون للمحل مدير فنى مرخص له فى مزاوله المهنة ويكون هو  
المسئول عن تجهيز النظارات الطبية وبيعها ويجب على صاحب العمل  
إبلاغ وزارة الصحة التنفيذية المختصة عن اسم المدير الفنى لمحلله .  
فإذا لم يكون للمحل مدير فنى مرخص له فى مزاوله المهنة تقع الجريمة  
وكذا إذا لم يحظر وزارة الصحة عن اسم المدير الفنى لمحلله .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

### جناية إدارة أكثر من محل لتجهيز

#### النظارات الطبية وبيعها

لا يجوز لشخص أن يدير أكثر من محل لتجهيز النظارات الطبية وبيعها  
أو فرع واحد إذا تعددت فروع المحل الواحد .  
وعلى ذلك لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يدير الشخص المحل تحت  
اسم مستعار لأن العبرة بواقع الحال .

### العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

### جناية صرف نظارة طبية وبيعها دون الاستثناء

#### على تذكرة من طبيب ومدى

لا يجوز أن يصرف اغل نظارة طبية إلا بناء على تذكرة من طبيب  
رمدى ، ولا يجوز إدخال أى تعديل على الوصف المبين بها .  
وقد أراد المشرع تجريم هذه الحالة حتى لا يقومون أصحاب هذه  
اغلات ببيع هذه النظارات إلا تحت اشراف الطبيب المعالج وحتى لا يهمل دور  
طبيب الرمد .

ولا يجوز لصاحب محل النظارات الطبية أن يعدل فى الروشة الموصوفة  
لحالة المريض ، وإذا قام بهذا التعديل جرم فعله .  
وجوز لصاحب محل النظارات الطبية أن يعدل فى هذا الوصف إذا خوله  
ذلك الطبيب المعالج للحالة شريطة ألا يؤثر ذلك على الحالة الصحية للمريض .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

**جناية عدم ذكر نوع الاسم التجارى والمصنع**

**المستورد للعدسات والنظارات التى بالمحل**

يجب أن يبين على العدسات والنظارات التى بالمحل نوعها واسمها  
التجارى والمصانع المستوردة منها .

والحكمة من هذا هو عدم وقوع المريض فى غش من صاحب محل  
النظارات الطبية ويكون ملما به بجميع مواصفات النظارة الطبية التى يريد  
شرائها .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

**جناية عدم قيد النظارات الطبية**

**فى السجل المعد لذلك**



على المدير الفني للمحل أن يحتفظ فيه بسجل مرقومة صفحاته بأرقام  
مستقلة وعلى كل صفحة خاتم وزارة الصحة التنفيذية ، وعليه أن  
يثبت فيه كل نظارة طبية يصرفها طبقا للبيانات الآتية :

١. اسم الطبيب الذى وصف النظارة .

٢. اسم طالب النظارة .

٣. قوة العدسات كما هو وارد فى التذكرة .

٤. تاريخ صرف النظارة .

٥. توقيع مدير المحل .

وعدم كتابة أى بيان من هذه البيانات توجب عليه العقوبة المقررة لهذا  
لأنه هنا ينتفى وصف السجل بمجرد فقد شرط من الشروط المذكورة .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

**جناة عدم ختم تذكرة الطبيب بخاتم يبين فيه**

**اسم المحل وتاريخ قيد النظارة بالسجل**

يجب على المدير الفني للمحل أن يختم تذكرة الطبيب بخاتم يبين فيه اسم  
المحل ورقم وتاريخ قيد النظارة بالسجل وأن يوقع عليه باسمه .  
وإذا تم ختم تذكرة الطبيب بخاتم غير واضح أو مبهم توقع عليه العقوبة  
أيضا وفى حالة التوقيع دون قيد تاريخ النظارة بالسجل توجب العقوبة أيضا  
وهكذا .

**العقوبة :**

الحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

**جناة عدم تعليق لوحة ثابت بها رقم الترخيص بفتح**

**المحل وتاريخه ورقم الترخيص للمدير الفني**

يجب أن يبين رقم الترخيص بفتح الخجل وتاريخه ورقم الترخيص للمدير  
الفنى وتاريخه فى لوحة تعلق بمكان ظاهر بالخجل .  
وتقع العقوبة إذا كانت اللوحة غير معلقة بمكان ظاهر بالخجل لأن الغاية  
من تعليقها بمكان ظاهر هو رؤية الجمهور لها وإدراكهم بأن هذا الخجل مخصص له  
بيع النظارات الطبية .  
**العقوبة :**

الحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها أو  
ياحدى هاتين العقوبتين .  
ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة .

### **جئحة توزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية على خلاف أحكام القانون**

تتولى الهيئة العليا للأدوية دون غيرها استيراد الأدوية والكيمائيات  
والمستلزمات الطبية .

ويكون توزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية سواء المستورد  
منها أو المنتج محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، ويجوز  
للهيئة العليا للأدوية أن تعهد إلى أى شركة تساهم الدولة فى رأس مالها بنسبة لا  
تقل عن ٢٥% بتوزيع بعض هذه المواد .

ويقصد بالتوزيع طبقا لأحكام هذه المادة كل ما يدخل فى مدلول عبارة  
" تجارة الجملة أو نصف الجملة " .

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل  
عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو ياحدى هاتين العقوبتين .

### **المذكرة الإيضاحية للقانون**

**رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٢**

نص القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية  
والكيمائيات والمستلزمات الطبية على أن تتولى الهيئة العليا لشئون الأدوية  
والمستلزمات الطبية دون غيرها استيراد الأدوية والكيمائيات والمستلزمات  
الطبية ، وعلى أن يكون توزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية سواء

المستورد منها أو المنتج محليا بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٦٠ فى شأن إعادة تنظيم الهيئة لشئون الأدوية والمستلزمات الطبية وتضمن هذا القرار اختصاصات الهيئة العليا والأغراض التى يجب ان تستهدفها فى أداء مهمتها .

كما صدر القرار الجمهورى رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية وبين هذا القرار اختصاصات هذه المؤسسة والأغراض التى تستهدفها فى أداء مهمتها .

ثم صدر بذلك القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وتضمن هذا القرار إنشاء مؤسسة عامة جديدة باسم " المؤسسة المصرية العامة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية" ، وعلى أن تتبعها سبعة شركات نص عليها وهى أكبر الشركات المتخصصة فى صناعة الأدوية والكيماويات الدوائية ، وقد ترتب على ذلك ضرورة إعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية تنظيمًا جديدًا يمكن المؤسسة الجديدة من الوصول إلى الأغراض التى أنشئت من أجلها ولذلك فقد أعد مشروع القانون المرفق .

ونص فى المادة الأولى منه على سلطات المؤسسة ومسئولياتها فأناط بالمؤسسة مسئولية الإشراف على تنفيذ السياسة الدوائية للدولة وخصها باستيراد ما يلزم حاجة البلاد من الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

كما أناط بها فى الفقرة (ج) من هذه المادة عملية توزيع هذه الأصناف طبقاً للأصول التجارية ودون التقيد بنظم الحكومة ولوائحها وهذا الحكم هو نفس الحكم الذى نصت عليه المادة (١٥) من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، وأجاز لها أن تعهد للمصانع المحلية وللشركات التى تشنها أو تشترك فى رأسمالها بتوزيع كل أو بعض هذه الأصناف وفقاً للخطة والنظم المقررة وهذا الحكم أيضاً منقول عن حكم الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، وأجاز لها أن تعهد للمصانع المحلية وللشركات التى تشنها أو تشترك فى رأسمالها بتوزيع هذه

الأصناف إذا لم يتضمن قصر ذلك على الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥٢٥ من رأسمالها ، ومن ثم فإنه يجوز وفقا لحكم الفقرة (ج) المقترح أن تعهد المؤسسة بتوزيع هذه المواد للمصانع المحلية والشركات التي تشرف عليها وله فإن نصيبها فيها يقل عن ٢٥% من رأسمالها .

ثم أجازت المادة الثانية للمؤسسة إنشاء وإدارة الصيدليات وكافة المؤسسات الصيدلانية الأخرى ومصانع الأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية وقد استهدف هذا النص منح المؤسسة السلطات الضرورية اللازمة لتحقيق أغراضها وأهمها توفير الدواء وسد حاجة الشعب من الإنتاج المحلي وفقا للخطط المقررة .

ونظرا لأن المؤسسة قد حلت محل الهيئة العليا لشئون الأدوية والمستلزمات الطبية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية لذلك فقد نصت المادة الثالثة من المشروع على أن تتقل إلى المؤسسة جميع الحقوق والالتزامات القائمة وقت العمل بهذا القانون لدى كل من الهيئة العليا لشئون الأدوية والمستلزمات الطبية والمؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية .

ونظرا لأن المؤسسة تتميز عن غيرها من المؤسسات العامة بأن عملها ليس قاصرا على الاشراف على منشآت تباشر النشاط التجارى والصناعة بل تقوم المؤسسة بنفسها مباشرة ما يتطلبه هذا النشاط من بيع وشراء وما يتطلبه العصرف في مثل هذه المعاملات من اجراءات ونظم تختلف كلية عن النظم واللوائح المعمول بها في المصالح الحكومية . لذلك فقد نصت المادة الرابعة من المشروع على أن تباشر المؤسسة نشاطها في استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية طبقا للأصول التجارية ودون التقيد بنظم الحكومة ولوائحها ولا بقيود الاستيراد المقررة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .

كما نصت المادة الخامسة على انه استثناء من أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ تصدر اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ ميزانية المؤسسة بعد أخذ رأى وزارة الخزانة وأنه يجوز للمؤسسة أن تعد الميزانية الخاصة بها وفقا للأساليب

المناسبة التجارية بعد تكوين الاحتياجات الواجبة بما في ذلك احتياطي موازنة أسعار الأدوية .

ونظرا لأن المؤسسة هي شخص اعتباري من القانون العام وقائمة على مرفق من أهم مرافق الدولة ، ولذلك تمكينا لها من أداء مهمتها وتحقيق أغراضها فقد نص المشروع في المادة السادسة على أن تكون للمؤسسة سلطة تحصيل المبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإداري .

ونظرا لأن المؤسسة هي شخص من أشخاص القانون العام وهي القائمة أصلا على كل ما يتعلق بعملية توفير الأدوية للشعب بما يتبع ذلك من استيراد وتصنيع وتوزيع لذلك فقد رأى النص في المادة السابعة من المشروع على عدم التزام المؤسسة بالحصول على تراخيص من وزارة الصحة لإنشاء الفروع أو المخازن أو الصيدليات على أن تلتزم المؤسسة الاشتراطات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة ، وأن يكون لوزارة الصحة سلطة الفتح على الفروع والمخازن والصيدليات للتحقق من توافر الاشتراطات الصحية .

ولما كان القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ قد خص في المادة ١٨ منه وزارة التموين بسلطة منح تراخيص فتح المكاتب العلمية (مكاتب الدعاية) الخاصة بالأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية ، ولما كانت المؤسسة قد أصبحت هي السلطة القائمة على جميع العمليات المتعلقة بتخطيط ورسم السياسة الدوائية للدولة واستيراد وتصنيع وتوزيع الأدوية لذلك فقد نص المشروع في المادة الثامنة منه على نقل هذا الاختصاص إلى وزير الصحة بناء على عرض رئيس مجلس إدارة المؤسسة وعلى أن يتم ذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصحة بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

كما نص المشروع في المادة التاسعة منه على منح اختصاص وضع المواصفات الفنية والمعايير الموحدة لمصانع الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية لوزير الصناعة بناء على توصيات لجنة مشتركة تمثل فيها الجهات المختصة وبصدر قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير الصحة ، وأجاز

لوزير الصناعة أن يعلق بالطريق الإدارى المصانع التى تخالف النظم والمواصفات والمعايير المذكورة .

ونظرا لأن وزير الصحة باعتباره مشرفا على المؤسسة قد أصبح لديه الامكانيات الفنية والاحصائية والتخطيطية اللازمة لتسعير الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية لذلك فقد نصت المادة العاشرة من المشروع على أنه استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يكون تسعير الأدوية والمستلزمات والكيماويات الطبية أو تحديد نسب الربح فيها سواء كانت محلية أو مستوردة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزيرى الصناعة والتموين وعلى أن تصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة .

ونص الفقرة الثانية على معاقبة كل من يبيع أى سلعة من السلع المذكورة بالفقرة الأولى أو يعرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد عن السعر أو الربح المقرر أو يمتنع عن البيع أو يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى منها أو يعلق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى يعاقب بالعقوبات الواردة فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ونصت الفقرة الثالثة على أن يتولى ضبط هذه المخالفات الموظفون القائمون على مراقبة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

ونص المشروع فى المادة ٩١ منه على أن تستثنى القوات المسلحة من أحكام استيراد احتياجا قما من الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية المنصوص عليها فى هذا القانون .

ونصت المادة ٩٢ على إلغاء الأحكام المخالفة لأحكام المشروع المعروض .

وزير الصحة

### أحكام النقض

• إذ كان تمسك الدفاع بطلب دعوة الطلية الشرعية لسماع أقوالها حق ولو جاء على سبيل التخير بينه وبين دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فى التناقض الوارد فى التقريرين الطبيين عن سبب الوفاة ، أكان بالحق أم نتيجة

هسوط حاد في القلب - وذلك في حالة عدم القضاء بالبراءة فإن أى من الطلبين الاحتياطين يكون بمثابة طلب أصلى ولا يصح استبعادهما معا مادام الحكم لم يواجه التناقض بين الأدلة الفنية أو يرفعه مستندا في ذلك الى دليل فنى محاييد ولا يسوغ عندئذ الركون الى رأى الطيبة الشرعية التى قامت بالتشريح لأن رأبها هو نفسه الأمر المراد نفيه عن طريق كبير الأطباء الشرعيين وهو ما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحتة أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الأمر فيها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٧٠٩٧ لسنة ٦٨ فى جلسة ٢٠٠١/٢/١٣) .

- إذ كان مؤدى ما حصله أن الطاعن بعد أن وقع الكشف الطبى على الجنى عليها وتبين حملها ، عمد الى اجراء عملية تفريغ رحمها ، فإن في ذلك ما يكفى لبيان تعمدته إغواء الحمل قبل الأوان وهو ما يتحقق به الركن المعنوى في جريمة الاسقاط التى دانه بارتكابه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . (الطعن رقم ٥٦٩٩ لسنة ٦٢ فى جلسة ٢٠٠٠/١١/١٦) .
- أن مسئولية الطبيب الذى اختاره أو نائبه لعلاجه هى مسئولية عقدية والطبيب وإن كان يلتزم بمقتضى العقد الذى يتعقد بينه وبين مريضه بشفاؤه أو بنجاح العملية التى يجريها له لأن التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة وإنما هو التزام ببذل عناية إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهود صادقة يقظة تتفق - في غير الظروف الاستثنائية - مع الأصول المستقرة في علم الطب . فیسأل الطبيب عن كل تقصير في مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ في مستواه المهنى وجد في نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول . وجراح التجميل وإن كان كغيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها إلا أن العناية المطلوبة منه لا أكثر منها في أحوال الجراحة الأخرى اعتبارا بأن جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة في جسمه وإنما إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر . (مجموعة أحكام المكتب الفنى س ٢٠ ص ١٠٧٥) .

• رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل عمدا والتدليل على قيامها من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارها وإلا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون فيه في صدد حديثه عن قمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما اثبتته من تقرر الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتل ولم يعن بيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والواقعة من واقع الدليل الفني فإن النعي عليه بالقصور يكون مقبولا ويستعين نقضه . (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ٢٨٦) .

• إذا طلب الطبيب الجراح إلى الممرضة والتمرجى أن يقدموا له بنجا موضعيا بنسبة ١% دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضعها ليتحقق ما إذا كان هذا هو المقدم الذي يريده من غيره ومن الكمية التي حققت بها الحقن عليها فإن الحادث يكون نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تحرزه . (الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ ص ٩١) .

• ممن المقرر أن المتهم يكون مسؤولا جنائيا عن جميع النتائج المحتمل خصوصا من الإصابة التي أحدثها . كما أنه لا يصح أن يلزم الحقن عليه يتحمل عملية جراحية مادام يخشى منها تعرض حياته للخطر فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب استنادا إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية جراحية للمحقن عليه كان غير مميز عمره ست سنوات بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصرا بما يعيبه ويوجب نقضه . (الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ ص ٢٠٥) .

• العسيرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما لا يشترط



في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص تسبقها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقاسات - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي تبين لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد عهد إلى العاملة ..... على خلاف ما يفرضه عليه أصول مهنته - بتعبئة أملاح السلفات من عبوات صغيرة فقامت بتعبئة مادة البزموت السامة في تلك العبوات بدلا من أملاح سلفات الماغنسيوم وتناول الجني عليهم محتويات بعض تلك العبوات فظهرت عليهم أعراض التسمم بالبزموت مما أدى إلى وفاة بعضهم وايداء الآخرين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه من النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق - واطراح ما رأت الالتفات عنه منها لما لا تقبل مصادرها فيه أو خوض في مناقشته أمام محكمة النقض . (نقض ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ - ص ٣٠ ص ٧٠٠) .

• إن هذه الأسباب مجتمعة كافية في نظر المحكمة لاعتبار أن الالتهاب اليربوني البريتوني ناتج عن التهاب العدوى المثانية الناتجة عن عدم درنة داخلية وعدم مراقبة البول لمعرفة ما إذا كان به صديد أم لا وعدم الشق على المثانة وقت حصول ارتفاع الحرارة فورا مما جعل الصديد يتراكم ويمتد إلى الأنسجة الخلوية على الوجه المبين بالصفة التشريحية وإن الالتهاب اليربوني الناشئ عن امتداد هذه العدوى إلى البريتون وقد نشأت عند الوفاة مباشرة فالمادة ٢٠٢ ع منطقية ومتوفرة الأركان القانونية . (محكمة الجيزة في ١٩٣٥/١/٢٦ محاماه س ١٥ ص ٤٧١) .

• متى كان يبين من الاطلاع على مدونات الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه حصل واقعة الدعوى بما يجعله أن الجني عليه قد توفي على أثر تعاطى حقنة تحوى على مادة البنسلين كان الطاعن - وهو طبيب الإدارة الصحية للشركة التي يعمل بها الجني عليه - قد قرر علاجه بها ، وبعد

أن أورد حكم مضمون الأدلة التي أقام عليها قضاءه ودفاع الطاعن خلص إلى علة تقريرات تساند إليها في إدانته للطاعن من بينها قوله " إن ما ذهب إليه الطبيب المتهم وأيدته فيه الممرضة التي تعمل تحت رئاسته من أن الحقنة التي تسقى الجنى عليه من أجلها على أثرها هي الحقنة الثانية من بين الحقن الثلاث التي وصفها له لا يقبل عقلا ولا يمكن التسليم به لأنه

• طالما كان من المقطوع ببساطة أن الجنى عليه المذكور مصاب بحساسية ضد مثل هذا العقار فإنه لا يتصور تعاطيه له لأول مرة دون أن يتعرض من جراء ذلك لأية مضاعفات على نحو ما ادعاه الطبيب المتهم ثم ملاقاته الموت فور تعاطيه له للمرة الثانية وبعد ذلك بفترة وجيزة أقصاها عشرة دقائق رغم كل محاولات اسعافه كما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن يستعارض مع ما نقله على تقرير الطبيب الشرعى من أن الحساسية التي تنتج عن مادة البنسلين قد تحدث ولو كان قد تكرر الحقن بها لفترات طويلة سابقة ، وأنه وإن كان الأصل أن تحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليسية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهو الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأى الخبير في مسألة فنية بحجة فإنه يتعين عليها أن تستند في تغييره إلى أسباب معينة تحمله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحمل محل الخبير فيها ، لما كان ذلك . فإن ما قال به الحكم على خلاف ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى مجرد عن سنده في ذلك لا يكفي بذاته لإهدار هذا التقرير وما حواه من اسانيد وكان خليفيا بالحكمة وقد داخلها الشك في صحة هذا رأى أن تستحل الأمر عن الطريق المختص فنيا أما وهي لم تفعل فإن حكمها - فضلا عن فساده في الاستدلال - يكون معيبا بالقصور . (الطنن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٣ - ص ٢٨ ص ٨٨٨) .

• متى كان الحكم وقد انتهى إلى تبرئة المطعون ضده من جرمي القتل والإصابة الخطأ والتماس العذر له واسقاط الخطأ عنه نظرا لزجة العمل ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى ائاء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط وإلى أن من مات من الأطفال كان في حالة مرضية متقدمة تكفى

وحددها للرفاسة إلا أن الحقن عجل بوقائهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذى حدث وما ذكره الحكم من ذلك سواء في نفسه الخطأ أو في القول بانقطاع رابطة السببية خطأ في القانون . ذلك بأنه مادام أن المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مساءلته في الحالتين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه والاحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعجيل بالموت مرادف لأحداثه في توافر علاقة السببية واستيجاب المسؤولية ولا يصح الاستناد إلى ارهاق الطبيب بكثرة العمل مبرا لإعفائه من العقوبة وأن صلح طرفا لتخفيفها . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٢١ س ٢١ ص ٦٢٦) .

• من المقرر أن إباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للصول العلمية المقررة فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليها المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحريزه في أداء عمله . (مجموعة أحكام النقض س ١٠ ص ٩١ وس ١٤ ص ٥٠٦ وس ١٩ ص ٢١ وس ٢٤ ص ١٨٠) .

• مؤدى نص المادة الأولى من كل من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ أن حق القابلة لا يتعدى مزاوله مهنة التوليد دون مباشرة غيرها من الأفعال ومن بينها عمليات الختان التى تدخل في عداد ما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ التى تقتصر فيها على من كان طبيبا مقيدا اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة ويجدول نقابة الأطباء البشريين .

• الأصل أن أى مساس بمجسم الجنح عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح . وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينبئ على القول

بأن أساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطبيب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما إليها باعتبارها معتديا أى على أساس العمد ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية . ولما كان الحكم المطعون فيه اعتمادا على الأدلة السالفة التى أوردها والى لا تمارى الطاعنة فى أن لها معيها الصحيح من الأوراق قد خلص إلى أحداث الطاعنة جرحا عمدا بالجنى عليه بقيامها بإجراء عملية اختان التى تخرج عن نطاق الترخيص المعطى لها والذى ينحصر حقها بمقتضاه فى مباشرة مهنة التوليد دون غيرها وذلك على تخلف العاهة المستديمة نتيجة فعلها وكانت حالة الضرورة متفية فى ظروف الدعوى المطروحة وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين ونقده وأطرحه بأسباب سائفة التزام فيها . التطبيق القانونى الصحيح فإن النعى عليه يكون غير سديد . (مجموعة أحكام المكتب الفنى - الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤٤ فى جلسة ١٣/٣/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ٢٦٣) .

• ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائى - الذى أخذ بإسبابه الحكم المطعون فيه فى خصوص بيان واقعة الدعوى - أنه حصلها بما موجهه أن الجنى عليه (مخوثر المدعية بالحقوق المدنية) توجه صحة شقيقه ..... إلى الطاعن بعيادته يوم ١٩٧٥/٦/٣ لايشكو من حالة فتق اربى فاتفق معهما الطاعن على إجراء جراحة للمجنى عليه بعيادته وبعد أن قام بإجراء الشق الجراحى وجد غرغرينا بالأمعاء فأغلق الجرح ونقل الجنى عليه إلى المستشفى الأمري حيث أجريت له عملية جراحية إلا أن الجنى عليه توفى فى اليوم التالى وقد عول الحكم المطعون فيه فى ثبوت خكا الطاعن على ما أورده من تقرير الطبيب الشرعى من أن تصدى الطاعن لعلاج حالة الفتق الاربى الأيمن المختنق لدى الجنى عليه بالعلاج الجراحى فى عيادته الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والخصية اليمنى سواء لقصور خبرته أو لعدم توافر الآلات الجراحية اللازمة للاستمرار فى التداخل الجراحى مع علمه مسبقا قبل تداخله جراحيا بأن وجود لغرغرينا بالأمعاء والخصية أم وارد ، يعتبر خطأ مهنيا من جانبه يسأل عنه وعن نتائجه السيئة التى انتهت بوفاة المريض . لما

كان ذلك وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنيا أو مدنيا - وقد قررت أن الطاعن قد أخطأ بتصديده لعلاج حالة الفتق الاربي الأيمن المختنق جراحيا في عيادته الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والخصية رغم علمه مسبقا قبل تدخله جراحيا بأن وجود الغرغرينا أمر متوقع ، الأمر الذي انتهى إلى وفاة المريض فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفي وحده لحمل مسئولية الطاعن جنائيا ومدنيا ذلك أنه من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجري مطابقا للصول العلمية المقررة . فإذا فرط في إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر بحسب تعمدته الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحوزه في أداء عمله وإيا كانت درجة جسامته الخطأ . ولما كان الحكم قد أخذ بالتقرير الطبي الشرعي وعول عليه في إثبات خطأ الطاعن وأن هذا الخطأ قد أدى إلى وفاة الجنى عليه ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى هذه التقارير من اعتراضات والمقاصد بينها والأخذ بما ترتاح إليه وإطراح ما عدها لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على التقرير الطبي الاستشاري وأقوال طبيبى المستشفى الأميري ينحل إلى جدل في تفسير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ المباشر وغير المباشر سواء في ترتيب مسئولية مرتكبه عن القتل الخطأ وكان الحكم - قد دلل على أن وفاة الجنى عليه كانت نتيجة خطأ الطاعن وذلك بما نقله عن التقرير الطبي الشرعي - على السياق المتقدم كان ما يثيره بشأن مرض الجنى عليه وفرصته الضئيلة في النجاة منه بالتدخل الجراحى السليم يكون غير سديد لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعن المصاريف المدنية . (الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ - جلسة ١٩٨٤/١/١١ س ٣٥ ص ٣٤) .

• إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثانى (طبيب) بقوله " أنه طلب الى الممرض والتمرجى ان يقدموا له بنجا موضوعيا بنسبة ١% دون أن

يصيق هذا المخدر ودون ان يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريده أم غيره ، ومن ان الكمية التى حقنت بها المحقن عليها تفوق الى اكثر من ضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن ان الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن المحقن عليها بمحلول "البونوكاين" بنسبة ٥١% وهى تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسممت وماتت " - فإن ما اورده الحكم من ادلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه ان يؤدى الى ما رتب عليه - اما ما يقوله المتهم من ان عمله فى مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصص بغية من ان يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وانه مادام ذلك المخدر قد اعد من موظف فنى مختص وادع غرفة العمليات - فإنه فى حل من استعماله دون اى بحث- هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه . بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التى اوردها المحكمة على خطأ المتهم واستعملها ادانته ، وهو ما أولته - بحق - على انه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ فى نفس الظروف الخارجية التى احاطت بالطبيب المسئول بما يفيد انه وقد حل محل اختصاصى التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنه الاسياق من نوع المخدر" (نقض جنائى ١٩٥٩/١/٢٦ الطعن رقم ١٣٣٢ س ٣٨ ق) .

• متى كان الحكم وقد انتهى الى تبرئة المظنون ضده من جرمي القتل والاصابة الخطأ والتماس العذر له واسقاط الخطأ عنه نظرا لزجة العمل ولانه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقطر فيه الماء او يحضر فيه الطرطير مما أوقعه فى الغلط ، والى أن من مات من الاطفال كان فى حالة مرضية متقدمة تكفى وحدها للوفاة الا ان الحقن عجل بوفاة مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ - بغرض ثبوته فى حقه - وبين الموت الذى حدث . وما ذكره المحكم من ذلك سواء فى نية الخطأ او فى القول بانقطاع رابطة السببية خطأ فى القانون ذلك بأنه مادام ان المظنون ضده هو - طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلا من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه فقد اخطأ سواء كان قد وقع فى هذا

الخطأ وحده أو اشترك معه الممرض فيه ، وبالتالي وجبت مساءلته في الخالتين لان الخطأ المشترك لايجب مسؤولية اى من المشاركين فيه ولان استيق الطيب من كنه الدواء الذى يتناوله المريض او في ما يطلب منه ، في مقام بذل العناية في شفاؤه وبالتالي فان التقاعس عن تحريد والتحرز فيه والاحتياط له ، إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعالما وعليه ان يتحمل وزره ، كما ان التعجيل بالموت مرادف لاحدائه في توافر علاقة السببية واستجاب المسؤولية ، ولايصح الاستناد الى ارهاق الطيب بكثرة العمل مبررا لاعفائه من العقوبة وان صلح ظرفا لتخفيفها " (نقض جنائي ١٩٧٠/٤/٢٠ مجموعة احكام محكمة النقض س٢١-ص٢٦) .

● إذا كان الحكم الصادر بادانته المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد اثبت خطأ المتهم الاول ( صيدلى ) فيما قاله : من انه حضر محلول "البونوكاين" كمخدر موضعى بنسبة ١% وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبيا وهى ١ / ٨٠٠% ومن انه طلب اليه تحضير "نوفوكاين" بنسبة ١% فكان يجب عليه ان يحضر "البونوكاين" بما يوازي في قوته هذه النسبة وهى ١ / ١٠٠٠ أو ١ / ٨٠٠% ولا يعفيه من المسؤولية قوله ان رئيسه طلب معه تحضيره بنسبة ١% طالما انه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون انه لايدري شيئا من كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب انه موظف مختص بتحضير الادوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن انه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر الى زميل له قد يخطئ وقد يصيب . وكان لزاما عليه ان يتصل بسدوى الشأن في المصلحة التى يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع الى الكتب الفنية الموثوق بها " كالفارماكوبيا" ومن إقراره صراحة بانه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضية ان يتأكد من النسب الصحية التى يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن انه لم يبنه المتهم للتأني وغيره من الاطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بانه استعاض به عن "النوفوكاين" فإن ما أثبتته الحكم من اخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسؤولية جنائيا ومدنيا" (الطعن رقم ١٣٣٢ -نقض جنائي ١٩٥٩/١/٢٦-ق٢٨) .

• وبما أن محصل الاعنام في هذه القضية هو أن الدكتور المتهم أجرى للفتاة عملية استخراج حصوة من المثانة وأنه بسبب خطئته وعدم احتياظه وعدم عمل الدرنة اللازمة سهل امتداد القيح من المثانة إلى البريتون وحصل التهاب بريتون نشأت عنه الوفاة وبعد أن فرقت المحكمة بين خطأ الطبيب القسنى وخطئه المادى وأوجبت عقابه على الثانى فى كافة الاحوال انتهت الى ادانة الطبيب عن خطئه واحماله اللذان كانا لهما الاثر المباشر فى الالتهاب البريتونى الذى نشأت عنه الوفاة وذلك لانه : - اولاً - لم يضع ورقنة داخلية واحاله توجب ذلك ولاوضع قسطرة لتحل محل الدرنة المذكورة وليراقب بها البول - ثانياً - واذا سلم بأنه وضع القسطرة فانه لم يراقب البول وكان واجبا عليه مادام يرى اتخاذ القسطرة وسيلة الدرنة الداخلية اما ان يبقى المريض فى عيادته وتمت ملاحظته المستمرة واما ان يتردد عليها يوميا لمراقبة تطورات البول( وقد تبين من اقوال حضرة الدكتور سرور أنه لا يسمح فى حالة كهذه بانتقال المريض قبل سبعة أيام وأنه يأخذ على أهل المريض اقرار بمسئوليتهم اذا حتموا نقل مريضهم ) ولا يصح ان يرد على هذا بعدم القدرة المالية لان الطبيب كان يجب عليه ان يبحث هذه الوجهة قبل اجراء العملية لابعدها فاما ان يقبل - العملية تحت مسئوليته ويؤدى واجبه كاملا فيها بما يعرض عليه واما ان يرفض ذلك فيتحمل اهل المريض المسئولية ويرسلوه الى مستشفى او يتركوه يموت ميتة أخرى لا مسئولية عليه فيها . كما ان الطبيب المتهم لم يتوجه للمريضة فى هذه القضية إلا بعد اليومين وبناء على طلب اهلها فوجد ارتفاعا فى حرارتها كان سببه بلا شك عدم مراقبة البول منذ العملية وعدم اجراء الدرنة الداخلية ثالثا - كان واجبا عليه ساعة ان زارها وراى الحرارة مرتفعة ان يشق ثانيا المثانة ويدرنفها ولكنه لم يفعل ذلك وقد اجمع الاطباء بضرورته وقالوا انه كان اجراء مفيد للمريضة وانه اجراء حتمى على كل حال رابعا - مع عدم صلاحية الدرنة الخارجية كوسيلة فى حالة الجنجى عليها للتصرف ، فانه وضع الدرنة فى اعلى الجرح بطريقة غير اصولية باجماع حضرات الاطباء - خامسا - على فرض انه وضعها بأسفل الجرح حسب الاصول فانه لم يبرز المريضة الا مرة واحدة وبعد يومين من تاريخ نقلها فأهمل



بذلك تغيير الدرنقة الخارجية التي يلزم حسب رايه هو تغييرها كل ٢٤ ساعة مما يجعلها مشبعة بالسائل ولا فائدة فيها وهذا يساعد على امتداد الالتهاب الذي ظهرت اثاره يوم زيارته لها بارتفاع الحرارة وبعد ارتفاع الحرارة لم تكن الدرنقة الخارجية وسيلة صالحة لانه كان يجب على المثانة ودرنقتها ودنقة داخلية كاجامع الاطباء . سادسا - انه وصل الى البريتون اثناء خياطة الجرح بغرزة ، وهذه الغرزة ان لم تكن سببا مستقلا كافيا لاحداث التهاب بريوتوني فانها لاشك من الاسباب التي ساعدت على امتداد عدوى المثانة الى البريتوني كما قرر الدكتور عبد العزيز حلمي وعبد الوهاب مورو سابعا- ان هذه الاسباب مجتمعة كافيه في نظر المحكمة لاعتبار ان الالتهاب البريتوني ناتج عن التهاب العدوى المثانية الناتجة عن عدم درنقة مثانة ودنقة داخلية وعدم مراقبة البول لمعرفة ما اذا كان به صديد أم لا وعدم الشق على المثانة وقت حصول ارتفاع الحرارة فورا مما يجعل الصديد يتراكم ويعتمد الى الانسجة الخلويه على الوجه المبين بالصفة التشريحية وان الالتهاب البريتوني الناشئ عن امتداد هذه العدوى الى البريتون وقد نشأت عند الوفاة مباشرة فالمادة ٣٠٢ ع (قديم) منطبقة ومتوفرة الاركان القانونية " ( محكمة الجيزة ١٩٣٥/١/٢٦ ص ١٥-٤٧١ ) .

• الآثار الحيوية الموجودة برأس الجنين الذي عثر عليه الطبيب الشرعي بالتجوير البطني تشير الى انه وقت اجراء عملية الاجهاض كان الجنين مازال حيا وغير متعفن كما يقرر المتهم ، وانه يفسر تشخيص المتهم لوفاة الجنين نتيجة لعدم سماعه ضربات قلب الجنين ، وانه في مثل هذه المدة من الحمل التي وصلت اليها الجنى عليها ما كان ينبغي استعمال جفت البويضة لاستخراج الجنين على عدة اجزاء كما قرر المتهم ، فضلا عما ظهر من وجود تمزق كبير بالرحم ، وان ذلك مفاده ان المتهم قد اخطأ في الطريقة التي اتبعها في انزال الجنين الامر الذي ادى الى حدوث الوفاة نتيجة تمزق الرحم وما صحبه من نزيف وصدمة عصبية . وانتهى الطبيب الشرعي في تقريره الى ان ذلك في رايه يعتبر خطأ مهنيا جسيما . وانه عما يزيد من مسئولية الطبيب المتهم انه قد فوت على الجنى عليها فرصة علاجها على يد اخصائي بعدم تحويلها الى احدى

المستشفيات ثم خُلف الحُكم الى ثبوت الاقام المسند الى الطاعن في قوله " ومن حيث انه يبين مما تقدم ان التهمة الاولى ثابتة في حق المتهم من اقوال الشهود سالفة الذكر . وقد جاءت قاطعة الدلالة على ان المتهم اجرى عملية اجهاض للمجنى عليها ادوت بحيلتها ومن اقوال المتهم نفسه ، وقد اعترف باجرائه تلك العملية مستعملا جفت البويضة ، ومن التقرير الطبي الشرعى . وقد ثبت منه انه ما كان ينبغي للمتهم استعمال ذلك الجفت وهو يدرك ان المجنى عليها في الشهر الخامس الرحمى ، كما ان استعمال تلك الالة قد ادى الى احداث تمزيق كبير بالرحم ، وان ذلك يعتبر خطأ مهيا جسيما من المتهم . ولما كان ذلك ، وكانت القاعدة ان الطبيب او الجراح المرخص له بتعاطى اعمال مهنية لايسأل عن الجريمة العمدية وانما يسأل عن خطئه الجسيم ، وكان المتهم قد اخطأ في اجراء تلك العملية خطأ جسيما فاهمل ولم يتبع الاصول الطبية ولا ادل على جسامه خطئه من تركه رأس الجنين وقد وجدها الطبيب الشرعى بالتجويف البطنى عند تشريح جثة المجنى عليها . ولما كان ذلك قد ادى مباشرة الى وفاة المجنى عليها فإنه يتعين ادانة المتهم طبقا للمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات " ( نقض جنائى ١٩٦٨/١/٨ رقم ١٩٢٠-٢٧ ) .

• حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه حصل واقعة الدعوى بما موجزه ان المجنى عليه مورث المطعون ضدهم ( كان يعمل حدادا بشركة مصر للبترو ( الطاعنة الاخرى ) وفوجئ أثناء عمله بدخول جسم غريب في عينيه اليسرى فأخرجه ، ولما توجه الى طبيب الشركة احالته الى الطاعن بوصفه اخصائيا في الرمد تعاقدت معه الشركة على علاج العاملين بها ، وبعد ان اوقع الكشف الطبي عليه حقنه في عينه واجرى له جراحة في عينه معا ثم صرفه بعد ساعة من اجرائها وظل يتردد على الطاعن بسبب تورم عينه ووجهه حوالى اربعين يوما للعلاج الى ان تحقق فيما بعد انه فقد ابصاره مع انه كان سليم البصر قبل الجراحة التى لم يستأذن الطاعن في اجرائها ولم يجرى مخصوصا قبلها وقد تخلفت لديه بسبب الطاعن عاهة مستديمة وهى فقد بصره كلية وبعد أن عرض الحكم لبيان مختلف التقارير الطبية الفنية المقدمة في الدعوى واقوال واضعها اثبت ان المجنى عليه لم يكن في

حاجة الى الجراحة بالسرعة التي اجراها له الطاعن ، عول في ثبوت خطأ الطاعن على ما اورده من تقرير اختصاصي مصلحة الطب الشرعي الذموى من انه كان يتعين على الطاعن اجراء الفحوص الباطنية والعملية اللازمة التي ترجيها الاصول الفنية للمريض قبل الجراحة ، وان اجراء الجراحة في العين معا قد يعرض المريض الى مضاعفات اذا أصابت العينين معا بسبب بؤرة مستكنه او عدوى خارجية او اثناء الجراحة قد تفقد هما الابصار معا وهو ما حدث في حالة المجنى عليه وان الجراح لو اجريت على عين واحدة فقط لامكن اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد الحساسية عند اجراء الجراحة على العين الاخرى ، ولما حدثت المضاعفات في العينين معا لما ادى الى فقدهما الابصار كلية ، فضلا عن ان الطاعن لم يستيق المريض في سريره لبضعة ايام بعد الجراحة و اضاف الحكم ان الطاعن اختصاصي في فانه يطالب ببذل عناية اكبر من التي يطالب بها غيره من الاطباء العموميين ويجب ان يتوخى غاية الحذر في علاجه كما بين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة الاستئنافية بعد ان اخذت بأسباب الحكم المستأنف اضافت اليها ما أورده تقرير الطبي الشرعي الاخير تعليقا على - تقارير رؤساء اقسام الرمد في جامعات اسكندرية وعين شمس واسيوط - الذين نديتهم المحكمة من أن "المريض كان يشكو من حالة مرضية بعينه هي اعتام بعدسة كل منهما مضاعف لحالة التهاب قيجي قدم (كراكا مضاعفة) وان هذه الحالة كانت تستلزم علاجاً جراحياً لاستخراج العدستين - المعتمتين وقد قام المتهم باجراء العملية الجراحية اللازمة بعيادته الخاصة على العينين معا وفي جلسة واحدة دون ان يقوم بتحضير الحالة على الوجه الأكمل باجراء المزيد من التحاليل والابحاث العملية اللازمة استبعاد الوجود بؤرة عفنه بالجسم وتأكدنا من نظافة الملتحمة من الجراثيم الضارة ، اكفاء بتحليل عينه من بول المريض عن السكر وقياس ضغط دمه علما بأن الاجراء الجراحي ما كان عاجلا في الوقت الذي جرى فيه وما كان ليضار لو استغرق فترة اجراء هذه الابحاث والتحليلات ثم سمح للمريض بمغادرة العيادة بعد الساعة من اجراء العملية دون ان يوفره له راحة بالفراش اكفاء بثقلته في تأمين جرح العملية بالفرز اللازمة ، على ان الحالة قد تضاعفت بالتهاب قيجي داخل

العينين أدى إلى ضمورها وفقد ابصارهما بصفه كلية على الرغم من محاولة تدارك الحالة المضاعفة بالعلاج المناسب وأن ما قام به التهم على نحو ما سلف هى أمور يميزها الفن الطي ولا تعد كل منها على حده خطأ مهيا من جانبه إلا أنه يتفق مع الخبراء الثلاثة السابق ندهم في أن اختيار التهم لهذا الاسلوب العلاجي وقيامه باجراء العملية للمريض في العينين معا في جلسة واحدة تحت كل هذه الظروف دون اتخاذ الاحتياطات التامة لتأمين نتيجتها كان اختيارا وليد شعور زائد عن المؤلف بالثقة بالنفس حجب عنه التزام الخطة الواجبة التي تتناسب مع طبيعة الاسلوب الذى اختاره في مثل هذه الحالات تأميناً لنتيجة العملية التي قصده المريض من اجلها وهى الحفاظ على نور من ابصاره وبذلك يكون قد عرضة لحدوث المضاعفات السيئة في العينين معا في وقت واحد الامر الذى انتهى الى فقد ابصارهما كلية وبذلك يكون التهم مسئولا عن النتيجة التي انتهت اليها حالة المريض وهى فقد ابصاره لا بسبب خطأ علمي وانما كان نتيجة عدم تبصر شخصي منه وهو أمر معنوي تقديري ليس له ميزان خاص " . لما كان ذلك . وكان من المقرر ان ايراد الحكم الاستثنائي اسبابا مكمله لأسباب حكم محكمة اول درجة - الذى اعتقه - مقتضاه ان يأخذ بهذه الاسباب فيما لايتعارض مع الاسباب التي اضافها ، وكانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا او مدنيا - وقد قررت ان الطاعن قد أخطأ بقيامه باجراء الجراحة في العينين معا وفي وقت واحد مع عدم الحاجة أو الإصرار في إجراء الجراحة وفي كل الظروف - والملابسات المشار اليها في التقارير الفنية - وهو اخصائي - دون اتخاذ الاحتياطات السامة كافة لتأمين نتيجتها والتزام الخطة الواجبة التي تتناسب وطبيعة الاسلوب الذى اختاره فعرض المريض بذلك - لحدوث المضاعفات السيئة في العينين معا في وقت واحد ، الامر الذى انتهى الى فقد ابصارهما بصفه كلية ، فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفي وحده لخصم مسئولية الطاعن جنائيا ومدنيا ذلك انه من المقرر ان اباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للاصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الاصول او خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب تعمد

الفعل ونتيجته او تفسيره وعدم تحرزه في اداء عمله ، واذا كان يكفي للعقاب على جريمة الاصابة الخطأ ان تتوافر صورة واحدة من صور الخطأ التي اوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فإن النفس على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سليم " ( نقض جنائي ١٩٧٣/٢/١١ - الطعن رقم ١٥٦٦ ٢٤٢ ق ) .

• حيث أن الحكم المطعون فيه في سياق بيانه لواقعة الدعوى قد أورد العناصر التي يتوافر فيها ركن الخطأ فيما نسب الى الطاعن ، فقال أن المصاب عرض على المستهم الثاني المفتش للصحة فأثبت ان به اصابات من عقر كلب وظل يعالجه فترة ادعى بعدها انه شفى في حين كانت تبدو منه حركات غريبة لاحظها اقارب المجنى عليه بعد خروجه من عيادة المتهم الثاني فذهب خال المجنى عليه يريجه في ان يرسله لمستشفى الكلب لمعالجته فرفض للطاعن ، ثم ذكر الحكم ان الخطأ الذي وقع من الطاعن هو امتناعه عن ارسال المصاب الى مستشفى الكلب ليعطى المصل الوافي اخذا بما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من ان الاصابات كما وصفت بتقرير الطبيب الكشف تقع بالانف والجبهة مما كان يتحتم معه ارسال المصاب فوراً لاجراء العلاج بالحقن دون انتظار ملاحظة الحيوان العاقر . وقال الحكم ان تصرف الطبيب على النحر الذي تصرف به كان سببا في وفاة المصاب . وفيما أثبت الحكم من ذلك ما يدل على ان المحكمة قد استظهرت وقوع الخطأ من الطاعن الذي ادى الى وفاة المجنى عليه . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على جريمة الطاعن لاتستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . واذن فمضى كان الحكم قد اثبت توافر عنصر الاحمال في حق المتهم " مفتش الصحة " بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ السدى يقضى بارسال المعقورين الى مستشفى الكلب ، ولوقوعه في خطأ يعين على كل طبيب ان يدركه ويراعيه بغض النظر عن تعليمات وزارة الصحة - فان ما يثيره الطاعن من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له اساس ، وذلك ان الطبيب الذي يعمل مفتشا للصحة يجب عليه ان يلم بكافة التعليمات الصادرة لامثاله وينفذها سواء اكانت قد صدرت قبل

تعينية ، ام بعد ذلك " (نقض جنائي ١٩٥٣/١/٣ مجموعة احكام محكمة النقض ، س ٤ ع ٣ ص ١٣٣) .

• الصيدلي الذي يعطى الانسان حقنة يرتكب جرمي الجرح العمد ومزولة الطب دون ترخيص (نقض ١٩٦٠/١٢/١٣ مجموعة احكام محكمة النقض س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤) .

• يعتبر جريمة عمد الجرح الذي يحدثه الحلاق بجفن الجنى عليه باجرائه عملية له ازالة الشعر غير المرخص له باجرائها . (نقض ١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٣٤ - ص ٣١)

• احداث حلاق جرحين بالجنى عليه يعتبر جريمة عمدية ، وبأنه لا يؤثر في قيام هذه الجريمة رضاء المصاب بما وقع عليه من جرح . (نقض ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٤٠٧ - ص ٥٧٦)

• يعتبر مرتكبا لجريمة جرح عمد وجريمة مباشرة للطب دون ترخيص ، المتهم الذى يعالج الجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم مختلفة على مواضع الجروح كان من شأنها احداث تشويه تام لهذه المواضع . (نقض ١٩٥٨/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية رقم ٢٠٨ ص ٧٨٦) .

• مؤدى نص المادة الاولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزولة مهنة الطب انه لا يملك مزولة هذه المهنة ومباشرة الافعال التى تدخل في عداد ما ورد با بآية صفة كانت الا من كان طبيبا مقدما اسمه بسجل بسجل الاطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الاطباء البشريين وذلك مع مراعاة الاحكام المنظمة لمهنة التوليد (نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ طعن ١٩٢٧ - ٣٧ ق) .

• الاصل ان اى اساس يجسم الجنى عليه بجرمه قانون العقوبات وقانون مزولة مهنة الطب وانما يسمح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والاوراع التى نظمها القوانين واللوائح وهذه الاجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزولتها فعلا . (نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ طعن ١٩٢٧ - ٣٧ ق) .

• من لا يملك حق مزولة مهنة الطب يسأل عما أحدثه التغير من جروح وما إليها باعتباره معتديا على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام

حالة الضرورة بشروطها القانونية . (نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ - طعن ١٩٢٧ - ٣٧ق).

• إذا كان الحكم الصادر بادانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول ( صيدلي ) فيما قاله من أنه حضر محلول "البونوكاين" كمخدر موضعي بنسبة ١٠٠٪ وهي تريد على النسبة المسموح بها طبيا وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب اليه مخضر "نوفوكاين" بنسبة ١٠٪ فكان يجب عليه أن يحضر "البونوكاين" بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ٨٠٠/١ أو ١٠٠٠/١ ولا يعقبه من المسؤولية قوله ان رئيسه طلب منه مخضره بنسبة ١٠٪ طالما أنه ثبت له من مناقشة هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا الى جانب انه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومستول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ في الاستفسار عن نسبة مخضر هذا المخدر الى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاما عليه ان يتصل بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع الى المكتسب الفني الموثوق بما " كالفارما كويا " ومن اقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثاني وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه استعاض به عن " النوفوكاين " - فإن ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفي لحمل مسئولته جنائيا ومدنيا . (نقض ١٩٥٩/١/٢٧ ص ٩١).

• ان معاملة المتهم للمجنى عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع الحروق وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب تعد جريمة تطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب" (نقض ١٩٥٧/١٠/١٥ سنة ٨ ص ٧٨).

• الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وانما يسمح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد والالواضع التي نظمتها القوانين واللوائح وهذه الاجازة هي

أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا ، وينسب على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه للغير من الجروح وما إليها باعتباره متعديا - أى على اساس العمد ، ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون سديدا فى القانون ما قرره الحكم من انه لا تغنى شهادة الصيدلية أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مسألته عن جريمة احداثه بالجنى عليه جرحا عمدا مادام أنه كان فى مقدوره ان يمتنع عن حقن الجنى عليه لما تنفى به حالة الضرورة" . (نقض ١٢/١٣/١٩٦٠ سنة ١١ ص ٩٠٤).

• حق القابلة لا يتعدى مزاوله مهنة التوليد مباشرة غيرها من الأعمال ومن بينها عمليات الختان التى تدخل تحت عداد ما ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ التى قصرت على من كل طبيا مقيدا اسمه بمجدول الأطباء بوزارة الصحة ومجدول نقابة الأطباء البشريين . واجزاؤها عملى الختان يكون خروجا عن نطاق ترخيصها ، ومن ثم تسأل عن جريمة عمدية . (نقض ١١ مارس سنة ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ، س ٢٥ ، رقم ٥٩ ص ٢٦٣) . وأنظر أيضا نقض ٤ يناير سنة ١٩٣٧ ، مجموعة القواعد القانونية ، جـ ٤ ، رقم ٣٤ ، ص ٣١ ، ونقض ١٣ يونيو سنة ١٩٣٩ ، مجموعة القواعد القانونية ، جـ ٤ ، رقم ٤٠٧ ، ص ٥٧٦) .

• لا تغنى شهادة الصيدلي أو ثبوت دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص لمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه مساءلته عن جريمة احداثه بالجنى عليه جرحا عمدا ما دام أنه كان فى مقدوره أن يمتنع عن حقن الجنى عليه لما تنفى به حالة الضرورة . (نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مجموعة احكام النقض س ١١ رقم ١٧٦ ص ٩٠٤) .

• الأصل أن أى مساس بجسم الجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقوانين واللوائح ، وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب



القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا .وينبى على القول بأن اساس عدم مسؤولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ان من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما اليها باعتباراه معتديا - اى على اساس العمد - ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية :تقضى ٢مارس سنة ١٩٨١ ، مجموعة أحكام محكمة النقض ،س ٣٢ ،رقم ٣١ ،ص ١٩٦ . وانظر فى نفس المعنى : نقص ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ، مجموعة القواعد القانونية ، جـ ٢ ، رقم ١ ، ص ١٠٣٩ ، ونقص ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢ ، مجموعة احكام محكمة النقض ، س ٣ ، رقم ٢٦ ، ص ٦٩٨ )

• الكشف على المجنى عليه وسؤال كل منهم عن مرضه ووصف الدواء وصرفه ، ومزاولة مهنة الطب شرطها : أن يكون طبيبا مسجلا طبقا لقانون المسادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ اذانة الطاعن عن قهمة مزاوله مهنة الطب صحيحة . طالما كان لا يملك مزاوله مهنة الطب ولم تكن حالات المجنى عليهم من حالات الضرورة المانعة من العقاب . (الطن رقم ٩٣٤٣ لسنة ٦٠ جلسة ١٩٩٧/١/٩).

• لما كان الثابت بالأوراق ان الطاعن يقوم بالكشف الطبى على المجنى عليهم وسؤالهم عن المرض الذى يعانى منه كل متهم ووصف الدواء لهم وصرفه فإنه لا مراء فى ان ما اقترفه الطاعن من افعال يعد مزاوله منه لمهنة الطب لدخولها فى عداد الأعمال التى أوردتها المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ والسق لا يملك حق مزاولتها الا من كان طبيبا مسجلا اسمه طبقا للقانون واذ كان الطاعن لا يملك مزاوله مهنة الطب لم تكن حالات المجنى عليهم من حالات الضرورة المانعة من العقاب فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن قهمة مزاوله مهنة الطب يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح . ( الطعن رقم ٩٣٤٣ لسنة ٦٠ جلسة ١٩٩٧/١/٩).

• الدفتر ( دفتر قيد المخدرات ) يجب أن يكون رسميا على قصوره التى جاءت فى النص وان المرخص له إذا لم يملك هذا الدفتر يحق عليه العقاب طبقا للمادة ٤/٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يشفع له إمساك دفتر

آخر . (نقض ١٩٣٩/٣/٢٧ - مجموعة الربع قرن - طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٩٠٩٤ ص ٢٨٠).

• للقصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر الخاصة المشار إليها في المادة ٣٥ يكفى فيه - كما هي الحال في سائر الجرائم - العلم والإرادة . فمتى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المكون للجريمة حتى عليه للعقاب ولم يرم من وراء فعله إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام للقانون في شأن المخدرات . فمتى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يقوم بواجب القيد في الدفتر فلا مفر من عقابه . مسادام أنه لم يعمل بينه وبين للقيام به قوة قاهرة " . (طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤٠٥٥ جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة الربع قرن بند ٢٨٥ س ١٠٥٥).

• القانون .. حين نص على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرف منها يجب قيدها أولاً فأولاً في دفتر خاص للموارد والمنصرف تكون صفحاته مرقومة ومحتومة بختم وزارة الصحة العمومية . وحين نص على معاقبة كل صيدلى ... لا يمسك الدفاتر الخاصة المذكورة .. إنما أراد أن توقع العقوبات المغلظة الواردة بالمادة ٣٥ المذكورة من القانون ٢١ لسنة ١٩٣٨ ، فإن إيجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قصد به إلا القيد فيها على النحو الذى يتطلبه القانون ... وإذن فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أهمل الدفتر المختوم بختم وزارة الصحة لانتهاه العمل ثم استعمل دفتر آخر غير مختم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفه من صيدليته .. فإن إدانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ يكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة في دفتر التذاكر الطبية المختوم وأنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الأختام على الدفتر الذى أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أى تلاعب في المخدرات التى في صيدليته . وذلك لأن النص صريح في إيجاب القيد في الدفتر الخاص (الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ١٤٠٥٥ ق جلسة ١٢/٢٥/١٩٤٤ - الربع قرن بند ٨١ س ١٠٥٥).

• التزوير المعاقب عليه هنا هو تزوير معنى يجعل واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة حال بتحرير الشهادة بمعرفة الطبيب أو الجراح بإثبات مرض أو عاهة

كذبا بمن تحورت لصاغة الشهادة . ( نقض ١٩٢٩/١/٣ القواعد القانونية ص ٩٧ رقم ٨٧ ) .

• يكفى أن تكون الشهادة معدة لأن تقدم لاحدى المحاكم ولو لتقرير طلب التأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لأن تأجيل القضايا لسبب ظاهرة شرعى وباطنه تدليس فيه أصرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التى تقتضيها سرعه اجراء العدل بين الناس وعدم التمهيل فيه الا لاسباب شرعية ظاهرا وباطنا . ( نقض جلسة ١٩٢٩/١/٣ س ٩ ص ٣٥٩ مشار اليه فى مجلة المحاماه ) .

• أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار اليها فى المادة ( ٢٢٤ ) من قانون العقوبات التى تمنع سريان أحكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص عليها فى المواد المذكور فيها أو على جرائم التزوير المنصوص عليها فى قوانين عقوبات خاصة قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع فى تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها الى نوع اخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ فى جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ ) .

• لما كان يبين من قرار التكليف رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ مثار الطعن والذى عول عليه الحكم فى قضائه أنه قد انبنى على التفويض الصادر من وزير الصحة بقراه رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن التفويض ببعض الاختصاصات إلى وكيل الوزارة لشئون مكتب الوزارة منها اصدار أوامر التكليف أو إلغائها بالنسبة للأطباء الأسنان والصيدالة ، وأن قرار التكليف قد صدر من وكيل وزارة الصحة قاضيا فى مادته الثالثة بتجديد التكليف لمدة ستين اعتبارا من ١٣ اكتوبر سنة ١٩٦٩ وقاضيا فى مادته الثالثة بتجديد التكليف تلقائيا لمدة أخرى ماثلة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن تكليف الأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان قد نص فى مادته الثالثة على أن يصدر الوزير المختص أو من ينيه أمر تكليف إلى من يرشحها وزير الصحة للعمل فى الوظائف التى اتفق عليها من الوزير المختص أو ممثل المؤسسة العامة وتكون مدة التكليف ستين قابلة للتجديد لمدة أخرى ماثلة " فإن مؤدى هذا

أن القسانون قد جرب مستين أجلا للتكليف وجعل تجديده بدور مع مقتضى الحال وأجاز تجديد المدة لمدة أخرى ماثلة إذا دعت الحال إلى تجديده فعندئذ يفصح عنه بإرادة مستقلة جديدة تتمثل في أمر بالتجديد ومن ثم كان قرار التكليف رقم ٣٢٨٣ لسنة ١٩٦٩ - مثار النعي حين قضى في مادته بتجديد هذا التكليف تلقائيا لمدة أخرى ماثلة قد جاء - في هذا الصدد - منذ نشأته مخالفا لأحكام ذلك القانون وفوق ذلك فإنه لما كان التفويض رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٩ آنف الذكر مقصور على التفويض في إصدار أوامر التكليف أو إلغائها دون تجديدها ، وكان القرار مثار فإنه يكون قد جاوز هذا التفويض ولهذا وذلك ولأن القياس محظور في مجال التأنيم فلا مناص من عدم الاعتداد بذلك القرار . (الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٣) .

• إن وجود علاقة تبعية بين الطبيب وإدارة المستشفى الذى عالج فيه المريض ، ولو كانت علاقة تبعية أدبية ، كاف لتحمل المستشفى مسئولية خطأ الطبيب " . (الطعن ٢٤ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٣٦/٦/٢٢) .

• إذا كانت مسئولية جهة الإدارة (الطاعنة) على أساس المادتين ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ مصدرها هذا القانون فإن الحكم المطعون فيه لا يكون بحاجة إلى الاستناد إلى أحكام المسئولية التقصيرية للتعويض . (١٨/٤/١٩٦٨ - م نقض م ١٩ - ٧٨٨) .

• إذا كانت محكمة الموضوع قد طبقت خطأ أحكام المسئولية التقصيرية دون قواعد المسئولية الواجبة التطبيق ، فإنه يجوز لمن تكون له مصلحة من الخصوم في أعمال هذه القواعد أن يطعن في الحكم بطريق النقض على أساس مخالفة للقانون ، ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع إلى وجوب تطبيق تلك القواعد لالتزامها هي بأعمال أحكام من تلقاء نفسها ولا يعتبر النعي على الحكم بذلك إبداء لسبب جديد مما لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أن تحديد طبيعة المسئولية التى يتولد عنها حق الضرر في طلب التعويض يعتبر مطروحا على محكمة الموضوع ، ولو لم تتناوله بالبحث . (١٩٧٣/١٢/١١ - م نقض م - ٢٤ - ١٢٤٣) .

• من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم في دفاعهم ؛ وإذ كان الحق التعويض المطالب به ناشئاً عن فعل الإصابة في ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الإصابة في حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التي نشأت عن تلك الإصابة ، فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين إلى ذات السبب وهو الفعل الضار أى الإصابة مما يكون معه النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى في غير محله \* (١٩٧٤/٤/٢٩) - م نقض ج - ٢٥ - (٤٤٧) .

• وبأن حق المضرور في التعويض إنما ينشأ إذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه قد أخل بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو في ماله مهما تنوعت المسائل التي يستند إليها في تأييد طلب التعويض فيجوز للمضرور رغم استناده إلى الخطأ التقصيري الثابت أو المفترض أن يستند إلى الخطأ العقدي ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ، كما يجوز محكمة الموضوع رغم ذلك أن تستند في حكمها بالتعويض إلى الخطأ العقدي متى ثبت لها توافره لأن هذا الاستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها \* (١٩٦٨/٤/٢) - م نقض م - ١٩ - ٦٨٩) .

• النص في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٩٧ في شأن إعادة تنظيم المؤسسات العلاجية على أن " تنشأ بالمحافظات التي يصدر بتحديددها قرار رئيس الجمهورية هيئات عامة تسمى (مؤسسات علاجية) تكون لها الشخصية الاعتبارية .... " ، وفي المادة الثامنة منه على أن " يتولى مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتنصرف شئونها ..... ومثل رئيس مجلس إدارة المؤسسة في صلاحها بالأشخاص الآخرين أمام القضاء وله أن ينيب عنه غيره في المادة ١٢ منه على أن يتولى مدير المستشفى أو الوحدة إدارتها وتنصرف شئونها تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة في حدود اللوائح المنظمة لذلك .

تدل هذه النصوص مجمعة على أن المؤسسة العلاجية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة وأن رئيس مجلس إدارتها - دون الطاعنة هو الذى يمثلها أمام القضاء وله وحده حق الرقابة والإشراف على العاملين بتلك المؤسسة وحاسبتهم على الخروج عليها وبالتالى يتحقق بالنسبة لرئيس مجلس إدارة المؤسسة على العاملين بها صفة المتبوع فى مدلول حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، ويلزم بتعويض الضرر الذى يحدته تابعه بعمله غير المشروع ولا ينال من ذلك النص فى المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه على أن لوزير الصحة سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه على هذه المؤسسات ، والنص فى المادة الثامنة منه على أن يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها تحت إشراف وزير الصحة ..... لأن ذلك الإشراف والرقابة والتوجيه قصد به مجرد مراقبتها ضمانا لعدم خروجها عن الأطار المرسوم لها بمقتضى القانون لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله ، الأمر الذى لا تفقد معه المؤسسة العلاجية شخصيتها الاعتبارية ، فلا يتحقق للطاعن صفة المتبوع بالنسبة للعاملين بتلك المؤسسة فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، وإذ خالف حكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بالتعويض المحكوم به بالتضامن مع المطعون عليه فإنه الثانى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه " (الطعن ٢٦١٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٣

.)

• لما كان نص المادة ١٥٢ من القانون المدنى القدم - التى تقضى بمسئولية المتبوع عن عمل تابعه حال تأدية وظيفته - قد جاء نصا عاما مطلقا فلم تشترط لقيام رابطة التبعية أن يكون المتبوع علاقة مباشرة بالتابع وإنما تقوم هذه الرابطة أيضا متى كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة عليه وفى توجيهه طالبت مدة هذه السلطة أو قصرت فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة ، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى مسئولية وزارة الصحة (المطعون عليها) تأسيسا على عدم تبعية مرتكب الفعل الضار لها (موظف بوزارة الداخلية) دون أن يعرض فى اسبابه لما إذا كان لوزارة الصحة تلك السلطة الفعلية عليه أثناء قيامه بالاجراءات التى كلف بها أو ليس له تلك

السلطة فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور " (الطعن ٤٤٥ ق جلسة ٢٦/٤/ ١٩٦٣ س ١٣ ع ٢ ق ٨١ ص ٥٤٣) .

• من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون المدق إذ نص في المادة ١/١٧٤ منه على أنه يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره في رقابته ، وأن القانون إذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن بائع شخصي ، وسواء كان البائع الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة له بها " (الطعن ٥٨٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٣ س ٣٤ ص ١٥٧٨ ، (الطعن ٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٣/٢/١٩٨١ س ٣٢ ص ٤١٥ ، نقض جلسة ١٨/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٩٧ ، نقض جلسة ١/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧١١) .

• الشارح إذ نص في المادة ١/١٧٤ من القانون على أن " يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره في رقابته أو توجيهه ، ولم تكن غاية المشرع من هذا الحكم أن يقصر مسؤولية المتبوع على الخطأ الذي يرتكبه التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ بل تحقق المسؤولية أيضاً كلما كانت الوظيفة هي التي هيأت للتابع بأية طريقة فرصة ارتكاب الخطأ ويدخل في نطاق ذلك استغلاله للعمل المناط به يستوى في ذلك أن يكون الفعل المؤثم

قد ارتكب للمصلحة المتبوع أو بسبب باعث شخصي . كما يستوى أن يكون الباعث مفصلاً بالوظيفة أو لا علاقة بها إذ تقوم المسؤولية في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وجنوحه الى اساءة استخدامها وهو ما دفع الشارع الى ان يفترض سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في مراقبته فأوجب عليه ضمان خطئه بتقرير مسؤوليته ولازم ذلك أن المسؤولية تقوم حتما في جانب المتبوع متى تحققت التبعية ووقع الفعل المؤثم من التابع وارتبط العنصران بعلاقة السببية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وما أيدته من أسباب محكمة أول درجة قد أقام قضاءه بمسؤولية الطاعة على ما ثبت لديه من الحكم الجنائي وما استخلصه سائفاً من أوراق الدعوى من أن التابع كان يقوم بعمله المكلف به من قبل الهيئة الطاعة ارتكابه الحادث وأن الوظيفة هي التي هيأت له فرصة ارتكابه ، وأنه بذلك تتحقق مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه وهي اسباب سائفة تكفي لحمل الحكم وفيها الرد الضمعي المسقط لكل دفاع وجميع الطاعة ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع من بعد إن هسى لم تورد هذه الحجج وترد عليها استقلاً ، ويكون النعي على الحكم بهذه الأسباب على غير اساس " (الطعن ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٠/٢٥/١٩٨٧) .

• مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسؤولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فإذا أوى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المستول عنه وليس مسئولاً معه ، وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضي بأن للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه " (الطعن ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧) .



• إذا كان الحكم لم يستند في قضائه بمسئولية الطاعن بصفته إلى الخطأ الثابت في جانبه - وهو إهمال في علاج وملاحظة ورعاية عين المطعون ضده - فحسب وإنما استند أيضا إلى تراخي أطباء المستشفى العسكري العام في اجراء التدخل الجراحي مدة تقرب من الشهرين ، مع أن حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة عليه طوال تلك المدة دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج الدوائى الذى اتبعه الأطباء مع المطعون ضده على النحو الذى أورده كبير الأطباء الشرعيين في تقريره الذى اعتمد عليه الحكم في قضائه كان لا يتفق ما تقضى به الأصول المستقرة في علم الطب ، وهو ما يجب توافره لمساءلة الطبيب عن خطئه الفنى فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون في هذا الخصوص قد شابه القصور في السبب بما يستوجب نقضه طالما أنه قضى بتعويض اجمالى عن الأضرار التى حاقّت بالمضروب ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن في التراخي في اجراء التدخل الجراحي والذى قصر الحكم في استظهار الشرط اللازم توافره لثبوته في حق اطباء المستشفى العسكري العام على النحو السالف بيانه . لا يتخلل الجراح من المسئولية أن يكون الطبيب المعالج هو الذى أشار عليه بإجراء العملية فلا يقبل منه الاحتجاج بأنه إنما نفذ رأى الطبيب المعالج لأن ذلك لا يتفق مع استقلال الجراح ليرى ما إذا كانت تقتضيها حالته أم لا . (نقض مدنى ١٩٣٦/٦/٢٢ مجموعة النقض في ربع قرن - الجزء الأول ص ٩٧٠) .

• وحيث أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن المستشفى التى أجريت فيها العملية لمورث المطعون ضدهم الثلاثة الاول هى مستشفى عام تابعة هيئة السكك الحديدية ، وأن كلا من الطاعن الذى أجرى الجراحة للمورث والمطعون ضده السادس الذى قام بتخديره طبيب موظف بهذه المستشفى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان وفاة المورث حدثت نتيجة خطأ في عملية التخدير التى قام بها المطعون ضده السادس واعتبر الحكم أن الطاعن وهو الطبيب الذى قام بإجراء الجراحة مسئول مع طبيب التخدير مسئولية تقصيرية تأسيسا على ما قاله الحكم من أن " الطاعن سمح لطبيب غير مختص بإجراء التخدير باعطاء البنج الكلى بالمخالفة لما كان قد أشار به من قبل

الطبيب الاختصاصي من اعطائه بنجا موضوعيا وأنه لا يرفع عن الطاعن المسؤولية تقريره أن البج ليس من اختصاصه إذ هو المسئول الاول عن العملية بوصفه الجراح الذى أجراها وكان تقرير الاختصاصي تحت نظره ". وهذا الذى اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاء بمسئولية الطاعن خطأ فى القانون ، ذلك انه وقد خلص الحكم الى أن وفاة مورث المطعون ضدهم الثلاثة الاول قد حدثت نتيجة خطأ فى عملية التخدير التى باشرها المطعون ضده السادس ولم يساهم فيها الطاعن ولم يسند الحكم الى الطاعن أى خطأ فى الجراحة التى اجراها للمورث فإنه لا يمكن اسناد اى خطأ تقصيرى لشخص الطاعن ، لأنه بحكم كونه طبيباً بالمستشفى ما كان يستطيع أن يمنع الطبيب الذى عينته ادارة المستشفى للقيام بعمليات التخدير - فى الفترة التى أجريت فيها الجراحة - من مباشرة عملية تخدير - من مباشرة عملة تخدير المورث أو أن يختار غير هذا الطبيب للقيام بهذه العملية ، ولا عبرة بما قرره الحكم من أن طبيباً آخر متخصصاً كان قد أشار قبل اجراء العملية للمورث ببضعة أيام باعطائه بنجا موضوعيا ، ما دام الثابت ان هذا الطبيب المتخصص كان فى اجازة فى اليوم الذى اجريت فيه العملية للمورث وان ادارة المستشفى عهدت الى المطعون ضده السادس بالقيام بعمله مدة تغيه ، ولم يكن بالمستشفى فى اليوم الذى أجريت فيه العملية للمورث طبيب آخر متخصص فى التخدير كان يمكن للطاعن أن يتعين به فى تخدير المورث ، كما لا يمكن مساءلة الطاعن عن خطأ المطعون ضده السادس على أساس مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة ، لأن هذا المطعون ضده لا يعتبر تابعاً للطاعن فى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى لانه وان كان قيام رابطة التبعية لا يقتضى أن يكون المتبوع حراً فى اختيار تابعه الا انه يشترط لقيام هذه التبعية ان يكون للمتبوع على التابع سلطة فعلية فى رقبته وتوجيهه ، وهذه السلطة لا تكون للطبيب الجراح فى مستشفى عام على الطبيب الذى عينته ادارة المستشفى لاجراء التخدير ، لما كان ما تقدم وكان غلكمة النقض ان تراقب محكمة الموضوع فى وصفها للفعل او الترك بأنه خطأ يستوجب المسئولية المدنية او غير خطأ ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه خطأ تقصيرى وقع من الطاعن ، لا يصدق عليه

وصف الخطأ بمعناه القانوني فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بمسئولية الطاعن مسؤولية تقصيرية وعلى هذا الاساس الزمه بالتعويض لورثة المتوفي متضامنا مع طبيب التخدير وادارة المستشفى ، يكون مخطئا في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . وحيث أن الموضوع صالح للحكم فيه . وحيث أنه متى انتفى وقوع خطأ شخص من جانب الطاعن على النحو السالف بيانه وكان لا يجوز مساءلته عن خطأ المطعون ضده السادس على أساس ان الاخير تابع له ، وكان أيضا لا يمكن مساءلة الطبيب في مستشفى عام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب الا على أساس المسؤولية التقصيرية لأنه لا يمكن القول في هذه الحالة بأن المريض قد اختار الطبيب لعلاجيه حتى ينعقد بينهما ، كما لا يمكن القول بوجود عقد اشتراط لمصلحة المريض بين ادارة المستشفى العام وبين اطائها لأن علاقة الطبيب الموظف بالجهة الادارية التي يتبعها هي علاقة تنظيمية وليست تعاقدية ، وبذلك لا يكون هناك محل لبحث مسؤولية الطاعن في دائرة المسؤولية التعاقدية ، ولو ان الأمر لا يتغير في هذه الحالة لأن المدين بالتزام- تعاقدى لا يسأل عن عمل الغير الا إذا كان قد استخدمه في تنفيذ التزامه التعاقدى مما يقتضى الا يسأل الجراح عن خطأ صادر من احد مساعديه من الأطباء يصيب المريض بضرر ، الا إذا كان قد اختار هو هذا التدخل ، وهو ما لا يتوافر في حالة الطاعن . لما كان ما تقدم فإن الدعوى قبل الطاعن تكون على غير أساس متعينا ورفضها وكون لذلك الحكم المستأنف الذى الزم الطاعن بالتعويض مخالفا للقانون بما يستوجب الغاءه . (نقض ٧/٣/ ١٩٦٩ سنة ٢٠ العدد الثاني ص ١٠٩٤).

- إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند الى المتهم الثانى (طبيب) بقوله " انه طلب الى الممرضة والتمورجى ان يقدموا له بنجا موضعيا بنسبة ١% دون أن يتعين هذا المخدر ودون ان يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريده ام غيره ، ومن ان الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل ان يجرى عملية جراحية قد استغرق ساعة فأكثر دون ان الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله وعدم تحرزه بأن حقن الجنى عليها بمحلول ( البونتوكاين ) بنسبة ١% وهى تزيد عشر مرات عن النسبة المصرح بها فسممت وماتت (

" فإن ما أورده الحكم من ادلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه ان يؤدي الى ما رتب عليها اما ما يقوله المتهم من ان عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يعفيه من أن يستثنى من نوع المخدر وصلاحيته وانه مصادم أن ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص وأودع غرفة العمليات فإنه في حل من استعماله دون أى بحث فهذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالرد عليه مستفاد من ادلة الثبوت التي اوردتها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها ادانته ، وهو ما أولته محكمة - بحق - على انه خطأ طبي وتقصير من المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد انه وقد حل محل اخصائي ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستئناق من نوع المخدر . ( نقض ١٩٥٩/١/٢٧ ص ١٠ ص ٩٩ حكم جنائي ) .

• وحيث أن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بمسئولية الطاعن بصفته على قوله " ان كبير الأطباء الشرعيين ذكر في تقريره أنه وان كان التدخل الجراحي الذي اجرى للمستأنف ضده ( المطعون ضده ) قد اجرى وفق الأصول الفنية الصحيحة ، وأنه ليس ثمة ما يمكن نسبته الى المستشفى من خطأ او اهمال في هذا الصدد ، الا انه من ناحية اخرى فإن هذا التدخل الجراحي قد جرى متأخرا بعد أن كان قد انقضى على بدء العلاج بالمستشفى حوالى الشهرين رغم ما هو ثابت بالأوراق الطبية من الحصول نقص واضح في الابصار بالعين اليمنى من ٩/٦ الى ٦٠/٦ وبالعين اليسرى ٣٦/٦ الى ٦٠/٦ وبالرغم من أن توتر العينين لم يستقر على وضع ثابت ، وكان الاجدر التفكير بالعلاج الجراحي ما دامت حالة العين لا تستجيب للعلاج اللوائي ، فضلا عن أن العين اليمنى لم توضع بعد العملية تحت الملاحظة الكافية لقياس قوة ابصارها وتوترها وميدان النظر في فترات متقاربة ، رغم ما هو ثابت بالأوراق من عدم استقرار حالتها واستمرار شكوى المريض من الصداع بحيث ازدادت التغيرات الضمورية بالعصب البصري حتى فقدت العين وأبصارها دون اتخاذ اجراء آخر لعلاج التوتر الغير مستقر في هبوطه وأنه يؤخذ على المستشفى أنها وقد تبين لها عدم استجابة عين المريض للعلاج الطبي فإنه يكون من الضروري

أن تسبador بإجراء الجراحة بعين المصاب بمجرد أن تبين عدم استجابته للعلاج الدوائى وأن العين اليمنى لو لوحظت بعد الجراحة للتعرف على مدى احتياجها لعلاج أخسر أو جراحة ثانية تجرى في الوقت المناسب لكان من المحتمل ان يسفر العلاج عن نتيجة أفضل مما انتهت اليه حالة المريض وهذا السدى ذهب اليه كبير الأطباء الشرعيين في تقريره واضح الدلالة على قيام الخطأ في العلاج الذى اسفر عن الاضرار الجسيمة التى حاقت بالمستأنف ضده " المطعون ضده " طالب التعويض. وأما قول المستأنف " الطاعن " انه استعان بطبيبين أخصائيين فإنه لا يدرا عنه شبهة الخطأ ، ذلك او اولهما لم يستدع الا بعد دخول المريض بحوالى شهر ، واذا كان هذا الاخصائى قد اشار بعلاج دوائى فإن هذا لا يعنى المستأنف " الطاعن " من المسؤولية تلقاء الثابت من تقرير كبير الاطباء الشرعيين من ان حالة مثل هذا المريض كانت تستدعى التدخل الجراحى فور اكتشاف حقيقة المرض ، وخطأ هذا الاخصائى في العلاج لا يعنى المستأنف " الطاعن " من المسؤولية واما الاخصائى الآخر وهو الدكتور محمود عبد الحميد عطيه فإنه لم يستدع الا بعد الجراحة بوقت طويل ولا يشفع ما أشار به من علاج دوائى بعد الجراحة في نفي المسؤولية عن الطاعن في التدخل الجراحى الذى كان يجب المبادرة به فور اكتشاف طبيعة المرض " ومفساد هذا الذى قرره الحكم أنه اعتبر التراخى في اجراء التدخل الجراحى بمعنى المطعون ضده مدة تقرب من الشهرين على الرغم من أن حالته كانت تستلزم ضرورة المبادرة باتخاذ هذا الاجراء على اثر ظهور عدم جدوى العلاج الدوائى - اعتبر الحكم ذلك خطأ من جانب أطباء المستشفى العسكرى العام لا يبرره تذرعهم بأنهم استعانوا في علاج المطعون ضده بطبيبين اخصائيين ، وأنه الى جانب هذا الخطأ يقوم خطأ آخر وقع فيه اطباء المستشفى العسكرى العام هو أنهم لم يبذلوا العناية الكافية للعين اليمنى بعد اجراء الجراحة فيها ، وقد أدى ذلك الى فقد ابصار هذه العين ، وأن هذين الخطأين يوجبان مساءلة الطاعن بصفته . ولما كان التزام الطبيب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس التزاما بتحقيق نتيجة هى شفاء المريض ، وانما هو التزام ببذل عناية الا ان العناية المطلوبة منه تقتضى ان يبذل لمريضه جهودا

صادقة بقطة تنفق في غير الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة في علم الطب فيمأل الطبيب عن كل تقصير في مسلكه الطبي لا يقع من طبيب يقظ في مستواه المهني وجسد في نفس الظروف الخارجية التي احاطت بالطبيب المسئول ، كما يسأل عن خطئه العادى ايا كانت درجته جسامته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد سجل في حدود سلطته التقديرية اخذا بما اثبتته كبير الاطباء الشرعيين في تقريره على ما سلف البيان ان اطباء المستشفى العسكري العام لم يبذلوا العناية الواجبة في رعاية العين اليمنى بعد اجراء الجراحة فيها اذ لم توضع هذه العين بعد العملية الجراحية تحت الملاحظة الكافية . وذلك بقياس قوة ابصارها وتوترها وميدان النظر في فترات متقاربة ، رغم ما هو ثابت بالأوراق من عدم استقرار حالتها واستمرار شكوى المطعون ضده من الصداع بحيث ازدادت التغيرات الضمورية بالعصب البصرى حتى فقدت العين ابصارها دون اتخاذ اجراء آخر لعلاج التوتر الغير مستقر . واعتبر الحكم ذلك خطأ موجبا لمساءلتهم عن الضرر وهو استخلاص من الحكم سائغ ، وكان تحكمة النقض ان تراقب محكمة الموضوع في وصفها للفعل او الترك بأنه خطأ مما يستوجب المسئولية المدنية ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه خطأ وقع من الطاعن بصفته يصدق عليه ما وصف الخطأ بمعناه القانونى ، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استخلاص محكمة الموضوع لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في تقديرها متى كان سائغا ، وكان ما استخلصه الحكم في هذا الشأن وعلى ما سلف البيان هو استخلاص سائغ ، وأنه لا يكفى لانتفاء هذه العلاقة ما أورده كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن اصابة صفار السن بالأجلوكوما الابتدائية كثيرا ما انتهى الى ذات النتيجة التى وصل اليها المطعون ضده ، ذلك أنه يجب لاستبعاد خطأ الطاعن كسبب للضرر ان يتوافر السبب المشار إليه في خصوصية هذه الدعوى ، وأن يثبت انه السبب المنتج في احداث الضرر وكان التقرير قد اكفى بإيراد رأى علمي مجرد على النحو السالف ذكره دون أن يثبت توافر هذا العامل الخلقى في خصوصية حالة المطعون ضده وأنه السبب المنتج في احداث الضرر ، فلا على الحكم ان هو لم يعتد به في نفى علاقة السببية . لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه قد انتهى الى توافر عناصر المسؤولية في هذا الخصوص في حق اطباء المستشفى العسكري اخذ بالرأى القنى الذى ثبته كبير الاطباء الشرعيين في تقريره ، فإن في ذلك الرد على ما أثاره الطاعن في شأن عدم الاعتداد بالتقرير في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم جميعه فإن ما ذهب اليه الحكم من ان ما وقع من الطاعن بصفته على النحو السالف بيانه يعد خطأ يستوجب مسئولية ، وعلى هذا الأساس ادخل في عناصر التعويض الذى قضى به ما أصاب المطعون ضده من ضرر عن فقد ابصار عينه اليمنى نتيجة الإهمال في علاجها وملاحظتها ورعايتها بعد اجراء الجراحة فيها فإنه لا يكون محطنا في القانون او مشوبا بالقصور في السبب ، ومن ثم فإن جميع ما يعيه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد ، الا أنه لما كان الحكم لم يستند في قضائه بمسئولية الطاعن بصفته الى هذا الخطأ الثابت في جانبه فحسب ، وانما استند أيضا الى تراخى اطباء المستشفى العسكري العام في اجراء التدخل الجراحى مدة تقرب من الشهرين ، مع ان حالة المطعون ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذا الاجراء فور ظهور عدم جدوى العلاج الدوائى الذى استمر عليه طوال تلك المدة ، دون ان يتحقق الحكم من ان العلاج الدوائى الذى اتبعه الاطباء مع المطعون ضده على النحو الذى أورده كبير الأطباء الشرعيين في تقريره الذى اعتمد عليه الحكم في قضائه ، كان لا يفتق مع ما تقضى به الأصول المستقرة في علم الطب وهو ما يجب توافره لمساءلة الطبيب عن خطئه القنى . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق خطئه في تطبيق القانون في هذا الخصوص قد شابه القصور في السبب بما يستوجب نقضه لذلك ، طالما أنه قضى بتعويض اجمالى عن الاضرار التى حاققت بالمضرور ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن في التراخى في اراء التدخل الجراحى والذى قصر الحكم في استظهار الشرط اللازم توافره لثبوته في حق أطباء المستشفى العسكري العام على النحو السالف بيانه . (نقض ٢١ / ١٩٧١ سنة ٢٢ الجزء الثالث ص ١٠٦٢).

• وحيث ان مسؤولية الطبيب الذى اختاره المريض او نائبه لعلاجيه هي مسئولية عقدية ، والطبيب وان كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذى يتعقد بينه

وسين مريضه بشفائه او نجاح العملية التى يجريها له ، لأن التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة وانما هو التزام ببذل عناية ، الا ان العناية المطلوبة منه تقتضى ان يبذل لمريضه جهودا صادقة يقظة تنفق - فى غير الظروف الاستثنائية - مع الأصول المستقرة فى علم الطب ، فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول ، وجراح التجميل وان كان كثيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها ، الا أن العناية المطلوبة منه اكثر منها فى احوال الجراحة الاخرى ، اعتبارا بأن جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة فى جسمه وانما اصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر . ولئن كان مقتضى اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية خاصة ، أن المريض اذا أنكر على الطبيب بذل العناية الواجبة فإن عبء اثبات ذلك يقع على المريض ، الا أنه إذا أثبت أجراه له جراح التجميل فى موضع الجرح والذى نتج عنه تشويه ظاهر بجسمه لم يكن يقتضيه السر العادى لعملية التجميل وفقا للأصول الطبية المستقرة ، فإن المريض يكون بذلك قد اقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لالتزامه ، فينتقل عبء الاثبات بمقتضاها الى الطبيب ، ويستعين عليه لكى يدرأ المسؤولية عن نفسه ان يثبت قيام حالة الضرورة التى اقتضت اجراء الترقيع والتى من شأنها ان تنفى عنه وصف الاهمال . لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعة تحكمت أمام محكمة الموضوع بدرجيتها ان المطعون ضده اخطأ خطأ جسيما لوضعه رقعة جلدية بذراعها الأيمن نتج عنه تشويه ظاهر بهذا الذراع ، ودلت على هذا الخطأ بأن عملية التجميل التى اتفقت مع المطعون ضده على أن يجريها لها لم تكن تستلزم عمل هذه الرقعة . ولم ينازع المطعون ضده والخبر ان اللذان اخذ الحكم المطعون فيه باستقريرهما فى أن عملية التجميل المتفق عليها لم تكن تستلزم بحسب سيرها الطبيعى عمل الرقعة الجلدية ، وانما برر المطعون ضده اجراء الترقيع بأنه فوجئ بعد شق جلد الذراع الأيمن بوجود ورم اشتبه ان يكون خيشا فاضطر لتوسيع الجرح ليتمكن من استئصال هذا الورم ، وكان لابد بعد ذلك من عمل الرقعة لتغطية الجزء الذى نزع منه الجلد ، وكانت الطاعة قد



أنكسرت وجود الورم الذى ادعى المطعون ضده انه استأصله وطالبته بتقديم الدليل على وجوده ، وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص بقوله " ان هذا الذى تقوله المستأنفة (الطاعنة) لا يفيدها بشئ فقد اشفق خبيرا الدعوى - وهما الدكتور جمال البحرى والدكتور عبد الله على - على انه إذا اشتبه الطبيب الجراح فى نوع الورم فيجب عليه استئصاله استئصالا كاملا على اوسع نطاق سواء ظهر بعد ذلك ان الأورام كانت خبيثة او حميدة وعلى هذا الأساس فإنه يكفى ان يشبه المستأنف عليه فى نوع السورم بذراعى المستأنفة حتى يكون من واجب ان يستأصل هذا الورم وما حوله من أنسجة سليمة ، وهذا ما فعله المستأنف عليه وقره عليه خبيرا الدعوى ... وحيث انه امتنان لما تقدم ومن التقريران خبرى الدعوى أن المستأنف عليه لم يرتكب خطأ فى عملية التجميل التى أجراها للمستأنفة وأنه راعى فى اجرائها القواعد الفنية الصحيحة وأصول المهنة ، فإن ما حدث بذراعى المستأنفة من آثار الالتئام كان بسبب طبيعة الجلد مما استدعى عمل رقعة جلدية تقفل الجرح وهذا لا يمكن للطبيب معرفته قبل اجراء العملية " . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه واقام عليه قضاء بنفى الخطأ عن المطعون ضده بالنسبة لعمل الرقعة بالنزاع الأيمن للطاعنة ، وينطوى على قصور فى التسيب وخطأ فى الاستناد ومخالفة للثابت فى الأوراق ، ذلك بأنه وقد قام دفاع الطاعنة على أنه لم يكن بذراعى الأيمن اى ورم وطالبت المطعون ضده بتقديم الدليل على ما ادعاه من وجود هذا الورم ، فإن ما قاله الحكم من أنه يكفى ان يشبه المطعون ضده فى نوع الورم فى ذراع الطاعنة حتى يكون من واجبه ان يستأصله هو وما حوله من أنسجة ، لا يواجه دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص بما يقتضيه ، لأنه يجب لاستقامة قول الحكم ان اثبت اولاً وجود ورم من اى نوع حتى يصح ان يقوم الاشتباه فى امره ، واذ خلا الحكم من ايراد الدليل على ذلك وكان ما اسنده الى تقريرى الخبيرين الدكتور جمال البحرى والدكتور عبد الله على من ان طبيعة جلد الطاعنة هى التى استدعت عمل الرقعة الجلدية ، لا أصل له فى هذين التقريرين ولا فى اوراق الدعوى الأخرى ، ذلك أنه لا أحد من الخبيرين ولا المطعون ضده نفسه ذكر ان طبيعة

جلد الطاعنة كان لها دخل في عمل الرقعة ، وانما استند المطعون ضده والدكتور عبد الله على الى هذا الأمر في تبرير حصول البروز والاتساع في اثر الالتئام بالذراعين لا في تبرير عمل الرقعة اما هذه الرقعة فقد ذكر المطعون ضده والخبيران في تبريرها ان استئصال الورم استلزم توسيع الجرح بالذراع الأيمن وان اتساع الجرح هو الذى اقتضى عمل الترقيع لتغطية الجزء الكبير الذى تزع منه الجلد حتى يلتئم الجرح - ولما كان ذلك وكان تقريراً الخبرين اللذين اعتمد عليهما الحكم المطعون فيه في نفى الخطأ عن المطعون ضده لا ينسفى بهما خطؤه عن عمل الرقعة الجلدية بالذراع الأيمن للطاعنة ألا إذا ثبت وجود الورم الذى ادعى وجوده ، وكان الدكتور البحري وان ضمن تقريره بأن لا يمكن الجزم بصحة ادعاء المطعون ضده بوجود الورم ، وأنه لو كان المطعون ضده قد قدم التقرير الخاص بنتيجة تحليل الورم لكان في ذلك الدليل القاطع على صحة قوله لكنه لم يقدم هذا التقرير الا ان الدكتور البحري مع ذلك قد نفى عن افتراض بأنه قد اتبع في اجراء العملية ما تقضى له الأصول الفنية من قياس للجرح بعد تشريح الشحم من الأنسجة وقبل ان يقطع الشحم والجلد لازالته ، وهذا الافتراض لا يصلح أساساً لنفى المسؤولية مادامت الطاعنة تذكر على المطعون ضده اتباعه تلك الأصول الفنية ، وطالما ان الحكم المطعون فيه لم يقيم الدليل على صحة هذا الافتراض او على وجود الورم الذى يدونه لا يكون اجراء الترقيع مبرراً من الوجهة الطبية حسماً جاء بتقريرى الخبرين اللذين اخذ بهما الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك وكان خطأ محكمة الاستئناف في فهم السبب الحقيقي لعمل الرقعة الجلدية حسبما ورد بأقوال المطعون ضده وفي تقريرى الخبرين المعينين في الدعوى ، قد حجب المحكمة عن التحقيق من قيام حالة الضرورة التى يستند اليها المطعون ضده والخبيران في تبرير عمل الرقعة الجلدية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور ، بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن . (نقض ١٩٦٩/٦/٢٦ سنة ٢٠ العدد الثاني ص ١٠٧٥).

• وحيث أن الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئولية الطاعن على ما اورده من " أن الطبيب الشرعى قرر في اقواله في تحقيق النيابة عن بيان سبب الوفاة انه نتيجة

تسمم دموى عفن من قرح الفراش بالاليتين ، واذا كان عندها هبوط فى القلب ونفضها سريع فإن فى ذلك علامة على وشك الوفاة من التسمم الدموى وانه فى تكرار نقلها ما عجل فى احداث الوفاة وان التعجيل فى نقلها هو من جانب المستأنف عليه الأول - الطاعن - عمل خاطئ لا يبرر الادعاء بعدم وجود ما يستدعى التدخل الجراحى وبالتالي عدم وجود المبرر لبقائها فى المستشفى " . هذا فضلا عن عدم استجلاء المحكمة الظروف التى أوجدت المريضة فى قسم المسالك البولية الذى يعمل به المستأنف عليه - الطاعن - ولم تكشف الأوراق السبب المبرر لتصدى المستأنف عليه الأول لفحص هذه المريضة وعدم إحالتها الى القسم المختص لفحصها وتقرير ما يجب بشأنها أو على الأقل إبقائها الى اليوم التالى وإحالتها الى القسم المختص لفحصها وان هذه الظروف مجتمعة تقنع المحكمة بخطأ التصرف الذى صدر من المستأنف عليه الأول الطاعن " وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك ان مسؤولية الطبيب ، وان كانت لا تقوم فى الأصل - على أنه ملزم بتحقيق غاية هى شفاء المريض ، الا أنه التزم ببذل العناية السابقة فى سبل شفاؤه ، ولما كان واجب الطبيب العناية مناطه ما يقدمه طبيب يقظ من اوسط زملائه علما ودراية فى الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة والأصول العلمية الثابتة - وبصرف النظر عن المسائل التى اختلف فيها اهل هذه المهنة لينفتح باب الاجتهاد فيها - وكان انحراف الطبيب عن اداء واجبة وإخلاله بالتزامه المحدد على النحو المتقدم يعد خطأ يستوجب مسئولية عن الضرر الذى يلحق بالمريض ويفوت عليه فرصة العلاج مادام هذا الخطأ قد تدخل بما يؤدى الى ارتباطه بالضرر ارتباط السبب بالسبب . لما كان ذلك ، وكان الين من الحكم المطعون فيه انه اخذ الطاعن - من الواقع الذى حصله - بالخطأ فى استعجال نقل المريضة من المستشفى الجامعى التى يعمل بها لاعادتها الى مستشفى الحميات وهى على وشك الوفاة ، وبأنه أصدر الأمر بنقلها قبل إحالتها الى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها ، وبأنه خرجها من المستشفى فى ذات اليوم الذى قدمت فيه دون إبقائها الى اليوم التالى لفحصها بالقسم المختص ، واعتبر الحكم هذا التصرف من الطاعن خطأ لا يبرره

ادعاؤه بعدم ضرورة التدخل الجراحي - إذ أن هذا الادعاء - بفرض صحته - لم يكن ليحول دون إحالة المريضة الى القسم المختص بالمستشفى الجامعى لفحصها وتقرير العلاج اللازم لها وتأخير نقلها من هذا المستشفى الى الوقت الملائم لحالتها المرضية . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم فى وصفه امر النقل بأنه خطأ من الطاعن يكون قد التزم صحيح القانون . وما يقوله الطاعن من انه اضطر محافظة على مرضى المستشفى إلى إخراج هذه المريضة منه استنادا إلى لائحة الأطباء المقيمين لعدم وجود قسم للعزل بها ، هذا القول مردودا ربما لأورده الحكم فى صدد تأييد قيام الخطأ فى تصرف الطاعن من أن الجهة الادارية المختصة قد لفتت نظره الى عدم العودة لمثل هذا التصرف ، وفى ذلك ما يحمل الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ، ومن ثم يكون النعى فى هذا الشق غير سديد . والنعى فى شقة الثانى مردود بأنه لما كان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن على ما قرره الطبيب الشرعى من ان تكررا نقل المريضة عجل فى احداث الوفاة وان الطاعن اخطأ إذ أمر بنقلها فى وقت غير ملائم قبل فحصها وتقرير العلاج لها ، فإن الحكم يكون قد تناول بالبحث توافر عنصر الضرر ورابطة السببية بينه وبين الخطأ ، مادامت تقاريرات الحكم واضحة الدلالة فى ان خطأ الطاعن فى استعجال النقل حال دون اتخاذ العلاج الملائم فى حينه وجعل المريضة أكثر استهدافا لمضاعفات المرض مما أدى الى احداث الوفاة . (نقض ١٩٦٦/٣/٢٢ ١٧ العدد الثانى ص ٦٣٦).

• اعتبار التزام الطبيب التزاما ببذل عناية . مقتضاه عبء اثبات عدم بذل العناية الواجبة على المريض . اثبات المريض واقعة ترجيح افعال الطبيب انتقال عبء الاثبات الى الطبيب . (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦).

• التزام الطبيب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس التزاما بتحقيق نتيجة هى شفاء المريض ، وانما هو التزام ببذل عناية الا ان العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهودا صادقة بقطعة تنفق فى غيره الظروف الاستثنائية مع الأصول المستقرة فى علم الطب ، فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف

الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول ، كما يسأل عن خطئه العادى أيا كانت درجة جسامته" . (الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٧١).

• مسئولية الطبيب الذى اختاره المريض او نائبه لعلاجيه هى مسئولية عقدية والطبيب وان كان لا يلتزم بمقتضى العقد الذى يتعقد بينه وبين مريضه بشفاائه او بنجاح العملية التى يجريها له ، لأن التزام الطبيب ليس التزاما بتحقيق نتيجة وانما هو التزام ببذل عناية ، الا ان العناية المطلوبة منه تقتضى أن يبذل لمريضه جهدوا صادقة يقظة تتفق - فى غير الظروف الاستثنائية - مع الأصول المستقرة فى علم الطب ، فيسأل الطبيب عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى وجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول . وجراح التجميل وان كان كغيره من الأطباء لا يضمن نجاح العملية التى يجريها الا ان العناية المطلوبة منه اكثر منها فى أحوال الجراحة العادية اعتبارا بان جراحة التجميل لا يقصد منها شفاء المريض من علة فى جسمه وانما اصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر . (الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) ، (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢).

• من حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه دانه بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ذلك بأنه عول فى ادانته على ما انتهى اليه الطبيب الشرعى فى تقريره من ان وجود الفرغرينا بالأعضاء امر وارد كان لزاما على الطاعن الذى أجرى الشق الجراحى بعبادته ان يتوقعه وان إقدامه على اجرائه فوت على المريض الأمل فى الشفاء مع ان كبير الجراحين بالمستشفى الأميرى وزميله اللذين قاما باجراء العملية الجراحية بالمستشفى قد اختلفا معه فى الراى وعلى الأخص بالنسبة لتوقع وجود الفرغرينا وهو ما انتهى اليه ايضا الخبير الاستشارى فى تقريره مما تنفى معه مسئوليته باعتباره طبيا لا يسأل الا عن الخطأ الجسيم . هذا فضلا عن ان الطبيب الشرعى واضع التقرير . ليس هو الطبيب الذى أجرى الصفة التشريحية كما ان النتيجة التى انتهى اليها فى تقريره بشأن مسئولية الطاعن

تناقض ما أورده بالتقرير من ان الحالة التي كان يعاني منها المريض تعتبر في حد ذاتها خطيرة وقد تؤدي بذاتها الى الوفاة وان فرص النجاة فيها بالتدخل الجراحي السليم تعتبر ضئيلة وهو ما يدل على انتفاء رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المجنى عليه . ومن حيث انه يبين من الحكم الابتدائي - الذي اخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه في خصوص بيان واقعة الدعوى - انه حصلها بما موجهه ان المجنى عليه ( مورث المدعية بالحقوق المدنية ) توجه صحة شقيقه ... الى الطاعن بعيادته يوم ١٩٧٥/٦/٣ يشكو من حالة فتق اربي فاتفق معهما الطاعن على اجراء جراحة للمجنى عليه بعيادته وبعد ان قام باجراء الشق الجراحي وجد غرغرينا بالأمعاء فأغلق الجرح ونقل المجنى عليه الى المستشفى السري حيث اجريت له عملية جراحية الا ان المجنى عليه توفي في اليوم التالي وقد عول الحكم المطعون فيه في ثبوت خطأ الطاعن على ما أورده من تقرير الطبيب الشرعي من ان تصدى الطاعن لعلاج حالة الفتق الاربي الأيمن المختنق لدى المجنى عليه بالعلاج الجراحي في عيادته الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والخصية اليمنى سواء لقصور خبرته او لعدم توافر الالات الجراحية اللازمة الاستمرار في التداخل الجراحي مع علمه مسبقا قبل تداخله جراحيا بأن وجود الغرغرينا بالأمعاء والخصية امر وارد ، يعتبر خطأ مهنيا من جانب يسأل عنه وعن نتائجه السيئة التي انتهت بوفاة المريض . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا - وقد قررت ان الطاعن قد أخطأ بتصديده لعلاج حالة الفتق الاربي الأيمن المختنق جراحيا في عيادته الخاصة مع عدم قدرته على مجابهة تداخله جراحيا من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والخصية رغم علمه مسبقا قبل تداخله جراحيا بأن وجود الغرغرينا امر متوقع ، الأمر الذي انتهى الى وفاة المريض . فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفي وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائيا ومدنيا ذلك انه من المقرر اباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فسرط في اتباع هذه الأصول او خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر بحسب تعمده الفعل ونتيجته او تقصيره وعدم تحرزه في اداء

عمله وأيا كانت درجة جسامه الخطأ ، ولما كان الحكم قد اخذ بالتقرير الطبي الشرعى وعول عليه في اثبات خطأ الطاعن وأن هذا الخطأ قد ادى الى وفاة المجنى عليه ، وكان تحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه واطراح ما عدها لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن تعويل الحكم على التقرير الطبي الاستشارى وأقوال طبيى المستشفى الأمريى ينحل الى جدل في تقدير الدليل لا تجوز اثره امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ المباشر وغير المباشر سواء في ترتيب مسئولية مرتكبه عن القتل الخطأ ، وكان الحكم - قد دلى على ان وفاة المجنى عليه كانت نتيجة خطأ الطاعن وذلك بما نقله عن التقرير الطبي الشرعى - على السياق المتقدم . فإن ما يثيره بشأن مرض المجنى عليه وفرصه الضئيلة في النجاة منه بالتدخل الجراحى السليم يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعن المصاريف المدنية . (الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١).

• الحكم برفض طلب التعويض في الادعاء المدنى أمام محكمة الجناية تأسيسا على عدم توافر شروط المسئولية التقصيرية يجوز حججة تمتع معها المطالبة بأى تعويض آخر على ذات الأساس ، لأن هذا الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الثانية عسنت نفسها وبصفتها ادعت مدنيا أمام محكمة الجناح بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيها قبل المطعون عليها لأن المطعون عليه الثانى وهو تابع للمطعون عليه الأول تسبب خطأ في قتل مورثها وقضت محكمة الجناح ببراءته ورفض الادعاء المدنى بعد أن بحثت عاصر الدعوى من خطأ وضرب وعلاقة سببية ، ولم تستأنف الطاعنة الثانية هذا الحكم وصار ثانيا بالنسبة لها فإنه يجوز حججة في هذا الخصوص ، ولا يجوز لها اقامة دعوى جديدة بالتعويض على ذات الأساس لما كانت الطاعنة الثانية عن نفسها وبصفتها قد أقامت الدعوى الحالية بطلب إنزام المطعون عليهما متضامين بأن يدفعها لها مبلغ ١٠٠٠٠ جنية تعويضا عن قتل مورثها خطأ وأقام المطعون عليه الأول ضمان ضد المطعون

عليه الثاني ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الادعاء المدني أمام محكمة الجنج ، فإنه لا يكون قد تخالف القانون وبالتالي يكون في محله الحكم برفض الاستئناف المرفوع من الطاعين بتعديل مبلغ التعويض المقضى به " (الظعن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨) .

• أن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتهاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فإنه طبقا لصريح نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية وبالتالي فإنه لا يمنع تلك المحاكم من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يصح أن يكون أساسا للتعويض أم لا " (الظعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٠) .

• حجبة الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراءة وعلى اسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ودون أن تلحق الحجبة الأسباب التي لم تكن ضرورية بهذه البراءة أو تلك الإدانة ، إذ يبين من الحكم الصادر في قضية الجنبعة أنه وقد قضى ببراءة المتهم من قمة القتل الخطأ لانتهاء الخطأ في جانبه فذلك حسب ويكون ما تطرق إليه عن خطأ الجنب عليه تزييدا لم يكن ضروريا في قضائه وبالتالي فلا حجبة له أمام محاكمة المدنية " (الظعن ١٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٥) .

• إذ كان الثابت من الأوراق ان مطالبة الطاعن بالتعويض المدني أمام المحكمة الجنائية كان مبناها المستولية عن الأعمال الشخصية طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني ولم تتناول المحكمة - وما كان لها ان تتناول وعلى ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بحث طلب التعويض على أي أساس آخر وقضت برفض الدعوى المدنية استنادا الى انتهاء ركن الخطأ في حق الطاعن ، فإن ذلك لا يحول دون مطالبتها أمام المحكمة المدنية باعتبارها مستولية عن الضرر الذي أحدثته تابعها بعمله غير المشروع طبقا للمادة ١٧٤



من القانون المدنى لاختلاف السبب في كل من الطرفين ، وإذ لم يخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس ولا يغير من هذا النظر ما أورد بحكم المحكمة الجنائية من أن المتهم... وحده هو الذى أحضر العمال وأشرف عليهم حين قيامهم بالعمل الذى تسبب في وقوع الحوادث . اذ ان ذلك كان يصدد نفى مسئولية الطاعة عن علمها الشخصى . (الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٦).

• أنه وان كان غشمة الموضوع ان تكييف الدعوى بما تبينه من وقائعها وأن تسترل عليها وصفها الصحيح في القانون ، الا أنه مقيدة في ذلك الوقائع والطلبات المطروحة عليها ، فلا تملك التغير في مضمون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة ثم يطرحها عليها الخصوم . (الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥).

• من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، الا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستندا من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى" (الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢).

• حق المضرور في التعويض انما ينشأ إذا كان من أحدث الضرر أو تسبب فيه قد أخل بمصلحة مشروعة للمضرور في شخصه أو ماله مهما تنوعت المسائل السق يستند اليها في تأييد طلب التعويض فيحوز للمضرور رغم استناده الى الخطأ التقصيرى الثابت أو المفترض أن يستند الى الخطأ العقدى ولو لأول مرة أمام محكمة الاستئناف كما يجوز لمحكمة الموضوع رغم تلك ان تستند في حكمها بالتعويض الى الخطأ العقدى متى ثبت لها توافره لأن هذا الاستناد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض ولا يعتبر تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ ، الطعن

رقم ١٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢ ، الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق  
جلسة ١٩٦٦/١/٢٧) .

• انه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين على محكمة الموضوع في كل حال ان تقضى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض ، وأن تولد على الواقعة المطروحة عليها ، باعتبار أن كل ما تولد به للمضروب حق فى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه انما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض ، مهما كانت طبيعة المسؤولية التى استند اليها المضروب فى تأييد طلبه ، أو النص القانونى الذى اعتمد عليه فى ذلك لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع فى دعوى التعويض التى يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما يثق . وطبيعة النزاع المطروح عليها ، وأن تولد حكمه على واقعة الدعوى ، ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى او موضوعها لما لا تملكه من تلقاء نفسها" . ( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ ) .

• اذا كانت محكمة الموضوع قد طبق خطأ أحكام المسؤولية التقصيرية دون قواعد المسؤولية الواجبة التطبيق ، فإنه يجوز لمن تكون له مصلحة من الخصوم فى اعمال هذه القواعد أن يطعن فى هذا الحكم بطريق النقض على اساس مخالفته للقانون ، لو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع الى وجوب تطبيق تلك القواعد لالتزامها هى باعمال أحكامها من تلقاء نفسها ، ولا يعتبر النعى على الحكم بذلك ابداء لسبب جديد لما لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أن تحديد طبيعة المسؤولية التى يتولد عنها حق المضروب فى طلب التعويض يعتبر مطروحا على محكمة الموضوع ، ولو لم تناوله بالبحث فعلا " . ( الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ ) .

• ان محكمة الموضوع لا تقتيد فى تحديد طبيعة المسؤولية التى استند اليها المضروب فى طلب التعويض أو النص القانونى الذى اعتمد عليه فى ذلك اذ أن هذا الاستثناء يعتبر من وسائل الدفاع فى دعوى التعويض لا تلتزم بما المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسؤولية وأن تقتضى الحكم القانونى المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض عما

أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدها". (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٧٨).

• المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد أساس المسؤولية في دعوى التعويض بما ذهب اليه المضرور في شأنها ولا بالنص القانوني الذي استند اليه إذ أن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلتزم بما تحكمه ، بل يتعين من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس الصحيح للمسئولية وأن تتول على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض دون أن يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها إذ أن كل ما تولد به للمضرور حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدها " . (الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٤ ، الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٥).

• من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تتول على الواقعة المطروحة عليها دون اعتداد بالتكييف أو الوصف الذي يسبقه الخصوم على تلك العلاقة ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها إذ أن كل ما تولد به للمضرور من حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدها " (الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٨١ ص ١٣٢٨) .

• الفسخ يرد على الصلح ، كما يرد على سائر العقود الملزمة للجانبين فإذا لم يتم أحد المتباخين بما أوجبه الصلح في ذمته من التزامات جاز للمتعاقد الآخر أن يطلب الفسخ مع التعويض إذا كان له محل . (الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٥) .

• إذا كانت المخالصة التي تمسكت بها الطاعنة والتي أورد الحكم المطعون فيه نصها قد تضمنت عبارات صريحة قاطعة في التزام المطعون عليه بعدم مطالبة

الطاعة بأى حق مترتب على فصله من الخدمة مهما كان السبب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لعبارة تلك المخالصة ويتعين نقضه . (الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٥) .

• إذا كان الثابت أن مورث المطعون عليها عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنها قد أقام الدعوى يطالب بحقه في التعويض عن الضرر الأدبي الذى لحقه بوفاته ابنته أثناء سير الدعوى ، فإن هذا الحق ينتقل إلى ورثته وإذا استأنف الدعوى سيرها بناء على طلب المطعون عليها التى انتصبت خصما عن باقى الورثة طالبة الحكم للتركة بكل حقها ، وقضى الحكم المطعون فيه بالتعويض للتركة على أن يقسم بين الورثة حسب أنصبتهم الشرعية فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون " (الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤) .

• إن القانون قد نص فى المادة ٢٤ عقوبات على عقاب كل من تسبب فى حرج أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عن عدم مراعاة اللوائح ، وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص إلا أنه فى الحقيقة والواقع نص عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، فكل خطأ مهما كانت جسامته يدخل فى متناوله ، ومتى كان هذا مقررًا فإن الخطأ الذى يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، ولا يختلف فى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدنى مادام الخطأ مهما كان يسيرا يكفى قانونا للتحقق كل من المسئولين ، وإذا كان الخطأ فى ذاته هو الأساس فى الحاليتين ، فإن براءة المتهم فى الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى ، ولذلك فإن الحكم متى نفى هذا الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التى بينها يكون فى ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة فى حاجة لأن تتحدث فى حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه اسبابا خاصة بها " (الطعن ٦٨٧ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٣/٨) .

**الباب الرابع عشر**  
**جرائم التزوير والتزييف**  
**والأساليب العلمية للكشف عنهما**



## الفصل الأول

### تعريف التزوير وأركانه

#### تعريف التزوير :

هو تغير للحقيقة بقصد الغش في محرر ياحدى الطرق التى نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا . (جارسون)

وقد نص المشرع على التزوير فى المحررات فى المواد من ٢١١ إلى ٢٢٧ من قانون العقوبات ، ولم يذكر تعريفا للتزوير ، كما أنه لم يبين أركان هذه الجريمة ، وكل ما جاء به النصوص سالفه الذكر هو بيان الطرق التى يقع بها التزوير المعاقب عليه ، والعقوبات التى توقع فى حالة تزوير الأنواع المختلفة من المحررات .

والتعريف السائد فى الفقه هو التعريف الذى وضعه الأستاذ جارسون Garçon وهو يصور التزوير ، الذى ذكرناه بعاليه .

#### علة تجريم التزوير :

قد اختلف الرأى حول علة تجريم التزوير فى المحررات ، أو المصلحة التى يهدف القسانون بالتجريم حمايتها . فقد ذهب الرأى الراجح إلى أن علة تجريم التزوير فى المحررات تكمن فى إهداره للثقة العامة فيها وإخلاله بالتالى بالضمان واليقين والاستقرار الذى ينبغى أن يحيط بالمعاملات وسائر مظاهر الحياة القانونية فى المجتمع . فالتناس يعتمدون على الأوراق المكتوبة لإثبات علاقاتهم ، والدولة تعتمد عليها فى ممارسة اختصاصاتها المتنوعة ، وهى فى النهاية وسيلة ثمينة لحسم المنازعات قضاء ، إذ تقوم بها الأدلة الكتابية التى تعد أهم وسائل الإثبات القانونية . تلك علة التجريم مع التسليم بأن من شأن التزوير أحيانا أحداث أضرار مادية أو معنوية بالمال أو بالشرف . (د/ محمود نجيب حسنى - د/ مأمون سلامة - د/ فوزية عبد الستار - د/ آمال عثمان) .

فمن يزور شهادة علمية لا يضر فحسب بالثقة العامة فى المحررات الرسمية ، ولكنه يهدد بالضرر كذلك مصلحة أخرى ، وهى أن تقتصر مزاولة العمل الذى ترخص به هذه الشهادة على من توفرت فيه شروط حملها ، ومن يزور مخالصة من دين أو سند دين أو شيكا على غيره لا يضر فحسب بالثقة

العامة التي وضعت في المخررات العرفية ، وإنما يهدد بالضرر كذلك حقا ماليا للغير . (د/ عوض محمد عوض - المرجع السابق - ص ١٧٠ وما بعدها) .

### الأركان العامة للتزوير

للتزوير ركنين الأول مادي والثاني معنوي ، وسوف نلقى الضوء عليهما كما يلي :

#### أولا : الركن المادي

الركن المادي للتزوير في المخررات يقوم على أربعة عناصر وهي تغير الحقيقة وأن يكون هذا التغير في محرر وأن يقع بطريقة من الطرق المنصوص عليها في القانون وأن يترتب ضرر من جراء هذا التغير وسوف نلقى الضوء على كل عنصر من هذه العناصر في هذا الفصل والفصل الثالث .

#### تغيير الحقيقة

لا يتصور وقوع التزوير دون تغيير الحقيقة إذ أن تغيير الحقيقة هي لبنة التزوير وأساسه .

وقد قضت محكمة النقض بأن : لا يعد مغيرا للحقيقة من يستبدل بورقة مخالصة صادرة منه - بخطه وإمضائه وتوقيع شاهدين - ورقة أخرى ، متى كانت الورقة الثانية قد حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان أن الموقعان على المخالصة الأولى فعلا بنفسيهما . (نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ١٢٤ - ص ١٨٩) . وبأنه " إذا كان المحرر عرفيا وكان مضمونة مطابقا لإرادة من نسب إليه معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، ما دام التوقيع حاصلا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . (نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض ص ٢٠ رقم ٢٢٣ ص ١١٣٣) .

ولكنه يعد مغيرا للحقيقة إذا كانت المخالصة الثانية تخالف الأولى بأن كان توقيع الشاهدين ليس بخطهما ولكن بخط المتهم وذلك رغم كونها صورة مطابقة للمخالصة الأولى ، وتغيير الحقيقة في هذه الصورة هو تزوير بوضع



امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإيقاع الضرر به .  
(نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ السابق الإشارة إليه) .

كما أن التغير لا يعتبر تزويرا إذا كان من شأنه أن يعدل ذاتية المخرر أو قيمته . (د/ محمود مصطفى - ص ١٣٧ رقم ١١٥ - المرجع السابق ٢٩) .

ولا يشترط لقيام جريمة التزوير أن يكون تغير الحقيقة شاملا كل بيانات المخرر ، بل يكفي أن يقع على بعضها ولو ظل البعض الآخر صحيحا ، كما لنو تقدم شخص بشكوى ضد موظف عام وأثبت فيها وقائع صحيحة ولكنه يوقع عليها بإمضاء شخص آخر لم يأذن لو بوضع امضائه ، فتقوم بهذا الفعل جريمة التزوير . وكذلك لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن ما دام أن تغير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

وقد قضت محكمة النقض بأن : لما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقا لها ، إذ قرر أنه أطلع على هذه الرخصة فلم يلاحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بمحصل تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم استنادا إلى الفضح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . (نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - مجموعة أحكام النقض - س ١٥ رقم ١٧١ ص ٨٧٣) .

**هل يعد تزويرا إذا حصل التغير من صاحب الحق في إحداثه ؟**

إذا حصل التغير من صاحب الحق في إحداثه فلا تزوير ، فإذا قدمت لكتاب محكمة عريضة دعوى فأشرف عليها بأن يصير إعلاما جلسة معينة ، فلم يسرق صاحب الدعوى هذا التحديد فمحا إشارة الكاتب وكتب بدلها تاريخ جلسة أخرى فلا تزوير ، لا في ورقة رسمية ما دام أن هذا التغير قد حصل قبل الإعلان ، ورسمية الورقة لا تثبت لها إلا بإعلاما فعلا ، ولا في ورقة عرفية لأن

هذا التغيير إنما حصل أخذاً بحق مغموط إذ أن كاتب المحكمة ليس من حدوده التحكم على ذوى الشأن في تحديد أيام الجلسات ، بل هو إذا صار توسطه في هذا فعليه أن يحدد تاريخ الجلسة الذى عليه عليه الطالب . (نقض ١٠/٣٠ / ١٩٣٠ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٨٠ - ص ٧٥) .

ولكن إذا حدث عبث بالمحضر تعلق بحق الغير فإن التغيير هنا يعد تزويراً .  
وقد قضت محكمة النقض بأن :

تغيير الحقيقة في عريضة الدعوى المدنية بطريقة زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومى ، ودفع الرسم المقرر فعلاً ، يعد تزويراً في ورقة رسمية ، سواء حصل إعلان العريضة بعد ذلك أم لم يحصل . لأن عريضة الدعوى وإن كانت ملكاً لصاحبها قبل إعلانها ، يمحو ويثبت فيها ما يشاء ، إلا أن حرية في ذلك مقصورة على علاقته مع الشخص المطلوب إعلانه ، ذلك الشخص الذى لا يتعلق حقه بهذه الورقة إلا بعد إعلانه بها . أما إذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الإعلان حتى تغير هذا الشخص ، كحق الحكومة الذى يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى ، فإن كل عبث بالعريضة من مقتضاها زيادة قيمة هذه الدعوى يعد تزويراً في ورقة رسمية متى توافرت العناصر الأخرى المكونة للجريمة . ذلك لأن من شأن هذا التغيير أن يجعل التأشير الرسمية التى حررها الموظف العمومى على العريضة في عدد قيمة الدعوى والرسم الذى قدره واقتضاه عليها منسحبة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتسحب عليها لولا هذا التغيير الذى يقتضى رسوماً أكثر مما أثبت فيها ، وهذا عبث بذات التأشير الرسمى الوارد على العريضة . (نقض ١٣/٣/١٩٣٩ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ - رقم ٣٥٩ ص ٤٩٠) .

وعلى ذلك فإن التغيير الذى يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة واعتمادها له يعد تزويراً ، ولو كان هذا التغيير قد حصل باتفاق طرفي العقد ، لأن الاعتماد من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصبا على جميع ما تضمنه العقد من البيانات التى من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها ، فالتغيير في

احدى هذه البيانات تنسحب عليه المراجعة ، فمجربه يعتبر أنه غير في إشارة المراجعة نفسها .

### تغيير الحقيقة في الاقرارات الفردية

المقصود بالإقرار الفردي :

الإقرار الفردي هو بيان كتابي متعلق بأمر شخصي للمقر صادر من طرف واحد ومثال ذلك اقرارات الأفراد عن دخولهم وأرباحهم لمصلحة الضرائب ، والاققرارات التي تصدر من التجار لموظفي الجمارك عن قيمة البضائع المستوردة أو المصدرة لتقدير الرسم المستحق عليها ، وإقرارات المدعين عن قيمة الدعاوى التي يرفعونها والتي تتخذ أساسا لتقدير الرسوم ، وأقوال المتهمين أمام المحكمة دفاعا عن أنفسهم .

وتفسير الحقيقة في الاقرارات الفردية لا يعتبر تزويرا ، لأن الاقرار هنا يقوم على أمر شخصي للمقر والكذب الذي تضمنه متعلق بمركز المقر شخصيا وليس فيه إغصاب لصفة أو حق لشخص آخر ، ولا يصلح لأن يعد سندا يحجج به على الغير . (د/ السعيد مصطفى السعيد - المرجع السابق ص ٨٤ والأستاذ / أحمد أمين ص ٢٢٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : تحرير المدين على نفسه سندا بالدين الذي في ذمته لدائنه لا يعدو ان يكون اقرارا فرديا من جانب محوره ، وهو خاضع في كل الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن . وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق ذلك الدائن ، فأن قصر هو في حق نفسه بأن اهل مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له ان يستعد القانون عليه بحجة انه ارتكب تزويرا في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه ، اذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القبيل شيء من معنى التزوير (نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٦٣ ص ٥٩٧) وبأنه ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويرا . فهو اذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن ان يأخذ حكم الاقرارات الفردية ، فإنه لا عقاب اذا ما كان هذا البيان لا يعدو ان يكون خبرا يحتمل الصدق او الكذب ، او كان من ضروب الدفاع التي يلجأ اليها الخصوم ، مما يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره

على نتيجته والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف . (نقض ١٩٥٩/٤/٢١ مجموعة محكمة النقض س ١٠ رقم ١٠٠ ص ٤٦٢) والاقرار الذى يكتبه المستخدم فى حدود ماله من اختصاص على خلاف الحقيقة اضرار بمخدومه بالتزامه بأمر يعد تزويرا . فإذا أثبت المتهم وهو وكيل فرع - لبنك التسليف الزراعى - بتواطئه مع آخر فى استمارة من استمارات البنك المعدة لاقرض المزارعين نقودا مقابل رهن محصولهم عنده انه استلم منه على خلاف الحقيقة مقدارا من القمح وادخله شونة البنك ليتمكن من قبض سلفة عليها فهذه جريمة تزوير منهما .

ولا يجدى هذا المتهم القول بأن ما وقع منه ليس الا من قبيل الصورية التى لاعقاب عليها فان ما وقع هو تزوير يجوز فيه كسائر الجرائم الاثبات بالطرق القانونية كافة . (نقض ٢٠ يناير ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ - رقم ١٨٨ ص ٣٥٦) .

والتفسير الواقع من المتعاقدين فى عقد بيع تحريره بقصد حرمان الشفع من حقه فى الشفعة ، كتغيير كمية الارض المبيعة وحدودها نحو الجوار ، يعد تزويرا لأن الاتفاق الحاصل بين البائع والمشتري هو منشأ حق الشفعة وان العقد دليل على الاتفاق فيكون اذن مستندا للشفيع ، فلم يكن للمتهمين ان يغيرا فيه بحيث يمتعانه من انتاج النتائج التى رتبها القانون عليه ، فاذا غيرا فيه بطريقة من الطرق التى قال القانون عنها انها من طرق التزوير كانا مرتكبين لجريمة التزوير الجنائى حقيقة لا غش مدنى فقط (نقض ١٩٠٣/٥/٩ مجموعة الرسمية س ٤ رقم ٩١ ص ٢٠٤) .

وإذا عمد صاحب العقد العرفى إلى تغيير الثمن بعد أن أثبت تاريخ العقد بقصد الإضرار بالخزانة عد ذلك تزويرا فى ورقة عرفية لاحتمال وقوع الضرر من هذا التغيير ، لأن من حق قلم الكتاب أن يستند فى تقدير الرسوم إلى الثمن الوارد فى العقد إذا رأى أن فى مصلحة الخزانة الأخذ به . (نقض ١٢/٥/١٩٣٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٤ رقم ٢٩٦ ص ٣٨٣) .

## المحذور

يقصد بالمحذور هو كل مسطور تضمن علامات يتنقل بها الفكر من شخص الى اخر لدى النظر اليها ( د/ السعيد مصطفى - المرجع السابق - ص ٨٧ والاساتذ / احمد امين - المرجع السابق ص ١٨٧ ودكتور محمود مصطفى المرجع السابق ص ١٤٩ رقم ١١٨ ) ولا اهمية لنوع الحروف المستعملة في الكتابة ، فيصح التزوير في علامات اصطلاحية تضمنها المحرر ، فمن يحو التأشير الوارد في تذكرة الترام ويثبت غيره يرتكب تزويرا في ورقة عرفية . ومن هذا القبيل التزوير في الكتابة المختزلة .

ولا عبرة بالمادة التي كتب عليها المحرر ، فقد تكون من الورق أو الخبث أو الخشب أو القماش أو الجلد أو غير ذلك . غاية الأمر أن طبيعة الاشياء والعلّة من وراء تجريم التزوير في المحررات باعتبارها وسيلة من وسائل التعامل القانوني والاجتماعي ، تستلزمان بقاء المحرر فترة زمنية لا مكان الرجوع اليه والاستعانة به عند الحاجة ، الامر الذي يستلزم نفي التزوير الواقع في مادة أو بأداة غير مستقرة الكيان نسبيا . وتطبيقا لذلك تنفي صفة المحرر عن الكتابة التي تدون على الرمال أو على الجليد لاختفائها بفعل حركة الرياح ودرجة الحرارة ، وكذلك تنفي صفة المحرر عن الكتابة التي تختفي بجفاف السائل الذي استعمل في تدوينها . ( د/ زكي ابو عامر - قانون العقوبات - القسم الخاص ص ٢٦٢ والدكتور محمود نجيب حسي - المرجع السابق ص ٣٢٣ وما بعدها رقم ٣٥٧ ) . ويقع التزوير في عقد أو سند دين أو تحاليف ، يصح ان يقع في اى محسر كخطاب أو اشارة تلغرافية أو جريدة أو نحو ذلك . فمن يصطنع خطابا ينسب صدوره الى شخص معين ، أو يرسل اشارة تلغرافية على انما صادرة من شخص اخر غير مرسلها ، او ينشر في الصحف مقالا او حديثا ينسبه كذبا الى شخص معين ، يصح في كل هذه الحالات أن يعد مزرورا لذا توافرت في فعله سائر اركان التزوير ، وبصفة خاصة وقوع ضرر فعلي او محتمل للغير ( د/ عمر السعيد - المرجع السابق ص ١٤٧ ) . ولا يشترط ان تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سندا مثبتا لحق أو لصفة أو لحالة قانونية ، فكل محرر تغير الحقيقة فيه يصح ان يكون موضوعا لجريمة التزوير متى كان التغيير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير . ( نقض ١٩٤٣/٥/٣ - مجموعة القواعد القانونية ج٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٤ ) . ولا عبرة بوسيلة الكتابة ، فقد يكون المحرر مكتوبا بخط اليد او بالالة الكتابة او بالحفر او بالطباعة .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا غير شخص في تصريح سفر مجاني ، معطى من مصلحة السكة الحديد ، رقم القطار المثبت في هذا التصريح فقد ارتكب جريمة تزوير في ورقة رسمية " ( نقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٩٥ ص ٤٦٨ ) .

ونخلص مما سبق على ان اساس التزوير هو تغيير الحقيقة في عبارات المحرر او تغيير التأشيرات والعلامات المختلفة في تلك المحرر .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا وضع صورته الشخصية على رخصة رسمية - ليست له - محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي ، فهذا الفعل وان كان يترتب عليه تغيير ضمني في معنى الرخصة الا انه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس السطور ولم يحصل باحدى الطرق المينة في القانون للتزوير المادى إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى ، فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب التزوير . ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع في تأويل احكام قانون العقوبات ، ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شخصية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل في علامة واردة بالمحرر او في رقم او ترقيم فيه اذ العلامات والارقام والترقيم ليست الا اجزاء من المحرر فالتغيير فيها تغيير في ذات المحرر . اما الصورة الشمسية فبلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير ( نقض ١٥/١/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٨٧ ص ٢٥٦ ) .

وعدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، اذ الامر في هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم وللمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها ان تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطأنت الى صحتها ( نقض ٢٣/١٠/١٩٦٤ مجموعة احكام محكمة النقض س ١٥ رقم ١٣٧ ص ٦٩٧ ) .

وعلى ذلك فاتلاف المحرر او انعدامه لاى سبب كان لا يبرر في حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به اذ ان التزوير ممكن اثباته ولو كان المحرر لم يعد له وجود ( نقض ٥/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٥٢ ص ٤٥٨ ) .

## الفصل الثاني

### الاسلوب العلمى للكشف عن التزوير

#### اولا : التزوير المادى

(المحو)

المحو هو الإزالة أو اخفاء الاثر وفى الكتابة يلجأ الكاتب لمحاولة ازالتهما أو اخفاء اثرهما وذلك لدواعى معينة .

دواعى المحو :

١- اصلاح خطأ :

وفيه يلجأ الكاتب للمحو لاصلاح خطأ وقع فيه أثناء الكتابة وهذا لايعبر تزويرا .

٢-تزوير المستند :

تعتبر عملية المحو فى بيانات المستند تزويرا عندما يترتب عليها تغيير فى المعانى أو البيانات الاصلية التى دونت فى المستند اصلا وإن يتم هذا التغيير فى غيبة بعض المتعاقدين فى المستند او من تربطهم به علاقة .

بيانات المستند المعرضة للمحو :

ومن أكثر بيانات المستند تعرضا للإزالة والتغيير : قيمة السند او المبلغ المدون به أو تاريخ السند أو اسم المستفيد منه . وقد تشمل عملية المحو بيانات السند الاصلية جميعها مع الابقاء على التوقيع أو التوقيعات الصحيحة للاستفادة بها عند اثبات بيانات اخرى غير حقيقية والاحتجاج بها على اصحاب تلك التوقيعات الى غير ذلك من مختلف الاغراض التى يسعى المزور لتحقيقها . ومن هذا يسبين ان السند الذى تعرض للتزوير بالمحو يحتوى على بعض البيانات الاصلية الصحيحة وقد تثبت به بيانات اخرى مستحدثة غير صحيحة .

مهام الخبير فى فحص المستندات :

- ١- بيان ما اذا كان قد حدث محو بالمستند أم لم يحدث .
- ٢- فى حالة وجود محو يحدد نوعه ومكانه وابعاد المنطقة الموجود بها .
- ٣- محاولة اظهار الكتابة التى تعرضت لعملية المحو وعلاقتها بالبيانات الصحيحة التى سلمت من هذه العملية واستقيت للاستفادة منها .

٤- في حالة اثبات بيانات مستحدثه بعد عملية المحو يقوم الفاحص ببيان العلاقة بين هذه البيانات والبيانات الاصلية التي استقيت ويتضمن هذا البيان : مادة الكتابة - اداة الكتابة اليد الكاتبه - السطح الذى جرت عليه الكتابة .

٥- تقييم الاثر الذى ترتب على المحو في بيانات المستند .

اساليب معو الكتابة على المستندات :

لمحو الكتابة اسلوبان رئيسيان هما :

(١) المحو الآلى (٢) المحو الكيمائى

اولا : المحو الآلى :

وفيه تكون محاولة الازالة محاولة الية بحتة اى تستخدم بها آلة أو اداة معينة ويكون هدف الزور من وراء عملية المحو نزع الطبقة السطحية من الورقة اغتوية على الكتابة ويترتب على هذه العملية ازالة طبقة الصقل الموجودة بالمكان الذى تعرض لها وتحرر الالياف الداخلة في تركيب ورقة المستند من عقاها .

اقسام عملية المحو الآلى :

ويكون تقسيم عملية المحو الآلى تبعا للاداة التى استعملت فيها ونتيجة ذلك قسمت الى قسمين هما :

١- القسم الاول :

ويطلق عليه الكشط أو القشط والاداة المستعملة فيه عبارة عن الة حادة مثل الموسى ويلجأ الى هذه الطريقة في محاولات تعديل الارقام او احرف بعض الالفاظ المراد تغييرها وغير ذلك من التعديلات التى تشغل حيزا صغيرا من سطح الورقة .

٢- القسم الثانى :

وتستعمل فيه ادوات لينة مثل الممحاه المصنوعة من المطاط ( المعروفة باسم الاستيكة) او المطاط مخلوط بمسحوق الزجاج ( والتي تستعمل غالبا في محو الكتابات المحررة بالمداد السائل ) وتسمى هذه العملية ( الحك ) ويغلب



استعمال هذه الطريقة عندما تكون الكتابة المراد محوها وازالتها متعددة الالفاظ  
أو الأرقام وتشغل مساحة كبيرة نسبيا من سطح الورقة .  
وسائل التعرف على المحو الآلى وتحديد مكانه :

هناك عدة وسائل يتبعها الفاحص لكى يعرف على المحو الآلى ويستخدم  
الفاحص فى البداية الوسائل الطبيعية حتى لا تؤثر على الورقة وما بها من بيانات  
فاذا لم تؤد هذه الوسائل الى الحصول على نتائج تؤكد وجود المحو وتحدد مكانه  
لجأ بعد ذلك الى استعمال المواد الكيميائية مراعىا فى ذلك ان يكون تأثير هذه  
المواد على ورقة المستند وما يحمله من بيانات فى اضيئ نطاق ممكن .

**الخطوات التى يتبعها الفاحص للتعرف على المحو وتحديد مكانه :**

يتبع الفاحص خطوات متتابعة لكى يعرف على المحو الآلى وتحديد مكانه  
وهى الخطوات هى :

#### ١- الملمس :

وكما سبق ان ذكرنا فإن عملية المحو الآلى يقسمه تنزع الطبقة  
السطحية من الورقة المحتوية على مواد الصقل الملساء وبذلك تظهر الياف  
الورقة ويكتسب سطحها ملمسا خشنا فى المكان الذى تعرض لعملية المحو  
بخلاف الاجزاء التى سلمت منها فإنها تحتفظ بملمسها الطبيعى الاكثر نعومة .

#### ٢- الاضاءة النافذة :

فى حالات الكشط او الحك الشديد فإنه عند تعريض الورقة للضوء  
النافذ خلال الورقة فإن الجزء الذى تعرض للكشط او الحك يبدو اكثر شفافية  
وانفاذا للضوء من باقى اجزاء الورقة الى سلمت من اى منهما ويرجع ذلك  
لتأثير يملك الورقة فى مكان المحو .

#### ٣- الاضاءة الجانبية :

عند تعريض الورقة للاضاءة من جانب واحد فإن الالياف الورقية التى  
تحررت بعد المحو الذى انتزع طبقة الصقل السطحية تضىئ ظلها على الجزء من  
سطح الورقة الذى تعرض للمحو مظهرا معتما بخلاف باقى اجزاء سطح الورقة  
التي تحتفظ بصقلها الاصلى .  
بـ الفحص بالعدسات المكبرة :

عند فحص سطح الورقة مجهرًا بالعدسات المكبرة فإنه — علاوة على ظهور الألياف الورقية بمكان الخو — فقد تظهر أيضا بعض الآثار المختلفة من أداة الحك مثل أجزاء صغيرة من المطاط أو مسحوق الزجاج .

#### ٥. استعمال المذيبات العضوية:

عندما توضع بضع قطرات من أحد المذيبات العضوية التي تتمتع بخاصة الانتشار مثل البنزين أو الكلورفورم أو رابع كلوريد الكربون على سطح الورقة فإن الجزء من هذا السطح الذي تعرض للمحو وزال صقله يكون أكثر واسرع قابلية لتشرب السائل وانتشاره بشكل واضح مميز وذلك على عكس باقي الورقة التي سلمت من عملية الخو فإن انتشار السائل فيها يكون بطيئا ومحدودا .

#### ٦. اليود :

اليود من المواد التي تتمتع بخاصة التحول المباشر في حالة الصلابة الى حالة الغازية دون المرور بحالة السيولة . وعند تعرض سطح الورقة لابخرة اليود فإن الجزء من سطح الورقة الذي تعرض للمحو الى وظهت اليافه يمتص كمية من بخار اليود اكبر من باقي اجزاء الورقة التي سلمت من عملية الخو . وتجري هذه التجربة داخل غرف زجاجية صغيرة مغلقة .

#### ٧. المساحيق الملونة:

إذا رششت بعض المساحيق الملونة الناعمة على سطح الورقة المراد فحصها رشا منتظما فإن الاجزاء التي تعرضت للمحو تأخذ من هذه المساحيق كمية اكبر من باقي اجزاء الورقة . ويراعى في هذه العملية — حتى يتحقق لنا النجاح — ان يكون لون المسحوق مختلفا عن لون سطح الورقة اختلافا بينا وان يكون توزيع المسحوق على امتداد سطح الورقة توزيعا عادلا تماما .

#### ثانيا : المخو الكيميائي

هو تفاعل كيميائي يؤدي الى ان تتحول مادة ذات لون الى اخرى غير ذات لون تدركه العين

#### المحاليل الكيميائية المستعملة في المخو الكيميائي :

والحاليل الكيميائية التي تستعمل لتحقيق هذا الغرض كثيرة ومتعددة لا يحدها حصر ، فبعضها يحتوى على احمض عضوية مثل حمض الاكساليك او

املاحه والبعض الآخر يحتوى على مواد قلبية مثل محلول الصود الكاوية المخفف او محلول النوشادر وفريق ثالث يحتوى على مواد مختزلة مثل ثاني اكسيد الكبريت والفريق الاخير وهو اكثر هذه المحاليل الكيميائية شيوعا وانتشارا يحتوى على مواد مؤكسدة واهمها الكلور الذى يمكن الحصول عليه من معاملة المسحوق المبيض (هيوكلوريت الكالسيوم) والذى يطلق عليه العامة (بودرة السليخ) بأحد الاحماض غير العضوية مثل حمض الكلورودريك .

#### خطورة المعوالالى :

وهذا الاسلوب من الخو يعتبر اكثر خطورة من الخو الاالى وذلك لانه لايتترك وراءه خصوصا اذا كان حديثا — اثارا ظاهرة للعين المجردة تم عنه بل ان سطح الورقة قد يبدو لاول وهلة سليما من كل عيب مبرا من كل عيب حتى اذا انقضى عليه زمن طويل نسبيا فإن هذا السطح الذى تعرض له قد تعتريه صفرة خفيفة قد تخطى عين الانسان ادراك كنهها حيث لاتثير الريب ولا تبعث على الشك . ومن اجل هذا فإننا نرى ان تجرى على كل مستند يعرض على الخبير لفحصه التجارب الطبيعية التى تفضح الخو الكيميائى وتظهره وفى حالة ما اذا كان المستند قد تعرض له فى أى جزء من اجزائه . وقد قام المؤلفان بفحص ودراسة المئات من المستندات كان الطعن عليها منصبا على التوقعيات ثم بان للفاحص سلامة التوقعيات وصحتها وصدورها من اصحابها ولكن المستند كان قد تعرض لعملية محو كيميائى ذهبت ببعض العبارات التى كانت مدونة به اصلا واستبقيت التوقعيات الصحيحة ثم استحدثت بعد ذلك البيانات المزورة التى كانت السبب الاصلى فى الطعن بالتزوير على التوقعيات .

#### وسائل التعرف على المعو الكيميائى وتحديد مكانه على الورقة :

بعض الاوراق ذات القيمة الخاصة مثل الشيكات الصربية والحوالات البريدية ووثائق السفر تؤمن ضد محاولات تزويرها بالخو الكيميائى اما يضافة بعض المواد الكيميائية الى عجينة الورقة خلال مراحل صنعها ومن خصائص هذه المواد انها تتفاعل مع المحاليل المستعملة فى الخو مكونة مواد اخرى ذات اللون خاصة مميزة واما بطباعة سطح هذه الاوراق بأحبار طباعة من النوع الذى يستنهار امام المسود الزيلة للالوان وهو ما يسمى بطباعة الامان اما الاوراق

الآخرى التى لم تؤمن بإى من الوسيطتين المذكورتين فإن التعرف على الآثار المستخلقة عن المحو الكيميائى - إذا تعرضت له - يتم عن طريق فحص سطح الورقة تحت الأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء . وهذا الفحص كفىل بالتعرف على المحو الكيميائى وتحديد المساحة التى شملها من سطح الورقة حيث ترى هذه المساحة وقد اكتسبت اشعاعا مغايرا لباقي اجزاء سطح الورقة التى لم تمسها المواد الكيميائية المزيلة للالوان .

### وسائل إظهار الكتابة بعد محوها

عندما يستحق الخبير الفاحص من وجود محو فى الورقة فى اى مكان فعندئذ يستجبه محاولة اظهار الكتابة التى تم محوها ثم يقيم بعد ذلك عملية المحو وتأثيرها فى المستند الذى يقوم بفحصه .

وهناك اساليب عدة لاطهار الكتابة التى تم محوها سواء كان هذا المحو آليا أم كيميائيا وتتوقف هذه الوسائل على اداة الكتابة ومادتها والاسلوب الذى اتبع فى المحو .

وكما ذكرنا أن الفاحص يبدأ بالوسائل الطبيعية التى لا تؤثر على محتوى المستندات فإذا لم تجد هذه الوسائل يلجأ الى الوسائل الكيميائية ولكن فى اضيق نطاق وبأقل اضرار بالكتابة التى يحتويها المستند وبعد اتخاذ كافة الاجراءات الخاصة للحفظ على ما بحوية السند من بيانات وعمل صورة فوتوغرافية له .

### خطوات إعادة إظهار الكتابة:

وهذه الخطوات المستعملة لاعادة اظهار الكتابة تسر متابعة الى ان تصل للوسائل الكيميائية كالآتى :

#### ١- الفحص النظرى لسطح المستند:

يعرض سطح المستند المراد فحصه لمصدر ضوئى ويفحص بالعين وبالعدسات المكبرة وقد يتطلب الفحص تحريك الورقة أو المصدر الضوئى فى اتجاهات مختلفة وعلى ضوء هذا الفحص يمكن للفاحص أن يتبع أية آثار مختلفة من مادة الكتابة التى تعرضت للمحو ويربط الاجزاء الواضحة منها بعضها ببعض الآخر .

## ٢- النقص بالضوء الجانبى :

وهذه الطريقة توصل الفاحص الى نتائج طيبة فى الحالات التى تكون فيها الكتابة التى تناولها عملية الحرق محرقة بأداة كتابية صلبة مثل قلم الرصاص أو قلم ذى سنن كروى ( قلم حبر جاف ) . ويجرى عمل صور فوتوغرافية بالضوء الجانبى للمكان الذى تعرض للمحو — وقد يتطلب الامر ان تؤخذ لهذا المكان صور متعددة فى وجه الورقة وظهرها مع تغيير اتجاه الضوء حتى يمكن اظهار الغالبية العظمى من الحركات القلمية والتكوينات الخطية مما يؤدى بالفحص الى معرفة اكبر قدر من الكتابة التى محيت بأعلى درجات الوضوح .

## ٣- استعمال الاشعاع غير المنظورة:

وأهم هذه الاشعاعات فى هذا المجال هى الاشعة فوق البنفسجية والاشعة تحت الحمراء واشعة اكس . وهذه الخطوة ذات قيمة عظيمة فى حالات الحرق الكيميائى خصوصا اذا كانت الكتابة التى محيت تحتوى — فى تركيب مادتها — على احد المعادن الثقيلة مثل الحديد او النحاس وكثيرا ما يسفر الفحص عن ظهور الكتابة التى محيت بدرجة كبيرة من الوضوح تمكن الفاحص من التعرف عليها كاملة ومضاهاتها على نماذج خطية .

## ٤- تعريض سطح الورقة لبخار الماء :

وهذه الخطوة تظهر فيها الكتابة المحرقة بمادة من المواد الملونة التى تذوب فى الماء وتعطى لونا مميزا مثل الاصباغ الانيلينية التى تحتويها أقلام الكويا . فبان بقايا هذه الاصباغ المتخلفة عن عملية الحرق والتى تحدد مسار حركات الكتابة الاصلية تكتسب لونا ظاهرا واضحا .

## ٥- تعريض سطح الورقة للابخرة الكيميائية :

بعض مواد الكتابة مثل الحبر الحديدى او حبر الخشب الاحمر تحتوى على معادن ثقيلة مثل الحديد او النحاس . وهذه المعادن تتفاعل مع بعض الابخرة الكيميائية مكونة مواد ذات ألوان مميزة واضحة . والابخرة المستعملة فى اظهار الكتابة التى تخلفت عن عملية الحرق هى ابخرة كل من حامض السلفوسانيك وكبريتور الايدروجين وكبريتور النشادر — وجميعها مواد سامة وعلى الفاحص ان يأخذ حذره واحتياظه عند اجراء التجربة التى يجب ان تجرى

داخل خزانة الابخرة فى المختبر . وقبل تعريض سطح الورقة لهذه الابخرة يبلل هذا السطح بامراره فوق بخار الماء .

والنتائج التى يمكن الحصول عليها توضيحها المعادلات الآتية

٣:

- آثار حديدك + حامض سلفوسانيك ← لون أحمر  
آثار حديد + كبريتور النشادر ← لون أسود او رمادى  
آثار حديد + كبريتور الايدروجين ← لون اسود  
آثار نحاس + كبريتور نشادر ← لون اسود  
آثار نحاس + كبريتور الايدروجين ← لون اسود

وقد يستغرق ظهور اللون عند اجراء التجربة فترة طويلة من الوقت قد تصل الى عدة ساعات يترك خلالها المستند داخل خزانة الابخرة فى درجة الحرارة العادية للغرفة .

#### ٦- استعمال المحاليل الكيميائية :

التجارب التى تجرى لاطهار الكتابة التى تعرضت للمحو عن طريق استعمال المحاليل الكيميائية يجب ان تتم فى اضيئ نطاق ممكن وتحت الشروط والاحتياطات الآتية مجمعة .

(أ) عندما تفشل جميع الوسائل الطبيعية والكيميائية المذكورة بالفقرات السابقة فشلا تاما .

(ب) عندما لا يحتوى المستند على كتابة مستحدثة فى المكان الذى تعرض لعملية المحو .

(ج) اذا كانت الكتابة التى استحدثت فى مكان المحو لا يؤثر زوالها فى حجية السند وقيمه .

(د) عندما يكون إظهار الكتابة التى تناو لها عملية المحو عملية رئيسية يمكن ان يضحى فى سبلها بما يحويه المستند من كتابات .

(هـ) ان تؤخذ صور فوتوغرافية بالحجم الطبيعى للسند جميعه وصور اخرى مكبرة وتحت الاضواء والاشعاعات المختلفة للاجزاء التى

والمحاليل الكيميائية التى يمكن استعمالها لهذا الغرض هى :

- ١- محلول ثيوسيانات الصوديوم أو اليوتاسيوم أو النشادر .
- ٢- محلول كبريتور النشادر.
- ٣- محلول فيروسيانيد اليوتاسيوم أو الصوديوم .
- ٤- امحاليل المستعملة في ترسيب الكلوريدات والكبريتات واختزالها —  
وستحدث عنها عند كلامنا عن تقدير عمر الكتابة والمستندات .

### تقييم عملية المحو :

عند انتهاء الفحص من عملية الفحص واثباته وجو احو في المستند وتعين نوعه وتحديد مكانه واستظهر الكتابة التي تعرضت له فالخطوة التالية بعد كل ذلك هى تقييم عملية المحو اى بيان مدى التغير الذى لحق بالمستند وتعرضت له بياناته وطراً عليه . اذ المعروف ان التزوير بالمحو يرمى الى احداث تغير فى سند صحيح اصلا اى ان السند يكون فى نهاية المطاف بعضه صحيح والبعض الاخر مزور . وهناك حالات اخرى يتكشف للخير الفاحص خلال دراسته للمستند وجود اثار تشير الى حدوث محو ولكن هذا المحو مع وجوده بالمستند لايعتبر تزويرا ومن هذا القبيل تذكر الحالتين الآتيتين :

١- حالة مستند اثبت الفحص ان جميع بياناته من عبارات وارقام وكذلك ما يحمله من توقيعات كتبت جميعها تحت ظروف كتابية واحدة ولم يدخلها اى تغير — ولكن هذه البيانات والتوقيعات حررت على ورقة تعرض سطحها للمعاملة بمحلول كيميائى من امحاليل المستعملة فى ازالة الالوان قبل كتابة البيانات والتوقيعات جميعها وذلك للايهام بأن هناك تزويرا ما حدث بالمستند عن طريق المحو .

٢- حالة مستند آخر وجد يحتوى على آثار محو فى امكان متعددة من سطحه ولكن ثبت من الفحص والدراسة ان عملية المحو هذه كانت ترمى الى تصحيح بعض الاخطاء التى وقعت من الكاتب وقد تم المحو والتصحيح أثناء كتابة المستند لأول مرة وتحت ظروف كتابية واحدة وفى حضور الاطراف المتعاقدين فى السند .

## إظهار الكتابة على المعادن بعد إزالتها

تشمل عملية الخو محو الكتابات المدونة على الاوراق وايضا محو الكتابة مخفورة على المعادن بهدف اخفاء معالمها والمعروف ان قطع الاسلحة ومحركات السيارات وغير ذلك من الادوات المعدنية ذات القيمة او التي قد تستعمل في ارتكاب الجرائم تحفر على كل منها ارقام وعلامات خاصة مميزة . فإذا ما تعرضت للسرقة او ارتكبت بها جريمة وأريد تغير معالمها فأول ما يبادر المحرم الى عمله — إخفاء لجرمه — هو إزالة الأرقام والعلامات المميزة لهذه الآلات والادوات . وتم عملية الإزالة غالبا — باستعمال آلة المبرد . وإمعانا في التضييل قد يلجأ الى طلاء الآلة من جديد .

### كيفية إظهار الكتابة على المعادن بعد إزالتها :

من أهم الأشياء التي تعتمد عليها عملية إظهار الكتابة التي تعرضت للإزالة على ما تحدثه عملية الحفر سواء حفرا يدويا او حفرا ليا من اضطراب وتغير في المسافات التي تفصل بين جزيئات المعدن او الشبكة أسفل وحول مكان الحفر . وهذا التغير في المسافات البينية يكسب سطح المعدن في موضع الحفر ثم الإزالة خصائص تغاير باقي أجزاء السطح يمكن الاستفادة منها كيميائيا لإظهار الكتابة التي كانت مخفورة وتناولتها عملية المبرد .

### خطوات عملية الاستظهار الكيميائي :

تم عملية الاستظهار الكيميائي للكتابة المزلة من المعادن بثلاث

خطوات متتابعة هي .

#### الخطوة الاولى : التنظيف

يُنظف سطح المعدن في الجزء الذي تعرض للمحو . وتستعمل في ذلك المذيبات العضوية مثل الكلوروفورم او الاستيون وذلك لإزالة ما يعلق بسطح المعدن من مواد دهنية او أصباغ مثل الدوكو .



### الخطوة الثانية : الصقل او التلميع

وتتم هذه العملية يدويا او آليا باستعمال الصاقل الآلى . وفي حالة الصقل اليدوى يستعمل مسحوق الكاربوراندوم (carborandum) او مسحوق الحمرة (Rouge) وقد أظهرت التجارب العديدة ان الصقل باليد في اتجاه واحد يفضل الصقل الآلى نظرا لما تتميز به اليد البشرية من القدرة على التحكم في ضغطها على السطح واتجاه حركتها وتنتهى عملية الصقل يصبح سطح المعدن لامعا كالمرآة .

### الإظهار الكيميائى بالتآكل (Etching) :

وتبدأ هذه المرحلة بتسخين سطح المعدن تسخينا هينا لايصل الى درجة التوهج ثم يعالج هذا السطح بالخاليل الكيميائية المناسبة التى تختلف حسب نوع المعدن .

### ونذكر فيما يلى بعضا من هذه الخاليل :

(١) فى حالة الحديد الزهر (cast iron) :

محلول رقم ١ - حمض كلورودريك ٢٥%

محلول رقم ٢ - كلوريد حديديك ١٠%

محلول رقم ٣ - حمض نريك ١٠%

يبدأ المسح أولا بالخلول رقم (١) ثم بالخلول رقم (٢) ثم بالخلول رقم (٣) على التوالى وتكرر العملية عدة مرات حتى تظهر الكتابة ويمكن التعرف عليها .

(٢) فى حالة جميع أنواع الحديد الصلب ما عدا الحديد الزهر :

محلول رقم ١ - حمض كلورودريك ٢٥%

محلول رقم ٢ - كلوريد حديديك ١٠%

ويعمل بكل منهما على سطح المعدن بالتناوب وتستغرق عملية الاظهار مدة تتراوح بين ١٥ دقيقة وأربع ساعات .

٣) في حالة السبائك المحتوية على النحاس :

مثل البرونز يستعمل في الإستظهار محلول واحد يحتوى على كلوريد حديد مذابا في حمض كلورودريك بنسبة ١٠% .

٤) في حالة السبائك المحتوية على الألومنيوم يستعمل محلول يحتوى على الاجزاء الآتية:

- حمض الهيدروفلوريك (HF) : جزآن

- حمض النتريك : جزء واحد

- جلسرين : ٣-٤ أجزاء

ويجب ان يستعمل هذا المحلول بمتى الخذر والحيطة اذا أنه يصيب أصابع اليد بأضرار بالغة إذا تلوثت به .

د. في حالة الذهب والبلاتين :

فانه يمكن استعمال محلول البروم (Bromine) المخفف .

وفي جميع الحالات السابقة يجب ان يؤخذ في الاعتبار أن ظهور الارقام والكتابات ظهور مؤقت سرعان ما يزول ولذلك يجدر بالفاحص ان يسجل مراحل الظهور في متابعتها بالتصوير الضوئي المناسب حتى يصل الى أعلى درجات الوضوح .

وقد حاول الباحثون إجراء العديد من المحاولات باستعمال محاليل غير المحاليل السابقة ولكن التجارب قد أثبتت ان افضل النتائج ظهرت في حالة المحاليل السابق ذكرها .

## استخدام التيار الكهربى والموجات فوق الصوتية فى عملية الاظهار:

وقد استخدم التيار الكهربى اختصار للوقت اللازم لمرحلة الاظهار الكيميائى ، فقد أمكن الاستعانة بتيار كهربائى قوة ١٢ فولت يمرر فى السيكة التى تجرى عليها التجربة .

وقد حاول بعض الباحثين استعمال الموجات فوق الصوتية فى عملية الاظهار وذلك بوضع قطعة المعدن فى ماء يكفى لتغطيتها ثم توجيه اليها الموجات المذكورة من جهاز حامض ياصدارها .

## مزايا استخدام الموجات الصوتية فى عملية الاظهار :

وقد ظهرت لهذه التجربة عدة مزايا منها :

- ١ . انها تتطلب وقتا ومجهودا اقل مما تستغرقه عملية الاظهار الكيميائى .
- ٢ . ان النتائج التى يمكن الحصول عليها تكون نتائج ثابتة وليست رقية
- ٣ . انها تصلح لجميع السبائك .

## عيوب استخدام الموجات الصوتية فى عملية الاظهار :

- بالرغم من المزايا السابقة الناتجة عن استخدام الموجات الصوتية فى عملية الاظهار فقد وجد ان لها بعض العيوب والتى تعوق تطبيقها فى المختبرات التى تقوم بفحص المضبوطات فى القضايا ومن هذه العيوب :
  - إن النتائج التى يمكن الحصول عليها تكون محدودة فى حالة الاسطح المقوسة مثل ماسورة البندقية أو المسدس .
  - أنه يستعذر إجراؤها فى الآلات والاجهزة الكبيرة مثل محركات السيارات وقطع الاسلحة كالبنادق .
  - إرتفاع ثمن الاجهزة التى يتطلبها إجراء هذه التجربة .
  - أنه قد يترتب عليها بعض الشوهات فى سطح العينة يتعذر التخلص منها .
  - أنها تحتاج الى مهارة ودقة كبيرتين فى تناولهما .
- ونتيجة لكل هذه العيوب لا تستعمل هذه الموجات الا فى اضيق الحدود .

## تقدير عمر المستندات وما تحمله من كتابات

من الأشياء المهمة التي يطلب من الخبراء تحديدها والبت فيها هي تقدير عمر المستندات .

المستندات وتحديد وقت كتابتها وما اذا كان هذا الوقت متفقا مع التاريخ المثبت بالسند أم أن السند حرر في وقت سابق او لاحق لهذا التاريخ وهل كانت هناك محاولات لإضفاء صفة القدم على مستند حديث . وتقدير وقت الكتابة قد يتناول السند جميعه — صلبا وتوقيعا — وقد يكون منه بيان العلاقة الزمنية بين عبارات صلب السند الاصلية او ما يحمله من توقيعات والعبارات التي يظن انها أدخلت عليه بالإضافة او التحشير في وقت لاحق الكتابة ببياناته الاصلية .

ويتبع الفاحص دائما نفس الاسلوب في فحص المستندات حيث يستعين بالوسائل الطبيعية اولا لانها لا تؤثر في المستند وبياناته فإن لم يتحقق الغرض يلجأ الى استخدام الوسائل الكيميائية او التحاليل الكيميائية على ان يكون استخدامها في اضيء الحدود وتأثيرها اقل ما يمكن على المستند وتستخدم هذه الطريقة بعد اتخاذ كافة الاحتياطات لاثبات حالة المستند .

### خطوات فحص المستندات للوصول الى تحديد وقت كتابتها :

يتبع الفاحص في ذلك عدة خطوات في فحصه للمستندات لكن يتمكن من الوصول الى تحديد وقت كتابتها او كتابة بعض اجزائها بالنسبة للبعض الاخر وهذه الخطوات هي :

١- فحص ورقة المستند .

٢- دراسة مدى توافق العلاقة بين ما هو مثبت بالمستند من تواريخ واحداث وحقيقة هذه التواريخ والاحداث .

٣- فحص أداة الكتابة ومادتها .

وتشمل كل خطوة من هذه الخطوات هة نقاط تفحص وسعرض هذه النقاط كل على حدة .

### الخطوة الاولى : فحص ورقة المستند

وهذه الخطوة الشاملة لفحص ورقة المستند تتناول عدة نقاط هي :

#### ١) سطح الورقة :

اللون المنتشر لاوراق الكتابة هو اللون الابيض وتعمل الاوراق الملونة في بعض الاحيان .

وعمر الزمن على المستد بتأثر لون ورقه ويفقد سطحها مظهره الاصلى ويحول اللون الابيض تدريجيا الى الاصفر — ويحدث هذا التحول نتيجة تأثير المواد العضوية التى تدخل في تركيب الورقة وعلى الاخص مادة الصقل بالعوامل الجوية والضوء . وتوقف سرعة التحول في لون سطح الورقة ودرجته على طريقة حفظ الورقة . فلأوراق التى يحفظ بها داخل الخزائن بعيدا عن الضوء والعوامل الجوية المباشرة يكون التحول اللوني فيها بطيئا ويستغرق وقتا أطول بكثير من الاوراق التى تتدواها الايدى وتعرض تعرضا مباشرا للضوء وللعوامل الجوية التى تسرع بالتحويل اللوني حتى انه قد يبدو بصورة واضحة بعد مرور بضعة أيام بينما قد يتطلب الامر أسابيع بل شهور لظهور مثل هذا التحول في الاوراق المحفوظة جيدا داخل الخزائن . وقد يأخذ التحول اللوني صورا متفاوتة العمق في الورقة الواحدة فالأجزاء الخارجية التى تتعرض بشكل مباشر للضوء وللعوامل الجوية تكون أكثر اصفرارا من الاجزاء الداخلية من الورقة ذاتها .

#### طرق إضفاء صفة القلم على المستندات الحديثة :

وفي الحالات التى تعرض فيها أوراق المستندات لمحاولات إضفاء صفة القلم على الحديث منها بتعريضها لمصدر حرارى او للاشعة فوق البنفسجية فترة طويلة تبلغ الساعة او الساعتين يكون توزيع اللون الاصفر او البنى الفاتح

توزيعا غير طبيعي كأن يكون السطح الداخلى للورقة اختوى على عيارات السند أكثر تأثرا بالحرارة او بالأشعة فوق البنفسجية وبالتالي يكون أكثر اصفرارا .

## ٢) حواف الورقة :

تعتبر حواف الورقة من العوامل الرئيسية التى يستعين بها الفاحص لتقدير عمر الورقة وذلك عن طريق فحصه لها وللحواف الاصلية فتميز الحواف الاصلية لورقات الكتابة عادة بانتظامها وأما — عند فحصها بالعدسات المكبرة — تظهر خالية تقريبا من الالياف المنتشرة . وحواف الورقة هى اول جزء منها يتأثر بالعوامل الجوية بمضى الزمن وينتج عن هذا التأثير فقدان الياف الورقة ل تماسكها وسقوط بعضها فتصبح حافة الورقة غير منتظمة الشكل وتبدو — عند فحصها بالعدسات المكبرة — منتشرة الالياف على امتداد الحافة . ونود ان نشير هنا الى ان حواف الورقة — على العكس من سطحها — هى أقل أجزائها تعرضا لعملية محالسة إضفاء صفة القدم على الورقة نظرا لما يصاحب هذه العملية من صعوبات حمة . ولذلك فإنه من المشاهد أن حواف الورقة تظل سليمة ومتماسكة فى المستندات التى تعرض للمحاولة المشار إليها .

## ٣) مواضع الشنى والتطبيق :

ولمواضع الشنى والتطبيق اهمية كبيرة فى عملية الفحص وتقدير عمر المستند وهى تشبه الى حد كبير حواف الورقة فى تأثرها بمرور الزمن ففى أماكن الشنى والتطبيق تفقد الورقة تدريجيا مادة الصقل ثم مادة الخشو التى تثبت الالياف الى جوار بعضها وقد يصل الامر فى النهاية الى حدوث انفصال جزئى او كلى فى الورقة فى هذا المكان . وفى اللاوراق الحديثة التى تعرض لمحاولة إضفاء صفة القدم عليها تظل مواضع الشنى والتطبيق بها محتفظة بمادة صقلها وثباتها .

#### ٤) تماسك الورقة :

وهى نقطة هامة لدى الباحث للتمييز بين الاوراق الجديدة والقديمة حيث تتميز الاوراق الجديدة بتماسكها وصمودها للشد والطي بدرجة خاصة ويقلل هذا التماسك ويضعف تدريجيا بمرور الوقت . وفقدان الورقة لتماسكها في الاحوال والظروف الطبيعية يسير جنباً الى جنب مع تغير لون الورقة وتأثر حوافها ومواقع الثنى والتطيق فيها في اتساق طبيعي لا يوجد في الاوراق التي تستعرض لمحاولة إضفاء صفة القدم عليها والتي تظل -رغم تغير لونها في بعض المواقع - محتفظة بتماسكها وسلامة حوافها ومواقع الثنى والتطيق فيها .

#### ٥) العلامات المائية :

وهذه العلامات لا تظهر للعين الا عند تعريض الورقة للضوء النافذ وترى على صورة أجزاء شفافة من الورقة تحمل في بعضها التاريخ الذى صنعت فيه الورقة وتحمل في البعض الاخر كتابات ورسوما خاصة بالجهات الحكومية وغير الحكومية التى تستعمل هذه الاوراق . ودراسة العلامات المائية قد يفيد الفاحص كثيراً في معرفة التاريخ أو الفترة الزمنية التى ظهرت فيها الاوراق التى تحتوى على هذه العلامات ويبين له بعد ذلك مدى سلامة العلاقة بين هذا التاريخ والتاريخ المثبت بالسند الذى يقوم بدراسته .

هذه هى النقاط التى يتناولها الفاحص عند فحصه لورقة المستند وعن طريق هذه النقاط يمكن ان يتوصل لتقدير عمر ورقة المستند .

#### الخطوة الثانية :

دراسة مدى توافق العلاقة بين ما هو مثبت بالمستند من تواريخ وأحداث وحقيقة هذه التواريخ والاحداث :

يجب على الخبير الفاحص في بداية فحصه للمستندات قراءة جميع البيانات الخرورة او المطبوعة على المسند لانها في بعض الاحيان قد يهمل الى التاريخ الحقيقى او التقريبي الذى كتب فيه المستند .

المستند . إذ أنه عدد غير قليل من الحالات التي تعرض على الفاحص قد ثبت الزور في المستند تاريخيا من التواريخ او حدثا من الاحداث يكون لاحقا لتاريخ التحرير المثل بهذا المستند . فمثلا اذا ذكر في سند ما أن أحد أطراف المعاملة التي يحتويها السند من مواطني جمهورية مصر العربية فهذا يعني ان السند المذكور صدر في تاريخ لاحق لإعلان جمهورية مصر العربية سنة ١٩٧٢ .

وكذلك إذا علمنا ان الاقلام ذات السن الكروى (أقلام الحبر الجاف) ظهرت وتداولتها الايدي وشاع استعمالها في تاريخ لاحق لسنة ١٩٤٢ فكل مستند محرر بهذه الاقلام وأثبت به تاريخ التحرير سابقا لسنة ١٩٤٢ كأن هذا التاريخ غير حقيقى وكذلك استبدال مادة البولى إثلين جلايكول التي تذوب في الماء بالمواد الدهنية التي كانت تصنع منها الاقلام المذكورة قبل سنة ١٩٥١ والسقى لالتذوب في الماء يشير الى ان الكتابات بالاقلام الحديثة لاحقة للسنة المذكورة .

وقد تمكن أحد خبراء الادارة العامة لبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة من ان يثبت — من دراسته لمواقيت الصلاة ومواعيد الشروق والغروب وبعض البيانات الاخرى المطبوعة على المستند أثبت عليه تاريخ التحرير ٢٥ يونية ١٩٥٢ وطعن عليه بالتزوير في إحدى القضايا — أن هذا المستند جزء من إحدى ورقات مفكرة سنة ١٩٥٧ وان هذا المستند جزء من إحدى ورقات مفكرة سنة ١٩٥٧ وان هذه المفكرة طبعت وظهرت للوجود وتداولتها الايدي في نوفمبر سنة ١٩٥٦ أى في تاريخ لاحق للتاريخ المثل بالسند الزور بأكثر من أربع سنوات .

**العوامل المعينة للفاحص في التأكد من صحة ما هو مثبت في المستند :**

١- تواريخ الاحداث الهامة المحلية والعالمية بل إن أسماء بعض مشاهير قادة الدول وساستها قد يستهدى بها الفاحص في هذا المجال . إذ أن ظهور واحد من هؤلاء قد يدفع بعض الناس الى إطلاق اسمه على أبنائهم خصوصا



إذا كان هذا الاسم غير معروف أو غير شائع الاستعمال قبل ظهور هذا القائد الكبير أو السياسى المشهور .

٢- التواريخ الهجرية المثبتة فى المستندات وفى بصمات الاختام والتى تشير الى تواريخ نقش قوايلها ومدى توافق هذه التواريخ مع التواريخ الميلادية التى أثبتت فى هذه المستندات .

٣- أدوات الكتابة وموادها وتاريخ ظهور كل منها وما أدخل عليها من تحسينات .

٤- الورق وتطور صناعته .

وقد أشارت المادة ١٥ من قانون الإثبات المصرى رقم ٢٥ سنة ١٩٨٦ الى القوانين الدالة على تاريخ المحرر العرفى حيث نصت على مايلى :

لا يكون المحرر العرفى حجة على الغير فى تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت ويكون للمحرر تاريخ ثابت :

(أ) من يوم ان يقيد بالسجل المعد لذلك .

(ب) من يوم ان يثبت مضمونه فى ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

(ج) من يوم ان يؤشر عليه موظف عام مختص .

(د) من يوم وفاة احد ممن لهم على اخر أثر معترف به من خط أو إمضاء أو

بصمة أو من يوم أن يصبح مستحيلا على احد من هؤلاء ان يكتب أو

يصم لعله فى جسمية .

(هـ) من يوم وقوع اى حادث آخر يكون قاطعا فى أن الورقة قد صدرت قبل وقوعه .

ومع ذلك يجوز للقاضى تبعا للظروف الا يطبق حكم هذه المادة على

المخالصات .

**الخطوة الثالثة : فحص أداة الكتابة ومادتها**

وتشمل هذه الخطوة عدة نقاط يقوم الفاحص بفحصها ودراستها :

## ١) أداة الكتابة :

في معظم الاحيان عند كتابة المستندات الصحيحة تستخدم أداة كتابة واحدة ومادة كاتبة واحدة ايضا اما اذا تعددت أدوات الكتابة او موادها في صلب مستند واحد فإن هذه الظاهرة تكون قرينة على ان بعض العبارات لاحق في إنباته على ورقة المستند للبعض الآخر : كأن تكون بعض عبارات المستند مكتوبة بمقداد سائل والبعض الآخر بقلم ذى سن كروى (قلم حبر جاف مثلا) . ويستفاد من هذا البحث في التعرف على مواطن التزوير بالإضافة في وقت لاحق لتحرير المستند أصلا حيث قد لا يتيسر للمزور ان يحصل على ذات أداة الكتابة ومادتها اللتين استعملنا في كتابة العبارات الاصلية للسند فليجأ الى استعمال أداة ومادة أخريين مراعيًا فيهما التشابه اللونى والمظهر بينهما وبين نظيريهما المستعملتين أصلا .

أما بالنسبة للتوقيعات المثبتة على سند واحد فقد يختلف الامر ولا يكون في تباين أدوات الكتابة وموادها في توقيعات الاشخاص الموقعين على السند من مقرين وشهود دلالة على اختلاف تواريخ التوقيعات إذا ان لكل من هؤلاء ان يوقع بالاداة والمادة التى تروق له أو التى يمتلكها .

## ٢) التفسير اللونى فى مادة الكتابة :

تتأثر مواد الكتابة بمرور الزمن فتفقد لونها وخاصة مواد الكتابة

السائلة.

## العوامل المؤثرة فى مواد الكتابة :

تأثير مواد الكتابة بنوعين من العوامل هما :

أ- عوامل خارجية : وهى الضوء والحرارة والرطوبة وغيرها من العوامل الجوية .  
ب- عوامل داخلية : وتشمل تركيب مادة الكتابة ودرجة حموضتها وحموضة مكونات ورقة المستند .

وتأثير هذه العوامل الداخلية والخارجية يسير جنب في المستند الواحد - فالمستند الذى كتبت بياناته بمادة كتابية ذات تركيب كيميائى يفتقر الى الثبات والصمود وتعرض تعرضا مباشرة لضوء الشمس والعوامل الجوية الاخرى يتم فيه التحول للون فى وقت اقصر بكثير من ذلك المستند الذى كتبت بياناته بمادة كتابية ثابتة وحفظ فى خزانة بعيدا عن الضوء والتأثير المباشر للعوامل الجوية .

### أقسام مواد الكتابة تبعاً لتأثيرها بالعوامل الداخلية والخارجية :

قسمت مواد الكتابة من حيث تأثيرها بالعوامل الداخلية والخارجية الى

أربع مجموعات هى :

#### (أ) المجموعة الاولى :

وتتضمن مواد الكتابة الملونة الحمراء والخضراء والبنفسجية سواء كانت صلبة او سائلة او لزجة تتعرض للزوال السريع الذى قد يتم فى اسابيع قليلة فى حالة ارتفاع درجة حموضة الورقة والتعرض الكامل للضوء والعوامل الجوية .

#### (ب) المجموعة الثانية :

وتتضمن الأحبار السائلة الحديدية - وهذه يأخذ التحول للون فيها مراحل متعددة متعاقبة تبدأ من الازرق ثم الاسود ثم البنى . فالحديد فيها يكون لونة أزرق نظرا لتغلب لون المادة الزرقاء التى تضاف للمداد فى مراحل صناعته ثم يتحول هذا اللون تدريجيا الى اللون الاسود بسبب تأكسد الحديدوز الى الحديدك وتكون مركب كيميائى معقد منه ومن حمضى الجاليك والتانيك ومن المادة الزرقاء وعندما تتوغل الكتابة فى القدم يحول لونها الى اللون البنى نظرا لتكون مادة كربونات الحديدك .

#### (ج) المجموعة الثالثة :

وتتضمن مواد الكتابة الكربونية سواء كانت صلبة مثل اقلام الرصاص والكربيسا او لزجة مثل احبار الاقلام ذات السن الكروى (الاحبار الجافة )

السوداء او الزرقاء القاتعة او سائلة مثل الاحبار الشنية — وهذه تتركب اساس من مواد خاملة كيميائيا وتحفظ بلونها زمنا طويلا . وما يطرأ عليها من تغير في اللون إنما يرجع الى تحول مادة صقل ورقة المستند ذات التركيب العضوى الى مادة هشة الكيان وتتساقط بعض اجزائها حاملة معها المادة الكتابية .

#### (د) المجموعة الرابعة :

وتتضم الاحبار القلوية سريعة الجفاف . وهذه بطبيعة تكوينها القلوى وباحتوائها على املاح بعض المعادن مثل الفاناديوم او النحاس تحفظ بلونها وبدرجته وضوح الكتابات بما زمنا طويلا بل ان قلوية المداد تساعد على حفظ ورقة المستند من البلى والتلف .

وفى كل الحالات التى سبق ان ذكرناها فإن عملية المقارنة اللونية لمعرفة العمر التقريبى للكتابة تتم بين المستند مجهول التاريخ وعوذج كتب تحت ظروف كتابية مماثلة للمستند من حيث نوع الورق ومادة الكتابة وحفظ بطريقة مشابهة على قدر الامكان للطريقة التى حفظ بها المستند وتتم عملية المقارنة بالعين المجردة . وبالعديد من المكبر والميكروسكوبات المقارنة .

#### درجة مقاومة المداد للسائل للمحاليل الكاشفة :

فيأتى الفحص هنا عن طريق المقارنة بين تأثير امحاليل على المواد الحديث والقديم عندما تكون الكتابة بالمداد السائل حديثا العهد فسرعان ما تتأثر هذه الكتابة بامحاليل الكيميائية الكاشفة مثل حمض الكلورودريك المخفف ١٠% او الاكساليك المخفف ٥% ولكن بمرور الزمن تشتد مقاومة الجبرات الكتابية لهذه امحاليل وتنعصى عليها تدريجيا وتقل درجة وسرعة ذوبانها فى هذه امحاليل — وترجع هذه الظاهرة الى تكون مادة ذات طبيعة راتنجية نتيجة التفاعلات الكيميائية المعقدة بين المواد العضوية الداخلية فى تركيب المواد والعوامل الجوية.

وتجرى التجارب لقياس درجة التأثير وسرعته تحت العدسات المكبرة والميكروسكوبات المقارنة مع الاستعانة بقياس زمنى دقيق كتابات المستند مجهول التاريخ وارواق اخرى كتبت وحفظت تحت ظروف مماثلة فى تواريخ ثابتة معلومة .

### تأكسد الحديدوز الى حديدك :

تحتوى الأحبار الحديدية على كبريتات الحديدوز والتي تتأثر بمرور الزمن حيث يتفاعل المداد مع العوامل الخارجية والعوامل الداخلية فيتحول الحديدوز الى الحديدك ويساعد على هذا التحول : ضوء الشمس — الحرارة — حموضة الورقة وبعض المواد العضوية الاخرى مثل اللعاب . وفى كثير من الاحوال تم عملية التأكسد تدريجيا بشكل يمكن للفاحص ان يتبعه بالتحليل الكيميائى على أجزاء من الجرات الكتابية وتجرى التجارب تحت العدسات المكبرة حتى يمكن ملاحظة تفاصيل التفاعل الكيميائى على كل من المستند مجهول التاريخ وارواق اخرى مكتوبة بمداد حديدى التركيب على اوراق مماثلة محفوظة بطريقة مشابهة . هذه هى الاساسيات التى يقوم الفاحص بالتحقيق منها عند دراسة التغير اللونى فى مادة الكتابة .

### العلاقة بين مداد الكتابة وورقة المستند

#### ١ - صقل الورقة :

عند الكتابة بمداد سائل على ورقة جيدة الصقل فإن جرات الكتابة تبدو عند فحصها مجهريا ذات حواف جانبية منتظمة ومحددة ، ومعضى الوقت ومر الزمن يتأثر صقل الورقة وتصبح طبقة الصقل ذات قوام هش تنكسر بسهولة ثم تسقط تاركة وراءها الياف الورقة وقد فقدت تماسكها . ومع سقوط هذه الطبقة تسقط معها اجزاء الكتابة التى تحملها وتبدو هذه الظاهرة بأجلى

مظاهرها في مواضع الشئ والتطبيق بالورقة التي تعتبر اسرع اجزاء الورقة تعرضا لفقدان صقلها . وعند الكتابة بمداد سائل او بمداد قليل اللزوجة على سطح ورقة ضاع صقلها فإن ألياف الورقة تشرب المداد وبذلك تفقد الجرات الكتابية انتظام حوافها الجانبية وتحديدها . وعند الفحص المجهرى ترى هذه الجرات وعلى جانبها ألياف منتشرة كالزغب ولذلك يطلق على هذه الظاهرة - ظاهرة الزغبة (feathury feature) وتكون اوضح ما يكون عند تقاطع مواضع الشئ والتطبيق التى فقدت صقلها بجرات الكتابة المستحدثة بالمداد السائل او اللزج . وعلى ذلك فإن دراسة الجرات الكتابية الواقعة على مواضع الشئ والتطبيق بورقة السند الذى يعرض للفحص كفيلة بإلقاء ضوء كاف على العلاقة الزمنية بين أجزاء الكتابة على امتداد السند وبأن أى هذه الاجزاء احدث عهدا من الاخرى وما اذا كانت بعض عبارات السند قد اضيفت اليه فى وقت لاحق لكتابة بياناته الاصلية وان الفارق الزمنى بين كتابة البيانات الاصلية وعملية الاضافة كان كفيلا بفقدان الورقة لصقها - وهذا الفارق الزمنى يستغرق مدة ليست بالقصيرة تتراوح بين عدة اشهر وعدة سنوات حسب طريقة حفظ السند ومدى تعرضه للضوء والعوامل الجوية الخارجية الاخرى .

## ٢- تغفل أيونات الكلوريدات والكبريتات خلال الياف الورقة :

فى خلال الابحاث التى كان يجريها الاساتذة رال ومتزجر وهيس لإظهار الكتابة بالمداد السائل بعد محوها الياتين لهم ان ايونات الكلوريدات والكبريتات الموجودة أصلا بالمداد تسير خلال الياف الورقة بسرعة منتظمة يمكن تسبغها والاهتداء عن طريقها الى تقدير عمر الكتابة - وتتم عملية قياس درجة التغفل فى كل من الكلوريدات والكبريتات على ثلاث مراحل رئيسية هى :

(أ) المرحلة الاولى : إزالة لون المداد والترسيب

- في حالة الكلوريدات يستعمل المحلول الآتى والمكون من :

١- نيتريت الصوديوم ١٠%

٢- نترات الفضة ١%

٣- حامض النتريك ١٠%

- في حالة الكبريتات يستعمل المحلول الآتى والمكون من :

١- نترات الرصاص ٤% ١٠ جزء

٢- حامض البيروكلوريك ٤% ٥ جزء

٣- برمنجانات البوتاسيوم ٢% ٥ جزء واحد

وتبدأ العملية بقطع أجزاء صغيرة من المستند تحمل جرات كتابية ويراعى ان تكون قطع الورق المعدة لتجربة الكلوريدات مغايرة في شكلها لتلك المعدة لتجربة الكبريتات كأن تكون الأولى مثلثة الشكل والثانية مربعة او مستطيلة الشكل . وتغمس كل مجموعة من قطع الورق في المحلول الخاص بها ويقلب المحلول حتى يختفى لون المداد في كل منها تماما وتستغرق هذه العملية حوالى ١٥ دقيقة .

وفي هذه المرحلة يترسب الكلوريد على هيئة كلوريد الفضة والكبريتات على هيئة كبريتات الرصاص . وكل من هذين المركبين لا يظهر له لون مميز على قطع الورق .

#### (ب) المرحلة الثانية : الغسيل

تغسل الورقة المعدة لتجربة الكلوريد بحامض النتريك المخفف ثم بالماء المقطر حتى يتم التخلص نهائيا من جميع الاثار المتبقية من نترات الفضة .  
وتغسل قطع الورق المعدة لتجربة الكبريتات بمحلول مائى مشبع بكبريتات الرصاص يضاف إليه بللورات من هيدروكلوريد الهيدرازين ثم تغسل بالماء المقطر جيدا حتى تزول تماما جميع اثار كبريتات الرصاص الذاتية في الماء .

### (ج) المرحلة الثالثة : الاختزال

وفي هذه المرحلة يتحول الراسب الموجود في قطع الورق الى مادة ذات لون قاتم تحل محل الجرات الكتابية بهذه القطع وتحكى المدى الذى وصلت اليه كل من الكلوريدات والكبريتات في مسارها داخل ألياف الورقة .  
والمحلول المختزل المستعمل في حالة الكلوريدات يتكون من :

١- فورمالين ٣٥% جزء واحد .

٣- صودا كاوية ٢% عشرة اجزاء

أما محلول المختزل المستعمل في حالى الكبريتات فيتكون من :

١- صودا كاوية ٢%

٢- كبريتور صوديوم ٢,٥%

وتستغرق عملية الاختزال في كل من الحالتين من خمس الى عشر دقائق تغسل بعدها قطع الورق جميعها بالماء المقطر جيدا وتحفف ثم تعاد كل قطعة منها الى مكانها الاعلى بالورقة وتثبت باستعمال مادة لاصقة شفافة .

#### تقييم النتائج :

(أ) في حالة الكلوريدات :

يبدأ سريان أيونات الكلوريدات على اثر الكتابة بالممداد السائل داخل السيف الورقة ويسير في الاتجاهين الافقى والرأسى بسرعة منتظمة خلال السنة الاولى من الكتابة ويبلغ اخر مداه في نهايتها حيث تظهر الجرات الكتابية في نهاية التجربة بيضاء دلالة على ان ايونات الكلوريدات قد رحلت نهائيا من الجزء الكتابية ويقال عندئذ ان الصورة سليمة .

(ب) في حالة الكبريتات :

يبدأ سريانها على اثر الكتابة بالممداد السائل ولكنه يسير ببطء شديد وقد يستمر مدة عشر سنوات حتى تصبح الصورة سليمة .



### (ج) العوامل التي تؤثر في سرعة تغفل الأيونات :

هناك عوامل كثيرة تؤثر في سرعة سريان كل من الكلوريدات خلال الياف الورقة وعلى الخير الفاحض ان يأخذها في اعتباره عند انتخاب الاوراق معلومة التواريخ التي تستعمل للمقارنة وكذلك عند تقييم نتائج التجربة . وهذه العوامل هي :

- ١- درجة رطوبة الجو . وقد أثبت التجارب ان ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو يساعد على سرعة السريان بعكس الجفاف فإنه يعوقه الى حد ما .
- ٢- درجة الحرارة . وقد وجد ان سرعة سريان الايونات في الجو الحار عنها في الجو البارد .
- ٣- الضوء . كلما تعرضت ورقة المستند للضوء زادت سرعة السريان خلال الالياف أما الاوراق المحفوظة في الخزائن والادراج بعيدة عن الضوء فإن سريان الايونات خلال اليافها يسر بطيئا متندا .
- ٤- نسبة الاملاح الموجودة في الياف الورقة اصلا . تحتوي بعض أنواع الورق على املاح الكلوريدات او كليهما معا . ووجود هذه الاملاح في ورقة المستند يؤثر في سرعة سريان الاملاح الموجودة بالمداد المستعمل في كتابة المستند وقد يؤدي الى فشل التجربة إذا كانت الاملاح الموجودة بالورقة كبيرة بدرجة تظهر معها قطع الورق في نهاية التجربة رمادية قائمة او سوداء وتختفي الجرات الكتابية . وعلى العكس من ذلك فإن خلو الورقة من هذه الاملاح يتيح لايونات المداد سرعة طبيعية في سريانها .

ولكل هذه العوامل مجتمعة فإن تجربة تقدير عمر الكتابة بقياس درجة تغفل أيونات الكلوريدات والكبريتات داخل ألياف الورقة قد تعرضت للكثير من النقد من خبراء فحص المستندات . ولكننا نرى أن هذه التجربة

تحقق قدرا كبيرا من النجاح ويمكن للفاحص أن يعول على نتائجها إذا توفرت له الإمكانيات والظروف الآتية :

١- انتقاء النماذج معلومة التاريخ التي سنجرى عليها تجارب المقارنة من أوراق تماثل مواد الكتابة بها وورقها وطريقة حفظها مع مثيلاتها بالسند مجهول التاريخ .

٢- انتقاء اجزاء الجرات الكتابية التي سنجرى عليها التجارب في كل من السند ونماذج المقارنة ومراعاة أن تكون متماثلة في السمك وفي درجة قتامة المداد . وألا تكون من بينها جرات تعرضت للتجفيف بالورق المعد لذلك (ورق النشاف) .

٣- أن تجرى التجربة بجميع مراحلها في ضوء خافت ضعيف .  
وتبلغ هذه التجربة أوج نجاحها إذا أجريت على عبارات محررة على ورقة واحدة وعداد ذى تركيب متقارب وبعض هذه العبارات معلوم التاريخ والبعض الآخر تاريخه غير معلوم وبهذا يمكن أن تكفل لمختلف أجزاء الكتابة الموجودة على هذه الورقة ظروفًا موحدة تسرى في ظلها أيونات الكلوريدات والكبريتات خلال ألياف الورقة .

#### قياس درجة تغلغل الأيونات داخل ألياف الورقة :

سبق أن ذكرنا أن أيونات الكلوريدات والكبريتات تسير خلال تغلغلها داخل ألياف الورقة في الاتجاهين الأفقى والرأسى . ويترتب على التغلغل الأفقى أن يزيد سمك الجرات التي أجريت عليها التجربة وتصبح أكثر سمكا من الجرات المجاورة والمكملة لها الموجودة بالأجزاء التي لم تدخل التجربة من ورقة المستند . ومقارنة هذه الزيادة في سمك الجرات في المستند مجهول التاريخ والنماذج معلومة التاريخ يستطيع الفاحص أن يصل إلى معرفة التاريخ الذى حرر فيه المستند المذكور .

أما التغفل الرأسى فإنه يترتب عليه ظهور الجرات الكتابية بظهر الورقة في نهاية التجربة بدرجات متفاوتة حسب الفترة الزمنية التى انقضت على كتابة المستند بحيث تزيد درجة الوضوح كلما تقدم العهد بالمستند . والنماذج التى تستفق درجة وضوح الجرات فى ظهورها — بعد اجراء التجربة — مع مثيلاتها بالمستند مجهول التاريخ يكون تاريخ كتابتها هو نفس التاريخ الذى كتب فيه المستند المذكور .

وهذه التجربة لها الكثير من الشروط يجب أن تتوافر ومنها انما تحتاج الى كثير من المران والدقة فى تناولها والعناية الشديدة فى اتخاذ كافة الاحتياطات والظروف الملائمة لإنجاحها .

### الكتابة غير المرئية

والكتابة غير المرئية او ما يطلق عليها الكتابة السحرية او الكتابة السرية هى عبارة عن كتابات تحتوى على عبارات مكتوبة خاصة بوسائل خاصة تخفى على العين المجردة فى الضوء العادى .

#### دواعى الكتابة غير المرئية :

ويصلجأ إلى هذا النوع من الكتابة الجواسيس والمسجونون وأصحاب النشاط الخفى المخطرون والمهربون وأمثال هؤلاء . ويتم التراسل بالاتفاق بين المرسل والمرسل إليه على الوسيلة التى يتبعها الآخر فى استظهار الكتابة . وفى بعض الأحيان لا تقتصر الكتابة غير المرئية على استعمال الورق ولكنها تتناول أيضا الكتابة على الملابس مثل الجوارب وأربطة العنق والمناديل وغير ذلك .

#### المواد المستعملة فى الكتابة غير المرئية :

والمواد التى يمكن استعمالها فى الكتابة غير المرئية كثيرة ومتعددة ولا يحدها حصر فقد تكون محاليل لمواد كيميائية وقد تكون عصارات نباتية وقد تكون افرازات آدمية وغير ذلك . وعلى الخبير الفاحص قبل أن يبدأ فى محاولة

إظهار الكتابة أن يكون على هيئة من الإمكانيات التي يمكن أن تتوفر لدى المرسل اليه ويستطيع أن يستعين بها في عملية الاستظهار .  
وسائل الكشف عن الكتابات غير المرئية :

ويستعمل الفاحص في البداية الوسائل الطبيعية فإن لم ينتج عنها إظهار الكتابة يلجأ الفاحص الى استخدام الوسائل الكيميائية .

### أولاً: الوسائل الطبيعية المستخدمة في إظهار الكتابات غير المرئية

١- وأولى هذه الوسائل يكون في ضوء الشمس او في ضوء المصابيح الكهربائية مستخدماً في ذلك العين او العدسات المكبرة ويجرى هذا الفحص بتعريض المستند للضوء المنعكس على سطح المستند والضوء الجانبي المائل والضوء النافذ خلال ألياف الورقة . فإذا كانت الورقة قد فقدت بعض صقلها بسبب تعرضها للمواد السائلة الكيميائية التي استعملت في الكتابة فإن المنطقة التي شملتها هذه العملية تبدو — عند الفحص بالضوء المنعكس او الضوء الجانبي المائل — معتمة وغير لامعة بعكس باقي أجزاء الورقة التي احتفظت بصقلها ولمعانها الأصلي . وعند إجراء الفحص بالضوء النافذ خلال ألياف الورقة فإن المنطقة او المناطق التي تحوى كتابة غير مرئية قد تبدو أكثر شفافية او أكثر عتامة من باقي أجزاء الورقة وذلك حسب نوع المادة التي استعملت في الكتابة ومدى تأثيرها على ألياف الورقة ومكوناتها .

٢- الفحص بالأشعة فوق البنفسجية : وهذه قد تظهر آثار بعض المواد الكيميائية — عضوية كانت او غير عضوية باشعاع خاص مميز عن باقي سطح الورقة — وعند ظهور الكتابة تصور فوتوغرافياً .

٣- التصوير بأفلام الأشعة تحت الحمراء : ولهذا الأشعة دور كبير في إظهار الكتابة غير المرئية المكتوبة بعدد غير قليل من المواد الكيميائية التي تبدو معتمة أمام هذه الأشعة بعكس باقي أجزاء الورقة .

٤- الفحص والتصوير بالأشعة السينية ذات القولت الواطى :وهذه الاشعة تظهر الكتابة احررة بمواد تحتوى على معادن ثقيلة مثل الرصاص او الباريوم أو التنجستن : وهذه الطريقة ذات فائدة كبيرة فى فحص الاوراق الملصقة ببعضها مثل طوابع البريد او الدمغة والتي تحوى كتابات فى أسطحها الداخلية . ومن الاملاح التى استعملت فى الكتابة والتي يمكن استظهار الكتابة التى حررت بما خلالت الرصاص وكلوريد الباريوم .

٥- عداد جايجر GREIGER COUNTER وهذا يستعمل فى البحث عن المواد المشعة التى قد تدخل فى تركيب بعض المواد المستعملة فى الكتابة غير المرئية .

٦- تعريض المستند لابخرة اليود : وهذه الخطوة تظهر الكتابة بالمحاليل المحتوية على النشا وبعض المواد العضوية الاخرى التى تتفاعل مع اليود مكونة مركبات كيميائية ملونة .

٧- تعريض المستند للحرارة : وقد يتم هذا بإدخال المستند داخل فرن تجفيف أو بامرار مكواه ساخنة على سطح الورقة . وهناك بعض المركبات والمواد العضوية وغير العضوية عديدة اللون فى درجات الحرارة العادية تتأثر بالحرارة تأثرا يترتب عليه تكون مركبات ذات ألوان ظاهرة مرئية يسهل تتبعها وقرانتها ومثال ذلك بعض أملاح الكوبالت مثل كلوريد الكوبالت المائى وهو عديم اللون فى المحاليل المائية المخففة إذا تعرضت الكتابة احررة به لمصدر حرارى تحولت إلى اللون الازرق . ومن أمثلة المواد العضوية التى تتأثر بالحرارة وقد تستعمل فى الكتابة غير المرئية نذكر : اللبن - عصير الليمون - البول - محلول السكر اللعاب . وظهور الكتابة فى هذه الحالات يرجع الى تفاوت سرعة التفحم النسي بين ما تحوية هذه السوائل من

مركبات عضوية وما يدخل في تركيب الورق من مركبات عضوية أخرى أقل من الأولى قابلية للتضمح .

٨- استعمال المساحيق الملونة: عندما يكتب على سطح ورقة مصقولة بسائل مائي القوام من السوائل المستعملة في الكتابة غير المرئية فإن مادة الصقل في الاجزاء التي يلامس فيها هذا السائل سطح الورقة تنزوب فيه وتكشف في هذه الاجزاء طبقة الالياف الخشنة . فإذا عولج سطح الورقة بمسحوق ناعم من المساحيق الملونة فإن الاجزاء الخشنة من سطح الورقة يكون نصيها من هذا المسحوق أكبر من الاجزاء المجاورة التي احتفظت بصقلها ، وهذا السقاوت في كمية المسحوق بين الاجزاء التي كتبت عليها بالسائل والاجزاء التي لم تتاولها عملية الكتابة يتيح للفاحص الفرصة للتعرف على الكتابة غير المرئية بالمستد . وهذه العملية يجب ان تتم في حرص وحذر كبيرين سواء في انتقاء المسحوق المناسب من حيث درجة نعومته ولونه او اختيار الاسلوب الذي يتبع في رش هذا المسحوق على سطح الورقة .

٩- استعمال المحاليل الملونة: وهذه الطريقة تشبه الى حد ما طريقة استعمال المساحيق الملونة . ومن المحاليل الملونة التي يمكن استعمالها نذكر: محلول مخفف للأحبار الزرقاء محاليل بعض الاصباغ الحمراء والخضراء والبنفسجية . وتجري العملية بمسح سطح المستد بقطعة من القطن المبللة بالمحلول الملون او غمس المستد جميعه فيه فتمتص الاجزاء التي فقدت صقلها - بسبب الكتابة عليها بالسائل - كميات من اللون المذاب في المحلول أكبر من الاجزاء التي خلت من الكتابة ثم يغسل سطح الورقة بعد ذلك بالماء الجاري للتخلص من المواد الملونة التي لن تمتص والتي توجد على الاجزاء

المحفوظة بصقلها الاصلى - وبذلك يمكن تتبع والتعرف على الكتابة غير المرئية .

١٠- الماء : فى بعض حالات الكتابة غير المرئية استعملت الزيوت الدهنية مثل زيت الخروع بعد اذابتها فى مذيب عضوى مناسب فى الكتابة على الورقة . وقد تمت عملية الاظهار فى مثل هذه الحالات بمسح سطح المستند بالماء ثم فحصه بالضوء النافذ حيث تشاهد الاجزاء التى تحتوى على كتابة غير مرئية أكثر شفافية وإنقاذا للضوء من الاجزاء الاخرى وتبدو وكأنها علامات مائية . ويرجع ذلك الى عدم ذوبان الزيوت فى الماء وتجمعها فى الجرات الكتابية .

**مصاعب استعمال المحاليل الملونة والماء فى استظهار الكتابة :**  
**هناك بعض المصاعب التى تحول دون استخدام الماء فى استظهار الكتابة ومنها :**

١- ان تعرض المستندات التى تحتوى على الكتابة غير المرئية للضغط والتلميع قد يفشل عملية الاظهار لان هاتين العمليتين تحولان دون امتصاص المحاليل الملونة المستعملة فى الاظهار .

٢- إذا لم تفلح هذه الطريقة وكانت المواد التى استعملت فى الكتابة غير المرئية من المواد التى تذوب فى الماء فإن الامل فى اظهار هذه الكتابة يضعف بل قد يتلاشى .

٣- ضياع الكتابة احررة بالمداد العادى بالمستند موضوع الفحص بسبب ذوبان هذا المداد فى الماء .

**الوسائل الكيميائية لاظهار الكتابة غير المرئية :**

ويلجأ الفاحص الى الوسائل الكيميائية إذا فشلت الوسائل الطبيعية فى إظهار الكتابة غير المرئية ويبدأ التحير فى تجريب الوسائل الكيميائية الى ان يصل الى الوسيلة السليمة لذلك .

## المواد المستعملة في الوسائل الكيميائية :

المواد المستخدمة في هذا النوع من الكتابة لا يحددها حصر ولا تجمع بينها رابطة طبيعية او كيميائية فمن افرازات الجسم المختلفة كالصاق واللبن والبول الى بعض الادوية المستعملة في علاج الامراض مثل قطرات العين ونقط الانسف الى مستحضرات التجميل والتنظيف مثل معاجين الاسنان والصابون والروائح العطرية الى غير ذلك من المواد المختلفة المصادر والتركيب الكيميائي.

العوامل المساعدة للفاحص في اختيار التجارب الكيميائية المناسبة .

### ١- حاسة الخبرة الشخصية عند الخبير الفاحص :

تلك الحاسة التي تتولد من الممارسة العملية الطويلة لخل هذا النوع من العمل الفني ومن تعدد وكثرة الحالات التي قام قام بدراستها وتنوع موادها وأساليبها .

### ٢- احاطة الخبير بما لدى المرسل الية من امكانات فنية ومادية :

المرسل هو الذى يملك المادة التي استعملت في الكتابة غير المرئية والمرسل اليه هو الذى يملك الوسيلة لإظهارها — والإحاطة بما لدى كل منهما من إمكانيات قد تبدد بعض الظلام الذى يلف عملية الإظهار وقدى الفاحص الى بداية الطريق السليم الذى يسلكه .

### امثلة لبعض التجارب الكيميائية :

١- اذا كانت الكتابة بأحد مركبات الفاناديوم فيمكن اظهارها بمسح سطح الورقة بحامض النيتريك المخفف ٢% ثم بماء الاكسجين (١% فوق أكسيد الايدروجين) فتظهر الكتابة حمراء بنية نظرا لتكون حامض البيرو فاناديك .

٢- تعرض المستند لغاز حامض الثيوسانيك او غمسه في محلول ثيوسينات البوتاسيوم او الامونيوم المحمض — وتظهر هذه التجربة الكتابة بالمواد التي تحتوى على أملاح الحديدك .



٣- في حالة الكتابة غير المرئية بمواد تتأثر تأثيراً لونياً ظاهراً بالاحماض او القلويات مثل الفينول فتالين او غيره من الكشافات الكيميائية فإن عملية الاظهار ثم تعريض المستند لابخرة النشادر فتظهر المواد التي تتأثر بالوسط القلوى ولا يبخرة حامض الحليك الثلجي فتظهر الكتابة بالمواد التي تتأثر بالوسط الحمضى .

٤- غمس المستند او مسحه بمحلول يحتوى على نترات الفضة . وهذه التجربة تظهر الكتابة بالمواد التي تحتوى على املاح الكلوريدات كأن تكون الكتابة بمحلول ملح الطعام .

٥- غمس المستند في محلول يحتوى على حديدى أو حديد وسيانور البوتاسيوم وهذه التجربة تظهر الكتابة التي حررت بمادة تحتوى مركبات الحديدوز أو الحديدك أو الزنك أو الفضة .

٦- تعريض المستند لغاز كبريتور الايدروجين المرطب او كبريتور النشادر او او غمسه في محلول مائى يحتوى على احد هذين الغازين — وهذه التجربة تظهر الكتابة في حالة ما اذا كانت قد حدثت بمادة تحتوى على احد المعادن التي تكون مع مع هذين الغازين او احدهما ملح كبريتور ذا لون ظاهر مميز.

٧- استعمال احد محلولى اليود الاتين :

(أ) محلول رقم ١ يتكون من :

يود ٣٥ جراما

يودور بوتاسيوم ١٣,٣ جراما

٦,٧ جراما	}	كلورور الالومنيوم
٦,٧ جراما		كلورور الصوديوم
١١,٧ جراما		جلسرين

ماء مقطر يضاف حتى ١٠٠ اسم

(ب) محلول رقم ٢ يتكون من المحلولين الاتين :

١- } كلورور مغسيوم ٥٠ جراما في ٢٥ سم<sup>٣</sup> ماء مقطر  
يود ٠,٤ جرامات

٢- يودور بوتاسيوم ١٠ جرامات تذاب في ١٠ سم<sup>٣</sup> ماء مقطر ويخلط

اخولان للحصول على المحلول النهائي رقم ٢.

وأخيرا فبان هذه هي بعض التجارب التي قد يلجأ اليها خبير فحص المستندات في عمله ل اظهار كتابات غير مرئية في مستند ما . ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر للاهتمام بما في محاولات استظهار تلك الكتابة التي لا تراها العين في الضوء العادي .

### إظهار الكتابة على الاوراق المحترقة

من الأشياء التي تحول إلى الخبير الفاحص محاولة استظهار الكتابة التي كانت موجودة في المستندات المحترقة ويكون هذا الاحتراق احتراقا كليا او جزئيا متعمدا بقصد اتلاف المستندات وإخفاء معالمها او انها وجدت في مكان تعرض للحريق فأصبحت النار وفي كلتا الحالتين يعهد خبير المستندات محاولة استظهار الكتابة التي كانت مدونة في المستند قبل احتراقه وتصويرها فوتوغرافيا . والعمليات الورقية قد تتعرض هي الاخرى للاحتراق إما بطريق العمد في حالات ضبط جرائم التزيف او الترويج أو الرشوة مثلا أو أن يكون احتراقها مصداقة غير مقصودة والاثار المتخلفة عن احتراق العملات الورقية قد ترشد الخبير الفاحص بعد إجراء بعض التجارب عليها الى معرفة ما إذا كانت عملات صحيحة أو مزيفة .

العقبات التي تصادف الباحث في اظهار الكتابة على الاوراق المحترقة وكيفية التغلب عليها :

وأولى العقبات التى تصادف فى عمله فى هذا المجال هى كيفية تناول الأوراق المحترقة بين الأيدى دون أن يصيبها مزيد من التلف بسبب سهولة تكسرها وتحاولها إلى قطه صغيرة — وللتغلب على هذه العقبة يستعمل محلول يحترق على الكوللويدون مذابا فى خلاص الاميل (amyl acetate) بنسبة ١% وتجمع الأوراق إلى جوار بعضها على لوح زجاجى وتثبت بواسطة هذا المحلول وفى ختام التجربة يمكن التخلص من هذه المادة اللاصقة بغسل قطع الورق بمذيب عضوى مثل الاستيون .

وفى الحالات التى يكون الاحتراق فيها شديدا قطع الورق المحترقة فى ماء حتى يتحول قوامها الهش إلى قوام أكثر ليونة وبذلك يتمكن الفاحص من تجميع الأجزاء بين لوحين زجاجين . وتطلب هذه العملية مزيدا من الصبر وكثيرا من الحيرة والمران .

ويستخدم الخبير الفاحص الأسلوب العلمى فى معالجة المستندات المحترقة فيستخدم الوسائل الطبيعية أولا فإن لم تنجح يلجأ إلى استخدام الوسائل الكيميائية .

**الأساليب والخطوات التى يتبعها الفاحص فى انتظار الكتابة على الأوراق المحترقة :**

#### **١- الفحص المبدئى :**

فى الحالات التى تكون فيها الورقة المحترقة مكتوبة بحبر من الأحبار الخشوية داخل تركيبها على معادن مثل الحديد فإن احتراق الورقة يترتب عليه تحول هذه المعادن إلى أكاسيدها وهذه غالبا ما تكون ذات لون بقى مميز يمكن تتبعه بالعين وبالعدسات المكبرة واطهاره بالصور الفوتوغرافية بالاستعانة بالمرشحات الضوئية المناسبة .

## ٢. التصوير بالضوء المثالي :

وهذه الطريقة تصلح غالبا في الحالات التي تكون الورقة احترقة مكتوبة أصلا على الآلة الكتابة أو أن تكون مطبوعة وذلك نظرا للتقلص الذي يصيب مكان جرات الكتابة عند الاحتراق وهي تطلب مهارة كبيرة من الفاحص والمصور في الحصول على الزاوية المناسبة للضوء لظهور أكبر قدر من آثار الجرات الكتابية الغائرة والمتخلفة عن عملية الاحتراق .

## ٣. الفحص والتصوير بالأشعة تحت الحمراء :

ويستوقف نجاح هذه الطريقة على نوع مادة الكتابة والمواد الداخلة في تركيبها وتركيب الورقة ودرجة ما أصاب المستند من الاحتراق .

## ٤. استعمال الألواح الحساسة :

وذلك بأن توضع الورقة المحترقة بين لوحين زجاجين من ألواح التصوير الضوئي الحساسة مع ملاحظة أن يقع الجانب المحتوي على المستحلب الحساس في كسل من اللوحين ملاصقا مباشرة للورقة المحترقة . ويثبت اللوحان بينهما الورقة المحترقة في إطار معدني وتترك هذه المجموعة في غرفة مظلمة لمدة اسبوعين ثم يستخرج اللوحان الحساسان ويحمضان ويثبان ويغسلان لظهور ما قد يحتويانه من كتابات .

ويسرجع ظهور الكتابة على الواح الحساسة بهذه الطريقة الى التباين في تفاعلات الأكسدة والاختزال على سطح الورقة بين الأجزاء التي كانت تحتوي على كتابة وباقي سطح الورقة الذي خلا منها وتأثير هذا التباين على المستحلب الحساس الموجود على سطح اللوح الفوتوغرافي . وكلما كان هذا التباين كبيرا زادت درجة وضوح الكتابة التي تعرضت للاحتراق .

## ٥. استعمال نترات الفضة :

وذلك بأن توضع الأوراق المحترقة على سطح لوح زجاجي ويصيب عليها بمحذر شديد محلول نترات الفضة ٥% حتى تشبع الأوراق بالخلول ثم يوضع فوقها لوح زجاجي آخر وبعد فترة قد تصل الى اربع وعشرين ساعة تظهر

الكتابة على شكل جرات سوداء على ارضية رمادية او فضية اللون — ثم يغسل المستند عدة مرات بالماء المقطر حتى تزول منه كل آثار نترات الفضة الزائدة ثم يخفف ويمكن بعد ذلك الاحتفاظ به لفترة طويلة وهذه التجربة يجب ان تجرى في ضوء صناعى ضعيف بعيدا عن ضوء الشمس ويتوقف نجاحها على مقدرة المواد المتخلقة عن عملية الاحتراق على اختزال نترات الفضة وتحويلها الى معدن الفضة . وعند تصوير الكتابة التى ظهرت فوتوغرافيا فإنه من المستحسن اجراء عملية التصوير والمستند مغمور في الماء المقطر حتى يمكن الحصول على أعلى درجات الوضوح في الصورة الفوتوغرافية .

#### ٦- استعمال الكلورال هيدريت: (chloral hydrate)

وتجرى هذه الطريقة بغمس الوزقات اخترقة في محلول كلورال هيدريت في الكحول بنسبة ٢٥ جرام من الكلورال مذابة في ١٢٥ سم<sup>٣</sup> من الكحول ثم تخرج من المحلول بسرعة وتجفف عند درجة ٦٠ مئوية وتكرر هذه العملية عدة مرات حتى تتجمع بللورات الكلورال على سطح المستند الذى يغمس بعد ذلك للمرة الاخيرة في محلول مماثل للمحلول المذكور بعد إضافة ١٣ سم<sup>٣</sup> من الجلسرين اليه ثم يخرج المستند ويخفف على ٦٠ درجة مئوية فتظهر الكتابة التى كانت على المستند قبل احتراقه ويمكن تصويرها فوتوغرافيا .

هذه هى الخطوات التى يتبعها الخبير الفاحص في محاولة استظهار الكتابة على الاوراق المكتوبة وهو يتدرج فيها من استخدام الوسائل الطبيعية ثم يلجأ الى الوسائل الكيميائية بعد فشل الوسائل الطبيعية وتعتمد هذه الوسائل على عدة اشياء منها درجة احتراق الورقة ونوع المداد المكتوبة به ونوع أداة الكتابة وغيرها .

## التزوير بالاضافة

وتسم هذه العملية عن طريق إضافة بيانات او تكمينات خطية الى المستند ولم تكن مثبته اصلا وقت تحريره وتعتبر الاضافة تزويرا اذا نتج عنها تغير فيما تضمنه السند من بيانات وارقام أصلية اتفق عليها وعلم بها الاطراف المتعاملون بهذا السند .

### كيفية التعرف على التزوير بالاضافة :

لكي يكتشف الخبير الفاحص هذا النوع من التزوير يعمل على دراسة مكونات السند من بيانات واسماء وارقام وما يحمله من توقعات وتبين ما بينها من ترابط وتماسك او تفكك واختلاف من حيث الظروف الكتابية لكل منها .

### دراسات الخبير للتوصل للتزوير بالاضافة :

- ١- هل كتب السند جميعه — صليه وتوقعاته — بأداة كتابية واحدة ومادة كتابية واحدة ام ان هناك بعض البيانات كتبت بأداة ومادة الجلسرين ؟ وآخرين ؟
- ٢- هل كتبت عبارات السند جميعها وما يحملها من توقعات في وقت واحد او في اوقات مختلفة ، وايهما احدث عهدا من الاخرى ؟
- ٣- هل كتبت عبارات السند جميعها بيد شخص واحد أم اشترك في كتابتها أكثر من شخص ؟
- ٤- هل كتبت عبارات السند جميعها والورقة مستدة الى سطح واحد ام ان بعض البيانات كتبت على سطح مغاير للسطح الذي كتبت عليه البيانات الاخرى ؟
- ٥- هل المسافات الافقية بين الالفاظ والمقاطع والمسافات الرأسية بين الاسطر المتتالية تسير في جميع أجزاء السند على نسق واحد وينظام واحد أم أن هناك اضطرابا وتفاوتا في هذه المسافات ؟

٦- إذا كانت هناك إعادة على بيانات السند كلها أو بعضها من ألفاظ أو أرقام فهل حدثت هذه الاعادة بنفس أداة الكتابة ومادتها اللتين استعملنا في كتابة البيانات الاصلية ام بأداة ومادة آخرين؟ وهل المقصود بهذه الاعادة هو اظهار هذه البيانات وايضاها أم إضافة بيانات أخرى دخلية بأداة الكتابة ومادتها اللتين استعملنا في عملية الاعادة ؟

٧- دراسة الارقام المثبتة بالسند دراسة مجهرية فاحصة مدققة لتبين ما إذا كانت مازالت على حقيقتها التي أثبتت عليها أصلاً أم تعرضت لعملية تعديل في قيمها بإضافة بعض أجزاء اليها مثل تغيير رقم (١) الى رقم ٦ ( بإضافة شرطة أفقية الى الرقم الاصلى من ناحية اليسار .

#### **التزوير بالحصول على ورقة مضاهاة أو مختومة على بياض :**

وتعتبر هذا تزويراً بالاضافة حيث يحصل شخص ما على ورقة تحمل توقيعاً او بصمة ختم او بصمة اصبع ، ثم يضيف هذا الشخص عبارات وبيانات للاحتجاج بها صاحب التوقيع او البصمة او الختم وقد نصت المادة ٣٤٠ عقوبات على أن (١) " كل من أؤتمن على ورقة ممضاء او مختومة على بياض فخان الامانة وكتب في البياض الذى فوق الختم او الامضاء سند دين او مخالصة او غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب ضرر لنفس صاحب الامضاء او الختم او لما له عوقب بالحبس ويمكن أن تزداد عليه غرامة لاتتجاوز خمسين جنيتها .

#### **كيفية الكشف عن التزوير بالحصول على ورقة مختومة على بياض :**

المعروف أن الترتيب الزمنى الطبيعى في كتابة المستندات أن يبدأ بكتابة البيانات التى يحويها صلب السند حتى اذا ما اتفق عليها الاطراف المتعاملون به

قام كل منهم بالامضاء او بوضع ختمه او أصبعه عليه إقرارا منه بما جاء بهذه البيانات. وفي هذه الحالة تأخذ كتابة البيانات الشكل الطبيعي لها من حيث حجم الالفاظ والمسافات التي بينها في البعدين الافقى والرأسى والحوامش . أما إذا انعكس هذا الترتيب الزمنى وكانت كتابة التوقيع أو البصمة سابقة لكتابة عبارات وبيانات صلب السند فإنه يعترى كتابة هذه العبارات والبيانات اضطراب وتفاوت في الحجم والابعاد قد ترى آثاره في بداية السند أو وسطه أو نهايته . ولكسى يتحقق الفاحص من هذه الظاهرة الاخيرة فإن عليه أن يجرى دراساته ومقارناته على نماذج خطية محررة بخط كاتب عبارات صلب السند توفرت لها عناصر طبعية الكتابة وتمثل الظروف الكتابية .

#### وسائل التزوير بالحصول على ورقة مضاهاة أو مختومة على بياض :

١- الحصول على ورقة تحمل توقيعاً أو بصمة وخالية من الكتابة ويكون ذلك بطريق الحيلة والاحداغ أو الثقة بين المتعاملين .

٢- لصق مجموعة من قطع الورق إلى جوار بعضها ومن بينها قطعة تحتوى على التوقيع أو البصمة من أحد السندات واثبات البيانات المزورة على هذه القطع فوق التوقيع أو البصمة . وتعرف هذه الطريقة بطريقة (المونتاج) وهى تجمع الصور والمناظر المختلفة إلى جوار بعضها ليخرج من بينها منظر جديد يبدو عليه التآلف الظاهرى ،وعلى الفاحص في هذه الحالة أن يدرس مواضع حواف قطع الورقة ومدى تكامل المتجاور منها وفحص قطع الورقة من حيث سمكها واشعاعها تحت الاشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء واجراء التحليل الكيميائى لمكونات كل قطعة من الورق على حدة إذا لزم الامر . وكذلك فحص مدى تكامل أجزاء الاحرف والكلمات المكتوبة والمطبوعة على حافى مكان لصق قطع الورق .



٣- الحصول على ورقة عليها كتابات وتحمل التوقيع أو البصمة ثم إزالة الكتابة

بأحد أساليب النحو واثبات البيانات المزورة فوق التوقيع أو البصمة .

#### **التصوير الضوئي في دراسة المستندات**

للتصوير الضوئي فضل كبير في انتشار الثقافة وتقديم العلوم وساعد في تهذيب الاذواق والاحساس بالجمال وإلى جانب الناحية الفنية والثقافية فللتصوير الضوئي أهمية كبيرة في الكشف عن الجرائم ، فقد أصبح عنصرا هاما من عناصر علوم البحث الجنائي .

وأول من استخدم التصوير في الكشف عن الجريمة وتتبع الهاربين هم

الصينيون .

#### **أغراض استخدام التصوير الضوئي في الكشف عن الجرائم :**

للتصوير الضوئي أغراض عديدة في الكشف عن الجرائم وذلك تبعا لتطور الجريمة وأساليبها وتقسم هذه الاغراض الى قسمين هما .

#### **اولا : القسم الاول**

الغرض منه إثبات حالة جسم الجريمة ومكانها وكل ما يتعلق بها من أشخاص ومضبوطات وإيراعى في الصور الضوئية التي تؤخذ لهذا الغرض الدقة والوضوح وأن تكون معبرة تعبيرا صادقا عن المسافات والابعاد والخصائص والعلامات المميزة وخصوصا في الصور المتعلقة بالأشخاص . والصور الضوئية التي تشملها أغراض هذا القسم تلقى كثيرا من الضوء على ظروف الجريمة وملابساتها وتزلل كثيرا من العقبات التي قد تعترض طريق العدالة وتيسر على رجال الشرطة والمحققين التعرف على الهاربين من وجه العدالة .

#### **ثانيا : القسم الثاني**

ويضم هذا القسم الاغراض التي يستخدم فيها التصوير الضوئي كوسيلة من وسائل البحث ذاته للكشف عن مكنم الجريمة . وأوسع مجال يعمل فيه التصوير الضوئي لتحقيق هذه الاغراض هو مجال فحص ودراسة المستندات والعملات .

## أساليب التصوير الضوئي :

هناك عدة أساليب للتصوير الضوئي ولكل أسلوب منها غرض تعمل على تحقيقه فمن هذه الأساليب :

### ١- التصوير الضوئي بالاستعانة بأجهزة التكبير :

وهذا الأسلوب يصلح جرات الكتابة لتبين ما بها من معالم الطبيعة أو عدم الطبيعة كما يؤدي دورا هاما في حالات الاضافة والتعديل والتعريف على المميزات والخصائص الخطية .

### ٢- الطبع الفوتوغرافي (Photocopy) :

وهذا الأسلوب يلجأ اليه في الحصول على صور تماثل تماما موضوع الدراسة من حيث أبعادها وما تحويه من بيانات وتوقيعات ونحن ننصح بعمل صورة فوتوغرافية — بهذا الأسلوب — لوجه وظهر كل مستند يعرض على الفاحص لاثبات حالة المستند والرجوع إليها إذا لزم الأمر .

### ٣- التصوير المجهرية :

وهذا الأسلوب يفيد في دراسة التكوينات الخطية الدقيقة مثل النقاط والارقام كما يدخل في مراحل تحليل الورق لمعرفة نوع الألياف الداخلية في تركيبه .

### ٤- التصوير بالضوء النافذ (Transmitted Light) :

وفي هذه الحالة يأتي الضوء من مصدر يقع خلف المستند وتكون آلة التصوير في الجانب الآخر . أى أن أشعة الضوء تخترق ورقة المستند حتى تصل إلى آلة التصوير .

ولهذه الطريقة عدة نتائج حسنة منها :

أ) تسع وتحديد وقات القلم ورفعاته عند دراسة الكتابة غير الطبيعية التي تستهدف التقليد .

ب) التمييز بين الانواع المختلفة للورق تبعاً لدرجة انفاذ كل منها للضوء حسب سمكها والألياف والمواد الداخلة في تركيبها.

ج) احو الآلى وما يحدثه من زيادة شفافية الورقة وإنفاذها للضوء.

د) الإضافات التى قد تكون موجودة فى الألفاظ أو الأرقام.

هـ) وجود العلامات المائية وسلك الضمان فى الأوراق ذات القيمة مثل أوراق العملة المصرفية.

#### ٥- التصوير بالضوء الجانبي المائل (Oblique Light) :

وهنا يأتى الضوء من جانب واحد للمبتدئ ويعمل على اظهار وتبوع مواضع الضغط الطبيعية وغير الطبيعية ويجرى التصوير لوجه الورقة وظهرها . ويستحسن أن تكرر عملية التصوير مع تغيير اتجاه الضوء تبعاً لتغير الحركات الكتابية.

وهذه الطريقة صالحة للتعرف على الجوات المتراكبة ومعرفة ايها تعلو الاخرى.

#### ٦- التصوير بالأشعة تحت الحمراء (Infra Red) :

وتوجد الاشعة تحت الحمراء فى الطبيعة فى ضوء الشمس وهى المستولة عن التأثير الحرارى لضوء الشمس وتتراوح أطوال موجاتها من ٧٦٠٠ إلى ٥٠٠٠,٠٠٠ وحدة أنجستروم ولكن التى تستخدم فى التصوير الفوتوغرافى يجب ألا يزيد طول موجاتها عن ٢٠,٠٠٠ وحدة أنجستروم . ويمكن الحصول عليها عن طريق إمرار الضوء خلال مرشحات ضوئية خاصة .

وللتصوير بالأشعة تحت الحمراء عدة نتائج إيجابية من بينها :

١. التعرف على ما دون داخل الخطابات بغير فتح الظروف التى تحتريها.

٢. بعض حالات الكتابة غير المرئية .

٣. اغسو الآلى وخصوصا إذا كانت الكتابة الاصلية التى تعرضت للمحو محررة بقلم رصاص او كويلا يحتوى على مادة الجرافيت .

٤. الطمس ونجاح الاشعة تحت الحمراء فى إظهار الكتابة المطوسة يفوق ما يمكن أن تحققه الأشعة فوق البنفسجية وتتوقف النتائج على درجة شفافية أو عتامة كل من المداين : المداد الذى استعمل فى الكتابة والمداد الذى حدث به الطمس ومدى احتواء كل منهما على معادن ثقيلة مثل الحديد .

٥. المستندات المحترقة .

٦. اغسو الكيميائى وهنا قد تنجح الاشعة تحت الحمراء فيما فشلت فيه الأشعة فوق البنفسجية .

٧. المستندات القديمة البالية .

٧- استعمال المرشحات الضوئية :

وهذه عبارة عن ألواح زجاجية ذات ألوان مختلفة تسمح بمرور بعض الاشعة خلالها وتحتجز البعض الآخر حسب لون المرشح ذاته ويمكن استعمال المرشحات الضوئية فى التمييز بين الاحبار المختلفة وفى اظهار الكتابة المطوسة.

٨- التصوير بالاشعة فوق البنفسجية :

وتوجد الاشعة فوق البنفسجية فى الطبيعة فى ضوء الشمس ويمكن الحصول عليها عن طريق التحليل الضوئى الطيفى وتتراوح أطوال موجاتها بين ١٣٦،٣٩٠٠ وحدة أنجستروم (١) وتوجد فى الجزء غير المرئى من الاشعة وتليها فى ذلك أشعة أكس ويمكن الحصول على الاشعة فوق البنفسجية بإمرار تيار كهربائى خلال بخار الزئبق وترشيح الاشعة الصادرة بمرشح زجاجى مصنوع من الكوارتز .

ولاستخدام الأشعة فوق البنفسجية فى فحص العملات والمستندات أغراض عديدة منها :

أ- استظهار الكتابة المطموسة .

ب- حالات انحسار الكيمائى وعن طريق الأشعة فوق البنفسجية يمكن تحديد المنطقة التى تناولنا عملية انحسار وانتشرت فيها المواد الكيميائية المستعملة وكذلك اظهار الكتابة التى تعرضت للمحو الكيمائى .

ج- بعض حالات الكتابة على الأوراق المحترقة .

د- التمييز بين أنواع المداد المختلفة سواء فى ذلك أحبار الكتابة أو الطباعة أو الآلة الكاتبة .

هـ- التمييز بين أنواع الورق المختلفة والمواد الداخلة فى تركيبه .

و- بعض حالات الكتابة غير المرئية .

ز- بعض حالات انحسار الآلى ويمكن التعرف على الكتابة التى محيت إذا كانت مادتها ذات أشعاع خاص تحت الأشعة فوق البنفسجية.

٩- أشعة أكس ذات الفولت الواطى (Low voltage xray) :

ويمكن الحصول عليها بإمرار التيار الكهربائى داخل أنبوبة مفرغة من

الهواء .

خواص أشعة أكس ذات الفولت الواطى :

وهذه الأشعة موجودة فى الجزء غير المرئى من أشعة الشمس وتتراوح

أطوال موجاتها من ١,٠ إلى ١,٢ نانومتر إلى النجسترام واحد وتمتع بخاصة اختراق

بعض المواد وتتفاوت درجة اختراقها للمواد حسب تفاوت وزنها النوعى فكلما

زاد الوزن النوعى قلت درجة النفاذية والاختراق .

حالات استعمال التصوير بأشعة أكس ذات الفولت الواطى :

ويستعمل التصوير بأشعة أكس فى فحص حالات انحسار لاستظهار الكتابة

التي محيت ويحتوى مدادها على معادن ثقيلة مثل الحديد أو النحاس وفى

المستندات المخترقة والكتابة غير المرئية التي حررت بأحبار تحتوي على معادن ثقيلة مثل الرصاص أو الباريوم أو التنجست وتعرف على الكتابة المدونة على الخطابات داخل ظروفها أو تقع داخل الأوراق الملتصقة مثل طابع البريد .  
ويسلج الفاحص في عمليات الفحص والتصوير بإجراء أساليب المختلفة على المستندات التي يشبه في احتوائها على تزوير مادي أو كتابة غير مرئية حتى يتكشف للفاحص مكنم التزوير أو يعرف على الكتابة غير المرئية .  
وذلك لأنه من غير المتيسر التعرف على مدى نجاح أى أسلوب من أساليب الفحص والتصوير بالإشعاعات المختلفة قبل إجرائه .

### **التحليل الكيميائى واللونى للمداد والورق**

كما ذكرنا أنفا ضرورة إجراء دراسات ومقارنات على أنواع الورق والمداا للتعرف على مدى تماثلها ونوعها وتلك من أهم الخطوات التى يقوم بها الخبير الفاحص أثناء عملية فحص المستندات .  
وهناك العديد من التجارب التى يقوم بها الخبير لدراسة الورق والمداا ومن هذه التجارب .

### **التحليل اللونى (الكروماتوجرافى) المداا على المستند :**

وأساس هذا التحليل هو فصل مكونات المداا وله خطوات متتابعة هى :

- ١- يذاب المداا فى مذيب مناسب وتختار الجرات الكتابية الممثلة بالمداا.
- ٢- يوضع المخلول ملامسا لحافة إحدى ورقات التحليل اللونى وتترك لتجف.
- ٣- تتخذ نفس الخطوات بالنسبة لأنواع من المداا معروفة التركيب.
- ٤- توضع حواف ورقات التحليل اللونى فى محلول يتركب من النورمال بيوتانول وحمض الخليك والماء بنسبة خاصة وتترك فترة حتى يصل المخلول الى الحافة الاخرى من الورقة.
- ٥- تجفف الورقات وتفحص تحت الضوء العادى ثم تحت الاشعة فوق البنفسجية .

## التحليل الكيميائي للمداد :

ويستعمل في إجرائه عصيات خشبية مدببة لنقل المادة او المحلول الى سطح الورقة .

م	المادة او المحلول الكيميائي	نتيجة التجربة	نوع المداد
١	الماء المقطر	يذوب المداد ويعطى لونا واضحا	حبر انيليني
٢	الكلوروفورم	أ- يذوب المداد ويعطى لونا واضحا ب- يذوب جزئيات	حبر قلم ذى سن كروى حبر طباعة
٣	حامض الكلورديك	أ- يتحول الاسود الى أزرق ب- يتحول الاسود الى أحمر ج- يزول لون المداد د- لا يتغير	حبر حديدي حبر خشب أحمر حبر فاناديوم حبر نيغروسين
٤	حامض كلورديك مع ثيوسيانات النشادر	أحمر	حبر حديدي متأكسد
٥	حامض كلورديك مع هيبوكلوريت الصوديوم	أ- يزول اللون ب- يزول اللون ج- لون بني د- لا يتغير	حبر حديدي حبر خشب أحمر حبر نيغروسين حبر فاناديوم
٦	كلوريد القصديروز ١٠٪ مع حامض كلورديك ١٠٪	أ- يزول اللون ب- يزول اللون جزئيا ج- لون أحمر د- لا يتغير	حبر حديدي حبر فاناديوم حبر خشب أحمر حبر نيغروسين

## تحليل الورق :

أما عن تحليل الورق فله عدة تجارب هي :

- ١- التحليل المجهرى والكيميائى للتعرف على الياف الورق .
  - ٢- التحليل الكيميائى للتعرف على المواد المعدنية فى الحشو بالورق.
  - ٣- التحليل الكيميائى للتعرف على مواد الصقل بالورق.
- اولا: التحليل المجهرى والكيميائى للتعرف على الياف الورق:

تؤخذ قطعة صغيرة من الورق لاتتجاوز أبعادها بضعة ملليمترات وتقطع إلى أجزاء صغيرة وتوضع فى وعاء زجاجى وتضاف إليها كمية مناسبة من محلول مائى لايدروكسيد الصوديوم بنسبة ٥% ثم يغلى المخلوط للتخلص من مواد الحشو والصقل حتى تتفكك الالياف ثم يصب السائل من الوعاء الزجاجى وتبقى فيه الألياف الورقية التى تغسل بعد ذلك بالماء المقطر عدة مرات وتجفف بين ورقى ترشيح من النوع ذى الالياف المتماكة حتى لاتتدخل أليافها فى الفحص ثم تنقل الالياف بعد تجفيفها الى شرائح زجاجية وتفحص تحت الميكروسكوب ثم تعامل بالمحاليل الخاصة . ومن مظهر الالياف تحت الميكروسكوب والتفاعلات المختلف يمكن تحديد مصدرها على الوجه الآتى :

م	المحلول الكيميائى	التفاعل اللونى	نوع الالياف
١	محلول اليود	أ- بنى فاتح أو قاتم	كتان
		ب- بنى فاتح أو قاتم	قطن
		ج- بنى فاتح	قش
		د- بنى فاتح	خشب كيميائى
		هـ- أصفر أو بنى	خشب آلى
٢	كلوريد الزنك واليود	أ- أحمر فاتح	كتان



		ب- احمر فاتح	قطن
		ج- أزرق	قش
		د- أزرق	خشب كيميائي
		هـ- أصفر	خشب آلي
٢	الفلوروجلويسين	أ- لا يتغير	كتان
		ب- لا يتغير	قطن
		ج- لا يتغير	قش
		د- لا يتغير	خشب كيميائي
		هـ- احمر	خشب آلي
٤	كبريتات الانيلين	أ- لا يتغير	كتان
		ب- لا يتغير	قطن
		ج- احمر عند التسخين الهين	قش
		د- احمر عند التسخين الهين	خشب كيميائي
		هـ- أصفر	خشب آلي

٢- محلول كلوريد الزنك واليود يتركب من :

(أ) كلوريد الزنك } ٢٠ جرام

ماء } ١٠ سم ٣

(ب) يوديد بوتاسيوم } ٢,١ جرام

يود } ٠,١ جرام

ماء } ٥ سم ٣

يخلط المحلولان أ، ب ويؤخذ اخول العلوى الرائق في الفحص .

٣- محلول الفلوروجلويسين يتركب من :

١ جرام	}	فلوروجلويسين
٢٥ جرام		ماء
٥ سم ٣		حامض كلوردريك مركز

٤- محلول كبريتات الانيلين من :

١ جرام	}	كبريتات الانيلين
١٠ سم ٣		ماء مقطر

(ب) التحليل الكيميائي للتعرف على المواد المعدنية في الحشو بالورق:

تؤخذ قطعة من الورق وتحرق جيدا ويحلل الرماد المختلف عن عملية الاحتراق بحثا عن المواد المعدنية بالطريق الكيميائي المعروف — ويمكن إجراء هذه العملية بالتحليل الكمي للتعرف على نسبة هذه المواد وذلك بوزن قطعة الورق حرقها ثم إجراء تجارب التحليل الكمي على المواد المعدنية الموجودة بالرماد .

التحليل الكيميائي للتعرف على مواد الصقل بالورق :

- الراتنج (*RESIN*): تؤخذ قطع من الورق وتضاف عليها كمية مناسبة من الكحول المركز ويسخن المحلول على حمام مائي ويرشح المحلول ثم يسخر الراشح حتى الجفاف وتؤخذ المادة المختلفة وتذاب في حامض الخليك اللامائي ثم تبرد وتنقل الى طبق من القيشاني ويختبر بمحضر الكبريتيك المركز - وفي حالة وجود الراتنج يظهر لون أحمر بنفسجي .
- الكازيين : يختبر بمحلول ميللون (*MILLON'S REAGENT*) الذي يعطى مع الكازيين لونا أحمر ورديا.
- النشاء : ويمكن التعرف عليه عند وضع بعض من محلول اليود على سطح الورقة فيظهر اللون الازرق في حالة وجود النشاء.

- **الجيلاتين** : تؤخذ قطع صغيرة من الورق وتغلى بالماء ويختبر انحلال الناتج بإضافة محلول مخفف من حامض التانيك - وفي حالة وجود جيلاتين يظهر راسب أصفر.

ويحضر محلول ميللون بإذابة كمية صغيرة من معدن الزئبق في وزن مماثل من حامض النتريك المركز كثافته ١,٤ جم ثم يضاف إلى المحلول ضعف حجمه من الماء (١٠ جم زئبق + ٧ سم<sup>٣</sup> حمض النتريك المركز + ١٢ سم<sup>٣</sup> ماء مقطر) .

#### **مواد الكتابة وأدواتها**

##### **أهمية دراسة مواد الكتابة :**

تعتبر مواد الكتابة وأدواتها من الضروريات التي يجب على الخبير أن يأخذها في الاعتبار عند دراسته للحالات التي تحول إليه لفحصها وإبداء الرأي فيها .

فمواد الكتابة وأدواتها من أهم عناصر المستند وجانباً مهماً من الظروف التي تحيط بعملية الكتابة اليدوية .

ومن الأشياء التي تساعد الخبير في عملية المقارنة والمضاهاة صدور الكتابة التي يقوم الكاتب بكتابتها بصورة طبيعية وذلك لاستخدامه نوع معين من مادة الكتابة وأدواتها ، أما في حالة استعماله لأداة كاتبة للمرة الأولى أو وجود بعض العيوب فيها يؤثر إلى حد ما في هذه الطبيعية ( وبالتالي تعوق عملية المقارنة ) وإلى جانب ذلك ففي بعض الحالات التي يكلف بها الخبير الفاحص تتطلب معرفة للتركيب الكيميائي لمادة الكتابة وتفاعلاتها المختلفة مع مكونات الورقة ومكونات الهواء والضوء وغيرها من المؤثرات الجوية .

ونتيجة للعلاقة الارتباطية بين مواد الكتابة وعملية الكتابة ، قسمت مواد الكتابة إلى ثلاثة أقسام هي :

أولاً : قسم مواد الكتابة السائلة

ثانياً : قسم مواد الكتابة الصلبة

ثالثاً : قسم مواد الكتابة اللزجة

### القسم الاول

#### مواد الكتابة السائلة

وتتكون هذه المواد من مجموعة من السوائل المائية التي تحتوى على مواد ملونة أضيفت اليها مواد أخرى تساعد على حفظها من التلف وعلى سرعة تبخرها على اثر الكتابة على سطح الورقة .

وتختلف هذه السوائل اختلافا كبيرا فى ألوانها وفى تركيبها وسنعرض الانواع الشائعة الاستعمال منها فيما يلى :

١- الاحبار القلوية سريعة الجفاف

٢- الاحبار الكربونية

٣- الاحبار الملونة

٤- الاحبار الحديدية

٥- احبار الخشب الاحمر

#### اولاً : الاحبار القلوية سريعة الجفاف

منذ أمد بعيد تجرى البحوث العلمية محاولة اكتشاف احبار سريعة الجفاف فور الكتابة بها على الورق بغير حاجة الى ورق تجفيف .

وقد أجريت بعض اغاولات لتحقيق هذا الهدف فبينها إضافة بعض المواد الطيارة إلى المداد السائل كالكحول او الاسيتون ولكن باءت هذه اغاوله بالفشل وذلك لان المداد لم يكن يجف على سطح الورقة فقط بل كان يجف داخل الزجاجه وعلى سن القلم المستعمل فى الكتابة .

واستمرت الابحاث لاكتشاف مواد غير طيارة لتفادى جفاف المداد داخل الزجاجاة وعلى سن القلم ولكن المداد الذى توصل اليه العلماء كانت تشوبه بعض العيوب منها ارتفاع غثته لما لايتيح شيوع استعماله إلى جانب انه لايجف بالسرعة المرغوبة أثناء الكتابة .

وأثمرت الدراسات والابحاث عن الغاية المرجوة وهى مدادا سريع الجفاف ومقاوما لتأثير الرطوبة وفى الوقت نفسه يحتفظ بلونه الزاهى وذلك بإدخال المواد القلوية فى تركيب المداد .

وكانت أولى هذه المحاولات عام ١٩١٢ حيث أدخلت مادة كربونات البوتاسيوم القلوية التأثير فى تركيب المداد ولكن هذه المحاولة لم تنجح لان هذه المادة لم تمتص بالسرعة المطلوبة فى درجات التركيز المسموح بها .

وفى عام ١٩٢٧ تكررت المحاولة وذلك باستخدام الصودا الكاوية بدلا من كربونات البوتاسيوم ولكن باءت هذه المحاولة بالفشل كسابقتها وذلك لعدة أسباب منها ، تسرب المداد بكثرة من أقلام الحبر ، واستبعاد الاحبار التى يدخل الحديد فى تركيبها وقلة الصبغات التى يمكن استعمالها فى الوسط القلوى لأن معظم الصبغات تحتاج وسطا حمضيا أو متعادلا .

وأجريت بعض اغاولات لعلاج هذه العيوب منها إضافة مادة أميل أكرانثيت (*AMYL XANTHATE*) لمنع تسرب المداد بغزارة من القلم وأيضا أضيفت بعض المواد لكى تتجمع على سطح المداد وتحول بينه وبين غاز ثانى اكسيد الكربون الموجود فى الجو والذى يمكن امتصاصه بواسطة الصودا الكاوية ونتيجة التفاعل بينهما تتكون كربونات الصوديوم التى تترسب فى قاع الزجاجاة وعلى سن القلم المعد فى الى جانب ان هذا الامتصاص يقلل من درجة قلوية المداد .

وقد ظهر غيب للمداد القلوى سريع الامتصاص هو انتشار المداد على جانبي الجرات الكتابية مما يؤدي إلى تشويهاات في هذه الجرات وقد امكن التغلب على هذا العيب عن طريق إضافة بعض المواد القروية مثل الظمى الغروى (نيثونايت *Ben tonite*) وبذلك منع انتشار المداد الجانبي .

أما عن صلاحية المداد القلوى للكتابة به على المستندات التى يرغب الاحتفاظ بها لمدة طويلة بغير ان يتغير لونها فقد توصل اليه عن طريق استخدام أملاح الفاناديوم مثل "*Ammonium metavanadate*" فى الاحبار الزرقاء والسوداء وأملاح النحاس مثل "*copper bththalocyanate*" فى الاحبار الخضراء وذلك بدلا من املاح الحديد .

وبذلك فإن استعمال الاحبار القلوية سريعة الجفاف فى الكتابة يعتبر طفرة هامة وذلك لعدة مميزات فيها منها ان هذه الاحبار ثابتة لفترات زمنية طويلة وذلك لاحتوائها على مركبات معدنية تتحول الى أكاسيد ملونة ، إلى جانب انها تساعد على حفظ الورق من التلف على مر الزمن عكس الاحبار السقى تحتوى على تركيب حمضى وذلك لأن درجة قلوية هذه الاحبار يبلغ اسها الايدروجين ١١,٦ فليس لها تأثير ضار على الالياف السليولوزية وغيرها من مكونات الورقة ومن مميزاتا أيضا سرعة امتصاص هذه الاحبار داخل الورقة وثبت أصباغها مما يؤدي الى مقاومتها لعوامل الجو والرطوبة .

وبالرغم من ان هذه الاحبار لها الكثير من المميزات الا انها لم تستطيع ان تتفوق على الاحبار التقليدية وذلك لارتفاع ثمنها وتأثيرها على سنون القلم المعدنية ولذلك فقد صنعت لها سنون أقلام وأقلام خاصة صالحة لاستعمالها فى الكتابة بالاحبار القلوية .

## الاحبار الكربونية

وتتعدد أسماء هذه الاحبار فمنها الحبر الصفي أو الحبر الفارس أو الحبر الهندى أو الحبر الشيفى ، ويمتد تاريخ هذه الاحبار الى ما قبل الميلاد حيث عثر فى آثار قدماء المصريين على اوانى فخارية مدون عليها كتابات بمداد تبين بعد تحليله انه كربونى كما عثر على اوراق بردى مكتوبة بهذا المداد من الاسرة الحادية عشرة أى من ألفى عام قبل الميلاد .

ولون الكتابات القديمة المدونة بالاحبار الكربونية بنى قائم وذلك لاحتوائها على املاح الحديد كشوائب فى المداد تتحول بمرور الزمن الى أكاسيد وكربونات الحديديك ذات اللون البنى القائم .

### طريقة تحضير الحبر الكربونى :

يحضّر الحبر الكربونى بوضع مسحوق الفحم الناعم بنسبة معينة فى محلول مائى يحتوى على مادة الصمغ العربى او مادة اخرى مشابهة تساعد على عدم تسرب او تجمع مسحوق الكربون فى قاع الزجاجاة وذلك يجعل جزيئات مسحوق الكربون معلقة فى المحلول .

طرق الحصول على الكربون لاستعماله فى صناعة الاحبار :

هناك طريقتان للحصول عليه هما :

(١) طريقة التكثيف (٢) الاحتراق الجزئى

### طريقة التكثيف :

ويستخدم فيها مواد عضوية مثل المواد الدهنية او الشمعية والتي تحتوى جزيئاتها على عدد كبير من ذرات الكربون ، يتم حرق هذه المواد ويجمع السناج المتصاعد منها على سطح بارد حيث يتكثف ، وتتوقف جودة الكربون الناتج على درجة الاحتراق ونوع المادة الدهنية او الشمعية المحترقة فكلما احترت على عدد كبير من ذرات الكربون وكان الاحتراق هادئاً ومنظماً ينتج أوفر وأجود أنواع الكربون .

وقد استخدمت هذه الطريقة منذ القدم للحصول على المداد الذى كان استخدمت هذه الطريقة منذ القدم للحصول على المداد الذى كان يستخدم في كتابة الادعية الدينية الرسائل وكان هذا المداد يعتبر مقدسا حيث كان يحضر من حرق البخور والمواد العطرية التى توضع على الارض وتحاط مجموعة من قوالب الطوب ويوضع فوق هذه القوالب وعاء يشبه الاطباق الصينية مقلوبة الوضع وفي نهاية العملية يكشط الكربون من سطح الوعاء ويصنع منه المداد والكربون المخضر بهذه الطريقة يتميز بخلوه تقريبا من الشوائب .

### طريقة الاحتراق الجزئى :

عند احتراق المواد العضوية مثل الخشب ينتج عنها مواد سواد اللون تحتوى على نسبة عالية من الكربون ويمكن ان تحتوى ايضا على مواد قطرانىة . أما إذا أجريت عملية الاحتراق في درجة حرارة مناسبة وكمية اكسجين مناسبة فمهما يمكن الحصول على اكبر نسبة من الكربون الناتج عن الاحتراق .

ويحضر الحبر الفارسي (Persianink) من الكربون الناتج من احتراق نوع البلح حيث توضع في أوعية فخارية تغطى بالطين وتوضع على النار لمدة يوم ثم يزع الغطاء ويترك ناتج الاحتراق ليبرد ثم يطحن وينخل للحصول على مسحوق ناعم كربوني ولكن الكربون المخضر بهذه الطريقة يعيبه انه يحتوى على بعض الشوائب مثل اكاسيد المعادن التى تؤثر على لون المداد فيتغير لونه بعد فترة إلى اللون البنى القاتم .

والمداد المصنوع من الكربون الذى نحصل عليه بالتكثيف يكون افضل من المصنوع من الكربون المخضر بطريقة الاحتراق الجزئى وذلك لعدة مميزات في الكربون المكثف منها ان جزيئاتها صغيرة واحجامها متساوية وخالية تقريبا من الشوائب مما يساعد على تعليقها داخل المحلول ويطء ترسبها ويحفظ المداد باللون الأسود القاتم فترات طويلة قد تبلغ مئات السنين .



### الخصائص الطبيعية للأحبار الكربونية والكتابة بها :

- ١- يمكن إزالة الكتابة الغير جيدة المستعمل فيها الاحبار الكربونية بطريقة آلية عن طريق الحلك باخاغة المطاطية او غسل الكتابة بالماء إذا كان الورق المستعمل في الكتابة من النوع ذى الصقل الجيد .
- ٢- وجوب رج الزجاجة جيدا قبل استعمالها حتى يتم توزيع مسحوق الكربون في السائل الذى يحمله وذلك لان الاحبار الكربونية تتكون من محاليل غروية التركيب تحتوى على حبيبات كربونية صغيرة معلقة ، ويسودى الاهمال في رج الزجاجة الى اختلاف وضوح الجرات الكتابية مما قد يحسبه الخبير او الخبير غير المدقق عيوباً خطية في الكتابة .
- ٣- أن هذا النوع من الاحبار يستعمل للكتابة بالأقلام ذات السنون المعدنية أو الخشبية ولا يمكن استعمال أقلام الجيب العادية لاحتوائها على المسحوق الفحم والذى يخشى من ترسبه داخل خزانات هذه الأقلام .

### الخصائص الكيميائية للأحبار الكربونية والكتابة بها :

- ١- تستعمل هذه الاحبار في كتابة المحررات التى يراد الاحتفاظ بها مداد طويلة مثل عقود البيع والشراء التى تحفظ بمصلحة الشهر العقارى وذلك لان الكربون من المواد الحاملة كيميائياً فالأحبار الكربونية تحتفظ بوضوحها لمدة طويلة دون ان تتأثر بالعوامل الجوية مثل الاكسجين وثانى اكسيد الكربون أو الضوء أو الرطوبة ، وكذلك لاتتأثر بزيادة درجة حرارة الورقة المدونة عليها .
- ٢- صعوبة تقدير عمر الكتابة المحررة بالاحبار الكربونية وذلك لما ذكرنا آنفاً من عدم تأثرها بالتغيرات الكيميائية مع مرور الزمن ولذلك يصعب على الخبير تقدير عمرها .

٣- لا تؤثر الاحبار الكربونية على أدوات الكتابة المعدنية وذلك لأنها متعادلة التركيب ولا تحتوى على أحماض أو قلويات تؤثر على المواد المعدنية التى تصنع منها أدوات الكتابة.

٤- تقاوم الاحبار الكربونية تأثير المحاليل الكيميائية التى تستخدم فى إزالة الألوان ويستعملها المزورون فى إزالة الكتابة والتى تحتوى على مواد مؤكسدة او أحماض أو قلويات وكل هذه المواد لا تؤثر على مسحوق الكربون الذى تصنع منه الاحبار الكربونية .

#### ثانيا : الأحبار الملونة

تصنع هذه الاحبار الكربونية من الاصباغ الكيميائية "Synthetic" "المذابة فى الماء .

أمثلة :

الأبوسين الاحمر "*Eosin red*" وبنفسجى هو فمان "*Hofmam's violet*"  
الازرق الانيلينى "*Aniline blue*"

خواص الاحبار الملونة :

- ١- ترجع فى تركيبها الكيميائى الى قاعدة الانيلين .
- ٢- يضعف لونها تدريجيا بمرور الوقت حتى تختفى تقريبا نتيجة تأثيرها الكبير بالعوامل الجوية ومن هنا فهى لاتصلح لتحرير المستندات التى يراد الاحتفاظ بها .
- ٣- تقاوم الاحبار الملونة الى حد ما عملية المحو الآلى ولكنها لا تقاوم المحاليل الكيميائية المستعملة فى إزالة الالوان فتختفى سريعا .

#### ثالثا : الاحبار الحديدية

ويطلق عليها أحيانا " أحبار الحديد والعفص" ولا يعرف بالتحديد بداية استعمالها ولكن اقدم المخطوطات التى عثر عليها والتى يحتوى مدادها على

كميات من معدن الحديد داخلة في تركيبه الاصلى ترجع الى القرن التاسع  
الميلادى والثالث الهجرى وكانت اغلبها على اوراق البرد محررة باللغة العربية  
وأول ما عرف في أوروبا في القرن السادس عشر الميلادى .  
**تركيبه :**

تركب هذه الاحبار من معدن الحديد في صورة ملح من املاحه  
مضاف الى نقيع حبات العفص .

وحبات العفص هى أجسام كروية الشكل يتراوح طول قطرها من ١٢  
إلى ٢٠ ملليمترا ولونها الخارجى زيتونى او اخضر ضارب الى الزرقة .  
**محتويات حبات العفص :**

تحتوى حبات العفص (*Calls*) على حامض التانيك (ك٤٤ يد ٩٠٩١) .  
**طريقة تحضير أحبار الحديد والعفص :**

تخضر هذه الأحبار بإضافة كبريتات الحديدوز (حكب أ ع) الى نقيع  
حبات العفص وينتج مستحضرا باهت اللون ويزداد قتامة كلما تعرض لعوامل  
الاكسدة سواء بالتعرض للجو أو بإضافة مادة مؤكسدة مثل ثاني كرومات  
البوتاسيوم حتى يصبح اسود اللون .

وقد ثبت بالتجربة أنه من الأفضل أن تتم عملية الاكسدة على الورقة  
المستعملة في الكتابة حتى تكون الكتابة أكثر ثباتا وأطول بقاء وحتى يمكن  
استعمال السداد قبل ان تبلغ عملية الاكسدة مداها فقد اضيفت مادة ملونة  
زرقاء الى المداد غير المؤكسدة وأولى المواد المستعملة هى مادة النيله "*indigo*  
"وبذلك امكن استعمال المداد بعد تحضيره مباشرة وأطلق على هذا النوع من  
السداد اسم المداد الازرقى — اسود "*Blue black*" وذلك لان الكتابة به تبدأ  
زرقاء ثم تسود تدريجيا كلما سارت عملية الاكسدة .

وقد ثبت صلاحية هذه الاحبار لاقلام الجيب ولذلك لوضوح لونها  
وراحة العين له .

وهناك العديد من المعايير والمواصفات الخاصة للحجر الحديدي القياسى وتشمل هذه المواصفات نسبة الحديد فى المداد ودرجة حموضة ومستوى السيولة ودرجة التبخر داخل الزجاجاة على سطح الورقة وغيرها من المراسلات

- كـربون ، يد أيدروجين = أكسجين

#### آثار إضافة المادة الملونة الزرقاء الى الاحبار الحديدية :

ارتفعت درجة صلاحية الكتابة بهذه الاحبار نتيجة إضافة المادة الملونة الزرقاء الى احبار الحديد والعقص فمن آثارها .

١- اتحاد المادة الملونة الزرقاء مع املاح الحديد والعقص مكونة مواد "رانتجية" (اشبه بالمواد الصمغية) وهذه المواد تنخفض درجة ذوبانها فى الماء لذلك فهى أكثر مقاومة للسوائل والخاليل الكيميائية .

٢- يعتبر هذا المداد أكثر صلاحية للاستعمال وخصوصا فى اقلام الجيب وذلك لانخفاض نسبة الحديد فى تركيب المداد .

٣- احتفاظ المداد بلونة وبصفاته الاصلية أطول مدة ممكنة وذلك بسبب تأخير عملية تأكسد الحديدوز الى حديدك .

٤- تخفيض نسبة الحموضة فى المداد وهذا أمكن التقليل من التأثير الحمضى على السنون المعدنية للاقلام وتعرضها للتآكل .

#### إضافة مواد حافظة للمداد :

حيث يضاف هذه الأحبار بعض المواد الحافظة المطهرة مثل حامض الكربوليك (الفينول) لأن تعرضها للجو يؤدى الى تلفها الذى ينشأ عن غزو بعض الفطريات (*Fuungi*) أو البكتريا لهذه الأحبار .

إضافة بعض المواد تساعد على سرعة جفاف المداد

حيث تضاف بعض السوائل الطيارة مثل ( الكحول — الاثير — الاسيتون ) الى الانواع الجيدة من الاحبار الحديدية فتساعد على سرعة جفاف الكتابة على الورق بغير حاجة الى ورق التجفيف .

## إضافة مواد مانعة من الترسيب.

حيث تضاف بعض المواد الكيميائية مثل الجلسرين أو الاحماض العضوية لمنع ترسب المداد داخل الزجاجية وعلى جدرانها بشرط ان تعبأ الأجارفى زجاجات مصنوعة من الزجاج المتعادل لان استخدام الزجاج غير المتعادل يتفاعل مع مكونات المداد فيؤدى الى ترسيب المداد .

## التفاعلات الكيميائية فى تكوين احبار الحديد والعفص :

إن كيفية التفاعل بين عنصر الحديد وحمض التانيك والجاليك لتكوين المداد معقدة ولم تعرف على وجه التحديد وأيضاً عملية أكسدة المداد مازالت غامضة ، وقد اعتبر زيتش "*ZETZSCHE*" ان المداد غير المتأكسد يتكون من ملح قابل للذوبان عبارة عن ثنائى جالات الحديدوز وملح آخر غير قابل للذوبان عبارة عن أحادى جالات الحديدوز وأحادى ثنائى الحديدوز وان اللون الباهت يرجع الى هذين المركبين .

وعند التأكسد يتكون ملح أحادى جالات الحديدك وحماس ثنائى الحديدك وهذين الملحين هما تأثير حمض ويمضى الزمن وخلال عمليات كيميائية معقدة تحدث فيها عملية ( الاسترة ) "*Esterification*" وتكون مركبات ثانوية ذات لون بنى وتتركب غالباً من مركبات الحديد والبروجاللول.

## خواص أحبار الحديد والعفص والكتابة بها

أ) علاقة المداد بالورقة التى تحمل الكتابة :

هناك علاقة وثيقة تربط بين جرات الكتابة وباطن الورقة وذلك لان احبار الحديد والعفص تحترى على مواد ذاتية تغلغل داخل الورقة فور

ملاستها للورقة واختراقها لطبقة الصقل ولذلك يصعب ازلتها بالمحاة المطاط  
بسل وينتج عن هذه المحاولات آثار واضحة تظهر على سطح الورقة وتؤثر في  
سمكها مما يجعلها رقيقة شفافة في معظم الاحيان .

وعلى النقيض اذا استعمل في عملية الازالة بعض المواد الكيميائية التي  
تحول المواد الملونة بالمداد الى مواد عديمة اللون نتيجة عمليات اكسدة او  
اختزال او غيرها فإن هذه الاحبار تزال سريعا .

ولا يستعمل هذا النوع من المداد في كتابة المستندات ذات القيمة  
لانتشار المواد المزيل للالوان وسهولة الحصول عليها .

#### ب) لون المداد :

تبدو الكتابة الحديثة بأحبار الحديد والعفص للعين المجردة قائمة اللون  
ولكن عند فحصها بالعدسات تبدو زرقاء داكنة وهي ترجع الى الصبغة الزرقاء  
المضافة الى المسدات ، وبمرور الزمن يتغير لون الكتابة تدريجيا حتى يصبح لون  
المداد في النهاية اسود او رماديا قائما او بنيا قائما وذلك تبعا لتركيب المداد اصلا  
ونسبة عنصر الحديد فيه .

وهذا التحمل في لون المداد يرجع لتعرض الورقة للعوامل الجوية من  
الضوء والسرطوبة والحرارة وثاني اكسيد الكربون والاكسجين ، وسرعة هذا  
التحول تتناسب تناسباً طردياً مع وجود هذه العوامل وشدها .

#### أثر تجفيف الكتابة بورق التجفيف (النشاف) :

هناك بعض الاحبار السائلة التي يستغرق جفافها على الورقة وقتا كبيرا  
لذلك يسلب الكاتب الى استخدام ورق تجفيف معد لذلك ويترتب على هذا  
الاستخدام انتقال بعض مكونات المداد الى ورقة التجفيف وبذلك يتغير تركيب

المسدد تبعا لذلك ويتأثر لونه ويؤثر ذلك على التفاعلات الكيميائية التي تجرى على جرات الكتابة للتعرف على نوع المداد وتقدير عمره ومقارنته بغيره ، من هنا يجب على الخبير ان يأخذ كل ذلك في اعتباره عندما يقوم بإجراء عمليات التحليل والمقارنة حتى لا يقع في الخطأ .

#### رابعاً : أحبار الخشب الاحمر

يؤخذ الخشب الاحمر (*logwood*) من نبات الهيماتوكسيلون كاميشيانكيم (*Heamatoxylon compechianicum*) وينتمي الى العائلة البقولية وينبت في أمريكا الوسطى ويستعمل في الصباغة واستعملت الاحبار في منتصف القرن الثامن عشر .

ويحتوى الخشب الاحمر الطازج غير المختمر على مادة الهيماتوكسيلون كـ ١٦ يد ١٢ أ ٦٠ بنسبة ١٠% وهذه المادة تذوب بصعوبة في الماء ولكنها سريعة الذوبان في المحاليل القلوية مثل محلول الصودا الكاوية او النشادر . واخلول الناشئ يمتص الاكسجين من الهواء ويترتب على هذا الامتصاص أن مادة الهيماتوكسيلون تتحول الى مادة الهيماتين كـ ١٦ يد ١٢ أ ٦٠ ومادة الهيماتين ذات لون احمر بنفسجي قائم ، ويحتوى الخشب الاحمر ايضا على مواد التانين ( *Tannin* ) والراتنج (*Resin*) وبعض الزيوت الطيارة .

#### كيفية تحضير الحبر :

يصنع هذا الحبر بإضافة مغلى أو خلاصة الخشب الاحمر الى محلول ثانى كرومات البوتاسيوم او املاح الحديد او الشب (*Alum*) او املاح النحاس ولون الحبر الناتج اسود .

وهذا النوع من الاحبار قليل الاستعمال نتيجة انتشار الاحبار الاخرى في جميع مجالات استعمال مواد الكتابة ، وهذا النوع من المداد يزال سريعا بالمواد المستعملة في ازالة الالوان .

وما زالت الابحاث والدراسات مستمرة ومستمر للحصول على أكثر مسود الكتابة وادواتها مناسبة لعملية الكتابة وتوفيراً للجهد والوقت وتكون أسعارها في متناول الجميع .

### القسم الثاني

#### مواد الكتابة الصلبة

##### خواص مواد الكتابة الصلبة :

- تلزم الكتابة بهذه المواد ضغطاً على الورقة حتى تكون الكتابة واضحة ومحددة عن طريق انتقال أكبر قدر من مادة الكتابة الى سطح الورقة .
- التلازم بين مادة الكتابة وادواتها اي ان الاداة هي المادة في الوقت نفسه ولا انفصام بينهما ودراسة الجرة الكتابية بأى عضو من أعضاء المجموعة تتناول الاداة والمادة معا .

ولهذا القسم ثلاثة اقسام هي الاقلام الملونة — القلم الرصاص — القلم الكروية .

#### الاقلام الملونة

تتوقف المواد الداخلة في صناعة هذه الأقلام على الاغراض التي تستخدم فيها مثل الكتابة او الرسم او التأشير على الورق او الزجاج او الصيني فبعض هذه الاقلام تصنع من الجرافيت والطين مضافاً لها الصبغة ذات اللون المطلوب وتتميز هذه الصبغات بأنها لا تذوب في الماء والبعض الاخر من هذه



الأقلام يصنع من مواد شمعية مخلوطة بالأصباغ المناسبة التي تذوب أو تمتزج بالمواد الشمعية بسهولة .

ولا تصلح هذه الأقلام لتدوين المستندات التي يراد الاحتفاظ بها لمدة طويلة مثل عقود البيع أو الزواج وذلك لأن هذه الأقلام تخفف تدريجياً مع مرور الزمن خاصة عند تعرضها للشمس وتصح الكتابة بها باهتة ويصعب قراءتها .

### القلم الرصاص

صنعت هذه الأقلام قديماً من معدن الرصاص أو إحدى السبائك التي يدخل هذا المعدن في تركيبها بنسبة عالية ورغم التطور في صناعة هذه الأقلام فإنها ما زالت تحمل اسم معدن الرصاص .

ثم أدخلت مادة الجرافيت في صناعة أقلام الرصاص بعد خلطها بنوع خاص من الطين حتى يوفر لهذا المسحوق الناعم الدرجة المطلوبة من الصلابة والتماسك ومقاومة الضغط الناتج عن الكتابة بها ويغلف هذه الأقلام من الخارج بغلاف خشبي مناسب صيانة له من التكسر ولكي تتمكن اليد من الإمساك به واستعماله أثناء الكتابة .

وتتوقف جودة القلم الرصاص على نوع كل من الجرافيت والطين فكلما كانت الحبيبات صغيرة وقائمة اللون ارتفعت درجة جودة القلم .

### مميزات جوات الكتابة بالقلم الرصاص :

- ١ - عدم تأثرها كيميائياً بالعوامل الجوية أو بمكونات الورقة مع مضي الزمن.
- ٢ - تتميز هذه الجوات بأنها سطحية فلا يتسرب أو ينتقل أي جزء منها داخللياف الورقة .

٣- يمكن ازالة الجرات بحكها من على سطح الورقة وتكون الازالة جزئية او كامل حسب الاداة التي استعملت في الحك ومذاه .

٤- تتحول مكونات الورقة السطحية المحررة بالقلم الرصاص الى مواد هشة بمرور الوقت وتساقط مع الاستعمال والتداول بين الايدي وهنا تبدأ الكتابة في الضياع والاختفاء مما يصعب اعادة اظهارها .

من كل هذه العوامل فقد فقد القلم الرصاص صلاحيته للاستعمال في كتابة المستندات التي يراد الاحتفاظ بها اطول مدة ممكنة اما في حالة الصور والرسوم والكتابات الفنية التي استخدم فيها مسحوق الفحم او القلم الرصاص فستحفظ عن طريق تغطيتها بمحلول يحتوى على بعض المواد الراتنجية مثل القلغونية مذابة في مذيب عضوى مثل الكحول الميثيلي .

### القلم الكويبا

ويتكون من الجرافيت والطين مضافا اليهما مادة صلبة تذوب في الماء وتعطى لوناً زاهياً يميزا ونتيجة الكتابة بهذا النوع من الاقلام تلتصق المادة الصلبة بـسطح الورقة وتتغلغل داخل يافها نتيجة ذوبانها في بخار الموجود بالجو .

### مميزات الجرات الكتابية المحررة بالقلم الكويبا :

- ١- انتقال الكتابة من السطح المكتوب عليه الى اى سطح اخر يلاصق له اذا ابتل السطح الذى يحتوى على كتابة بقلم كويبا ومن هنا يمكن الحصول على نسخة اخرى من الكتابة وهذا هو السبب الذى من أجله اكتسب القلم اسمة "*Copyung lead pencil*".
- ٢- تحفظ الجرات بلونها الزاهي فترات طويلة قد تبلغ عشرات السنين وذلك لذوبان المادة الصلبة تدريجيا في بخار الماء الموجود في الهواء.

٣- تتميز الجبرات بثباتها ومقاومتها لعملية الازالة التي لايمكن ان تتم بصورة كاملة وتزدى الى تلف الورقة كما تترك اثار واضحة تدل عليها ، والثبات والمقاومة يرجعان الى ذوبان المادة الصبغية في الماء وتغلغلها داخل الياف الورقة .

### القسم الثالث

#### مواد الكتابة المزجة

والأقلام السقى تستعمل مع هذا النوع من الاحبار المزجة القوام هي الاقلام ذات السن الكروى "*Ball point pens*" ومنها تكون مادة الكتابة منفصلة عن أدائها . اى ان مادة الكتابة الموجودة فى القلم تقترب بسن القلم والرعاء الذى يحويها فاذا نفذت هذه المادة واستهلكت اصبحت الاداة غير صالحة للاستعمال ويجب ان تستبدل بغيرها .

وعرفت هذه الأقلام منذ عام ١٩٣٥ وأطلق عليها اسم قلم "بيرو" ثم مالبت إن اختفت وعادت فى الظهور مرة اخرى وانتشر استعماله وأصبحت له الصدارة بين ادوات الكتابة المتداولة بين الناس عام ١٩٤٣ ويرجع نجاح هذه الاقلام الى سهولة حملها واستعمالها ورخص ثمنها وكثرة الصبغات المستعملة فى احبار هذه الاقلام .

#### أحبار الاقلام ذات السن الكروى :

تطورت صناعة الاحبار المستعملة فى هذه الاقلام ومرت بعدة مراحل .  
ففى المراحل الاولى من صناعة هذه الاقلام كانت احبارها عبارة عن محاليل دهنية التركيب تحضر باذابة المواد الصبغية فى مادة الزيتين (*Olein*) وقد كان لهذا النوع من الاحبار عدة عيوب أهمها انتقال الكتابة المدونة بها بسهولة من السطح الذى دونت عليه الى اى سطح اخر وذلك بمجرد تلامس السطحين والضغط عليهما كما ان عدد الصبغات التى تذوب فى الوسط الدهنى محدود

ولذلك لم يكن استعمالها مقبولا في كتابة المستندات أو التوقيع عليها خشية محاولات التزوير المختلفة .

ثم حاول الباحثون محاولة تفادى هذا العيب ففي عام ١٩٥٢ .

أدخلت مشتقات الاثيلين جلايكول (*Ethylene glycol polymers*) " في صناعة هذه الاحبار بدلا من مادة الزيتين وتميز المادة التي دخلت أخيرا بان الكتابة التي تتم بها تكون غير قابلة للانتقال من سطح الى سطح فضلا عن ان عددا كبيرا من الصفات قابل للذوبان فيها بسهولة .  
**التمييز بين الاحبار القديمة والحديثة :**

وتقوم التفرقة بين نوعي الاحبار — القديم والحديث — على أساس أن النوع الاول ذا الطبيعة الدهنية لا يذوب في الماء بل يذوب بسهولة في المذيبات العضوية مثل الكلوروفورم والاسيتون في حين ان النوع الثاني الذي يحتوى على مشتقات الاثيلين جلايكول يذوب في الماء وعسر الذوبان في المذيبات العضوية . وعلى ضوء التجارب التي تجرى على الكتابات لتحديد نوع المواد يمكن استعمال فيها وما اذا كان قابلا للذوبان في الماء او في المذيبات العضوية الاهتمام الى معرفة ما إذا كانت هذه الكتابة كتبت قبل أو بعد (١٩٥٢) .  
**ألية الكتابة بالاقلام ذات السن الكروى:**

يحتزن المواد ذو الطبيعة اللزجة في أنبوبة من اللدائن ( البلاستيك ) او المعدن يتصل بها جزء معدني ينتهي على جسم معدني صغير كروى الشكل ويفصل بين هذا الجسم وجدار ( الغرفة ) التجويف الذي يحويه مسافة ضئيلة تبلغ ١-٢ من المليمتر . وينتهي هذا التجويف ( الغرفة ) بفتحة دائرية يبرز منها جزء من الجسم الكروى الشكل .

وعند احتكاك هذا الجزء البارز من الكرة بسطح خشن نوعا مثل سطح السورق غير المصقول جيدا فإن الكرة تدور وتحسب معها في دوراتها كمية من

المداد توزيعها على سطح الورقة تبعاً حركة القلم واتجاهاتها . وتساعد الجاذبية الأرضية على تسرب المداد وانسيابه من خلال الفتحة الموجودة بنهاية القلم .  
**معوقات الكتابة بالأقلام ذات السن الكروي :**  
هناك بعض العوامل التي تعوق عملية الكتابة بهذا النوع من الأقلام وتؤثر في وضوح الكتابة منها :

١. الكتابة على عكس اتجاه الجاذبية الأرضية .

٢. استعمال الاسطح الملساء مثل الورق جيد الصقل أو الاسطح الزجاجية.  
تأثير درجة حرارة الجو على أحبار الأقلام ذات السن الكروي :

فالمواد الداخلة في تركيب هذه الأحبار تختلف وتتفاوت تبعاً للطقس الذي تستعمل فيه هذه الأقلام فالأقلام المعدة للاستخدام في الجو المعتدل توازن فيها نسب المواد الصلبة والسائلة أما المستخدمة في الجو الحار ترتفع فيها نسبة المواد الصلبة وتقل نسبة المواد السائلة . وعلى العكس فالمستخدمة في الجو البارد تزيد فيها المواد السائلة وتقل المواد الصلبة والنتيجة ونلاحظ في هذه الأحبار أن نسبة المواد الصلبة والسائلة فيها متغيرة في حين أن نسبة المادة الملونة ثابتة في جميع الحالات .

**شروط أحبار الأقلام ذات السن الكروي :**

١- أن تكون ذا درجة لزوجة خاصة ثابتة تسمح بتسرب المداد خلال الفراغ المستروك بين الكرة والغرفة التي تحتويها بصورة متغمة ومستمرة خلال احتكاك الكرة بسطح الورقة ودورها فقط وإن يتوقف هذا التسرب تماماً أثناء الفترات التي لا يستعمل فيها القلم أي أن يكون تسرب المداد خلال الفتحة مرتبطاً بتحريك الكرة ودورها وفي اتجاه الجاذبية الأرضية . ومن أجل ذلك فإن من بين عوامل نجاح القلم ذي السن الكروي وانتشار استعماله انتشاراً كبيراً في الفترة الأخيرة صلاحيته للكتابة على أنواع السورق الخشنة نوعاً وأنه ليس كالأحبار السائلة يتطلب درجة عالية من جودة الصقل لسطح الورق .

٢- أن تكون الاصباغ المستعملة من الانواع التى تقاوم تأثير العوامل الجوية مثل الضوء والحرارة والرطوبة وبذلك تحتفظ بلونها الزاهى أطول مدة ممكنة .

٣- أن يكون المداد ذا ضغط بخار واطى حتى لا تبخر بعض مكوناته ويفقد لزوجته ويتحول الى حالة الصلابة داخل الانبوبة .

٤- ألا يؤثر المداد على الكرة المعدنية وجدران الغرفة ( الفراغ ) التى تحتويها وتستحرك داخلها تأثيرا ضارا يترتب عليه تآكل سطح الكرة او الغرفة وبذلك يفقد القلم صلاحيته .

٥- أن يكون المداد غير قابل للانتقال من سطح بمجرد تلامس السطحين والضغط عليهما حتى لا تستغل هذه الظاهرة فى عمليات تزوير التوقيعات او المخطومات مع ملاحظة ان هذا النوع من التزوير يسهل جدا على الخبير الفاحص كشفه .

٦- أن تكون مكونات المداد من الانواع غير القابلة للاكسدة او البلمرة حتى به بحيث لا توجد فى النهاية اجزاء صلبة فى المداد تؤثر فى عملية الكتابة وقد تعوقها .

٧- أن تكون الاصباغ من النوع الذى يذوب تماما من السائل المستعمل او يعترج به بحيث لا توجد فى النهاية اجزاء صلبة فى المداد تؤثر فى عملية الكتابة وقد تعوقها .

٨- أن يكون المداد غير قابل للتميع وامتصاص بخار الماء حتى لا يتحول بعد فترة من الزمن الى حالة السيولة وينساب من القلم بغير ضابط ولا انتظام .

## تطوير احيار الاقلام ذات السن الكروى :

هناك العديد من التجارب والمحاولات لتطوير احيار الاقلام ذات السن الكروى فمن هذه المحاولات استعمال أكثر من صبغة واحدة في المداد ويكون لكل صبغة من الصبغات المستعملة وظيفة تؤديها فتعمل إحداها على أن تضيء على المسدود لونه الزاهى الواضح في حين تعمل الأخرى على ضمان استمرار وضوح الكتابة لأطول فترة ممكنة وهكذا . وليس من الضروري أن تكون هذه الصبغات ذات لون واحد من أو ألوان متقاربة . ففي إحدى الحالات ثبت بالتحليل اللوني وجود صبغة حمراء في مداد قلم أزرق اللون . وتكن الوصول الى معرفة الصبغات الداخلة في تركيب المداد باستعمال المذيبات العضوية وتحليل اللوني (الكروماتوجرافى). ومن المفيد ان نذكرها هنا انه قد يوجد نوعان من المداد يستفان تقريبا في لونها الظاهر للعين ثم يظهر التحليل الكيميائى اللوني اختلاف مكونات كل منهما عن الآخر .

وحدث تغير في تركيب القلم ايضا حيث صنعت الكرة الدوارة من العميق بدل من الصلب حتى يضمن استمرار انسياب المداد بانتظام خلال دوان الكرة .

وفي سنة ١٩٥٥ ظهر قلم الرصاص السائل ذو السن الكروى ويحتوى المداد السائل المستعمل في هذه الأقلام اساسا على الجرافيت . والكتابة بهذه الاقلام يصعب على العين التمييز بين جراتها والجرات الكتابية المحررة بالقلم الرصاص العادى ولكن الدراسة المجهرية للجرات تزيل هذه الصعوبة وتمكن الخبير الفاحص من التمييز في سهولة ويسر .

## مميزات الكتابة بالاقلام ذات السن الكروى :

١ . مقاومتها للظروف الجوية واحتفاظها بلونها الزاهى مدد طويلة.

٢. عدم تأثيرها بالسوائل المائية عامة .
٣. لا يمكن ازالتها باغو الآلى وتزال بالخاليل الكيميائية من هنا تصلح هذه الاقلام فى كتابة المحرارت ذات القيمة مثل الكمبيالات والحولات والشيكات وغيرها من المحرارت التى يخشى عليها من محاولات التزوير أو ضياع كتابتها بمرور الزمن .
- ويستعمل هذه الاقلام فى تدوين كافة المحرارت الحكومية والمصرفية فى جمهورية مصر العربية .

### الورق

تدون معظم المستندات على الورق ومن اوائل من استخدمه المصريون والصينيون وأقدم أنواع الورق ( ورق البردى ) وقد استخدمه المصريون فى الكتابة ويطلق عليه اسم البابيرس (*Papyrus*) ويعتقد انه اشتق منه لفظ *paper* بالانجليزية وقد اطلق عليه العرب عند دخولهم مصر لفظ (فايز) .

وأخذت أوراق البردى التى استعملها المصريون من لب سيقان نبات البردى الذى ينمو على جوانب مجارى المياه وكان المصريون القدماء يصنعون هذا الورق بضرب سيقان النبات على جسم صلب مثل الحجر عدة مرات حتى تستخلص الالياف من الانسجة الاخرى غير المطلوبة ثم تضغط هذه الالياف إلى جوار بعضها بمادة صمغية حتى تتماسك وتصبح منبسطة على شكل افرخ الورق المعروفة تقريبا .

وفى نهاية القرن الثامن عشر كان الورق يصنع باليادى ثم دخلت الآلات بعد ذلك فى صناعة الورق واستعملت فى هذه الصناعة خامات اخرى كمصادر للسليولوز اهمها القش والكتان ، وفى منتصف القرن التاسع عشر اثبتت التجارب صلاحية الخشب لصناعة الورق سواء فى ذلك ورق الخشب



المجهر كيميائيا بمعاملة قطع الخشب بمادة كبريت الكالسيوم أو ورق الخشب  
المجهر أليا يقطع الخشب جيدا ثم تبيضه .  
**صناعة الورق والكتابة عليه :**

وتعتبر صناعة الورق من الصناعات البسيطة حيث تبدأ العملية بفصل  
الالياف عن طريق ضرب المادة الخام على جسم صلب أو بمعاملة هذه المادة  
بمحلول شديد القلوية مثل محلول الصودا الكاوية وتغسل الالياف بعد ذلك  
بالماء وتعلق فيه ثم ترج على مصفاة أو منخل من السلك للتخلص من الماء  
الزائد . ويتربط على عملية الرج والتصفية ان ترسب الالياف وتنتشر على  
سطح المصفاة او المنخل على شكل حصرة او نسيج من القماش ثم تنقل بعد  
ذلك الى جهاز اخر حيث تضغط وتحفف . والورق الناتج من العملية المذكورة  
لا يصلح للكتابة عليه بمداد سائل لانه يشبه ورق التجفيف . ويمكن خلال  
عملية الترسيب عمل العلامات المائية (*Water marks*) أو سلوك الأمان ( *Security wires* )  
أو وضع الالياف الحريرية وغير ذلك مما يشاهد في  
بعض الاوراق الخاصة مثل أوراق العملة والدمغة والاوراق ذات القيمة  
الأخرى.

ولكى يصبح الورق صالحا لكتابة المستندات عليه بالمداد السائل أو  
الطباعة فإن ذلك يتطلب أولا ملء الفراغات الموجودة بين الالياف بمواد حشو  
معينة مسحوق الكاولين (سيليكاات الالومنيوم) او أيدروكسيد الالومنيوم ،  
وثانيا صقل السطح بوضع طبقة عازلة لامعة تعمل على الحيلولة دون تشرب  
ألياف الورقة للمداد السائل عن الكتابة بصورة تجعل الكتابة مشوهة . ومن  
المواد المستعملة في عملية الصقل نذكر: الجيلاتين - الراتنج - النشاء -  
الكازين - الشمع - بعض أنواع اللدائن ( البلاستيك). وقد أدخلت حديثا

بعض التحسينات في عملية الصقل وذلك باستعمال بعض المواد الكيميائية التي تتفاعل مع بعض مجموعات الهيدروكسيل من جزيئي السيليلوز مكونة مواد ذات طبيعة غروية صغية تربط بين الالياف برباط وثيق متين يصعب التخلص منه بغير إلحاق ضرر كبير واضح بالورقة .

**شروط جودة الورق وصلاحيته :**

وتتوقف جودة الورق وصلاحيته للغرض الذى صنع من أجله على نوع الالياف المستعملة وطريقة فصلها ومواد التجميل والحشو والصقل . ومن جهة الالياف فإن أجود انواع الورق ما صنع من الحرق القطنية فقط أو الحرق القطنية والكتان وأدناها مرتبة ما صنع من الحشب المطحون — وهذا النوع الاخير من المستعمل فى صناعة الاوراق التى لا يراد الاحتفاظ بها أكثر من أيام قليلة مثل الصحف اليومية . وإذا كانت عملية فصل الالياف وضربها شديدة وسريعة تكسرت الالياف الى أجزاء صغيرة تستعمل فى صناعة ورق غير منفذ لسلماء (ووتر بروف) عوملت الالياف بعد تجهيزها بمادة الشمع أما إذا عوملت بحامض النتريك فإن ناتج ذلك من الورق يكون على درجة كبيرة من الرخاوة .

وفى نهاية الخمسينات من هذا القرن دخلت اللدائن مثل الميلامين ورتنجات البوليينا (*Urea-Resins*) فى صناعة الورق ليصبح أكثر تحملا للحر والضغط والشد كما غطيت بعض أنواع الورق بطبقة من اللدائن حتى تكون أكثر صلاحية للطباعة ولعمل البطاقات والهويات وغير ذلك .

وقد أجريت التجارب للحصول على نماذج من الورق أكثر مقاومة للتمزق والشد وذلك بصناعة الورق من الالياف الصناعية مثل الالون والستريلين والنايلون ولكن من عيوب هذا النوع من الورق انه باهظ التكاليف مما جعل الورق المصنوع من الالياف السيليلوزية مازال محتفظا بمكانته لميزة من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

## ورق الكربون :

يتحمل ورق الكربون ضغطا كبيرا يقع عليه خلال الكتابة لذلك يصنع ورق انكربون من أجود أنواع الورق ويغطى بطبقة من الشمع تحتوى على مقدار كاف من المادة الملونة . وقد استعمل شمع الكارنوبا (*Carnuba Wax*) وشمع البرافين وشمع النحل لهذا الغرض فترة طويلة ولكن فى السنوات الأخيرة بدئ فى استعمال بعض المواد المخلفة كيميائيا التى تشبه الشمع فى خواصها الطبيعية بدلا منها . ويحتوى ورق الكربون الاسود على مسحوق الفحم الناعم بينما تحتوى الاوراق الاخرى الملونة على مواد صيفية مختلفة . ويتميز ورق الكربون الاسود بنبات الكتابة المأخوذة عن طريقه - اما الكتابات المأخوذة عن طريق أوراق الكربون الملونة الاخرى فتمها ما يصمد طويلا بمضى الوقت ومنها ما يخف لونه تدريجيا حتى يزول .

وفى بعض اوراق الكربون توضع الطبقة الشمعية الملونة على أحد وجهى الورقة وفى البعض الاخر توضع هذه الطبقة على كل من وجهى الورقة . وعند الضغط على ورقة الكربون فإن المادة الشمعية الملونة تنتقل منها الى الوجه المقابل لها من الورقة الموضوعة تحتها تحكى مسار الضغط واتجاهاته . ولذلك فإنه - للحصول على طبعات كربونية - يجب استعمال أدوات الكتابة وموادها الصلبة او أقلام الخبر الجاف ( اللزج ) ذات السن الكروى حتى يمكن إحداث الضغط المطلوب والحصول على نسخ واضحة . وعندما تستهلك الطبقة الشمعية الملونة بسبب تكرار استعمالها تفقد ورقة الكربون قيمتها .

واستمرت التجارب والابحاث الى ان ظهرت عام ١٩٥٥م فى الاسواق أوراق أطلق عليها (*N.C.R*) أى أنها تعطى الطبقات المطلوبة بغير حاجة الى ورق كربون - (*Nocarbon required*) وتعتمد صناعة هذه

الاوراق على إدخال بعض المواد الكيميائية على سطح الورق خلال مراحل الصناعة بحيث ان الضغط على السطح العلوى من الورقة العليا يساعد على حدوث تفاعل كيميائى بين السطح السفلى الاخر هذه الورقة والسطح المقابل له من الورقة الثانية الموضوعة تحتها وينشأ من هذا التفاعل مادة كيميائية ذات لون واضح على سطح الورقة السفلى . ويقال عن المادة التى تتولد من التفاعل هى مادة اليود الذى يؤثر على النشاء الموجود بسطح الورقة السفلى مكونا زرقاء تتحول تدريجيا الى اللون الاخضر فى تفاعل كيميائى اخر . ويتميز اللون الاخضر النهائي بالثبات اطول مدة ممكنة حسب طريقة حفظ الورقة ومدى تعرضها للضوء والعوامل الجوية فضلا عن انه يقاوم بدرجة كبيرة محاولات الغو والازالة المختلفة .

#### العوامل المؤثرة على الكتابة اليدوية :

هناك بعض العوامل والظروف التى يكون لها اثر فى المظهر العام للكتابة وفى المميزات والخصائص الخطية للكاتب من هناك لابد ان ياخذ الخبير الفاحص فى اعتباره هذه الظروف والعوامل لان عدم عنايته بهذه العوامل والظروف قد يعود الى الخطأ فى الرأى ومن أهم هذه الظروف والعوامل :

##### ١- السطح التى تستند اليه الورقة خلال الكتابة:

مما لاشك فيه ان السطح الذى وضعت عليه الورقة أثناء الكتابة يؤثر تأثيرا كبيرا على عملية الكتابة كالاتى :

##### أ- فى حالة السطح الخشن :

كأن توضع الورقة المعدة للكتابة على سطح خشبى أو على قطعة قماش وتتميز الكتابة بأقلام الرصاص او الكويا فى هذه الحالة بانطباع بعض علامات ومميزات السطح الخشن فى جرات الكتابة وذلك فضلا عن تأثر الكتابة بدرجة صلابة السطح .

### ب) السطح المهتز :

كان تجرى الكتابة في سيارة متحركة او في قطار السكة الحديد وهو سائر . وتأثر الكتابة في هذه الحالة يتوقف على مدى سرعة الجسم المتحرك ( السيارة أو القطار مثلا) ومدى تدخل هذه السرعة في حركة يد الكاتب أثناء عملية الكتابة .

### ج) السطح الأملس الصلب :

تميز الكتابة على سطح أملس صلب مثل الزجاج أو الرخام بعدم وضوح آثار الضغط عليها حتى في حالة استعمال ادوات الكتابة وموادها الصلبة او اللزجة كما تبدو الجرات الكتابية رفيعة نسبيا وغير ممثلة بمادة الكتابة على امتدادها .

### د) السطح الرأسى :

مثل الكتابة على حائط وتكون الكتابة في هذه الحالة عكس الجاذبية الارضية ولذلك فإن أغلب الكتابات هنا تكون بالادوات والمواد الصلبة مثل أقلام الرصاص وأصابع الطباشير .

### هـ) السطح الرخو :

كأن تكون تحت الورقة التي تجرى عليها الكتابة مجموعى من الاوراق كما هو الحال في الكتابة بالكرائيس او الدفاتر او المفكرات وتتميز الكتابة في هذه الحالة بظهور آثار الضغط واضحة على طول الجرات ويمكن إيضاح هذه الظاهرة بتعريض الورقة للضوء الجانبي وكذلك نشاهد الجرات الكتابية وهي ممثلة بمادة الكتابة .

### ثانيا : صقل الورقة

تتوقف سهولة انزلاق القلم على سطح الورقة ومدى صقلها فالصقل الجدير يساعد على سهولة تحرك القلم على الورقة وهذا بدوره يؤدي الى سرعة

الكتابة . وعلى العكس من ذلك فإن رداءة سطح الورقة وخشونته يؤديان إلى بطء اليد الكاتبة في حركتها - خصوصا في حالة استعمال الاحبار السائلة وتكتسب الكتابة - عندئذ - مظهرا خارجيا خصوصا قد يغير مظهر الكتابة السريعة على ورقة جيدة الصقل - ومن جهة أخرى فإن الكتابة بالقلم ذى السن الكروى ( القلم الجاف ) قد تشوبها بعض العيوب وعدم الوضوح إذا حدثت على سطح ورقة جيدة الصقل نظرا لان نعومة السطح المترتبة على جودة الصقل تعوق لحد ما دوران الكرة عند احتكاك جزئها البارز بسطح الورقة . وتبلغ الكتابة بهذا النوع من الاقلام على درجات وضوحها عند الكتابة على سطح غير مصقول .

#### ثالثا : اداة الكتابة ومادتها

تؤثر اداة الكتابة ومادتها تأثيرا كبيرا على الكتابة اليدوية وعلى الخبير الفاحص أن يميز العيوب التى تنشأ اداة الكتابة ومادتها وبين العيوب والشوائب الخطئية الناتجة عن التزوير بإحدى وسائله واساليه حتى لا يختلط عليه الامر بين هذه وتلك .

#### فمن حيث تأثير اداة الكتابة ومادتها نجد ان :

١. أن الكتابة بأقلام الحبر الجاف ذات السن الكروى تحدث عند دوران الكرة داخل التحوييف الذى يحتويها بسبب احتكاك الجزء البارز من الكرة مع سطح الورقة ويترتب على هذا الدوران انسياب المداد خلال المسافة المستركة بين الكرة والغرفة والتى تبلغ  $\frac{1}{4}$  من المليمتر- وتتطلب الكتابة بهذا النوع من الاقلام ضغطا على الورقة . وفى المناطق التى يبلغ فيها الضغط أشده يظهر خط أبيض خال تقريبا من المداد داخل الحجرة الكتابية نسيجا إزاحة المداد على جانبي منطقة التماس بين الكرة و سطح الورقة .

وعند تغير اتجاه الكتابة صعودا أو هبوطا أو انحناء فإن دوران الكرة حول نفسها يتغير تبعاً لذلك مما ينتج عنه تفاوت في درجات غزارة المداد الذى ينساب خلال حركة اليد . وهذا التفاوت في درجات غزارة المداد قد يحسبه غير الخبير أو الخبير غير المدقق وقفات قلم غير طبيعية او ركزات تعيب الكتابة وما هى إلا ظواهر طبيعية تنسم بها الكتبة بهذا النوع من الأقلام . ويرجع هنا التفاوت في درجات غزارة المداد إلى أن مداد الأقلام ذات السن الكروى ليس مداد سائلا ينساب بسهولة وباندفاع عن الكتابة ولكنه ذو طبيعة لزجة القوام بدرجة معينة تجعل انسيابه — أثناء الكتابة — إنسيابا بطيئا نسبيا .

٢ . هناك عيوب قد تظهر في الكتابة من جراء ما يحدث من تآكل في سن القلم المعدنى بسبب تكرار استعمال مداد — حمضى او قلوئى — يتفاعل مع السبيكة التى صنع منها سن القلم وقد تكون هذه العيوب نتيجة التهذيب غير المنتظم لأقلام الرصاص أو الكوبيا . وتفاوت درجات ظهور هذه العيوب الكتابية حتى انما قد تصل في بعض الحالات إلى المدى الذى تقف فيه عقبة في سبيل إجراء عملية مقارنة الخطوط نظرا لما يصاحب الكتابة وقتئذ من تدخل كامل للإرادة الواعية في عملية الكتابة ذاتها وينأى بها عن الطبعية . ومن هنا فإننا نوصى بأهمية انتخاب أداة الكتابة ومدقها عند تحرير المستندات ذات القيمة .

٣ . أن الكتابة بالادوات والمواد الصلبة مثل أقلام الرصاص والكوبيا تتطلب من الكاتب ضغطا ملحوظا على الورقة يبدو عند الاطلاع على ظهرها — ويترتب على هذا الضغط تفاوت ملحوظ في سمك الجرة الكتابية تبعاً لتفاوت درجات الضغط الواقع عليها في أجزائها المختلفة .

٤. أن الكتابة بالمداد السائل تتطلب ضغطا خفيفا على الورقة قد لا يبدو له أثر عند الاطلاع على ظهر الورقة وفحصه بالضوء الجانبي المائل كما ان الجبرات الكتابية تكون ممتلئة بالمداد طالما كان سن القلم المعدني المستعمل محملا بالقدر الكافي من المداد . ويبدو مكانها واضحا عند فحص الورقة بالعدسات المكبرة وبالضوء النافذ خلال الورقة .

٥. اعتماد بعض الأشخاص على استعمال نوع معين من أدوات الكتابة لفترة طويلة يسهل لهم عملية الكتابة بها . وعند اضطرابهم إلى استعمال نوع اخر من أدوات الكتابة فإن هذا قد يؤثر — الى حد ما — في المظهر العام لكتاباتهم . فإن من تعود الكتابة بقلم من النوع ذى السن الكروى مثلا ثم أراد الكتابة بمداد سائل ليجد صعوبة عند تغير أداة الكتابة التى اعاد عليها . وينعكس أثر ذلك على الكتابة التى يحررها .

#### المواد اللاصقة :

تطورت المواد اللاصقة تبعا للابحاث التى أجريت فى هذا المجال فقد كان يعتقد الى وقت قريب ان المواد ذات الطبيعة الجيلاتينية هى وحدها التى يمكن ان تستعمل كلاصقات للاوراق وغيرها . ومن هنا انتشر استعمال الغراء والعجائن المأخوذة من النشاء أو الدكسترين أو محاليل الصمغ العربى . وقد أضافت التجارب والابحاث ان هذه المواد المطاط اللبى أو الراتنجيات أو مشتقات السيليولوز ويلاحظ ان المواد اللاصقة التى ترجع الى أصل حيوانى أو نباتى مثل الغراء أو الزلال أو الصمغ تتعرض لغزو الكائنات الدقيقة التى تؤثر الى حد كبير فى صلاحيتها لعملية اللصق ولهذا فإنه من الضرورى ان يضاف إليها بعض المواد الحافظة مثل أملاح الزنك أو الفورمالين أو مشتقات الفينول .



وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت مواد لاصقة تقوم عل اساس  
خللات البرلى فايناييل (polyvinyl Acetate) . وهذه المواد تكون مع الماء  
مستحلبا لبنى الشكل ثابت التركيب . والاسلوب الذى تعمل به هذه  
المستحلبات الحديثة فى لصق المواد يختلف عنه فى المواد اللاصقة القديمة التى  
تتحول الى الصلابة عندما تفقد السائل الذى تذوب فيه عن طريق التبخر . أما  
المستحلبات اللاصقة الحديثة فإنها تتكون من شقين متوزنين تماما وهذا التوازن  
يحفظ للمستحلب بحالة لزوجة القوام التى يكون عليها . وعند ملامسة هذا  
المستحلب لسطح ذى مسام دقيقة مثل سطح الورق فإن التوازن بين شبه يزول  
ويتحول الى الصلابة . وتتميز هذه اللاصقات الحديثة بمقاومتها الكبيرة لتأثير  
الرطوبة والاحماض والقلويات والزيوت والدهنيات وكثير من المواد المنذية كما  
أنها لاتعرض لغزو الكائنات الدقيقة والحشرات وغير ذلك . وفى الوقت الحاضر  
يستعمل المطاط الخام كمادة لاصقة فى ظروف الخطابات وعلى عكس الصمغ  
او الغراء فإن المطاط الخام لايتأثر ببخار الماء كما ان أية محاولة لفتح الظرف  
المتصق بهذه المادة فى مكان اللصق يترتب عليه إتلاف هذا المكان والاجزاء  
المجاورة له ويصبح من المتعذر إعادة لصقه مرة اخرى كما كان أولا .

### الكتابة

عندما يحاول الانسان التعبير عما بداخله يستخدم عدة وسائل أهمها  
البنطق ثم تأتى الكتابة فى المرتبة الثانية وقد عرفها الانسان منذ القدم وقد مرت  
الكتابة بعدة مراحل كانت بدايتها استخدام الرموز والصور للتعبير عن الاشياء  
ثم تطورا بعد ذلك على مر العصور حتى اصبحت على الوجه الذى نراه الان  
من تعدد اللغات وما يتبعه من تعدد أساليب الكتابة وطرقها وتنقسم الكتابة من

حيث فحص المستندات ودراستها — الى نوعين اساسين هما الكتابة اليدوية والكتابة الالية والكتابة اليدوية وهى التى تقوم بها يد الانسان فى حين ان الكتابة الالية هى التى تقوم فيها الالة بالدور الاساس وتتم بثلاثة اساليب هى .

أ) الآلات المطبعة  
ب) الكليشيات والاختام  
ج) الآلات الكاتبة

### أولاً : الكتابة اليدوية

ويشترك فى الكتابة اليدوية أكثر من حاسة من حواس الانسان وذلك لان الكتابة اليدوية هى مجموعة التكوينات كما تقوم العين بدور هام فيها ويتم كل هذا تحت إشراف العقل المدرك للانسان . ومن جماع هذه الحركات العضلية تظهر الكتابة فى صورة أحرف ومقاطع وألفاظ وعبارات تعبر عن معنى معين أو فكرة خاصة . أى أن الكتابة اليدوية هى المحصلة النهائية لعمل يقوم به العقل أولاً فى تكوين الافكار وبلورة المعانى ثم تنقل الاعصاب هذه الأفكار والمعانى الى العضلات المختصة لتظهر أخيراً على الهيئة التى نراها ونقرأها وندرك ما تحويها وما تعبر عنه .

### أقسام الكتابة اليدوية :

يقسم خبراء فحص الخطوط الكتابة اليدوية الى قسمين هما :

أ) الكتابة اليدوية الطبيعية ب) الكتابة اليدوية غير الطبيعية

ولابد أن يدرك الخبير الفاحص فى بداية عملية مقارنة الخطوط اليدوية نوع الكتابة اليدوية سواء كانت طبيعية أم غير طبيعية .

### أولاً : الكتابة اليدوية الطبيعية :

وتختلف الكتابة الطبيعية عن الكتابة غير الطبيعية فى انها تصدر من الكاتب بصورة تلقائية وتجربى بها يده فى حركات اعتادت عليها والتزمت بها ، اما اذا تدخلت بعض العوامل فى عملية الكتابة وكان نتيجة ذلك ان اصبح

للارادة الواعية دور قيادى فى توجيه اليد الكتابية والسيطرة عليها مما ترتب عليه انحراف اليد عن سيرها الطبيعى فيطلق على هذه الكتابة الكتابة غير طبيعية.

### العوامل المؤثرة فى طبيعة الكتابة :

هناك بعض العوامل والتي يكون لها تأثيرا واضحا فى طبيعة الكتابة فإما ان تكفل هذه الطبيعة او تنقص منها وهذه العوامل هى :

#### ١ - مادة الكتابة وادواتها:

كما ذكرنا آنفا فللمادة الكتابة وادواتها دور فعال فى عملية الكتابة وما إذ كانت قد تمت بأداة اعتاد عليها الكاتب وألفها أم بأداة أخرى لم يألّفها بعد ولم يتعود عليها - كما ان بعض الادوات الكتابية مثل السنون المعدنية المستعملة فى الكتابة بالاحبار السائلة قد يعثر بها نتيجة تفاعلها مع الاحبار الحمضية أو القلوية بعض العيوب التى تؤثر فى الكتابة وتتطلب من الكاتب أعمال الارادة الواعية وتدخلها فى هذه العملية لتغلب على هذه العيوب . وقد يقع بضع الخبراء غير الدقيقين فى الخطأ بسبب عدم العناية بدراسة أثر الاداة الكتابية فى عملية الكتابة .

#### ٢ - توافر الظروف الكتابية الملائمة لكل كاتب :

لكل من يمارس الكتابة فى عمله اليومى ظروف وأوضاع كتابية معينة اعتاد عليها وأصبحت من العناصر الطبيعية الملائمة له . وعلى سبيل المثال نذكر ان غالبية الكاتبين يقومون بعملهم وهم قعود على مكائهم الا ان البعض يقتضى عملهم الكتابة وهم وقوف مثل المحصلين فى القطارات والترم ومحضرى المحاكم وتوفر الظروف الكتابية الملائمة للكاتب يستكمل لكتابة عناصر طبيعتها.

#### ٣ - درجة انسياب وتتابع افكار الكاتب :

عندما يلم الكاتب بجوانب الموضوع الذى يقوم بكتابته تنتج الكتابة بصورة طبيعية حيث تساب العبارات فى تسلسل رتيب فإن هذا ينعكس على الكتابة فيعطىها الصورة الطبيعية أما إذا كان الكاتب لم يستحضر بعد ولم

تستكمل في ذهنه الافكار والتعبيرات التي يريد إثباتها كتابة فإن هذه الظاهرة تبدو في الكتابة الناتجة بشكل تفقد معه بعض العبارات المكتوبة المتابعة ذلك السرايط والتماسك الذي يرى أوضح ما يكون في الكتابة انطبعة بالابجدية العربية .

#### ٤- ادراك الكاتب للغة التي يكتب بها :

وذلك عندما يبدأ الكاتب في تعلم كتابة لم يكن يعرفها قبل ذلك فإن الكتابة تبدأ غير طبعية ثم تتجه الى الطبعية تدريجيا فمن المعروف انه في خلال المراحل الاولى لتعلم الكتابة بأية لغة من اللغات يكون للارادة الواعية دور في قيادة اليد الكاتبة لتأتى بالحركات الكتابية المطلوبة ويكون الكاتب متأثرا بدرجة كبيرة بالنماذج التي تكون أمامه يحاول أن يحاكي ما تحويه من تكوينات خطية وكلما تقدم الشخص في التعلم انتقلت عملية الكتابة الى اللاوعى بعيدا عن الارادة ويستحوّل الشغل الشاغل للارادة الواعية الى تكوين الافكار والعبارات أما الأحرف واتصالها فتم كتابتها بصورة تلقائية طبعية تقريبا .

#### أغراض الكتابة غير الطبعية :

يلجأ بعض الكتاب الى الكتابة غير الطبعية وذلك لتحقيق احد غرضين هما :

- ١- إخفاء شخصية الكاتب .
- ٢- تقليد الكتابة والتواقع والاحتجاج بها زورا على أصحابها ولكل غرض من هذين الغرضين وسائله واساليه ومظاهره وطرق الكشف عنه .

#### الوسائل المستخدمة لإخفاء شخصية الكاتب :

يلجأ الكاتب الى بعض الوسائل لتضليل الخبير الفاحص واعطائه صورة غير حقيقية لمميزات الكاتب وخصائص يده الكتابية ومن هذه الوسائل :

- ١- في حجم اللفاظ :

تسير اللفاظ وخصوصا ما كا منها مكررا في الكتابة الطبعية على النسق وحاد من حيث حجمها وأبعادها ولكن في الكتابة غير الطبعية تفقد

الالفاظ هذا التسق وتفاوت أحجامها تفاوتاً ملحوظاً ويغلب على أكثرها كبر الحجم بشكل غير مألوف بل إنه في بعض الأحيان يتفاوت حجم الأحرف داخل اللفظ الواحد فيكتب بعض الأحرف أكبر نسبياً من البعض الآخر. وتفاوت أحجام الالفاظ والأحرف يفقد الكتابة عموماً مظهر الانسجام والاتساق الطبيعيين ويطبعها الاضطراب والتفكك .

## ٢- في طبيعة الجرات الكتابية:

تتميز الكتابة العربية - في صورتها الحديثة - بأن جراتها تسير في كل اتجاه فمنها الافقية ومنها الرأسية . ومنها الصاعدة ومنها الهابطة . ومنها المستقيمة ومنها المقوسة . وهكذا . وفي بعض محاولات التصنع والتلاعب في الكتابة يلجأ الكاتب الى قصر هذه الاتجاهات المتعددة على اتجاهين رئيسيين هما : الاتجاه الافقى والاتجاه الرأسى مع استقامة الجرات في كل منهما . والكتابة الناشئة عن مثل هذه المحاولات تكون شبيهة بأسلوب الكتابة بالخط الكوفى الذى كان سائداً منذ مئات السنين ثم بطل استعماله في الكتابة العادية منذ زمن بعيد ولا يرى حالياً إلا في الكتابة الزخرفية .

## ٣- في مدى تعاضل المكرر:

تتميز الكتابة الطبيعية التى لم تتعرض للتدخل الارادى بتماثل في الالفاظ والمقاطع المكررة من حيث تكوينها . أما في الكتابة التى تعرضت لمحاولات التصنيع والتلاعب فإن اللفظ الواحد - إذا تكررت كتابته في المستند - قد يكتب في كل مرة بطريقة تغاير الطريقة التى كتب بها في المرات الاخرى . ولا يقتصر التنوع في الكتابة على الالفاظ ولكنه يتناول ايضاً المقاطع والأحرف . فلو تتبعنا - على سبيل المثال - حرف الميم الاول من لفظ معين لوجدناه تارة يكتب من أعلى وتارة اخرى يكتب من أسفل ومرة يكتب صغيراً ومقفلًا

ومرة اخرى يكتب كبيرا ومفتوحا . وهكذا لا يثبت الكاتب في كتابته لهذا الحرف على فتح واحد وحالة واحدة كما هو طابع الكتابة الطبيعية .  
د في سرعة الكتابة :

لكل من يمارس الكتابة معدل معين من السرعة في كتابته الطبيعية ولكن في محاولات التصنع في الكتابة ينجح الكاتب غالبا الى الابطاء والتمهل حتى يتيح لنفسه فرصة الإتيان بتكوينات خطية تباين في شكلها تلك التكوينات التي اعتادت يده عليها والتزمت بها إذا ما تركت لها الحرية الكاملة في تحريكها . ومن اهم مظاهر بطء الكتابة غير الطبيعي ودلالاته : تماثل الضغط على طول الجسرات ووحدة سمك هذه الجسرات وما قد يبدو فيها من اهتزازات تتسم بعدم الانتظام وكذلك النهايات السميكة للمقاطع والكلمات في كثير من الأحيان . وقد يلجأ الكاتب في أحيان أخرى إلى مضاعفة سرعته في الكتابة في بعض المحاولات لاختفاء خصائصه مما ينجم منه الضغط على امتداد الجسرات مع إسقاط كتابة بنسبة كبيرة من الأحرف فتصبح الالفاظ غير كاملة التكوين بصورة يتعذر معها التعرف على بعضها على وجه التحديد .

د في القاعدة الخطية :

الذين يكتبون باللغة العربية يلتزمون في كتاباتهم الطبيعية بأسلوب الكتابة بالقاعدة الرقعية التي تغلب على جرائها الاستقامة في التكوين والزوايا في الاتصال وفي كثير من حالات التصنع والتلاعب في الكتابة بالقاعدة النسخية نذكر ما يلي :

أ) كتابة أحرف السين والشين كاملة التسنين سواء منها ما كان في بداية الكلمة أو في وسطها أو في آخرها : متصلا كان الحرف أو منفصلا .

- (ب) شيوخ التقوس والانحناء في تكوين الجرات والاحرف واتصالهما .  
(ج) كتابة النقط منفصلة عن بعضها في الاحرف ذوات النقطتين أو  
الثلاث نقط وهي أحرف التاء والتاء والشين والقاف والياء .  
(د) التكوين النسخي المميز لكثير من الاحرف مثل الجيم والحاء والعين  
والغين وغيرها .

#### ٦- الكتابة باليد غير المعتادة :

درجت الغالبية العظمى من الكاتبين على استعمال اليد اليمنى في  
الكتابة . إلا أن البعض يستعمل يده اليسرى في هذا الغرض . واصطلاح  
"الكتابة باليد اليسرى" لايعن بالضرورة استعمال اليد اليسرى ولكن المقصود  
به هو استعمال اليد الاخرى غير المعتادة على الكتابة وهي غالبا ما تكون اليد  
اليسرى كما ذكرنا أو اليد اليمنى لبعض الافراد — هناك حالات — ولو انها  
نادرة الوجود — اعتاد الكاتب فيها أن يستعمل كلتا يديه : اليمنى واليسرى في  
الكتابة . وفي هذه الحالة يكون لكل يد منهما مميزاتا وخصائصها الخطية التي  
تنفرد بها عن اليد الاخرى والكتابة باليد غير المعتادة — يسرى كانت أو يمى  
— تتمتع بمظاهر وخصائص تكسبها طابعا خاصا بها — وهذه المظاهر  
والخصائص هي :

- (أ) الضغط الخفيف نسبيا على امتداد الجرات .  
(ب) شيوخ الاهتزاز والتقوس والانحناء في الجرات المكونة للاحرف  
واتصالهما وافتقار هذه الجرات الى الاستقامة في التكوين والزواوية  
في الاتصال .  
(ج) اتجاه الكتابة في سيرها من اليمين الى اليسار الى الارتفاع الى اعلى .

د) الاضطراب في بناء الكتابة وفقدانها التماسك والترابط الموجودين في كتابة المستندات الصادرة عن يد اعتادت عليها ومارستها زمنا طويلا — وهذا الاضطراب في البناء ينشأ عن تفاوت حجم الالفاظ وما يفصل بينها من أبعاد ومسافات وعدم انتظامها في خط أفقي مستقيم .

ويعتبر الخبير الفاحص على هذا النوع من الكتابة التي يتبع فيها اسلوب محاولة إخفاء الخصائص والمميزات الطبيعية في حالات كثيرة منها في جرائم الاختلاسات وفي بعض حالات الاستكتاب وفي خطابات التهديد بالقتل أو الخطابات السب المعاقب عليها قانونا .

أما الكتابة اليدوية غير الطبيعية التي غرضها محاكاة الكتابات الصادرة من أشخاص آخرين فيعتبر عليها الخبير في التوقيعات المزورة على اختلاف وسائل التزوير واساليب التقليد .

ومظاهر هذه الكتابات بصفة عامة علامات اضطراب اليد الكتابة وتقيدها أثناء الكتابة والبطء في الكتابة ووقفات القلم ورفعاته في غير مواضعها الطبيعية .

### الكتابة العربية

أن عملية فحص الكتابات والتوقيعات ومضاهاها لمعرفة ما اذا كانت صحيحة وصادرة من نسب اليهم ام انها مزورة بوسيلة او بأخرى من وسائل التزوير ومن الذي قام بالتزوير تتطلب من الخبير الفاحص إجراء دراسات على جميع التكوينات الخطية في المستند وهذه العملية تستلزم معرفة خصائص اللغة التي كتب بها المستند أو التوقيع والاساليب المختلفة التي تتبع في كتابتها حتى يتم تجنب الاخطاء الناشئة عن عدم إدراك اللغة وأبجديتها .



والأبجدية العربية خصائص ومميزات تفرد بها عن باقي الابدديات بل انها تتميز بالنراء الحركي الذى ليس له مثيل فى الابدديات الحية الأخرى .

واللغة العربية قديمة قدم التاريخ الانسان وتستخدم جهاز النطق الانسانى على أتمه وأحسنه وتتمتع ايضا بخصائص خطية مميزة تكسبها السمة الفردية المستقلة بين الكتابات بالابدديات الاخرى .

### المميزات الخطية للأبجدية العربية مقارنة بالانجليزية :

اولا: أن الابجدية العربية تحوى على خمسة عشر حرفا منقوتا بنقطة واحدة أو بنقطتين أو بثلاث نقط . وبعض هذه النقط تقع فوق الحرف والبعض الآخر يقع تحته . وهذه الاحرف المنقوطة هي : الباء والتاء والذال والزاى والشين والصاد والظاء والغين والفاء والقاف والنون والياء . وهذه الاحرف تكون أكثر من نصف الابجدية العربية . وتقوم عملية تنقيط الاحرف بدور رئيسى كبير فى التعرف على اللفظ فمثلا التكوين الخطى الاتى "س" يتحول بعملية التنقيط الى واحد من الالفاظ الاربعة الاتية "سبت - نبت - بنت - بيست" وكما نرى فإن لكل من هذه الالفاظ الاربعة معنى مستقلا بعيدا عن معانى الالفاظ الاخرى .

أما الابجدية الانجليزية فإنها تحوى على حرفين منقوتين هما "i.j" مع ملاحظة ان طبيعة التكوين الخطى لهذين الحرفين تنبئ عنهما بغير حاجة الى وضع النقطة .

وعلى ذلك فإن من الامور التى يجب ان تسترعى انتباه الخبير العربى

دراسة كل ما يتعلق بعملية التنقيط على الوجه الآتى :

- مدى التزام الكاتب بتنقيط الاحرف .
- علاقة النقط بأحرفها قريبا أو بعدا . يمينا ويسار وهكذا .

- طريقة كتابة النقطة او النقطتين أو الثلاث نقط .

**ثانياً:** أن الأبجدية العربية تحتوى على ستة أحرف فصل وهي الالف والدال والذال والراء والزى والواو . وكل حرف من هذه الاحرف الستة لا يتصل بالحرف التالى له بل يقطع الكلمة الواحدة الى مقطعين أو أكثر حسب تعدد الحرف أو الاحرف فيها . ولناخذ مثلاً لفظ "التزوير" فإن حرف الالف يكون مقطعا وأحرف اللام والتاء والزى تكون مقطعا ثانياً والواو يكون مقطعا ثالثاً والياء والراء يكونان مقطعا رابعاً . وعلى الخير الفاحص لكتابة حررت بالأبجدية العربية أن يتناول بالدراسة علاقة كل مقطع من المقاطع بالمقطع السابق والمقطع اللاحق — قرباً أو بعداً تجاوزاً أو تراكباً — أما الأبجدية الانجليزية فانها تخلو من مثل هذه الاحرف وكل حرف فيها يمكن أن تصل بالحرف السابق وبالحرف اللاحق مهما تعددت وتنوعت هذه الاحرف في الكلمة الواحدة ولناخذ مثلاً لفظ (*Fraudulence*) فإنه بالرغم من احتواء هذا اللفظ على أحد عشر حرفاً إلا أنه من الممكن أن يكتب بحركة قلمية واحدة تبدأ بحرف (*F*) وتنتهى بحرف (*e*) الأخير بغير أن يفارق القلم سطح الورقة .

**ثالثاً:** تعدد الحرف الواحد بحسب موضعه في الكلمة : ولناخذ على سبيل المثال حرف الحاء فنجد أنه في أول الكلمة أو المقطع يتخذ تكويناً خطياً مغايراً لما يكون عليه في وسط الكلمة أو في آخرها متصلاً كان أو منفصلاً .  
أنظر الالفاظ : (حامد — حى — محمد — صالح — صلاح) .

كما نلاحظ أنه في اللفظين الاولين بالرغم من أن حرف الحاء وقع في أول الكلمة إلا أنه تأثر بالحرف التالى له فجاء مثلث التكوين زاوياً عندما كان الحرفا التالى له صاعداً ( وهو الالف ) وجاء يعضى الشكل عندما جاء الحرف التالى له

هابطاً ( وهو الباء ) ، أما في الكتابة باللغة الانجليزية فإن الحرف الواحد لا يتأثر تكوينه الخطي مهما تغير وضعه في الكلمة فحرف (h) مثلاً يتخذ نفس نفس الشكل في الكلمات الآتية :

(has feather fresh)

وإذا وجد الفاحص — عند دراسة الكتابة المحررة بالإنجليزية — أن هناك ثمة تنغيراً في بعض الأحرف حسب وضعها في الكلمة فإن هذه الظاهرة تكون إحدى مميزات الكاتب نفسه وخصائصه . وذلك باسثناء الأحرف الكبيرة (Capital letters) عند كتابة أسماء الاعلام .

رابعاً : تعدد الاتجاهات : كما أن النطق بالإنجليزية العربية يستعمل جميع مخارج الاصوات عند الانسان ابتداء من أعماق الحلق حتى الشفتين فإنه عن كتابة ألفاظ وعبارات بهذه الإنجليزية يسر القلم في كتابتها في كافة الاتجاهات . فمن التكوينات الخطية التي تحتويها هذه الكتابة : الخطوط الرأسية الصاعدة والهابطة والافقية والمائلة والمقوسة والدائرية وهكذا وقد تجتمع هذه الحركات جميعها في لفظ واحد مثل لفظ " الاسكندرية " أما في اللغة الإنجليزية فإن الحركات القلمية فيها على حركات صاعدة وهابطة ومقوسة فقط — ولناخذ مثلاً لفظ (Mohammed) .

خامساً : وبالإضافة إلى ما ذكرنا فهناك الهزرة وقواعدها في الكتابة وهناك علامات الأعراب من الفتح والضم والكسر والسكون وهي مما تختص به اللغة العربية في كتابتها.

ولقد كان لشخصية الكتابة بالإنجليزية العربية الفردية وما تضمنه من عناصر خاصة بما لاتشاركها فيها أبجدية أخرى أثرها البارز في فحص مضاهاة الكتابة المحررة بهذه الإنجليزية وكان على خبراء المستندات وخطوط العرب أن

يضعوا للغتهم الأسس العلمية التي تتطلبها عمليات دراسة الكتابات الخرة بهذه  
الابجدية وذلك لان اساليب الفحص والمضاهاة في اللغتين الانجليزية والفرنسية  
والتي تحفل بها المراجع العلمية الاجنبية التي تناولت هذا الموضوع مثل مؤلفات  
الاساتذة ألبرت أسرون (Albert osborn) أدمون لوكار (Edmond  
locard) وهاريسون (Harrison) وبروستر (Brewster)  
وغيرهم لا تصلح عند تطبيقها على الكتابات بالابجدية العربية .

### مضاهاة الخطوط اليدوية العربية

تشمل عملية المضاهاة اربعة موضوعات رئيسية هي :

- ١- أساس عملية المضاهاة .
- ٢- نماذج المضاهاة .
- ٣- خطوات عملية المضاهاة .
- ٤- النتائج التي يمكن التوصل اليها عن طريق عملية المضاهاة .

#### اولا: أساس عملية المضاهاة

ان الاساس الذي تقوم عليه عملية المضاهاة هو نظرية فردية الخط  
اليدوي والتي تفيد بأن المميزات والخواص الخطية الموجودة في خط شخص ما  
لا يمكن ان توجد مجتمعه بكامل صفاتها العامة وعناصرها الخاصة في خط شخص  
اخر مهما كانت العلاقة بين هذين الشخصين ، وان لكل كاتب شخصيته  
الكتابية الفردية الخاصة به والتي يتميز بها عن غيره من الاشخاص

#### معالم فردية الخط اليدوي :

تدرج معالم فردية الخط اليدوي من اللغة حتى المقطع كالاتي :

##### ١- اللغة :

كما ذكرنا آنفا فللغة العربية مميزات وخصائص تفرد بها عن باقي  
الابجديات الاخرى .

## ٢- الشعب:

لكل شعب من الشعوب التي تستعمل الابجدية العربية في كتاباتها  
ميزات وخصائص يتميز بها عن باقي الشعوب التي تكتب بهذه الابجدية نفسها -  
أى ان كتابة كل شعب من هذه الشعوب تجمع بين خصائص الابجدية العربية  
وميزات الشعب الخاصة به هناك عدة شعوب مختلفة تستعمل الابجدية العربية في  
كتاباتها رغم اختلاف لغاتها ولهجاتها .

## ٣- المهنة :

تشترك كل مجموعة من الافراد تضمهم مهنة واحدة في ميزات خطية  
خاصة بها وذلك بالاضافة الى خصائص اللغة والشعب العامة . وتشأ هذه  
المميزات الخاصة لأبناء المهنة الواحدة من وحده الدراسة والثقافة والممارسة  
والاصطلاحات المشتركة وتقارب السن في المراحل الاولى من ممارسة المهنة وغير  
ذلك من العوامل التي تجتمع في أفراد المهنة الواحدة من أبناء الشعب الواحد  
الذين يكون بنفس اللغة .

## ٤- الفرقة:

لكل فرد يمارس الكتابة ميزات خطية خاصة به ترسم له شخصيته  
الكتابية الفردية المميزة التي ينفرد بها عن غيره من الاشخاص من بنى مهنته .

## ٥- المقطع:

المقطع هو الحرف أو مجموعة الاحرف التي تكتب بحركة قلمية واحدة  
ويعتبر المقطع وحدة الكتابة باللغة العربية - ولكل مقطع من المقاطع التي يخطها  
الفرد ابعاد ينفرد بها عن غيره من المقاطع المماثلة المكررة التي يكتبها نفس  
الشخص .

من هنا نجد ان شخصية الفرد الكتابية تتكون من مجموعة الخصائص  
والميزات المشتركة في الكلمات والمقاطع المكررة التي يقوم بكتابتها.

ويجب على الخبير الفاحص ان يتعمق في دراسته للوصول الى حقيقة فردية الخط اليدوى ، لانه من الاخطاء الشائعة التى يقع فيها الخبراء الذين تسم دراستهم بالسطحية يخلطون بين المميزات الخاصة للفرد والصفات العامة لمجموعة الافراد التى تضم هذا الفرد ويترتب على هذا الخلط أن ينسب كتابة عبارات ما الى شخص اخر غير محررها مجرد ما قد يكون بين الخططين من تقارب فى الصفات العامة للكتابة نشأ من وحده الثقافة او المهنة أو علاقة القرابة أو حتى الرابطة الجغرافية أو غير ذلك من الروابط .

وأصدق مثل لإيضاح حقيقة فردية الخط اليدوى رغم توفر ظروف من التقارب بين الكاتبين — قل أن توجد مثلها — بين شخصين مختلفين . فالمتهمان فى الجنابة رقم ٢٥٢٣ سنة ١٩٥١ بنى سوف شقيقان متقاربان فى السن نشأ فى بيئته واحدها وتربيا معا تحت سقف واحد وتعلما فى مدرسة واحدة وشقا فى الحياة طريقا موحدًا . ورغم كل هذه الظروف فقد احتفظ كل منهما بمميزات وخصائص خطية الفرد بما عن شقيقه بالرغم من أن هناك تشابها كبيرا بين خطيهما .

#### عناصر فردية الخط اليدوى :

هناك عدة اغراض عند دراسة الخط اليدوى منها معرفة شخص الكاتب ومعرفة طباعة وأخلاقه وسلوكه ، ومنها معرفة الحالة التى كان عليها وقت الكتابة وهل كان مطلق الحرية ام كان مكروها أثناء الكتابة . ولكل غرض من هذه الاغراض دراسات وابحاث خاصة يقوم بها الباحث للوصول الى ما يريد .

والغرض الذى ستعرض له هو غرض التعرف على شخص الكاتب لكتابة مجهولة النسب .

## والعناصر التي تؤدي الى هذا الفرض هي :

### ١- الجرة الخطية :

وهي الوحدة التي يتكون منها الحرف والمقطع والكلمة وتستهدف دراسة الجرة معرفة خصائصها وهل تغلب عليها الاستقامة في التكوين والزوايا في الاتصال أم أنها مقوسة تكوينيا واتصالا . وكذلك مقدار ضغط اليد الواقع عليها وتفاوت هذا الضغط - شدة وضعفها - على امتداد المقطع الكتابي من بدايته الى نهاية المواقع التي يشتد فيها الضغط والمواقع التي يجف فيها.

### ٢- الاسلوب الكتابي :

لقد ترتب على وجود ستة أحرف فصل في الابجدية العربية أن الغالبية العظمى من الالفاظ والكلمات التي تتركب منها تتكون من مقطعين أو أكثر . وكل مقطع منها يتكون من حرف أو أكثر . أنظر مثلا لفظ ( الاسكندرية ) فإن هذا اللفظ يتكون من خمسة مقاطع كتابية بخلاف شرطة الكافة ونقط النون والياء والتاء الاخيرة وذلك على الوجه التالي :

- ١- المقطع الأول مكون من حرف الالف .
- ٢- المقطع الثاني مكون من حرفي اللزيم والالف .
- ٣- المقطع الثالث مكون من احرف السين والكاف والنون والذال .
- ٤- المقطع الرابع مكون من حرفي الراء .
- ٥- المقطع الخامس مكون من حرفي الياء والتاء الاخيرة المربوطة .

وعندما تنتهي اليد من كتابة مقطع من المقاطع وتشرع في كتابة المقطع التالي له فإنها تتحرك في الهواء بعيدا عن الورقة حركة معينة مميزة تبدأ في نهايتها كتابة المقطع التالي . والدراسة العلمية لهذه الحركات والمقاطع المكونة للكلمة واحدة تفصح عن وجود علاقة خاصة بين كل مقطع والمقطع الذي يليه والمقطع

الذى يسبقه . وهذه العلاقة قد تكون في صورة تقارب بين المقاطع المتجاورة أو تباعد بينها - تراكب أو تجاور - تناسق في الحجم أو عدم تناسق - وعلى صورة من الصور كانت العلاقة بين المقاطع فإنها تمثل ميزة من المميزات الخطية لكاتب اللفظ جميعه يجب أن تتناولها دراسة الخبير الفاحص .

وبالإضافة الى العلاقة بين مقاطع اللفظ الواحد فكثيرا ما يحدث في الكتابة بالابجدية العربية أن يتأثر اللفظ أو الحرف الاول منه باللفظ أو الحرف السابق له . وتكون هذه الظاهرة ذات فائدة كبرى عند ابداء الرأى في حالات التزوير بالاضافة كما يحدث في كتابة المبالغ بالارقام او بالالفاظ . وعلى سبيل المثال فإنه عند دراسة عبارة "مائة وعشرون جنيها " نجد أن حرف العين في لفظ "عشرون" قد تأثر تأثير بينا من حيث رسمه أو مكانه من الكلمة تبعا لوجود حرف الواو السابق له - وإذا أثبتت عملية الدراسة والمقارنة مع نماذج من خط الكاتب لهذه العبارة ان هذا التأثير الذى أشرنا قد تكرر بصورة تشير إلى انه إحدى مميزات الكاتب الخطية امكنه ابداء الرأى فيما إذا كانت قد حدثت إضافة لكلمة مائة وحرف الواو أم أن العبارة بأجمعها كتبت في وقت واحد وتحت ظرف كتابي واحد وانها قد سلمت من الاضافة .

### ٣- المميزات الحرفية :

وتتناول الدراسة هنا طريقة كتابة الاحرف وهى اللبئات التى ينتهى منها اللفظ . وعند إجراء هذه الدراسة فإن على الفاحص أن يأخذ في اعتباره مكان الحرف من الكلمة وما إذا كان في أولها او في وسطها أو في آخرها متصلا كان أو منفصلا . فحرف الحاء من لفظ ( محمد ) مثلا لا يمكن ان يقارن بنفس الحرف من لفظ ( صالح ) إذا ان لكل منهما أسلوبا خاصا في الكتابة . وقد لا يقتصر الامر في بعض الاحرف العربية على مكان الحرف من الكلمة فحسب



بل قد يعدده الى الحرف التالى له كما سبق ان ذكرنا عند كلامنا على خصائص  
الابجدية العربية ومن أجل ذلك فإننا نرى أنه عند إجراء عملية المقارنة والمضاهاة  
لكتابة محورة بالابجدية العربية فإن على الفاحص - فى دراسته للاحرف المكونة  
منها الكلمات - أن يتتقّى المكرر من هذه الاحرف فى نفس الموضع بالنسبة  
لكلمة وبقدر الامكان بالنسبة للحرفين السابق واللاحق حتى يضمن سلامة  
الاساس الذى تقوم عليه دراسته بحثا وراء التعرف والالمام بالمميزات الفردية  
للكتاب التى تقوم على هداها عملية المضاهاة .  
**٢- المستوى الخطى :**

وتقسم المستوى الخطى أو المقدرة الكتابية لشخص ما كأحد العناصر  
التي يعتمد عليها فى إجراء عملية المضاهاة يمكن التوصل إليه من الدراسات التى  
تجرى على خطه من جوانب ثلاثة هى : الجانب الجمالى والجانب الإملائى  
والجانب اللغوى وبيانها كالآتى :

#### ( أ ) الجانب الجمالى من الكتابة :

ويقاس بمقدار أو بعد الكتابة عن القاعدة النموذجية للكتابة وأغلب  
الكاتبين باللغة العربية وأبجديتها يستعملون القاعدة الرقعية فى كتاباتهم وهذه  
القاعدة أصولها ومقاييسها النموذجية . ويمكن تقسيم الكتابة من حيث هذا  
الجانب الى ثلاثة أقسام :

#### الكتابة ذات المستوى الحسن :

وهى التى تشير تكريناتها إلى أن كاتبها يجيد الكتابة وفق القاعدة  
النموذجية أو قريبا منها . والذين يشملهم هذا القسم يكونون غالبا إما من  
الذين تخرجوا فى المعاهد التى تعنى بالكتابة العربية مثل مدارس تحسين الخطوط أو  
المعاهد الأزهرية أو الذين منحهم الله موهبة فنية خاصة بالكتابة والرسم واتخذوا  
من الكتابة الزخرفية ذات المستوى المتوسط .

وهى الكتابة التى تضم السواد الاعظم من الكاتبين والمتفقيين من ابناء  
المدارس العادية .

### الكتابة ذات المستوى الضعيف :

وينضوى تحتها الذين لم تتعد دراستهم المراحل الدراسية الابتدائية  
وقدرتهم على الكتابة محدودة وغالبا ما تكون كتاباتهم لاتخضع لقاعدة معينة من  
قواعد اللغة والكتابة ولكنها تكون خليطا من القاعدتين النسخية والرقعية .  
(ب) الجانب الإملائى من الكتابة :

من الخصائص المميزة للابجدية العربية أن كل حرف منها يتمتع - من  
ناحية نطقه - باستقلال صوتى ذاتى لا يشاركه فى ذلك - من قريب أو من بعيد  
- حرف آخر من هذه الابجدية أى انه لا يوجد حرفان يتخذان نفس المخرج  
الصوتى مع فارق بسيط فى النطق مثل حرفى (p.B) أو (Y.U) او حرف واحد  
يستغير نطقه بحسب الكلمة التى ينتمى إليها فحرف (c) مثلا ينطق مثل حرف  
السين ثارة فى لفظ (Acid) وينطق مثل حرف الكاف فى لفظ (con) وقد  
يجتمع السنتقان فى كلمة واحدة مثل (ACCEPT). وكذلك فإننا فى اللغة  
العربية لا نحتاج الى اشتراك حرفين او أكثر للحصول على مخرج صوتى معين  
مثل الشين الذى يكتب باللغة الانجليزية تارة مكونا من حرفى (SH) فى لفظ ( )  
(SHARE) مثلا وثارة أخرى (CA) فى لفظ (Child) مثلا وثارة ثالثة (tio)  
فى لفظ (Action) . فضلا عن ذلك فإن بعض المقاطع المكونة من نفس  
الحروف يتغير نطقها من كلمة إلى أخرى فالمقطع المكون من حرفى (OO) ينطق  
بأربعة اساليب مختلفة فى الألفاظ (good - blood - moon - door) .

فظاهرة الاستقلال الذاتى فى نطق كل حرف من حروف الابجدية  
العربية تجعل الأخطاء الإملائية قليلة الحدوث اللهم إلا تلك الأخطاء الإملائية  
المتعمدة التى قد يلجأ إليها الكاتب فى محاولة الهبوط بمستواه الخطى لإخفاء معالم

شخصيته الكتابية . وأكثر ما يصادف خبير المستندات والخطوط العربي من أخطاء إملائية غير متعمدة يقع في طريقة كتابة الهمزة في وسط الكلمة أو في آخرها - وتعتبر الأخطاء الإملائية غير المتعمدة والمتكررة أحد العناصر المميزة لخط الكاتب والتي يستعين بها الفاحص في تقييم المستوى الخطي للكاتب .

(ج) الجانب اللغوي :

وهذا الجانب يجب أن يحظى بعناية الخبير الفاحص لأن احتمالات الصواب والخطأ فيه قائمة . ذلك لأن له في اللغة العربية دوراً كبيراً في بناء تعبيراتها . ورب خطأ لغوي يقع فيه الكاتب ويتكرر هذا الخطأ في كتاباته يعين الفاحص في دراسته الخطية ويقوده إلى الرأي الصواب .

هذه هي الجوانب الثلاثة التي يقوم على أساسها تقييم الكاتب من حيث المستوى الكتابي الذي يضمه والدرجة الخطية التي يتمتع بها وتكون إحدى مميزاته الفردية .

### ثانياً : نماذج المقارنة أو المضاهاة

ولهذه النماذج أهمية كبيرة في عمليات فحص الخطوط ونسبتها إلى أصحابها حيث تحوى على النماذج الخطية للشخص أو الأشخاص الذين يراد فحص خطوطهم واستنباط مميزات الخطية ومقارنتها بالكتابات التي لم يعرف من قام بكتابتها والمطعون فيها ولا بد أن تستكمل هذه النماذج جميع عناصر صلاحيتها وذلك باستكمال جميع الشروط التي تكفل لها هذه الصلاحية ولذلك يتحتم على خبير المستندات والخطوط أن يتحقق من وجود هذه الشروط قبل أن يباشر عمليات فحص الخطوط والكتابات المدونة بالمستندات في أوراق المضاهاة تنقسم إلى قسمين هما :

(٢) الشروط الفنية

(١) الشروط القانونية

أولاً : الشروط القانونية التي يجب توافرها في أوراق المضاهاة

لابد من ضمان العلاقة وصحة النسب بين هذه الأوراق ومن قام بكتابتها وهذا الغرض الأساسي لهذه الشروط .

وقد تناول قانون الإثبات المصرى في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ هذه الشروط في المادتين ٣٦ ، ٣٧ منه .

فقد نصت المادة (٣٦) على ما يأتى :

تكون مضاهاة الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع الذى حصل إنكاره على ما هو ثابت لمن يشهد عليه الحرر من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة أصبع .

هذه المادة تطابق المادة (٢٦٨) من قانون المرافعات القديم .

ونصت المادة (٣٧) على ما يأتى :

أ) الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع الموضوع على محركات رسمية  
ب) الجزء الذى يعترف الخط بصحته من الحرر المقتضى تحقيقه .  
ج) خطه أو إمضاؤه الذى يكتبه أمام القاضى أو البصمة التى يطبعها أمامه .  
هذه المادة تطابق المادة (٢٦٩) من قانون المرافعات القديم .

وبين من هذه المادة أن اعتراف الخصوم فى الدعوى بورقة ما واتفاقهم على اتخاذها فى عملية المضاهاة يضى على هذه الورقة عنصر الصلاحية القانونية لهذه العملية سواء كانت هذه الورقة رسمية أو عرفية .

وقد عرفت المادة (١٠) من القانون سالف الذكر المحررات الرسمية بأنها " هى التى يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وفى حدود سلطته واختصاصه .

فإذا لم تكتسب هذه المحررات صفة رسمية فلا يكون لها إلا قيمة المحررات العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بإمضاء اقم أو بأختامهم أو بصمات أصابعهم .

وقد نصت المادة (١١) من نفس القانون على أن " المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا .

ومن أمثلة المحررات الرسمية التى يلتقى بها الفاحص خلال عمله : العقود التى تبرم ويوقع عليها امام الموثق بمصلحة الشهر العقارى وكذلك وثائق الزواج وإشهادات الطلاق الرسمية والأوراق التى تسلم بمعرفة اخضرين بعد التثبت من اشخاص المستلمين وتوقيعهم بالاستلام امام اخضرين .

#### **ثانيا : الشروط الفنية التى يراعى توافرها فى أوراق المضاهاة**

هى مجموعة من العناصر الفنية التى تتيح للفاحص الفرصة للتعرف على ميزات الكاتب وخصائصه الخطية والتى تنبى على عملية المضاهاة .

وقد رسم قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذى يسلكه الخبير لاستكمال جميع العناصر التى تكفل له القيام بعمله على أحسن وجه وأكملته فقد نصت المادة ١٤٦ من القانون المذكور على أن " على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا لا يتجاوز خمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكور فى المادة ١٣٨ وعلية أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة ايام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته . و يترتب على أقوال الخصوم وملاحظاتهم ويسمع - بغير عيب - أقوال من يحضرونهم أو من يرى هو سماع أقواله إذا كان الحكم قد اذن فى ذلك " . ونصت المادة ١٤٩ على أنه " يجب أن يشتمل محضر أعمال الخبير على بيان حضور الخصوم وأقوالهم وملاحظاتهم موقعة منهم ما لم يكن لديهم من ذلك فيذكر فى محضر كما يجب أن يشتمل على بيان أعمال الخبير بالتفصيل وأقوال الأشخاص الذين سمعهم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم وتوقيعهم .

ودعوة الخبير للخصوم على الوجه المبين بالمواد المذكورة تتيح له فرصة استكمال العناصر الفنية لنماذج المضاهاة سواء عن طريق الاستكتاب أو طلب مزيد من النماذج تتوفر فيها عناصر المعاصرة أو تماثل أداة الكتابة ومادتها أو غير ذلك من العناصر الفنية التي لم تكن قد توفرت في النماذج التي قدمت له لإجراء المضاهاة عليها أصلا وهذا فضلا عن تمكنه من الإحاطة بالظروف التي صاحبت كتابة السند المطعون فيه والتوقيع عليه والتي قد تعينه في عمليات الفحص والمضاهاة المطلوبة منه .

**ومن هذه العناصر الفنية :**

(١) احتواء أوراق المضاهاة على المقاطع الخطية الموجودة بالأوراق مجهولة الكاتب وتكرار هذه المقاطع بشكل يتيح للفاحص دراسة المجال الذي تتحرك في نطاقه يد الكاتب . ونحب أن نشير هنا إلى ما ذكرناه عن السمات الخاصة التي تتمتع بها الكتابة العربية والتفاعل الذي بين الحرف والحروف المجاورة له وكذلك ما قلناه عن تسلسل فردية الخط اليدوي وأن المميزات التي يغطيها خط شخص ما تضم الثوابت من الحركات والتكوينات الخطية في المقاطع المكررة في خطه . وكلما كانت العبارات المدونة بنماذج المضاهاة غزيرة وتحتوى على ذات المقاطع الموجودة بالكتابة مجهولة النسب كانت عملية المضاهاة قائمة على أساس التعبير الصادق عن أبعاد المجال الذي تتحرك داخله وفي نطاقه يد الكاتب ولا تعداه . وبذلك يتمكن الفاحص من الإلمام بما تلزم به هذه اليد من مميزات خطية تكسب ما تحطه من كتابات الطابع الفردى المميز .

**(٢) طبيعة الكتابة :**

كما ذكرنا آنفا انقسام الكتابة اليدوية إلى كتابة طبيعية وغير طبيعية . والكتابة الطبيعية هي التي يقوم بها الكاتب بعيدا عن التدخل الإرادى الراجع وتسم هذه الكتابة بالتناسق في الأحجام والمسافات وغير ذلك . أما

الكتابة غير الطبيعية فهي التي تسيطر فيها الإرادة الواعية على حركات اليد  
الكاتبة ويتبع فيها الكاتب عدة طرق يحاول فيها تضليل القاص أو تقليد  
لتوقيعات أو كتابات أشخاص آخرين .  
**أقسام نماذج المضاهاة من حيث مدى طبيعتها :**

وتختلف هذه الأقسام من حيث التدخل الإرادى الواعى فى الكتابة من  
عدمه وعلى هذا الأساس تحدد النماذج الصالحة لعملية المضاهاة وتستبعد  
النماذج الفاقدة لأحد عناصر الصلاحية الفنية . وهذه الأقسام هى :  
أ) أوراق خطها طبيعى يخلو تماما من محاولات التدخل الإرادى ودلالته وهذه  
تصلح من هذا الجانب لعملية المضاهاة لأنها تعبر تعبيريا صادقا عما تحويه من  
مميزات وخصائص خطية .

ب) أوراق خطها غير طبيعى تدخلت الإرادة الواعية فى كتابتها تدخلها كاملا  
شمل كل حرف وكل مقطع وكل كلمة من النموذج . وقد سبق أن بينا  
مظاهر الكتابة الإرادية غير الطبيعية تفصيلا - والصورة الخطية التى تصفح  
عنها دراسة مثل هذه الأوراق تكون مضللة وغير صادقة فى تعبيرها عن  
مميزات الكاتب وخصائصه الخطية - ولذلك فإنه يتعين على الخبير القاصص -  
إذا ما تحقق من التدخل الإرادى الكامل فى الكتابة - أن يجنب هذه الأوراق  
ويستبعدا من عملية المضاهاة لفقدانها أحد عناصر الصلاحية الفنية الهامة .

ج) أوراق بها تدخل إرادى جزئى فيما تحمله من كتابات ولكن الأجزاء التى  
سلمت من هذا التدخل وبزئت منه تحوى جميع التكوينات الخطية الموجودة  
بالأوراق مجهولة الكاتب فى تكرار يتيح للقاصص الإلمام شاملا بالمميزات  
والخصائص الخطية للكاتب - وفى هذه الحالة تستبعد الأجزاء التى ثبت  
وجود التصنع فى كتابتها وتجربى المضاهاة على بقية الأجزاء التى سلمت  
منه.

د) أوراق يوجد بما تحويه من كتابات تدخل إرادى جزئى ولكن الأجزاء التى سلمت من هذا التدخل كانت غير شاملة لجميع التكوينات الخطية بالأوراق مجهولة الكاتب - وفى هذا الحال فإن على الخبير الفاحص أن يعمل على تعزيز هذه الأوراق بأوراق أخرى تحوى التكوينات الناقصة حتى تتكون من مجموع هذه الأوراق الصورة الخطية الكاملة التى تكفل للفاحص استكمال عنصر الطبعية فى جميع التكوينات .

### ٣) المعاصرة :

يمر الإنسان بمراحل عمرية متعددة تدرج من الطفولة فالشباب ثم الرجولة ثم الكهولة ثم الشيخوخة كذلك يمر خط الإنسان بتطورات خلال هذه المراحل ففي المراحل الدراسية الأولى يحاكي الطالب معلمه ثم يصل إلى مرحلة النضوج الخطى فى المراحل التالية ثم يصل إلى درجة الاستقرار الخطى النسبى وفى مرحلة الشيخوخة يتأثر الخط بما يتعرض له الإنسان من الضعف والوهن .

ومن هنا يمر الخط الطبيعى بثلاث مراحل تطورية هى :

الأولى : مرحلة التعليم والثانية : مرحلة الحياة العملية والثالثة : مرحلة الشيخوخة .

### أولا : مرحلة التعليم

يتميز الخط فى هذه المرحلة بالتطور السريع تبعا للثقل فى السلم الدراسى وهناك بعض علامات هذا التطور السريع فى المراحل الدراسية الأولى ما يلى :

١- التطور فى حرفى السين والشين تبدأ كتابة هذين الحرفين تبعا للمساعدة النسخية أى مسننة ثم تتضاءل التسنين تدريجيا حت تصل إلى التكوين الرقعى :

س ش ←



## ٢. التطور في طريقة التنقيط :

تبدأ عملية التنقيط بخطوط مستقيمة ومنفصلة عن بعضها غالبا ما تكون رأسية الوضع وأحيانا ما تكون أفقية ثم تتحول هذه الخطوط المستقيمة تدريجيا إلى نقاط منفصلة ثم تندمج مع بعضها في تكوين رقى القاعدة :

١١ ← ١١ ← ٨

### ثانيا : مرحلة الحياة العملية

يتأثر الخط في هذه المرحلة بنوع الحياة ونوع العمل فالذين يعتمدون في عملهم على الكتابة اليدوية يكون التطور الخطي لديهم أسرع من الذين لا تحتاج أعمالهم إلى الكتابة اليومية .

كذلك فإن الذين تسم حياتهم بالاستقرار في العمل ويعيشون حياة رتيبة متكررة فإن التطور الخطي يسير عندهم أبطأ كثيرا ممن يفتقدون هذا الاستقرار . وفي إحدى الحالات التي قمنا بدراستها كانت حالة شخص يعمل في وظيفة حكومية كتابية لم نلتصق أثرا للتطور عندما تتبعنا خطه من سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩٥٢ أى في خلال اثنتين وأربعين سنة وقد ظهر من الإطلاع على ملف خدمة هذا الشخص في فترة عمله الحكومي أنه عاش حياة لم يدخلها تغير محسوس أثناء هذه المدة سواء من ناحية عمله أو محل إقامته أو ظروفه المعيشية الأخرى . وفي حالة أخرى تطور الخط تطورا واضحا خلال الفترة من سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٥١ أى في مدى عشر سنوات وقد كان هذا التطور نتيجة تنقل شخص الكاتب في عدة أعمال ووظائف مختلفة ومتباعدة خلال هذه الفترة . ولذلك فإننا نرى أنه عند تقدير عنصر المعاصرة فإن على الخبير الفاحص أن يكون على بينة من حالة صاحب النموذج الخطي ومدى علاقته بالكتابة في عمله اليومي ومدى ما يتمتع به من استقرار في مختلف جوانب حياته

وفي بعض الحالات تطرأ على الكاتب أحداث تعترض حياته وينعكس أثرها بصورة واضحة على خطه تأخذ شكل التغير الخطر بعيدا عن التطور الخطي الطبيعي الذي اشرنا إليه - ونذكر من هذه الحالات على سبيل المثال ما يلي :

تعرض الشخص لبعض الأمراض التي تؤثر على أعصابه أو على قوة أبصاره أو على عضلات اليد الكاتبة مثل أمراض القلب وارتفاع الضغط والاضطرابات العصبية والشلل والكسور في الذراع واليد .

أن يستأنف الكاتب الدراسة بعد فترة طويلة من الانقطاع عنها أو يلتحق ببعض المدارس المتخصصة (مثل مدارس تحسن الخطوط) .

أن يترك الكاتب العمل والبيئة والظروف التي يعيش فيها إلى عمل وبيئة وظروف معيشية أخرى كأن يهاجر من موطنه إلى بلدنا في المغرب أو المشرق .

كسل هذه الحالات واشباهها قد يترتب عليها تغيير ملموس واضح في خط الكاتب وتتفاوت درجة هذا التغير ومدى وضوحه تبعاً للأحداث التي مرت به ومقدار تأثره بها .

### ثالثاً : مرحلة الشيخوخة

في هذه المرحلة يتغير الخط تغيراً سريعاً جداً يكاد يكون أسرع من ذلك الذي يحدث في مرحلة التعليم وذلك بسبب ما يصاحب هذه المرحلة من تغيرات فيولوجية وأمراض .

وقد يستدعى الأمر في بعض الحالات المرضية وخصوصاً في المراحل الأخيرة من حياة الشخص أن تسير المعاصرة بين التاريخ الميث بالسند المطلوب فحصه ودراسته والنموذج الخطر شهراً بشهر أو أسبوعاً بأسبوع أو يوماً بيوم .

وعلى وجه العموم فقد رأينا - بعد أن أخذ كل ما سبق في الاعتبار وبصورة عامة - أن تعتبر النماذج الخطية معاصرة للتاريخ المدون بالسند المطلوب إجراء الفحص عليه إذا كانت محررة في نفس السنة في مرحلة التعلم

ورق غصون خمس سنوات في مرحلة الحياة العملية وبحسب الحالة في مرحلة الشيخوخة والمرضى .

وأنسب ما تكون نماذج المضاهاة - من حيث توفر عنصر المعاصرة لها - هي تلك التي تحصر بين تواريخ تحريرها التاريخ الذي أثبت بالسند المطلوب فحصه أى أن تكون بعض هذه النماذج كتبت قبل هذا التاريخ وبعضها كتبت بعده وهذا يستطيع الفاحص أن يكون على بينة من كل عوامل التطور أو التغير الخطي .

#### ٤) التماثل في مادة الكتابة وأداتها وظروفها :

وقد تحدثنا فيما سبق عن مواد الكتابة وأدواتها والظروف الكتابية ومدى تدخل كل منها في عملية الكتابة ونضيف هنا أنه كلما تماثلت هذه العناصر في كسل من أوراق المضاهاة والأوراق مجهولة الكاتب كانت عملية المضاهاة والنتيجة التي تنتهي إليها أيسر تناولا وأصدق تعبيراً عن الحقيقة وموصلة إلى الرأي الصائب .

وتفاوتت هذه العناصر من حيث درجة أهمية توفرها في نماذج المضاهاة ، وعلى كل حال فإن من الأنسب أن يشمل التماثل لعناصر الآتية :

#### ( أ ) أداة الكتابة ومادتها :

صلبة أو سائلة أو لزجة وكذلك لون مادة الكتابة على قدر الإمكان .

#### ( ب ) الورق :

أبعاد الورق - درجة صقلها ونعومة سطحها - وما إذا كانت مسطرة أو غير مسطرة وشكل التسطير أفقى أو رأسى أو بخطوط متقاطعة - وهل تحتوى الورقة على خانات وبيانات مطبوعة مثل أوراق الكميالات أو العقود .

#### ( ج ) السطح الذي حدثت عليه الكتابة :

أفقى أم رأسى - ثابت أم متحرك كأن تكون الكتابة في سيارة أو في قطار - على سطح أملس صلب أو رخو خشن وهكذا .

## الدراسة الفنية لما تعويه نماذج المضاهات من كتابات :

- بعد أن يتحقق الفاحص من أن نماذج المقارنة والمضاهاة قد استكملت الجوانب القانونية وتوفرت لها العناصر الفنية التي ذكرناها فإن عليه - قبل أن يقوم بإجراء عملية المضاهاة بين هذه النماذج والكتابات مجهولة الكاتب - أن يجرى دراسة فنية على هذه النماذج - وتستهدف هذه الدراسة تحقيق الآتي :
١. هل النماذج الخطية التي تخص شخصاً واحداً تتفق فيما بينهما في مميزات وخصائص موحدة تشير إلى أنها كتبت بيد واحدة أم أن من بينها كتابات لا تمت لهذه اليد بأية صلة أو نسب وأنها إنما دسّت عليها بصورة أو بأخرى .
  ٢. إذا تعددت النماذج الخاصة بنفس الشخص وتفاوتت تواريخها فهل هناك تطور أو تغير خطي في هذه النماذج وما هو مدى هذا التطور أو التغير إن وجد .
  ٣. إذا كانت النماذج كتبت بأدوات ومواد كتابية مختلفة فما هو مدى تأثير اليد الكاتبة باختلاف أداة الكتابة ومادتها .
  ٤. حصر المميزات والخصائص الثابتة في عطف كل شخص من أصحاب النماذج وعلى ضوء هذه المميزات والخصائص الثابتة تسير عملية المقارنة والمضاهاة الخطية .

## عملية الاستكتاب

### أهداف عملية الاستكتاب :

المهدف الأساسي لعملية الاستكتاب هو الحصول على نماذج خطية من خطوط الطاعنين في المستندات أو المتكررين لها أو المشتبه في أمرهم أو المتهمين لمقارنتها على الكتابات مجهولة الكاتب .

### أهمية عملية الاستكتاب :

لعملية الاستكتاب أهمية كبرى في عملية المضاهاة والمقارنة وذلك لأن ورقة الاستكتاب تقف موقف الصدارة بين نماذج المقارنة والمضاهاة الأخرى فإذا

أجريت على أسس فنية سليمة - استكملت عناصر الصلاحية لعملية المضاهاة بشقيها القانوني والفني .

فمن الجانب القانوني فإن عملية الاستكتاب تجري أمام القاضى أو اشقق وتحت إشراف الخبير الفنى المختص وبهذا تكتسب الصفة الرسمية - فضلا عن ذلك فإن هذه العملية تتم في أغلب الأحوال في حضور جميع أطراف الخصومة في الدعوى .

ومن الجانب الفنى فإن الخبير الذى يشرف على عملية الاستكتاب يستطيع أن يستكمل لها العناصر الفنية التى سبق أن فضلناها من حيث تماثل أداة الكتابة ومادتها والورقة والظروف الكتابية الأخرى وتكرار المقاطع والتكوينات الخطية التى تتطلبها عملية المقارنة الفنية .

وكل ما يمكن أن ينتقص من القيمة الفنية لورقة الاستكتاب هو احتمال عدم معاصرته للمستند موضع الدراسة وكذلك احتمال التدخل الإرادى (أو التصنع) فى الكتابة أثناء عملية الاستكتاب .

ولاستكمال النقض الناشئ من عدم معاصرة ورقة الاستكتاب للمستند موضع البحث والدراسة فإن على الخبير الفاحص أن يطلب تعزيزها بأوراق أخرى توفر لها عنصر المعاصرة على ضوء ما ذكرناه عند الكلام عن هذا العنصر .

#### خطوات وشروط عملية الاستكتاب :

هناك بعض المحاولات لتضليل الفاحص وذلك بالتصنع والتلاعب الناشئ عن التدخل الإرادى فى عملية الاستكتاب ولكي يتوفر أكبر قدر من الطوعية والصلاحية الفنية لعملية المضاهاة تتبع الخطوات الآتية :

#### الخطوة الأولى :

قبل إجراء عملية الاستكتاب يقوم الخبير الفاحص بدراسة السند مجهول الكاتب وتناول هذه الدراسة ورقة المستند ومادة الكتابة وأداتها والظروف التى

كتب تحتها هذا المستند ثم يقوم بعد ذلك بإعداد وتجهيز أدوات ومواد كتابية وأوراق مماثلة على قدر الإمكان لتلك الموجودة في المستند ويمكن الاستفادة بالأداة الكتابية التي يحملها المستكتب والتي اعتاد الكتابة بها ثم يقوم بعد ذلك بتهيئة الظرف الكتابي المناسب .

#### الخطوة الثانية :

تتم عملية الاستكتاب على مراحل أربع كل منها في ورقة مستقلة عن باقى الورقات .

ففى المرحلة الأولى يطلب من المستكتب أن يكتب أى عبارات من عنده مثل اسمه وعنوانه ووجهة نظره في الدعوى أو دفاعه في الاتهام الموجه إليه . وفي المرحلة الثانية يملأ المستكتب عبارات تحتوى فيما بينها ألفاظا ومقاطع من بين تلك الموجودة في المستند موضع الدراسة فإذا كان هذا المستند يحتوى على كلمة (الحاكم) مثلا يمكن أن يملأ المستكتب عبارات بها ألفاظ تحتوى على مقاطع هذه الكلمة مثل : (الحارس - الحافظ - الحاكم) .

وفي المرحلة الثالثة يملأ المستكتب نفس الكلمات والعبارات الموجودة بالمستند موضع الدراسة .

وفي المرحلة الرابعة يطلب من المستكتب كتابة بعض العبارات بيده الأخرى التي لم يستعملها في عملية الاستكتاب أثناء المراحل الثلاث السابقة . فبإذا كان قد استعمل يده اليمنى فيستكتب في هذه المرحلة باليد اليسرى وإذا كان المستكتب أعسرا أى من اعتادوا استعمال اليد اليسرى فيستكتب بيده اليمنى .

ويراعى في كل هذه المراحل الأربع أن تتم عملية الاستكتاب بطريق الإملاء . والحكمة المتباعدة من إجراء الاستكتاب بالإملاء وليس عن طريق وضع

الورقة موضوع الفحص أمام المستكتب هي عدم إتاحة الفرصة له لكي يتأثر بما تقع عليه عيناه من كتابات تحويها هذه الورقة فيما أن يلجأ إلى التقليد والمحاكاة في التكوينات وفي هذه الحالة يكون التشابه الناتج بين خط ورقة الاستكتاب وخط الورقة موضوع الفحص - إن وجد - ظاهرياً لا يعبر عن وحدة في المميزات والخصائص الخطية بل إنه قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة أو أن يكون النجاش أمام المستكتب ميسراً كي يسلك سبيل التصنع والتلاعب وسيله في ذلك هو محاولة الإتيان بتكوينات خطية تغاير - في مظهرها - التكوينات الخطية الموجودة بالورقة الموضوعه أمام ناظره .

#### الخطوة الثالثة :

أن تترك للمستكتب الحرية في الكتابة فلا يطلب منه الكتابة بأسلوب معين أو عمل تكوينات خاصة أو اتباع قاعدة خطية معينة أو الكتابة في وضع معين اللهم إلا في اضيق الحدود التي تتطلبها عملية المقارنة كما في الحالات التي سنذكرها على سبيل المثال :

١. اختلاف القاعدة الخطية في كل من الورقة موضوع الفحص وورقة الاستكتاب كأن لم تكون الورقة موضوع الفحص مكتوبة بالقاعدة النسخية ولجأ المستكتب - عند است كتابه - إلى استعمال القاعدة الرقعية - وعندئذ يطلب من المستكتب محاولة الكتابة متبعاً للقاعدة النسخية .

٢. احتواء الورقة موضوع الفحص على تكوينات ذات طابع خاص مثل كتابة الساء الأخيرة المتصلة أو الهاء الأخيرة المتصلة باللفظ - بالورقة موضوع الفحص - مرسلة وكتابة الأحرف الناطرة بالاستكتاب ملفقة وفي هذه الحالة يطلب من المستكتب محاكاة تكوينات الورقة موضوع الفحص .

٣. أن يسلك المستكتب أسلوباً غير مألوف في جلسته أو طريقة إمساكه بالقلم أو الإبطاء أو الإسراع في الكتابة بشكل غير طبيعي أو استعمال اليد غير المعتادة ( اليد اليسرى مثلاً) بغير ان يطلب منه ذلك . وفي هذه المحاولات

يتبه على المستكتب باتخاذ الاوضاع الطبيعية . واذا ادعى المستكتب وجود مرض أو اصابة في يده أو في أى عضو اخر يؤثر في عملية الكتابة فإنه يعرض على الكشف الطبي لتبين مقدار المرض أو الاصابة إن كانت موجودة - وتوَجَّل عملية الاستكتاب لحين شفاؤه أو ثبات حالته .  
وفى كل هذه الحالات فإن على الخبير الذى يشرف على عملية الاستكتاب أن يثبت فى محضر الاستكتاب وفى ورقة الاستكتاب نفسها كل ما طلب من المستكتب أداءه وقام به بناء على طلبه وكذلك ان يؤشر أمام العبارات التى كتبها المستكتب بالكيفية التى طلبت منه .  
**الخطوة الرابعة :**

إذا ظهر للخبير المشرف على عملية الاستكتاب ان المستكتب حاول التصنع أو التلاعب فى الاستكتاب فعليه ان يعيد إجراء عملية الاستكتاب من مرة فى فترات أو أيام مختلفة حتى يستطيع أن يلم بالمأما شاملا بمميزات المستكتب الطبيعية والجمال الذى تتحرك فيه يده - أو يقلل - على قدر المستطاع - من آثار محاولات التصنع والتلاعب فى الكتابة .  
**ثالثاً : خطوات عملية المضاهاة**

لعملية المضاهاة خطوات لا يشرع الفاحص فيها الا بعد تحققه من ان نماذج المقارنة أو المضاهاة قد استوفت الشروط القانونية والعناصر الفنية التى تضيف عليها الصلاحية لاعطاء الصورة الفنية الصادقة للميزات والخصائص الخطية لكتابتها تبدأ عملية المقارنة بينها وبين العبارات مجهولة الكاتب بالسندات موضوع الفحص وتجري عملية المقارنة والمضاهاة بالخطوات الآتية :

١ . تجرى الدراسة الفنية على خط العبارات مجهولة الكاتب لاستباط ما تحويه من مميزات وخصائص خطية .



٢. تجرى نفس الدراسة ونفس الغرض على العبارات المدونة بنماذج المضاهاة .

٣. تعقد المقارنة بين المميزات والخصائص بالخطوط لبيان العلاقة بينهما ويتم الدراسة الفنية على ضوء المراحل الآتية :

أ) دراسة الجرات الخطية التى تتكون منها التكوينات الخطية وتتضمن هذه الدراسة بيان ما تتمتع به الجرات من طول أو قصر - استقامة فى التكوين وزاوية فى الاتصال أو تقويس فى التكوين والاتصال - مدى الضغط الواقع على هذه الجرات وتتبع مواضع الشدة والضعف فيه .

ب) دراسة المستوى الكتابى والدرجة الخطية وتتناول هذه الدراسة : الجوانب الجمالية للكتابة ومدى قربها أو بعدها من القاعدة النموذجية ثم الجوانب الإملائية وأخير الجوانب اللغوية والنحوية.

ج) دراسة الاسلوب الكتابى وتتناول هذه الدراسة النقاط الآتية :

١. دراسة الهوامش التى تقع بين الكتابة حواف الورقة الاربع وتتضمن هذه الدراسة مدى اتساع الهوامش وانتظامها على امتداد كل حافة من الحواف الاربع .

٢. دراسة أسطر الكتابة ونصيها من الاستقامة او الانحناء أو التقوس أو الانحدار إلى اسفل أو الارتفاع إلى أعلى ودرجة الانحدار أو الارتفاع ومدى ثبات كل منهما.

٣. دراسة مدى انتظام عدد الالفاظ المتتالية - فإذا كانت الاسطر مختلفة الاطوال يؤخذ بعد ثابت على كل منها وليكن عشرة ستمتبرات مثلا وتعد الالفاظ والمقاطع والاحرف فى هذا البعد فى الاسطر المتتالية .

٤. دراسة المساحة التى يشغلها كل لفظ من الالفاظ المكررة - والطريقة العملية للدراسة هذه المساحة هى ان يوضع اللفظ داخل أصغر شكل رباعى منتظم مربعا كان أو مستطيلا يحتوى على جميع اجزاء اللفظ بغير تقيد

بالنقط . ومن هذه الدراسة يتبين مدى ثبات الكاتب على مساحة معينة للكلمة الواحدة المكررة . وقد يطلق على هذه المساحة التى تشغلها الكلمة اصطلاح الحجم مجازا .

٥ . دراسة مدى تقيد الكاتب بالخطوط والاسطر المطبوعة فى الورقة سواء كانت هذه الخطوط أفقية أو رأسية متقاطعة - وهل يلزم الكاتب بهذه الخطوط أو يتعداها وخصوصا الخطوط أفقية . وكذلك دراسة مدى تقيد الكاتب بالفواصل المطبوعة "عنى كانت أو يسرى " وهل يلتزم بها أو بأحدهما أو يتعداهما .

٦ . دراسة وضع المقاطع والكلمات المتجاورة بالنسبة لبعضها البعض وهل هى متقاربة ام متباعدة ومدى انتظام المسافات التى تتصل بينها - وهل هى متجاورة أو متراكبة أى قطع بداية اللفظ أو المقطع فوق نهاية اللفظ المقطع السابق - وهل تتأثر حروف البداية فى الكلمات والمقاطع بهذا التراكم أم لا ؟

د . دراسة مسار القلم فى كتابة الاحرف الداخلة فى تكوين المقاطع والالفاظ . على أن يؤخذ فى الاعتبار عند الدراسة وضع الحرف بالنسبة للكلمة وهل هو فى أولها أو فى وسطها أو فى آخرها متصلا كان او منفصلا وكذلك دراسة الكيفية التى يتبعها الكاتب فى تقيط الاحرف - وتناول هذه الدراسة طريقة تكون النقطة وشكلها وما إذا كانت عبارة عن الخط مستقيم أو مقوس وتصيها من الافقية أو الرأسية أو الميل - والعلاقة بين النقطة وحرفها وهل فى مكانها السليم بالنسبة لهذا الحرف - فوق أو تحت - قريبة منه أو بعيدة - تقع على يمينه أو على يساره والمسافة بينهما ومدى ثبات الكاتب على وضع معين للنقطة وكذلك إجراء دراسات مماثلة على التقطين

والثلاث نقط . وتدخّل ضمن هذه الدراسة ايضاً المهمة وطريقة كتابتها ووضعها الاملائي .

#### رابعا : النتائج التي يمكن التوصل اليها عن طريق عملية المضاهاة

ينتج عن الخطوات السابقة التي تسلكها عملية المقارنة أو المضاهاة احد النتائج الاربعة الآتية :

١ . التطابق أى الاتفاق في البدايات والنهايات والحركات القلمية وأبعادها رغم تعدد الاحرف وتقطيعها ومقاطعها . والتطابق بهذه الصورة يتنافى - إلى حد كبير - مع فردية الخط اليدوي ولايقع بين كاتبين كتب بالطريق الطبيعي - ولكن هذا التطابق - إن وجد - يكون من الأدلة على أن واحدة من الكاتبين - على الأقل - تدخلت الارادة في كتابتها أما بالنقل أو بالشف .

٢ . التشابه بين الكاتبين وغالبا ما يكون هذا التشابه في الصفات العامة للكتابة ولايصل الى المميزات الفردية كما هو المشاهد بين أبناء الوطن الواحد أو المهنة الواحدة أو المدرسة الواحدة . وقد يؤدى الخلط بين الصفات العامة والمميزات الفردية إلى وقوع الفاحص في الخطأ فينسب كتابة ما إلى غير كاتبها بمجرد وجود تشابه بينهما .

٣ . الاتفاق الكامل بين الكاتبين في جميع الخطوات والمراحل التي سردها وهذا يشير إلى انهما كتب يد شخص واحد صاحب النموذج الخطي .

٤ . الخلاف بين الكاتبين ولو في ميزة واحدة يعنى اختلاف اليد الكاتبة لكل منهما عن الاخرى على ان يتوفر شرطها الاساسيان من الثبات والتكرار على نسق ثابت ووتيرة واحدة وعلى أن تتوفر للنماذج الخطية جميع العناصر الفنية .

هذه هي النتائج الاربعة لعملية المضاهاة وتنتهى عملية المضاهاة إلى اى واحدة من هذه النتائج وكل نتيجة مترتبة على الخطوات والمراحل التي مرت بها عملية المضاهاة .

من هنا فقد عرضنا عملية مضاهاة الخطوط اليدوية العربية بموضوعاتنا

الاربعة فقد تناولنا أساسها وغاذجها وخطواتها ثم نتائجها .

## التوقيعات

الكتابة المدونة في كل مستند جزئين أساسين هما : صلب المستند أو  
المستن والتوقيعات وتدون في صلب المتن البيانات التي تتضمنها المعاملة التي يراد  
إثباتها من بيع أو استئجار أو تداين أو غيرها ويوضح توقيع من أقر هذه المعاملة  
أو التوقيعات المقرين لها والشهود عليها في نهاية الصلب ، وأهم شئ في المستند  
التوقيع وقد نصت المادة الرابعة عشرة من الإثبات ٢٥ سنة ١٩٦٨ على " أن  
انحصر العرفي يعتبر صادرا ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من  
خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة " والحالة التي يكون فيها للمستند حجية بدون  
توقيع جاءت في المادة ١٩ من القانون المذكور التي نصت على أن " التأشير على  
سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة على الدائن إلى أن يثبت العكس  
ولو لم يكن التأشير موقعا منه مادام السند لم يخرج فقط من حيازة . وكذلك  
يكون الحكم إذا أثبت الدائن بخطه دون توقيع ما يستفاد منه براءة ذمة المدين  
في نسخة أصلية أخرى للسند أو في مخالصة وكانت النسخة أو المخالصة في يد  
المدين " .

وقد اتفق الفقهاء على أنه نه لا يشترط في التوقيع أو الختم ان يحتوى  
على الاسم الثابت في ورقة الميلاد ولكن يجب أن يشمل على الاسم واللقب  
للدلالة على شخصية صاحب التوقيع .

أساليب كتابة التوقيعات باللغة العربية :

توجد ثلاثة أساليب مختلفة لكتابة التوقيعات باللغة العربية هي :

اولا: التوقيعات المكتوبة بالطريقة العادية الكاملة

وهي التوقيعات التي تكتب ألقاظها ومقاطعها كاملة التكوين والتنقيط  
ومنفصلة عن بعضها شأنها في ذلك شأن الكتابة العادية اللهم إلا ما قد يبدو

على التوقيعات المحررة بهذا الأسلوب من سرّة في الكتابة وارتقاء نسبي في الدرجة الخطية مما يمكن إرجاعه إلى اعتماد اليد على كتابة التوقيع بألفاظه جميعها على صورة وحدة كتابية واحدة وتكرار ذلك عند كل معاملة . وعند إجراء عملية المضاهاة على توقيع محرر هذا الأسلوب فإن الاستكتاب - إذا توفر له عنصرا الطبعية والمعاصرة - قد يكفي لإجراء هذه العملية بمفرده . من أمثلة هذا الأسلوب والتوقيع

### ثانياً : التوقيعات المكتوبة بطريقة الفرمة

وتختلف هذه التوقيعات اختلافا كبيرا من أساليب الكتابة العادية ولها أساليبها الخاصة ، وتتميز بأن لها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي التوقيعات .

#### خصائص التوقيعات المكتوبة بطريقة الفرمة :

##### ١- الخلية


كثيرا ما يضاف إلى الفرمة تكوين خطي قد لا تكون له علاقة بألفاظها الأصلية ومقاطعها ويسمى هذا التكوين " الخلية " وتتخذ هذه الخلية أشكالاً شتى فمنها ما يكون على شكل خطوط مستقيمة أفقية او مائلة تقع أسفل التوقيع ومنها ما هو على شكل التفافات بسيطة او مقعدة تقع أعلى التوقيع وغير ذلك من الاشكال التي توضع في نهاية الفرمة ؟ . ولهذا الخلية دور هام في عملية المضاهاة للتوقيعات حيث أنها تعد من مميزات الكتاب الفردية .

##### ٢- الاختزال

قد يترتب على سرعة الكتابة في حالة توقيعات الفرمة اختزال بعض التكوينات الخطية المعقدة إلى تكوينات أخرى أبسط منها . وإذا اتاح للفاحص ان يتبع تطور التوقيع من الكتابة العادية إلى أسلوب الفرمة فإنه سيتبين أن كل حركة أو التفات فيها يرجع أصله إلى حرف أو تكوين خطي خاص موجود في

إسم صاحب التوقيع - فمثلا الاسم " محمد حسن محمد " في تطوره نحو الفرمة قد يصبح في شكل خط افقى او مائل به ثلاثة التفافات مختلفة في تكوينها يمثل أولها حرف الميم الاول من لفظ " محمد " والثاني يمثل حرف الحاء من لفظ " حسن " والالتفات الثالث يمثل حرف الميم الاول من لفظ " محمد الثاني . كما يلاحظ ان هذا الالتفاف يغير في تكوينه الالتفاف الثاني يمثل حرف الحاء من لفظ " حسن " أما باقى الاحرف المكونة للالفاظ الثلاثة فقد يهمل بعضها ويختزل البعض الآخر ويكتفى بالإشارة إليه بركة قلمية فقط.

٣- عدم التقيد بأحرف الفصل:

وهى الالف والداد والذال والراء والراى والواو - ففى كثير من التوقيعات المكتوبة بأسلوب الفرمة يتجاوز الكاتب عن قاعدة فصل الكتابة بعد هذه الاحرف حتى ان بعض الاسماء التى تحتوى على عدة مقاطع منفصلة تكتب متصلة بحركة قلمية واحدة وكأنها مقطع واحد . فلفظ " عبد العزيز " مثلا يكتب بالطريقة العادية مكونا من اربعة مقاطع منفصلة بينما فى كتابته بطريق الفرمة قد يكتب هذا اللفظ بحركة قلمية متصلة واحدة هكذا " عبد العزيز " وقد يترتب على اتباع هذا الاسلوب فى الكتابة إسقاط كتابة بعض الاحرف التى تعترض مسار القلم فى كتابة الفرمة هكذا "  " وفى هذا التوقيع أسقط الموقع كتابة احرف الحاء والميم الثانية والداد على لفظ " محمد ".

وفى حالة مضاهاة توقيعات محررة بأسلوب الفرمة فإن عملية الاستكتاب قد تجدى فى بعض الحالات للحصول على نماذج تصلح لعملية المضاهاة . وفى حالات اخرى قد يكون لاختلاف الظرف الكتابى أثره الملموس على يد الكاتب بصورة تفقد النماذج التى يحصل عليها عن طريق الاستكتاب كثيرا من صلاحيتها الفنية . وفى هذه الحالة فإن الامر يتطلب الحصول على نماذج مكتوبة تحت ظروف كتابية طبيعية بحيث لاتكون استكتابا.

### ثالثا : التوقيعات المختصرة

ويستخدم هذا النوع من التوقيعات في التوقيع على السراكى أو التأثيرات العادية وهى متعلقة بالاعمال اليومية المتكررة .

#### مميزات التوقيعات المختصرة :

من التوقيعات باحتوائه على أقل كمية ممكنة من الحركات القلمية التى يغلب عليها الاستقامة فى التكوين ويكون طابعها دائما السرعة والبساطة البعيدة عن التعقيدات الكتابية بل انها - فى كثير من الاحوال - قد لا تحمل أية تكوينات خطية يمكن قراءتها والتعرف على مدلولها . وتعتبر مثل هذه الكتابات أقرب إلى العلامات منها إلى التوقيعات . والعلامة - فى نظر رجال القانون- لا تغنى عن التوقيع ولا يصح اعتبارها مبدأ ثبوت الكتابة ولا قيمة لها فى العقود والمستندات . وفى حالات الفحص والمقارنة فإننا نرى ان عملية الاستكتاب لا تجدى فى الحصول على نماذج صالحة للمضاهاة وذلك لان الظرف الكتابى الذى تكتب تحته العلامة المشار إليها يتعذر توفره عند إجراء عملية الاستكتاب وان الطريق السليم - فى هذه الحالة - هو ان تجرى عمليات المقارنة على نماذج صحيحة صادرة تحت ظروف كتابية مماثلة لتلك الظروف التى يدعى ان التوقيعات المطلوب فحصها ومقارنتها كُتبت تحتها خصوصا وأن الذين يلجأون إلى كتابة توقيعاتهم بأسلوب العلامة تتوفر لديهم النماذج الصحيحة الكثيرة بحكم طبيعة اعمالهم .

هذه هى الاساليب الثلاثة للتوقيعات وهى مختلفة فيما بينها ولكن لايعنى هذا الاختلاف فى كل الحالات اختلاف كاتبها فربما تكون هذه الاساليب الثلاثة بكتابة واحدة فكثير ما يعتز الباحث خلال عمليات فحص ومضاهاة التوقيعات على هذه الاساليب الثلاثة مجتمعة فى توقيعات شخص واحد تبعا

لاختلاف مناسبات التوقيع وظروفه ومضاعفاته . وعملية مضاهاة التوقيعات تتطلب وحدة أسلوب الكتابة في كل من التوقيع او التوقيعات مجهولة الكاتب ونظائرها من توقيعات المقارنة والمضاهاة بحيث يقارن كل توقيع محرر بأحد هذه الاساليب على توقيعات حررت بذات الاسلوب .

#### **علاقة التوقيعات بمن نسبت إليهم :**

للتوقيعات علاقة وثيقة عن نسبت إليهم وقسمت نتيجة هذه العلاقة إلى

ثلاثة اقسام هي :

- ١- توقيعات صحيحة
- ٢- توقيعات غير صحيحة
- ٣- توقيعات مزورة

#### **اولا : التوقيعات الصحيحة**

هي التوقيعات الحقيقية المكتوبة بيد أصحابها والصالحة كسند للاحتجاج عليهم بها .

#### **مميزات التوقيعات الصحيحة**

##### **١- التنوع الطبيعي فيما بينها :**

وهو عدم الاتفاق التام في أوضاع وأبعاد التوقيعات والتنوع الطبيعي من مميزات التوقيعات الصحيحة للشخص الواحد بل هي دلالة من دلالات صحة هذه التوقيعات وصدورها من يد واحدة اما اذا خالفت ذلك واتفقت التوقيعات تماما في اوضاعها وابعادها فإن هذه الحالة تتعارض مع نظرية فردية الخط اليدوي ونود أن نشير أن هذا التنوع الطبيعي بين التوقيعات الصحيحة يقنع في المظهر الخارجي للتوقيعات ويتناول ابعاد التوقيع العامة وشكل الحلية النهائية وامتدادها ولا يتعدى ذلك مجال من الاحوال إلى المميزات والخصائص الخطية التي تربط بين توقيعات الشخص الواحد وتكسيها الطابع الفردى المميز



. ويستفاوت المجال التوزيعي الطبيعي من حيث سعته وضيقة من شخص إلى آخر فيكون متسعا عند بعض الاشخاص حتى مجال الفاحص غير المدقق الذى يهتم بالمظهر دون الجوهر ان توقيعات الشخص الواحد والى يقوم بدراستها قد كتبت بيد أشخاص مختلفين . وقد تشاهد هذه الظاهرة أحيانا فى ورقة الاستكتاب الواحدة التى تحتوى على عدة توقيعات لشخص واحد كتبت فى وقت واحد وتحت ظروف كتابية واحدة وقد يكون المجال ضيقا عند أشخاص آخرين حتى تكاد توقيعات الشخص الواحد منهم ان تتفق فيما بينهما فى أبعادها وأوضاعها.

## ٢- طبيعة الكتابة :

فمن مظاهر الطبيعة فى كتابة التوقيعات الصحيحة ما يشاهد مجازتها من ثبات السيد وطلاقتها - بالإضافة الى النهايات الطبيعية للالفاظ والمقاطع والى تبدو مظاهرها فى تدرج سمك الجرات كلما قاربت نهايتها حتى تصل الى هذه النهاية وقد تضاعف سمكها بدرجة ملحوظة وأصبحت مدببة.

## ٣- وجود الخصائص المميزات والخصائص الخفية لتوقيعات الشخص الواحد :

وجود رابطة قوية متينة من الخصائص والمميزات الخفية التى تحدثنا عنها عند كلامنا عن عملية المضاهاة تجمع بين توقيعات الشخص الواحد . على ان يدخل الخبير الفاحص عند دراسته لهذه التوقيعات ما قد يطرأ عليها من تطور أو تغير أو انعكاس للظروف الكتابية المحيطة بكل منها من مادة وأداة ووضع كتابي.

## ثانيا : التوقيعات غير الصحيحة

وهى التوقيعات غير الحقيقية والى لم تكتب بيد من نسبت لهم ولم يراع فى كتابتها تقليدا أو محاكاة لتوقيعات صحيحة . وهذا النوع من التوقيعات يلتقى به الخبير الفاحص فى حالات الاختلاسات والخطابات المجهولة مثل

خطابات التهديد أو السب وانتحال الشخصية . وقد تنسب هذه التوقيعات الى اشخاص وهميين ليس لهم وجود .

#### **أقسام التوقيعات غير الصحيحة :**

وتنقسم التوقيعات غير الصحيحة — ومن حيث كتابتها — الى قسمين:  
أولهما يضم تلك التوقيعات التي كتبت بصورة طبيعية لا أثر فيها للتدخل الارادى — والقسم الثانى يضم التوقيعات التى حاول كاتبها إخفاء شخصياتهم الكتابية باللجوء الى سيطرة الارادة الواعية سيطرة كاملة على حركات اليد الكتابية توجهها فى مسار غير المسار الذى اعتادت عليه ودرجت على سلوكه .  
**سمات التوقيعات غير الصحيحة :**

وتسم توقيعات القسم الاول بما تنسم به الكتابة الطبيعية من سمات اما القسم الثانى فإن الكتابة فيه تكون كتابة غير طبيعية يحاول الكاتب فيها الاتيان بتكويرات خطية لاقمت إلى خطه بصلة أو نسبت من قريب أو بعيد حتى يئأى بنفسه عن مواطن الشبهات .

#### **ثالثا : التوقيعات المزورة**

وهى التوقيعات المقلدة والتي حاول كاتبها الحصول على توقيعات تشبه في مظهرها التوقيعات الصحيحة وعملية التقليد والمحاكاة على اختلاف أساليبها وتسنوع وسائلها تتطلب إعمال الارادة الواعية فى السيطرة على حركات اليد الكاتبية تحريكها فى الاتجاهات المماثلة لنظائرها بالتوقيعات الصحيحة . وهذا التدخل الارادى فى الكتابة بما يصاحبه من تقييد فى حرية اليد الكاتبية ينعكس أثره على جرات التوقيعات المزورة ويسلبها الطبعية وهى إحدى السمات المميزة للتوقيعات الصحيحة . ولذلك فإننا نرى أن الخطوة الاولى والمهمة فى فحص التوقيعات لمعرفة صحتها من مزورها هى دراسة جرائها الكتابية والتعرف على مقدار ما تتمتع به الجرات من عناصر الطبعية ودلائلها . وقد

تؤدي هذه الدراسة - في بعض الحالات - إلى أن يجد الفاحص في توقيع مطعون في صحته - يقوم بدراسته - من علامات ودلالات التقليد وعدم الطبعية في الكتابة ما يجعل توقيعاً صحيحاً واحداً كافٍ كنموذج للوصوإ إلى إبداء الرأي القاطع في تزوير التوقيع موضوع الفحص والدراسة وهناك أساليب ووسائل متعددة لعملية تزوير التوقعات ويرجع نجاحها إلى أسلوب المزور ومهارة ومدى المامه بالكتابة ومقدرة الشخصية والامكانات المتاحة له ومن الأساليب الرئيسية لتزوير التوقعات .

### النقل المباشر

النقل باستعمال وسيط

التقليد النظري

#### ١- تزوير التوقعات بطريق النقل المباشر :

ويقوم به المزور بطريقة معينة حيث يوضع التوقيع الصحيح المراد تقليده على سطح شفاف ينفذ الضوء من خلاله مثل لوح زجاجي ثم يضع المزور السند المراد تزويره فوق الورقة المحتوية على التوقيع الصحيح - الذي نطلق عليه اسم التوقيع الأم - ويسير بقلمه على الاثار الظاهرة خلال الضوء النافذ من التوقيع الصحيح . وقد يتطلب الامر إجراء بعض اللمسات من إضافات وإعادة على التوقيع المزور حتى يأخذ شكله النهائي . ويلاحظ ان ورقة المستند الذي يحمل توقيعاً مزوراً بهذا الأسلوب تكون على درجة من الشفافية تسمح بمرور الضوء خلالها حتى يتمكن المزور من تتبع الحركات الكتابية الظاهرة من جرات التوقيع الأم .

#### خصائص التوقعات المزورة بطريق النقل المباشر :

للتوقعات المزورة بطريق النقل المباشر مجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها وهذه الخصائص هي :

## ١- استعمال اجهزة الطبع الفوتوغرافي في المضاهاة:

في حالة إذا كان التوقيع الام الذى نقل من التوقيع المزور من بين التوقيعات المقدمة كمنادج للمضاهاة فإنه يمكن إظهار التطابق بين التوقيعين بالتصوير الفوتوغرافي باستعمال أجهزة الطبع الفوتوغرافي . وذلك عن طريق وضع صورة ثالثة منهما بالضوء النافذ . والحكمة المتبعة من استعمال أجهزة الطبع الفوتوغرافي في إظهار التطابق هو ان الصور الفوتوغرافية التى يحصل عليها باستعمال هذه الاجهزة تكون متفقة في أبعادها مع الاصل الذى تؤخذ منه وهذا يمكن ان يتفادى الفاحص ما قد يحدث بالتصوير الضوئى العادى بالعدسات من تغير في أبعاد التوقيع تكبيرا أو تصغيرا.

## ٢- سطحية الكتابة :

فالكاتبه في هذا النوع من التوقيع تتسم بسطحية الكتابة وافتقارها إلى الضغط الطبيعى اللازم للكتابة الصحيحة . وتبدو هذه الظاهرة أوضح ما تكون في حالة كتابة التوقيع المزور بأداة كتابية صلبة تتطلب إعمال الضغط عند الكتابة مثل القلم ذى السن الكروى .

## ٣- الكتابة غير الطبيعية :

تتسم التوقيعات المزورة بطريق النقل المباشر بعدم الطبعية في الكتابة بكل مظاهرها .

## ٢- تزوير التوقيعات باستعمال وسيط في عملية النقل :

ويهدف المزور بهذه الطريقة الحصول على تكوين خطى يماثل التوقيع الصحيح من حيث الشكل والابعاد ثم يقوم المزور بعد ذلك بالاعادة على هذا التكوين الخطى بمادة الكتابة التى يراها مناسبة ويلجأ المزور لهذه الطريقة عندما تتعذر عملية النقل المباشر لاي سبب او لرغبة في الحصول على نتائج أفضل من وجهة نظره ويختار المزور نوع الوسيط في عملية النقل تبعاً لتفكيره وما لديه من إمكانيات .

أنواع الوسيط المستخدم فى عملية النقل وسمات التوقيعات بكل نوع :  
١- نقل التوقيعات باستعمال ورق شفاف :

وهذه الطريقة تشبه الى حد كبير الطريقة التى يستعملها تلاميذ المدارس فى نقل الخرائط الجغرافية والرسوم من الكتب بواسطة الورق الشفاف وأقلام الرصاص . وبعد ان يحصل المزور على جرات جرافيتية تحاكي جرات التوقيع الأم يقوم بالاعادة عليها بمداد سائل أو بالمادة الكتائية التى استعملها فى كتابة صلب السند ثم يحاول بعد ذلك إزالة آثار المادة الجرافيت الزائدة بمحورها بحسم لين كالمحاة المصنوعة من المطاط .

سمات التوقيعات المزورة بهذه الطريقة :

١ . وجود آثار من مادة الجرافيت المتخلفة من استعمال القلم الرصاص تحت جرات التوقيع المزور حيناً ومحاذية لها حيناً آخر . وتتوقف درجة وضوح هذه الظاهرة على مدى عناية المزور بعملية الاعادة على الجرات الجرافيتية ثم على دقة عملية محو الآثار الظاهرة من هذه الجرات وإزالتها . وتشاهد هذه الآثار بوضوح باستعمال العدسات والاجهزة المكبرة والفحص والتصوير بالأشعة تحت الحمراء .

٢ . وجود آثار الآلى الذى لجأ إليه المزور لإزالة الجرافيت والتى تقع فى المنطقة الموجود بها التوقيع المزور .

٣ . التطابق بين التوقيع المزور والتوقيع الأم الذى نقل منه .

٤ . الكتابة غير الطبيعية بكل عناصرها على امتداد جرات التوقيع المزور .

٢- نقل التوقيعات باستعمال جسم صلب مذهب :

ويستعمل الجسم الصلب المدبب مثل المسمار فى إحداث ضغط مماثل للحركات والتكوينات الخطية بالتوقيع الصحيح أو فى إحداث ثقوب متجاورة تحكى فى مسارها جرات التوقيع الأم ثم يقوم المزور بالاعادة على آثار الضغط أو الشقوق وبذلك يحصل على تكوين خطى يشبه فى مظهره التوقيع الأم الذى نقل منه بل وينطبق عليه .

### سمات التوقيعات المزورة بهذه الطريقة :

١. الكتابة غير الطبيعية والمفيدة بترسم مسار الضغط أو الثقب.
٢. وجود آثار ضغط غائرة بوجه الورقة تشمل جميع أجزاء التوقيع ويقع بعضها تحت جرات التوقيع المزور والبعض الآخر مجاور وموازي هذه الجرات وذلك تبعاً لدقة المزور في عملية الإعادة على آثار الضغط.
٣. وجود آثار ضغط بارزة غير طبيعية في ظهر الورقة تقابل الآثار الغائرة الموجودة بوجه الورقة . وقد يظهر أحياناً ازدواج في الضغط إذا كانت الإعادة حدثت بمادة كتابية صلبة أو لزجة مثل القلم الكويبا أو القلم ذى السن الكروى ( قلم الحبر الجاف).
٤. أن آثار الضغط الغائرة بوجه الورقة تكون أقرب في تكويناتها الخطية إلى التوقيع الأم من التوقيع المزور الناتج من عملية الإعادة على الضغط. وذلك لأن آثار الضغط هذه مأخوذة مباشرة من جرات التوقيع الأم أما الإعادة عليها فقد تحوى على بعض خصائص المزور الكتابية صدرت عن يده خلال عملية الإعادة .

أمّا في حالة إحداث ضغوط على توقيع صحيح لأظهاره بمظهر التوقيع المزور بطريقة النقل بالضغط فإن جرات التوقيع ذاته تتمتع به جرات التوقيعات الصحيحة أما آثار الضغط فتكون ذات صفات مغايرة غير طبيعية . وقد يهمل من أحدث الضغط بعض التكوينات الخطية مثل النقاط وشرطة الكاف . ولذلك فإننا نرى أن على الخبير الفاحص أن يتبع في دراساته التي يجريها على التوقيع السدى مجالاً إليه لفحصه جميع الجرات الكتابية وكذلك آثار الضغط حتى يصل إلى إبداء الرأى الصائب القاطع فيما إذا كان الضغط هو الذى استحدث أولاً ثم جرت عليه الإعادة أم أن عكس ذلك هو الذى حدث .

ويمكن إظهار اثار الضغط وتبعيا بوجه الورقة وبظهرها — الغائر منها  
والبارزة — بالاستعانة بالتصوير الفوتوغرافى بالضوء المائل الاتى من جانب واحد  
بزوايا مناسبة .

وأما التوقيعات المزورة بطريقة التقيب فيمكن الكشف عنها إظهار ما  
بها من ثقب على امتداد جرات التوقيع المزور بالتصوير الفوتوغرافى بالضوء  
النافذ خلال الورقة .

أى أن يكون الضوء آتيا من أحد جانبي الورقة وآلة التصوير فى الجانب  
الآخر منها وهنا تظهر الثقوب على هيئة نقط قائمة اللون نظرا لامتلائها بالمادة  
الكتابة التى حدثت بها الاعادة .

### ٣- نقل التوقيعات باستعمال ورق الكربون :

وهذه الطريقة هى من أكثر طرق تزوير التوقيعات التى يلتقى بها خبير  
المستندات إنتشارا نظرا لشيوع استعمال ورق الكربون وسهولة الحصول على  
صور مماثلة فى أوضاعها وأبعادها للكتابة وكذلك لاعتقاد الكثيرين ان هذه  
الطريقة أكثر دقة وأمانا وان كشفها والتعرف عليها امر عسير المنال . ويتم  
التزوير بهذه الطريقة بأسلوبين هما الأسلوب الاول لتزوير التوقيعات عن طريق  
استعمال ورق الكربون بهدف الحصول على توقيع منقول بالكربون من توقيع  
'صحيح' ( التوقيع الام )، وتكون عملية النقل بيد شخص آخر غير صاحب  
التوقيع الام وقد تحدث الاعادة على التوقيع المنقول بعد ذلك . ويفصح الفصح  
الجهري للتوقيعات المزورة بهذه الطريقة عن الاتى :

- ١- أن الجرات الكربونية تتسم بعدم الطعية فى مسارها .
- ٢- أن جرات الاعادة - بالاضافة الى احتوائها على جميع علامات ودلالات  
عدم الطعية - قد تحوى تكوينات خطية خاصة باليد التى قامت  
بالاعادة تتم عنها وتشير اليها .

٣- ويجدر بنا أن نشير الى أن الجرات الكربونية تكون أقرب تشابها للتوقيع  
الام عن جرات الاعادة.

#### الاسلوب الثاني للتزوير :

أما الاسلوب الثاني لتزوير التوقيعات عن طريق استعمال ورق الكربون  
فيتم على خطوتين :

أولاهما : الحصول على صورة كربونية من توقيع صحيح تؤخذ خلسة من  
صاحب التوقيع بطريق الخداع وذلك بوضع ورقة كربون - بغير ان تستلفت  
انتباه الموقع لها - وبذلك يحصل المزور على توقيع محرر بالكربون تتمتع جرائه بما  
تتصف به التوقيعات الصحيحة من صفات وقد يقنع المزور بذلك وبدون  
عبارات صلب السند بالكربون أيضا حتى يبدو السند وكأنه صورة كربونية من  
سند صحيح صلبا وتوقيعا . وقد يحمر صلب الكربون ما يفيد وحدة الظروف  
الكتابية بينه وبين عبارات صلب السند - يقوم بالاعادة على التوقيع الكربوني  
بنفس المادة الكتابية او بمادة أخرى شبيهة بها . وهي الخطوة الثانية وفي كلتا  
الحالتين فإن على الخبير الفاحص في مثل هذه الحالات ان يتجه الى فحص صلب  
السند للتعرف على العلاقة الزمنية بين كتابة هذا الصلب وإثبات التوقيع او  
بيان أيهما أسبق في وجوده على الورقة من الآخر.

#### ٢. تزوير التوقيعات بطريق التقليد النظري :

##### خطوات التزوير بهذه الطريقة :

تم هذه العملية بخطوات معينة يقوم بها المزور هي الخطوة الاولى والتي  
تقسم على دراسة التكوينات الخطية والحركات القلمية الموجودة بالتوقيعات  
للشخص المراد تقليد توقيعه. ثم تأتي بعد ذلك الخطوة الثانية وهي محاولة محاكاة  
هذه التكوينات والحركات تقليدا بعملية أقرب ما تكون الى الرسم النظري منها  
الى الكتابة . وقد تتكرر هذه المحاولة حتى يحسب المزور ان التوقيع الذي قام



باصطناعه يشبه التوقيعات الصحيحة بدرجة يتعذر معها التمييز بينها وبينه ،  
ومن العقبات التي تعترض طريق المزور انه كلما كانت التكوينات والحركات  
القلمية بالتوقيعات الصحيحة — وخصوصا ما كان مقوسا — كثيرة ومتعددة  
كثرت وتعددت المواضع التي يتوقف فيها قلم المزور أثناء عملية التقليد النظرى  
. ويرجع ذلك الى الرغبة المزور في ان يتحقق — بعد كل خطوة بخطورها من  
مراحل التقليد — انه يسر في الاتجاه المطلوب المائل لنظيره في التوقيع  
الصحيح حتى يحصل في النهاية على توقيع أقرب ما يكون تشابها معه .

ويعبر المزور — خلال عمله هذا — بمرحلتين متلازمتين تقريبا: أولاها  
يعمل فيها جهده في أن يتعد عن شخصيته الكتابية ويحاول أن يتحرر منها  
والثانية يعمل فيها على ان يتقمص الشخصية الكتابية لصاحب التوقيع الصحيح  
. وعلى قدر استطاعته في أداء المرحلتين يتوقف نجاحه في النتيجة التي ينبغي ان  
يحصل عليها. ومن أجل ذلك فإن عملية التزوير للتوقيعات بالتقليد النظرى  
تعتبر اكثر وسائل تزوير التوقيعات احتياجا الى المهارة الشخصية والمران .

#### سمات التوقيعات المزورة بطريق التقليد النظرى :

لهذا النوع من التوقيعات المزورة سمات مميزة له وهى :

١. بطء الكتابة وافتقار الجرات القلمية — وخاصة ما قرب منها نهاية التوقيع  
المزور — الى السرعة والطلاقة. ويمكن إدراك هذه الظاهرة عند فحص  
جرات التوقيع بالعدسات المكبرة حيث يشاهد بها غمائل السمك على امتداد  
هذه الجرات وانتهاء المقاطع والالفظ بنهايات سمكة نوعا بصورة بعيدة عن  
الطبيعية .

٢. إذا تعددت التوقيعات المزورة واعطيت لها تواريخ متفاوتة متباعدة فإن  
هناك احتمالا كبيرا في عدم إدراك المزور لظاهرة خضوع التوقيعات لظاهرة

الستور او التغير في خطها نتيجة مرور الزمن وتبعاً لما قد يطرأ على كتابتها من ظروف وعوامل يكون لها تأثير محسوس على خطه ، وتكون النتيجة ان التوقيعات المزورة تحصل طابع فترة زمنية واحدة رغم تفاوت وتباعد الفترات والتواريخ التي أعطيت لها.

٣. اختلاف التوقيع المزور عن التوقيعات الصحيحة من حيث المميزات الخطية المتمثلة في طريقة كتابة الاحرف واتصالها إختلافاً جوهرياً فضلاً عن وجود بعض تكوينات خطية بالتوقيع المزور تتفق مع نظائرها في خط المزور نفسه وتسم عنه وهي التكوينات التي جرت بها يده ولم يستطيع ان يتصل منها خلال عملية التزوير.

٤. ما تحفل به جرات التوقيع المزور من وقفات القلم ورفعاته في غير مواضعها الطبيعية . وتبدو هذه الظاهرة في صور تكسر الجرات خصوصاً ما كان منها مقوساً . وعند فحص التوقيع من خلال الضوء النافذ في الورقة تشاهد مواضع التوقيف وقد ترسبت فيها المادة الكتابية بين الجرات يسم التوقيع المزور بالتمزق والتفكك.

٥. إذا تعددت التوقيعات المزورة وكانت مستوحاه من توقيع صحيح واحد فإن هذه التوقيعات جميعها تأخذ مظهراً موحداً في الابعاد والشكل والرسم لايتوفر مثيله في التوقيعات الصحيحة التي تخضع في كتابتها لظاهرة التنوع الطبيعي بينها . وكما سبق أن ذكرنا فإن الكتابة الطبيعية — والتوقيعات الصحيحة بعض منها — تحوى فيما بينها تنوعاً طبعياً يقع داخل نطاق مجال محدود بالنسبة للشخص الواحد ويعتبر واحداً من عناصر صحتها.

**فحص ومضاهاة التوقيعات :**

يعتبر الهدف الاساس لعملية فحص ومضاهاة التوقيعات هو معرفة العلاقة بين هذه التوقيعات وبين اصحابها والتأكد من كونها صارة منهم ومكتوبة بأيديهم أم انها مزورة ياحدى وسائل التزوير التي سبق ذكرها .

وعملية فحص التوقيعات تتم على أربع خطوات متتالية هي :

#### ١- الخطوة الاولى :

ولهذه الخطوة أهمية كبيرة في عملية الفحص فهي الأساس الذي تقوم عليه عملية الفحص ويتم عن طريق دراسة جرات التوقيع أو التوقيعات المطعون عليها أو مجهولة الكاتب دراسة فنية بالعدسات المكبرة على اختلاف درجات تكبيرها بالضوء المنعكس تارة وبالضوء النافذ تارة أخرى . وعلى ضوء هذه الدراسة وعلى هدى منها يبين للفاحص مدى ما تتمتع به هذه الجرات من دلالات طبيعية الكتابة أو عدم طبيعتها وما إذا كانت اليد التي قامت بكتابة التوقيع أو التوقيعات سارت في الكتابة بحرية وطلاقة أم أن هذه اليد كانت ترسف في أغلال التقليد والمحاكاة وأنه قد شابت حركاتها القلمية شائبات وعيوب خطية أفصحت عن التدخل الإرادي الذي صاحب عملية الكتابة . وما إذا كانت هذه الشائبات والعيوب مصحوبة بآثار ضغط غير طبيعية أو جرات كربونية أو جرافيتية غريبة عن تكوينات التوقيع الخطية أو غير ذلك من الآثار التي تتخلف عن عملية نقل التوقيعات بوسيط .

#### الخطوة الثانية :

والخطوة الثانية تختص بالتقسيم والمقارنة حيث تقوم على تقييم ومقارنة المستوى الكتابي والدرجة الخطية لكاتب التوقيع أو التوقيعات المطعون عليها ونماذج المضاهاة . ويجرى هذا التقسيم بعنصره الثلاثة : الجمالية واللغوية والاملائية . والتوقيعات التي تتمتع كتابتها بالطبيعة ومنها التوقيعات الصحيحة وبعض التوقيعات غير الصحيحة — تفصح تكويناتها الخطية عن مدى معرفة كاتبها بالكتابة وإجادته لها وتسهل للخبر عملية التقييم . أما التوقيعات المزورة والتي تنسم جرافتها بعدم الطبيعة فإن ما تحويه من تكوينات خطية هو في الحقيقة عبارة عن المحصلة النهائية للفاعل للحادث بين الشخصيتين الكتابيتين : شخصية

صاحب التوقيعات الصحيحة وشخصية المزور — وقد حاول — في بعض الحالات — الارتقاء بمستوى خطه الى مستوى خط التوقيعات الصحيحة . وفي حالات أخرى قد يحاول المبهوط بمستواه الخطي إذا كان صاحب التوقيع الصحيح الذى يراء تقليده قليل الدراية بالكتابة ولم ينل منها قسطا كافيا يرقى به الى درجة الاجادة فيها . وفي كلتا الحالتين فان الخبير الفاحص يجد أن التوقيع المزور لايسر على وتيرة واحدة ونسق ثابت من القوة والمقدرة الكتابية وتكون بعض تكويناته ارقى درجة وأعلى كعبا من التكوينات الاخرى . وأن التوقيع — في مجموعه — يختلف عن نماذج المضاهاة من حيث الكتابي والدرجة الخطية في الغالبية العظمى من الحالات .

#### الخطوة الثالثة :

وقسم هذه الخطوة بدراسة الاسلوب الكتابي ووضع المقاطع والالفاظ وحجمها بكل من التوقيع المطعون عليه مجهول الكاتب ونماذج المضاهاة — والاختلاف في الاسلوب الكتابي قد يبدو في أوضح درجاته في التوقيعات غير الصحيحة التى تمنع بكتابة طبيعية . ثم يقل هذا الوضوح في الخلاف في التوقيعات المقلدة تقليدا نظريا ويتضاءل في التوقيعات المنقولة بأحد أساليب النقل وانحاكاة من التوقيعات الصحيحة . وذلك لان التوقيعات المنقولة تقع ألفاظها ومقاطعها في ذات الاوضاع الموجودة بالتوقيعات الصحيحة وخصوصا تلك التوقيعات التى نقلت منها .

#### الخطوة الرابعة :

دراسة ومقارنة ما يحويه التوقيع او التوقيعات المطعون عليها مجهولة الكاتب من مميزات وخصائص خطية تتمثل في مسار القلم في تكوين الاحرف واتصالاتها وتنقيط المنقوط منها وكذلك الحلية الاخيرة من التوقيع — إن وجدت

**ويجب على الخبير الفاحص أن يدرك حقيقتين هامتين هما :**

١- أنه في بعض حالات التوقيعات التي يقوم الخبير بدراستها وخصوصا تلك التوقيعات التي تتمتع تكويناتها بالطبيعة والتي يكون لأصحابها مجال تنويع طبيعي متسع في الكتابة فإن على الخبير الفاحص ان يحاول الالمام بأطراف هذا المجال الذي تتحرك فيه يد صاحب التوقيعات الصحيحة وأبعاده وذلك بإجراء عمليات الفحص والمضاهاة على أكبر عدد ممكن من توقيعات المضاهاة وغاذجها يمكنه الحصول عليه . وذلك حتى لا يختلط الأمر عليه بين توقيع صحيح وآخر غير صحيح .

أنه في الحالات التي تكون فيه جرات التوقيع المطعون عليه وتكويناته الخطية حافلة بالعيوب والشوائب الخطية التي تختلف عن عملية التزوير - تقليدا أو نقلا - فإن توقيعاً صحيحاً واحداً قد يكفي لإجراء عملية المقارنة والمضاهاة والوصول الى معرفة مدى ما حققه المزور في عمله من نجاح في الوصول الى درجة من المشابهة بين التوقيعين: الصحيح والمزور .

**ويصل الخبير الفاحص من خلال عمليات الفحص والمضاهاة الى عدة**

**نتائج يمكن التعبير عنها في صورة المعادلات الآتية :**

١. كتابة طبيعية + اتفاق مع النماذج = توقيع صحيح .
٢. كتابة طبيعية + خلاف كلي مع النماذج = توقيع غير صحيح
٣. كتابة غير طبيعية + تشابه مظهرى + خلاف مع النماذج = توقيع مزور بالتقليد النظرى.
٤. كتابة غير طبيعية ( تستهدف إخفاء شخصية الكاتب ) + خلاف مع النماذج = توقيع غير صحيح .
٥. كتابة غير طبيعية + تشابه مظهرى + خلاف مع النماذج + تطابق ( مع التوقيع الام ) = توقيع مزور بالنقل المباشر.
٦. كتابة غير طبيعية + تشابه مظهرى + خلاف مع النماذج + آثار وسيط + تطابق = توقيع مزور بالنقل بوسيط .

## الكتابة بيد مقادة أو بيد معانة

يتمكن الخبير الفاحص من التعرف على كيفية الكتابة ففى بعض الحالات تتم الكتابة بيد واحدة لشخص واحد أو لأكثر من شخص كأن يقوم كل شخص بكتابة مقطع فى كلمة أو كلمة فى عبارة أو إسم فى توقيع . ومن ناحية أخرى هناك حالات أخرى تشترك فى الكتابة فيها — فى آن واحد يدان لشخصين مختلفين : يد تقود اليد الأخرى وتدفعها لكتابة توقيع أو عبارة معينة . أو يد لا يتعدى دورها فى الكتابة مجرد تقديم العون والمساعدة لليد الأخرى حتى تستطيع أن تكتب ما يبغي صاحبها كتابته من توقيع أو عبارة . وفى كلتا الحالتين تكون اليد المقادة أو اليد المعانة قد اعترها الوهن والضعف والمرض بصورة تجعلها لا تتمكن من مقاومة اليد التى تقودها وتدفعها للكتابة فى الحالة الأولى أو لا تستطيع الإتيان بجميع التكوينات الخطية فى التوقيع بالصورة الطبيعية التى ألفتها ودرجت عليها فى الحالة الثانية فحتاج إلى من يعينها فى ذلك .

**الخصائص العامة للكتابة والتوقيعات بيد مقادة أو بيد معانة :**

للكتابة والتوقيعات بيد مقادة أو بيد معانة سماتان عامتان مشتركتان

بينهما هما :

(١) من حيث الجرات الكتابية :

تشاهد فى جرائها وقفات قلمية أو رفعات قلم فى بعض الأحيان وقد يستتبع وقفات القلم ورفعانه تغيير مفاجئ فى اتجاه الكتابة يلاحظ كذلك فى بعض الجرات اتصال غير طبعية .

(٢) من حيث المنظر العام :

تميز هذه التوقيعات أو الكتابات بمنظرها غير الطبيعى وحجمها الكبير نسبيا وعدم التناسق بين أجزائها المختلفة .

## سمات الكتابات والتوقيعات بيد معانة :

حيث تقوم اليد المعينة بإعانة اليد المريضة الضعيفة على الإمساك بالقلم وتمكينها من التحرك في الاتجاه المعتاد لها حيث لا تلعب اليد المعينة دور يذكر في تسير اليد الأخرى في الكتابة وتوجيهها وتكون خصائص هذه الكتابة ما يلي :

١. اتفاق التكوينات الخطية المتكاملة مع مثيلاتها بالنماذج الخاصة بصاحب التوقيع على أن تتوفر لهذه النماذج العناصر الفنية وخصوصا عنصر المعاصرة الزمنية .

٢. تعدد وقفات القلم ورفعاته بصورة واضحة .

٣. أن التوقيع أو الكتابة تملأ - تقريبا - من أية تكوينات خطية غريبة أو مغايرة للتكوينات السائدة في التوقيع أو الكتابة .

٤. يعترى الجرات الكتابية الاهتزاز والاضطراب والتفكك .

## سمات الكتابات والتوقيعات بيد مقادة :

للبيد القائدة دوراً إيجابياً أساسياً في عملية الكتابة فتقوم بدفع اليد المقادة وتوجيهها وتسيطر إلى حد ما على حركاتها وللكتابة بيد مقادة سمات وخصائص معينة تعين الفاحص إلى التوصل للرأى السليم وهى :

١. إذا وضعت أمام الخبير الفاحص نماذج خطية لصاحب اليد القائدة وتوفرت هذه النماذج العناصر الفنية التى أشرنا إليها عند كلامنا عن أوراق المضاهاة فإنه يستطيع أن يحدد التكوينات الخطية والمقاطع التى كانت للبيد القائدة السيطرة الكاملة عند كتابتها وينسبها إلى صاحبها .

٢. أن الفاحص يلمس تفاوتاً ملحوظاً فى القوة والمقدرة الكتابية وقد يبدو هذا التفاوت فى مقاطع الكلمة الواحدة حيث يرى بعضها أرقى فى درجته ومستواه الخطى من البعض الآخر .

٣. أن التوقيع أو الكتابة تكون خليطاً من تكوينات خطية سليمة البنيان متماسكة الكيان — وهي التي جرت بها اليد القائدة — وتكوينات أخرى يبدو فيها الضعف والتفكك وهي التي صدرت من اليد المغلوبة على أمرها .  
وهذه السمات والخصائص للكتابة والتوقيعات بيد مقادة أو بيد معانة لها أهمية بالغة لدى الفاحص لأنها تعينه على التوصل لمعرفة نوع الكتابة وصحتها والتوصل للرأى السليم .

### ثانياً : الكتابة الآلية

وتختلف الكتابة الآلية عن الكتابة اليدوية في أنها لا تصدر مباشرة من اليد البشرية ولكنها تكون وليدة انطباعات من أجسام صلبة ومواد كتابية معينة . وتميز الكتابة الآلية بأنها ذات أبعاد ثابتة ولا تخضع لظاهرة التنوع الطبيعي التي تعتبر من أهم سمات وخصائص الكتابة اليدوية . وتعتمد دراسة الكتابة الآلية على أجهزة القياس المختلفة المجهزية والزجاجية على أن يدخل الخبر الفاحص في اعتباره الأثر الذي تحدثه المادة الكتابة بحسب درجة سيولتها أو لزوجتها عند إجراء عمليات القياس المختلفة .

وللكتابة الآلية ثلاثة أنواع تختلف فيما بينها تبعاً للأداة أو الآلة المستعملة في الكتابة وهي الأنواع هي :

- ١ . الطباعة .
- ٢ . الأختام والكيشيات .
- ٣ . الكتابة على الآلة الكاتبة .

#### (١) الطباعة

للطباعة أثر في جميع مجالات العلم والأدب والاقتصاد والاجتماع ولقد تقدمت الطباعة تقدماً كبيراً من حيث أساليبها وأدواتها وموادها حتى أصبحت



علماً له دراساته وتخصصاته ولقد ساهمت الطباعة في التقدم الحضارى الذى طرأ على البشرية فى العصر الحديث .

وللطباعة أساليب رئيسية ويمكن للفاحص التمييز بين هذه الأساليب فى المستندات المعروضة عليه لفحصها .

### الأساليب الطباعة :

للطباعة أساليب ثلاثة رئيسية هى :

١ . الطباعة البارزة .

٢ . الطباعة السطحية .

٣ . الطباعة الحرفية .

**أولاً : الطباعة البارزة Rotogravite والروتوغرافور Intaglio – الاتاليو**

ويعتبر هذا النوع من الطباعة أحدث أساليب الطباعة وأكثر استعماله فى طباعة أوراق العملة المصرفية البنكنوت ولكن لا يصلح هذا النوع للطباعة السريعة والخبر المستعمل فيه يكون على درجة عالية من اللزوجة وفى هذا النوع من الطباعة .

تكون الأحرف والرسوم فى السطح الطابع غائرة محفورة فتمتلئ بالمداد وعند الضغط عليها بالورقة تنتقل كتلة المداد إلى الورقة .

والأسطح الطابعة تكون عادة من الصلب أو النحاس ويتم الحفر عليها باليد أو بأجهزة الحفر الآلى أو بواسطة الحفر الكيميائى **Ething** .

### سمات الطباعة البارزة :

للطباعة البارزة عدة سمات هى :

(١) عند فحص سطح الورقة :

تظهر الأحرف بارزة ويمكن مشاهدتها بالعين وعند الفحص الجهرى كما يمكن إدراكها باللمس وخصوصاً فى الأحرف والأجزاء القائمة حيث تكون أكثر بروزاً فى وجه الورقة من غيرها .

## (٢) عند تعريض الورقة لضوء نافذ شديد :

في الطباعة البارزة لا يظهر أثر الضغط في مجرى الحجرة ولكن الضغط يبدو واضحا في حوافها الجانبية وكذلك تشاهد أجزاء المداد على شكل كتل صغيرة معتمة وتجاورة .

وما يجب معرفته أن " الطباعة البارزة التي ترى في بعض المطبوعات الشائعة الاستعمال مثل بطاقات الزيارة ليست هي الطباعة البارزة (الانتاليو) ولكنها نتيجة وضع مواد راتنجية صمغية على الكتابات المطبوعة قبل أن يجف مدادها ثم توضع بعد ذلك في مكان ساخن عند درجة حرارة ٥٠ ° حيث تفتح المواد الصمغية مع المداد وتأخذ شكلا بارزا يمكن تميزه بسهولة عند الفحص بالعين وبالعدسات المكبرة .

## (٣) عند فحص الصور الفوتوغرافية :

يظهر تفاوت درجات الظلال تبعا لكمية المداد الموجودة في الجزء اخففر القائمة يزداد سمك المداد فيها عن الأجزاء الأقل قتامة وتفصل بين كل من هذه الأجزاء مسافات ثابتة ولا يوجد تلاحم بين كتل المداد على سطح الورقة .

## ثانيا : الطباعة السطحية lithography - Planography

يرجع اكتشاف هذا النوع إلى سنفلدر Senefelder الذي قام بعمل بعض الرسوم والكتابات المعكوسة على حجر أملس بمداد خاص دهني التركيب ثم بلل باقى سطح الحجر بالماء ثم ضغط قطعة ورق على الحجر فانطبعت الكتابة عليها .

وتعتمد هذه الطريقة على أن الأحبار الدهنية التركيب لا تمتزج بالماء . وتستعمل في طباعة الرسوم والأشكال الدقيقة والخرائط الجغرافية . ويمكن أن

تستبدل بقطع الحجر ألواح من الزنك أو الألمنيوم وقد استعملت الألواح الزجاجية في بعض الحالات وكانت النتائج طيبة .

**سمات الطباعة السطحية :**

(١) **عند فحص سطح الورقة :**

تظهر الأحرف والرسوم سطحية ولا يرى بها عند الفحص ولا يحس فيها عند اللمس أية أجزاء غائرة أو بارزة في وجه الورقة وظهرها .

(٢) **عند تعريض الورقة لضوء نافذ شديد :**

تبدو الكتابة منتظمة المظهر والضغط والمداد موزعا توزيعا عادلا في جميع أجزاء الجرة سواء في وسطها أو حوافها .

(٣) **عند فحص الصور الفوتوغرافية :**

تبدو المساحات ذات اللون الواحد متمعة بتوزيع عادل لهذا اللون بانسجام دون تفاوت في أى جزء من الأجزاء .

**ثالثا : الطباعة الحرفية Letter-press, Relief Press, Typography**

وفي هذا النوع من الطباعة تكون أحرف الكتابة أو النقوش في السطح الطابع بارزة حتى إذا غطيت بطبقة من المداد ثم ضغطت عليها الورقة انتقل المداد الموجود على الأجزاء البارزة إلى سطح الورقة . وهذه الطريقة هي أول ما عرف الإنسان من وسائل الطباعة وكانت الأحرف والكليشيات تصنع من قطع الخشب . ولكن نظرا للتطور الذى طرأ على العالم وما تطلبه هذا التطور من احتياجات كثيرة وسريعة من الطباعة لا تستطيع الأحرف الخشبية أن تفي بها فقد استبدلت بها أحرف وكليشيات مصنوعة من المعادن .

وهذا الأسلوب من الطباعة يصلح لآلات الطباعة على اختلاف سرعاتها ابتداء من الآلات البطيئة التى تدار باليد إلى آلات الطباعة الذاتية الحركة (الأوتوماتيكية) ذات السرعات العالية — ولهذا فإنها تستعمل على أوسع نطاق في طباعة الجرائد والصحف اليومية والكتب والنشرات وغير ذلك .

ويتوقف قوام المداد المستعمل ودرجة سيولته أو لزوجه وسرعة جفافه على مدى سرعة آلة الطباعة المستعملة . فالآلات ذات السرعات العالية مثل الآلات المستعملة في طباعة الصحف اليومية يستعمل فيها المداد الخفيف سريع الجفاف وهذا على العكس من المداد المستعمل في آلات الطباعة اليدوية فهو أثقل نوعاً وأبطأ في جفافه .

#### سمات الطباعة الحرفية :

##### (١) عند فحص سطح الورقة :

عند فحص كتابة مطبوعة بهذه الطريقة تظهر الأحرف غائرة في وجه الورقة وبازرة في ظهرها نتيجة حدوث ضغط عليها من الأجزاء البارزة في السطح الطابع . وتبدو هذه الظاهرة أكثر جلاء ووضوحاً عندما تكون الطباعة حديثة حتى أنه يمكن إدراكها بلمس الورقة باليد في وجهها وظهرها .

##### (٢) عند تعريض الورقة لضوء نافذ شديد :

تظهر جرات الأحرف مضغوطة والمداد مزاجاً في وسط الجرة الكتابية ومتربساً بغزارة عند حواف الجرة وعلى جانبيها .

##### (٣) عند فحص الصور الفوتوغرافية :

تظهر عند الفحص المجهرى للصور نقط صغيرة مستديرة تتميز بصفات المسافة بين مركز كل نقطتين متجاورتين منها ولكنها متفاوتة في أحجامها المسافات التي تفصل بينها تبعاً لتفاوت الظلال في الصورة . ففي الأماكن القاتمة تظهر كبيرة الحجم ومتلاحة وفي الأماكن ضعيفة الظلال تبدو هذه النقط صغيرة ومتباعدة نوعاً .

#### طباعة الأوفست : Offset

ولفظ (أوفست) يعنى العوض أو البديل . وفي هذه الطريقة لا تلامس الورقة السطح الطابع سواء في الطباعة الحرفية أو الطباعة السطحية . ويتم الطباعة بواسطة أسطوانة مغطاه بطبقة من المطاط **Rubber Blanket** تستقل عليها الكتابة والرسوم من السطح المعدني الطابع وهى بدورها تنقله إلى سطح الورقة .

والسطح الطابع في طباعة الأوفست لا تكون الكتابة فيه معكوسة كما هو الحال في أساليب الطباعة الأخرى ولكنها تكون بوضعها الطبيعي ثم تنتقل معكوسة الوضع على الأسطوانة المغطاة التي تنقلها معتدلة الوضع على السطح المطبوع .

### مميزات طباعى الأوفست :

ومن مزايا طريقة الطباعة بالأوفست أنها تقلل كمية الماء الموجودة على السطح المطاط الطابع كما أنها أكثر ملاءمة في الطباعة على الأقمشة والأوراق الشفافة والأجسام القابلة للكسر مثل الزجاج والقيشاني والبلستيك .

العلاقة بين المداد والورق المستعمل وأسلوب الكتابة :

هناك علاقة قوية بين هذه العناصر الثلاثة فمن أجل الوصول إلى أفضل النتائج في عملية الطبع يجب وجود التلائم والتناسب بين هذه العناصر وذلك كما ذكرنا أن الطباعة التبيوغرافية بالآلات ذات السرعات العالية مثل آلات طباعة الصحف اليومية تتطلب مدادا سائلا خفيفا سريع الجفاف وكذلك تتطلب ورقا غير مصقول حتى يمتص المداد ويتشربه ويساعد على جفافه . أما إذا كان الورق جيد الصقل تطلب الأمر مداد أكثر لزوجة قوامه أكثر تماسكا وهكذا فإنه يجب توفير عناصر مناسبة للحصول على طباعة جيدة تفي بالغرض المطلوب . ويستثنى من ذلك الورق المستعمل في طباعة العملات المصرفية (البنكنوت) حيث يصنع بطريقة تجعله متائلا مع أساليب الطباعة الثلاثة التي تجتمع في ورقات العملة المصرفية .

### الأنواع الطباعية مزدوجة المعادن : Bimetallic Plates

لقد صاحب التطور الحضارى الكبير بصورة عامة وتقدم فن الطباعة على وجه الخصوص الرغبة في الحصول على أكبر عدد من النسخ المطبوعة بغير أن تتأثر دقة الطباعة ودرجة الوضوح في كل نسخة منها . ولتحقيق هذه

الأغراض توصل الباحثون إلى صناعة ألواح طباعية تتكون من طبقتين كل منهما من معدن يفاير المعدن الذى صنعت منه الطبقة الأخرى وأحد هذين المعدنين يقبل المداد (Ink Rexeptive) ويلفظ الماء Water Repellant والآخر عكس ذلك أى يقبل الماء ويلفظ المداد .

**بعض نماذج للألواح الطباعية :**

١ . نحاس على صلب .

٢ . رصاص على نحاس .

٣ . ألومنيوم على سبيكة نحاسية .

٤ . نيكيل على نحاس .

٥ . كروم على نحاس .

٦ . زنك على نحاس .

٧ . أنتيمون على نحاس .

**سلك طبقات المعادن :**

ويبلغ سمك الطبقة من المعدن — من البوصة أما الطبقة العلوية من المعدن الآخر فيبلغ سمكها  $\frac{1}{16}$  من البوصة .

**عدد النسخ المطبوعة ومميزاتها :**

وقد أمكن باستعمال هذا النوع من الألواح الحصول على ثلاثة ملايين نسخة طبع من لوح واحد مزدوج المعدن وقد كانت النسخة الأخيرة على نفس درجة النقاء والوضوح الأولى .

**صناعة الألواح مزدوجة المعادن :**

وتتم صناعة هذه الألواح بالحفر الكيميائى أو بالترسيب الكهربائى . ويلاحظ أن طريقة الحفر الكيميائى تبدأ بلوحين ملتصقين من المعدنين ويجرى الحفر الكيميائى على العلوى منهما . أما الترسيب الكيميائى فتبدأ خطواته بطبقة واحدة من أحد المعدنين وترسب فوقها طبقة المعدن الآخر .

## (٢) الأختام والكشيكات

الأختام :

دواعى استخدام الأختام :

تستخدم الأختام فى حالات بعض الناس ممن يجهلون القراءة والكتابة فيلجأون إلى استعمال الأختام المنقوش عليها أسمائهم وتاريخ السنة التى نقش فيها الختم بديلا عن توقيعهم .

كما تستخدم الأختام فى المصالح الحكومية والشركات والمؤسسات فلكل منها ختم يحتوى على إسم الجهة صاحبة القالب والرسم الذى يمثل الرمز الخاص بها .

ووضع بصمات هذه الأختام على الأوراق يؤكد صحة العلاقة والنسب بين الورقة والجهة صاحبة القالب . أما القوالب الخاصة بالإدارات والمصالح الحكومية فإنها — فوق تأكيد العلاقة بين الأوراق ومصادرها — تساعد على إضفاء صفة الرسمية على الورقة التى توضع عليها .  
مادة قوالب الأختام وشكلها :

وتصنع قوالب الأختام من النحاس عادة وتكون — فى أغلب الحالات مستديرة الشكل أو بيضية وسطحها مستو . وبعض القوالب غير الحكومية قد تصنع من المطاط .

وسائل النقش على قوالب الأختام :

هناك ثلاث وسائل لنقش الأسماء والصور والأشكال على قوالب

الأختام وهى :

١) الحفر الكيميائى :

وفيه تستعمل بعض الأحماض الكيميائية فى إحداث تآكل فى سطح المعدن فى الأماكن التى يراد حفرها أما باقى السطح فتوضع عليه مادة لا تتأثر

بالأحماض لحمايته من تأثيرها ثم يغسل السطح المعدني لإزالة آثار الأحماض ثم تزال بعد ذلك المادة التي وضعت لحماية السطح .

## ٢) الحفر الكهربائي :

وفيه يتحرك الجسم الصلب المدبب آليا بمحرك كهربائي خلال عملية الحفر توفيراً للوقت والجهد اللذين تسغرقهما عملية الحفر اليدوي فضلا عن الدقة التي تتم بها عملية الحفر ذاتها وخصوصا إذا كان القالب مصنوعا من الصلب .

## ٣) الحفر اليدوي :

ويستخدم فيه جسم صلب مدبب مصنوع من الصلب يمسك به الحفار أو اختام بيده عند القيام بعملية الحفر .

خصائص بصمات الأختام المأخوذة من قوالب صلبة معدنية أو غير معدنية :

١. ترسب مادة الكتابة على جانبي الجرات الكتابة وحول الإطار الخارجى .
  ٢. وجود آثار ضغط تمثل الإطار الخارجى للبصمة . ويمكن أن ترى هذه الآثار بوضوح عند فحص ظهر الورقة .
  ٣. التكوينات الخطية سواء كانت ألقاظا أو أرقاما تكون محددة وواضحة .
- اساليب تزوير بصمات الأختام :

لتزوير بصمات الأختام ثلاثة اساليب هى :

١. اصطناع قالب مقلد يحتوى الأسماء والرسوم والأرقام الموجودة بالبصمة المراد تقليدها بأوضاع مشابهة لأوضاعها بتلك البصمة .
  ٢. محاكاة البصمة برسم شبيه لها رسما يدويا .
  ٣. محاولة نقل البصمة من ورقة إلى أخرى .
- ١) سمات البصمات المأخوذة من قوالب أختام مقلدة :

البصمات المأخوذة من قوالب أختام اصطنعت تقليدا للبصمات الأصلية فهى تحتوى على خصائص البصمات المأخوذة من قوالب معدنية صلبة إلا أنها تختلف عن البصمات الصحيحة فى أوضاع الأحرف والمقاطع والأرقام بالنسبة



لبعضها البعض والمسافات التي تفصل بين كل جزئين متناظرين في كل من البصمات الصحيحة والمقلدة . ويجرى الفحص باستعمال أجهزة القياس والتكبير المختلفة .

## ٢) سمات البصمات المزورة بطريق المحاكاة بالرسم اليدوي :

١ . الخلافات الموجودة بين البصمة المزورة والبصمة الصحيحة من حيث شكل الإطار الخارجى وأبعاده وطريقة كتابة الألفاظ والمسافات التي تفصل بين كل جزئين متناظرين في البصمتين .

٢ . خلو البصمة من آثار الضغط التي تشاهد في البصمات المأخوذة من القوالب الصلبة ويمكن مشاهدة هذه الظاهرة عند فحص سطح ظهر الورقة في المكان المقابل حيث يرى هذا السطح خال تماما من آثار الضغط الطبيعية التي تحدد حافة البصمة إذا كانت مأخوذة من قالب صلب .

٣ . أنه يمكن للخبير الفاحص أن يتبع — مستعينا بالعدسات المكبرة . خطوات الرسم والتعرف على أداة الكتابة ومادتها التي استعملت في كتابة البصمة ورسمها .

٤ . أنه قد ييسر للفاحص — من خلال دراسته للتكوينات الخطية الموجودة في البصمة المزورة والتي توفرت لها الطبعية في الكتابة — أن يتعرف على شخص من قام بتزوير البصمة وذلك من واقع إجراء عملية المضاهاة بين خط هذه التكوينات وخط النماذج الخطية التي يزود بها الفاحص .

## ٣) سمات البصمات المزورة بطريقة النقل من بصمات أخرى :

تتقل هذه البصمات بطريقتين هما :

١ . أن تكون منقولة بجسم صلب مثل اصبع الطباشير .

٢ . أن تكون منقولة بجسم لين مثل راحة اليد أو بيضة مسلوقة .

## ١- سمات البصمات المنقولة بجسم صلب :

١. خلو إطار البصمة المنقولة الخارجى وحواف أحرفها من التحديد الموجود بالبصمات المأخوذة من القوالب المعدنية .

٢. اختلاف شكل الإطار الخارجى للبصمة المنقولة وعدم اكتماله فى الغالبية العظمى من الحالات نتيجة اختلاف أبعاد هذا الإطار فى كل من قالب الختم الأسمى والجسم الصلب الذى نقلت بواسطته البصمة المزورة .

## ٢- سمات البصمات المنقولة بجسم لين :

١. انتظام توزيع المادة الملونة فى أرضية البصمة حيث لا يشاهد بها أى ترسب فى المداد على جانبي الجرات الكتابية .

٢. ان البصمة المنقولة تكون سطحية وتخلو - فى جميع أجزائها - من آثار الضغط الطبيعية الذى تحدثه قوالب الأختام الصلبة وخصوصا فى منطقة الإطار الخارجى للبصمة ويمكن تتبع آثار الضغط بدراسة ظهر الورقة بالضوء الجانبي المائل .

٣. تفرطح البصمة واتساعها واختلاف أبعادها عن الأبعاد المناظرة لها فى البصمات الأصلية التى نقلت منها .

**والحقيقة الهامة التى يجب أن يدركها الفاحص عند دراسته لبصمات الأختام :**

وهى أن قوالب الأختام أجسام منفصلة عن اليد الكاتبة وأن هناك ثمة احتمالا فى أن يمتلك الشخص الواحد أكثر من قالب ختم يستعملها فى مناسبات مختلفة ولذلك فإننا نرى أنه فى الوقت الذى أشارت فيه الفقرة (أ) من المادة (٣٧) من قانون الإثبات (٢٥ سنة ١٩٦٨) <sup>(١)</sup> التى تحدد أوراق المضاهاة

(١) المادة ٣٧ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه "لا يقبل للمضاهاة فى حالة عدم اتفاق الخصوم إلا " :

أ- الخط أو الإمضاء أو الختم أو قصة الأصبع الموضوعة على محررات رسمية .

ب- الختم الذى يعترف الخصم بصحته من غير التمسى بخطه .

إلى اعتبار (الختم) الموضوع على محزرات رسمية من بين أوراق المضاهاة المقبولة نرى أن الفقرة (جـ) من المادة المذكورة قد أغفلت ذكر الختم من بين النماذج التي تكتب أو تطبع أمام القاضى وتقبل للمضاهاة واقتصرت على ذكر (الخط) أو (الإمضاء) أو بصمة (الأصبع) .  
**أختام اللحوم :**

من المسائل التي تعرض على خبير الخطوط والمستندات لفحصها وإبداء الرأى فيها تلك البصمات التي توضع على اللحوم بواسطة الجهات الرسمية وتبين نوع الذبيحة وتاريخ ذبحها وغير ذلك من البيانات . وقد يلجأ بعض الأشخاص إلى اصطناع قوالب مزورة لاستعمالها بطرق ولأغراض غير مشروعة . والتمييز بين البصمات الرسمية الصحيحة والبصمات المزورة يقوم على دراسة كل منها وإجراء المقارنة بينها مع ملاحظة ما قد يحدث من تغير فى أبعاد البصمة ومكوناتها نظرا للينة الأجسام التي توضع عليها البصمة (وهو بدن الذبيحة) .  
**مضاهات بصمات الأختام :**

وتعتمد عملية المضاهاة التي تجرى بين بصمات الأختام المأخوذة من قوالب على نظرية الفردية التي تقول باستحالة وجود شيئين متفقين تماما فى جميع الصفات والأبعاد ولقد أثبت التجارب أنه لا يمكن الحصول على قالبى ختم يتفان تمام الاتفاق فى خصائصهما العامة والخاصة حتى ولو كان هذان القلابان منقوشين بيد شخص واحد يحترف عملية نقض الأختام ويحيدها . مع ملاحظة أن شكل الإطار الخارجى للبصمة وأبعاده تدخل فى عملية الدراسة والمقارنة .

---

١١١- حقه أو مضاهاه القضاى لكاه البصمة أو بطمها أنامه .

وتعتبر درجة وضوح البصمة ومدى ظهور أجزائها المختلفة من أهم الأشياء التي تتوقف عليها عملية مضاهاة بصمات الأختام وتتوقف أيضا على طريقة أخذ البصمة وطبيعتها من القالب ونوع المداد المستعمل في ذلك .  
أنواع المداد المستخدم في طبع البصمات :  
هناك نوعان من المداد هما :

#### ١) مداد الختمات : Stamp Padink

وهو الشائع الاستخدام ويتميز بأنه ذو درجة لزوجة خاصة ويتكون من مادة ملونة مذابة أو ممزوجة بالجلسرين أو الجلايكول — ويضاف إلى هذا المزيج بعض المواد التي تزيد من سرعة جفافه مثل الأسيتون أو الكحول الميثيلي أو خلاصات الأثيل — ويوضع هذا المداد في وسادة من اللباد حتى يمكن توزيعه بانتظام على سطح قالب الختم .

#### سمات البصمات المأخوذة بمداد الختمات :

وتتميز البصمات المأخوذة بمداد الختمات المذكورة باكتمال أجزائها ووضوح أحرفها وأرقامها بدرجة تتيح لفاحص فرصا أوسع لدراسة البصمة فنيا بالعدسات المكبرة وبأجهزة القياس ومقارنتها .

#### ٢) المداد السائل :

يستخدم هذا النوع من المداد في بعض الأحيان في طبع البصمات .

#### سمات البصمات المأخوذة بالمداد السائل :

وقد يستعمل البعض المداد السائل العادي في بعض الأحيان في طبع البصمات . وتتم البصمات المأخوذة بهذا المداد بترسب المداد على جانبي الجرات الكتابية بدرجة قد ينجم عنها انطماش بعض الحرف أو أجزاء منها أو تغير في سمك الجرة وذلك بالإضافة إلى عدم اكتمال الإطار الخارجي للبصمة —

وقد يؤثر كل هذا في عملية دراسة البصمة ومضاهاتها بدرجات متفاوتة حسب مدى ظهور العيب في البصمة . وقد يستعان بأقلام الكويا في أخذ البصمات . وهذه هي الطريقة تفضل المداد السائل في أخذ البصمات .  
**عناصر عملية دراسة بصمات الأختام ومضاهاتها :**  
هناك خمسة عناصر تقوم عليها عملية دراسة بصمات الأختام ومضاهاتها وهذه العناصر هي :

١ . شكل الإطار الخارجى للبصمة وهل هو يضى أم مستدير أم مستطيل إلى غير ذلك من الأشكال الهندسية — ومدى انتظام هذا الإطار .

٢ . أبعاد الإطار الخارجى للبصمة مقدرة إلى أقرب جزء من عشرة من المليمتر .

٣ . الألفاظ المنقوشة والأرقام بالبصمة وأوضاعها بالنسبة لبعضها البعض .

٤ . المسافات والأبعاد التى تفصل بين كل جزئين أو أجزاء متناظرة في البصمات .

٥ . سمك الجرات وما يحويه من تفاوت على امتداد هذه الجرات .

**نتائج عملية دراسة بصمات الأختام ومضاهاتها :**

هناك ثلاث نتائج تنتهى إليها عملية الدراسة والمضاهاة للأختام وهى :

١ . أن تكون البصمة أو البصمات المطعون عليها مزورة بالرسم اليدوى أو بالنقل من إحدى البصمات بوسيلة من الوسائل التى يمكن استعمالها في نقل البصمات سواء بأجسام لينة أو صلبة .

٢ . أن تكون البصمة أو البصمات المطعون عليها مأخوذة من قالب أو قوالب تختلف مع القالب أو القوالب التى أخذت منها بصمات المضاهاة . وهنا تجدر الإشارة إلى احتمال حيازة الطاعن لأكثر من قالب ختم ويكتفى بالقول بأن البصمة أو البصمات المطعون عليها أخذت من قالب أو قوالب

أختام تغاير القالب أو القوالب التى أخذت منها نماذج المضاهاة . اللهم إلا  
فى حالة البصمات المأخوذة من قوالب أختام حكومية تتمتع بصفات ثابتة  
محددة .

٣. أن تكون البصمة أو البصمات المطعون عليها مأخوذة من قالب أو قوالب  
تتفق فى جميع العناصر مع القالب أو القوالب التى أخذت منها نماذج  
بصمات المضاهاة وهذا يعنى أن البصمات المطعون عليها هى بصمات  
صحيحة فعلا .

#### الكليشيات :

تقسم الطباعات أو البصمات المأخوذة من قوالب الأختام إلى قسمين هما :

١. قسم يمثل بالمداد أو المادة الملونة وهو يمثل انطباع الجزء البارز من قالب  
الختم .

٢. الآخر خال من المداد أو المادة الملونة ويمثل الجزء الخفور والغائر من القالب  
والقسمين لا يوجد بينهما أى تدرج لوني .

أما إذا أريد الحصول على طباعات من صور تتدرج فيها الظلال بين  
الفاتح والقاتم فإن السبيل إلى ذلك هو عمل الكليشيات متدرجة الظلال  
half-Tone وتصنع هذه الكليشيات عادة من معدن الزنك ولذا سميت  
صناعة الكليشيات زنكوجراف (Zincograph) أى الكتابة على الزنك  
ولكن فى بعض الحالات التى يتطلب فيها الأمر الدقة فى إبراز التفاصيل الموجودة  
بالصور أو بالرسم تستعمل كلوشيات مصنوعة من معادن أخرى مثل النحاس  
أو الصلب وتثبت هذه الكليشيات على قطع من الخشب .

#### خطوات عمل الكليشيات متدرجة الظلال بالحفر الكيميائي :

##### الخطوة الاولى :

توضع الصورة المراد عمل الكليشية منها أمام عدسة آلة التصوير  
ويوضع بين العدسة — من الجانب الآخر واللوح الفتوغرافي الحساس السلي  
حاجز زجاجي مقسم بخطوط متقاطعة إلى مربعات صغيرة ويسمى

(Cross - Line Screen) . ويعمل هذا الحاجز على تقسيم الصورة وتفتيتها إلى أجزاء صغيرة على شكل دوائر متجاورة تتفاوت مساحاتها وتفصلها أبعاد منتظمة .

#### الخطوة الثانية :

يغطي سطح اللوح المعدني بطبقة من المستحلب المحسّس Sensitised Emulsion الذى يتركب عادة من الغراء أو الجيلاتين أو زلال البيض أو الصمغ العربي ممزوجا بثاني كرومات النشار أو صترات الحديد النشارى ومن خصائص هذا المستحلب المحسّس أنه يتأثر بالضوء وتزداد درجة صلابته وتقل درجة ذوبانه في الماء حتى تكاد تنعدم إذا تعرض للضوء فترة طويلة أو كان الضوء شديدا وهاجا .

#### الخطوة الثالثة :

توضع الصورة السلبية فوق المستحلب المحسّس مع ملاحظة التخلص تماما من أية فقاعات هوائية قد توجد بينهما وذلك بطريق التفريغ الهوائى ثم تعرض لضوء الشمس أو الضوء صناعى قوى مثل الشرارة الكهربائية التى يتحصل عليها من إمرار التيار الكهربائى فى قضيبين من الكربون .

وفى هذه المرحلة فإن الأجزاء الشفافة من السلبية ينفذ خلالها الضوء إلى المستحلب المحسّس فيجمد وتقل درجة ذوبانه في الماء أما الأجزاء المعتمة فتحجز الضوء عما تحته من المستحلب حيث يظل على حالته من اللزوجة وقابلية الذوبان في الماء .

#### الخطوة الرابعة :

يغسل اللوح المعدني بالماء للتخلص من المستحلب الذى لم يتأثر بالضوء وتصيغ الصورة المتخلفة من هذه العملية بمحلول ميثيل البنفسج الكحولى Alc. Methyl Violet وذلك حتى يمكن إجراء بعض اللمسات فيها ومعالجة ما قد يكون فيها من شوائب .

#### الخطوة الخامسة :

يسخن اللوح المعدني بعد ذلك حتى يصبح المستحلب اغسس المتبقى بعد التعرض للضوء والغسيل بالماء أكثر وأشد مقاومة لفعل الأحماض التي تستعمل بعد ذلك في عملية التآكل الكيميائي Etching .

#### الخطوة السادسة :

والخطوة الأخيرة هي عملية الحفر وقد تتم كيميائيا باستعمال الأحماض والمحاليل الكيميائية المناسبة ونذكر منها على سبيل المثال :

- حمض النتريك في حالة الألواح المصنوعة من الزنك .
- فوق كلوريد الحديدك الحمض في حالة الألواح المصنوعة من النحاس .

وقد يستعمل التحليل الكهربائي في عملية الحفر وذلك بوضع ألواح النحاس في محلول يحتوي على كلوريد النشادر وكلوريد الصوديوم ويمرر التيار الكهربائي .

وبانتهاء هذه الخطوة تصبح الألواح معدة للطباعة .

#### (٢) الكتابة على الآلة الكاتبة

تطورات الآلة الكاتبة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن وكانت هناك عدة تجارب ومحاولات لاختراع الآلة الكاتبة وأولى الآلات التي ظهرت كانت كبيرة الحجم ثقيلة الوزن وتركب على قوائم حديدية بارتفاع ١٢٠سم ويضطر الكاتب عليها الوقوف وإدارة أسطوانتها بديل يتحرك بالقدم .

أنواع الآلات الكاتبة الشائعة الاستخدام :

Naggar	نجار	Continemtal	كوننتال	Oriental	أورينتال
Olympia	أوليم	Olivette	أوليفتي	Torpedo	توريبدو
Optima	الممتازة	Remington	ريمجتون	Adler	أدلر



والآلات الكاتبة في تطور مستمر ففي السنوات الأخيرة أدخلت عليها العديد من التحسينات وأضيفت إليها تجهيزات كهربائية وإلكترونية مختلفة وبذلك أمكن توسيع مجالات استخدامها والاستفادة منها .

**كيفية الكتابة بالآلة الكاتبة :**

وتتم الكتابة بالآلات الكاتبة عن طريق الضغط على المفاتيح التي تحرك الأحرف والأرقام وتجعلها بدورها تضغط على شريط مصنوع عادة من قماش الحرير أو القطن مشبع بمقدار مكون من مواد زيتية أو شمعية ومادة ملونة يضاف إليها جلسرين أحيانا — وقد يحتوى الشريط الواحد على لونين مختلفين أحدهما يشغل النصف العلوي من الشريط والآخر النصف السفلي منه . وتتميز الطبعة الأولى (الأصل) ، المكتوبة على الآلة الكاتبة بوجود إنطباعات للقماش المصنوع منه الشريط أما النسخ الكربوتية فتخلو من مثل هذه الظاهرة ولا تشاهد بها إلا الانطباعات الكربوتية . وقد دخلت اللدائن (البلاستيك) في صناعة بعض شرائط الآلة الكاتبة وهذه تفضل الشرائط المصنوعة من القماش لأنها تظهر التفاصيل الدقيقة لكل حرف أو رقم .

وفي السنوات الأخيرة ظهرت شرائط مزودة — في جزء بمادة صمغية يمكنها أن تنتزع الجرات الكاتبة بعملية تشبه إلى حد كبير عملية اخذ الآلى ويستعملها الكاتب في تصحيح الأخطاء التي تصدر منه عند الكتابة .

**عناصر الكتابة على الآلة الكاتبة :**

من الأفكار الشائعة قديما أن الكتابة بالآلة الكاتبة لا يمكن نسبتها إلى نوع معين أو طراز معروف من الآلات الكاتبة وأن جميع الآلات لها نفس المميزات والخصائص لذلك كانت تستخدم الآلة الكاتبة في كتابة خطابات السبب والتهديد والتهريب وابتزاز الأموال ، ومع تطورت الدراسات سقطت هذه الأفكار وظهرت عناصر الكتابة على الآلة الكاتبة وهى :

١ . الأبعاد الرأسية والأفقية للحرف أو الرقم .

٢. شكل الأحرف والأرقام ويدخل في هذه الدراسة حجم النقط ووضعها .
  ٣. المسافات الأفقية التي تفصل بين الأحرف والمقاطع والألفاظ المتتالية .
  ٤. المسافات الرأسية بين الأسطر الأفقية المتتالية .
  ٥. العيوب والعلامات المميزة الموجودة بالأحرف والأرقام والعلامات .
  ٦. مدى دراية الكاتب على الآلة الكاتبة العربية وما تتميز به كتاباته من خصائص ومميزات ثابتة الشكل ومتكررة .
- وعند إدراك الخاص لهذه العناصر ودراسته لها يستطيع أن يدلي برأيه في المواضيع الآتية :**

(أ) تحديد نوع الآلة الكاتبة وطرازها من واقع ما تحويه الكتابات من مميزات .

(ب) تحديد آلة كاتبة بعينها وما إذا كانت هذه الآلة هي التي استعملت فعلا في كتابة المستند موضوع الفحص أم أنه كتب بآلة أخرى حتى ولو كانت من نفس النوع وذات الطراز وذلك من واقع ما يوجد بالكتابة من مميزات وخصائص فردية .

(ج) تقدير تاريخ كتابة المستند على الآلة الكاتبة .

(د) التعرف على شخص الكاتب للمستند على الآلة الكاتبة .

**أولا : تحديد نوع الآلة الكاتبة وطرازها**

لكل نوع من الآلات خصائصه ومميزاته من حيث الشكل والأطوال والمسافات الأفقية والرأسية ذلك لأن الآلات التي تخرج من مصنع واحد تحمل خصائص عامة مشتركة فيما بينها يمكن على أساسها ومن واقع دراستها فينا والإحاطة بها تحديد نوع الآلة وطرازها .

**أنواع الآلات الكاتبة العربية :**

**هناك نوعان للآلة الكاتبة العربية هما :**

**النوع الأول :** يحتوى على حرف الهاء المتوسط مزدوج الالتفات أى بالفتات  
علوى وآخر سفلى هكذا .

**النوع الثانى :** يحتوى على هذا الحرف مزدوج التقويس بصورة مغايرة تماما  
هكذا .

### **ثانيا : تحديد آلة كاتبة بعينها**

يعتقد بعض الناس أنه من الصعب بل من المستحيل على الفاحص أن  
يميز بين آلة كاتبة وأخرى .

إذا كانت هاتان الآتان جديديتين ومن طراز واحد ونوع واحد . ولكن  
على ضوء الدراسات الفنية والقياس الدقيق وتطبيقا لنظرية الفردية فإن كل آلة  
كاتبة ككسل يد كاتبة تتميز الكتابة الصادرة عنها بميزات وخصائص فردية  
خاصة تنفرد بها حتى عن الآلات الأخرى من نفس النوع وذات الطراز .

فالآلة الكاتبة الواحدة تتركب من حوالى ألفى قطعة مختلفة ثبتت إلى  
جوار بعضها فى نظام خاص وإنه لمن المتعذر أن تتم صناعة هذه القطع الدقيقة  
العديدة وأن تجرى عمليات تثبيتها على نسق واحد يتفق تمام الاتفاق فى جميع  
الآلات التى يقوم المصنع بصناعتها . وأن كل خلاف — مهما دق — فى صناعة  
القطع المتعلقة بالكتابة أو تثبيتها إلى جوار بعضها إنما ينعكس أثره حتما على  
الكتابة .

### **العوامل المساعدة على ظهور معالم الفردية فى الآلات الكاتبة :**

- ١ . اصلاح العيوب التى حدثت فى الآله نتيجة التاكل والكسر او الانحراف او  
غير ذلك وفى الحالات التى تتناول عملية الاصلاح تغير الاحرف او الاذرع  
الحاملة لها او اى جزء اخر لة علاقه بالكتابة فان هذا الاصلاح ينعكس اثره  
على الكتابة الصادرة عن الآله ويكسيها مظهرا وصفات فردية خاصه

٢. استعمال الآلة الكاتبة فتره طويله ومدى حرص المسئول عنها على صيانتها والحفاظ عليها طوال هذه الفتره .وعلى هذا العامل يتوقف الى حد كبير — اكتساب الكتابة الصادرة من الآلة صفات ذات طابع خاص يميز كأن تتآكل بعض الحروف والأرقام أو تنحرف يمينا أو يسارا فيتغير تبعاً لذلك وضع الحرف أو الرقم الذى انحرف بالنسبة لياقى الأحرف .

٣. الإهمال فى تنظيف الآلة الكاتبة وأحرفها وأرقامها يؤدي إلى امتلاء تجاويف بعض الأحرف والأرقام مثل أحرف الواو والفاء والقاف ورقم ٥ ورقم ٩ وهذه هى العوامل التى تساعد على ظهور معالم الفردية فى الآلات الكاتبة ويستطيع الفاحص المدقق بالدراسة الشاملة للكتابة على ضوء العوامل السابقة أن يتبين الخصائص الفردية للكتابة .

### ثالثاً : تقدير تاريخ كتابة المستند على الآلة الكاتبة

هناك عدة وسائل يتبعها الفاحص لتقدير عمر المستندات وهناك بعض العناصر التى تفيده فى تقدير عمر مستند حررت عبارة على آلة كتابة وهى :

١. القيام بالدراسات الأخرى على ورقة المستند وتحديد تاريخ ظهور ظاهرة إنطماش الأحرف التى تشأمن عدم العناية بتنظيف الآلة وأحرفها وأرقامها .
٢. فحص تقاطع جرات أحرف الكتابة مع مواضع خطوط الشئ بالورقة فإذا كانت أماكن التقاطع قد ضاع صلتها وظهرت أليافها وقل مدادها كان ذلك دليلاً على معاصرة الكتابة للورقة . وفى الحالات الأخرى التى تشاهد بها تشعان فى المداد فى مواقع الشئ فإن هذه الظاهرة تشير الى قدم الورقة وحداثة الكتابة .

٣. تتبع تاريخ ظهور العيوب التى نشأت من الاستعمال أو ما ترتب على إصلاح الآلة من واقع دراسة نماذج مكتوبة على الآلة نفسها فى أوقات مختلفة معلومة التواريخ قبل وبعد عملية الإصلاح.

٤. تحديد تاريخ ظهور نوع وطرز الآلة الكاتبة وتداولها فى الأسواق — ومن البديهي أن يكون كل ما كتب على هذه الآلة لاحقاً لهذا التاريخ.

#### رابعاً : التعرف على شخصية الكاتب

لا تتكون الخصائص الفردية للكاتب على الآلة الكاتبة في المراحل الأولى لكتابته على الآلة الكاتبة وذلك لأنها تتم بإعمال الإرادة الواعية والبطء في الكتابة لكن عندما يتم التدريب والمران يصبح الكاتب متمكناً من الكتابة على الآلة معتاداً عليها وممارساً لها فإن الفاحص يستطيع — على ضوء ما يجربه من دراسات على الكتابة — أن يحدد شخصية الكاتب ويتعرف عليه .

ويجدر بنا أن نشير — في هذا المقام — إلى أنه نظراً لما تتمتع به الكتابة العربية من مميزات فردية خاصة بها — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك — فإن التعرف على شخصية الكاتب بها — على الآلة — تكون أسهل مثلاً منها في الكتابات الإنجليزية أو فرنسية وغيرهما من اللغات التي تكون الكتابة الآتية فيها مكونة من أحرف منفصلة مرسومة إلى جوار بعضها لا تحتوى على تلك التكوينات الخطية المتصلة في الكتابة بالابجدية العربية — يدوية أو آلية .

#### العناصر الهينة للتعرف على شخصية الكاتب على الآلة الكاتبة :

١ . الخطأ المتكرر في استعمال بعض الأحرف في غير مواضعها الصحيحة مثل استعمال الناء المربوطة المنقوطة مكان ضمير الهاء المتصل في آخر اللفظ مثل "كتابة — كتابه" .

٢ . طريقة استعمال علامات الفواصل والمسافات والنزخارف .

٣ . موضع أرقام التاريخ والمكان المخصص للتوقيع بالنسبة لعبارة صلب المستند .

٤ . تحديد موضع بداية كل فقرة من فقرات صلب المستند والمسافة بينها وبين أقرب حواف الورقة إليها .

٥. طريقة إصلاح الأخطاء وعمل الشطب ومدى العناية التي يلتزم بها الكاتب في مثل هذه الحالات .

٦. دراسة أبعاد الهوامش الجاذبية والعلوية والسفلية ومدى انتظام هذه الهوامش .

**طريقة أخذ نماذج المضاهات من آلة كاتبة عربية :**

الآلات الكاتبة بالإنجليزية العربية تؤخذ نماذج المضاهاة منها تحت ظروف مماثلة على قدر الامكان للظروف التي كتب تحتها المستند موضوع الفحص ويراعى عند أخذ النماذج القواعد الآتية :

١. أن يحتوى النموذج على نص كامل للمستند موضوع البحث أو مماثل له على قدر الامكان .

٢. أن يكتب النموذج على ورق مماثل الامكان لورقة المستند موضوع البحث.

٣. ان يستعمل في كتابة النموذج شريط مشابه لذلك الذى يستعمل في كتابة المستند.

٤. العناية بتكرار الاحرف التى تحتوى نظائرها بالمستند على عيوب وخصائص مميزة خاصة .

وتراعى فى هذه القواعد تلك الطبيعة الخاصة للكتابة بالإنجليزية العربية والتي أشرنا إليها سابقا.

### الفصل الثالث التزوير من الوجهة القانونية طرق التزوير

أن الطرق التي ذكرها القانون للتزوير وردت على سبيل الحصر ، ومن ثم فلا قيام للتزوير إلا إذا كان تغيير الحقيقة بأحدى هذه الطرق "وعله هذا الحصر هى حرص المشرع على تحديد الدائرة التي تعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه ، اذ يغير ذلك يصح أن يعد كل كذب في محرر تزويرا وهو أمر لا يتسق مع الغاية الاجتماعية من تجريم الكذب في المحررات ( الاستاذ أحمد أمين - المرجع السابق - ص ١٩٠ )

#### أولا : التزوير المادى

- نص المشرع في المواد ٢٢١، ٢١٧، ٢٠٨، ٢٠٦، ٢١١ عقوبات على طرق خمسة للتزوير المادى وهى على الترتيب التالى :
١. وضع امضاءات أو اختتام مزورة (المادة ٢١١ ع)
  ٢. تغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو زيادة كلمات ( المادة ٢١١ ع)
  ٣. وضع أسماء او صور أشخاص اخرين مزورة ( المادة ٢١١ ع)
  ٤. التقليد ( المادتان ٢٠٨، ٢٠٦ ع)
  ٥. الاصطناع (المادتان ٢٢١، ٢١٧ ع). وسوف تلقى الضوء على كل عنصر على حدة .

#### وضع إمضاءات أو اختتام مزورة

يقع التزوير ولو كان الامضاء صحيحا في ذاته وصادرا ممن ينسب اليه اذا كان الجاني قد حصل عليه بطريق المباغة . فاذا كتب شخص ورقة تدل على أن آخر مدين له بمبلغ من النقود ثم دسها عليه في أوراق اخرى فوقع عليها بامضائه ضمن هذه الاوراق دون ان يتنبه لما فيها ، فهذا تزوير عن طريق

المباغسة للحصول على امضاء المجنى عليه . ونفس الامر يكون الحكم في حالة انتزاع الامضاء الصحيح الموقع به على محرر ولصقه بمحرر اخر . (نقض ١/١٥ / ١٩٤٠ ونقض ١٩٣٧/١/٢٥ - مجموعة القواعد القانونية ج ٤، ٥، رقم ٣٧، ٥١، ص ١١٧٩، ٣٤) يقع التزوير بوضع امضاء مزور متى وقع الجاني على محرر بامضاء غير امضائه ، وسواء أكان الامضاء لشخص حقيقي أو لشخص خيالي لا وجود له في الواقع . ويكفى وضع الاسم المزور ولو بطريقة عادية لاتقليد فيها ، ما دام ذلك من شأنه أن يوهم بصدور المحرر عن شخص المزور عليه . فتقوم الجريمة ولو كان الرسم الامضاء المزور مخالفا للامضاء الحقيقي (نقض ١٩٣٦، ٨/١٢/٢٨ - ١٩٣٥، ٣/٤/١٩٤٣/٥ - المرجع السابق) ويقع التزوير بوضع امضاء مزور ولو كان ما تضمنه المحرر صحيحا مطابقا للحقيقة . وتطبيقا لذلك قضى بأن مجرد اصطناع شهادة ادراية والتوقيع عليها بامضائين مزورين للعملة وشيخ البلد المختصين بخدم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتقديعها الى أقلام التسجيل ، وذلك يعد تزويرا في أوراق اميرية . ولا يغير من ذلك ان تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة اذ لاتزال ثمة واقعة غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريرها واعطاؤها بذلك الصفة الرسمية . (نقض ١٩٤٥/٢/٥ - مجموعة القواعد القانونية ج ٦، رقم ٤٩٨ ص ٦٤٢) .

**وقضت محكمة النقض بأن :** اصطناع عقد ايجار والتوقيع عليه بختم مزور بغية الادعاء به امام القضاء يعد تزويرا ولو كانت واقعة الايجار مطابقة للحقيقة . (نقض ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٠ مجموعة احكام النقض س ٢١ رقم ٢٣٠ ص ٩٦٩) . وبأنه " مجرد وضع وكيل الخامي اسم الخامي على بطاقات مكتبه في



مكان التوقيع منها على الآخر فيها يعتبر تزويرا بوضع امضاء مزور للمحامى  
ولسو لم يكن فى ذلك تقليد للامضاء الصحيح ، لان القانون لم يشترط التقليد ،  
بل نص على مجرد وضع الامضاء المزور ، ثم عدم علم الخامى بوضع اسمه على  
البطاقات المتضمنة تكليف عملاء المكتب بدفع ما عليهم للوكيل فيه ما يكفى  
لتوافر ركن احتمال الضرر وسوء القصد . ( نقض ١٩٣٥/٤/٨ - مجموعة  
القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٥٦ ص ٤٥٨ ، نقض ١٩٤١/١/١٣ - مجموعة  
القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٨٤ ص ٣٥٠ ) .

وبعد تزويرا توقيع شخص بامضائه الحقيقى موهما نفسه بأن هذا التوقيع  
سمى له من شخص اخر ولا يعد تزويرا توقيع شخص بأسم اشتهر به أو توقيع  
شخص بأسم غيره برضائه أو توقيع الشريك بنابه عن الشركه بأسم الشركه  
أو توقيع الزوجة باسمها الذى كانت تحمله قبل زواجها . ( د/ محمود نجيب  
حسنى المرجع السابق ص ٣٠٥ ونقض ١٩٤٠/١/١٥ - مجموعة القواعد  
القانونية ج ٥ رقم ٥١ ص ٧٨ ) .

ويعتبر مرتكبا للتزوير من يوقع على محرر بختم غير ختمه ، وسواء أكان  
هذا الختم لشخص حقيقى ام لشخص خيالى ، وسواء اكان هذا الختم ختما  
مزورا جعل تقليدا ختم صحيح ام كان ختما صحيحا استعمله المزور بغير علم  
صاحبه ورضاء.

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** متى كانت الخكمة قد ذكرت فى حكمها  
أن جريمة التزوير التى أدانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور ، فلا  
يهم أن يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو أنه كان  
خلصة بالختم الحقيقى للمجنى عليه . لان المؤدى واحد ، وليس على الخكمة فى  
الحالة الاخيرة ان تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ما دامت هى قد اقتنعت

من وقائع الدعوى وادلتها بتزوير التوقيع. (نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥١ ص ٢٩٥ ، أول يناير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٤٥ ص ٥٧٩) .

وقد سوى المشرع بين الختم والامضاء بذكره في المادة (٢٢٥ ع) على انه "تعتبر بصمة الاصبع كالامضاء في تطبيق أحكام هذا الباب .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** مفاد نص المادة ١٤ من قانون الاثبات ان الاصل ان الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب اليه توقيعها عليها الا اذا أنكر لامضاء او الختم الموقع به عليها ، فالتوقيع بالامضاء او بصمة الختم هو المصدر القانوني الوحيد لاضفائه الحجية على الاوراق العرفية ، فيكفي له حصر هذه الحجية ان ينكر من يحتج عليه باغور ما هو منسوب اليه من امضاء او ختم او بصمة اصبع اذ لا يلزم ان يكون اغور مكتوب بخط الوقعه الا انه يلزم لانكار بصمة الختم ان ينصب الانكار على بصمة الختم ذاتا لا على التوقيع به وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ان القانون اقام صحة الاوراق على شهادات ذات الامضاء او الختم الموقع عليها فمضى اعترف الخصم الذى تشهد عليه الورقة ان الامضاء او الختم الموقع به على تلك الورقة هو امضاءه او ختمه او متى ثبت ذلك بالادلة التى قدمها المتمسك بالورقة فلا يطلب من المتمسك اى دليلا اخر لاعتماد صحة الورقة وإمكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمة صاحب الامضاء او الختم ولايستطيع هذا الخصم التنصل بما تنبته عليه الورقة الا اذا بين كيف وصل امضائه هذا الصحيح او ختمه هذا الصحيح على الورقة التى عليها التوقيع وأقام الدليل على صحته بادعيه من ذلك بدعوى تزوير ، يسار فيها بالطريق القانوني ذلك ان القانون لايعرف انكار التوقيع بالختم ، بل لايعرف الا انكار بصمة الختم وكان انكاره صريحا . فإن

اقتصر على انكار المدون في الورقة كله أو بعضه فإنه لا يكون قد انكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الاتبات لما كان ذلك وكانت الطاعة - وعلى ما يبين من الاوراق - قد طعت بالانكار على عقد البيع المؤرخ... في مذكرتها المقدمة بحكمة لاستئناف الا ان الثابت من الصورة الرسمية الصحيحة استئنافها انما أقرت بتوقيعها على العقد المذكور بخاتمها وبصمة اصبعها ظنا منها ان ذلك اغرر من اوراق حصر تركه شقيقها المتوفى ولكنها لم تسلك سبيل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم معه وفق صحيح القانون ان تحتاج هذا الغرر والا يقبل منها بعد ذلك الطعن بالانكار عليه ، ذلك لان سبق اعترافها بالتوقيع عليه يكسب ذلك الغرر حجية لاسبيل له خصمها الا عن طريق الادعاء بالتزوير . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحاج الطاعة بعقد البيع لعدم الطعن عليه بالتزوير بالاجراءات المقررة لذلك والنفت عن تحقيق الدفع بالانكار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون معيبا بالقصور. ( الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٦ ص ٢٩٣ ( ٣٤٤ ) . وبأنه " اذا اعترف شخص بخطئه ولكنه أنكر التوقيع به وقبلت المحكمة الدفع بإنكار التوقيع ورات بعد بحثه موضوعيا انه دفع غير جدى . وقضت برفض طلب الاحالة على التحقيق وبصححة الورقة وبتوقيع غرامة على من دفع بهذا النوع من الانكار ونقضت محكمة النقض هذا الحكم فيما يتعلق بقوله الدفاع بإنكار التوقيع بالخطم مع الاعتراف به ثم يفصله في موضوعه مقررّة أن هذا الانكار غير مقبول وقضت تبعا لذلك بعدم صحة الحكم فيما قضى من صحة الورقة ومن الغرامة ، فحكم محكمة النقض بعدم قبول انكار التوقيع وبما تستتبعه من تلك النتيجة لا يحس ما للورقة من القيمة بل انما تبقى حافظة لقررتها كورقة معترف بصحة الختم الموقع به عليها ولا تقبل مطلقا سري الطعن فيها

بالتزوير . ( الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٣٥/٤/٢٥ ) . وبأنه " ثبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد متوفى عليه بختمه لا ينفي تزويره ذلك ان التوقيع بختم بعد وفاته امر ممكن لعدم التصاق الختم لصاحبه كما لا ينفي تزويره وضع يد التمسك بالعقد على الارض موضع هذا العقد ( الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ ع ٢١ ص ٣٢٢ ) . وبأنه " ان المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات التي أجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى الا الى إثبات الامضاء او الختم المذكورة بصمته الا الى إثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم . وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب الواردة هي فيه بعضها ببعض . ( الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٣٤/٤/٢٦ ) وبأنه " إن تكليف التمسك بالورقة ان يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه ، بل في هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير وبالطريق القانوني . وإذن تفصل المحكمة في دعوى التزوير وفي الدعوى الاصلية بما يثبت لديها . ( الطعن رقم ٧ لسنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٥/٢٤ ) .

#### **تغيير المحررات او الامضاءات او الاختتام**

##### **أو زيادة كلمات**

التفسير بالاضافة يتم بزيادة رقم على مبلغ مثبت في الغرر، أو على تاريخ الغرر ، أو بزيادة كلمة على اسم أو على امضاء ، كما يتحقق بتحشير عبارات بين السطور ، أو فعلية كلمات على الهامش أو يضافة عبارات في مواضع متروكة على بياض ( الاستاذ احمد امين — انجرع السابق ص ١٩٦ ) . ويتخذ التزوير احدى صور ثلاث هي : الاضافة أو الحذف أو التعديل ويستوى في شأنها ان ينصرف التغيير الى صلب الغرر أو الى الامضاءات أو الاختتام.

ولا يشترط أن تكون الاضافة موقعاعليها ممن قصد الجاني نسبتها اليه ، بل يكفي ان تكون موهمه بذلك . ومن ذلك اضافة عبارة على سند عرفي بصلح يثبت النزاع عن شكوى تفيد ، استلام المبلغ جميعه . واطافة شخص في طلب عريضة دعوى استنافية اسم شخص اخر بصفته مستأفيا ثانيا في القضية ، ولو كان موضوع القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جدى بين المستأنف الحقيقى والشخص الذى أضيف اسمه في عريضة الاشتناف) نقض ٢٨ /١١/١٩٥٠س رقم ١٠١ ص ٢٧١ مجموعة احكام النقض ونقض ١٥/٥/ ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج٣ رقم ١١٨ ص ١٨٧ ونقض ١٩/٦/ ١٩٣٣ المرجع السابق ج٣ رقم ١٤٤ ص ١٩٦) .

والتغير بالتعديل فهو يجمع بين الحذف والاطافة معا اذ يعنى استبدال كلمة بأخرى او عبارة بغيرها أو تاريخ بتاريخ اخر او امضاء بامضاء اخر او ختم بختم وهكذا . ومن ذلك طمس الامضاءات الصحيحة الموضوعة على العقد ووضع اختام منها لتمتع مضاهاة الامضاءات على ورقة أخرى ( نقض ١١/١١/١٩٤٠ — مجموعة القواعد القانونية ج٥ رقم ١٤٨ ص ٢٧٢) .

والتغير بالحذف يتم بحذف حرف أو كلمة أو عبارة أو رقم من المحرر ، ويستوى ان يقع ذلك بطريق الكشط او الحو او الطمس او الازالة بمادة كيميائية او بالقطع او التمزيق . وقد قضى بأن اعدام جزء "من عقد شركة مشتمل على مخالصة تتعلق بهذا العقد يعتبر تزويرا ، لان كلمة " تغيير" الواردة في سباب التزوير تشمل الحو ، وهذا الحو يكون باعدام جزء من المحررات أو يكون بأية طريقة اخرى ( نقض ١٦/١٢/١٩٢٦س ٧ رقم ٤٦١ ص ٧٨٨ — مشار اليه في مجلة المحاماه) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** المتهم أزال الجزء العلوى هذه الاوراق بما فيه كلمة انذار ثم ملأ البياض بسند مديونية جوله الى شقيقته : فإن ما أثبتته الحكم وانتهى اليه من اعتبار ما وقع من الطاعن يكون جرمى تزوير فى محرر عسمى واستعماله مع العلم بتزويره تكيف صحيح لما وقع منه ، ذلك بأن ازالة البيان الذى كان مكتوبا بصدد الورقة للدلالة على حقيقة الاتفاق هو تغير للحقيقة بالحذف ، وقد صاحب هذا الحذف انتشاء السند المزور الذى كتب فسوق الامضاء فأصبح الفعلان تزويرا اجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المادى احدهما حذف بيان من المحرر ، وثانيهما اصطناع سند بدين ، هذا فضلا عن ان المنحى عليه بوضعه كلمة "انذار" فى صدر الورقة قد حدد موضوعها على نحو ما الامر الذى يعتذر معه القول بوجود فكرة التمان المنحى عليه.( نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ مجموعة احكام النقض س ١٠ رقم ٣١ ص ١٤٣ ) .

والملاحظ ان الاضافة او الحذف الذى يرد على المحرر عند تحريره ، بعلم الموقعين عليه ورضاهم لتصحيح خطأ ، أو تعديل عبارة وجعلها أكثر وضوحا ، هذا التغير لا يعد تزويرا لانه ليس فيه تبديل للحقيقة ، ولم يقصد به غش أحد ( الاستاذ احمد امين — المرجع السابق ص ١٩٧ والاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل — المرجع السابق ص ٢٥٤ ) .

#### **وضع أسماء او صور أشخاص آخرين مزورة**

ويفترض فى هذه الحالة تجريم صورتان الاولى تجريم الحالات التى يثبت فيها فى محرر حضور شخص أو أشخاص لازمين فى تحريره حالة كونهم غائبين لم يحضروا ، اما باستبدال الاشخاص او انتحال شخصية الغير او التمس باسمه ، سواء اكان هذا الغير شخصا حقيقيا أم كان شخصا وهميا لاروجود له فى الحقيقة

والواقع . وجوهر انتحال الشخصية أو التمس باسم الغير هو ادعاء الجاني لنفسه شخصية غيره أو اسمه ، أما ابدال الشخصية فجوهره ان ينسب الجاني لشخص آخر ، شخصية اخرى غير شخصيته الحقيقية ( د/ السعيد مصطفى السعيد - د/ زكى ابو عامر) والتزوير الحاصل بطريقة انتحال الشخصية أو ابدالها لا يتصور وقوعه الا اذا ترك في المحرر أثرا ماديا يدل عليه ، مثل توقيع الجاني بامضاء مزور ينسبه الى من انتحل شخصيته أو منسوب اسم شخص ووضع اسم اخر ، اما اذا وقع انتحال الشخصية في المحرر مجرا من هذه الآثار المادية ، فإنه لا يكون تغيرا الحقيقة بطريقة مادية ، بل تزويرا معنويا يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، كما لو تسمى الجاني غيره في محرر رسمى دون ان يوقع مع ذلك بامضاء مزور ينسبه الى هذا التغير ، اكتفاء باثبات الموظف المختص واقعة حضوره (د/نبيل مدحت - المرجع السابق ص ٣١٠) .

والصور الثانية وتقرر بمقتضى القانون رقم ٩/ لسنة ١٩٨٤ وهو تجريم وضع صورة شخصية أو فوتوغرافية على محرر لشخص أو أشخاص ، حالة كون الصورة أو الصور اللازم وضعها على المحرر لغيرهم ، كوضع صورة لشخص اخر على بطاقات دخول النوادي أو رخصة القيادة أو بطاقات اثبات الشخصية... الخ

والملاحظ في الصورة الاولى أنها لا تعد من طرق التزوير المادى الا اذا اقترنت بطريقة أخرى من طرق هذا النوع من التزوير ، ذلك ان الآثار المادية التى تركها في المحرر تقوم بما احدى طرق هذا التزوير : فاذا وقع الجاني بامضاء من انتحل شخصيته فقد جمع بين الطريقة الاولى وهذه الطريقة ، واذا محا اسم شخص ووضع اسم اخر مكانه أو اضاف اسما الى المحرر فقد جمع بين هذه الطبة

والطبعة الثانية ، ولذلك نرى أنه لاجدوى في ان تعد هذه الطريقة قائمة بذاتها مستقلة من غيرها من الطرق ، إذ يصعب ان نجد لها غير مستمدة كيانها المادى من طريقة اخرى (د/محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - ص ٣١٩) .

### **التقليد**

يقصد بالتقليد هنا تحرير كتابة في محرر تشبه كتابة شخص آخر بهدف الاتهام بأنها صادرة منه ولا يشترط هنا الاتفاق بل يكفي ان يعتقد الشخص المقلد بأن ما حرره يشبه ما قلده .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** ولا يلزم في التزوير المعاقب عليه ان يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى ان يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ( الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ) وبانه لا يشترط في جريمة التزوير ان يعتمد المزور تقليد امضاء المجنى عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة ان يضع المزور اسم المزور عليه المحرر ولو بطريقة عادية لاتقليد فيها ما دام قد قصد الاتهام بأن ذلك المحرر صار من المجنى عليه . ( الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٠/١٩٦٨/٢ ) .

وقد لاحظنا انه : غالبا ما يقترن التقليد باحدى طرق التزوير المادى الاخرى . ذلك ان المحرر المقلد اذا وقع عليه بامضاء أو ختم مقلد كان لدينا ، فضلا عن التقليد ، تزوير بطريقة وضع امضاءات أو أختام مزورة ، واذا كان التقليد باضافة عبارات أو كلمات الى محرر مع توخي تقليد خط باقى المحرر كان لدينا ، فضلا عن التقليد ، تزوير بطريقة تغيير المحررات او زيادة الكلمات ، ومع ذلك فمن المتصور ان يقع التزوير بطريقة التقليد وحده ، كمن يقلد خط التفسير في ورقة لمضاه منه على بياض ، أو يقلد خط الغير في ورقة تصلح ان



تكون بدا ثبوت بالكتابة ، أو يقلد خط تاجر و ثبت في دفاتره امورا تعتبر حجة عليه ، ومن هذا القليل أيضا تقليد تذاكر السكة الحديد أو أوراق اليانصيب وما اشبه ذلك ، فإن التقليد في هذه الصور لا يحتاج الى تقليد امضاء ، وهو ذلك تزوير معاقب عليه ( أ/ احمد امين د/ السيد مصطفى السيد ) .

### الاصطناع

الاصطناع هو انشاء محرر بكامل أجزائه على قرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر في اى من الحالين متضمنا لواقعة يرتب عليها آثار قانونية وصالحا لان يحتج في اثباتها " (نقض ٦ مايو سنة ١٩٦٨ مجموعة احكام النقض س ١٩ رقم ١٠ ص ٥٣٦) وكثيرا ما يقرن الاصطناع بوضع امضاء مزور للدلالة على صدور المحرر المصطنع من نسب إليه هذا الامضاء . ومع ذلك فقد يتصور الاصطناع في محرر بغير أن يشتمل على امضاء لشخص ما ، وتصور ذلك سهل في المحررات الرسمية ، كمن ينشئ وللاصطناع صورتان : ان يخلق الجاني محررا لم يكن موجودا من قبل ، او ان يخلق محررا ليحل محرا اخر بعد التعديل من شروطه او بدون تعديل منها ، ومثال الحالة الاخيرة ان يصطنع دائن سندا ثانيا للدين ، وعند الوفاء يسلم مدينه السند المصطنع ثم يظهر السند الصحيح ويدفع به الى التعامل (د/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ٣١٣) .

**وقد قضت محكمة النقض بان :** لا يشترط لجريمة التزوير في المحررات الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص لتحرير الورقة بل يكفي ان تعطى هذه الاوراق المصطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورهما كذبا الى الموظف العام للالهام برسميتها ولو انما لم تصدر في الحقيقة عنه ( الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق - مجموعة احكام النقض جلسة ١٩/٢٣ )

١٩٦٤) وبأنه " لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة — كما هو الشأن في حالة الاصطناع — ان تعطى الورقة المصنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للاهمام برسميتها ويكفى في هذا المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم انه هو الذى باشر اجراءته في حدود اختصاصه وكان من المقرر انه ليس شرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمى ان يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومى في حدود وظيفته او تسب اليه التدخل فالتخذ المحرر الشكل الرسمى ففى هذه الاحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمى بمجرد ان يكسب هذه الصفة وتسحب رسميته الى ما سبق من الاجراءات اذا العبارة مما يؤول اليه المحرر وليس بما كان عليه في أول الامر ومن ثم فإن ما يبعاه الطاعن على الحكم في هذا الصادر لا يكون سديدا. (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٣/٤/ ١٩٧٨).

### ثانيا : التزوير المعنوى

تضمنت المادة (٢١٣) عقوبات طرق التزوير المعنوى بنصها على أنه يعد مزورا من غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها ، أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة معترف بها .

ويتضح لنا من هذه المادة بأن طرق التزوير المعنوى تتمثل في ثلاث حالات وهم :  
١ . تغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير المستندات ادراجه بها .

٢. جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

٣. جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

وسوف نلقي الضوء على كل عنصر من هذه العناصر :

١- تغيير اقرار أولى الشآن الذى كان الغرض من

تحرير السندات ادواجه بها

ويقع التزوير هنا سواء كان المحرر رسميا أو عرفياو يتحقق التزوير هنا بتغير الحقيقة في البيانات التى يطلب أو لو الشآن من شخص إثباتها والتزوير الذى يحدث في محرر رسمى لايقع الا من موظف عمومى ، لان التزوير بهذه الطريقة لا يحصل الا ممن وكل اليه أمر تحرير المحرر ، ولايوكل تحرير رسمى الى غير موظف ، ففىر الموظف لايمكن ان يقع منه تزوير معنى في محرر رسمى بصفته فاعلا ، ولكنه قد يكون شريكا للموظف العمومى فى الجريمة ، وسواء فى ذلك ان يكون الموظف سى النية أم حسنها .(د/ السعيد مصطفى السعيد — الاستاذ احمد امين ).

والامثلة على التزوير فى محرر رسمى عديده منها ان يثبت كاتب الجلسة أقوالا مغايرة لما ادلى به المتهم او احد الشهود او ان يغير او مباحى البوليس أقوال شخص تقدم بشكوى فى جريمة اثناء تحريرها فى دفتر الاحوال أو أن يثبت المأذون فى عقد الزواج مهرا يقل أو يزيد عما اتفق عليه الزوجان

**قد قضت محكمة النقض بأن:** إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن انه مثل أمام المحكمة المدينة وانتحل صفة ليست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها ، وتبين أنها منقطعة الصلة تماما بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم فى الدعوى فأثبتت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فإن فى هذا ما

يكفى لتوافر أركان جريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها  
المتهم (نقض ١٢ يونية سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض س ١٨ رقم ١٥٧  
ص ٧٨٩).

ومن أمثلة التزوير المعنوي في المحررات العرفية أن يكف شخص اخر  
بتحرير خطاب بمعنى خاص فيحرر عليه مندا بدين أو عقد بيع أو خلافة ، او  
أن يعهد الى مترجم بترجمة محرر عرفي من لغة الى اخرى ، فيثبت في الترجمة  
بيانات تخالف ما تضمنه المحرر الاصلى <sup>(٢)</sup> ، أو أن يسلم الدائن سند الدين الى  
المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذي دفعه من مقدار الدين ، فيؤشر بأكثر  
مما اراد الدائن التأشير به ، فإن هذا يعد تزويرا معنويا بتغيير اقرار اولى الشأن  
الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها . (أ/ احمد امين - ص  
٢٠٦ ونقض ١٢/٢٦/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٦٩ ص ١٠٢  
و ١٨/٥/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٤٧٣ ص ٦٠٤).

ولا تسقط على الموظف المسئول الجنائية في حالة التزوير يقع في محرر  
رسمي بحجة أنه قام بتلاوة المحرر على اصحاب الشأن فوقعه بعد هذه التلاوة ،  
أو بأنه في مقدور هؤلاء الاخيرين مراقبته أثناء الكتابة ، بجواز أن يكونوا لم  
يلفتوا الى التغيير الحاصل ، وهم ليسوا مكلفين بهذا الالتفات ، وذلك ما لم يثبت  
افهم التفتوا بالفعل للتغيير الحاصل فقبلوه ، أو أقروا ضمنا بتوقيعهم على المحرر  
(د/عبد المهيمن بكر والدكتور رؤف عبيد).

## ٢- جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

والتزوير بهذه الطريقة قد يقع في المحررات الرسمية والمحركات العرفية على  
السواء. فإذا كان في محرر رسمي فقد يكون واقعا من الموظف المختص بتحريره .

ومن أمثلة هذه الطريقة ان يثبت المحضر كذبا في محضر حजर أنه لم يجد مقولات في منزل المدين ، أو ان يعطى عمدة شهادة لامرأة بأنها لاتزال بكرًا لم تتزوج لتستعين بها على قبض معاشها وهي ليست كذلك ، أو أن يعطى شيخ بلدة شهادة لشخص مطلوب في القرعة بأنه وحيد أبويه وهو ليس كذلك ، أو أن يثبت معاون بوزارة الزراعة في محاضر المال في مقاومة دودة القطن — خلافا للحقيقة — أنه استجوب المتهمين في هذه المخاض وأقم وقعوا عليها أمامه ببصمات نسبها اليهم . (د/السعيد مصطفى السعيد — المرجع السابق ص ١٠٥ نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية رقم ٣٨ ص ٤٦٢ ونقض ١٩٣٧/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٠٢ ص ٨٥) .

وقد يقع التزوير المعنوي بهذه الطريقة في محرر رسمي من غير موظف عام ، متى قرر موظف عام ، متى قرر امام الموظف واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة فأثبتها في محرره.

وفي هذه الحالة يعاقب غير الموظف بصفة شريك ولو كان الموظف غير معاقب لحسن نيته .

وعلى ذلك ماذا قرر شخص للمحضر كذبا ان الشخص المطلوب اعلانه معه ويستلم الاعلان بالنيابة عنه بحجة انه غائب مؤقتا عن المنزل ، أو أن يدعى شخص امام المأذون أن أخته وكلته في عقد زواجها على اخر ويعقد الزواج بناء على ذلك مع أنها لم توكله ، أو أن يقرر شخص أمام المأذون بأن الزوجة خالية من الموانع الشرعية مع انه لازالت في عصمة رجل اخر .. ولايشترط في هذه الحالات ان يوقع الجاني على هذه البيانات المكذبة التي ذكرها ، بل يكفي ان يثبتها الموظف المختص الذي وقع بامضائه على المحرر . (الاشاذ جندى عبد الملك — المرجع السابق ص ٣٨٧ ونقض ١٩٥٠/٤/١٠

مجموعة احكام محكمة النقض رقم ٣٤٦ ص ٩٣٦ ونقض ١٩١٦/٧/٢٥  
المجموعة الرسمية رقم ٣ ص ٥) .

والتزوير بهذه الطريقة في اغرارات العرفية عديدة فعلى سبيل المثال أن  
يثبت وكيل فرع بنك التسليف الزراعى فى احدى استثمارات البنك المعدة  
لاقراض المزارعين نقودا مقابل رهن محصولاتهم انه تسلم قمحا من احد الاهالى  
وذلك على غير الحقيقة ليمكنه من الافتراض .

أو ان يحرق الدائن ايصالا لمدينه بدين غير الدين دفع المدين المال تسديدا  
له ، او أن يثبت محصل فى شركة تجارية المبالغ التى حصلها من عملاء الشركة  
فى دفتر القسيمة الداخلية بأقل من حقيقة ما حصله منهم ( نقض ١٩٢٠/١/  
١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٨٨ ص ٣٥٦ ونقض ١٩٤١/  
١٩٢٧ ص ٧ رقم ٤٩١ ص ٨٦٥ مشار اليه فى مجلة انعامه والاستاذ / جندى  
عبد الملك — المرجع السابق ص ٣٨٩) .

### **انتحال شخصية الغير**

تعد هذه الصورة من صور التزوير المعنوى والذى يتم بمجعل واقعه  
مزورة فى صورة واقعة صحيحة ( نقض ١٩٣٤/٥/١٤ مجموعة القواعد  
القانونية ج ٣ رقم ٢٥٠ ص ٣٢٩) .

ويقع التزوير المعنوى بانتحال شخصية الغير او استبدال الاشخاص فى  
اغرارات الرسمية والعرفية على السواء ، فاذا كان فى محرر رسمى فقد يكون  
واقعا من الموظف المختص بالتحريير ، كما لو أثبت كاتب المحكمة فى محضر  
الجلسة ان المدعى عليه حضر واعترف بالدين ، وهو لم يحضر ولم يعترف ، وكما  
لو أثبت المحضر فى أصل الاعلان انه سلم الصورة الى شخص المعلن ، مع انه  
سلمها الى شخص آخر . (الاستاذ احمد امين — المرجع السابق ص ٢٠٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يسند تزويرا أكان الاسم المتحل لشخص حقيقي معلوم ام كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع ما دام المحرر صالحا لان يتخذ حجة في ثبت شخصية من نسب اليه ، وليس من هذا القيل تغير اسم متهم في محضر تحقيق ، وذلك لان مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة المتهم ، ثم ان هذا التغير يصح ان يعد من ضروب الدفاع المباح . ( ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ص ٣٠ رقم ٢٠٩ ص ٩٧٤ ) .

كما ان الامثلة ايضا عديده في هذه الطريقة على التزوير المعنوي في محرر عرفي كان ثبت كاتب مصنع حضور عمال للشغل لم يحضروا ، أو أن يوقع شخص على مخالصة من دين باسم شخص آخر . ( د/ السعيد مصطفى ، ص ١٠٧ المرجع السابق ) .

والملاحظ في انتحال الشخصية انه يكون مقترنا بوضع امضاء أو ختم مزور . وعندئذ يتضمن المحرر الواحد تزويرا ماديا بوضع امضاء أو ختم مزور ، ومعنويا بالتمس باسم الغير ، ومع ذلك فمن المتصور أن يقع التزوير بهذه الطريقة ولو لم يقترن بوضع امضاء أو ختم مزور ، وأغلب ما يكون في ذلك في المحررات الرسمية ، وكحالة من يتقدم بدل غيره للشغل نظير الغرامة المحكوم بها عليه ، ومن يحضر الجلسة منتحلا اسم المتهم ولا يوقع بامضائه في محضر الجلسة . أما في المحررات العرفية فهذه الحالة نادرة " لان المحرر العرفي الخالي من التوقيع يكون غالبا عديم القيمة ، ومع ذلك فهي متصورة كمن على اشارة تلفزيونية منتحلا فيها شخصية اخر . ( د/ السعيد مصطفى السعيد — ص ١٠٨ )

وقد قضت محكمة النقض بأن : ليس من اللازم لقيام جريمة التزوير في أوراق رسمية بواسطة انتحال شخصية الغير ان يوقع الجاني على العقد المشتمل على البيانات الكاذبة التي صدرت منه ، بل يكفي ان يترتب على ادعائه تحوير محرر رسمي يتضمن حضور الشخص المزعوم واثبات وقائع مزورة او اقرارات مكذوبة على لسان ذلك الشخص ، ولا عبرة بعد هذا بسبب عدم التوقيع. (نقض ١٣ مارس سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية س١٧ رقم ١٢ ص١٧) .

ومحاضر التحقيق قد تصلح دليلا يثبت به في اثبات شخصية من يسألون فيها ، فأن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المخضر ، فاذا ما حصل التغير فيه انتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا في ورقة رسمية ، وما يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في وسائل الدفاع التي له — بوصف كونه متهما — أن يختارها لنفسه ، ذلك لا يصح اذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لانه في هذه الحالة كان ولا بد ان يتوقع ان هذا من شأنه الحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه اياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولا بان المتهم اثما كان هم التخلص من الجريمة المنسوبة اليه ، فإنه لا يشترط في التزوير ان يقصد الجاني الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا إلى منفعة خاصة ، كذلك لا يجدى المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق ، فإن العدول لا يجدى في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وتعامها ، ويكفي في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل. (نقض ١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج٧ رقم ٦٧٢ ص٦٣٦ ونقض ١٩٦٢/٥/٢٢ مجموعة احكام محكمة النقض س١٣ رقم ١٢٤ ص٤٨٩ ونقض ١٩٧٩/٤/٢٦ س٣٠ رقم ١٠٦ ص٥٠٢) .



والتزوير في هذه الطريقة يقع في محرر رسمي والامثلة على ذلك عديده منها ان يتحل المتهم شخصية الزوج وعلى المأذون اشهاد طلاق الزوجة ، أو يسمى باسم مجند ويستقدم للتجنيد بدلا منه ، أو باسم طالب ويتقدم للامتحان بدلا منه أو أن يتقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد ويسمى باسم شخص آخر ويدل بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المتحل . أو أن يتقدم شخص باسم شخص آخر للشغل نظير الغرامة المحكوم بها على هذا الشخص ، ويثبت حضوره في الاوراق الرسمية المعدة لذلك ، أو أن يسمى مسيحي باسم مسلم ويدعى بذلك اسلامه ، ثم يتوصل الى توثيق زواجه من مسلمة.(د/السعيد مصطفى والدكتور محمود نجيب حسنى ونقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٤٤ ص ٢٧٣ ونقض ١٩٥٢/١/٢٨ مجموعة احكام محكمة النقض س ٣ رقم ١٧٦ ص ٤٦٠ ونقض ١٩٣٩/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٤٥ ص ٤٥٢).

### ٣- جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها

والمقصود بهذه الصورة أو الطريقة اعتراف شخص بواقعه معنية في محرر بالرغم انه غير مقرر بها او معترف بها في الحقيقة ومثال ذلك أن يثبت الخقق في محضر التحقيق ان المتهم اعتراف بالجريمة بينما هو لم يعترف بذلك ، أو أن يثبت الموثق في عقد البيع أن البائع قرر أنه قبض الثمن بينما هو لم يقرر ذلك .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب

كل موظف عمومي غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن اذا كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو يجعله واقعه غير معترف بها في صورة واقعه معترف بها ، وواضح ان عبارة جعل واقعه مزوره في صورة واقعه

صحيحة " ليست مرادفه لعبارة " تغيير اقرار اولى الشأن " واذن فليس من الضروري ان يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه اقرارات أمام موظف رسمي فغيرها ، بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو اثبت الموظف في الورقة واقعه مزوره اختلقها هو جعلها في صورة واقعه صحيحة فحصل بذلك تغيير في موضوع الورقة أو احوالها من شأنه احداث ضرر بأحد الأفراد أو بالمصلحة العامة . (الطنن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٤٤ اق جلسة ١٠/٤/١٩٤٤) وبأنه " متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهي صورة من صور التزوير المعنوي الذى يقع بجعل واقعه مزوره في صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة في المحرر بطريق الغش تغيرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وقد استعمال المحرر فيها غيرت الحقيقة من اجله فان جنابة التزوير تكون قد توافرت اذ كافا كما هي معروفة في القانون .(نقض ١٩٥٦/٥/٢١-مجموعة احكام محكمة النقض ص ٧٣٦ س ٧) .

### التزوير عن طريق الترك

الرأى القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لان الترك لا يعد تفسيرا للحقيقة ، اذ التغير يقتضى عملا ايجابيا من جانب مرتكبه والذى يترك شيئا كان يجب الباته لا يأتي عملا ايجابيا ، هذا الرأى على اطلاقه غير مسديد ، اذ يجب الا يقصر النظر على الجزء الذى حصل تركه بل ينظر الى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه ، فاذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغيرا وللحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه.

**قد قضت محكمة النقض بأن :** إذا كان الواضح فما أثبتته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لكى يستر الاختلاس الواقع منه ، لفق البيانات السق دوغها في الاوراق والدفاتر الخاصة بعملية ، فزاد في بيان عدد الطوابع

والاذون وأوراق التهمة على ما هو موجود لديه بالفعل منها ، وأنقض من بيان  
السندية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي أثبتتها ، فإنه لا يقبل منه القول بأن  
عدم إثباته ما باعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير ، إذ أنه بما وقع منه جملة يكون  
قد أثبت في الاوراق والدفاتر الواجب عليه ان يدون بها ، على صحة النقدية  
المتحصلة والباقي لديه من الطوابع والاذون وأوراق التهمة لامكان مراجعة  
عمله ومراقبته فيه ، واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذا من طرق  
التزوير التي تنص عليها القانون . ( نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد  
القانونية رقم ٢٠٠ ص ٢٧٤ )

### ثالثاً : القصد الجنائي

والقصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير  
الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا او بنية استعمال المحرر فيما  
غيرت من اجله الحقيقة فيه ولا يشترط في التزوير في ورقة عرفية وقوع  
الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه والبحث في وجود الضرر واحتماله انما  
يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغیر التفات الى ما يطرأ  
فيما بعد .

وقد قضت محكمة النقض بأن : يجب لتوافر القصد الجنائي في التزوير  
ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير  
الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد اجماله في تحريكها مهما كانت درجته لا  
يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق  
مع التهمة الاصلية على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ،  
ذلك بان ما اورده لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمه صاحبة  
التوكيل ، ولا هو كاف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من انه كان  
حسن النية حين صادق على شخصيتها اذ ان مجرد توقيعه على التوكيل لا يقطع

بعلمه بالحقيقة وإعماله تخريبها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن  
 العسلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب في السبب والفساد في  
 الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة. (نقض ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة  
 ١٩٧٠/١١/٢٢ ص ٢١ ع ٣ ص ١١٥) وبأنه " إن القصد الجنائي في جريمة  
 التزوير ، ولا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر ، بإثبات واقعة  
 مزورة في صورة ، واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه ان يكون عالما بحقيقة الواقعة  
 المزورة ، وان يقصد تغييرها في المحرر ، وإذن فمق كان الحكم المطعون فيه اسس  
 ادانة الطاعن بالاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية  
 مجهول دون ان يبين انه عالم بحقيقة هذه الشخصية فإنه يكون قاصر البيان بما  
 يستوجب نقضه. (نقض ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ ص ٢١ ع ٣ ص ١٢٧٦) وبأنه " يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق  
 الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إلتواء استعماله في الغرض  
 الذي من اجله غيرت الحقيقة فيه . وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلا  
 في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .  
 (الطعن ١٨١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/١١ ص ٢٢ ع ١ ص ٤٥). وبأنه  
 " لا يلزم التحدث صراحة واستقلا في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي  
 في جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه " (الطعن رقم ٦١٥  
 لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٨٦/٥/٦ ص ١٩ ع ٥٣٦). وبأنه " القصد الجنائي  
 في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه ان  
 يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم  
 التحدث صراحة واستقلا في الحكم عن هذا الركن ما دام قد زور من الوقائع

ما يدل على قيامه. (الظعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ص ٦٧٣). وبأنه " القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محور تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلا في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه" ( الظعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٤ س ١٢ ص ٩٥٠). وبأنه "يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ان يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة فإذا كان علم المتهم الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد اجماله في تحويرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن" ( الظعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٢٨٠). وبأنه "إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه ، فإنه لا يكون ملزما من بعد بالتحدث عنه استقلا" (الظعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ص ٣٥٨). وبأنه " يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع اتواء استعماله في الغرض الذي من اجله غيرت الحقيقة فيه. ( الظعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ص ٥٣٦). وبأنه " لا يشترط في التزوير في ورقة عرقية وقروح الضرر بالفعل بل يكفي اجماله وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة

بغير النشأت الى ما يطرأ فيما بعد. ( الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٧س ٢٣/ص ٧٣٧) لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه رد على دفاع الطاعن الذى قام على انه كان حسن النية حين قع على وثيقة الزواج المزورة بنوعيه الى قيام القصد الجنائى فى حقه بما محصله ان المأذون حرر العقد فى بينهما بعد استدعائه من بلدته نوبة مركز بليس وان الطاعن شقيق لأحد المتهمين وان التحقيقات قد إنتهت الى عدم اقامة الورثة بالقاهرة ، ولما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم فيما لا يكتفى لتوافر القصد الجنائى فى جريمة التزوير ، إذا يجب لتوافر هذا القصد فى تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة فإن كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله فى تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمين الاصلين على التزوير وبالتالي على علمه بتزوير المحرر ذلك بان ما اورده لا يؤدى الى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولا هو كاف المرد على دفاعه فى هذه الخصوصة من انه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور اذ ليس فى استقدام مأذون غير مختص أو وجود قرابة مع مهم اخر او عدم اقامة الورثة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها وإهماله فى تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن . ( الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٨س ٢٩/ص ٦٤١) . وبأنه " من المقرر انه لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان

جريمة التزوير ما دام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعتمد الجنائي تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذى من اجله غيرت الحقيقة فيه . وليس امرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد اورد من الوقائع ما يشهد لقيامه . ( الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٧ قى — جلسة ١٦/٥ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ٦٠٩ ) .

#### رابعاً : الضرر

مجرد الاخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر اذا تغير الحقيقة في الاوراق الرسمية من شأنه ان يزعزع الثقة الواجبة لهذه الاوراق . ولا يكفى لقيام جريمة التزوير ان يقع تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، وانما يلزم فوق ذلك ان يكون من شأن هذا التغيير ان يسبب ضرراً للغير ، وعلى ذلك يعتبر الضرر عنصراً جوهرياً من عناصر الركن المادى لجريمة التزوير ، فحيث يتعدم الضرر لاتقوم الجريمة ، وتطبيقاً لذلك قضى بأنه لاعقاب على التزوير — لانعدام الضرر — إذا كان ما أثبت بالمحرر حاصلًا لاثبات التخلص من أمر مسلم بالخلوص منه ولاعقاب اذا كان التزوير واضحاً بشكل لا يندع احدا .

وقد قضت محكمة النقض بأن: أنه من المقرر ان التزوير في المحررات اذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن ان يخدع به احد وكان فوق هذا واقعا على جزء من اجزاء المحرر غير الجهورية فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة .

فإذا اقم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة المزيدة ظاهراً تزويرها لا يمكن ان تجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الامكان ان يزيد قيمة

العقد شيئاً من حيث جعله صالحاً لاثبات الواقعة المزورة ، فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعدم الجدوى من جهة اخرى لاعتقاب عليه . • نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ١٥٤ ص ٢٠٣ .

ولا يشترط في التزوير المعاقب عليه ان يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفة دراية خاصة ، بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير ان يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفة او انة متقن ما دام ان تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز ان يخدع به بعض الافراد (الطنن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٦٤) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** ولا عقاب على من يصطنع ورقة بدين على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره ، ويمضى هذه الورقة المصطنعة باسم هذا الشخص الخيالي ، لان هذه الورقة تخلق معدومة ويستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها ضرر لأي انسان ، وانه لا عقاب على من باع لآخر عقاراً بعقد صوري ثم زور عقداً يبيع هذه العقار لنفسه ولاجرائه ، لان هذا العقد المزور لم يحدث عنه ضرر لمن اشترى بالعقد الصوري ما دامت الملكية لم تنتقل اليد أبداً ، ولا لدائن المالك الحقيقي لان العقار لم يتحول عن ملكيته . (الاستاذ احمد امين ص ٢٢٦ ونقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥٥ ص ٥٧٠) .

ويعد مرتكباً لجريمة التزوير من يصطنع سنداً لاثبات حق متنازع فيه او قبض دين لم يحل أدؤه ، وذلك لانه يفعله هذا يعرّم المدين من الحماية التي تكفلها له قواعد الاثبات المدينة او يفوت عليه الاجل الممنوح له للوفاء بالدين . (نقض ١٩١٩/١٢/١٣ المجموعة الرسمية ، س ٢١ رقم ٣٩ ص ٦٤) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** لا يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير ان يحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكون قيامه مستفاداً من مجموع



عبارات الحكم ، فإذا كان الحكم فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبينة استعمالهما اعد له فليس بلازم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا السركن ، وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الاوراق الرسمية فإن الضرر يفترض بمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بما يعتمدها من الاوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها . (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣٩ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣ س ١٣ ص ٣٠٠) . وبأنه " من المقرر ان جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي عليها القسانون في الاوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه . لان هذا التعبير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القسانون تصديقه والاخذ به . (الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ص ١٢٦٧) . وبأنه " بمجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي يحدد الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه في الوقت وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان موزورا عليه أم اى شخص اخر ولو كان هذا الضرر محتملا . وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغا وهذا ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم على توافره . (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦١٥) . وبأنه " تحقق جريمة التزوير في الاوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة

في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ به. ( الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ ص ١٩٦٣ ). وبأنه " متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الاوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو إحتماله وقت مقارنة جريمة تزوير المحرر العرفي السند اليه . فإنه يكون معينا بالقصور الموجب لنقضه " ( الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ ص ١٩٦٨ س ٢٨٠ ). وبأنه " لايشترط لصحة الحكم بالادانة ان يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي . ( الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧١/١/١١ ص ٢٢٢ ع ٤٥ ). وبأنه " من المقرر ان مجرد تغير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن ان يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغير الحقيقة ضرر للغير سواء اكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملا " ( الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ ص ١٧٩٩ ). وبأنه " إن إحتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسميا او عرفيا . ( الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٣ ص ١٧٩١ ). وبأنه " لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير ان يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقالاتا ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارته " . ( الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٣ ص ١٧٩١ ). وبأنه " الضرر في تزوير الاوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها . على اعتبار انها من الاوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها " ( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ ص ١٩٦٧ )

١٨ص ٨٣٣) وبأنه " من المقرر ان الضرر عنصر من عناصر جريمة التزوير لاقسام لها بدونه ، وان افتراض توافره وتحقق قيامه بالنسبة للمحركات الرسمية بمجرد تغير الحقيقة فيها ، لما في ذلك من تقليل للثقة فيها إلا أنه ليس كذلك بالنسبة للمحركات العرفية التي ينبغي ان يترتب على تغير الحقيقة فيها حصول ضرر بالفعل او احتمال حصوله ، لما كان ذلك فإنه يتعين على المحكمة عند القضاء بالادانة استظهار هذا لبيان ولو لم تلتزم بالتحدث عنه صراحة واستقلالاً وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور المستوجب لنقضه " (الطنع رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ ص ٣٥س ٥٣٣) وبأنه " لما كان الحكم المطعون فيه بما قرره ان اغترات التي دان الطاعن عن تزويرها شأنها شأن اغترات الرسمية ورتب على ذلك افتراض توافر الضرر في هذا التزوير قد تردى في خطأ قانوني حجه عن استظهار ركن الضرر في جريمة التزوير بما يكفي لمواجهة دفاع الطاعن في هذا الصدد ، ومن ثم يكون معيياً بما يستوجب نقضه والإحالة " (الطنع رقم ٦٤١٣ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ ص ٣٥س ٥٣٣). وبأنه " من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تحقق بمجرد تغير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً معيناً لأن هذا التغير ينتج عنه حتماً ضرراً بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجبتها في نظر الجمهور ، وإذ كان الباعث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها ، وكان المطعون ضده الثاني قد أقر بالتحقيقات — على ما سلف بيانه — أن الغنى عليه لم يكن مصاباً بحالة التشنج العصبي وأنه يعرف أعراضها ورغم ذلك أثبت في محضره على خلاف الحقيقة أن الغنى عليه انتابته حالة تشنج عصبي عند مواجهته بما نسب إليه من تهمة السرقة فإن ما ذهب إليه الحكم فيما تقدم

تبريراً لقضائه ببراءة المطعون ضده الثاني يكون معيياً بالفساد في الاستدلال الذي جره إلى مخالفة القانون " (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٥ ص ٣٦) . وبأنه " من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محور عرقي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملاً ، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان وهو لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره " (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ ص ٣١) . وبأنه " إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد خلص إلى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله : " وأما عن الركن الثاني (الضرر) فتحقق توافره من جراء تلك العلاقة التجارية التي فرضت على المجني عليها بينها وبين المتهم الثاني بحالة قد لا تكون مناسبة لها كما استحال عليها إيداع العقد الصحيح بالجمعية والمحرر بينها وبين المتهم الأول بما حال بينها وبين اقتضاء الأجرة المستحقة منه أعمالاً لنص المادة ٣٦ مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، فإنه لا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدني ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه : على أن البحث في وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات إلى ما يطرأ فيما بعد " (الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ١٦ق — جلسة ١٠/٤/١٩٧٧ ص ٢٨) . وبأنه " لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم

لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يسلزم جهدا في كشفه أو متقنا يستعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يستخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن والتهم الآخر قاما بوضع أختام مزورة لبنك مصر على جوازات السفر المضبوطة ودونا عليها ما يفيد أن أصحاب تلك الجوازات قد قاموا بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات الليبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بأن من مدونات الحكم أن النقيب ..... قد شهد بأن التزوير الذى حدث قد انخدع به بعض الناس فعلا إذ تمكن المواطنين من السفر بناء على الأختام والتأشيرات المزورة المنسوبة إلى بنك مصر فإن ما يثيره الطاعن بشأن افتضاح التزوير وإنعدام الضرر يكون غير سديد " (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ص ٢٨ ص ٣٦٦) . وبأنه " من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغير ينتج عنه حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فإن ما يعيه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند " (الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠ ص ٥٠٦) . وبأنه " من المقرر أن الضرر في تزوير المحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بما على اعتبار أنها من الأوراق التى يعتمد عليها في إثبات ما فيها " (الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ ص ٢٨ ص ٣٦٦) . وبأنه " لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذى وقع فيه تغير الحقيقة بغير

الثبات إلى ما يطرأ فيما بعد " (الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٢٩). وبأنه " لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن الضرر بل يكفي أن يقوم مقامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم " (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦٤ س ١٥ ص ٤٣٤) وبأنه " أن التزوير أياً كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع من أسند إليه ، في محرر أعد لإثباته ، بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا انتفى الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير " (الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ س ٢٠ ص ١١٣٣) ز وبأنه " من المقرر أن احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير في محرر عرفي ولا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً بل يكفي أن يكون مستفاداً من مجموع عباراته " (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ص ٣٢٨). وبأنه " من المقرر أن الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بما على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما ورد بها " (الطعن رقم ٤٨٧٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س ٣٣ ص ٣١٠).

ومسألة وقوع الضرر من عدمه هي مسألة متعلقة بالوقائع وتقديرها يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

وقد قضت محكمة النقض بأن : تقرير الزوجة بأنها بكر بدلا من إثبات الحقيقة في وثيقة الزواج من أنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد ، هذا التغير لا يقوم به التزوير لأن إثبات حالة الزوجة من هذه الوجهة لا يعد بياناً جوهرياً من بينات عقد الزواج " (نقض ١٩٦٣/٤/٩ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٤

رقم ٦٣ ص ٣١٣) وبأنه " البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعى هو لا شك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر فى الأصل لاثباتهما ، ومن ثم فإن تغرر الحقيقة فيه يعتبر تزويرا فى محرر رسمى " (نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ١٠ رقم ١١٢ ص ٥١٢) . وبأنه " البيان الخاص بعدم وجود زواج سابق هو من البيانات الجوهرية التى يجب التثبت منها قبل عقد الزواج ، فإذا أثبت فى وثيقة الزواج أن الزوجة بكر حالة كونها على ذمة زوج آخره فهذا يعد تزويرا فى محرر رسمى " (نقض ١٩٥١/١/٨ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢ رقم ١٨٢ ص ٤٧٩) . وبأنه " إثبات بلوغ الزوجين السن المقررة لعقد الزواج يعد من البيانات الجوهرية التى أعد العقد لاثباتها وأصبح من أعمال وظيفة المأذون الرسمية أن يتحرى عن سن الزوجين وأن يبينها فى عقد الزواج حتى يكون مستكملا لشكله القانونى . وعليه فإذا أثبت المأذون فى العقد أن سن الزوجة أو الزوج بلغ الحد القانونى وكان فى الحقيقة أقل من ذلك اعتبرت الواقعة تزويرا معنويا فى محرر رسمى " (نقض ١٩٢٧/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ رقم ٢ ص ٣) .

### أنواع الضرر

تستعدد صور الضرر منها الضرر المادى والأدبى والضرر الفردى والضرر الاجتماعى والضرر المحتمل والضرر العقلى وسوف نلقى الضوء على هذه الأنواع أو الصور على الترتيب التالى :

الضرر المادى والضرر الأدبى :

الضرر الأدبى هو الذى يصيب النجى عليه فى شرفه أو سمعته أو اعتباره كمن يزور عقد زواج على امرأة بأنها قبلت الزواج منه وتوقيعه على هذا العقد المزور يامضاء مزور باسمها ، وكمن يزور خطابا ويمضيه بامضاء شخص آخر ، ويضمن هذا الخطأب طعنا فى المرسل إليه أو عبارات مهينة لمن نسب إليه الخطاب ، أو من يحرر بلاغا كاذبا وينسبه إلى شخص آخر ، أو من يحرر خطابا باسم آخر ويغرى فيه فتاة على الخروج من منزل والديها ، أو من يتسمى فى تحقيق جنائى باسم شخص حقيقة معروف .

والضرر المادى هو الذى يصيب الشخص فى ماله ولا يشترط أن يكون الضرر المادى المترتب على تغير الحقيقة جسيما ، فإى درجة من الجماعة تكفى لقيام التزوير . فمن اضاف إلى سند دين مدنى عبارة "لإذن" أو "لحامله" يتركب بذلك تزويرا ، إذ تؤدى هذه الإضافة إلى تحول السند المدنى إلى سند إذن أو سند لحامله ، ومن شأن ذلك أن تغير الأحكام القانونية التى يخضع لها بحيث يصير الدين أكثر عبئا على المدين ، وفى ذلك ما يحقق الضرر المادى الذى يقوم به التزوير " (الأستاذ / أحمد أمين والدكتور/ محمود مجت حسنى) .

والأمثلة على الضرر المادى عديدة منها من يزور إيجار بأن يثبت فيه أن المسالك قد قبض مبلغ الأجرة جميعها مقدما ، أو من يمحو عبارة التخالص عن جزء من الدين المؤشر بها على ظهر سند الدين للمطالبة بالدين جميعه " (الأستاذ / محمود إبراهيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٣٠٠ ) .



## الضرر الفردى والضرر الاجتماعى :

يستوى أن يكون الضرر الاجتماعى ماديا أو أدبيا والضرر الاجتماعى كما واضح من إسماها هو الضرر الذى يقع على المجتمع أو على فئات المجتمع ككل كمن يزور إحدى الشهادات اللازمة للالتحاق بإحدى الوظائف العامة . (د/ فوزية عبد الستار - المرجع السابق - ص ٢٧٨) وكتزوير العملة شهادة لأحد الأشخاص مطلوب للالتحاق للتجنيد بأنه رصيد أبويه . (الأستاذ / أحمد أمين - المرجع السابق - ص ٢٣٣) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ، ولو لم يستحق عن ضرر يلحق شخصا بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة فى نظر الجمهور مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به . (نقض ١٤/٥/ ١٩٣٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٣ رقم ٢٥٠ ص ٢٩) .

والضرر الفردى هو الذى يصيب شخصا أو هيئة معينة بالذات . ومثاله أن يزور شخص على آخر عقد بيع أو هبة أو وصية أو عقد زواج عرقى ، أو أن يزور محصل إحدى الشركات فى أوراقها للعدوان على شئ من مالها . (نقض ١٤/١/ ١٩٢٧ س ٧ رقم ٤٩١ ص ٨٦٥ - مشار إليه فى مجلة الخيام) .

## الضرر الفعلى والضرر المحتمل :

يكون الضرر محتملا متى كان تحققه فى المستقبل أمر منتظرا وفقا للمجرى العادى للأموال والعبرة فى تقدير احتمال الضرر من عدمه هى بوقت تفسير الحقيقة فى انحرار كمن يصطنع محررا يثبت فيه توكيل آخر له فى إدارة أعماله ، إذ يتمثل احتمال الضرر فى توقع الخداع الغير بهذا التوكيل والتعاقد مع

المزور باعتباره وكيلًا عن الجنى عليه . (الأستاذ / أحمد أمين ، والدكتور /  
حسين إبراهيم عبيد ونقض ١٩٦٧/١/٢٣ - مجموعة أحكام محكمة النقض  
س ١٨ رقم ١٦ ص ٦١) .

ويعد اتلاف المحرر بعد تزويره أو التنازل عنه بعد استعماله لا يؤثر على  
جريمة التزوير كما لا يؤثر على الجريمة أيضا موافقة صاحب الإمضاء على ما  
جاء بالشكوى السرى زور امضاؤه عليها " (نقض ١٩٤٣/٥/٣ - مجموعة  
القواعد القانونية - ج ٦ رقم ١٧٨ ص ٢٤٤ ونقض ١٩٢٥/١١/٣ س ٦  
رقم ٢٤٣ ص ٣٢٣ مشار إليه في مجلة احماء) .

والضرر الفعلى هو الضرر الواقع مباشرة على الجنى عليه بالفعل ويكون  
محققا عندما يقرن بتغير الحقيقة في محرر بقصد استعماله فيما زور من أجله  
والاستعمال هنا جريمة مستقلة بذاتها خاصها المشرع بالعقاب بعيدا عن جريمة  
التزوير لأن كل منهما جريمة ذات معايير محددة نص عليها المشرع فى قانون  
العقوبات وسوف نلقى الضوء على هذه الجريمة . (جريمة استعمال محرر مزور)  
فيما بعد .

### إثبات التزوير

لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على  
المحاكم الجنائية انتهاجها فالعبارة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السانقة .  
وقد قضت محكمة النقض بأن :

لما كان الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان صورة  
التزوير الذى دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التى وصلت إليه فيها الورقة  
المقoul بتزويرها خاصة وإن أمرها يختلف بين ما إذا كانت قد أسست اختيار  
للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة أو أن التوقيع الذى  
حملته قد اختلس وبذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن وكان الحكم

قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله ، وهذا الذي مردود بأن الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها عدا ما استثنى منها بنص خاص جائزة الثبوت بكافة الطرق ومنها البيئة والقرائن ، وإذا كانت جريمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى المتهم لا يشملها الاستثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ... كذلك فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تطمئن إليه المحكمة بالأدلة السانقة ولا يلزم في هذا الصدد التزام القواعد المتعلقة بإثبات صحة المحررات والتي نص عليها قانون الإثبات في المواد ٢٨ وما بعدها . لما كان ذلك . وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الاشتراك والاستعمال فإنه لا على المحكمة أن هي لم تلتزم قواعد الإثبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المدنى الصحيح إلى المخالصة المدعى بتزويرها ، وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه " (الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ ص ٢٥ ص ٦٨٤) . وبأنه " إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها ، وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافحته عليها " (نقض جلسة ١٩٨٠/٣/٦ ص ٣١ ص ٣٢٨) . وبأنه " من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن الورقة المزورة من تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون له أثر في وقوع الجريمة

بأن ما يثيره الطاعن من تنازله عن اغرورات المزورة لا يكون له محل " (الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤) . وبأنه " من المقرر أن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير تقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضتها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رأيه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، لما كان ذلك وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الإجراء فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد " (الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧) . وبأنه " مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقيم الدليل على مقارفة الطاعن للتزوير أو اشتراكه فيه " (الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١/٤/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٤٤٥) . وبأنه " الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع الموضوعي . خضوعه لتقدير المحكمة . " (الطعن رقم ٦٢٠٨ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٠ س ٣٧ ص ٤٧٤) . وبأنه " لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن يكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما هو الحال في الدعوى الحالية ، ومن

ثم فلا محصل لما يثبته الطاعن في شأن استناد الحكم في ادانته على أقوال شهود الإثبات ، إذ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض " (الطعن رقم ٢٤٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٢) وبأنه " لما كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية واعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم - وكان الحكم المطعون فيه قد دلت بأسباب سائغة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن بطريقى الاتفاق والمساعدة - مع فاعل أصلى مجهول - في اقتراف جريمة التزوير في احرر الرسمى فإن هذا حسيه ليبراً من قالة القصور في بيان عناصر الاشتراك في التزوير " (الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٢) . وبأنه " لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجا ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقديم خبر سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأن إليه واقنعت به " (الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٠٠) . وبأنه " الجدل الموضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة - غير جائز أمام النقض . " (الطعن رقم ٦١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٧/١٩٩٣ س ٤٤ ص ٥٢) . وبأنه " إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسى في الدعوى . إغفال ذلك . يعيب الإجراءات . علة ذلك ؟ " (الطعن رقم ٢٣٥٢٧ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٧/١/١٩٩٣ س ٤٤ ص ٩٣٦) . وبأنه " عجز المتهم عن إثبات تزوير ورقة من أوراق الدعوى . لا يسوغ معه افتراض صحتها ، ولو كانت من الأوراق

الرسمية . أساس ذلك ؟ " (الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٠/٩/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٧٢٨) وبأنه " جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا . الاشتراك في التزوير ، تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يكفي لثبوته اعتقاد المحكمة بحصوله من ظروف الدعوى وملابسها اعتقادا سائغا " (الطعن رقم ٢٨٠٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٨١٨) . وبأنه " عدم وجود اغترار المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . للمحكمة أن تكون عقديتها في ذلك بكل طرق الإثبات " . (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١١/١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٥٩) . وبأنه " الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها " (الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١١/١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٥٩) . وبأنه " ثبوت وقوع التزوير أو الاستعمال . التنازل عن اغترار المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة " (الطعن رقم ٦٠٣٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ٢١/١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ١١٩) . وبأنه " التزوير المعاقب عليه استلزامه دراية خاصة لكشفه . غير لازم يسوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . مادام أن تغير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . " (الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ق - جلسة ٨/١٢/١٩٨٧ س ٣٨ ص ١٠٥٦) .

والقانون الجنائي لم يحدد طريقة معينة في إثبات دعاوى التزوير وفقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير والقاضي غير ملزم بأن يقبل للمضاهاة ورقة رسمية أو ورقة عرفية معترف بها ويخضع ذلك للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

وقد قضت محكمة النقض بأن : أن القاضي ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها بل أن

يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة في إظهار الحقيقة . فكما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورق المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية ، له أن يستبعد لأي سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية ، خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقررًا في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضى بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية مجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت أو مطالبته بأن لا يجري المضاهاة إلى على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها ، كما هى الحال في المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة - يجب ألا يكون صدورهما إلا بناء على العقيدة التى تتكون لدى القاضى بكامل الحرية . مما مقتضاه تحويل المحكمة إجمراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورهما منه ، أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها متى ساورها الشك في أمرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه أما الزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهى غير مطمئنة إليه ، وأما أن تسير في إجراءات وهى عالمة بأنها غير مجدية ، ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضى التحقيق ، فإن نصها بأن " الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التى تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والإقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية " - نصها هذا مهما كانت دلالاته لا يمكن أن يكون مقصودا به مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية وإنما هو نص لم يقصد به إلا إرشاد القاضى إلى ما يحسن اتباعه عند إجراء عملية المضاهاة ولا يترتب على مخالفته أى بطلان ، فإن

الفرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضى الاحتياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك إلى الدليل المستمد من عملية المضاهاة " (الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ١١ق - جلسة ١٩٤٣/٢/١) . وبأنه " أن القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . ولا يجدى في هذا الصدد التحدى بقضاء النقض المدنى الذى جرى بأن المتعاقد الذى ينكر التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحة بصمته يجب عليه هو - للتصل مما تثبه عليه الورقة - أن يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التى عليها التوقيع " (الطعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥ق - جلسة ١٩٣٦/١/١٣) . وبأنه " أن فقد الأوراق المزورة لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير ولا الدعوى بها ، بل يتوقف الأمر على امكان إقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى منهم معين ، وإذن فإذا ما أثبت المحكمة حصول التزوير وارتكاب المتهم إيها ، وذكرت على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه فحكمها بذلك لا غبار عليه " (الطعن رقم ٢٠١ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/١٤) . وبأنه " يجب بحسب الصل أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها فى التزوير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عقد الإيجار الذى أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد فى أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به ، فإن الحكم الذى يعتمد فى قضائه على تقرير الخبير الذى أقيم على هذه العملية يكون معيبا " (الطعن رقم ١٩٥ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢) . وبأنه " إذا كان الحكم القاضى بالإدانة فى جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التى استندت إليها المحكمة المدنية فى قضائها برد العقد وبطلانه ثم أخذ بها واعتمد عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى إلى الإدانة فذلك لا يضره ، إذ أن من حق القاضى الجنائى أن يعتمد فى تكوين عقيدته على أى



مصدر في الدعوى " (الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨) وبأنه " إتلاف الورقة أو إنعدامها لأى سبب كان لا يبرر في حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيها إذ التزوير ممكن إثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التي يرتكن عليها مدعى التزوير بمجرد وجود الورقة المطعون عليها بالتزوير . وإذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما قاله من عدم ثبوت واقعة النصب لأن السند الذي هو أساس هذه الواقعة والمدعى بتزويره غير موجود ولا يمكن لذلك تحقيق التزوير المدعى به فيه فإنه يكون قد أخطأ ركان على المحكمة رغم عدم وجود السند أمامها - أن تعرض إلى أدلة التزوير التي قدمها المدعى وتحقيقها ثم تعول كلمتها في الدعوى بعد ذلك بناء على ما يظهر لها . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا " (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ١٩ق - جلسة ١٩٤١/٥/٥) . وبأنه " متى كان الحكم ليس فيه ما يعيه من ناحية الأسباب التي بنى عليها وانتهى منها إلى إدانة المتهم فلا يضره أن يكون الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة المتهم في التزوير متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضى المدنى في رد الورقة المزورة وبطلانها " (الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٥٠/٥/١٥) .

**هل يجوز المضاهاة على الصورة الشمسية في حالة فقد الورقة المزورة ؟**

ليس في القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشمسية أساسا للمضاهاة .

(الطعن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** أن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . أن الأمر في ذلك مرجعه إلى امكان قيام الدليل على

حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . (الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٢ق - جلسة ٥/١٩٥٢/٦) . وبأنه " أن عدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير والعقاب عليها مادام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها " (الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٢١ق - جلسة ٤/٢٩/١٩٥٢) .

عدم وجود المحرر المزور لا يمنع من إثبات تزويره .

**هل يجوز للمحكمة إجراء المضاهاة بنفسها ؟**

أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد فحصت الشهادة موضوع التزوير وضاحت بنفسها بين الإمضاء النسوية لنائب العمدة وبين امضاءاته على أوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ، وانتهت إلى الجزم بتزوير إمضاء نائب العمدة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف التي فصلتها في حكمها بين الإمضاء الموجودة على الشهادة وبين الإمضاءات الموجودة في أوراق الاستكتاب - فإن عملها هذا يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب عليها فيه " (الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٢٣ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٢) .

**لمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة أن رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها . (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ق - جلسة ١٠/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٦٢٥) .**

وقد قضت محكمة النقض بأن : إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجرمية التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة . (الطعن رقم لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٥٧ ص ٨) وبأنه " يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يغني عن ذلك إبلاغ النيابة بأمر هذا التزوير " (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٥٧ ص ٨) وبأنه " أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يتمسك طريق الطعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأن نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية " (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/٣/١٩٥٨ ص ٩) وبأنه " إذا كان المطعون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتي الميلاد - قد استند إلى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة بما وما ثبت من تزوير التوقيين المنسوبين إلى نائب العمدة والقابلة دون أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور هذين التوقيين - أما بنفسه أو بواسطة غيره - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه " (الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٩ ص ١٠) وبأنه " ما جاء في القانون من حجة الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محله الإجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضى بأن يجرى قضاؤه على مقتضاها

، فلا تثريب على المحكمة إذ هي لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد (ابنه القتل) لإقناعها من الأدلة التي أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع " (الطنن رقم ١٣٣ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٨٣) . وبأنه " إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في إعلام شرعى ، فإنه لا محل للمقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما يضبط في الإعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة أن هو إلا استدراك لما عسى أن يكون قد أدرج بالإعلام نتيجة سهر أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالإعلام الذى أثبت الحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الإعلام الشرعى الصحيح " (الطنن رقم ١٧ لسنة ٢٨ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٦١) .

العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون بإقناع الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة - فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدى هذا الغرض ، وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة - اطمانت إليها المحكمة لأسباب المقبولة الواردة فى تقدير الخبير فإن ما ينهه المتهم على الحكم من قصور يكون على غير أساس . (الطنن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٢ س ١١ ص ٥٥٢) . وقد قضت محكمة النقض بأن : لم يفرض القانون طريقا معينا تجسرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع فى بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الإرشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضا تستوجب مخالفته البطلان . (الطنن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ س ١١ ص ٥٥٢) ، (الطنن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٧ س ١١ ص ٥٥٢) ، وبأنه " لم تنظم المضاهاة - سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى

قانون المرفعات المدنية والتجارية - في نصوص أمره يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين الاستكتاب المنجى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب إليها في الأوراق المزورة صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون .

مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المنجى عليها أمام الموثق القضائي " (الطن رقم ١٤٥٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٠ ص ١١) . وبأنه " مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن النيابة العامة ولسائر الخصوم في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلا ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية إجراءاتها " (الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٦/٢٧/١٩٦٠ ص ١١) . وبأنه " القاضي الجنائي بما له من الحرية في تكوين عقيدة في الدعوى غير ملزم باتباع وقواعد معينة لما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة ، بل له أن يقول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه " (الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٢٥) . وبأنه " عجز الخبير عن إجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لعدم صلاحية استكتاب المتهم لإجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق نوع التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى " (الطن رقم ٤١٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٣) . وبأنه " لم يجعل القانون لإثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لإجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحلته أو البصمة الصحيحة للخصم المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت

الجريمة في حقه " (الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٤/٥/ ١٩٥٠ س ٧ ص ٧١٥) . وبأنه " من المقرر أن انحر العرفي يتقلب إلى محور رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته وعندئذ يعتبر التزوير واقعا في محور رسمي بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل وت سحب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات " (الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٤ق - جلسة ٧/٢/ ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٧١) وبأنه " لا تلتزم المحكمة قانونا بأن تعين خبيرا في دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتا لديها مما يقوم في الدعوى من أدلة أخرى " (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ٩/٥/ ١٩٦٧ س ١٨ ص ٦٣٤) . وبأنه " مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقيم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه " (الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ٢٠/١١/ ١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٣٠) وبأنه " إثبات الحكم مقارفة المتهم بجريمة التزوير في محور ، يفيد حتما توافر علمه بتزوير هذا المحرر الذي أسند إليه استعماله " (الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ١٧ق - جلسة ١٢/١٢/ ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٥٩) . وبأنه " إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم منه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره واستعماله " (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ق - جلسة ٥/٢/ ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٨٢) . وبأنه " لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير طريقا خاصا . ومن ثم فإن النعي على الحكم لأخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الإشتراك المزور ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ق - جلسة ٥/٢/ ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٨٢) . وبأنه " لم يرسم القانون لجريمة التزوير

طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأنت إليه واقتنعت به " (الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ص ٣٠٣) . وبأنه " لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير طريقا خاصا " (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ص ٦٣) . وبأنه " إن إثبات وقوع التزوير من المتهم - فاعلا كان أو شريكا - يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله " (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ص ٦٣) . وبأنه " تسليم الورقة المضاهة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب يعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا فوق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبة جنائيا التى ثبت للمحكمة أنه قارفه " (الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ٣٨) . وبأنه " لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطالان ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها " (الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٣٤) . وبأنه " لم يجعل القانون الجنائي طريقا معينا لإثبات التزوير " (الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ص ٦٩) . وبأنه " مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان

جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بشوته " (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧) وبأنه " متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبتلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت الاستعمال في حق المتهم ، فإن هذا الذي أورده الحكم عن الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم " (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ ص ٧ ص ٨٢٤)

### أحكام النقض

- أن القاضى ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها على أن له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة في إظهار الحقيقة . فكما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق (المعاصرة) للورقة المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية ، له أن يستبعد لأى سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقروا في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالإتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضى بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية بمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت ، أو مطالبته بألا يجرى المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها كما هو الحال في المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها - سواء أكانت العقوبة أم بالبراءة - يجب ألا يكون صدورها إلا بناء على العقيدة التى تتكون لدى القاضى بكامل الحرية مما تقتضاه تقويل المحكمة إجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه واستبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أو معترفا بها قد



ساورها الشك في أمرها " (نقض جلسة ١٩٤٣/٢/١ - مجموعة عمر الجنائية - جـ ٦ ص ١٣٢) .

• إذا نذبت المحكمة خيرا لإجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت بقبولها للمضاهاة فقصر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون بعض ثم سايرت المحكمة - وهو بسيل إجراء المضاهاة بنفسها - الخير في استبعاد ما استبعده من الأوراق دون إبداء أسباب لك مع كون الأوراق المستبعدة من الأوراق المقبولة قانونا في المضاهاة وفقا للمادة ٢٦١ من قانون المرافعات - القديم - ومع كون الحكم الصادر بتدب الخير لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق واجب التنفيذ فتحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوبا ببطالان جوهرى يستوجب نقضه . (نقض جلسة ١٩٤٨/٣/٢٥ - مجموعة عمر - جـ ٥ ص ٥٦٨) .

• أن القاعدة التى قررتمها المادة ٢٦١ مرافعات - قديم - بشأن بيان الأوراق التى تصح المضاهاة عليها هى قاعدة أساسية تجب مراعتها فى التحقيقات الجنائية كما تجب مراعاتها فى التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها ، على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها فى تلك المادة فإن لها بمقتضى حقها المطلق فى تكوين اعتقادها من أية ورقة تقدم فى الدعوى - أن تعتمد فى تقديرها الموضوعى على مثل تلك الورقة . (نقض جلسة ١٩٣٤/١١/٢٦ - مجموعة عمر الجنائية - جـ ٣ ص ٣٩٥) .

• يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها فى التقرير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عقد الإيجار الذى أجرى الخير عملية المضاهاة عليه لا يوجد فى أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به فإن الحكم الذى يعتمد فى قضائه على تقرير الخير الذى أقيم على هذه العملية

يكون معييا . (نقض جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢ - مجموعة عمر الجنائية - ج - ٧ ص ٨٠٥) .

• إذا كان عقد الإيجار الذى جرى الخبير المضاهاة عليه لا يوجد فى أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به فإن الحكم الذى يعتمد فى قضائه على تقرير الخبير الذى أقيم على هذه العملية يكون معييا . (نقض جلسة ٣/٢٢ ١٩٤٩/س ١ ص ٨٠٥) .

• أنه وإن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقا رسمية ألا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها المحكمة فى استعمال هذا الحق سائغة ومن شأها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه وتكفى لحمل قضائها فى هذا الشأن . (نقض جلسة ١٩٦٣/١٠/٣٠ ص ١٤ ص ١٧٠٧) .

• أنه إن كان للمحكمة أن تطرح ما يقدم لها أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقا رسمية إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها المحكمة فى استعمال هذا الحق السائغة ومن شأها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه وتكفى لحمل قضائها فى هذا الشأن . (نقض ١٩٦٣/١٠/٣١ - مجموعة المكتب الفنى - س ١٤ ص ١٦٠٠) .

• توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق من البيانات التى يلاحظها وصف الرسمية ولها حجية فى الإثبات حتى يطعن عليها بالتزوير . (نقض جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ س ١٤ ص ١٠٠٦) .

• مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها فى التزوير أوراقا رسمية أو عرفية معترفا بها أو تم استكتابها أمام القاضى . ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند إذن لا يضمن على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور

اعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه (المدين) قد تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاهاة على هذا السند الصادر به أمر الأداء فالتفت المحكمة عن هذا الدفاع فإنما تكون قد خالف القانون . (نقض جلسة ١٩٦٥/١٢/٢١ - مجموعة المكتب الفني - س ١٦ ص ١٣٠٠) .

- القاعدة التي قررتها المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات السابق (المطابقة للمادة ٢٧) بشأن بيان الأوراق التي تقبل المضاهاة هي قاعدة تجب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل المضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم استكتاها أمام القاضى وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها . (نقض جلسة ١٩٦٨/١/١١ س ١٩ ص ٥٤) .

- لا يقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية والعرفية المعترف بها أو التي تم استكتاها أمام القاضى فلا تجوز على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ولا يكفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه بوضع على اعترافه بصحة الورقة العرفية . (نقض جلسة ١٩٧٢/٦/٢٤ س ٢٣ ص ١١٦٥) .

- منازعة الخصم أمام محكمة الموضوع بشأن بعض أوراق المضاهاة لأنها عرفية غير معترف بها منه . إعتداد الخبير الذى أجرى المضاهاة على هذه الأوراق مع أوراق رسمية أخرى . إغفال الحكم بيان سند اعتبارها صالحة للمضاهاة . قصور . (الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١١) .

- لقاضى الموضوع أن يعتمد فى تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو فى الأوراق المدعى بتزويرها وعلى المضاهاة التى يجريها بنفسه على ما هو تقدم فى الدعوى من أوراق يثبت له - بما له من سلطة التقدير - أنها صادرة ممن تشهد عليه دون التقييد بأوراق المضاهاة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات (السابق المقابلة لنص المادة ٣٧ إثبات) إذ أن محل التقييد بما إنما يكون عندما تلجأ المحكمة إلى التحقق بالمضاهاة بواسطة الخبراء . (نقض جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ س ١٨ ص ١٧٩٦) .
- أن حجية الورقة الرسمية تمتد إلى صورتها الرسمية إذا كان أصلها غير موجود إلا أن حجية الصورة تسقط إذا ما شاب مظهرها الخارجى ما يبعث على الشك فى أن يكون قد لحقها عبث وتلاعب . (الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢١) .

## الفصل الرابع جناية التزوير في المحرر الرسمي

المقصود بالمحرر الرسمي :

مناط الورقة الرسمية أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، والموظف العمومي المشار إليه في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بتصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذى نبط به أداؤه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو القضائية ، يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة إلى تلك السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لأحدهما .

وقد عرف القانون المدني في المادة (٣٩٠) الورقة الرسمية بأنها التى يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه عن ذوى الشأن ، وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

الشروط التى يجب توافرها لكي يعد التزوير في محررا رسميا :  
هذه الشروط تتمثل في عنصران هما :

١ . أن يكون التزوير في محرر رسمي .

٢ . أن يكون التزوير واقعا من موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته .

وسوف نلقى الضوء على كل عنصر على الترتيب التالي :

(١) أن يكون التزوير في محرر رسمي :

أن الثقة التى أولاها القانون للموظف العام وفرضها على الناس ما يضاعف جرمه إذا هو ارتكب تزويرا فيما عهد به إليه من اغترات ، فهو فضلا عن التزوير يكون قد خان الأمانة التى عهدت إليه وأخل بواجبات وظيفته اخلالا خطيرا . (د/ السعيد مصطفى ، د/ محمود نجيب حسنى ، د/ فوزية عبد الستار) .

والرسمية تتحقق حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوبا صدورها إلى موظف مختص بتحريرها سواء كان أساس الاختصاص قانونا أو مرسوما أو لائحة أو تعليمات أو بناء على أمر رئيس مختص أو طبقا لمقتضيات العمل . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٣ ص ٤١٩) .

وتوقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التى تجرى أمام الموثق تعتبر من البيانات التى يلحق بها وصف الأوراق الرسمية فتكون لها حجية فى الإثبات حتى يظن فيها بالتزوير . (نقض جلسة ١٩٦٣/١/٣١ ص ١٤ س ١٠٧) .

ومن المقرر أنه ليس بشرط الاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومى من أول الأمر ، فقد يكون عرفيا فى أول الأمر ثم يتقلب إلى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته . ففى هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا فى محرر رسمى بمجرد أن يكسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق من الإجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه لا بما كان عليه . (نقض جلسة ١٩٦٧/١ - مجموعة النقض الجنائية - س ١٨ ص ٦٣) .

ودفتر الختام ليس من الأوراق الرسمية ولا حجة له فى إثبات أن المنسوب إليه الختم المطعون فيه هو الذى طلب إلى الختام أن يصنعه . (جلسة ٢ ١٩٥٥/٦ - مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما - ج ١ ص ٢٨) .

والطلب الذى يقدم لمصلحة المساحة لمراجعة عقد من العقود أو استمارة التغير التى تحررها المساحة لا تعتبر أيهما من الأوراق الرسمية المعدة لإثبات شخصية الموقعين عليها وليس من مهمة الموظف القائم بها إثبات هذه الشخصية ولا تكون هذه الأوراق حجة بما فيها إلا بالنسبة للبيان الفنى الذى تضمنته هذه الأوراق . (جلسة ١٩٥٥/٦/٢ - مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما - ج ١ ص ١٠٩) .

ولا يعدو انخض الذي يجره معاون المالية أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلال وما تتضمنه من بيانات واقرارات ، لا يكون لها الحجية المطلقة السق أسبغها القانون على البيانات التي أعدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص ، وقابلة لإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير . (نقض جلسة ١٤/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٤٠٧) وإذا كان منوط رسمي الورقة وفق المادة ١٠ من قانون الإثبات أن يكون محررها موظفا عمليا أو مكلفا بخدمة عامة مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد بها في هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تتجره ، فإن رجال البعثات الدبلوماسية وموظفي السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية في معنى المادة المشار إليها ولا تعتبر اغررات التي يصدرونها من الأوراق الرسمية . (نقض جلسة ٩/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٢٢) .

ومحضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعة أن تنكر ما جاء به إلا بالظعن عليه بالتزوير طبقا لنص المادة ١١ من ذات القانون . (نقض جلسة ٢٠/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٠٠) .

ومباشرة الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بمجردا في توافر الشروط اللازمة لاختصاصه به ، كما أن امتناعه عن ذلك لا يفيد عدم توافر تلك الشروط فيه والعبرة في هذا الخصوص هي بحقيقة الواقع لا بصفة من قام بالإجراء ومدى اختصاصه به . (نقض جلسة ٢٧/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٨٤) .

ومحور الإعلان من المحررات الرسمية التي أسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دونها في أمور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها ولا تقبل الجادلة في صحة ما أثبتته المحضر في أصل الإعلان ما لم يطمئن على هذه البيانات بالتزوير . (الطعن رقم ٢٣٣٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٠/٣١/١٩٨٢).

ونسخة الحكم الأصلية كورقة رسمية حجة بما تتضمنه من بيانات ، ومن ثم يعتبر الحكم صادرا من الهيئة التي ينسب إليها ذلك في نسخته الأصلية . (الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤).

وعلى ذلك فمناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته . (نقض جلسة ١٩٦٧/٢/٢٤ - مجموعة المكتب الفني - ١٨ ص ٥٥٩).

ومناط رسمية الورقة في معنى المادتين ١٠، ١١ من قانون الإثبات ان يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهي حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره ومن ثم فإن محضر جمع الاستدلالات الذي حرره أحد رجال الشرطة بساء على شكوى ايه واثبت فيها ما ادلى به ذوى الشأن من أقوال امامه فيها يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ولا محل للقول بوجوب ان يكون من يتولى الامر تحرير الورقة الرسمية متخصصا فيها يدلى به ذو شان من أقوال أو له دراية بفحوى هذه الاقوال اكتفاء بأن يكون الموظف العام المكلف بخدمة عامة والذي يتولى تحرير لورقة مختصا بكتابتها من حيث طبيعتها وأن يراعى الاوضاع القانونية السابقة في تحريرها . (نقض جلسة ١٩٧٨/٥/٢٤ ص ٢٩ - ١٢١٥).



وقد استحدث الشارع عند إلغاء الوقف حكما جديدا بشأن اثبات  
تلقى الواقف العوض فصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
على انه " يعتبر اقرار الواقف بإشهاد رسمي يتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله  
حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا  
القانون ، ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه وفي خلال هذا الميعاد فإنه  
لا يقبل نفي ما تضمنه وتعد حجته الى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أبولوة  
المال الذى أنحل عنه الوقف الى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم وذلك  
استقرار الحقوق وحسم المنازعات وينبى على ذلك انه ليس لوارث الواقف ان  
يطعن بالصورية على اقرار الواقف الذى أشهد فيه يتلقى عوض مالى أو ثبوت  
حقوقه قبله. ( نقض جلسة ١٩٦٣/٢/٣١ س ١٤ ص ٢٧٢ )..

والعمل أبرز صور تزوير في المحررات الرسمية هي الصورة التى يحصل  
فيها التغير في البيانات التى يحررها الموظف المختص ، سواء كان المحرر قد صدر  
عن الموظف من أول الامر ، او كان عوفيا في أول الامر ثم اكتسب الصفة  
الرسمية بتلك البيانات التى حصل التغير فيها ، وسواء حصل التغير من الموظف  
المختص بتحرير الورقة ، أثناء التحرير او بعده ، أو حصل من غيره . (د/السعيد  
مصطفى ود/ محمود مصطفى ) .

#### مدى حجية المحرر الرسمي فى الإثبات :

تختلف حجية المحرر الرسمي فى الإثبات باختلاف نوع البيانات التى  
يتضمنها فهناك نوعان من الحجية أولها حجية مطلقة لا يجوز اثبات عكسها الا  
عن طريق الطعن بالتزوير وأخرى مقيدة يجوز اثبات عكسها بطرق الإثبات التى  
كلفها المشرع والبيانات ذات الحجية المطلقة هي ما يثبت الموظف العام وينسب  
الى نفسه مقرر انه قد تحقق منه ، اما البيانات ذات الحجية المقيدة فهي ما يثبت

الموظف رواية عن ذوى الشأن او ما يشئونه أنفسهم ويقتصر دور الموظف على مراجعته . وهذه التفرقة تقتصر أهميتها على حجية المحرر في الاثبات ، ولكن لا شأن لها بأحكام التزوير ، فغير الحقيقة في نوعى البيانات تزوير في محرر رسمى (د/محمود نجيب حنفى ص ٣٧٧ المرجع السابق ود/ نبيل من مدحت المرجع السابق ص ٣٨٤) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** يعتبر التغير الذى يقع فى اى جزء من أجزاء حوالة البريد تزويرا فى محرر رسمى ، ولا فرق فى ذلك بين الجزء الذى يحمره الموظف المختص وبين الجزء الذى يحمره من ارسلت باسمه الحوالة عند الصرف ، لان هذا الجزء الاخير يعتبر سند صرف رسمى ، إذ العامل المختص بالصرف مكلف بالتوقيع عليه بامضائه وبختم البوستة اقرارا منه بقيامه بما فرضته عليه تعليمات المصلحة من الاستيثاق من شخصية صاحب الحق فى تسليم قيمة الحوالة والتفرقة بين الجزائين تظهر فقط فى قوة الدليل . (نقض ١٢/ ٥/ ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٥ ص ٣٨) .

**ذا وقع أى تغيير للحقيقة فى صورة المحرر الرسمى فإن ذلك يعد تزويرا:**

إذا كان الثابت بالحكم ان العبارتين موضع التزوير قد أضيفتا على هامش الصورة الرسمية المستخرجة من عريضة الدعوى الموقع عليها بامضاء الكاتب المختص وختم المحكمة بحيث يفهم المطلع على الصورة ان هاتين العبارتين موجودتان شأن فى هامش العريضة الاصلية ، فإن هذه الاضافة تعد تفسيراً للحقيقة فى محر رسمى بزيادة كلمات عليه مما تتحقق به جريمة التزوير ، ولا يشترط لذلك ان تكون الزيادة موقعا عليها بالاعتماد بل يكفي أن تكون موهمة بذلك. (نقض ٢٥/ ١٠/ ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٧ ص ٣٢٦) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : متى كان الثابت بالحكم أن الاسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الخاصة بالاعفاءات من القرعة العسكرية — الموقع عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت اليها على هذه الصور بعد نحو الاسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة ان الاسماء موجودة بأصل الاخطاره فإنه يعتبر تغييرا للحقيقة في محرر رسمي بمحو واطافة كلمات ، وتحقق به جريمة التزوير . (نقض ١٩٥٧/١/٧ مجموعة احكام محكمة النقض من ٨ رقم ٣ ص ٧) .

وتعد المحررات الرسمية الاجنبية بتغيير الحقيقة فيها تزويرا في محررات عرفية وذلك على اساس ان الفكرة الاساسية في المحرر الرسمي لاتتوافر في المحررات الاجنبية ، لانها تحتوى تعميما عن ارادة الدولة الاجنبية ولاتعبر عن ارادة الدولة المصرية . (د/ محمود نجيب حسنى - المرجع السابق من ٣٨٠) .

وقد قضت محكمة النقض بأن التصريح الذى تعطيه ادارة الجيش البريطانى بدخول المعسكرات البريطانية هو ورقة عرفية (نقض ١٩٥٢/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية من ٣ رقم ١٨٤ ص ٤٩٠) وبأنه " يعد تزويرا في محرر عرفي تفسير الحقيقة في مذكرة شحن بضاعة بياخرة ، وفي شهادات جمركية ، بوضع اختتام قنصلية أجنبية وامضاء كل من القنصل ونائبه (نقض ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣٢ ص ٢٨٤) .

(٢) أن يكون التزوير واقعا من موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته :

• نصت المادة (٢١١) عقوبات على أن :

كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في احكام صابرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات او اختتام مزورة

او بتفسير المحررات أو الاختام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع اسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

وقد نصت المادة ٢١٣ ع على انه " يعاقب ايضا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية او محكمة غير بقصد التزوير موضع السندات أو احوالها في حالة تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتفسير اقرار اولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بما أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها او يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها .

والموظف العمومى المشار اليه في حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ ع هو كل من يعهد اليه بنصيب من السلطة يزاوله في اداء العمل الذى نيظ به اداؤه ، سواء كان هذا النصب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة او من السلطة التنفيذية او القضائية ، يستوى في ذلك ان يكون تابعا مباشرة الى تلك السلطات او ان يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم يسو المشرع في باب التزوير بين الموظف العام والشخص المكلف بخدمة عامة الذى يكلف من يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الاعمال العامة . ولو اراد الشارع التسوية بينهما في باب التزوير لتنص على ذلك صراحة كما فعل في الرشوة (م ٢١١ ع) والاختلاس (م ١١٩ مكررا ع ) وعلى ذلك لذا حرر مكلف بخدمة عامة ايصالا فبان ههنا الايصال يعد ورقة عرفية ، وانجندون بالقوات المسلحة طبقا لقانون الخدمة العسكرية والوطنية من المكلفين بخدمة عامة لا من الموظفين العامين الذين يقصر نطاق تطبيق المادتين ٢١٣، ٢١١ عليهم. (نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ مجموعة احكام محكمة النقض س ١٨ رقم ١١٠ ص ٥٦٠ ونقضا لى نقض ١٩٦٨/٤/١٦ ١٩٦٠ مجموعة احكام النقض س ١١ رقم ٣٣ ص ١٦٨) .

والعبارة في توافر صفة الموظف العام هي بوقت ارتكاب التزوير ، فإذالم تكن هذه الصفة قائمة به في ذلك الوقت ، فلا يعد التزوير واقعا من موظف عام ، حتى ولو اكتسب الجاني هذه الصفة فيما بعد . ولا تعتبر الصفة متوافرة الا اذا توافرت فيه كل الشروط اللازمة لمباشرة عملة ، فلو كان القانون يستلزم قبل مباشرة الموظف عملة ولف يمين فلا يعد موظفا عموميا بالمعنى المقصود هنا الا بعد الحلف ، فكاتب الجلسة الذي يزور محضر جلسة قبل حلف اليمين لا يعاقب بالمادة ٢١١ من قانون العقوبات بل بالمادة ٢١٢ منه بوصفه تزويرا في ورقة رسمية صادرة من فرد عادي . (الاستاذ/احمد امين المرجع السابق ص ٢٧٢ ود/محمود نجيب حسنى وجارسون ) .

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** مناط رسمية المخران يكون صادرا من موظف مكلف بتحريرة ووقوع تغيير الحقيقة أعدت الورقة لاثبات . (الطنع رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ ص ٥٢٢ س ٢٠) .

**واختصاص الموظف يتحدد طبقا للقوانين او اللوائح او التعليمات او اوامر الرؤساء فيما لهم ان يكلفوه به .**

**وقد قضت محكمة النقض بأن :** اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمدة من القوانين واللوائح فحسب بل يستمدة كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم ان يكلفونه به او من طلبات الجهات الرسمية الاخرى التى تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفى تحقيقا لهذه الطلبات . (الطنع رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٥١٩٦٨/٦ ص ٥٣٦ س ١٩) وشرط ارتكاب التزوير المادى أثناء تأدية الموظف وظيفته يتحقق كلما كان وجود المخررين يديه من مقتضيات هذه الوظيفة ، سواء بعد ذلك اكان مختصا بتحريرة ام لا . وعلى هذا النحو يعد مثلا مرتكبا لتزوير مادى في محرر رسمى أثناء تأدية وظيفته المحضر الذى يتسلم صورة

تنفيذية لحكم فيدخل عليها تغييرا ماديا لصالح المحكوم له، وكاتب الجلسة الذي يزور في المستندات الرسمية المحفوظة بمكتب القضية، والموظف بالارشيف المختص بتلقى المراسلات متى زور في شئ منها . (د/فوزية عبد الستار ص ٣٠١ ود/عمر السعيد ص ١٤٨ ود/احمد فتحى سرور ص ٥١٤ ود/امال عثمان ص ٤٦٣) .

وغير الموظف العام لا يمكن ان يقع منه تزوير معنوى في محرر رسمى ، وانما شريكا فيه فتوقع عليه ذات العقوبة المقررة لجريمة الموظف وذلك عملا بالقواعد العامة فى المساهمة الجنائية ( المواد ٣١٢، ٤١، ٤٠ عقوبات ) وعلى ذلك فالتزوير المعنوى يقع حتما من الموظف العام أثناء تدوين المحرر بواسطة الموظف وفى حدود اختصاصه وهو ما لا يكون الا أثناء تادية وظيفته ، ويسأل الموظف العام فى هذه الحالة بوصفه فاعلا اصليا للتزوير .

#### تزوير المحررات الرسمية الذى يقع من غير الموظف العام:

##### نصت المادة (٢١٢) عقوبات على ان

كل شخص ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا ما هو مسين فى المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او بالسجن مدة اكثرها عشر سنين .

##### شروط تطبيق هذه المادة :

- اشترطت هذه المادة ثلاثة شروط الاعتبار التزوير الواقع من غير الموظف العام تزويرا فى محررا رسميا وهذه الشروط هى :
١. ان يقع التزوير فى محرر رسمى
  ٢. ان يكون الجاني غير موظف عام .
  ٣. أن يقع التزوير بطريقة مادية .
- وقد القينا الضوء على الشرط الاول فيما سبق وسوف نلقى الضوء على الشرط الثانى و الثالث كما يلى :

### أن يكون الجاني غير موظف عام :

والمقصود بأن الجاني غير موظف عام هو كل شخص ليس من ارباب الوظائف العمومية .

وعلى ذلك يعد الفرد العادى مرتكبا لجريمة تزوير في محرر رسمي وكذلك الموظف يعد مرتكبا تزويرا في محرر رسمي اذا كان بعيدا عن دائرة اختصاصه فوصل الى اغترر بطريقة غير مشروعه .

**وقد قضت محكمة النقض بان :** إن مجرد اصطناع شهادة ادوية والتوقيع عليها يامضائين مزرورين للعمده وشيخ البلد المختص بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الادارية لتقديمها الى أقالام التسجيل ذلك بعد تزويرا في أوراق اميرية ، ولايفسر من ذلك ان تكون الواقعة التى أثبتت في الشهادة صحيحة اذ لاتزال واقعة غير صحيحة هى نسبة الشهادة كذبا الى الموظف المختص بتحريها وإعطاؤها بذلك الصفة الرسمية . (الطنع رقم ٣٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/٢/٥) وبأنه "التغير في بعض ارقام الرسوم الموجودة بما مش صورة رسمية لعقد بيع مسجل يعتبر تزويرا في ورقة رسمية . (جلسة ٦/١٠ ١٩٣٥/الطنع رقم ١٣٦٧ لسنة ٥ق).

### أن يقع التزوير بطريقة مادية :

لايشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية ان تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي ان تعطى شكل الاوراق العمومية وينسب انشاؤها الى موظف مختص بتحريها ، ولا فرق بين ان تصدر منه او تنسب اليه زورا يجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة . (نقض ٦ مايو سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض س، ٨ رقم ١٢٥ ص ٤٥٢ ونفس المعنى نقض ١٧ مارس سنة ١٩٦٩ س ٢٠ رقم ٧٥ ص ٣٤٩) .

وقد قضت محكمة النقض بأن : إذا كانت الواقعة كما اثبتها الحكم هي ان الطاعن وزملاء ، قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم ، وأن مهندس التنظيم الذى زورت امضاءه كان قد ندب للخدمة فى دائرة القسم الذى يقع فيها المنزل الذى زور القرار بمدمه ، وأن مظهر قرار الهدم يل على انه اصطنع على قرار القرارات الصحيحة ، فهذا يعد تزويراً فى ورقة رسمية " . ( نقض ١٣ أبريل سنة ١٩٥٣ مجموعة احكام النقض س ٣ رقم ٣٧٩ ص ١٠١٧ )

ودفاع الطاعن بعدم علمه بأحكام الشريعة الاسلامية جوهرى وجوب تحقيقه والرد عليه . استخراج الطاعن بدل فاقد لبطاقته الشخصية بان ديانته المسيحية . إغفال الحكم تحقيق دفاعه بعدوله عن إسلامه فى تاريخ سابق على اتخاذ إجراءات استخراج بدل الفاقد واكتفاؤه فى الرد على دفاعه بأنه قدم للمحاكمة الجنائية بأحكام قانون العقوبات لا بأحكام الشريعة الاسلامية قصور .

وقد قضت محكمة النقض بأن : لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بعدم علمه بأحكام الشريعة الاسلامية التى لا تبيح الردة عن الاسلام وأشار الى ان الطاعن " حتى هذه اللحظة اسمه ... وديانته مسيحى " وقدم فى ختام مرافعة صورة شهادة من البطيريركية الارثوذكسية تفيد عودته الى المسيحية ، وكان يحمل ما البت فى محضر الجلسة من دفاع إنما يهدف به الطاعن الى القول بأنه عاد الى المسيحية . لما كان ذلك وكان الدين علاقة بين المرء وربّه ولا إكراه فيه وقد كفل الدستور فى المادة ٤٦ منه حرية العقيدة وكان مما تمسك به الطاعن من دفاع على نحو ما سلف يعد فى خصوصية هذه الدعوى دفاعاً جوهرياً من شأنه ان يتغير به الراى فى الدعوى وتندفع به التهمة إذا ما ثبت أن الطاعن عدل عن إسلامه وعاد الى ديانته المسيحية فى تاريخ سابق



على اتخاذ إجراءات استخراج بدل فاقد لبطاقته الشخصية باسمه قبل إشهار إسلامه لما يبنى عليه انتفاء الركن المادى فى جريمة التزوير — وهو تغيير الحقيقة — مما كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه بما يدحضه ، أما وهى لم تفعل واكتفت بالرد على هذا الدفاع بقولها إن الطاعن لم يقدم للمحاكمة الجنائية بأحكام الشريعة الإسلامية وإنما قدم بقانون العقوبات وهو رد قاصر لا يواجه دفاع الطاعن فإن ذلك يعيب حكمها .  
الطعن رقم ٢٧٢٧٦ لسنة ٦٧ق — جلسة ٢٠٠٠/٤/٩ .

# الملحق

## أحكام النقض

♦ إن مناط رسمية الورقة هو صدورها من موظف عام مختص بتحريرها وقوع تغير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بما كما أنه لا يشترط - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما يسبغها عليها محررها وليس طبعا على نموذج خاص . (الطنن رقم ٢٣٣٢٧ لسنة ٦٩ ق جلسة ١٠/١٠/٢٠٠٠) .

♦ من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفى تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل . لما كان ذلك ، وكان الحكم حين استخلص ثبوت قمة استعمال اغرر المزور في حق الطاعن جاء خلوا مما يدل على علمه بتزوير اغرر ، هذا إلى أنه لا يكفى في مجال هذا الثبوت أن يركن الحكم إلى أن الطاعن هو الذى قدم السند المزور . عند تركيب هاتف له لأنه ليس من شأن ذلك حتما أن تتوافر به جريمة استعمال اغرر المزور مع العلم بتزويره ما دام .الحاصل أن الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن هو الذى قام بتزوير اغرر أو شارك في هذا الفعل . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه : (الطنن رقم ١٤٤٢٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٣/١٠/٢٠٠٠) .

♦ لا يكفى للعقاب أن يكون الشخص قد غير الحقيقة في اغرر سواء أكان اغرر رسميا أو عرفيا بل يجب أن يكون التغير قد وقع في جزء من أجزاء اغرر الجوهرية التى من أجلها أعد اغرر لإثباته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن إضافة عبارة "لسداد

الشيك" على صور قساتم الإيداع التي سلمها البنك له بفرض صحتها ليست بيانا جوهريا في خصوص هذه الغررات التي أعدت إثبات وقائع إيداع المبالغ المدونة بما في الحساب الجاري لدى البنك وليس من ياناقها الجوهرية التي أعدت لإثبات الغرض الذي أودع العميل من أجله قيمة هذه القسمة فإن النعى عليه باخفاً في تطبيق القانون يكون غير سديد . (الطن رقم ٤٧٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٨) .

♦ ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومي ، فقد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقل إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته أو نسب إليه التدخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمي ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته إلى ما سبق من إجراءات إذ العبارة بما يؤول إليه المحرر الرسمي وليس بما كان عليه في أول الأمر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب بمدوناته إلى القول أن البيان الذي أثبتته المتهم الأولى على الصفحة الأولى من العقد المصدق عليه يعتبر في حد ذاته محررا مزورا أثبت فيه محرره باتفاق وتحريض ومساعدة المتهم الرابع - الطاعن - على غير الحقيقة أن العقد قد أفرغ في الصورة الرسمية ومهره بتوقيعه وبخاتم مأمورية الشهر العقاري بما يشكل في حق المتهم الأولى جرم التزوير في محرر رسمي وفي حق المتهم الرابع جرم الاشتراك في هذا التزوير ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار التزوير قد تم في محرر رسمي يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون بريئا من قالة مخافة القانون أو الخطأ في تأويله . (الطن قم ٦٠٩٧ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠) .

• إن مسألة إمكان حصول الضرر من التزوير أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالواقع ، وتقديرها موكول إلى محكمة الموضوع ولا سلطان عليها في ذلك لحكمة النقض ، إلا أن ذلك شرطه ألا تخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون . لما كان ذلك ، وكان الواجب — عند البحث في توافر أركان جريمة معينة — أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة ، فإذا رأى أن الضرر الذي هو ركن في جريمة التزوير مثلا كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت ، كان فعل التزوير قائما — وحقت مساءلة مقارفة جنائيا ومدنيا — مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه ، لأنفسا إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكسب لها أثر في محو جرمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يستلبي الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أقسده بسابق فعله . والمستفاد عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يحو سابق جرمه ، وبخاصة في جريمة التزوير ، حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال ، وسواء أكان المضرور هو المزور عليه أم أى شخص آخر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون فوق فساد استدلاله مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والإعادة . (الطعن رقم ١٠٢٦٩ لسنة ٦٢٢ جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١) .

• لما كان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على مفارقة الطاعن لما أسند إليه منها ، بقوله

"وحيث أن التهمة ثابتة قبل التهم من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي انتهى إلى أن الإيصال المقدم من المتهم في الدعوى مزور على الجنى عليه الأمر المعاقب عليه عملا بمواد الاقحام ، وإذا كانت التهمتان مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم وجب عملا بنص المادة ٣٢ عقوبات توقيع العقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد واقع تزوير السند العرفي واستعماله المستدتين إلى الطاعن وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور السذي يتسع له وجه الطعن " . (الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ص ٢٦ ص ٩٠) .

- متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذي ثبت من المقررات المضمومة أنه قد أورده في مذكرته التي قدمها إلى محكمة ثاني درجة ومفاده طلب استكتاب جوايش الاستيفاء الذي أشر على السند الحقيقي بالنظر ليتين لأن هذا السند قد سلخ من ملف الدعوى ووضع بدلا منه السند المزور الذي دين عنه ، وهو دفاع جوهرى في واقعة الدعوى ، إذ يترتب عليه لو صح انتفاء الجرميتين المستدتين إلى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بما يعيبه " (الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ ص ٢٦ ص ٩٠)
- إن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى ، بل له رغه صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما تقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك

أن يكون الحكم المدين قد أصبح نهائيا . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ —  
جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ص ٢٨٥) .

• متى كانت الدعوى التى أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية  
للدعوى الجنائية هى دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخاطى الضار الذى  
قارفه الطاعن وهو فعل التزوير وهى هذه المثابة تختلف فى الموضوع والسبب  
عن دعوى صحة التعاقد التى كانت محل الخصومة أمام القضاء المدين فإن  
الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية  
بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق القانون . (الطعن رقم  
٢٢٢ لسنة ٤٥ — جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ص ٢٨٥) .

• إكتساب المحرر العرفى حجبة فى الإثبات . بعد التوقيع عليه . قيام الطاعن .  
كمحام بتحرير بيانات العقد كطلب موكله . دون التوقيع عليه . ليس من  
شأنه أن يجعله فاعلا أصليا فى جريمة تزوير محرر عرفى أو شريكا . مخالفة  
ذلك . قصور . (الطعن رقم ٦٢٥٤ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٥/٤/  
١٩٨٧) .

• فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدما فى شركة (كذا) يكلف  
بالتخليص على البضائع وكان يكتب فواتير (بونات) بين فيها البضائع التى  
كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه فى هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها  
وهذا الاعتماد كان بصرف المبالغ المدونة بها من خزانة الشركة وثبت أن  
البيانات التى كان يدونها المتهم فى هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها  
فهذه الواقعة لا عقاب عليها . (الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥ ق — جلسة  
١٩٣٥/٦/٢٤) . وبأنه " أن فى تقديم عقد البيع المزور للتسجيل استعمالا

لسه ، لأن التسجيل تتحقق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع ونقل التكليف إلى المشتري " (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ١٢ق — جلسة ٢٢ / ١٩٤٢) .

- أن استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها ، واستعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل ، يعد في القانون استعمالا لورقة رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويرا في الصورة بل على أساس أن البيانات المستند عليها بالصورة والواردة في الدفتر الرسمي مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع حقيقة الأمر استعمال للدفتر ذاته ، والصور لم تجعل لا كشهادات بما هو ثابت به " (الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ١٣ق — جلسة ١٩٤٣/٦/٧) .

- يعاقب المزور على جريمة التزوير ، ولو لم يستعمل المحرر المزور الذي زوره ، بل يستحق العقاب ولو أثلف المحرر المزور . (نقض ١٩٢٥/١١/٣ — المجموعة الرسمية — س ٢٨ رقم ١٣ ص ١٧) .

- استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له ، فإذا كان المتهم قد زور إذن بريد وأرسله إلى والده لصرفه فنفذ الوالد الأمر وقبض القيمة فمعاقبته عن الاستعمال صحيحة . (الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ١٨ق — جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢) .

- يتوافر ركن الاستعمال باحتجاج زوجة بورقة مزورة قدمها زوجها في قضية مدنية . (نقض ١٩٥٠/١/٩ — مجموعة أحكام النقض — س ١ رقم ٨٢ ص ٢٤٨) .



• إذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمأن إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفي مكتب البريد التوكيل المزور ، لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة (٣٣٦) عقوبات . (نقض ٢٥/ ١٩٦٢/٦ - مجموعة أحكام النقض - س ١٣ رقم ١٤١ ص ٥٥٩)

• يقوم الركن المادى في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة سندا لدفاعه في الدعوى المدنية ودل في عبارات سائغة على علمه بتزويرها بما يكفى لحمله وتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دان بها ، فإنه يكون قد أصاب بحجة الصواب في تقرير مسؤولية الطاعن " (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ في - جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ص ٨٩٧) .

• لما كان الركن المادى في جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون وكان الطاعن لا يساوى له قدم الورقة المزورة في تحقيقات رقم .... لسنة ..... مركز بنها ، وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الاستعمال في حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن غيره مادام أنه كان في الحاليتين

عالميا بتزوير الورقة التي قدمها فإن ما يترد من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكيلًا عن زوجته لا يكون له محل . (نقض جلسة ١٧/١/١٩٨٧ س ٣٢ ص ٩٢١) .

- الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدما في إحدى الشركات مكلفا بالتخليص على البضائع وكان يكتب فواتير (بونات) يبين فيها البضائع التي كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه في هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها وبهذا الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزينة الشركة ، وثبت أن البيانات التي كان يدونها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها . (نقض ٢٤ يونية سنة ١٩٣٥ — مجموعة القواعد القانونية — جـ ٣ رقم ٣٩١ ص ٤٩٣) .

- استخراج صور مطابقة — لأصل عقد مزور دس في ملفات الشهر العقاري مع مخالفة ذلك للحقيقة ثم استعمالها فعلا مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل — يعد في القانون استعمالا لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويرا في صورة العقد ذاتها — بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في الحافظة مزورة فاستعمال الصورة في الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصل العقدين وما عليهما من تأشيرات رسمية لا تنفق والواقع مما يعتبر تزويرا في أوراق رسمية . (الطنع رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٩١٠) .

- استعمال المحرر له معنى عام يتدرج فيه كل فعل إجباري يستعمل به المحرر المزور والاستناد إلى ما دون فيه يستوي في ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد

بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا في معاملات الأفراد

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤)

- تقوم جريمة استعمال الخمر المزور باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعماله بتزويره . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ص ١٤٣١) .

- لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل . (الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ س ١٦ ص ١٤٠) .

- متى كان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن بقوله " أن استعمال البطاقة الشخصية المزورة قبل المتهم الثاني (الطاعن) من تقديمها إلى الشاهد الأول لتوثيق عقد زواجه مع علمه بأنها مزورة من قيامه بالتوقيع بإمضائه على الاستمارات السالفة البيان وعلى النحو السابق المتحدث عنه ، بأن هذا حسيبة ليرأ من قاله القصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال . (الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ص ١٦١) .

- الاشتراك في التزوير يفيد علم المتهم بالاشتراك بأن الورقة التي يستعملها مزورة ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك في تزويرها . (الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١٢/٨) .

• إدانة التهمات بتزوير محرر عرق واستعماله استنادا إلى تمسكهن به وأنهن صاحبات المصلحة في تزوير ... عدم كفايته مادمن قد أنكرن توقيعهن عليه ولم يثبت أن التوقيع هن مجرد التمسك بالورقة المزورة من غير الفاعل أو الشريك لا يكفي لثبوت العلم بتزويرها . (الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٣) .

• العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمأن إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل . فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة (٣٣٦) عقوبات " (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ ص ١٣ ص ٥٥٩) .

• لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تغنى عن ذلك ، وكان إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه استعماله " (الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ ص ١٣ ص ٤٩٥) .

• جريمة الاستعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر

في ذلك أن تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتصرت على قولها " أن فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا) إذ أن عبارة (قدمها في القضية) هي بإجمالها تناول بطبيعة الحال معنى استمرار بالورقة المقدمة إذا كانت هذه الورقة مما تقتضى طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة مدة من الوقت فعدم ذكر مدة هذا التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتما أنه كان وقتيا .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢) .

- أن استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة لا حد لها إلا الحكم نهائيا في الدعوى الحاصل فيها الاستعمال أو الحكم نهائيا بتزوير المحرر أو حصول التنازل عن التمسك بالمحرر قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها ، فإذا كان الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير والذي استعمله المتهم حكم بتزويره من المحكمة المدنية في تاريخ معين ، والظاهر من محضر جلسة المحاكمة الجنائية أن الجلسة الأولى التي أعلن بها المتهم وحضرها فعلا كانت في يوم معين كذلك ، وأنه لم يكن قد انقضى من تاريخ الحكم مدنيا بالتزوير حتى المحاكمة مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فإن إغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتزوير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له . (الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٣٨/٥/٣٠) .
- جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم التي تنشأ وتنتهي تبعا للغرض الذي يستخدم فيه المحرر ، وفي كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للغرض الذي بدأ الاستعمال من أجله .

فإذا قدمت ورقة مزورة في دعوى مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق — فلا ينقطع استمرار الجريمة إلا بالتنازل عن التمسك بالورقة أو بصدور الحكم النهائي في الدعوى التي قدمت الورقة فيها " (الطن رقم ١٣٤٣ لسنة ٨ق — جلسة ١٩٣٨/١١/١٤) .

• أن استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها إلا عند صدور الحكم نهائياً بتزوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى ، فمادام الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير قد حكم نهائياً برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ (مثلاً) وأن المتهمين قد أعلنوا للمحاكمة الجنائية بجلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ غاكتهم عن قمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية السق كانت محددًا لها ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فإن ذلك يكفي في الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق في إقامتها ، وإذا أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه فإنها تكون قد قضت برفض كل ما دفع به المتهمون من الدفوع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بسببهم الاستعمال وحلت قضاءها بذلك على ما تضمنه حكم محكمة الدرجة الأولى ، وإن كان المتهمون لم يتمسكوا بهذه الدفوع أمامها " (الطن رقم ١٧١٣ لسنة ٩ق — جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧) .

• جريمة استعمال الورقة المزورة هي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير " (الطن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ق — جلسة ١٩٥٠/٥) .

• أن جريمة استعمال الورقة المزورة يتحقق بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعاً لجريمة التزوير . (الطن رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠ق — جلسة ١٩٥٠/٥) .

• " أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائما ، فإذا كان التمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى لهايا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمضى المدة إلا من هذا التاريخ " (الطن رقم ٨٤٩ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١) .

• أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتظل مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الحكم بتزويرها " (الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٥٤/٣/١) .

• جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي بطلان تزوير السند موضوع الجريمة في ٢٧/٥/١٩٧٠ لحين رفع الدعوى الجنائية خطأ على الجنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستي ١٠/١٠/١٩٧٢ ، ٦/٥/١٩٧٣ في التهمة المندة إليها ثم قضت ببرائتها بالجلسة الأخيرة . وكانت إجراءات محاكمة المتهم الحقيقي — المطعون ضده — التي بدأت بالإعلان في ١٣/٨/١٩٧٣ جاءت مستلاحقة وقيل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدها والآخر حتى صدور

الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة " (الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٥ س ٢٩ ص ٢٢٤) .

• " جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى عنها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها " (الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٢/١١/٤ س ٢٤ ص ٨٩٧) .

• لا جسدوى لما يتعاه الطاعن من أنه لم يكن من الذى قارب جريمة استعمال المحرر مادامت العقوبة التى أنزلها به الحكم سررة بثبت ارتكابه جريمة التزوير لما كان ما تقدم فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا " (الطعن رقم ٦١١٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٢ س ٢٧ ص ٣٢٩)

• من المقرر ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة التمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها . ومن ثم فاذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور الى ان حكم نهائيا بتزويره فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم اذ قضى برفض الدفع بالقضاء الدعوى العمومية بمضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك ان وصف التهمة الذى



رفعت بها الدعوى على التهم ان جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧. (الظن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ص ٣٢٢).

• جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فأنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها — كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه — فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ . (الظن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١)

• التصريح الذى تعطيه إدارة الجيش البريطانى لدخول المعسكرات البريطانية ليس من تذاكر المرور المقصودة في نص المادتين (٢١٦ ، ٢١٧) من قانون العقوبات إذ أن تذكرة المرور التى عناها القانون في المادتين المشار إليهما إنما هى تلك التى تصدر من السلطة المصرية ، وتزوير التصريح المذكور لا يعدو أن يكون تزويرا في ورقة عرفية . (نقض ١٩٥٢/٢/١٨ — مجموعة أحكام النقض — س ٣ رقم ١٨٤ ص ٤٩٠).

• جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد (٢١٧) وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتواءم نصوصها . (الظن رقم

١٤٨٧ لسنة ١٥ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ وطعن رقم ١٧٤٢ لسنة

٣٥ق — جلسة ٢٩/١١/١٩٦٥).

- أن الشارع إذا رأى أن ينص نصا خاصا في المادة ٨٦ من قانون العقوبات على عقاب من يقيمون من دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك . فليس معنى ذلك أنه أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى ، وهي أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات — من العقاب على ما يرتكبونه في دفاترهم من التزوير ، بل أن هذا التزوير يدخل تحت حكم المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التي تعاقب على التزوير الواقع في المحررات العرفية اطلاقا . (نقض جلسة ٢/٤/١٩٣٥ — مجموعة القواعد القانونية — ج٣ ص ٤١٧).

- من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بعقاب كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال ، وإذ قضى في الفقرة الثانية من تلك المادة بعقاب كل من استعمل اعلاما بتحقيق الوفاة الوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين بالفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك ، قد قصد بالعقاب — على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية — كل شخص سواء أكان هو طال تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهدا في ذلك التحقيق على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام

. وليس أمام سواها . فلا يمتد التأييم إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إدارى تمهيدى لإعطاء معلومات أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل فعلا أمام قاضى الأحوال الشخصية الذى ضبط الإعلام وقرر أمامه أقوالا غير صحيحة ، وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منها قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم يكون معيا متعين النقض . (الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٥ق — جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٩٦٢) .

- أن مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاشهاد . هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ، ويزيد في إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن هذه المادة إنما أثبتت الشهود الذين يؤدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء الملى عندما يراد تحقيق الوفاة أو الوراثية . أما الأشخاص الذين يطلبون في تحقيق إدارى تمهيدى بقصد الإدلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون مادامت هذه الحريات التمهيدية لا بد أن يعقبها سماع شاهدين على الأقل أمام القضاء الشرعى أو القضاء الملى ، وقرارات هؤلاء الشهود الأخيرة هى التى تعتبر على وجه ما اساسا في الموضوع ، وهى التى أراد القانون المعاقبة عليه إذا كانت صادقة . (نقض جلسة ٥/٢/١٩٥٠ ص ١ ص ٥٦٦) .

● إنه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المطلوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الاثبات على أساسها ، فقد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها ، فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقوالاً غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها . وإذا كان المفروض قانوناً أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها ، وهو الدليل الوحيد الذي يقبل في إثبات ذلك ، فلا خطأ إذا قضى الحكم براءة المتهم في هذه الجريمة تأسيساً على أن الأوراق المقدمة من المدعى بالجنى المدنى أياً كانت البيانات الواردة بها لا تصلح لإثبات عكس الثابت في إعلام الوراثة محل الدعوى الذي يعتبر مساوئد فيه حجة لا يصح إثبات عكسه إلا بحكم شرعى يصدر في دعوى ترفع بالطريق الشرعى أمام محكمة الأحوال الشخصية عملاً بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية . (نقض جلسة ١٩٥٢/٥/٢ ص ١ ص ٥٦٦) .

● لما كان القانون قد نص بالمادة (٢٢٦) على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثة أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الإعلام على أساسها ، فإنه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها ، وإذاً فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقواله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة ، أو هو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقولها عنها أو لا . أما إذا كان قد قرر أقواله وهو

معستقد بأن الواقعة كما يقرها صحيحة فإنه لا يكون متعمدا ارتكاب الجريمة ولا يجوز إذن معاقبته عليها . فإذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم قد اكتفت في ردها على ما دفع به ، من أنه إذا لم يذكر اسم أخيه ضمن الورثة إنما كان ساهيا ، بقولها أن جهله حقيقة ما قرره لا يجديه ، فإنها تكون قد أخطأت ، وكان عليها إذا رأت أن تدنيه أن تقيم الدليل على أنه حين لم يذكر اسم أخيه كان يعلم أنه من ضمن الورثة أو كان يعلم أنه لا يحصى الوارثين إذ السهو عن ذكر اسم أحد الورثة ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى القول بذلك (نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٩٥ ص ٢٦٤) .

- أن جريمة التزوير المنصوص عنها في المادة (٢٢٦ ع) لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقيق القصد الجنائي فيها أن يكون المتهم قد قرر اقوالا عن وريثة المستوفى وهو يجهل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها . (نقض جلسة ١/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٧٢٣)

- التزوير المعاقب عليه هنا هو تزوير معنوي يجعل واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة حال تحرير الشهادة بمعرفة الطبيب أو الجراح بإثبات مرض أو عاهة كذبا بمن تحررت لصالحه الشهادة . (نقض ١٩٢٩/١/٣ القواعد القانونية ص ٩٧ رقم ٨٧) .

- يكفى أن تكون الشهادة معدة لأن تقدم لاحدى المحاكم ولو لتقرير طلب التأجيل حتى يحق العقاب على تزويرها لأن تأجيل القضايا لسبب ظاهرة شرعى وباطنه تدليس فيه أصرار بمصلحة المتقاضين وبالمصلحة العامة التي تقتضيها سرعه اجراء العدل بين الناس وعدم التمهّل فيه إلا لاسباب شرعية

ظاهراً وباطناً . ( نقض جلسة ١٩٢٩/١/٣ ص ٩ ص ٣٥٩ مشار اليه في مجلة المحاماة ) .

- أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار اليها في المادة ( ٢٢٤ ) من قانون العقوبات التي تمنع سريان أحكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص عليها في المواد المذكور فيها أو على جرائم التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال وقائع لا تناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها الى نوع اخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليها فيها (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
- أن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات اذ ان القانون لا يشترط ان يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به المدقق ، بل يكفي بأن يكون بين العلامتين والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل فمضى أثبت الحكم أن تقليد كان بحيث ينخدع به الجمهور كان هذا كافياً لتوفر ركن التقليد في الجنابة المقررة دون اقتضاء أى شرط آخر . ( الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٥١/١/١٥ ) .
- أن العسيرة في تقليد الاختتام وما مثلها مما نصت عليه المادة ٧٤ عقوبات ليست بالجهة المأذونة باستعمال ختم وانما هي بالختم المقلد نفسه فمضى كان هذا الختم صادراً من جهة حكومية لاجل استعماله في غرض معبر سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم ام بواسطة غيرهم ممن تعهد اليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنائية تزوير معاقبا عليها بالمادة ٧٤ المذكورة ، وكان

استعماله جنابة كذلك طبقا لهذه المادة فالتختم الصادر من القسم البيطرى مطابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الاسواق فى سلخانة معينة يكون تقليده جنابة واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر . ( الطعن رقم

١٢٥٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٣٥/١١/١٨

• متى كانت المحكمة قد انتهت فى منطق سليم الى عدم توافر ركن التقليد ، لان العلامة التى وضعت على اللحوم لا يمكن ان يخضع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة بنفسها فى الدعوى بما لها من سلطة تقديرية ، فإنه لا يقدر فى سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفنى قد رأى غير ما رأت المحكمة . (نقض ٣ مارس سنة ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٦٤ ص ٢٢٢) .

• لا يشترط فى جنابة تقليد ختم أو علامات إحدى جهات الحكومة لمصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ان يكون التقليد متقنا بحيث يخضع به الفاحص المدقق بل يكفي ان يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالتختم أو العلامة المقلدين . (

الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٥٥/١٠/٣)

• ان القاعدة المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة باوجه الشبهة لا بأوجه الخلاف ، وان جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد متقنا بحيث يخضع به الفاحص المدقق ، بل يكفي ان يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة ظاهرا ، مادام من شأنه ان يخدع الناس ، وكان الامر المطعون فيه قد خالف هذا النظر اذا أسس قراره على ما بين الطابعين الصحيح والمقلد من أوجه التباين دون وجوه التشابه بينهما والتفت فى نفس

الوقت عما حصله تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير من ان طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها وانما تتحد في مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة فإنه يكون قد أخطأ القانون بما يستوجب نقضه. ( الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ ص ٢٥ (٨٥٩)

• تتحقق جنائية ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون يكون التقليد متقنا بحيث يستخدع به الفاحص المدقق بل يكفي ان يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالعمل بها بل يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا مادام من شأنه ان يخدع الناس. ( الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٧ ص ٩ ص ٣٥٠ )

• لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ان يكون التقليد متقنا بل يكفي ان يكون هناك مشابهة بين الختم الصحيح وغير الصحيح ويقدح في ذلك ان يكون التقليد ظاهرا مادام من شأنه خدع الناس. ( الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/٨ ص ٩ ص ٤٠٢ )

• في جريمة التقليد الاختتام يكفي لتوفر ركن التقليد امكان الخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر " ( الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٠ق — جلسة ١٩٣٥/١١/١٨ ) .



• إذا كان كل ما قاله الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى وهى (تزوير ختم سلخانة) ، أن الاختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السلخانة ، فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة السق دان الطاعن فيها ، اذ هو لم يبين ما هية الاختام الصحيحة او المزورة وهل هى من أرقام أو حروف أو علامات ، كما لم يبين ما اذا كانت الاختام المزورة تشبه الاختام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويرا ، وبمجرد قول الحكم بمغايرة الاختام الموجودة على اللحوم لاختام السلخانة لا يكفى ، إذ المغايرة قد توجد دون وجود أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير " (نقض ٩ يوية سنة ١٩٥٢ مجموعة احكام النقض س٣ رقم ٣٩٤ ص ١٠٥٥) .

• من المقرر ان التقليد يقوم على محاكاة تتم بها تشابه بين الاصل والتقليد والعبرة فيه بأوجه الشبه لأبوجه الخلاف بحسب يكون من شأنه ان ينخدع به الجمهور فى المعاملات . وكانت المادة ٢٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بما وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على انواعه كما صار اثباتا بالحكم والا كان قاصرا ، وكان من المقرر ان القاضى فى المواد الجنائية انما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذى يقتنع به وحده ، ولا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره ، فإن الحكم المطعون فيه اذا لم يبين اوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم - ومدى إنخداع الجمهور بهذا الخاتم الاخير ، واكتفى فى ثبوت التقليد أى وكيل الادارة

الاجتماعية في هذا الخصوص يكون قاصر التسيب بما يوجب نقضه \* )

الطن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤٤ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٦

- إذا كانت محكمة موضوع بدرجتها قد استندت في ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون ان تبين أوصاف كل منهم وأوجه التشابه بينهما ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يتسع له وجهه ، ولا يدفعه ما تنامي اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان اتخذ الشخص العادى في العلامة المقلدة ، لان ذلك لا يعدو ان يكون استدلالا على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته واسانيده والمظاهر الدالة عليه مما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك التشابه اذا لا يكفي ان تؤسس المحكمة على رأى غيرها . وهو ما خلا الحكم من بيانه الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما سار اثباتا في الحكم والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من دعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون.( نقض جلسة ١٩٨١/٣/١٥ س ٣٠/ص ٢٤٩).

- من المقرر ان العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه خلاف بحيث يكون من شأنه ان يستخدع فيه الجمهور في المعاملات دون ان يكون الانخداع قد حصل وتم فعلا بل يكفي ان يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل واذا كان الثابت من التحقيقات المتضمنة ان تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير - جاء به ان - بصمات الختم المضبوطة تشابه بصمات الختم الصحيح من حيث الشكل ومضمون الالفاظ بداخلها وأوصافها بالنسبة لبعضهم البعض وان القالب المضبوط يصلح للاستعمال كقالب ختم وانه مزور بطريق التقليد من احدى بصمات

قلب الختم الصحيح المثلث الشكل والخاص بمحرر سببا ، كما تأيد كذلك وجه التشابه بين بصمى الختمين بما قرره الطب البيطرى الذى ضبط الواقعة من ان الجمهور ينخدع فى بصمة ذلك الحد المزور - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يقم ببحث أوجه التشابه بين الختمين واعند فقط بأوجه الخلاف بينهما فانه يكون قد أخطا فى التطبيق القانون - واذا حجب ذلك عن تقدير ادلة الدعوى وساقه الى فساد فى الاستدلال فإنه يتعين نقضه " (الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦) .

- إذا كان الحكم مع إدانته المتهم بتهمى تقليد واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد المتهم ختم هذا الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على ذلك أن دل على شئ فإنما يدل على أن بعض الكوبونات المذكورة وجدت عند المتهم وهى مضبوطة لم تستعمل وإن إجاباته عما وجه إليه مضطربة ودفاعه غير مستاغ - فهذا من الحكم لا يؤدى فى العقل ولا فى المنطق السليم إلى أن المتهم هو الذى زور إمضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها وقد يكون الحكم قاصرا فى بيان واقعة الدعوى واجبا نقضه " (الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢) .

- إذا كان كل ما قاله الحكم فى بيان واقعة الدعوى (تزوير ختم السلخانة) هو أن الأختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السلخانة . فهذا الحكمم يكون قاصرا فى بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التى أدان الطاعن فيها ، إذ هو لم يبين ماهية الأختام الصحيحة أو المزورة وهل هى من أرقام أو حروف أو علامات . كما لم يبين ما إذا كانت الأختام المزورة تشبه

الأختام الحقيقية للسلكانة متى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويرا ومجرد قول الحكم بغايرة الأختام الموجودة على اللحوم لأختام السلكانة لا يكفى ، إذ المغايرة قد توجد دون وقوع أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير " (الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٢/٦/٩) .

- المادة ٢٠٦ ع لا تنطبق على من اقتطع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة وأحكم وضعها وحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة ، وباعه أو رهنه على أنه من الذهب الخالص ، وإنما تعتبر هذه الفعلية نصبا داخلا تحت حكم المادة ٣٣٦ ع . (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ١ رقم ١٨ ص ٣٦) .

- لا يشترط فى جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ١/٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفى أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهما معه فيما قارّفه فقد سوى المشرع بين من قلّد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد فى الحاليتين فاعلا للجريمة . (الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٧ ص ٢٧ ص ٦٢٨) .

- لا يشترط فى جريمة التقليد المنصوص عليها فى المادة ١/٢٠٦ أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه ختما أو علامة من علامات الحكومة بل يكفى أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره ، طالما أنه كان مساهما فيما قارّفه فقد سوى المشرع بين من قلّد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد فى الحاليتين فاعلا للجريمة " (نقض جلسة ١٩٨٠/٦/٩ ص ٣١ ص ٧٤٢) .

• تقديم المتهم بعض الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالا لها مما يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات . (نقض جلسة ٢٣/١٠/١٩٤٤ — مجموعة القواعد القانونية — ج ٦ ص ٥٢٠) .

• " إذا تعرض الحكم إلى جريمة استعمال المتهم خصما مقلدا مع علمه بتقليده — الذى دانه بما — فى قوله : أما قمة استعمال الختم المقلد التى وجهتها النيابة إلى المتهم فهى ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللحوم ومن ضبطها بمنحله عقسب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم المقلد ، مما يؤيد علم المتهم بمكان الختم المزيف ومبادرته إلى استعماله بوضع بصمته على اللحوم المضبوطة ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم عن هذه الجريمة ما يكفى فى بيان علم المتهم بالتقليد " (نقض جلسة ١٠/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٢٠) .

• المراد بالعلامة فى هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبع ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة ، لا دلالة أفراد وتمييز فحسب بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها فى باب التزوير ، وهو يتعلق بالحجية فى الإثبات وفى النصوص الخاصة بالتزوير فى الاختتام والأوراق الرسمية بالذات . (نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ — أحكام النقض — س ٢٠ رقم ٣٠٣ ص ١٤٦٧) .

• السلخانة التى يديرها المجلس البلدى بالاسكندرية بالنيابة عن الحكومة وتحت اشرافها ومراقبتها هى مصلحة أميرية ، فتقليد ختمها معاقب عليه بالمادة ١٧٤ (المادة ٢٠٦ ع الحالية) . (نقض ٧ أبريل سنة ١٩١٧ — المجموعة الرسمية — س ١٨ رقم ٧٥ ص ١٣٠) .

• لما كانت الإشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة بمجزر الاسكتندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تغير يوميا لدلالة خاصة ، فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين ، وتقليدها لا شك فعل وإثم " (نقض ٥ فبراير سنة ١٩٦٣ سنة ١٩٦٣ — مجموعة أحكام النقض — س ١٤ رقم ٢٣ ص ١٠٧) .

• الصفيحة النحاسية التي يحملها رجال البوليس وعليها غر يعرفون بها لا تدخل في مدلول كلمة العلامات ، إذا هي ليست في واقع الأمر إلا جزءا من ملبسهم كالأحزمة والأزرار المخصصة ، ولا تفترق عن غيرها من أجزاء الملابس إلا في أنها رقعة معدنية عليها أسماء العاكر مرموزا لها بأرقام . (نقض ١٣ يونية سنة ١٩٢٩ — مجموعة القواعد القانونية — ج ١ رقم ٢٨٤ ص ٣٤١) .

• اصطناع صفيحة ماثلة للصفائح التي تعلق على السيارات تميزا للوحدة منها عن غيرها من غير تقليد ختم المحافظة الذي يصمم به على ما يسلم من الصفائح لأصحاب السيارات لا يعتبر تزويرا أو تقليدا معاقبا عليه بالمادة ١٧٤ ع (٢٠٦ ع الحالية) ، بل يعتبر مخالفة لحكم المادتين ١٣ ، ٥٣ من لائحة السيارات ، إذ أن الصفيحة لا تكون هي العلامة القانونية إلا إذا كان عليها ختم المحافظة الذي يكون ذاتية الصفيحة من جهة كونها علامة حكومية " (نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ — مجموعة القواعد القانونية — ج ١ رقم ٣٠٧ ص ٣٥٦) .

- المادة (١٧٤ع) . (المادة ٢٠٦ع الحالية) تنطبق على تزوير أختام ووثقات الحكومة ولو كانت غير مستعملة الآن . (نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية — س ١٣ رقم ١٩ ص ٣٧) .
- يعد تزويرا بمقتضى المادة (١٧٤ع) . (المادة ٢٠٦ع الحالية) تقليد ختم العمدة على شهادة فقر ، وهى ورقة رسمية مختص بتحريرها ولو لم يوجد عليها تصديق المأمور ، لأن الغرض من هذا التصديق على امضاء العمدة ليس لاكساب هذه الإمضاء صفة رسمية ليس لها من قبل ، بل للتقرير بأن صاحبها هو عمدة فى الواقع معروفا عند المأمور . (نقض ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ الشرائع من ٤ عدد ١١ ص ٣٢) .
- القصد الجنائى فى المادة ٢٠٦ع قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشئ المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد . (نقض ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ — مجموعة أحكام النقض — س ١٠ رقم ٣٣ ص ١٥٥) .
- يختلف القصد الجنائى الذى يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائى الذى تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائى فى المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتجريم الفعل ونية استعمال الشئ المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده إثبات عكس هذا القصد . أما القصد الجنائى فى المادة الأخرى خاصة بعلامات

الدمغة فقصده عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير يردون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية . مما يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات (الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٩٥٩/٢/٣ ص ١٥٥) .

- من المقرر انه لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تفترض توافرها قصد خاص نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة والافراد الذي يستفاد من ارتكاب التقليد او التزوير ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره" ( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .

- اعتراف المتهم بالتزوير بعد القبض عليه وعلى شركائه في الجريمة لا يعفيه من العقاب . ( نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ رقم ٤٩ ص ٣٦٠) .

- المادة ٢٠٧ لا تنطبق على من اقتطع قطعة من الذهب عليها تفعف الحكومة وأحكام وضعها ولحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة وباعه أو رهنه على أنه من الذهب الخالص ، وإنما تعتبر هذه القفلة نصبا داخلا تحت حكم المادة ٣٣٦ ع . (نقض ١٩٢٨/١١/٢٢ — مجموعة القواعد القانونية — ج ١ رقم ١٩ ص ٣٧) .

- أنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جاءت بنص عام يعاقب بعقوبة الجنابة على الأشغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو تزويرها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لما يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أخذها وهو يجهل عيوبها



ولهذا فإنه يجب لسلامة الحكم الذى يصدر بالإدانة على اساس الجناية تطبيقا للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التى تعامل بها وهو يجهل تزويرها . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة تزوير المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجناية مع تمسك المتهم بأنه كان وقت أخذها أنها مزورة ودون أن يتعرض لنفى هذا الجهل فإنه يكون قد جاء قاصر البيان معنا نقضه . (الظعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣) .

• أن تحضير الآلات والعدد والأدوات اللازمة لتزيف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالفعل فى إعداد المعدن بقطعة على قدر العملة الأصلية التى أريد تقليدها — ذلك يجب — فى نظر القانون — عدم شروعاتها فى جنابة التزيف ، إذ أن المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لامت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة . (الظعن رقم ٩٧٦ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٤٧/٤/٧) .

• أن مفهوم حكم القانون الوارد فى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو أن المشرع إنما أراد اعفاء المتهم بجنابة من الجنابات المذكورة فى المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات لما هو اخبر الحكومه بتلك الجنابات قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عن مرتكبها او اذا سهل القبض باقى المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها والشروع فى البحث عن المتهم . فإذا كانت واقعة الدعوى هى ان المتهم وقت ان قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على مرتكب جنابة التزيف وشريكه فى التزوير وسهل القبض عليه فانه يكون مستحقا للاعفاء . (الظعن رقم ٣٤٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٤٨/٦/٨) .

- متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة السّاقِ أدان المتهم فيها وهى الشروع فى تقليد مسكوكات قضية (قطع من ذات القرشين) مستندا فى ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ومفتندا ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزييف ورداءة التزييف بناء على اعتبارات مسوعة — متى كان ذلك وكان الثابت بالحكم أن المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره فلا تجوز إعادة الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٠ ق — جلسة ٢٧/١٩٥٠/٣).
- أن شرط الاعفاء من العقوبة فى جريمة تقليد أوراق العملة أن يكون الجاني قد أرشد عمن يعرفه من باقى الجناة . (الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٥١/٥/٢٢).
- أن مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التى يستعمل بها إذ يكفى أن تكون الحيازة لغيره مادام هو يعلم ان هذه الأوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل . (الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٧٩٥).
- متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعين اتفاقهم مع باقى المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة — التى كانت فى حوزة أحدهم — ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة

التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين — وليس يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة . (الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٧٩٥) .

- جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الإتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فإنهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استنادا إلى أن الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون . (الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٥)

- الأصل في جرائم تقليد العلامات التجارية هو الاعتداد — في تقدير التقليد — بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . وأن المعيار في أوجه الشبه هو بما

ينخدع به المستهلك المتوسط الحرص والانتباه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى عقيدته بعدم توافر ركن التقليد على القول بأن كتاب إدارة العلامات التجارية وأقوال وكيل مكتب التسويق الداخلى بالاسكندرية قصرت عن تباين مدى التطابق بين العلامات المسجلة والعلامات المقلدة وهو تدليل لا يسوغ به تبرير النتيجة التى خلص إليها . ذلك بأنه لا يلزم فى التقليد أن يكون هناك ثمة تطابق بين العلامتين بل يكفى لتوافره وجود تشابه بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين واحداث الخلط واللبس بين المنتجات . وإذا كان الحكم لم يعن من جانبه بيان وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ولم يتصد لفحص ما بين العلامتين ويبدى وجهة نظره بصدده التشابه بينهما اثباتا أو نفيا حتى يستقيم قضاؤه فإنه يكون قاصرا . (الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ من ١٦ ص ٤٨٨) .

- قسم القانون أحوال الاعفاء فى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط فى الحالة الاولى — فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة — أن يصدر الاخبار قبل الشروع فى التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهى وان لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع فى التحقيق الا أن القانون اشترط فى مقابل الفسحة التى منحها لسلجاني فى الاخبار ان يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره ممن الجناه أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها من النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار فى هذه احوالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الإفشاء بمعلومات صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة

حق يصبح الجاني جديراً بالاعفاء المنصوص عليه ، ولما كان الطاعن يستند في أسباب الطعن انه أدلى بإقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه ، فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه ان الشخصين اللذين ادعى الطاعن انه أخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد أنكرا ذلك ولم يسند إليهما أى اتهام وأن الاقوال التى أدلى بها الطاعن في هذا الصدد من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي الى القبض على مرتكبى الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاتهام عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهى بذلك لا تعد اخباراً عن مرتكبى الجريمة بالمعنى القانونى الذى اشترطه الشارع ، ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بمآلتيه ، ويكون الحكم قد أصاب فيما انتهى اليه من عدم تمتع الطاعن بالإعفاء لإنعدام مسوغه ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله . ( الطعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ من ١٨ ص ١٠٠٤ ) .

- لا يعاب على المحكمة توصلها الى علم الطاعنين بتزيف الأوراق المضبوطة دون الإستجاء الى رأى أهل الخبرة لأن ذلك ليس مسألة فنية بحتة بل هو استدلال عقلى من عناصر فنية قطع فيها التقرير الفنى ولم يجادل الطاعنان في صحة ما جاء ولم يطلبوا من المحكمة اتخاذ اجراء ما في هذا الشأن . ( الطعن

رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ع — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ من ٢٢ ص ٨٤٢ )

- متى كان الين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الحاضر مع الطاعنين قد أشار مسألة عدم علم موكله بتزيف الاوراق المضبوطة وأشار الى دليل ذلك من تعامل بعض التجار في هذه الاوراق دون ذكر اسم هؤلاء التجار ولم يقدم دليلاً على هذا ، فلا على المحكمة ان هى دخلته في عموم دفاعه

بعدم قيام علم الطاعين بتزييف الاوراق المضبوطة وردت عليه بماله أصله  
الناصب بالاوراق وبما يستتج عقلا ومنطقا من عناصر الدعوى وبما جاء  
بقرار قسم أبحاث التزييف والتزوير . ( الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق —  
جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ ص ٢٢ ص ٨٤٢ ) .

- جريمة التزييف وان استلزمت فضلا عن القصد الجنائي العام قصدا خاصا ،  
وهو نية دفع العملة الزائفة الى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره ، الا  
ان المحكمة لا تلزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردت عن  
تحقيق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى  
يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعبئا  
حينئذ على الحكم بياها صراحة وإيراد الدليل على توافرها . ( الطعن رقم  
١٩٤٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ ص ١٦ ص ٧١٠ ) .

- من المقرر ان جريمة الشروع في تقليد الاوراق المالية تتحقق بقيام الجاني  
بطبع هذه الاوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات  
ومداد ومواد اخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . ( الطعن  
رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨/١ ص ١٦ ص ٦٣٢ ) .

- أن مجرد تحضير الادوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة  
المورقية الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة  
هى في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ( الطعن رقم

١٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ ص ٦٣٢ )

- لا تشترط المادة ٢٠٤ مكرر (٢) من قانون العقاب على جريمة حيازة  
الادوات والالات والمعدات التى تستعمل في تقليد العملة وترويجها ضرورة

استعمال تلك الادوات أو الآلات وانما تكفي بأن تكون حيازتها بغير مسوغ . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص/٦٣٢ ) .

- عدم بلوغ المتهمين وقت الضبط غايتهم من اتقان التزيف لا يجعل جنائية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاقمام من أن إرادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجنائية وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعرضه لامر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطاً لإنعقاده. (الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)
- من المقرر ان تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانوناً اذ ان الجنائي بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير في أعقاب مباشرة . (الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١) .

- لا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية ان يكون التقليد متقناً بحيث يستخدع به حتى المدقق بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل . ( الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ص ٣٨٦ ) .
- من المقرر ان مجرد تحضير الادوات للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في

المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا إلا أن شرط ذلك بدهاءه ان تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدى مهما اتقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة ، فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم . (الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ ص ٢٧ من ٣٨٦) .

- من المقرر انه يكفي للعقاب على تقليد اوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث يستخدع به حتى المدقق ، بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وان يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس . (نقض جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ص ٣٢ من ٣٦٦)
- تحضير الادوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، اذ ان المتهمين بهذا قد تعديا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا الى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما لامت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . (الطعن ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/١٧ ص ١١ من ٤٦٣) .

- لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الاوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما اثبتها تفيد توفر هذا العلم لديه . ولما كان فيما اورده الحكم المطعون فيه من حضور الطاعن



الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الاوراق المالية للبيع  
بمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للاوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن  
بتقليد هذه الاوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من  
خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر  
المطروحة عليها ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين  
رفضه . ( الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٣ س ١٤  
ص ٧٩٥ ) .

• يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح  
وغير الصحيح ، ولا يقدح في ذلك ان يكون التقليد ظاهرا مادامت المحكمة  
قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس وانه قد خدعهم فعلا . ( الطعن رقم  
٢٣٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٢٢ ) .

• إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الاشخاص المرتكبين لجنايات  
التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من  
العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في  
البحث عنهم وعرفوا بفاعليها الاخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد  
الشروع في البحث المذكور وهذه المادة مطابقة في نصها ومعناها للمادة  
٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئا اضافة عبارة " وعرفوا بالفاعلين الاخرين  
" في المادة ٢١٠ والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسي ، فالمادة  
٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل ١٤٤ ، وقد اكفى الشارع  
الفرنسي في المادة ١٤٤ بالنص على ان تسرى احكام المادة ١٣٨ على  
الجرائم الخاصة بتقليد الاوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع  
المصري ، وكلتا المادتين إنما يتحدثان عن حالتين مستقلتين لاعتبار شرطين يجب

اجتماعهما حالة واحدة ، الحالة الاولى هي إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عنهم وليست العلة في الاعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع ان يتوسع في الاعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في سبيل الوصول الى معاقبة باقى الجناة . ( الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠/١٤ / ١٩٥٢ ) .

- أن تقديم بعض الاوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالا لها لما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ ع . ( الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ١٤ ق جلسة ١٠/٢٣ / ١٩٤٤ ) .

- يكفى للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح من الاوراق المالية ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا مادامت المحكمة قد قدرت انه من شأنه ان يخدع الناس ( الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٥٥ ) .

- أن المادة (١٧٣ ع) نصت على ان الاشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل اتمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقى المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور ، والفصل في أمر تسهيل القبض المشار اليه بآخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق . ( الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٧/٢ / ١٩٣٦ ) .

- أنه وإن كان القانون قد فرق في توزيع العقاب الذى حدده لجناية تزييف المسكوكات تبعا لنوع معدن العملة التى حصل تقليدها الا أن هذا لا يقتضى

سوى ان تكون تلك المسكوكات التى تحصلت عن الجريمة قد عملت تقليدا  
للسنوع الوارد فى النص القانونى الذى عوقب الجاني على مقتضاه ، أما نوع  
المعدن الذى استخدم فى عملية التزييف نفسها فلا تهم معرفته ، ولا تتأثر به  
عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها . (الطعن رقم ٩٠ لسنة ٩٠ ق جلسة  
١٩٣٩/١/١٦) .

- إن القانون حين نص فى المادة ٢٠٦ عقوبات على عقاب من قلد الاوراق  
المالية المأذون للبنوك فى إصدارها قانونا ، أو من استعمل الاوراق مع علمه  
بتقليدها ، لا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به حتى المدقق ،  
بل يكفى بأن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما  
تكون به مقبولة فى التعامل ، فاذا كان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير  
الطبيب الشرعى أن الورقة التى عوقب المتهم من أجل استعمالها .

- جرعة الشروع فى تقليد الاوراق المالية تحقق بقيام المتهمين بطبع هذه  
الاوراق بما استعملوه من آلة للطباعة وبعض المواد والادوات الاخرى  
المضبوطة ولو كان هناك نقص او عيوب فى التقليد . (الطعن رقم ١٧٥٣  
لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤) .

- أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الاوراق التى يقع  
عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون  
العقوبات . (الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤) .

- إذا كانت الاوراق المضبوطة قصد من صنعها تزوير الاوراق المالية من فئة  
العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية فإن الحكم اذ طبق المادة  
٢٠٦ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ولم يطبق المادة ٢٠٤ من  
القانون المشار اليه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . (الطعن رقم  
١٣٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥) .

• لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانونا ، أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحق ، بل يكفي ان يكون على نحو يمكن به خداع الجمهور . ( الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٢٤ق - جلسة ١/١١/١٩٥٥ ) .

• من المقرر أنه يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به حتى المدقق بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة وأن يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ان الورقتين المائيتين المضبوطتين مقلدتين بطريق التصوير الإليكتروني ثم لونت بعض أجزائها بالالوان المناظرة لورقة مالية صحيحة من ذات الفئة والطبعة لأفهما قلدا بدرجة لا بأس بها بحيث يمكن ان ينخدع بهما بعض الفئات من الناس فيقبلوهما في التداول على أفهما صحيحان ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص دعوى خطأ الحكم في تطبيق القانون لا يكون مقبولا مادامت المحكمة قد قدرت ان من شأن ذلك التقليد أن يخدع به بعض الفئات من الناس ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . ( الطعن رقم ٢٢٠٤ لسنة ٥٧ق - جلسة ١/٢١/١٩٨٨ ) وبأنه " يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة ان تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يشترط ان يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به حتى المدقق بل يكفي ان يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه ان يخدع الناس وإذا كان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير قسم

أبحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن وباقي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء المحلية أو الاجنبية مزيفة بطريق الطبع من عدة أكليشيات مصنعة وان تزييفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة. ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩/٤/١٩٨١ ).

• كما إن مجرد تحضير الادوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الورقية المزيفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليها القانون إلا أن شرط ذلك بداهة ان تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة اما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود فيها ولا تؤدي مهما اتقن استعمالها إلى إنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة كما هو الحال في الجريمة الماثلة — فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم. ( الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١ ).

• مادام الثابت بالحكم ان المتهمين لم يقصروا فقط على وضع أكليشيات وقص الأوراق وإعداد المعدات لعملية التقليد بل انهم وضعوا الحبر والورق المقصوص وأداروا الماكينة وابتدأوا في الطبع ولو لا مفاجأة البوليس لهم لأنتموا جريمتهم ، فهذا العمل يعتبر شروعا في تقليد الأوراق المالية. ( الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٣/١/١٩٣٨ ).

• متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي أدين المتهم فيها وهي الشروع في تقليد مسكوكات فضية (

قطع من ذات القرشين) مستندا في ذلك إلى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ومنفذا ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزييف بناء على اعتبارات مسوغة متى وكان الثابت بالحكم ان المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره فلا يجوز إعادة الجدل في ذلك امام محكمة النقض .  
(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٧)

• تحضير الآلات والعدد والادوات اللازمة لتزييف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالفعل في إعداد المعدن بقطعة على غرار العملة الاصلية التي أريد تقليدها ذلك يجب في نظر القانون عده شروعا في جنية التزييف إذا ان المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لثمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/٤/٧ .

• ان جريمة الشروع في تقليد الاوراق المالية تتحقق الجريمة بقيام الجاني بطبع هذه الاوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومواد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد . ( الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ) .

• إن نوع المعدن الذي استخدم في عملية التزييف نفسها لاقيم معرفته ولا تتأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها . ( الطعن رقم ٩٠ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/١/١٦ ) .

• إن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قدرت ان من شأن ذلك التقليد ان يخدع الناس ومن ثم فإن منعى الطاعن بهذا الوجه يكون غير مفيد .  
(الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

• السبب من هذا النص في صريح لفظه وواضح دلالة أن الفاعل إما ان ينفرد بمجرمته أو ما يسهم معه غيره في إرتكابها فإذا أسهم فإما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما ان يأتي عملاً تنفيذياً فيها اذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطه تنفيذها وحينئذ يكون فاعلاً مع غيره إذا أصبحت لديه نية التدخل في إرتكابها ولو ان الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس يلزم ان يفصح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلاً أم شريكاً بل يكفي ان يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التي أثبتتها كما أنه ليس يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل مساهم على حده مادام قد أثبت في حق الطاعن وإتفاق نيته على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك فإن هذا وحده يكفي لنظامه في المسؤولية الجنائية بإعتباره فاعلاً أصلياً . ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) .

• المادة ٤٠ عقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك ان تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة وكل ما توجه هو ان تكون الجريمة قد وقعت بالفعل بناء على تحريض على إرتكاب الفعل المكون لها . ( الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ) .

• الإشتراك بطريق الإتفاق هو تتحدد على إرتكاب الفعل المتفق عليه كما ان الاشتراك بطريق المساعدة لا يتحقق إلا اذا أثبت ان الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بما بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخله مقصوداً يتجاوز صداه مع فعله . ( الطعن رقم ١٩١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠ ) .

• لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الاصلى هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانونا العقوبات فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل . ( الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ) .

• إعتبار جرائم تقليد العملة وحيازتها والاشتراك في إتفاق جنائي مرتبطة ومعاقبة الطاعن بعقوبة جريمة التقليد وحيازة العملة ... لا مصلحة في إثارة نعى بشأن الاتفاق الجنائي ... لا يغير من ذلك خطأ الحكم في تحديد الجريمة الأشد وقوله أنها الأخيرة . ( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ ) .

عدم بلوغ المتهمين وقت الضبط غايتهم من إتفاق التزيف لا يجعل جنائية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الإتهام من أن إرادة المطعون ضدهم قد إتحدت على إرتكاب تلك الجنائية وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي اما سواء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعره لامر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطاً لانعقاده . ( الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١ )

لا يشترط أن يكون التقليد أو التزيف أو التزوير أو التمويه مقنناً وبالتالي فإن عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزيف لا يجعل هذه الجنائية مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الإتهام من أتحاد إرادتهم على ارتكابها . ( نقض ٦/٢٨ / ١٩٦٥ — مجموعة أحكام النقض — س ١٦ رقم ١٢٣ ص ٦٣٢ ) .

• جريمة التزيف وإن استلزمت فضلاً عن القصد الجنائي العام قصداً خاصاً هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره . إلا



أن المحكمة لا تلزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقيق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجانب فإنه يكون معنا حينئذ على الحكم ببراءتها وإيراد الدليل على توافرها . (الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧١٠) .

- لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه " (الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٣) .
- متى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعنين قد أثار مسألة عدم علم موكله بتزيف الأوراق المضبوطة وأشار إلى دليل من تعامل بعض التجار في هذه الأوراق دون ذكر اسم هؤلاء التجار ولم يقدم دليلا على هذا . فلا على المحكمة أن هي أدخلته في عموم دفاعه بعدم قيام علم الطاعنين بتزيف الأوراق المضبوطة وردت عليه بماله أصله الثابت بألأوراق وربما يستتج عقلا ومنطقا من عناصر الدعوى ومما جاء بتقرير قسم البحوث التزيف والتزوير " (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١) .

- لا يعقب على المحكمة توصيلها إلى علم الطاعن بتزيف الأوراق المضبوطة دون الاستجاء إلى رأى أهل الخبرة لأن ذلك ليس مسألة فنية بحجة بل هو استدلال عقلي من عناصر فنية قطع فيها التقرير الفنى ولم يجادل الطاعنان في صحة ما جاء به ولم يطلبوا من المحكمة إتخاذ إجراء ما في هذا الشأن " (الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ ق — جلسة ٢٧/١٢/١٩٧١) .

• ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن ... المطعون ضده الثاني قد أسفر  
ضبط قوالب للتزييف وعدد العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك  
المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل في التزييف وذلك بعد أن  
انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يحثون  
عن مشتر لعملاتهم المزيفة فأنهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير  
وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لامت الجريمة في أعقاب  
ذلك مباشرة . (الظن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٢/٨/١٩٦٤  
س ١٥ ص ٧٩٥) .

• حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر  
القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة  
سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولم يجادل الطاعن في أن لها  
معينها الصحيح في الأوراق . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة  
الحيازة بقصد الترويج وإن استلزمت فضلا عن القصد الجنائي العام قصدا  
خاصا هوئته دفع المقلدة إلى التداول مما يتعين معه على الحكم استظهاره إلا  
أن المحكمة لا تلتزم بإثباته في حكمها على استقلال متى كان مما أوردته عن  
تحقيق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها  
القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعينا حينئذ على  
الحكم بياؤها صراحة وإيراد الدليل على توافرها وكان الحكم المطعون فيه قد  
أثبت في حق الطاعن أنه حاز بقصد الترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة  
وأورد على ذلك أدلة سائغة من أقوال الشهود واعتراف المتهمين والمتعاملين  
معهم من الناس من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها لما أورد في تحصيله  
لواقعة الدعوى أنه والمتهمين الثالث والخامس يروجون العملة المقلدة وكان

الطاعن لا يدعى أن هناك هدفا غير الترويج من حيازته العملة المضبوطة فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية السقي يتعامل بها لا يعيبه ما دامت الواقعة كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما أورده الحكم ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق وهذا العلم من حق محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . (نقض جنائي ١٩٨٩/٦/٦ الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ق)

- إن القصد الجنائي في جريمة حيازة وترويج عملة ورقية مقلدة التي دين الطاعن بها يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا وإذا كان الطاعن قد أنكر عملة بتقليد العملة المضبوطة وكان القدر الذي أورده الحكم في سبيل التدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن والرد على دفاعه بانتفائه لديه لا يكفي لتوافر هذا القصد ولا يسوغ به إطراح دفاع الطاعن بانتفائه فإنه يكون معيا بالقصور والفساد في الاستدلال " (الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ق - جلسة ٢٠٠٥/٥/٨) .

- من المقرر أن القاضى في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكم على رأى غيره فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يبين أوجه التشابه بين كلا الخاتم الصحيح والخاتم المقلد ومدى إنخداع الجمهور بهذا الخاتم الاخير واكتفى في ثبوت التقليد رأى وكيل الإدارة الإجتماعية في هذا الخصوص يكون قاصرا

والسبب بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن  
( الطعن رقم ٥١٤٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٦ ) .

• حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا  
تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى  
استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح  
وجهة استدلالها بما وسلامة مأخذها تمكينا بحكمة النقض من مراقبة صحة  
التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إلينا بالحكم وإلا كان قاصرا . (   
الطعن رقم ٢٧١٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/٩/٥ ) .

• ولقد قسم القانون أحوال الإعفاء فى المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى  
حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة  
خاصة واشترط فى الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار قبل الشروع فى  
التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهى وإن لم تستلزم المبادرة  
بالإخبار قبل الشروع فى التحقيق إلا أن القانون اشترط فى مقابل الفسحة  
التي منحها للجائى فى الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من  
القبض على غيره من الجناة او على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع  
واخطورة فموضوع الإخبار فى هذه الحالة يجاوز مجرد التعرف بالجناة إلى  
الإفضاء بمعلومات صحيحة تؤدى بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة  
حتى يصبح الجانى جديرا بالإعفاء المنصوص عليه . ولما كان الطاعن يسوق  
فى أسباب الطعن بأنه أولى بإقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه فقد دل  
بذلك على صدور الإخبار بعد الشروع فى التحقيق وكان مؤدى ما حصله  
الحكم المطعون فيه أن الشخصين الذين ادعى الطاعن أنه أخذ العملة  
الورقية المقلدة منهما قد أنكرا ذلك ولم يسند إليهما أى إتهام وأن الأقوال

التي أدلى بها الطاعن في هذا الصدد لاتغير من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الإفضاء بالمعلومات الصحيحة التي تؤدي إلى القبض على مرتكبي الجريمة بل استهدف منها التوصل من الإتهام وإلقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهي بذلك لاتعد إخبار عن مرتكبي الجريمة بالمعنى القانوني الذي اشترطه الشارع ومن ثم فقد تخلفت شرائط الإعفاء بحالته ويكفون الحكم قد أصاب فيما إنتهى إليه من عدم تمتع الطاعن بالإعفاء لأنعدام مسوغة ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله. ( الطعن رقم ١٢٥٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ )

• تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ عقوبات على أنه : " ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب إعفاء من العقاب تأسيسا على أنه مكن السلطات من القبض على المتهم الأول في الدعوى وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد هذا الدفاع أو يعرض له أنه يشكل دفاعا جوهريا إذا من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مسؤوليته ويتغيربه وجه الرأي في الدعوى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه والإحالة. ( الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٦ جلسة ١٩٦٧/٢/٦ )

• إن نص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إذ جرى على أنه " يعف من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤ مكررا ، كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة

أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق ، ويجوز للمحكمة إعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الإخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالإخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل الفسحة السق منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة . فموضوع الإخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعرف بالجناة الى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبي الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالإعفاء المنصوص عليه وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه إنه وإن حصل دفاع الطاعن الثانى بصدد طلب إعفائه من العقاب طبقا لنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلا أنه اقتصر في الرد عليه على ما أورده من انه لم يبادر الى إخبار السلطات المختصة قبل استعمال العملة المضبوطة وقبل الشروع في التحقيق وبأنه لاملح لاستفادة هذا الطاعن على وجه الخصوص بهذه المادة نظرا لسابقة عمله واتفاه مع المتهم الاول ( الطاعن الاول) على ترويج العملة فضلا عن إرشاده على المتهم الاول كان محددا وهذا الرد من الحكم وإن كان يسوغ به إطراح دفاع الثانى في استفادته من الإعفاء طبقا للحالة الأولى من حالتى الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات دفاعا جوهريا إذ من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولته ويتغير به الرأى في الدعى مما كان يتعين معه على المحكمة ان تقول كلمتها في هذا الدفاع الجوهري بأسباب سائغة لاتعسف فيها أما وهى لم تفعل واكتفت في الرد

على دفاع الطاعن الثاني بالعبارة المار بيانها وهي إرشاده على المتهم الاول (الطاعن الاول) كان محدد ونظرا لسابقة إتفاقه معه على ترويج العملة وهى عبارة قاصرة لا يستطلع معها الوقف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن ومن ثم فإنه يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن الثانى وللطاعن الاول الذى لم يودع أسباب لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة (الطعن رقم ٢٧١٣٨ لسنة ٦٧ق — جلسة ٢٠٠٠/٥/٨).

• قد جاءت بنص عام يعاقب بعقوبة الجناية على من يروج العملة مع علمه بتزييفها ، فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لمن يتعامل بالعملة المزيفة ، وإذا كان قد أخذها وهو يجهل عيوبها ، وأنه إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جناية ترويج عملة مع تمسك المتهم بأنه وقت أخذها كان يجهل أنها مزيفة ، ودون أن يتعرض الحكم لنفى هذا الجهل ، فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعينا نقضه . (نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — مجموعة القواعد القانونية — ج٧ رقم ٢٦٢ ص ٢٦٩) .

• لا تشترط هذه المادة للعقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما تكفى حيازتها بغير مسوغ . (الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣٥ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨) .

♦ إن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ولمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون

الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير ولها أن تأخذ بالصور  
الشمسية كدليل في الدعوى إذا اطمأنت إلى صحتها . (الطنن رقم  
١٠٢٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١) .

♦ لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك  
بعدم علمه بأحكام الإسلامية التي لا تبيح الردة عن الإسلام وأشار إلى أن  
الطاعن " حتى هذه اللحظة اسمه..... وديانته مسيحي " وقدم في ختام  
مرافعته صورة شهادة من البطريركية الأرثوذكسية تفيد عودته إلى المسيحية  
، وكان مجمل ما أثبت في محضر الجلسة من دفاع إنما يهدف به الطاعن إلى  
القول بأنه عاد إلى المسيحية . لما كان ذلك ، وكان الدين علاقة بين المرء  
وربه ولا إكراه فيه وقد كفل الدستور في المادة ٤٦ منه حرية العقيدة ،  
وكان ما تمسك به الطاعن من دفاع على نحو ما سلف يعد في خصوصية  
هذه الدعوى دفاعاً جوهرياً من شأنه أن يتغير به الرأي في الدعوى وتندفع  
به التهمة إذا ما ثبت أن الطاعن عدل عن إسلامه وعاد إلى ديانته المسيحية  
في تاريخ سابق على اتخاذ إجراءات استخراج بدل فاقد لبطاقته الشخصية  
باسمه قبل إشهار إسلامه لما يبنى عليه انتفاء الركن المادي في جريمة التزوير  
— وهو تغير الحقيقة — مما كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه بلوغاً  
إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يدحضه ، أما وهي لم تفعل واكتفت بالرد  
على هذا الدفاع بقولها إن الطاعن لم يقدم للمحاكمة الجنائية بأحكام  
الشرعية الإسلامية وإنما قدم بقانون العقوبات وهو رد قاصر لا يواجه دفاع  
الطاعن فإن ذلك يعيب حكمها . (الطنن رقم ٢٧٢٧٦ لسنة ٦٧ ق جلسة  
٢٠٠٠/٤/٩) .



♦ لما كان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومنظرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها ، ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر اجراءاته في حدود اختصاصه ، وإذا كان الحكم قد التزم هذا النظر فيما انتهى اليه من توافر جريمة التزوير في محرر رسمى هو عقد الزواج رقم ٥٩٠٠ المؤرخ ١٩٩١/٤/٧ والنسب صدره لطيركية الأقباط الأرثوذكس - بطريق الاصطناع استادا إلى ما أورده - مرتدا إلى أصل ثابت في الأوراق - من أن المحكوم عليه الأول انتحل صفة كاهن بكيسة مارى جرجس بمصر القديمة ويأسم مستعار هو ..... وقام بتحرير عقد الزواج المذكور ، واستخلص على نحو سائغ اشتراك الطاعة في هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ، فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن دفاع الطاعة من أن مجرد تحرير بيانات عقد الزواج دون اتخاذ اجراءات توثيقه لا تقوم به هذه الجريمة مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان . (الطن رقم ٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٣) .

♦ لما كان نص المادة ٢١٦ من قانون العقوبات قد جرى على أن " كل من تسمى في تذكرة سفر مزورة بإسم غير اسمه الحقيقى أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الإسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين " والنص في المادة ٢٢٤ من القانون ذاته على أن " لا تسرى أحكام المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥

على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين خاصة ، والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن جوازات السفر على أن " يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط واجراءات منحه .. " والنص في المادة ٣٨ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ آف الذكر على النموذج الخاص بطلب اصدار جواز السفر أو تجديده - تدل في صريح ألفاظها وواضح معناها أن الشارع قد حدد على سبيل الحصر حالات التزوير المشار إليها فيها ، وعاقب على ما كان منها يشكل في الأصل جنایات تزوير في أوراق رسمية بعقوبة الجنحة ، وعاقب على ما كان منها يشكل في جنح تزوير في أوراق عرقية بعقوبة أخف من تلك المقررة لجنح التزوير في الأوراق العرقية ، وأن تذكرة السفر لا يتم اصدارها إلا بعد تقديم طلب ، ولئن كان ما تقدم من نصوص مخففة للعقاب في صورته - على السياق بادی الذكر - هو في واقع أمره خروجاً على الأصل العام المقرر في المواد من ٢١١ - ٢١٥ من قانون العقوبات إلا أنه إذا كان التزوير قد حصل في ورقة لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه يندرج لزوماً وحتماً في نطاق الحالات التي حددتها ، إذا لا يعقل قانوناً - في صورة الدعوى - أن يكون التسمي بإسم مزور في تذكرة سفر أو صنعها معاقبا عليه بعقوبة الجنحة ، ويكون التزوير في بيانات الاستمارة أو الطلب التي لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها ، معاقبا عليه بعقوبة أشد الأمر

السذي ينفق وما استهدفه الشارع من العقوبات المخففة التي أوردتها عقابا على أحوال التزوير الخاصة آنفة الذكر ، واعتبارا بأن تلك الاستمارات وما شابهها تمهد وتلس إلى حالة التزوير الخاصة المبينة آنفا ، وإذا كان ذلك ، وكانت تذاكر السفر يقصد بها الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر ، وكان ما نسب إلى المطعون ضده على السياق المتقدم لا يخرج عن نطاق المواد آنفة الذكر ، ذلك بأن الاشتراك مع آخر في تزوير بيانات استمارة جواز السفر التي لا يتأتى الحصول على التذكرة المذكورة إلا بها يندرج في نطاق التأثيم الوارد بالمادتين ٢١٦ ، ٢٢٤ من قانون العقوبات وهو ما يؤدي في التكيف الصحيح والوصف الحق إلى اعتبار الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مكونة للجريمة المنصوص عليها بالمادتين بإدق الذكر المعاقب عليها بعقوبة الجنتحة . (الظعن رقم ٢٩٠٢٠ لسنة ٥٩ق - جلة ١٩٩٨/٣/٨) .

♦ لما كان عدم وجود المخر الزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة تزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة أن تكون عقديتها في ذلك بكل طرق الاثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طرق اثبات معينة في دعاوى التزوير . ولما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى سابقة وجود صورة ضوئية للبطاقة الشخصية موضوع التزوير وإلى أن الطاعن تمكن بها من الحصول على البضائع والمنتجات وما أوردته الحكم من أدلة على ذلك لها معنيها الصحيح من الأوراق وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقر بصورته الموجودة على صورة البطاقة الشخصية المضبوطة ، ولا يبين من محضرى جلستى المحاكمة أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على تلك الصورة ،

فليس له أن يسعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها أو سلوك طريق معين في اثبات الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد (الطعن رقم ٣٨٢٣ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٣/٢) .

♦ لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه تعدى على أرض مملوكة للدولة بالبناء عليها وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات وكانت المادة سالفة الذكر والمضافة بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٤ قد جرى نصها على أنه " كل من تعدى على أرض زراعية أو أرض قضاء أو ميان مملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو لوقف خيري أو لإحدى شركات القطاع العام أو لأية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة وذلك بزراعتها أو غرسها أو إقامة انشاءات عليها أو شغلها أو الانتفاع بها بأية صورة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألقين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم على الجاني برد العقار المقتصب بما يكون عليه من مبان أو غراس أو برده مع إزالة ما عليه من تلك الأشياء على نفقته فضلا عن دفع قيمة ما عاد عليه من منفعة " ، وكان البين من صريح عبارات نص المادة سالف الذكر ووضوح لفظها أن أفعال التعدى على العقارات المملوكة للدولة والواردة حصرا بالمادة سالفة الذكر يجب أن تكون قائمة على غصب تلك العقارات دلالة ذلك ما نصت من وجوب الحكم برد العقار المقتصب أما إذا كانت أفعال التعدى قد وقعت ممن يحوز تلك العقارات أو يضع اليد عليها بسند قانوني فإنه لا يعد غاصبا ولا تسرى في شأنه أحكام المادة ٣٧٢ مكررا سالفة الذكر ولا يعدو ما وقع منه من أفعال إلا مخالفة لشروط وضع يد عليها أو حيازته لها وهي بهذه المثابة ليست إلا إخلالا

بالتزام مدني تطبق في شأنه القواعد المقررة في القانون المدني . (الطنن رقم ١٧٧٠٠ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١).

♦ لما كان عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة اسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأن بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما وجد التراع بشأفا . ومناطق العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغير الحقيقة في البات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى اثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا ، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين أنهم حضروا أمام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفة أحدهم وكيلها والآخرين شاهدين وأقروا على قولها أنها خالية من الموانع الشرعية والواقع أنها كانت متزوجة فعلا مع علمهم بذلك ، فإن هذا يكفي لادانتهم بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون النعي عليه في هذا الشأن محل (الطنن رقم ٦٧٢٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٧).

♦ لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اتفاق الطاعنين والمتهم الرابع المحكوم عليه غيايبا على تزوير التوكيلين رقم ٢٣٢٥ لسنة ١٩٩٣ توثيق الوابلي ورقم ٢٢٨٩ د لسنة ١٩٩٣ توثيق مصر الجديد النموذجي وجوازات السفر أرقام ٢٦٢٣٤٨ ، ٢٦٢٣٤٩ المعادى ، ٥٦٢٦٢٤ الرياض واستخلص على نحو سائغ ارتكاب الطاعنين لهذه الجرائم استنادا الى ما أورده مرتدا إلى أصل ثابت في الأوراق بما يصح أن يكون تحرير بيانات هذه الأوراق المنسوبة إلى ملاك قطعة الأرض المذكورة - بأنفسهم أو بواسطة غيرهم ، وكان وقوع تزوير تلك الأوراق وتحرير بياناتها المزورة

من شخص آخر لا يؤثر في مسئولية الطاعنين الجنائية ، في يجديهما نفى بياناً بأنفسهما ، وكان لا يوجد تناقض بين هذا الذى استخلصته المحكمة وبين جاء في تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير من أن أى من الطاعنين لم يحضر بيانات تلك الأوراق ، مادام قد أثبت أنها مزورة على ذويها دون ما اسناد كتابتها الى شخص معين ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في شأن ما تقدم يكون غير سديد (الظعن رقم ٢٣٦٩١ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٣ / ١٩٩٧).

♦ لما كان القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير للقضاء أن يكون اعتقاده فيها دون التقيّد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة أن هى أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل على الدعوى مادامت قد اطمأنت الى صحتها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . (الظعن رقم ٣٨٢٣ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٣/٢).

♦ من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة تزويره إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طرق اثبات معينة في دعاوى التزوير . لما كان الحكم قد خلاص في منطق سائق وتدليل مقبول إلى سابقة وجود بديل فاقد للبطاقة الشخصية موضوع التزوير وإلى أن الطاعن بصفته أمين سجل مدنى السيدة زينب قد استخرج تلك البطاقة لآخر تمكن بها من الحصول على شهادة اعفاء من الخدمة العسكرية وما أورده الحكم من أدلة على ذلك لها معنيها الصحيح من الأوراق فإن ما يثيره الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا

يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٦١٢٤ لسنة ٥٩٩٣/١/٧ جلسة ١٩٩٣) .

♦ لما كان صحيحا - على ما ثبت من مدونات الحكم ومحضر الجلسة ما قاله به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها ، وهي مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة ، إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم - في صورة الطعن الخالي هو إعدام جدواه ، ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في المادتين ١١٢ / ١ - ٢ ، ب ، ١١٨ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة عن جريمة الاختلاس ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأوجه طعن تتصل بمجرى التزوير في الاغتراف الرسمية واستعمالها طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الاشد وهو العقوبة المقرر للجريمة الأولى (الطن رقم ٣٩٩٧ لسنة ٦١٩٣/١/١٠ جلسة ١٩٩٣) .

♦ حيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة ومدونات الحكم ، أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير على الشيك محل الاقام ، فأجابته المحكمة ، وبجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ قررت المحكمة وقف السير في الدعوى واحالتها للنياية العامة لاتخاذها شئونها بالنسبة للطعن بالتزوير ، ثم قضت المحكمة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف دون أن تورد في أسبابها ما قام على قرارها بإحالة الطعن بالتزوير إلى النيابة العامة لتحقيقه من نتيجة ذات دلالة ، واذا عارض الطاعن وذكر

المحكمة بمنعاه بالتزوير على الشيك ، قضت بتأييد حكمها المعارض فيه غافلة أيضا هذا الدفاع - لما كان ذلك ، وكان مفاد المادة ٢٩٧ من القانون الاجراءات الجنائية أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهها للسير في تحقيقه فأحاله إلى النيابة العامة وأوقف الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء يصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو يصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما ناهيا وعندئذ يكون للمحكمة أن تستأنف نظر موضوع الدعوى المرفوعة والفصل فيها ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الدعوى مستندا في إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك المطعون عليه بالتزوير دون أن يشير إلى تربصه الفصل في الادعاء بتزويره وماهية تحريره لهذا الدفاع ليستقيم قضاءه ، أو تصدر له - إن لم تربص - إيرادا له وردا عليه ، رغم أن طلب الطاعن تحقيق ادعائه بالتزوير دفاع جوهري لاتصاله بالدليل المقدم في الدعوى حيث إن صح هذا الدفاع تغير وجه الرأي فيها . أما إنما لم تفعل والتفت عنه كلية ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في البيان والاخلال بحق الدفاع ، بما يوجب القضاء بنقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن . (الطعن رقم ١١٥٤٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٣١) .

♦ دعوى التزوير عن سند - قضت المحكمة برده وبطلانه وجوب بحث المحكمة الجنائية الأدلة التي تبني عليها عقيدتها ، اكتفاؤها بسرد وقائع



الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة - قصور . (الطعن رقم ٢٢٦٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٦/٧/١٩٩٣).

♦ السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ أحوال مدنية . أوراق رسمية التغير فيها - تزوير في أوراق رسمية - وثبات بيانات غير صحيحة في استمارات تلك البطاقات وتغيير بيان المهنة أو الوظيفة - على خلاف الحقيقة خضوعه للقواعد العامة لقانون العقوبات .

مثال لتدليل كاف على توافر جريمة التزوير في محررين من المحررات آتفة الذكر . (الطعن رقم ٦٤٩٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٩/١٠/١٩٩٣).

♦ عدم وجود احرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير ، والأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ، للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .

الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة غير جائز أمام النقض . (الطعن رقم ٦١٢٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١/٧/١٩٩٣).

♦ تصدى الحكم لموضوع الدعوى والقضاء بإدانة الطاعن استنادا إلى الشك المطعون عليه بالتزوير ، دون الإشارة إلى تربص الفصل في الإدعاء بالتزوير - قصور . (الطعن رقم ١١٥٤٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/٣١/١٩٩٢).

♦ من المقرر أن وضع صورة أشخاص آخرين مزورة على المستندات الرسمية يعد تزويرا طبقا لنص المادة ٢١١ من قانون العقوبات بعد تعديلها

بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ . (الطعن رقم ٢٣٥٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٧/١) .

- ♦ وضع صور اشخاص آخرين مزورة على المستندات الرسمية ، يعد تزويراً أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٣٥٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٧/١)
- ♦ يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد اقتصر على سرد وقائع الدعوى المدنية التي أقامتها المدعية بالحقوق المدنية ضد الطاعنين وآخر ما انتهى إليه من القضاء برد وبطلان اغرر المطعون فيه بالتزوير ، ثم اشار إلى أن التهمة ثابتة قبل التهمين مما سطر بصحيفته الدعوى المؤيدة بالمستندات وعدم دفع المتهمان ما أسند إليها بدفاع مقبول - لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم يعد قاصراً في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعنين ، ولم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفى في شأن سرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية ، لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي بنى عليها عقديتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنيت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكماً كأنه غير مسبب ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قدر عليه القصور الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . (الطعن رقم ٢٢٦٠٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣/٧/١) ، (الطعن رقم ١٦١٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٩)

♦ من المقرر أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية ، فكل تغيير فيها تزويرا في أوراق رسمية ، وإثبات بيانات غير صحيحة في استمارات تلك البطاقات وتغيير بيان المهنة أو الوظيفة بما على خلاف الحقيقة ، يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ (الطعن رقم ٦٤٩٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٠/٩/١٩٩٣) .

♦ من المقرر أنه يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لـسنتين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا ، وإذا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا إذ أطلق القول بثبوت تزوير عقد الإيجار دون استظهار أركان جريمة التزوير وإيراد الدليل على أن الطاعن زور هذا العقد بنفسه أو بواسطة غيره فإن ما أورده الحكم - على هذا النحو - لا يفيد بثبوت جريمة التزوير في حق الطاعن مادام أنه ينكر ارتكابه لها وخلا الحكم مما يفيد أن العقد المقاتل بتزويره محرر بخطه ودون أن تعرض لمضمون ذلك العقد وما انطوى عليه من بيانات وماهية تغيير الحقيقة فيه كما لم يعين الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير . (الطعن رقم ١٥٠٥٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٦/٩/١٩٩٣) .

♦ لما كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد مضمون تقرير وحدة فحص التزييف والتزوير بقسم الأدلة الجنائية بمديرية الأمن ، فإن هذا حسب ما يفيد من دليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه ، ومن ثم تنفي عن

الحكم دعوى القصور في هذا المعنى ولما كان الحكم الصادر في القضية ..... جنح قصور واستدل على تزويره بما جاء بتقرير الفحص وخلص إلى أنه مرتكب تلك الجريمة وهو استخلاص سائق قدم له الحكم من وقائع الدعوى ما ينتجه ، ومن ثم فلا تبرير على المحكمة إن هي إلتفتت عن طلب الدفاع لطلب مذكرة من السيد القاضى مصدر الحكم لاثبات أن العبارة مضافة بمعرفته باعتبار أن هذا الطلب غير منتج في الدعوى ، فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن في ذلك لمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهي الاختلاس . (الطعن رقم ٣٩٩٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١١/١٠) .

♦ حق القاضى في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها ، ما لم يفيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير - لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا للأدلة التى يعتمد عليها الحكم ، يكفى أن تكون في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها - علة ذلك . الجدل الموضوعى في تقدير أدلة الدعوى لا يجوز اثارته أمام النقض . (الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٧/١٨) .

♦ لما كان من المقرر أنه يجب في جريمة ارتكاب تزوير في محرر عرق واستعماله المنصوص عليها في المادة ٢١٥ عقوبات توافر القصد الجنائى الذى يتمثل في أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من أجله ولا يحتاج بها على اعتبار أنها صحيحة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد اعماله في تحريها مهما كانت درجته لا يحقق به هذا الركن ، واذ كان هذا الذى حصله الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذى يتطلبه القانون إذ أنه لم يكشف عن

الظروف التي وقعت فيها وخلا من بيان مضمون الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي دأته بما ، كما لم يبين أن المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بما على الغير باعتبار أنها صحيحة فانه يكون معيا بالقصور. ( الطعن رقم ١٧٧٣٨ لسنة ٩٥ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٣٠).

♦ القصد الجنائي في جريمة تزوير محرر عرفي واستعماله المنصوص عليها في المادة ٢١٥ عقوبات مناطه أن يقصد المتهم تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعماله مع علمه بحقيقته مجرد ائماله في تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يحقق به هذا القصد مثال لتسبب معيب لحكم الإدانة في جريمة تزوير محرر عرفي واستعماله . (الطعن رقم ١٧٧٣٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٣٠).

♦ جريمة تزوير محرر رسمية المؤتممة بالمادة ٢١١ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ٩ لسنة ١٩٨٤ تقتضى تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ، وليس من بينها وضع صور مزورة لأشخاص آخرين .  
أ) مخالفة الحكم المطعون فيه ما سلف وادانته للطاعن بجريمة تزوير محرر رسمي عن طريق وضع صورة مزورة لشخص آخر على المحرر . عملا بنص المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، عن قمة وقعت قبل تاريخ العمل بالقانون ٩ لسنة ١٩٨٤ خطأ في تطبيق القانون .

ب) حق محكمة النقض في نقض ذلك الحكم والقضاء ببراءة الطاعن من قمة التزوير في اوراق رسمية . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٦٢ق جلسة ١٩٩٤/٢/١٦).

♦ من المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم  
مادام الحكم لم يَقم بالدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو  
اشترك في ارتكابه فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور ، فضلاً عن أن تعويل  
الحكم على اقرار الطاعن بأنه تحصل على عقد الایجار من المجنى عليه  
لتركيب هاتف لا يفيد بأن الطاعن هو المزور لذلك العقد أو بأنه استعمله  
وهو عالم بتزويره إذ أنه افترض لا سند له ولا شاهد عليه حسيماً اثبته  
الحكم وبينه في مدوناته . (الطعن رقم ١٥٠٥٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ٥/٢٦  
١٩٩٣/).

♦ صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ المعمول به اعتباراً من ٢٤ من  
فبراير سنة ١٩٨٤ - استبدال به المشرع نص المادة ٢١١ عقوبات ،  
واضاف فيه طريقة جديدة إلى طرق التزوير في المحررات الرسمية لم تكن  
مؤثرة بالنص السابق هي وضع صور أشخاص آخرين مزورة .

أ) لا عقاب إلا على الأفعال المحقة للقانون . اساس ذلك ؟

ب) ليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على  
نفاذه . (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢/١٦/١٩٩٤) .

♦ مجرد التمسك بالورقة المزورة . عدم كفايته لثبوت العلم بالتزوير مادام  
الحكم لم يَقم بالدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فيه  
(الطعن رقم ١٥٠٥٨ لسنة ٦٠ ق جلسة ١/٢٦/١٩٩٣) .

♦ ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت  
على الطاعن وآخرين بوصف أنهم بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠  
بدائرة مركز شربين محافظة الدقهلية . الطاعن " المتهم الأول " بصفته  
موظفاً في مصلحة عمومية سجل مدنى شربين ارتكب تزويراً في محرر رسمى

هو البطاقة الشخصية رقم ... بإسم ..... حال تحريرها المختص بوظيفته يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن وضع عليها على خلاف الحقيقة الصورة الفوتوغرافية للمتهم الثاني وشفعها بصمة الخاتم الضاغط الخاص بالجهة سالفة الذكر ، المتهمان الثاني والثالث - اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول " الطاعن " على ارتكاب تزوير في المحرر الرسمى سالف الذكر حال تحريرها المختص بوظيفته بأن اتفقا معه على تزويره وماعده بأن قدما له البيانات والأوراق اللازمة فقام المتهم الأول بتزوير هذا المحرر على النحو ما ورد بأرقام الأول .... المتهم الثاني بمفرده استعمل المحرر المزور سالف الذكر فيما زور من أجله مع علمه بتزوير بأن ... .. ، المتهمون جميعا - استحصلوا بغير حق على ختم احدى المصالح الحكومية هو الخاتم الضاغط لسجل مدنى شرين واستعملوه استعمالا ضارا بمصلحة عامة ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بنصوص المواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ٤١ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات وقضت محكمة الجنايات بإدانة الطاعن والمتهم الثاني بالمتهم المسندة إليها وبراءة المتهم الثالث وأعلنت المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن فعاقبته بالجن لمدة ثلاث سنوات ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢١١ من قانون العقوبات قبل تعديله بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ يجرى على أنه " كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في احكام صادرة أو تقارير أو محاضرا أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأمرية سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو أختام مزورة أو بتغيير المحررات أو الأختام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة

يعاقب بالشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وقد صدر من بعد القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٤ والذي عمل به اعتباراً من ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٤ واستبدل النص سالف الذكر بالنص الحالي والذي اضاف إلى طرق التزوير في المحررات الرسمية طريقة جديدة هي وضع صور أشخاص آخرين مزورين لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون وهو ما قرره المادة الخامسة من قانون العقوبات حينما نصت على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، ذلك أن من المقرر أنه ليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه وهي قاعدة أساسية اقتضاها مبدأ شرعته الجرائم والعقوبات ، وكانت التهمة الأولى المسندة للطاعن قد وقعت بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ أى قبل تاريخ سريان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ومن ثم فقد كانت غير مؤثرة بحسب ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تفسير نص المادة ٢١١ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ إذ يجب أن يجرى تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون وليس من بينها وضع صور مزورة لشخص آخرين على المحررات الرسمية وهو ما تضمنته تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٤ من أنه تضمن مشروع القانون الأول ٩ لسنة ١٩٨٤ بتعديل المادة ٢١١ من قانون العقوبات وذلك بغضافة كلمة (أو صور) بعد كلمة " أسماء " الوارد بهذه المادة لمواجهة تفشى ظاهرة تغيير الحقيقة في الأوراق التي يحررها الموظفون العموميون بوضع صور لأشخاص آخرين عليها ، ولما كانت هذه المادة بوضعها الحالي



لا تشمل مثل هذه الطريقة رغم أنها لا تقل خطورة عن الحالات الواردة بما  
مما أدى إلى إفلات مرتكبى جرائم التزوير بهذه الطريقة من العقاب مما حدا  
بالحكومة إلى تقديم المشروع بقانون المعروض - لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأدان الطاعن بجرمة التزوير في محرر رسمي  
عملا بنص المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق  
القانون ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول  
محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما  
هو ثابت به أنه مبنى على خطأ في تطبيق القانون ومن ثم فإنه يتعين نقض  
الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن من قمة التزوير في أوراق رسمية  
المنسوبة له . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما هي مينة بأمر الإحالة -  
دون حاجة إلى تحقيق - لا تعتبر جنائية أو جنحة ما يدخل في اختصاص  
محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ٢١٦ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه  
يتعين وعملا بنص المادة ٣٨٢ من القانون ذاته القضاء بعدم اختصاص  
محكمة الجنايات بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة الجناح المختصة بنظر  
جنحة الاستحصال بغير حق على خاتم لاحدى المصالح الحكومية واستعماله  
استعمالا ضارا بالمصلحة العامة باعتبار أن تقدير العقوبة في حدود النص  
النطبق هو من اختصاص محكمة الموضوع (الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٦٢ ق  
جلسة ١٩٩٤/٢/١٦) .

♦ لا يعد مغيرا للحقيقة من يستبدل بورقة مخالصة صادرة منه - بخطه  
وامضائه وتوقيع شاهدين - ورقة أخرى ، متى كانت الورقة الثانية قد  
حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان أن الموقعان على

المخالصة الأولى فعلا بنفسهما . (نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج٣ رقم ١٢٤ - ص ١٨١) .

♦ إذا كان اغتر عرقيا وكان مضمونة مطابقا لإرادة من نسب إليه معبرا عن مشيئة ، انقضى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ، ولو كان هو لم يوقع على اغتر ، ما دام التوقيع حاصلًا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهرا جليا أو مضمرا مفترضا تدل عليه شواهد الحال . (نقض ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض ص ٢٠ رقم ٢٢٣ ص ١١٣٣) .

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	الباب التاسع
	الإجهاض
٥	الفصل الأول
	الأركان العامة للإجهاض
٥	المقصود بالإجهاض وصوره :
٥	الطرق المستعملة فى حدوثها تختلف باختلاف عمر الجنين . ويمكن
	حصر هذه الطرق بمراحل ثلاث من مراحل سير الحمل
٦	الركن المادى للإجهاض :
٦	أولا : فعل الاستقاء
٧	ثانيا : موت الجنين أو خروجه من الرحم قبل الموعد الطبيعى لولادته
٧٠	ثالثا : علاقة السببية
٧	الركن المعنوى للإجهاض :
٩	الفصل الثانى
	الإجهاض وقتل الوليد
١١	طرق احداث الإجهاض الجنائى
١٢	أخطار الإجهاض
١٨	استعمال الآلات أيضا مصحوب بأخطار جسيمة قد تؤدى بعباءة الام :
١٣	الصدمة العصبية :
١٣	الانحذاف الهوائى الرئوى :
١٣	النزف :
١٤	العدوى القيحية :
١٤	تشخيص الإجهاض
١٧	تقدير عمر الحمل
١٩	قتل الوليد
٢١	الاستعراف على الطفل
٢٢	كيف لنا ان نتعرف إذا كان الطفل قد ولد حيا ام لا ؟
٢٣	أما التنفس فهو اهم علامة على الولادة حيا ويعرف بأثاره على الجهاز
	التنفسى وخاصة الرئتين :

٢٣	الفحص العياني للمصدر :
٢٤	الفحص المجهرى للرئة :
٢٥	اختبار تعويم الرئة :
٢٦	اختبار تعويم المعدة والأمعاء :
٢٧	تقدير فترة الحياة بعد الولادة
٢٨	كشف سبب الوفاة
٣٠	الصور والأشكال
٣١	الباب العاشر
	الجنس
٣٢	الفصل الأول
	الجنون وعاهة العقلية
٣٢	أولا : الجنون أو عاهة العقل كمانع من المسؤولية الجنائية :
٣٢	أولا : شروط امتناع المسؤولية
٣٢	الجنون أو عاهة العقل :
٣٢	ويقسم علماء الطب العقلي الجنون إلى قسمين :
٣٨	الأمراض النفسية :
٤٠	فقد الشعور أو الاختيار في العمل :
٤٢	معاصرة فقد الشعور والاختيار لارتكاب الجريمة :
٤٣	ثانيا . الآثار المترتبة على امتناع المسؤولية
٤٤	أثبات الجنون وعاهة العقل :
٤٧	التدابير الاحترازية التي توقع على المتهم عند ثبوت امتناع مسؤوليته :
٤٨	المسؤولية المدنية للمجنون :
٤٨	ثانيا : الجنون أو عاهة العقل الطارئ بعد
	ارتكاب الجريمة
٥٢	الفصل الثاني
	الجنون ونواحيه الطبية الشرعية
٥٢	الادعاء بالجنون قد يكون محل بحث من الطب الشرعي في أحوال
	متباينة أهمها :
٥٣	المسؤولية والجنون
٥٥	تشخيص الجنون
٥٦	التاريخ المرضي للشخص وعائلته

٥٧	الفحص الجسمي للمريض :
٥٧	الفحص العقلي للمريض :
٦١	إدعاء الجنون
٦٢	حجز المصابين بأمراض عقلية
٦٤	الفصل الثالث
	الحجر
٦٤	المقصود بالحجر:
٨٢	الباب العاشر عشر
	القيمة القانونية للخبرة
٨٤	الفصل الأول
	أثر الخبرة في تكوين عقيدة القاضي
٨٤	تعريف الخبرة
٨٤	التنظيم التشريعي للخبرة في الدعوى الجنائية :
٨٤	عن الخبرة في مرحله جمع الاستدلالات :
٨٥	عن الخبرة في مرحلة التحقيق :
٨٦	عن الخبرة في مرحلة المحاكمة :
٨٦	تحديد الطبيعة القانونية للخبرة :
٨٨	وإذا كان ذلك حقا للمحكمة ، فمتى يكون حقا عليها ان تنتدب الخبراء ؟
٩٠	هل يجوز للمحكمة تعيين خبير لادراك معاني اشارات الأصم الأبكم ؟
٩١	مدى سلطة محكمة الموضوع في استدعاء طبيب لمناقشته
٩٢	ليس بالازم ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل الفني
٩٤	مفتش الصحة يعد من اهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء لرأى فيما تصدى له
٩٥	يجب على المحكمة في حالة استنادها الى حكم الادانة على تقرير الخبير دون أن تتعرض لأساليب التقرير أو ترد على طلب مناقشة الخبير لما ذهب اليه يعد قصور
٩٥	لا يعيب الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه
٩٥	مسألة فنية تتوقف على رأى أهل الخبرة
٩٦	يجب على الخبير أن يحلف يميناً أمام قاضى التحقيق
٩٦	حالة عدم حلف الخبير اليمين
٩٧	حالات عدم ندب المحكمة للخبير

- ٩٩ . لمأموري الضبط القضائي أن يستعينوا بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات
- ٩٩ المضاهاة :
- ١٠٣ لا يحق للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية
- ١٠٥ يجوز لعضو النيابة بصفته رئيس الضبطية القضائية في إجراء التحقيق الاستعانة بأهل الخبرة دون حلف يمين
- ١٠٦ من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجرم بما لم يجرم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له .
- ١٠٧ الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته
- ١٠٧ وعند ندب المحكمة للخبير فلا يعني ذلك أن يسلب من المحكمة سلطتها في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها
- ١٠٨ يجب أن يكون طلب مناقشة الخبير غير مجهل
- ١٠٨ الدفع بقدوم الإصابة يعد دفعا في مسألة فنية
- ١٠٨ ماهية المرض العقلي الذي يوجب تنعدم به المسؤولية
- ١٠٩ لا يجوز الدفع بإثارة التعارض بين الدليلين القولي والفني لأول مرة أمام محكمة النقض
- ١٠٩ الدفع الذي يجب على المحكمة الرد عليه ،
- ١١٠ ما يعد عيبا في الإجراءات السابقة على المحاكمة
- ١١٠ الدفاع الجوهرى :
- ١١٠ أ) المنازعة في تحديد وقت الوفاة تعد دفاع جوهرى .
- ١١٠ ب) نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه . دفاع جوهرى .
- ١١٠ ج) إصابة المجنى عليه كانت في مركز الكلام واستحالته تحدثه يعد دفاع جوهرى
- ١١١ وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة
- ١١١ المحكمة غير ملزمة بأن تفحص الحساب بنفسها
- ١١٢ للخبير أن يستعين بغيره من الخبراء على القيام بمأموريته
- ١١٢ التقارير الطبية لا تعد دليلا على نسبة الاتهام للمتهم
- ١١٢ تكليف المحكمة المتهم بسداد الأمانة
- ١١٢ مدى جواز مناقشة الخبير للخصوم :
- ١١٢ القانون لم يشترط أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية ويقوم بأداء عمله تحت إشراف أحد

١١٤	المحكمة غير ملزمة بتعيين خبير آخر :
١١١٥	القانون لم يشترط أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة
١١٥	يجوز للمحكمة أن تأخذ بما قرره الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز
١١٥	معرفة نوع الاعيرة النارية
١١٦	يجوز للمحكمة بصفتها الخبير الأعلى أن توازن بين التقرير الطبي الشرعي وبين التقرير الاستشاري وأن تأخذ بما تضمنت إليه منهما
١١٦	ما يؤثر في سلامة الحكم قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتسريح الجثة
١١٧	يجوز لها أني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة شريطة أن يكون ذلك تحت إشراف رؤسائهم المباشرين أو بناء على ندب منهم
١١٧	المقصد من أخذ خمس عينات
١١٨	يعد تقدير الخبير دليل من أدلة الدعوى
١١٨	التقارير الطبية تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود
١١٨	السجلات ومدى كفايتها للأدلة المطروحة في الدعوى
١١٩	لا تناقض بين دليلين قنين متوالين في الزمن
١١٩	سلطة المحكمة في الأخذ بتقرير الخبير
١٤٨	يجب على المحكمة أن تبين مضمون الدليل الذي استندت عليه
١٤٩	احكام النقص
٢٢٤	الباب الثاني عشر
	الشهادة الطبية
٢٢٦	الفصل الأول
	التقرير الطبي الابتدائي
٢٢٧	الحالات الإصابية أو السمية التي تصل إلى الوحدات العلاجية أو المستشفى فإنها يجب أن تسير في الخطوات الآتية :
٢٢٧	١. المعلومات الخاصة بالمصاب :
٢٢٧	٢. الكشف الطبي :
٢٣١	المدة اللازمة للعلاج :
٢٣٤	الفصل الثاني
	تقرير الصفة التشريحية
٢٣٥	الابحاث التمهيدية

٢٣٦	فحص الملابس :
٢٣٨	فحص مظاهر الجثة :
٢٤٢	الرأى
٢٤٣	الفصل الثالث
	التقرير الطبى الشرعى الاستشارى
٢٤٨	الفصل الرابع
	تزوير الشهادات الطبية
٢٤٨	ويجب لقيام الجريمة المنصوص عليها فى هاتين المادتين ان تتوافر عدة شروط :
٢٥٠	العقوبة :
٢٥٠	تزوير الشهادات الطبية الذى يقع من طبيب او جراح او قابله :
٢٥١	ويعاقب الراشئ والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى ايضا .
٢٥٢	العقوبة :
٢٥٢	يفرق المشرع فى العقاب على هذه الجريمة بين حالتين :
٢٥٣	الباب الثالث عشر
	واجبات الطبيب والمسئولية
	الجنايات عن الخطأ الطبى وصورة
٢٥٥	الفصل الأول
	إباحة الأعمال الطبية والجراحية على جسم الإنسان
٢٥٦	أولا : العمل الطبى
٢٥٧	ثانيا : شروط إباحة العمل الطبى
٢٥٧	١) الترخيص القانونى بمزاولة المهنة :
٢٦٠	٢) رضا المريض :
٢٦٢	٣) قصد العلاج :
٢٦٢	ثالثا : حكم المعمل الطبى اذا تخلف شرط من شروط الاباحه
٢٦٥	الفصل الثانى
	تعريف الخطأ الطبى وأنواعه
٢٦٥	تعريف الخطأ :
٢٦٥	أنواع الخطأ الطبى :
٢٦٥	أولا : الإهمال
٢٧١	ثانيا الرعونة



٢٧٧ ثالثا : عدم الاحتراز

٢٨٢ الفصل الثالث

صور الخطأ الطبى

٢٨٢ أولا : الخطأ فى التشخيص

٢٨٤ نشور المسئولية الطبية عند الخطأ فى التشخيص :

٢٨٥ ثانيا : رقص علاج المريض

٢٨٧ ثالثا : ترك المريض

٢٨٨ رابعا : رقص المريض للعلاج

٢٨٩ خامسا : رضاء المريض

٢٩١ ممن يصدر الرضاء ؟

٢٩١ حالات لا يلزم فيها رضاء المريض :

٢٩٢ انعدام الرضاء وتكييف المسئولية :

٢٩٢ كيفية إثبات رضاء المريض :

٢٩٢ سادسا : أخطاء العلاج

٢٩٥ التطبيقات العملية لأخطاء العلاج :

٢٩٧ سابعا : أخطاء الجراحة

٣٠١ ثامنا : أخطاء التوليد وأمراض النساء

٣٠٥ تاسعا : أخطاء الأشعة

٣٠٧ عاشرا : أخطاء التخدير :

٣١٦ الحادى عشر : أخطاء الحقن

٣٢٠ مسئولية الطبيب عن تابعيه :

٣٢٢ المسئولية فى طب الاسنان :

٣٢٣ مسئولية الصيدالة :

٣٢٦ الفصل الرابع

الجرائم الطبية الأخرى

٣٢٦ أولا : جريمة مزاوله مهن الطب بدون ترخيص

٣٢٩ ثانيا : شهادة الزور الواقعة من طبيب أو جراح

٣٣٢ ثالثا : إفشاء الأسرار الواقعة من طبيب أو جراح أو صيدلى

٣٣٢ أولا : فعل الإفشاء

٣٣٢ الأمين على السر

٣٣٤ ثانيا : ان يكون ما تم افشاؤه سرا

٢٣٥	ثالثاً : ان يتم اقساء السر من طبيب او من فى حكمه
٢٣٥	رابعاً : ان يكون قاصدا اقشار السر (القصد الجنائى)
٢٣٦	الأحوال التى يباح فيها اقساء السر الطبى
٢٣٦	اولاً : الاسباب المقررة لمصلحة الأشخاص
٢٣٧	ثانياً : التبليغ عن الجرائم
٢٣٨	ثالثاً : الحالات المتعلقة بالصحة العامة
٢٣٩	رابعاً : اداء الشهادة امام القضاء
٢٤٠	خامساً : ممارسة الطبيب لأعمال الخبرة
٢٤١	رابعاً : بيع الأدوية
٢٤٢	خامساً : انتحال الأقباط الطبية
٢٤٢	القتل بدافع الشفقة الواقع من طبيب
٢٤٢	تعريف القتل بدافع الشفقة
٢٤٤	جناية اقامة الصيدلى صانعة اخرى فى مؤسسة صيدلية غير المرخص له بإدارتها
٢٤٥	العقوبة
٢٤٥	مخالفة بيع الصيدلى بيع دواء او مستحضر صيدلى او نبات طبى او اى مادة كيميائية او اقرباذينية او عرضها للجمهور او اعطاها له بالمجان
٢٤٦	العقوبة
٢٤٦	جناية امتناع الصيدلى عن بيع الدواء
٢٤٦	العقوبة
٢٤٧	جناية اخراج الصيدلى الدواء من البلاد دون اتباع القواعد المنظمة لذلك
٢٤٧	العقوبة
٢٤٧	مخالفة الجمع بين مهنتين
٢٤٨	العقوبة
٢٤٨	جناية امتناع الطبيب عن أداء الوظيفة المكلف بها
٢٥٠	العقوبة
٢٥٠	جناية عدم التقدم الى اللجنة المختصة
٢٥٢	العقوبة
٢٥٢	جناية ادارة الطبيب لمنشأة طبية سبق ان صدر حكم بإغلاقها
٢٥٣	العقوبة

- ٢٥٣ لجنة حصول الطبيب على ترخيص عن عيادة عن طريق التحايل
- ٢٥٤ لجنة ممارسة الطبيب النشاط دون الحصول على ترخيص من المحافظ المختص
- ٢٥٤ العقوبة
- ٢٥٥ لجنة ادارة منشأة طبية وهو غير طبيب
- ٢٥٦ لجنة تقيد ضد ورثة صاحب المنشأة الطبية لعد تقديمهم الى الجهة الادارية لابقاء الرخصة لصالحهم خلال الموعد المقرر
- ٢٥٧ لجنة ادارة منشأة طبية لا تتوافر فيها الاشتراطات الصحية والطبية المقررة
- ٢٥٨ لجنة عدم توافر الشروط المطلوبة قانونا في الطبيب الذى عمل باحدى المنشآت المطلوبة قانونا
- ٢٥٩ تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون الصحية والبيئية ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١
- ٢٦٢ المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١
- ٢٦٦ قرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ٨١
- ٢٧٥ لجنة قيام الطبيب بعملية من عمليات جمع او تخزين او توزيع الدم بدون الحصول على ترخيص
- ٢٧٦ لجنة عدم وجود سجل بمرکز نقل الدم يدون به اسماء المتطوعين
- ٢٧٨ لجنة استئصال العيون في غير المستشفيات المرخص لها في انشاء بنوك العيون
- ٢٧٨ لجنة تصرف في القرنيات المحفوظة في بنوك العيون في غير العمليات التى تجرى في المستشفيات المرخص لها في انشاء البنوك ومع غير القواعد المقررة
- ٢٧٩ لجنة الحصول على عيون المتبرعين دون الحصول على اقرار كتابي منهم او الحصول على الاشخاص التى يتقرر استئصالها منهم دون الحصول على تقرير كتابي منهم
- ٢٨٠ الجرائم التابعة لمهنة الطب
- ٢٨٠ لجنة مزاولة مهنة العلاج النفسى دون ان يكون اسمه مقيدا في جدول المعالجين النفسين بوزارة الصحة
- ٢٨٢ لجنة مزاولة مهنة العلاج الطبيعى دون ترخيص وطبقا للشروط القانونية

- ٢٨٤ جنحة عدم تنفيذ برنامج العلاج الطبيعى بناء على تقرير طبي كتابى  
صادر من الطبيب المعالج
- ٢٨٥ جنحة زوال مهنة العلاج الطبيعى خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها  
قانونا
- ٢٨٥ جنحة مباشرة صناعة اجهزة الاسنان الاستعاضية دون ان يكون اسمه  
مقيدا بسجل صانعى الاسنان بوزارة الصحة او غير مصرى لا تجيز قوانين  
بلده مباشرة هذه الصناعة بها
- ٢٨٦ جنحة انشاء او ادارة محل او صنع الاسنان دون الحصول على ترخيص  
لذلك من وزارة الصحة
- ٢٨٧ جنحة اخذ مقياس اسنان او تعديل مقياس ورد له من طبيب اسنان مرخص
- ٢٨٧ جنحة قبول طقم اسنان او جزء منه دون تذكرة او روثة صادرة من  
طبيب اسنان
- ٢٨٨ جنحة عدم الاحتفاظ بسجل الاطقم او اجزائها
- ٢٨٩ جنحة ممارسة تجهيز النظارات الطبية او بيعها بدون ترخيص
- ٢٩٠ جنحة فتح محلا لتجهيز النظارات الطبية لبيعها بدون ترخيص
- ٢٩٠ جنحة عدم الاخطار بالتوقف عن بيع النظارات الطبية
- ٢٩١ جنحة عدم ابلاغ وزارة الصحة عن اسم المدير الفنى لمحل
- ٢٩١ جنحة ادارة اكثر من محل لتجهيز النظارات الطبية وبيعها
- ٢٩١ جنحة صرف نظارة طبية وبيعها دون الاستثناء على تذكرة من طبيب  
رمدى
- ٢٩٢ جنحة عدم ذكر نوع الاسم التجارى والمصنع المستورد للعدسات والنظارات  
التي بالمحل
- ٢٩٢ جنحة عدم قيد النظارات الطبية فى السجل المعد لذلك
- ٢٩٥ جنحة عدم ختم تذكرة الطبيب بخاتم يبين فيه اسم المحل وتاريخ قيد  
النظارة بالسجل
- ٢٩٢ جنحة عدم تعليق لوحة ثابت بها رقم الترخيص بفتح المحل وتاريخه  
ورقم الترخيص للمدير الفنى
- ٢٩٤ جنحة توزيع الادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية على خلاف احكام  
القانون
- ٢٩٤ المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢
- ٢٩٨ احكام النقص

٤٤٥	الباب الرابع عشر
	جرائم التزوير والتزيف
	والأساليب العلمية للكشف عنهما
	أولا : التزوير
٤٤٧	الفصل الأول
	تعريف التزوير وأركانه
٤٤٧	تعريف التزوير :
٤٤٧	علة تجريم التزوير :
٤٤٨	الأركان العامة للتزوير
٤٤٨	أولا : الركن المادى
٤٤٨	تغيير الحقيقة
٤٤٩	هل يعد تزويرا إذا حصل التغيير من صاحب الحق فى إحداثه ؟
٤٥٠	إذا حدث عبث بالمحرر تعلق بحق الغير فإن التغيير هنا يعد تزويرا
٤٥١	تغيير الحقيقة فى الاقرارات الفردية
٤٥١	المقصود بالإقرار الفردى :
٤٥٣	المحـــــرر
٤٥٥	الفصل الثانى
	الاسلوب العلمى للكشف عن التزوير
٤٥٥	أولا : التزوير المادى
	(المحو)
٤٥٥	دواعى المحو :
٤٥٥	١- اصلاح خطأ :
٤٥٥	٢-تزوير المستند :
٤٥٥	بيانات المستند المعرضة للمحو :
٤٥٥	مهام الخبير فى فحص المستندات :
٤٥٦	اساليب محو الكتابة على المستندات :
٤٥٦	أولا : المحو الالى :
٤٥٦	اقسام عملية المحو الالى :
٤٥٦	١- القسم الاول :
٤٥٦	٢- القسم الثانى :
٤٥٧	وسائل التعرف على المحو الالى وتحديد مكانه :

٤٥٧	الخطوات التى يتبعها الفاحص للتعرف على المحو وتحديد مكانه :
٤٥٧	١- الملمس :
٤٥٧	٢- الاضاءة النافذة :
٤٥٧	٣- الاضاءة الجانبية :
٤٥٧	٤- الفحص بالعدسات المكبرة :
٤٥٨	٥- استعمال المذيبات العضوية :
٤٥٨	٦- اليود :
٤٥٨	٧- المساحيق الملونة :
٤٥٨	ثانيا : المحو الكيميائى
٤٥٨	المحاليل الكيميائية المستعملة فى المحو الكيميائى :
٤٥٩	خطورة المحو الالى :
٤٥٩	وسائل التعرف على المحو الكيميائى وتحديد مكانه على الورقة :
٤٦٠	وسائل إظهار الكتابة بعد محوها
٤٦٠	خطوات إعادة إظهار الكتابة :
٤٦٠	١- الفحص النظرى لسطح المستند :
٤٦١	٢- الفحص بالضوء الجانبى :
٤٦١	٣- استعمال الأشعات غير المنظورة :
٤٦١	٤- تعريض سطح الورقة لبخار الماء :
٤٦١	٥- تعريض سطح الورقة للبخرة الكيميائية :
٤٦٢	٦- استعمال المحاليل الكيميائية :
٤٦٣	تصميم عملية المحو .
٤٦٤	إظهار الكتابة على المعادن بعد إزالتها
٤٦٤	كيفية إظهار الكتابة على المعادن بعد إزالتها :
٤٦٤	خطوات عملية الاستظهار الكيميائى :
٤٦٤	الخطوة الاولى : التنظيف
٤٦٥	الخطوة الثانية : الصقل او التلميع
٤٦٥	الإظهار الكيميائى بالتآكل ( Etching ) :
٤٦٧	استخدام التيار الكهربى والموجات فوق الصوتية فى عملية الاظهار :
٤٦٧	مزايا استخدام الموجات الصوتية فى عملية الاظهار :
٤٦٧	عيوب استخدام الموجات الصوتية فى عملية الاظهار :
٤٦٨	تقدير عمر المستندات وما تحمله من كتابات

٤٦٨	خطوات فحص المستندات للوصول الى تحديد وقت كتابتها :
٤٦٩	الخطوة الاولى : فحص ورقة المستند
٤٦٩	١) سطح الورقة :
٤٦٩	طرق إضفاء صفة القدم على المستندات الحديثة :
٤٧٠	٢) حواف الورقة :
٤٧٠	٣) مواضع الثنى والتطويق :
٤٧١	٤) تماسك الورقة :
٤٧١	٥) العلامات المائية :
٤٧١	الخطوة الثانية :
٤٧٢	العوامل المعينة للفاحص في التأكد من صحة ما هو مثبت في المستند:
٤٧٢	الخطوة الثالثة : فحص أداة الكتابة ومادتها
٤٧٤	١) أداة الكتابة :
٤٧٤	٢) التغير اللونى في مادة الكتابة :
٤٧٤	العوامل المؤثرة في مواد الكتابة :
٤٧٤	أ- عوامل خارجية :
٤٧٤	ب- عوامل داخلية :
٤٧٥	أقسام مواد الكتابة تبعا لتأثيرها بالعوامل الداخلية والخارجية :
٤٧٥	(أ) المجموعة الاولى :
٤٧٥	(ب) المجموعة الثانية :
٤٧٥	(ج) المجموعة الثالثة :
٤٧٦	د- المجموعة الرابعة :
٤٧٦	درجة مقاومة المواد السائل للمحاليل الكاشفة :
٤٧٧	تأكسد الحديدوز الى حديدك :
٤٧٧	العلاقة بين مداد الكتابة وورقة المستند
٤٧٧	١- صقل الورقة :
٤٧٨	٢- تغلغل أيونات الكلوريدات والكبريتات خلال الياف الورقة :
٤٧٨	(أ) المرحلة الاولى : إزالة لون المداد والترسيب
٤٧٩	(ب) المرحلة الثانية : الغسيل
٤٨٠	(ج) المرحلة الثالثة : الاختزال
٤٨٠	تقييم النتائج :
٤٨٠	(أ) في حالة الكلوريدات :

- ٤٨٠ (ب) فى حالة الكبريتات :
- ٤٨١ (ج) العوامل التى تؤثر فى سرعة تغفل الايونات :
- ٤٨٢ قياس درجة تغفل الايونات داخل ألياف الورقة :
- ٤٨٣ الكتابة غير المرئية
- ٤٨٣ دواعى الكتابة غير المرئية :
- ٤٨٣ المواد المستعملة فى الكتابة غير المرئية :
- ٤٨٤ وسائل الكشف عن الكتابات غير المرئية :
- ٤٨٤ أولا : الوسائل الطبيعية المستخدمة فى إظهار الكتابات غير المرئية
- ٤٨٧ مصاعب استعمال المحاليل الملونة والماء فى استظهار الكتابة :
- ٤٨٧ الوسائل الكيميائية لإظهار الكتابة غير المرئية :
- ٤٨٨ المواد المستعملة فى الوسائل الكيميائية :
- ٤٨٨ العوامل المساعدة للفاحص فى اختيار التجارب الكيميائية المناسبة .
- ٤٨٨ ١- حاسة الخبرة الشخصية عند الخبير الفاحص :
- ٤٨٨ ٢- احاطة الخبير بما لدى المرسل الية من امكانات فنية ومادية :
- ٤٨٨ امثلة لبعض التجارب الكيميائية :
- ٤٩٠ إظهار الكتابة على الاوراق المحترقة
- ٤٩٠ العقبات التى تصادف الباحث فى إظهار الكتابة على الاوراق المحترقة
- وكيفية التغلب عليها :
- ٤٩١ الاساليب والخطوات التى يتبعها الفاحص فى انتظار الكتابة على الاوراق المحترقة :
- ٤٩١ ١- الفحص المبدئى :
- ٤٩٢ ٢- التصوير بالضوء المائل :
- ٤٩٢ ٣- الفحص والتصوير بالأشعة تحت الحمراء :
- ٤٩٢ ٤- استعمال الانواع الحساسة :
- ٤٩٢ ٥- استعمال نترات الفضة :
- ٤٩٢ ٦- استعمال الكلورال هيدريت: (chloral hydrate)
- التزوير بالاضافة
- ٤٩٤ كيفية التعرف على التزوير بالاضافة :
- ٤٩٤ دراسات الخبير للتوصل للتزوير بالاضافة :
- ٤٩٥ التزير بالحصول على رقيقة مضاهاة او مختومة على بياض :



- ٤٩٥ كيفية الكشف عن التزوير بالحصول على ورقة مختومة على بياض
- ٤٩٦ وسائل التزوير بالحصول على ورقة مضاهاة أو مختومة على بياض :
- ٤٩٧ التصوير الضوئي في دراسة المستندات
- ٤٩٧ أغراض استخدام التصوير الضوئي في الكشف عن الجرائم :
- ٤٩٧ أولا : القسم الأول
- ٤٩٧ ثانيا : القسم الثاني
- ٤٩٨ أساليب التصوير الضوئي :
- ٤٩٨ ١- التصوير الضوئي بالاستعانة بأجهزة التكبير :
- ٤٩٨ ٢- الطبع الفوتوغرافي (Photocopy) :
- ٤٩٨ ٣- التصوير المجهرية :
- ٤٩٨ ٤- التصوير بالضوء الناقذ (Transmitted Light) :
- ٤٩٩ ٥- التصوير بالضوء الجانبي المائل (Oblique Light) :
- ٤٩٩ ٦- التصوير بالأشعة تحت الحمراء (Infra Red) :
- ٤٩٩ وللتصوير بالأشعة تحت الحمراء عدة نتائج إيجابية من بينها :
- ٥٠٠ ٧- استعمال المرشحات الضوئية :
- ٥٠٠ ٨- التصوير بالأشعة فوق البنفسجية :
- ٥٠١ والاستخدام الأشعة فوق البنفسجية في فحص العملات والمستندات
- أغراض عديدة منها :
- ٥٠١ ٩- أشعة أكس ذات الفولت الواطي (Low voltage xray) :
- ٥٠١ خواص أشعة أكس ذات الفولت الواطي :
- ٥٠١ حالات استعمال التصوير بأشعة أكس ذات الفولت الواطي :
- ٥٠٢ التحليل الكيميائي واللوني للمداد والورق
- ٥٠٢ التحليل اللوني (الكروماتوجرافي) للمداد على المستند :
- ٥٠٣ التحليل الكيميائي للمداد :
- ٥٠٤ تحليل الورق :
- ٥٠٤ أولا : التحليل المجهرى والكيميائى للتعرف علىلياف الورق:
- ٥٠٦ (ـ) التحليل الكيميائى للتعرف على المواد المعدنية فى الحشو بالورق:
- ٥٠٦ التحليل الكيميائى للتعرف على مواد الصقل بالورق :

٥٠٧	مواد الكتابة وأدواتها
٥٠٧	أهمية دراسة مواد الكتابة :
٥٠٨	القسم الأول
	مواد الكتابة المسالنة
٥٠٨	أولا : الأحبار القلوية سريعة الجفاف
٥١١	الأحبار الكربونية
٥١١	طريقة تحضير الحبر الكربوني :
٥١١	طرق الحصول على الكربون لاستعماله في صناعة الأحبار :
٥١١	طريقة التكتيف :
٥١٢	طريقة الاحتراق الجزئي :
٥١٣	الخصائص الطبيعية للأحبار الكربونية والكتابة بها :
٥١٣	الخصائص الكيميائية للأحبار الكربونية والكتابة بها
٥١٤	ثانيا : الأحبار الملونة
٥١٤	خواص الأحبار الملونة :
٥١٤	ثالثا : الأحبار الحديدية
٥١٥	تركيبه .
٥١٥	محتويات جبات العفص :
٥١٥	طريقة تحضير أحبار الحديد والعفص :
٥١٦	أثار إضافة المادة الملونة الزرقاء الى الأحبار الحديدية :
٥١٦	إضافة مواد حافظة للمداد :
٥١٦	إضافة بعض المواد تساعد على سرعة جفاف المداد
٥١٧	إضافة مواد مانعة من الترسيب.
٥١٧	التفاعلات الكيميائية في تكوين أحبار الحديد والعفص :
٥١٧	خواص أحبار الحديد والعفص والكتابة بها.
٥١٧	أ) علاقة المداد بالورقة التي تحمل الكتابة :
٥١٨	ب) لون المداد :
٥١٨	أثر تجفيف الكتابة بورق التجفيف ( النشاف)
٥١٩	رابعا . أحبار الخشب الأحمر
٥١٩	كيفية تحضير الحبر :

٥٢٠

## القسم الثاني مواد الكتابة الصلبة

٥٢٠

خواص مواد الكتابة الصلبة :

٥٢٠

الاقلام الملونة

٥٢١

القلم الرصاص

٥٢١

مميزات جرات الكتابة بالقلم الرصاص :

٥٢٢

القلم الكويبا :

٥٢٢

مميزات الجرات الكتابية المجردة بالقلم الكويبا :

٥٢٣

## القسم الثالث

### مواد الكتابة اللزجة

٥٢٣

أحبار الاقلام ذات السن الكروي :

٥٢٤

التمييز بين الاحبار القديمة والحديثة :

٥٢٤

ألية الكتابة بالاقلام ذات السن الكروي:

٥٢٥

معوقات الكتابة بالاقلام ذات السن الكروي :

٥٢٥

تأثير درجة حرارة الجو على أحبار الاقلام ذات السن الكروي :

٥٢٥

شروط احبار الاقلام ذات السن الكروي :

٥٢٧

تطوير احبار الاقلام ذات السن الكروي :

٥٢٧

مميزات الكتابة بالاقلام ذات السن الكروي :

٥٢٨

## السورق

٥٢٩

صناعة الورق والكتابة عليه :

٥٣٠

شروط جودة الورق وصلاحيته :

٥٣١

ورق الكربون :

٥٣٢

العوامل المؤثرة على الكتابة اليدوية :

٥٣٢

١- السطح التي تستند اليه الورقة خلال الكتابة:

٥٣٢

أ) في حالة السطح الخشن :

٥٣٢

ب) السطح الممتز :

٥٣٣

ج) السطح الأملس الصلب :

٥٣٣

د) السطح الرأسى :

٥٣٣

هـ) السطح الرخو :

٥٣٣

ثانيا . وصل الورقة

٥٣٤	ثالثاً : اداة الكتابة ومادتها
٥٣٦	المواد اللاصقة :
٥٣٧	الكتابة
٥٣٨	أولاً : الكتابة اليدوية
٥٣٨	أقسام الكتابة اليدوية :
٥٣٨	أولاً : الكتابة اليدوية الطبيعية :
٥٣٩	العوامل المؤثرة فى طبيعة الكتابة :
٥٣٩	١. مادة الكتابة وادواتها :
٥٣٩	٢. توافر الظروف الكتابية الملائمة لكل كاتب :
٥٣٩	٣. درجة انسياب وتتابع افكار الكاتب :
٥٤٠	٤. ادراك الكاتب للغة التى يكتب بها :
٥٤٠	أغراض الكتابة غير الطبيعية :
٥٤٠	الوسائل المستخدمة لإخفاء شخصية الكاتب :
٥٤٠	١. فى حجم اللفاظ :
٥٤١	٢. فى طبيعة الجرات الكتابية :
٥٤١	٣. فى مدى تماثل المكرر :
٥٤٢	٤. فى سرعة الكتابة :
٥٤٢	٥. فى القاعدة الخطية :
٥٤٣	٦. الكتابة باليد غير المعتادة :
٥٤٤	الكتابة العربية
٥٤٥	المميزات الخطية للأبجدية العربية مقارنة بالانجليزية :
٥٤٨	مضاهاة الخطوط اليدوية العربية
٥٤٨	أولاً : أساس عملية المضاهاة
٥٤٨	معالم فردية الخط اليدوى :
٥٤٨	١. اللفة :
٥٤٩	٢. الشعب :
٥٤٩	٣. المهنة :
٥٤٩	٤. الفرد :
٥٥٠	٥. المقطع :
٥٥١	عناصر فردية الخط اليدوى :
٥٥١	١. الجرة الخطية :

- ٥٥١ ٢- الأسلوب الكتابي :
- ٥٥٢ ٣- المميزات الحرفية :
- ٥٥٣ ٤- المستوى الخطي :
- ٥٥٣ ( أ ) الجانب الجمالي من الكتابة :
- ٥٥٣ الكتابة ذات المستوى الحسن :
- ٥٥٤ الكتابة ذات المستوى الضعيف :
- ٥٥٤ ( ب ) الجانب الإملائي من الكتابة :
- ٥٥٥ ( جـ ) الجانب اللغوي :
- ٥٥٥ ثانيا : نماذج المقارنة أو المضاهاة
- ٥٥٦ أولاً : الشروط القانونية التي يجب توافرها في أوراق المضاهاة
- ٥٥٧ ثانياً : الشروط الفنية التي يراعى توافرها في أوراق المضاهاة
- ٥٥٨ ومن هذه العناصر الفنية :
- ٥٥٨ ١) احتواء أوراق المضاهاة على المقاطع الخطية الموجودة بالأوراق مجهولة الكاتب
- ٥٥٨ ٢) طبيعة الكتابة :
- ٥٥٩ أقسام نماذج المضاهاة من حيث مدى طبيعتها :
- ٥٦٠ ٣) المعاصرة :
- ٥٦٠ ومن هنا يمر الخط الطبيعي بثلاث مراحل تطورية هي :
- ٥٦٠ أولاً : مرحلة التعليم
- ٥٦٠ ١- التطور في حرفي السين والشين تبدأ كتابة هذين الحرفين تبعاً
- للقاعدة النسخية أي مسننة ثم تتضاءل التنسين تدريجياً حتى تصل إلى
- التكوين الرقعي :
- ٥٦١ ٢- التطور في طريقة التنقيط :
- ٥٦١ ثانياً : مرحلة الحياة العملية
- ٥٦٢ ثالثاً : مرحلة الشيخوخة
- ٥٦٢ ٤) التماثل في مادة الكتابة وأداتها وظروفها :
- ٥٦٢ ( أ ) أداة الكتابة ومادتها :
- ٥٦٢ ( ب ) الورق :
- ٥٦٢ ( جـ ) السطح الذي حدثت عليه الكتابة :
- ٥٦٤ الدراسة الفنية لا تحويه نماذج المضاهات من كتابات :
- ٥٦٤ عملية الاستكتاب

٥٦٤	اهداف عملية الاستكتاب :
٥٦٤	أهمية عملية الاستكتاب :
٥٦٥	خطوات وشروط عملية الاستكتاب :
٥٦٥	الخطوة الأولى :
٥٦٦	الخطوة الثانية :
٥٦٧	الخطوة الثالثة :
٥٦٢	الخطوة الرابعة :
٥٦٨	ثالثاً : خطوات عملية المضاهاة
٥٧١	رابعا : النتائج التي يمكن التوصل اليها عن طريق عملية المضاهاة
٥٧٢	التوقيعات
٥٧٢	أساليب كتابة التوقيعات باللغة العربية :
٥٧٣	اولا : التوقيعات المكتوبة بالطريقة العادية الكاملة
٥٧٣	ثانيا : التوقيعات المكتوبة بطريقة الفرمة
٥٧٣	خصائص التوقيعات المكتوبة بطريقة الفرمة :
٥٧٣	١- المحلية
٥٧٣	٢- الاختزال
٥٧٤	٣- عدم التقيد بأحرف الفصل:
٥٧٤	ثالثاً : التوقيعات المختصرة
٥٧٥	مميزات التوقيعات المختصرة :
٥٧٦	علاقة التوقيعات بمن نسبت إليهم :
٥٧٦	اولا : التوقيعات الصحيحة
٥٧٧	مميزات التوقيعات الصحيحة
٥٧٧	١- التنوع الطبيعي فيما بينها :
٥٧٧	٢- طبيعة الكتابة :
٥٧٧	٣- وجود الخصائص المميزة والخصائص الخطية لتوقيعات الشخص الواحد :
٥٧٧	ثانيا : التوقيعات غير الصحيحة
٥٧٨	اقسام التوقيعات غير الصحيحة :
٥٧٨	سمات التوقيعات غير الصحيحة :
٥٧٨	ثالثاً : التوقيعات المزورة
٥٧٩	النقل المباشر

٥٧٩	النقل باستعمال وسيط
٥٧٩	التقليد النظري
٥٧٩	١- تزوير التوقيعات بطريق النقل المباشر :
٥٧٩	خصائص التوقيعات المزورة بطريق النقل المباشر :
٥٨٠	١- استعمال اجهزة الطبع الفوتوغرافي في المضاهاة :
٥٨٠	٢- سطحية الكتابة :
٥٨٠	٣- الكتابة غير الطبيعية :
٥٨٠	٢- تزوير التوقيعات باستعمال وسيط في عملية النقل :
٥٨١	أنواع الوسيط المستخدم في عملية النقل وسمات التوقيعات بكل نوع :
٥٨١	١- نقل التوقيعات باستعمال ورق شفاف :
٥٨١	سمات التوقيعات المزورة بهذه الطريقة :
٥٨١	٢- نقل التوقيعات باستعمال جسم صلب مذهب :
٥٨٢	سمات التوقيعات المزورة بهذه الطريقة :
٥٨٢	٣- نقل التوقيعات باستعمال ورق الكربون :
٥٨٤	الاسلوب الثاني للتزوير :
٥٨٤	٢- تزوير التوقيعات بطريق التقليد النظري :
٥٨٤	خطوات التزوير بهذه الطريقة :
٥٨٥	سمات التوقيعات المزورة بطريق التقليد النظري :
٥٨٦	فحص ومضاهاة التوقيعات :
٥٨٧	١- الخطوة الاولى :
٥٨٧	الخطوة الثانية :
٥٨٨	الخطوة الثالثة :
٥٨٨	الخطوة الرابعة :
٥٨٩	ويجب على الخبير الفاحص ان يدرك حقيقتين هامتين هما :
٥٨٩	ويصل الخبير الفاحص من خلال عمليات الفحص والمضاهاة الى عدة نتائج
	يمكن التعبير عنها في صورة المعادلات الاتية :
٥٩٠	الكتابة بيد مقادة أو بيد معانة :
٥٩٠	الخصائص العامة للكتابة والتوقيعات بيد مقادة أو بيد معانة :
٥٩٠	(١) من حيث الجرات الكتابية :
٥٩٠	(٢) من حيث المنظر العام :
٥٩١	سمات الكتابات والتوقيعات بيد معانة :

- ٥٩١ سمات الكتابات والتوقيعات بيد مقادة :
- ٥٩٢ ثانيا : الكتابة الآلية
- ٥٩٢ وللكتابة الآلية ثلاثة أنواع تختلف فيما بينها تبعا للأداة أو الآلة المستعملة في الكتابة وهي الأنواع هي :
- ٥٩٢ (١) الطباعة
- ٥٩٣ اساليب الطباعة :
- ٥٩٣ أولا : الطباعة البارزة Rotogravite والروتوغرافور - Intaglio الاتاليو .
- ٥٩٣ سمات الطباعة البارزة :
- ٥٩٣ (١) عند فحص سطح الورقة :
- ٥٩٤ (٢) عند تعريض الورقة لضوء نافذ شديد :
- ٥٩٤ (٣) عند فحص الصور الفوتوغرافية :
- ٥٩٤ ثانيا : الطباعة السطحية lithography - Planography
- ٥٩٥ سمات الطباعة السطحية :
- ٥٩٥ (١) عند فحص سطح الورقة :
- ٥٩٥ (٢) عند تعريض الورقة لضوء نافذ شديد :
- ٥٩٥ (٣) عند فحص الصور الفوتوغرافية :
- ٥٩٥ ثالثا : الطباعة الحرفية Letter-press, Relief Press, Typography
- ٥٩٦ سمات الطباعة الحرفية :
- ٥٩٦ (١) عند فحص سطح الورقة :
- ٥٩٦ (٢) عند تعريض الورقة لضوء نافذ شديد :
- ٥٩٦ (٣) عند فحص الصور الفوتوغرافية :
- ٥٩٦ طباعة الأوفست : Offset
- ٥٩٧ مميزات طباعي الأوفست :
- ٥٩٧ العلاقة بين المداد والورق المستعمل وأسلوب الكتابة :
- ٥٩٧ الأنواع الطباعية مزودة المعادن : Bimetallic Plates
- ٥٩٨ بعض نماذج للأنواع الطباعية :
- ٥٩٨ سمك طبقات المعادن :
- ٥٩٨ عدد النسخ المطبوعة ومميزاتها :



٥٩٨	صناعة الألواح مزدوجة المعادن :
٥٩٩	(٢) الاختتام والكليشيات
٥٩٩	الاختتام :
٥٩٩	دواعي استخدام الاختتام :
٥٩٩	مادة قوالب الاختتام وشكلها :
٥٩٩	وسائل النقش على قوالب الاختتام :
٥٩٩	١) الحفر الكيميائي :
٦٠٠	٢) الحفر الكهربائي .
٦٠٠	٣) الحفر اليدوي :
٦٠٠	خصائص بصمات الاختتام المأخوذة من قوالب صلبة معدنية أو غير معدنية
٦٠٠	اساليب تزوير بصمات الاختتام :
٦٠٠	١) سمات البصمات المأخوذة من قوالب اختتام مقلدة :
٦٠٠	٢) سمات البصمات المزورة بطريق الحكاكة بالرسم اليدوي :
٦٠١	٣) سمات البصمات المزورة بطريقة النقل من بصمات أخرى :
٦٠١	١- سمات البصمات المنقولة بجسم صلب :
٦٠١	٢- سمات البصمات المنقولة بجسم لين :
٦٠٢	والتحقيقة الهامة التي يجب أن يدركها الفاحص عند دراسته لبصمات الاختتام :
٦٠٣	اختتام اللحوم :
٦٠٣	مضاهات بصمات الاختتام :
٦٠٤	انواع المداد المستخدم في طبع البصمات :
٦٠٤	١) مداد الختامات : Stamp Padink
٦٠٤	سمات البصمات المأخوذة بمداد الختامات :
٦٠٤	٢) المداد السائل :
٦٠٤	سمات البصمات المأخوذة بالمداد السائل :
٦٠٥	عناصر عملية دراسة بصمات الاختتام ومضاهاتها :
٦٠٥	نتائج عملية دراسة بصمات الاختتام ومضاهاتها :
٦٠٦	الكليشيات :
٦٠٦	خطوات عمل الكليشيات متدرجة الظلام بالحفر الكيميائي :
٦٠٦	الخطوة الاولى :
٦٠٧	الخطوة الثانية :

٦٠٧	الخطوة الثالثة :
٦٠٧	الخطوة الرابعة :
٦٠٨	الخطوة الخامسة :
٦٠٨	الخطوة السادسة :
٦٠٨	(٤) الكتابة على الآلة الكاتبة
٦٠٨	أنواع الآلات الكاتبة الشائعة الاستخدام :
٦٠٩	كيفية الكتابة بالآلة الكاتبة :
٦٠٩	عناصر الكتابة على الآلة الكاتبة :
٦١٠	وعند إدراك القاص هذه العناصر ودراسته لها يستطيع أن يدلي برأيه في المواضيع الآتية :
٦١٠	أولا . تحديد نوع الآلة الكاتبة وطرازها
٦١٠	أنواع الآلات الكاتبة العربية :
٦١١	ثانيا : تحديد آلة كاتبة بعينها
٦١١	العوامل المساعدة على ظهور معالم الفريدي في الآلات الكاتبة :
٦١٢	ثالثا : تقدير تاريخ كتابة المستند على الآلة الكاتبة
٦١٢	رابعا : التعرف على شخصية الكاتب
٦١٢	العناصر المهنية للتعرف على شخصية الكاتب على الآلة الكاتبة :
٦١٤	طريقة أخذ نماذج المضاهات من آلة كاتبة عربية :
٦١٥	الفصل الثالث
	التزوير من الوجهة القانونية
	طرق التزوير
٦١٥	أولا : التزوير المادي
٦١٥	وضع إمضاءات أو اختتام مزورة
٦٢٠	تغيير المحررات أو الامضاءات أو الاختتام أو زيادة كلمات
٦٢٢	وضع أسماء أو صور أشخاص آخرين مزورة
٦٢٤	التقليد
٦٢٥	الاصطناع
٦٢٦	ثانيا : التزوير المعنوي
٦٢٧	١- تغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير السندات ادراجها بها
٦٢٨	٢- جعل واقعة مزورة فى صورة واقعه صحيحه

٦٣٠	انتحال شخصية الغير
٦٣٣	٣- جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها
٦٣٤	التزوير عن طريق الترك
٦٣٥	ثالثاً : القصد الجنائي
٦٣٩	رابعاً : الضرر
٦٤٦	ومسألة وقوع الضرر من عدمه هي مسألة متعلقة بالوقائع وتقديرها يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .
٦٤٨	انواع الضرر
٦٤٨	الضرر المادي والضرر الأدبي :
٦٤٩	الضرر الفردي والضرر الاجتماعي :
٦٤٩	الضرر الفعلي والضرر المحتمل :
٦٥٠	إثبات التزوير
٦٥٤	والقانون الجنائي لم يحدد طريقة معينة في إثبات دعاوى التزوير وفقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتماً انعدام جريمة التزوير والقاضي غير ملزم بأن يقبل للمضاهاة ورقة رسمية أو ورقة عرفية معترف بها ويخضع ذلك للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .
٦٥٧	هل يجوز المضاهاة على الصورة الشمسية في حالة فقد الورقة المزورة ؟
٦٥٨	هل يجوز للمحكمة إجراء المضاهاة بنفسها ؟
٦٥٨	للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة أن رأت وجهاً للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها
٦٦٤	أحكام النقض
٦٦٩	الفصل الرابع
	جناية التزوير في المحرر الرسمي
٦٦٩	المقصود بالمحرر الرسمي :
٦٦٩	الشروط التي يجب توافرها لكي يعد التزوير في محرر رسمي :
٦٦٩	(١) أن يكون التزوير في محرر رسمي :
٦٧٣	مدى حجية المحرر الرسمي في الإثبات :
٦٧٤	إذا وقع أي تغيير للحقيقة في صورة المحرر الرسمي فإن ذلك يعد تزويراً :

- ٦٧٥ وتعد المحررات الرسمية الاجنبية بتغيير الحقيقة فيها تزويرا في  
محررات عرفية وذلك على اساس ان الفكرة الاساسية في المحرر الرسمى  
لاستوافر في المحررات الاجنبية : لانها تحتوى تعبيرا عن ارادة الدولة  
الاجنبية ولا تعبر عن ارادة الدولة المصرية .
- ٦٧٥ (٢) أن يكون التزوير واقعا من موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته :
- ٦٧٧ واختصاص الموظف يتحدد طبقا للقوانين او اللوائح او التعليمات او اوامر  
الرؤساء فيما لهم ان يكلفوه به :
- ٦٧٨ تزوير المحررات الرسمية الذى يقع من غير الموظف العام :
- ٦٧٨ شروط تطبيق هذه المادة :
- ٦٧٩ أن يكون الجانى غير موظف عام :
- ٦٧٩ أن يقع التزوير بطريقة مادية :
- ٦٨٠ ودفاع الطاعن بعدم علمه بأحكام الشريعة الاسلامية جوهري وجوب  
تحقيقه والرد عليه . استخراج الطاعن بدل فاقد لبطاقته الشخصية  
بان ديانتة المسيحية . إغفال الحكم بتحقيق دفاعه بعدوله عن اسلامه  
في تاريخ سابق على اتخاذ إجراءات استخراج بدل الفاقد واكتفاؤه في  
الرد على دفاعه بأنه قدم للمحاكمة الجنائية باحكام قانون العقوبات لا  
باحكام الشريعة الاسلامية قصور .
- ٦٨٢ الملحق
- ٦٨٢ احكام النقص
- ٧٥٥ الفهرس









Библиотека Александра



0548668